

الدور المصري في اليمن

(١٩٦٢ - ١٩٦٧)

أحمد يوسف أحمد

مدرس بقسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٦



الى عزة ...

التي أحاطت هذا العمل بكل اهتمامها
واخلاصها ووفائها ...





تقديم

ظهر هذا العمل أساسا في أبريل ١٩٧٨ كرسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وعندما تفضلت الهيئة المصرية العامة للكتاب مشكورة على نشره في شكل كتاب فأننى قد أجريت فيه تغييرين أساسيين هما :

١ - حذف المقدمة النظرية للرسالة ، وقد رأيت أنها لا تهم القارئ غير المتخصص في العلوم السياسية ، كذلك فإن أهم الفروض النظرية التى وضعت موضع الاختبار في هذا العمل موجودة في صلب التحليل ذاته ، ومن ثم فإنه لا يبدو منبث الصلة - حتى بعد حذف المقدمة النظرية - بالاطار الأكاديمي الذى تم فيه هذا العمل - وقد خطر بأحيانا أن هناك بعض المفاهيم التى وردت في سياق التحليل تحتاج نوعا من التعريف أو الإيضاح ، غير أنى وجدت أن ذلك قد يسبب إرباكا أكثر ، فضلا عن أنى اعتقدت وأرجو أن يكون اعتقادى صحيحا - أنها لا تشكل أية عقبة أمام تسلسل التحليل فى وضوح .

٢ - حذف القائمة النهائية للمراجع باعتبار أنها أساسا من مستلزمات الشكل الأكاديمي للرسالة العلمية ، وليست ضرورية بالنسبة للشكل الحالى ، خاصة وأن كافة المراجع مشتهة فى حينها فى الهوامش .

وفى ما عدا ذلك فقد بقى العمل دون تغيير ، وقد راودتنى أحيانا فكرة محاولة أحداث نوع من التطوير فيه على أساس مرور أكثر من سنتين

على انتهائي منه ، غير أننى لم أفعل ذلك لأننى ما أزال مقتنعا بالخط العام
للتحليل الوارد فيه . وأعتقد بحق أن التطوير الحقيقى لهذا العمل لن يتم
الا بظهور عدد من الكتابات الأخرى التى تضيف الى الموضوع من جانب ،
وعلى ضوء ردود الفعل التى أرجو أن يولدها طرح هذا العمل على القارئ
المصرى واليمنى والعربى من جانب آخر . وانى لمتعطر حقيقى الى تلقى
كل تعليق أو اضافة أو نقد لهذا العمل سواء من المثقفين المهتمين بالموضوع
أو من رجال السياسة والحكم والعسكريين الذين شاركوا فى الأحداث ،
وأرجو أن يجد كل منهم فى هذا العمل شيئا جديرا بأن يعلق عليه أو
يضيف اليه أو ينتقده .

ولا يفوتنى فى النهاية أن أتوجه بشكر وعرفان غير محدودين الى
الأستاذ الدكتور **بطرس بطرس غالى** وزير الدولة للشئون الخارجية لدور
سيادته الفعال والخالق طيلة مراحل اعداد هذا العمل ، فقد تحمس بداية
لموضوعه دون تردد فى وقت كان الكثيرون فيه يتشككون فى إمكانية
الدراسة العلمية له ، أو فى ملاءمة هذه الدراسة ، وقدم لى عددا من المصادر
العلمية القيمة التى أفادت البحث افادة لا يمكن تقديرها ، وساند الطلب
الذى تقدمت به للحصول على منحة لجمع المعلومات من أكاديمية لاهى
للقانون الدولى حتى تم قبوله مما مكنتى من الاستكمال السريع للمعلومات
اللازمة للبحث ، وساعدنى على مقابلة بعض الشخصيات المصرية واليمنية
وهو الأمر الذى أسهم الى حد بعيد فى فهم بعض جوانب الغموض فى
موضوع الدراسة ، ولعل كل من تعامل مع الدكتور **بطرس غالى** فى مجال
الإشراف على الدراسات العلمية يعلم المدى الذى يذهب اليه سيادته
فى احترام حرية رأى طلبته مهما اختلف الرأى ، وهو ما يجعل لاهتمامه
بمتابعة عملهم على هذا النحو قيمة أكبر وفضلا أعظم .

كما أننى أتوجه بعظيم الشكر الى الأستاذ الدكتور **عبد الملك عودة**
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى كان رئيسا لقسم العلوم
السياسية بالكلية فى المرحلة النهائية لانجاز هذا العمل ، فقد مكنتى
سيادته من التفرد الكامل فى تلك المرحلة مما اختصر بحق وقتا طويلا
كان يمكن أن ينقضى قبل اتمامها ، ولكن وفاء الطالب لأستاذه يقتضى منى
أن أنوه بأن عرفانى بالفضل لا يقف عند هذا الحد ، فإن كل من درس فى
قسم العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
فى النصف الثانى من الستينيات ليذكر بالفخر ذلك الجيل من الرواد الذين
شرفت وزملائى فى تلك الفترة بتلقى العلم على أيديهم ، وقد كان

الدكتور عبد الملك عوده بحق وما يزال خير ممثل لهذا الجيل ، واني لأذكر بكل اعتزاز ما غرسه فينا من نظرة نقدية الى فقه التحليل الغربي في وقت كنا ننظر فيه بالانبهار وحده لذلك الفقه ، وهو الامر الذي ساهم مساهمة عميقة في التكوين العلمي لجيل كامل من الباحثين .

كذلك فأننى أقدم بوافر الشكر الى الدكتور على حسنى الخربوطلى أستاذ التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس لقبوله المشاركة في لجنة الحكم على هذا العمل كرسالة للدكتوراه ، ولقد تابعت بكل الاستفادة مناقشات سيادته القيمة للرسائل العلمية في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ولذلك فقد كان اعتزاضى بمشاركة سيادته في الحكم على هذا العمل لا يقدر .

ولقد كان لجهاز مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ومكتبة الجامعة ، وقاعة الدوريات بدار الكتب المصرية ، ومكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ومكتبة جمعية القانون الدولى فضل كبير فى تسهيل عمل الباحث ، وأرجو أن يعد هذا شكرا خاصا لكل من يعمل فى هذه المؤسسات العلمية الجادة .

وعبر المسافات أتوجه بكل العرفان الى جهاز مكتبة قصر السلام بلاهاى وهيئة أكاديمية لاهى للقانون الدولى ، وبصفة خاصة سكرتيرتها الآنسة هارلفلد ، فلقد كانوا جميعا مثالا للحدية والفهم الكاملين فى العمل الأمر الذى مكننى من أن أنجز فى شهور ثلاثة مرحلة كاملة من هذا العمل كذلك فأننى أتوجه بكل الحب الى السيدة والسيد درايز ما اللذين استضافانى طيلة تلك الفترة فى منزلهما الصغير الجميل فكانا خير ممثلين للشعب الهولندى الطيب الودود .

وأخيرا فثمة كلمة تقدير لايد أن أسجلها لزوجتى التى أحاطت هذا العمل بحق بكل اهتمامها واخلاصها ووفائها ، ووفرت لى مناخا أمثل للعمل ، وتحملت « تفكيرى المسموع » عن اليمن طيلة سنوات ثلاث ، وقدمت لى مساعدة عملية فعالة فى كافة مراحل اعداد هذا العمل مما كان له أكبر الأثر بحق فى اختصار وقت اتمامه ، وبادرت كثيرا بطرح رأيها فى بعض أجزائه خاصة عندما كانت تشاركنى اعداد النسخة الأصلية لهذا العمل ، ولقد كان تبادل الرأى بيننا دائما مفيدا بحق ، وكل ما أرجوه أن يكون هذا العمل قد ارتفع الى مستوى اهتمامها به واخلاصها له .



الباب الأول

قرار التدخل العسكري المباشر





الفصل الأول (دوافع القرار)

يتناول هذا الفصل دوافع قرار التدخل العسكري المصرى فى سبتمبر ١٩٦٢، وهذا التحديد مهم بالنسبة لنطاق البحث فى هذا الفصل . فهو يتناول دوافع قرار التدخل وليس التدخل عموماً، فسوف يتضح من سياق الدراسة فى الباب الثانى ان هذا التدخل قد طور دوافعه تكيفاً مع العوامل المختلفة التى أثرت عليه ، والمكان الطبيعى لدراسة هذا التغير فى الدوافع هو الباب الثانى حفاظاً على الترابط بين أجزاء الدراسة *

وتعالج الدراسة هنا نوعين من الدوافع أولهما الدوافع المتعلقة بمفهوم الأمن القومى المصرى ، وثانيهما الدوافع المنبثقة من بيئة النظام المصرى فى الفترة السابقة على قرار التدخل ، ولا يعنى تسلسل البحث على هذا النحو أى ترتيب للأهمية النسبية للدوافع ، بل على العكس - وكما سيوضح من سياق الدراسة فى هذا الفصل - فإن الباحث يميل بوضوح الى التأكيد على النوع الثانى منهما وربما كانت المضامين التاريخية المرتبطة بالبحث فى مفهوم الأمن القومى المصرى هى السبب الوحيد لمجئ الترتيب على هذا النحو .

المبحث الأول

الأمن القومي المصري

يناقش هذا المبحث مسألة ما اذا كان من الممكن أن يستخدم مفهوم الأمن القومي المصري لتفسير قرار التدخل في اليمن ، ولما كان هذا المفهوم يؤثر بعض المشاكل المنهجية سواء عموما أو فيما يتعلق بدراسات التدخل بصفة خاصة فسوف يبدأ البحث بمناقشة لهذه المشكلات قبل التعرض لتحليل علاقة اليمن بالأمن القومي المصري وإدراك نخبة صنع القرار المصرية لهذه العلاقة .

١ - موقع الأمن القومي من قرارات التدخل :

ثمة مشكلتان يثيرهما استخدام مفهوم الأمن القومي كدافع للقرار موضوع الدراسة الأولى ترتبط بمفهوم الأمن القومي عموما ، والثانية تنسحب على استخدامه في دراسات التدخل بصفة خاصة .

أما المشكلة العامة فمرددها أن تحديد نطاق هذا المفهوم يبدأ بكونه مجرد حماية للأمن المادي المباشر لمواطني دولة ما ، وتعني العلاقات الدولية بوظيفة الحماية هذه عندما ترتبط بتهديدات خارجية ، لكن المفهوم يتسع ليتجاوز بكثير مجرد مواجهة التهديدات الخارجية المباشرة لأمن المواطنين بحيث يشمل الدفاع عن « المصالح الوطنية » ، وهذه مسألة معقدة للغاية ، وثمة مصالح وطنية قليلة تتضمن عادة عنصرا جغرافيا بطريق أو بأخر يمكن أن ترتبط على نحو وثيق بالأمن المادي المباشر ، وتحظى بموافقة داخلية عامة ودائمة على كون الدفاع عنها حيويا للأمن القومي ولكن في معظم الأحيان تكون الصلة بين المصالح الوطنية والأمن المادي أكثر غموضا بكثير ، فثمة مدى واسع للغاية من المصالح الوطنية الحقيقية أو الزائفة يمكن أن يدخل في نطاق الأمن القومي أو يقحم على هذا النطاق ، ومن ثم فإن الأمن القومي يمكن أن يعني أشياء كثيرة ويمكن أن يستخدم لتبرير سياسات كثيرة ، وربما كان الاستثناء الوحيد الذي لا يبقى فيه نطاق مفهوم الأمن القومي غامضا هو حالة الدفاع ضد هجوم عسكري على أرض الوطن (١) .

Richard Smoke, National Security Affairs, in : Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), *Handbook of political Science*, vol. 8, *International Politics*, Massachusetts : Addison-wesley Publishing Company, 1975, pp. 247-50.

لكن المشكلة التي يثيرها مفهوم الأمن القومي لا تقتصر على هذا المستوى العام كما سبقت الإشارة وإنما هي تتور أيضا في دراسة التدخل بصفة خاصة ، فالبعض يدافع باصرار عن أن المبرر الوحيد للمخاطر السياسية والعسكرية المتضمنة في التدخل المسلح والالتزامات المترتبة عليه هو أن يكون أمن الدولة المتدخلة ومصالحها الحيوية في خطر (١) ، وفي نفس الوقت هناك فريق آخر يرفض ذلك تماما ، ويصف روزنو مثلا استخدام المصلحة الوطنية في تفسير قرارات التدخل بأنه يساوي في تضليله ولا تجريبيته كأداة للتفسير أي مبدأ أخلاقي أو قاعدة قانونية ، فالمصلحة الوطنية لا تعدو أن تكون مفهوما واسمعا لا يميز بأي حال الظروف التي يحتمل أن تفضي بدولة إلى سلوك تدخلي ، ويقول روزنو إن تقديم النصيح إلى صانعي القرارات بأن يؤسسوا قراراتهم على المصلحة الوطنية ، ومن ثم يتخذوا قرارا بالتدخل حين يكون موقف ما « حيويا » « لأمهم » ، وحين « تهتد مصالح حيوية بوضوح وعلى نحو وشيك » هو تقديم لنصيحة غير قابلة للتطبيق ، فمعايير « الحيوى » و « الواضح » و « الوشيك » تبقى غير واضحة ، إذ يتوقف الأمر تماما على نظرة صانعي القرار للعالم من حولهم ومفهومهم للأمن .

وعرض روزنو لسببين يرى أنهما يدفعان البعض إلى التركيز على مفهوم المصلحة الوطنية لتفسير قرارات التدخل أولهما أن المشكلات المرتبطة بالقيم والمنشروعية تكون محورية في قرار التدخل ، وهنا فإن المصلحة الوطنية تقدم وسيلة للتغلب على هذه المشكلات ، فمعنى وجود مصلحة وطنية تكثف قرار التدخل أن هناك مبررا قيميا مشروعا لهذا القرار . أما السبب الثانى فهو أن المصلحة الوطنية تعطى انطبعا بفهم متقدم لظاهرة التدخل يميز بين أعمال التدخل التي تنجح وتلك التي يصيبها الاخفاق فالتدخل ينجح حين يتسق مع المصلحة الوطنية ويخفق حين لا يتسق معها ، وذلك لأن الاتساق مع المصلحة الوطنية يعنى أن محاولة التدخل قد تمت على نحو قاطع ودون تردد بينما عدم الاتساق معها يفتح الباب أمام عوامل أخرى تقلل الالتزام بالتدخل ، ومن ثم فعاليته . ويرى روزنو أن هذا التفسير شديد التضليل ، فهو لا يمكن أن يتعرض للخطأ ، فإذا نجح تدخل فهو رشيد ومتسق مع المصلحة الوطنية ،

Tang Tsou, Civil Strife and Armed Intervention : Marshal's China . Policy in : Orbis, A Quarterly Journal of world Affairs. Published by The Foreign Policy Research Institute of the University of Pennsylvania, Vol. VI, spring 1962, No. 1, p. 82.

والعكس صحيح . وهكذا ينتهى روزنو الى أن تطبيق معايير الأمن والمصالح الوطنية لا يؤدي الى تحديد الظروف التي يمكن أن تولد التزاما قاطعا بقرار أو سياسة تدخل (١) .

ومن الواضح اذن أن البحث يواجه اختيارا بين فرضين متناقضين كل التناقض وعلى الرغم من الاغراءات الواضحة في قبول وجهة نظر روزنو فإن حالة التدخل المصرى في اليمن بالذات تتضمن خصوصية معينة تضع محاذير واضحة أمام التسليم الفورى بوجهة نظر كهذه ، ومن هنا فمن الضروري أن تقوم الدراسة بمحاولة للتحقق من مدى صحة هذين الفرضين .

٢ - اليمن والأمن القومى المصرى : تحليل للخبرة التاريخية :

يتضح من النقاش السابق انه يمكن التفرقة بين نطاق ضيق وآخر واسع للأمن القومى وأن النطاق الضيق يرتبط بصفة عامة بالتهديد المباشر للأمن القومى بينما يرتبط النطاق الواسع بتلك الأبعاد الغامضة غير المحددة التى يمكن أن يطلق عليها التهديد غير المباشر للأمن القومى . وبالنسبة للدراسة الحالية هناك ما يدفع للاستسلام لآراء روزنو ، فلم تكن اليمن - عكس ادعاءها - مصدرا للتهديد المباشر للأمن القومى المصرى عبر التاريخ ، فاذا كانت مصر قد « عاشت دائما أو غالبا في خطر » فإن مصدر هذا الخطر قد جاءها أساسا « من الشمال والشرق بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويا وعارضا الى حد بعيد » (٢) ، ويكتسب هذا التعميم صفة الاطلاق عندما يخصص على اليمن (٣) .

ومع ذلك فإن تتبع تاريخ العلاقات اليمنية المصرية يكاد يشير الى وجود نموذج ثابت لا يمكن تجاهله لهذه العلاقة ، وهو أن مصر هي

(١) James N. Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, New York : The Free Press, 1971, pp. 287-9.

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

(٣) راجع مصدر الفزوات الخارجية لمصر عبر كل مراحل تاريخها فى المرجع السابق ، ص ١٥٣ - ١٨١ . ولعل هذا هو السبب فى أن إحدى الدراسات التى طبقت مفهوم الأمن القومى على المجتمع المصرى لم تشر بكلمة واحدة الى موقع اليمن من هذا المفهوم . راجع : أحمد فؤاد سلطان ، مفهوم الأمن القومى - دراسة فى النظرية السياسية مع تطبيق ميدانى على المجتمع المصرى المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة « جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧ .

التي كانت عبر التاريخ قوة متدخلة في اليمن ، ويتأكد احتمال وجود هذا النموذج من عملية « مسح » لتاريخ العلاقات المصرية اليمنية وليس مجرد انتقاء لمل أو أكثر ، وقد حدثت أول محاولة لغزو اليمن من مصر في ظل الحكم الروماني حين حاول حاكمها أن يغزو شبه جزيرة العرب بجيش مكون من عشرة آلاف جندي في عام ٢٤ ق م ، وقد وصف أحد الجغرافيين الرومان الذين صاحبوا الحملة ما تعرض له الجنود الرومان من صعاب مات أكثرهم بسببها ، اذ قضوا ستة شهور حتى وصلوا الى نجران وأرادوا التقدم الى مأرب وهناك حدثت معركة هزموا فيها وعاد القليلون منهم الى مصر مرضى منهكين (١) ، غير اننا في هذا التحليل لنموذج العلاقات المصرية اليمنية لن نهتم ألا بتلك الفترات التي قامت فيها مصر بدور اقليمي قيادي ، ومن هنا فسوف يكون نطاق التحليل قاصرا على العصور الفاطمية والأيوبيّة والملوكيّة وعصر محمد علي (٢) .

(١) العصر الفاطمي : كانت بلاد اليمن في عهد الخلافة الفاطمية في مصر موطن الدعوة الفاطمية بجزيرة العرب (٣) اذ كان المذهب الزيدي (٤) قد انتشر في شمالها في أواخر القرن الثالث الهجري (٥) ومع ذلك ظل النفوذ الفاطمي في اليمن يتأرجح قوة وضعفا حتى قام بأمر الدعوة الفاطمية أمراء دولة الصليحيين باليمن (٦) ، فبذل كل منهم قصارى جهده لتوثيق عرى الصداقة مع الحلفاء الفاطميين في مصر مما كان له أثر

(١) أحمد فخري ، اليمن ماضيها وحاضرها ، جامعة الدول العربية : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧ ، ص ٦٩ .

(٢) قد ينتقد التحليل الوارد في المتن على أساس أن مصر في هذه الفترات عموما كانت فاقدة الاستقلال لخلافات أو امبراطوريات واسعة أو أسر حاكمة أجنبية ، ولكن الباحث يسلم بصحة المنطق الذي أورده جمال حمدان في كتابه السابق من أن مصر على الرغم من هذا كانت تبرز فيها خصائص شخصيتها الاستراتيجية المتفردة (ص ١٦٩) ، وفي كل المراحل الواردة في المتن كان الحكم يفرض من الخارج ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة أن لم يكن امبراطورية صغيرة (ص ١٧١) .

(٣) د . محمد جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ ، ص ٣ - ٤ .

(٤) نسبة الى الامام زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

(٥) انظر : أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين) ، ط ٢ ، القاهرة : مطبعة السنة الحميدة ، ١٩٦٤ ، ص ٢١ .

(٦) ٤٣٩ - ٥٣٢ هـ / ١٠٤٥ - ١١٣٨ م

كبير في احتفاظ الفاطميين بمركز ممتاز في اليمن (١) وصل إلى درجة التدخل المباشر لتسوية الخلافات داخل الأسرة الحاكمة للحفاظ على تماسكها ، كذلك قدم الحلفاء الفاطميون المساعدة للحكام الصليبيين ضد أعدائهم ، فقد اهتمت الخلافة الفاطمية في القاهرة بمعاونة السيدة الحرة الصليحية التي كانت تحكم اليمن في ذلك الوقت ضد جماعة من الفقهاء ثاروا عليها وانحازت اليهم قبيلة خولان ، فأرسل الخليفة أحد معاونيه إلى اليمن في ٥١٣ هـ « ليكون عوناً لها ضد أعدائها ومنافسيها » وإن كان من الواضح أنه اشترك معها في إدارة شئون البلاد ، وفيما بعد أمدهته القاهرة « بالمال والرجال ليضعف من شوكة أمراء اليمن الذين حاولوا الاستقلال ببعض البلاد » ، وبالفعل فقد شن حملات على بعضهم انتهت بهزيمتهم .

وتتضح قوة النفوذ الفاطمي في اليمن من أن بظاهر الضعف التي أصابت الخلافة الفاطمية فيما بعد لم يكن لها أي أثر هناك ، ولم يزل النفوذ الفاطمي في اليمن إلا بزوال دولتهم نفسها في مصر في حوالي ٥٦٧ هـ / ١١٧٢ م (٢) .

(ب) العصر الأيوبي : مع بزوغ الدولة الأيوبية بدأ ما يشير إلى استمرار النموذج الفاطمي في علاقة حكام مصر باليمن مع خلاف في التفاصيل والأبعاد ، ففي ١١٧٤م سير صلاح الدين حملة بقيادة أخيه توران شاه نجحت في فتح اليمن وتأسيس حكم أيوبي فيها استمر حتى ١٢٢٩ م .

وتمة دوافع عديدة تطرح لتفسير قرار صلاح الدين الأيوبي بإرسال حملته لليمن ، فهناك من يرى أنه قد رغب في التخلص من أقوى إخوته في الداخل بحملة اليمن ، وهناك من يقول إن البعض قد أغرى توران شاه بشروات اليمن لتسهيل التآمر بين الفاطميين والصليبيين والحشاشين على غزو مصر حين يكون صلاح الدين بعيداً باليمن ، ويقال كذلك إن الحملة قد تمت بناء على إشارة من الخليفة العباسي الذي اشتكى أهل اليمن إليه من حاكمهم الشيعي فطلب إرسال حملة تأديبية رادعة (٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٩١ - ٢٠٤ . محمد جمال الدين سرور ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٢) راجع : المرجع السابق ، ص ٨٢ - ١٠٦ .

(٣) د. نظير حسان سعداوي ، التاريخ الحربي المصري في عهد صلاح الدين الأيوبي القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ٤١ . وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق =

غير أن ثمة نوعاً آخر من الدوافع يبدو أكثر ارتباطاً بفكرة الأمن المصري يرتبط بما يقوله المقريري من أن الحملة قد تقرر « لشدة خوف صلاح الدين وأهله من نور الدين أن يدخل مصر وينتزعهم منها فأحبوا أن تكون لهم مملكة يصيرون إليها (١) » ، ويضع أحد الباحثين المسألة في سياق أعرض ، فهو ينتهي إلى أن صلاح الدين قد أراد بحملة اليمن تأمين حدود مصر الجنوبية « فاليمن من الناحيتين الخربية والتجارية مفتاح البحر الأحمر الذي تطل عليه الحبشة المسيحية ، ويحتمل أن صلاح الدين توجس خيفة من تسرب الفكرة الصليبية جنوباً إلى الأحباش ، فيصير محاطاً بنارين أحدهما على سواحل البحر المتوسط والأخرى على سواحل البحر الأحمر (٢) » .

وربما تكون التطورات اللاحقة قد أكدت هذا النوع الأخير من الدوافع لدى صلاح الدين ، فقد وقعت محاولتان صليبيتان للتوغل في شبه الجزيرة العربية في أعقاب حملته إلى اليمن بسنوات قليلة ، وبينما تم إحباط الأولى عند أطراف الشام فإن جنود صلاح الدين لم يتمكنوا من القضاء النهائي على الثانية إلا على مسيرة يوم من المدينة المنورة ، بل إن هناك من يقول بأن هذه المحاولة الثانية ربما تكون قد وصلت إلى باب المندب (٣) . وهكذا ، فإنه بغض النظر عن الاختلاف في تفسير دوافع إرسال أول حملة أيوبية لليمن في ١١٧٤ م فإن سير الحوادث يفترض أن تكون الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لمصر الأيوبية قد اتضحت لصلاح الدين فيما بعد .

ويمكن أن يفسر هذا ضمن عوامل أخرى إصرار صلاح الدين وخلفائه من بعده على إرسال حملات تعزيزية لتأكيد السيطرة الأيوبية في وحده الأخطار التي تهددها من داخل اليمن (٤) ، ويلاحظ أن هذه السيطرة لم

= بهذا التفسير الأخير بالذات ذكر أحد الباحثين اليمنيين أن استنجد أهل اليمن لم يكن إلا آخر الخلفاء الفاطميين في مصر الذي أمر وزيره صلاح الدين بنجدتهم (شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧) ، فكان حملة الأيوبيين تمتد بجذورها إلى التقاليد الفاطمية وفقاً لهذا المصدر الأخير .

(١) نقلاً عن : سعداوي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٤٠ - ١٤٤ .

(٤) كانت أولى هذه الحملات التعزيزية في ١١٨٢ م بعد المحاولة الصليبية الأولى بشهور قليلة وثانيها في ١١٨٤ م وقد وسعت من نطاق السيطرة الأيوبية في اليمن ، وأخراها في ١٢١٦ هـ .

تنتهالا في ١٢٢٩ م بوفاة آخر سلاطين بني أيوب في اليمن وإن كان السبب الحقيقي لانتهاه الحكم الأيوبي بالطبع - كما كان الحال بالنسبة لانتهاه النفوذ الفاطمي - هو تحلل الدولة الأيوبية نفسها (١) .

(ج) العصر المملوكي : في إطار دولة المماليك تأكد وجود « نموذج » تاريخي للعلاقة الاستراتيجية بين اليمن ومصر ، ويحدثنا المؤرخون عن حملتين ممنوكيتين لليمن الأولى في ١٣٢٥ م والثانية في ١٥١٦ م .

وعند محاولة استنصاء دوافع الحملة الأولى يتضح أن ثمة نموذجا قد توطدت أركانه للعلاقة بين حكم مصر وحكام اليمن بحيث أن الأخيرين كانوا يرسلون إلى السلطان المملوكي هدية نقدية لدرجة أن منع أحدهم لارسالها كان أحد الأسباب التي أفضت فيما بعد للحملة الأولى (٢) . كذلك يحدثنا أحد الباحثين عن محاولات أوربية لحث مصر اقتصاديا عن طريق التدخل الجنوبي للبحر الأحمر كدافع لتلك الحملة (٣) .

وقد سنحت الفرصة لبدء الحملة المملوكية الأولى بنشوب « حرب أهلية » في اليمن استنجد طرفها الضعيف (المجاهد علي) في ١٣٢٣ م بالناصر محمد الذي استجاب لطلبه في العام التالي بإرسال جيش مملوكي لليمن ، ومن الطريف أن المجاهد علي قد تبرم بهذا الجيش ومطالبه بعد وصوله فاتصل المماليك بخصمه وتحالفوا معه ضد علي الذي هرب إلى جبل قرب تعز حيث أوعز إلى أهل المنطقة أن يشنوا غارات على الجيش المملوكي الذي لم يستطع وقفها لاحتماء الأهالي بشعاب الجبال إلى أن اضطرت الحملة في النهاية للرحيل دون أن تحقق شيئا (٤) ، غير أن المماليك تمكنوا فيما بعد من أسر المجاهد علي في ١٣٥٠ بعد تصديهم لمحاولة منه ليسط نفوذه على مكة ، واقتيد إلى مصر حيث فرض السلطان عليه غرامة ضخمة لاختلاء سبيله وتعهد به بالطاعة والولاء للسلطنة وإرسال الجزية

(١) شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ - ٢٢١ . محمد عبد الفتاح عليان ، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول في اليمن ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٣ ، ص ٢٤ - ٢١ .

(٢) د . عبد الحميد البطريق ، من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧ - ١٨٤٠) ، جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ ، ص ١٥ - ١٦ . سليمان عطية سليمان ، سياسة المماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر السلطان برسباي (١٢٥٠ - ١٤٣٨) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٥٩ ، ص ٩٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٤) المرجع السابق : ١٢٨ - ١٣٠ .

السنوية دون انقطاع ، وهكذا عاد نفوذ مصر في اليمن بعد أن كان قد تقلص الى حد كبير (١) .

وفيما بعد بدأ السلطان برقوق (١٣٨٢ - ١٣٩٨ م) سياسة جديدة في علاقته بالدولة الرسولية في اليمن ، فاعتبرها دولة على قدم المساواة مع السلطنة المملوكية ، وأخذ يتوحد الى ملوكها بحيث ان علاقة الدولة المملوكية باليمن أصبحت أشبه بعلاقة التحالف (٢) بما يذكرنا بالنموذج الفاطمي .

أما الحملة المملوكية الثانية فثمة اتفاق على انها بدأت أصلا بدافع مواجهة خطر السيطرة الأجنبية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وربما على البحر كله ، ففي أوائل القرن السادس عشر أخذ الجنوب العربي يصبح طرفا في النزاع بين المماليك في مصر وحركة الاستعمار الأوربي الممثلة آنذاك في دولة البرتغال فقد كانت تلك الدولة حائقة على احتكار مصر لطرف التجارة بين الشرق والغرب ، وفي ١٥٠٧ نزلت القوات البرتغالية في جزيرة سقطرة حيث تمكن البرتغاليون فيها من تضيق الخناق على مخرج البحر الأحمر ، وفي ١٥١٣ حاولوا تدعيم سيطرتهم باحتلال عدن غير أنهم أخفقوا أخفاقا ذريعا بفضل مقاومة الأهالي ، ومع ذلك لم يكفوا عن محاولات تأسيس قواعد برتغالية في البحر الأحمر ، ولذلك بدأ السلطان قنصوه الغوري يجهز في ١٥١٥ حملة لوضع حد لهذه المحاولات لمنعهم من التحكم في هذا الطريق التجاري الهام حتى لا تفقد الدولة المملوكية مواردها الهائلة من التجارة الشرقية ولا سيما ان النذر قد لاحت بهذا الصدد في أعقاب الوجود البرتغالي في المناطق السابقة ، وفي ١٥١٦ اتجه اسطول مصر الى الجنوب بهدف طرد البرتغاليين من البحار الجنوبية وتدعيم السيادة المملوكية في البحر الأحمر ومنافذه (٣) .

وهناك اختلاف حول الطريقة التي تسربت بها قوات هذه الحملة الى اليمن ، فهناك من يقول بأن مقتضيات تأمين هذه القوات قد أفضت الى تدخلها في اليمن سواء كان ذلك بسبب ما ذكره البعض من أن نائب

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٣) البطريق ، مرجع سابق ص ١٨ - ٢٠ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

السلطان عامر بن عبد الوهاب (١) قد حجز في الحديدة سيقن الامداد المتجهة الى القوات المصرية في كمران ، أو أن هذا السلطان قد رفض طلب قائد الحملة المصرية بمعاونته على حرب البرتغاليين (٢) ، وهناك من يقول بأن هذه القوات قد تدخلت في اليمن بطلب من الامام الزيدى المتوكل يحيى شرف الدين (٣) وأيا كان السبب فإن القوات المملوكية قد نزلت الى اليمن لمحاربة السلطان عامر وقواته وأنزلت به على الرغم مما جوبهت به من مقاومة شديدة هزيمة أكيدة وذلك بفضل تفوقها في التسليح حيث استخدم المماليك البنادق بينما كان جيش السلطان لا يمتلك سوى الأسلحة البيضاء *

وكان من شأن هذه القوات بتفوقها هذا أن تنشر نفوذها في سائر اليمن لولا سقوط مصر في أيدي القوات العثمانية في نفس العام الذي حققت فيه هي انتصارها في اليمن ، وكان على رؤساء الحملة أن يحددوا موقفهم من الوضع الجديد في مصر ، وحسم قائدها الأمر بإعلان خضوع قواته للسلطان العثماني الذي ثبتته كأول حاكم عثماني لليمن ولكن الى حين ، حتى تمكن العثمانيون من فرض قوتهم الذاتية في اليمن (٥) .

(٥) عصر محمد علي : بدخول مصر تحت الحكم العثماني تنتهي مرحلة طويلة كان لها فيها دور قيادة اقليمي ويفضي بنا هذا مباشرة الى عصر محمد علي حيث برزت ملامح الدور الاقليمي قوية واضحة من جديد ، وقد بدأ احتكاك محمد علي باليمن في اطار حملته على الحجاز بمحاولات للاتصال مع حكام اليمن للتعاون مع المصريين في الحرب ضد الوهابيين ، وعندما ذهب بنفسه الى الحجاز في ١٨١٣ لاتمام فتحها احتلت قواته بعد انتهاء مهمتها هناك رنية وبيشة مفتاحي اليمن الشرقي في ١٨١٥ ، وبعد عودته الى مصر قامت حملة بصرية في ١٨١٨ نجحت في الاستيلاء على مناطق واسعة من اليمن الا أن محمد علي قرر اعادتها لامام صنعاء مقابل جزية سنوية ترسل قيمتها من محصول البن ، ويؤكد هذا السلوك ما يذهب

-
- (١) آخر سلاطين الدولة الطاهرية في اليمن (١٤٥٤ - ١٥٢٦ م) أنظر : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤٠ .
 (٢) المرجع السابق ٤ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
 (٣) المرجع السابق ٤ ص ٢٥٣ .
 (٤) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ . البطريق ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
 (٥) المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٣ وما بعدها . شرف الدين ٤ مرجع سابق ٢ ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

اليه البطريق من أن أطماع محمد على في اليمن كانت في بدايتها اقتصادية أكثر منها سياسية بسبب موانئها الهامة وما يمكن أن تدره من مال وفير ، وتجارة البن التي كان يتطلع الى احتكارها ، ورغبته في فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع التي كان يحتكرها في مصر . ويضاف الى هذا التفسير الاقتصادي لسلوك محمد على أنه لم يكن يرى الوقت ملائما للتوسع في اليمن لأنه كان لا يزال يأتمر بأمر السلطان العثماني ، فضلا عن المتاعب التي كان يواجهها في الحجاز ، ولذلك كتب الى حاكم الحجاز ، يأمره بمضاعفة جهده في اخماد ثورات « عسير » حتى اذا تم له ذلك « توغل في أرض اليمن واتجه رأسا الى صنعاء حيث يقيم الحكم المصري » .

وراقبت بريطانيا هذه التطورات بالقلق ، فقد كانت تخشى أن يتحكم محمد على في الطريق الى الهند ، ولذلك بدأت تستعد لبسط نفوذها على جنوب اليمن ، وفي ١٨٢١ أجبرت امام اليمن بعد أن قصفت مخا من البحر على الموافقة على أن تنشئ لها دارا على ساحل مخا يحميها حرس مسلحون ، وقد نظر محمد على الى هذا الحادث بقلق بالغ ، الا انه كان منشغلا آنذاك بحملته في السودان ، وتنظيم الجيش المصري الجديد فاكتمى بأن أرسل الى حاكم الحجاز يأمره باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان الدفاع عن سواحل البحر الأحمر وأن يتخذ « الاحتياطات السريعة ضد السفن الانجليزية الواردة الى مخا والحديدة » . ومع ذلك لم يرد محمد على أن يفتح اليمن حتى ينتهي حاكم الحجاز من القضاء على الثورات القائمة هناك ، ولما تلقى في ١٨٢٤ أمرا من السلطان يكلفه فيه باخماد الثورة اليونانية كان هذا سببا جديدا لارجاء غزو اليمن ، وظل هذا الغزو مشروعا حتى عام ١٨٣٢ عندما لجأ أحد قادة محمد على في الحجاز الى الحديدة هو وقواته بعد محاولة عصيان فاشلة ، ومن الحديدة أعلن استيلاءه على الساحل اليمني باسم السلطان العثماني ، وهنا بدأ محمد على يعد لحملة في اليمن محاولا في نفس الوقت تحييد الموقف البريطاني باقناع الحكومة البريطانية بأن اضطراب الأحوال في اليمن على هذا النحو يمكن أن يثير القلاقل في البحر الأحمر ويعرض أمن السفن التجارية وسلامتها أيا كانت جنسيتها للخطر . وسافرت حملة محمد على الى اليمن في ١٨٣٥ فاستولت على الساحل اليمني كما توغلت في الداخل ولم يبق أمامها سوى فتح صنعاء .

وفي نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية تتبع ذلك باهتمام بالغ ولكنها لم تكن تريد الاقدام على خطوة عدائية عنيفة خاصة وأن محمد على

كان يبذل أقصى ما في وسعه لاقتناعها برغبته في المحافظة على مصالحها في المنطقة ، غير أنه ابتداء من ١٨٣٧ تأكدت الحكومة البريطانية من أن نيته متجهة الى احتلال عدن وجميع موانئ جنوب اليمن في مدخل البحر الأحمر ، وفي خارجه في الخليج العربي ولذلك طلب بلمرستون وزير الخارجية البريطاني من ممثله في القاهرة أن يلفت نظر محمد علي الى خطورة الاقدام على هذا المشروع ، وعلى الرغم من انكار محمد علي لوجود مثل هذه النوايا فقد كان بلمرستون يشك في صدقه ، وفي يناير ١٨٣٩ احتلت بريطانيا عدن ، وكان معنى ذلك بالنسبة للحكم المصري في اليمن توقع المتاعب مع بريطانيا بسبب تداخل الحدود مع أراضي عدن ، وتوقع إثارة بريطانيا لفتنة داخلية ضد حكم محمد علي في اليمن ، فضلا عن الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن ازدهار ميناء عدن .

وأثر محمد علي أن يواجه كل الاستفزازات البريطانية بالمهادنة والتسليم بالأمر الواقع في عدن ، غير أن ذلك لم يحل دون اشتداد المعارضة البريطانية لحكمه في اليمن وفي أكتوبر ١٨٣٩ طلبت الحكومة البريطانية منه رسميا سحب قواته من جميع بلاد اليمن ، غير أنه أخذ يماطل في الرد في محاولة واضحة لكسب الوقت ، وقد أفادت التقارير الحاكم البريطاني في عدن بأن قوات محمد علي أخذت في الازدياد وأن العرب القاطنين بجوار عدن يتحمسون ضد الحكم البريطاني بتحريض من المصريين ، وأن محمد علي يفاوض امام اليمن على مساعدته بالمال والمذخيرة اذا هاجم الانجليز وطردهم من عدن ويتعهد له بتسليمه كل الأراضي المفتوحة في اليمن بمجرد الانتهاء من الحرب حتى يظل جنوب اليمن في أيدي عربية أو يقبل السيادة المصرية على صنعاء على أن يمنح مرتبا كبيرا مدى الحياة .

ولكن النتائج السياسية الدولية التي ترتبت على انتصارات محمد علي على السلطان العثماني واقترب قواته من الآستانة قد جعلت المسألة المصرية تتجاوز حدود تركيا ، ولم يعد الخلاف بينه وبين الباب العالي فحسب بل دخلت فيه الدول الكبرى متحالفة عليه ، وأدرك محمد علي أنه قادم على حرب خطيرة تضاءلت الى جوارها مسألة اليمن ، وشعر بأنه في أشد الحاجة لقواته في الحجاز ونجد واليمن في الوقت الذي استمرت فيه الانذارات المتتالية الشديدة للهجرة من بريطانيا تطلب اجلاء قواته من

اليمن ، وفي مارس ١٨٤٠ أصدر محمد علي أمره الى قائد قواته بالجلء عن اليمن ، وغادرت القوات المصرية اليمن بالفعل في مايو ١٨٤٠ (١) .

(هـ) النموذج العام : من التشبع السابق ربما يتضح انه ليس من المبالغة الحديث عن نموذج تاريخي للتدخل المصرى فى اليمن فى الفترات التى سبقت دراستها ، ويقدم جدول رقم (٢) أساسا لمناقشة هذا النموذج .

وأول عناصر النموذج يتعلق بوقوع تدخل مصرى فى اليمن بل وبشكل عسكري مباشر ، وقد وقع التدخل فى كافة المراحل التى شملتها الدراسة وإن تكن الحالة الفاطمية هى أقل الحالات بهذا الشأن .

أما العنصر الثانى فيرتبط بدوافع التدخل ، ويشير الجدول الذى يفترض أوزانا متساوية لكل التفسيرات التاريخية السابقة الى أن الدوافع الغالبة هى الدوافع الاستراتيجية التى ترتبط بصورة أو بأخرى بمفهوم الأمن القومي ، ويגיע عدم الاستقرار السياسى فى اليمن فى المرتبة التالية ثم تجيء الدوافع الاقتصادية فى المرتبة الثالثة وإن كان الجدول متحيزا ضد هذا النوع من الدوافع لأنه اعتبر الدفاع عن المدخل الجنوبى للبحر الأحمر قضية أمن استراتيجية فقط بينما هى أيضا قضية اقتصادية ولو على نحو غير مباشر ، وإن كان ادخال هذا النوع من المصالح الاقتصادية فى نطاق مفهوم الأمن القومى أمرا بديهيا ، أما أقل الدوافع أهمية فهى الدوافع السياسية الداخلية والدوافع العقيدية .

(١) البطريق ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ١٠٣ .

Abddel Hamid El-Batrik, Egyptian-Yemeni Relations (1819-1840) and their Implications for British policy in the Red Sea, in : p. M. Holt (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt, Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic, London : Oxford University Press, 1968, pp. 281-90.

ويلاحظ أن هذا البحث للدكتور البطريق والجزء المتعلق بتاريخ محمد علي فى اليمن من كتابه سالف الذكر معتمدان فقط على وثائق رسمية مصرية وبريطانية فى فترة الدراسة مما يعطى لهما قيمة خاصة . أنظر أيضا : د. صلاح العقاد ، الحملة المصرية فى شبه جزيرة العرب فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، ص ٢ ، ٦٤ ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠٧ - ١٢١ .

جدول رقم (١)
التدخل الممري في اليمن من العهد الفاطمي الى عصر محمد علي

دوافع التدخل						
انتهاء التدخل	عدم الاستقرار السياسي في اليمن (٣)	اقتصادية	استراتيجية (٢)	سياسية داخلية	عقيدية (١)	وَقْع التدخل
انحلال الدولة الفاطمية	x				x	x
انحلال الدولة الأيوبية	x	x	x	x		x
هزيمة الحملة	x		x			x
الغزو العشوائي لمصر	x		x			x
تسمية سياسية		x	x			x
توقي اختصار خارجية		x	x			
	٤	٣	٥	١	١	٦
المصر						
الفاطمي						
الأيوبي (٤)						
الحملة الأولى						
الحملة الثانية						
الحملة الأولى						
الحملة الثانية						
المملوكي						
محمد علي						
المجموع						

- (١) يقصد بذلك الاتفاق في المذهب الشيعي بين حكام مصر واليمن في ذلك الوقت *
 (٢) يقصد بذلك حماية التدخل الجبوتي للبحر الأحمر سواء كمصدر تهديد في دوافع استراتيجية وسياسية داخلية وحكام مصر بالتدخل *
 (٣) يقصد بذلك ما كان يتربى على هذا الوضع من مطالبة أطراف يمنية وذلك لأنها تمت لتأكيد وجود فعلي ومهمل يعكس
 (٤) لم يشير الجدول الى الحملات التعزيزية الثلاث التي تلت الحملة الأصلية

* الحالة بالنسبة للمجاهدين المملوكيين ولجائتي محمد علي

ويتعلق العنصر الثالث في النموذج بكيفية انتهاء التدخل ، وعلى الرغم من أننا لسنا معنيين بهذه القضية الآن إلا أنه قد يكون من المناسب أن يشار إليها لاستكمال التصور العام لهذا النموذج ، ومن الأمور الجديرة بالذكر أنه باستثناء الحملة المملوكية الأولى التي هزمت جاءت نهاية التدخل دائما بتغييرات تحدث لدى الطرف المتدخل وهو مصر : بانهاثا للتدخل بعد تحقق الهدف منه (حملة محمد على الأولى) أو بتغييرات داخلية تحدث فيها (انحلال الدولة الفاطمية وانحلال الدولة الأيوبية) أو بفعل عوامل خارجية أساسا (الغزو العثماني لمصر بالنسبة للحملة المملوكية الثانية) وتحسب المواجهة مع الدول الكبرى في حالة محمد علي) .

ومن الواضح الآن أن القول بوجود عنصر ربط ما بين الأمن القومي المصري وبين اليمن من المنظور التاريخي ليس مبالغة ، ومن ثم فإن افتراض وجود تفسير لقرار التدخل المصري في اليمن في ١٩٦٢ يستند الى مفهوم الأمن القومي لا يكون « بالغ التضليل » كما يترتب على آراء روزنو ، غير ان كل ماسبق عن الخبرة التاريخية ينبغي - لكي يكون له وزنه في تفسير القرار المصري - أن يكون مائلا في أذهان صانعي هذا القرار وليس مجموعة من المؤرخين أو باحثي السياسة ، بل وأن يكون ذلك على النحو الذي يمكن أن يشكل معه دافعا لسلوكهم وهذا هو ما أضافته المنهاجية الحديثة الى استخدام مفهوم المصلحة الوطنية في التحليل ، ففي ظل التحليل التقليدي كان يمكن للنقاش أن يتوقف عند هذا الحد باعتبار ان هذه حقائق موضوعية لا بد وأن تفرض نفسها على تحرك الدولة الخارجي لكن هذا لم يعد كافيا الآن ، ومن ثم فانه يتعين علينا أن ننتقل بالنقاش الى مرحلة أخرى تعنى بتحليل ادراك القيادة المصرية وقت اتخاذ قرار التدخل في ١٩٦٢ لهذه الخبرة التاريخية وما تعكسه من عوامل موضوعية ، وذلك كي يمكننا أن نتبين حقيقة الدور الذي لعبته هذه العوامل كدافع للقرار موضوع الدراسة .

٣ - اليمن والأمن القومي المصري : تحليل لادراك القيادة المصرية :

يجدر التذكير بداية بالصعوبة الشديدة التي تواجه أية عملية لتحليل ادراك المسئولين عن صنع القرار ، غير ان هذه العملية مهما بدت صعوبتها تبقى ممكنة ولو بصورة تقريبية من خلال الدراسة الدقيقة للأحاديث والكتابات الخاصة بهؤلاء المسئولين ، وعلى أي الأحوال فان هذا أفضل من التسليم بأن الخبرة التاريخية لا بد وأن تنعكس في سلوك هؤلاء المسئولين .

وفى تحليل ادراك النخبة الحاكمة فى مصر - وبصفة خاصة عبد الناصر - للخبرة التاريخية السابقة ومدى تأثير هذا الادراك على سلوكها عموما وعلى قرار اليمن خصوصا يواجه الباحث عادة طريقتين أساسيتين للتحليل يزخر أولهما بالدراسات الغربية المعادية لعبد الناصر ، وهى لاتنتهى دائما الى وعيه بهذه الخبرة التاريخية فحسب ، بل والى كون هذه الخبرة قد شكلت دافعا أساسيا لسلوكه فى العالم العربى بصفة عامة وفى قرار اليمن بصفة خاصة ، وعادة ما تعبر هذه الدراسات عن وجهتها السابقة بالحديث عن حلم راسخ لدى عبد الناصر بتكوين امبراطورية كبرى * أما الطريق الثانى فهو يحاول تقديم تحليل غير متحيز لهذا الادراك ، وهو - خلو الا من دراسات علمية قليلة ، وعلى الرغم من أن الطرح السابق يعنى بداهة التزام الدراسة بالنهج الثانى الا أنه يبقى ضروريا التعرض لعناصر الصورة الغربية عن ادراك عبد الناصر بهذا الصدد .

١ - حلم الامبراطورية الناصرية : تشير الدراسات الغربية بصفة عامة الى ما تعتبره حقيقة مؤكدة ، وهو ان ثمة وعيا أصيلا لدى عبد الناصر منذ سنوات الثورة الأولى يدفعه الى العمل على تنفيذ المشروع الذى كان محمد على أول من فكر فيه وهو تكوين امبراطورية تمتد بسيطرتها لتشمل المنطقة العربية ودعمها بالفوائد المالية والتجارية التى سوف يجلبها تحكمها فى طرق التجارة الرئيسية بين أوروبا وآسيا فضلا عن الثروة البترولية (١)، ولما كان تحقيق هذا الهدف يتطلب بداهة طرد الاستعمار البريطانى من المنطقة فإن هذا يصبح هدفا سابقا على بناء الامبراطورية الناصرية .

وانطلاقا من هذا التحليل السابق تفسر الأغلبية العظمى من الدراسات الغربية كل سلوكه فى المنطقة العربية بصفة عامة وفى شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة ، فقد فسر تحالفه مع اليمن والسعودية فى ١٩٥٦ بأنه سوجه لزيادة تقويض وضع بريطانيا فى الشرق الأوسط على أساس ان اليمن يمكن أن تكون مفيدة فى ذلك بالنسبة لعدن والمحميات وان عبد الناصر لم يفعل شيئا لتثبيط معارك الحدود التى كانت تنشب من حين الى آخر بين رجال القبائل اليمنية وبريطانيا ، ومع ذلك ففي هذه الفترة المبكرة لم تكن أهداف عبد الناصر موجهة فحسب صوب بريطانيا بل كان - حتى فى أقصى درجات علاقاته وداء بسعود - لا يجب أن تستأثر الرياض بالنفوذ فى شبه الجزيرة ، وكان يفكر فى اليمن كموازن ممكن فى المستقبل للسيطرة

J. B. Kelly, The Future in Arabia, in International Affairs, (١)
Published quarterly for the Royal Institute of International Affairs by the
Oxford University Press, Vol. 42 October 1966, No. 4 p. 621.

السعودية على المنطقة (١) ، ويتجاوز البعض التصور السابق الى الحديث عن خطة وضعت في سوريا في ١٩٥٨ بين عبد الناصر والبدر (الذى تفترض الرواية أنه عميل عبد الناصر في اليمن) يعقد المصريون بموجبها تحالفا مع اليمن (اتحاد الدول العربية) يعمل كقاعدة للأنشطة التخريبية سياسيا وعسكريا كخطوة أولى نحو تمزيق السعودية وتقويض الوضع البريطاني في الخليج ، وهكذا يضعف الغرب في المنطقة ويحقق عبد الناصر كسبا اقتصاديا بوضع يده على بعض عائدات البترول (٢) ، ثم تصل الذروة بآخرين الى الحديث عن « استراتيجية مصرية كبرى » لا تقتصر على اليمن والسعودية فحسب بل تمتد الى الناحية المقابلة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أى السودان وأثيوبيا والصومال (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن التصور السابق لم يكن قاصرا على الدراسات ذات الوجهة الغربية فى التحليل فحسب بل امتد ليشمل دارسين ماركسيين وهنا فإن « اندفاع مصر لتوحيد العالم العربى يفسر بأنه تعبير عن مصالح الطبقة البورجوازية المصرية التى يفهم ضمنا انها كانت متحالفة مع عبد الناصر (٤) » .

ويبقى طبيعيا بعد ذلك أن يفسر قرار التدخل المصرى فى اليمن استنادا الى التحليل السابق فقد قدمت اليمن فرصة ذهبية مكانيا وزمانيا لاتخاذ خطوة جبارة نحو تحقيق حلم الامبراطورية ، فمن ناحية الموقع تذاذ اليمن أن تكون فى الموقع الأمثل بالنسبة لهذا الحلم ، فهي أولا تلامس السعودية حيث البترول والنظام الذى يمكن بإسقاطه توجيه ضربة قاصمة للنظم المعادية لنظام عبد الناصر فى المنطقة ، وهى ثانيا تتاخم عدن ومحمياتها حيث الاستعمار البريطانى الذى يحمى البترول من ناحية ، ويمثل هدفا لضربات عبد الناصر من ناحية أخرى ، وهى ثالثا تحتل مع شطرها الجنوبى

(١) Anthony Nutting, Nasser, London : Constable, 1972, p. 124 and pp. 318-9.

كتاب ناتنج من أكثر الكتب الغربية انصافا لعبد الناصر ، غير أنه يشترك مع غيره فى بعض أساسيات الموقف الغربى منه ، كما انه يحوى قدرا لا بأس به من المعلومات غير الدقيقة

(٢) Harold Ingrams, The Yemen, Imams, Rulers and Revolutions, London : John Murray, 1963, p. 142.

(٣) Aaron S. Klieman, Bad A-Mardab. The Red Sea in Transition, in : Orabis, Vol. XI, Fall 1967, No. 3, pp. 767-70.

(٤) Fred Halliday, Arabia without Sultans, Penguin Books, 1975, p. 107 and p. 128.

المحتل موقعا حاكما بالنسبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، أما من ناحيته الترتيب فقد جاءت أحداث اليمن في الوقت الذي واجه فيه عبد الناصر انحصارا في المشرق العربي ، ومن ثم فقد كانت هذه الأحداث فرصة له كي « يستغل منطقة أقل صعوبة من حيث التحرك بحكم أنها تجتاز مرحلة من الاضطراب والتحول » ، وهكذا فإذا كان الاعتبار الذي دفع مصر الى التدخل في اليمن هو « المساعدة في قمع جيب آخر للرجعية في الشرق الأوسط واحلال نظام اشتراكي صديق محلّه » فقد كان هناك هدف أبعد لعبد الناصر وهو الرغبة في الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية (١) ، كما أن « الغزو المصري لليمن » لن يكون ذا معنى « ما لم يكن مخططا لممارسة ضغط على بريطانيا لانسحاب من عدن وفتح الطريق الى الخليج » (٢) . ويقول كيندي تريفاسكينز المنسوب السامي الأسبق في عدن « لم تكن هناك . . . أية أوهام حول هدف ناصر . لم يكن هدفه هو اليمن وإنما البترول الذي كنا نقف له حراسا في عدن ، فإذا استطاع أن يحتفظ بموطئ قدم في اليمن وقتا طويلا يكفي لتحطيم عدن الاستعمارية البريطانية سوف يكون بإمكانه أن يتوقع الفوز بجائزة تساوي مائة ألف مرة الأرواح والاصابات والأموال التي كان يتكبدها سعيًا وراء هذا الهدف » (٣) . وتكتمل عناصر الصورة بالقول بأن السيطرة على مدخل البحر الأحمر كانت أحد الدوافع وراء قرار عبد الناصر بالتدخل إذ « لم يكن أمرا ذا قيمة استراتيجية قليلة بالنسبة لمصر أن توطد قدميها على نهايتي البحر الأحمر » (٤) .

وقد عبر أحد الدارسين الماركسيين البريطانيين عن كل ما سبق من منظوره الخاص بتفسيره لقرار اليمن على أساس ان « الحصول على موطئ قدم في اليمن الشمالية يجعل مصر أقرب الى أغنى الموارد الاقتصادية في العالم العربي ، وأن السيطرة على بعض أو كل البترول سوف يزود الحركة القومية العربية بالفائض الذي تحتاجه لتحويل العالم العربي ككل وسوف يعطى البورجوازية المصرية الموارد الاقتصادية التي تحتاجها ،

Klieman, op. cit., p. 760.

(١)

J.B. Kelly, The British Position in the Persian Gulf, in : The World Today, London : The Royal Institute of International Affairs, Vol. 20, No. 6, June 1964, p. 284.

Kennedy Trevaskis, Shades of Amber, A South Arabian Episode, London : Hutchinson, 1968, p. 187.

Nutting, op. cit., p. 321.

(٤)

وكان هذا التقدم ليحقق أثرا سياسيا اضافيا يتعلق بهزيمة السعودية
وتعريض الوضع البريطاني في جنوب اليمن والخليج للخطر (١) .

ب - نحو تحليل موضوعي لادراك القيادة المصرية : لا تهدف
محاولة تقييم التحليلات السابقة الى نفى وجود حلم امبراطورى لدى
عبد الناصر ، نحلم الامبراطورية لا يثير فروقا أساسية في التحليل اذا
استبدلت به مثلا الرغبة في تحرير العالم العربى أو تحقيق الوحدة
العربية أو تحقيق احدى صيغ التقدم الاجتماعى فى المنطقة العربية ، ومن
هنا فان ما يعنيننا ليس مناقشة « أخلاقية القيادة المصرية » فى هذه
الفترة وانما التحقق مع مدى صحة العلاقة الآلية التى أوجدتها التحليلات
السابقة بين ما تصورت انه ادراك القيادة المصرية وبين قرارها فى
اليمن .

وفى البدء يجب التسليم بأن الوثيقة التى أعطت أساسا لكل
المخاوف الغربية من عبد الناصر وللتحليلات المترتبة عليها وثيقة تحمل
اسم عبد الناصر نفسه ، فقد تحدث فى فلسفة الثورة بطريقة أبعد
ما تكون عن الغموض عن اعتبار المكان بالنسبة لنظراته الخارجية وحسم
قضية العزلة ، فالمكان « ليس حدود بلادنا السياسية » ، وهناك مجموعة
من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا ، وأن نحاول الحركة
فيها بكل طاقتنا « تحقيقا لدور تاريخي » يبحث عن البطل الذى يقوم
به « بل » يتخيل الى ان هذا الدور الذى أزهقه التجوال فى المنطقة الواسعة
الممتدة فى كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على
حدود بلادنا يشير اليها أن نتحرك وان ننهض بالدور ونرتدى ملابسـه
فان أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به « ، وأول مجال لهذا الدور « وأوثق
المجالات ارتباطا بنا هو الدائرة العربية » (٢) .

وما من شك فى ان مثل هذا القول وبهذا الوضوح والحسم وفى وقت
لم تكن العروبة تمثل فيه أحد الأبعاد الأساسية فى نظام القيم السياسية
فى مصر بعد ليصلح دليلا قويا على ادراك عبد الناصر المبكر للدور تمليه
عليه اعتبارات الجغرافيا يشمل المنطقة العربية كلها ، وهو ما أكدته
الممارسات اللاحقة له ، وعلى الرغم من أنه لم يكن يبدو بوضوح فى فلسفة

Halliday, op. cit., p. 321.

(١)

(٢) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ

اصدار ، ص ٥٠ - ٥٣ .

الثورة أن الدائرة العربية تتجاوز في ادراك عبد الناصر « المشرق العربي » (١) فان حديثه عن البترول يرجح انه كان ينظر الى المنطقة العربية نظرة شاملة ومن ثم يمكن القول بأن الدور الذي تحدث عنه تنسحب عليه نفس السمة ، ففي فلسفة الثورة أيضا نجد حديثا عن البترول كأحد عوامل ثلاثة للقوة العربية ، وبينما تحدث عن العاقل الأول (التجاور الجغرافي والترابط الحضاري) في خمسة أسطر ، والثاني (الموقع الاستراتيجي) في ثلاثة ، فانه تحدث عن البترول في صفتين كاملتين عارضا لأهميته وللقيمة الخاصة للمنطقة العربية في افتتاحه واحتياطاته ، منتهيا بقوله « هل أوضحت مدى أهمية هذا العنصر من عناصر القوة ؟ أرجو أن أكون قد وفقت » (٢) .

لكن السؤال الهام الآن : هل كان هذا الإدراك المبكر والواضح لعبد الناصر يعنى آليا انه وضع مخططا « لتكوين امبراطورية » وطرد البريطانيين توطئة للسيطرة على بترول المنطقة والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ؟ والأهم من ذلك : هل يقف هذا المخطط بالذات ان وجد وراء قرار اليمن ؟

وفي محاولة لتقديم اجابة يمكن البدء بآراء الذين يستندون الى ان الخبرة التاريخية لعبد الناصر مع الاستعمار البريطاني والحركة القومية التي كان يقودها لابد وأن تجعل من طرد البريطانيين من عدن والسيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي لتحقيق الأمن العربي دافعا لقرار اليمن « فتصفية القاعدة العسكرية البريطانية في عدن كانت محل اعتبار واهتمام قادة الثورة المصرية ، ذلك ان تلك القاعدة كانت تهدد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وثبت ان الاستعمار البريطاني استغل هذه القاعدة عدة مرات كما حدث في حرب السويس وحوادث الأردن ١٩٥٨ أو مشكلة

(١) تحدث عبد الناصر عن بداية تسلل الوعي العربي الى تفكيره في المرحلة الثانوية مرتبطا بالاضراب في ذكرى وعد بلفور انطلاقا من بواعث عاطفية ثم بدأ الفهم يحل محل العاطفة بدراسته لتاريخ حملات فلسطين في الكلية الحربية ، ثم بدأ الفهم يزداد بدراسته في كلية أركان الحرب لحملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل ، وعموما تحدث عبد الناصر عن فلسطين تسع صفحات كاملة من حديثه عن الدائرة العربية الذي استغرق أربع عشرة صفحة ، وعندما تحدث عن تجارب اجزاء المنطقة العربية بعد حرب فلسطين قال : « كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثيل له في دمشق غدا وفي بيروت وفي عمان وفي بغداد وغيرها » المرجع السابق ص ٥٤ - ٦٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٧ .

الكويت ١٩٦١ (١) « ومن هنا » ما كان في امكان قائد قومي يطمح الى بناء وإبراز الكيان القومي العربي المستقل الموحد الى حيز الوجود ألا يفكر في طرد قوى الاستعمار البريطاني وركائزه المحلية من هذا الركن الهام من جزيرة العرب والا يعمل على تحرير الطريق العالمى القديم والجديد الذى تشكل اليمن ومصر نقطتى الحراسة على مدخله الجنوبي والشمالي (٢) ، « كما أنه ليس فى الامكان وضع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن الأمن العربى ٠٠ بدون قفل هذه الثغرة الخطيرة المطلة على المحيط الهندى والبحر الأحمر معا ٠٠ تلك كانت بعض الاعتبارات الاستراتيجية والقومية الهامة التى دفعت مصر ٠٠ للانتصار لثورة اليمن » (٣) .

ومن الحقيقى ان هناك ما يؤيد التحليلات السابقة فى تصريحات وتحليلات بعض افراد النخبة الحاكمة فى مصر أو المعبرين عنها ، فقد تحدث عبد الحكيم عامر فى فبراير ١٩٦٥ عن مواجهة الاستعمار فى شبه الجزيرة العربية « القاعدة الأخيرة للاستعمار وقلعته فى المنطقة » باعتبارها أحد دوافع قرار اليمن (٤) ، بل لقد قال صراحة : « عندما تحررنا الى اليمن كان ذلك يعنى أننا نستطيع أن نتحرك الى أى منطقة عربية بدون النظر الى الدول الكبرى أو النظر الى أى اعتبار آخر باعتبار انها منطقة عربية تربطنا بها صلات وثيقة ، وليس هناك لأى دولة من هذه الدول أن تتدخل فى مثل هذه الشؤون ، ولقد حققنا السيطرة البحرية الكاملة والجوية على البحر الأحمر من قناة السويس شمالا الى باب المندب

(١) عمر عثمان سعيد الخليسى ، الأبعاد السياسية لثورة اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٣ - ١٩٧٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .
(٢) د . محمد على الشهارى ، عبد الناصر وثورة اليمن ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .
(٤) كلمة المشير عبد الحكيم عامر فى مجلس الأمة عن حرب اليمن (١٩٦٥/٢/٢٤) ، فى : مجموعة خطب المشير عبد الحكيم عامر (١٩٥٥ - ١٩٦٥) ، القاهرة : ادارة التوجيه المنوى للقوات المسلحة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٤ .
وقد كرر عامر نفس المعنى فى خطابه فى العرض العسكرى بالقاهرة (١٩٦٦/٧/٢٣) .
أنظر : الاهرام ، ١٩٦٦/٧/٢٤ ، ص ٩ . (فى حالة عدم ذكر رقم الصفحة بالنسبة للأهرام فان هذا سوف يضى أن الصفحة المحال إليها هى الصفحة الأولى) .

جنوبا ، وهذا يضع الدول العربية عموما والجمهورية (مصر) بوجه خاص في وضع استراتيجي قوى « (١) » .

ولم تقتصر التصريحات السابقة على العسكريين ، فقد أكد كمال رفعت الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب أمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي أن تدعيم ثورة اليمن « سيحرر هذه المناطق من النفوذ الاستعماري ويجعل المداخل الجنوبية للبحر الاحمر تحت سيطرة القوى الثورية العربية الممثلة في ثورة اليمن ، وبذلك يصبح البحر الاحمر بحرا عربيا خالصا لا أثر فيه لأي نفوذ استعماري ، كما ان ذلك يعتبر في حد ذاته حماية لقناة السويس من أي تهديد يأتي من المداخل الجنوبية للبحر الاحمر كما حدث ابان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ » . (٢)

ولا يفوت القارئ بالطبع ملاحظتان هامتان : الأولى اننا لم نستشهد بعبد الناصر في هذا الصدد ، والواقع ان خطبه وتصريحاته بعد وقوع التدخل لم تتضمن المعاني السابقة بهذا الوضوح أو التفصيل ، والملاحظة الثانية ان تواريخ كل التصريحات السابقة تبدأ كلها بعام ١٩٦٥ فصاعدا ، وهنا يثير سؤال مشروع : هل اتخذ قرار اليمن لتحقيق أهداف ما ربما تكون لم تتحقق جزئيا أو كليا فحدثت عملية تحويل لأهداف التدخل أو على الأقل إعادة ترتيب الأولويات خاصة في ضوء ما سنعرضه فيما بعد من معلومات أكيدة عن السياسة المصرية المتعقبة تجاه الوجود البريطاني في جنوب اليمن في بداية التدخل ؟ وفي اطار هذه الملاحظة الأخيرة على الأقل يبقى السؤال عن مدى العلاقة المباشرة للدوافع الاستراتيجية بقرار اليمن بالذات بدون جواب قاطع .

(١) كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ . وقد تكررت نفس المعنى تقريبا في خطاب لعامر في نادي القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) ، انظر : الأهرام ٦٦/٥/٢٦ ، ص ٨ . كما تحدث أحد قادة القوات المصرية في اليمن بطريقة مشابهة . انظر : حديث اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية في اليمن الى الأهرام ، الأهرام ، ٦٦/٧/٢٣ ، ص ٣٠ .

(٢) ظهر المعنى السابق على لسان كمال رفعت لأول مرة في كلمة ألقاها بمناسبة حفل افتتاح معهد الدراسات الاشتراكية ببور سعيد (٦٦/٦/٢٥) ، انظر الأهرام ، ٦٦/٦/٢٦ ، ص ٦ . لكن الفقرة السابقة مأخوذة من نص المحاضرة التي ألقاها بمؤتمر المبعوثين بالاسكندرية (٦٦/٨/١) وطبعتها امانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي فيما بعد في سلسلة مطبوعات الاشتراكي (٣) بعنوان طبيعة المرحلة الحاضرة وواجبنا حيالها . انظر ص ٣٢ .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الباحث ينفي أن يكون للدوافع الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي المصرى دورها فى قرار اليمن ، فالقول بوجود دور لها ممكن منطقيا وتشير اليه الشواهد المستخلصة من ادراك عبد الناصر المبكر لدور عربى قيادى ومن خبرته مع الاستعمار فى المنطقة ، كما تشير اليه أيضا تصريحات لبعض أعضاء النخبة الحاكمة تنم عن ادراكهم الواعى لهذه الدوافع ، غير انه يبقى ان مثل هذا التحليل استنباطى لا ينهض دليل تجربى أكيد عليه .

وإذا كنا قد تحفظنا فى القبول المطلق للدوافع الاستراتيجية السابقة بصفة عامة فى تفسير قرار اليمن فان هذا التحفظ يبدو أقوى بكثير اذا خصصنا الحديث عن البترول كدافع لعبد الناصر ، ومن الحقيقى أن عبد الناصر تحدث كما رأينا عن البترول العربى وأهميته منذ منتصف الخمسينيات ، ولكن هذا الاهتمام القوي المبكر بالبترول العربى لا يعنى آليا هنا أيضا ان قرار اليمن كان مدفوعا بهذا الاهتمام ، ويشير أحد الدارسين فى تقييمه لما يراه البعض من وجود أهداف اقتصادية تسير جنبا الى جنب مع أهداف مصر السياسية من الوحدة العربية الى أن « التحقق من درجة مساهمة الأهداف الاقتصادية لمصر فى إيجاد دوافعها للوحدة العربية أمر يصعب التأكد منه بدقة » (١) ، وأنه « على الرغم مما يبدو من احتمال وجود هدف اقتصادى محدد للنخبة صنع القرار المصرية فى الشرق الأوسط العربى فانه ليس ثمة شاهد على السعى النشط لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التنفيذ » (٢) ، فاذا انتقلنا للتخصيص على البترول بالذات لوجدنا رأيا لكر مؤداه ان خطط التنمية الطموحة بالإضافة الى الانفاق العسكرى الضخم قد أوجدت حافزا قويا لتطوير نفوذ سياسى على الدول المنتجة للبترول ، غير انه « ليس ممكنا أن نوضح الرابطة السببية هنا بطريقة بسيطة ، فليست هناك شواهد على أن القادة المصريين قد فكروا فى تحقيق سيطرة مباشرة على السعودية مثلا يتلونها تخصيص جزء رئيسى من دخل البترول للاستخدام المصرى ، ومع ذلك ، فثمة احتمال لأن يكون الأمل قد حدهم بشكل ما وان يكن على نحو غامض ، فى أن يترجموا النفوذ المصرى الى شكل ما من الوصول

(١) A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World, The Elements of Foreign Policy, London, The Macmillan Press, 1976, p. 154.

Ibid., p. 156.

(٢)

الأكبر الى أموال البترول عن طريق مصرف عربي للتنمية أو قروض ثنائية بفائدة منخفضة » (١) .

ويتفق الباحث مع الآراء السابقة ومن ثم فانه من الممكن أن ينتهي التحليل هنا الى رفض الدوافع المرتبطة بالبترول بصفة خاصة في تفسير قرار اليمن .

٤ - موقع اسرائيل بين قرار اليمن :

قد يبدو غريبا للوهلة الأولى أن تناقش الدراسة مسألة ما اذا كان للأمن القومي المصري في مواجهة اسرائيل علاقة بقرار اليمن ، لكن ثمة تلميحا من النخبة المصرية الحاكمة بوجود هذه العلاقة بمعنى أن التدخل في اليمن يمثل خطوة تضاف ايجابيا الى حصيلة الاستعداد لمواجهة اسرائيل ولا تطرح سلبيا من الجهد المتعلق بهذا الاستعداد ، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع سوف يناقش في خاتمة الدراسة فانه لا مفر من مناقشة الدعاوى المتعلقة بهذه المسألة في السياق الحالي .

أ - أولوية الاعتبار الثوري في تحرير فلسطين : يستطيع المتتبع لحطبات عبد الناصر في الفترة اللاحقة للتدخل في اليمن أن يجد محاولة لاثبات ان هذا التدخل يمثل جزءا من استراتيجية ثورية للمواجهة مع اسرائيل باعتبار أن ما يؤدي اليه من تحرير لليمن هو « خطوة في طريق

(١) Malcolm H. Kerr, Regional Arab Politics and the Conflict with Israel, in : Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander (eds.), Political Dynamics in the Middle East, New York : American Elsevier Publishing Company, 1972, pp. 40-1.

قد يكون جديرا بالإشارة هنا الى أن حسن عسماوى أحد قيادات الإخوان المسلمين في مصر ذوى العلاقة الوطيدة بعبد الناصر في بداية الثورة قد أشار في مذكراته الى ما يعتبر تأييدا حقيقيا لتحليل كـ ، فقد جاء في هذه المذكرات : « وفي يوم من أيام ديسمبر ١٩٥٢ ابلغني عبد الناصر أن الدولة في حاجة ماسة الى قرض عاجل يبلغ عشرين مليون جنيه استرليني بفائدة ضئيلة أو بغير فائدة ، وطلب مني أن أسافر الى الكويت لبحث الامر ، وأوصاني بالحرص وعدم التورط . » الخ . « ويروى عسماوى أن مهمته لم تحقق هدفها لأنه لم يطرح الموضوع أصلا على الكويتيين عندما تبين عدم وجود أساس لتصور عبد الناصر عن إمكانية اقراض الكويت مصر . انظر : حسن العسماوى - الإخوان والثورة » القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ج ١ ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥ .

التخلص من الصهيونية (١) » ، وقد قدم عبد الناصر عبر سلسلة من خطبه نفسيا لوجهة النظر هذه يمكن القول بأنه يستند الى رفض الافتراض بأن المواجهة مع اسرائيل مواجهة بينها وبين كل العرب ، وإنما هي مواجهة بينها وبين العرب التقدميين تقف فيها الرجعية العربية في نفس الموقع مع اسرائيل (٢) ، وبالتالي فإن العرب لن يكون بمقدورهم تحرير الارض السليبية الا بعد تنظيف جيهااتهم الداخلية من الرجعية المتأمرة مع الصهيونية والاستعمار الحليف الطبيعي لهما (٣) ، لأن هذا وحده هو الذى سيحقق القوة الدائية للعرب (٤) ، وهذا هو ما يفسر الحالة العصبية لاسرائيل بعد ثورة اليمن لأنها تشعر بأن « تحرر الشعب العربى معناه تطويق اسرائيل » (٥) ، وبأن « التقدمية والعدالة الاجتماعية والكفاية والعدل هي أسلحة للمعركة ضدها (٦) » .

وقد كان عامر أيضا واضحا في هذا الصدد ، اذ قال فى إحدى خطبه فى اليمن « كلما قوى شعب اليمن قويت ج . ع . م ، وما هذا كله الا مسامير ندقها فى نعش الاستعمار وأعوانه من الحكومات العربية الرجعية واسرائيل . يجب أن تتحرر الدول العربية ، فبتحريرها لن تجد اسرائيل لها مكانا بيننا ، ولذلك فالخطوة الأساسية الواجب اتخاذها أولا هي مساندة ثورة اليمن ضد أعدائها من الرجعيين والاستعماريين (٧) » . كذلك كان كمال رفعت واضحا بنفس الدرجة فى قوله « تعتبر معركة اليمن فى الواقع مقدمة لمعركة المصير للقضاء على القاعدة الاستعمارية فى الوطن العربى (اسرائيل) » (٨) ، كذلك قال هيكى فى إحدى

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، فى : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع : فبراير ٦٢ - يونيو ٦٤ ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧١ . خطاب عبد الناصر فى المؤتمر الشعبى بأسوان

(٦٣/١/٩) ، فى : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(٦) خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ . وقد تكررت الممانى السابقة فى خطب أخرى لعبد الناصر . أنظر مثلا خطابه فى عيد النصر السابع (٦٣/١٢/٢٣) ، فى : المرجع السابق ، ص ٤٨٤ .

(٧) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٧ ، ص ٦ .

(٨) كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

مقالاته » لقد كان انتصار اليمن خطوة في الطريق الى فلسطين ، وسوف يكون انتصار الثورة في السعودية والاردن وكل بلد عربي آخر تحكمه الرجعية المعادية للتقدم خطوات على طريق النصر في فلسطين » ، وبرر هذا بأن فلسطين « لا يمكن أن تعود الى عروبتها بمغامرة عسكرية محدودة » . وانما ستكون المعركة صراعاً عالمياً واسع المدى لا بد أن توضع فيه قوى الأمة العربية كلها وطاقاتها وامكانياتها » ، وهذا لا يمكن أن يحدث دون « تغيير ضخم في توازن القوى العربية » بثورة تهدم القديم وتبنى الجديد ، وبالتالي يكون انتصار ثورة اليمن انتصاراً لفلسطين (١) .

واتساقاً مع ما سبق اهتمت الصحافة المصرية بأن تبرز ادراك النخبة الحاكمة في اسرائيل للمعاني السابقة ومن ثم لخطر انتصار ثورة اليمن على أمن اسرائيل (٢) ، وهو ما يبرر تحركاتها الدبلوماسية الواسعة النطاق المضادة لتدخل مصر في اليمن (٣) ، وكذلك شاركت بعض الكتابات المصرية في نفس الاتجاه (٤) .

ب = أولوية الاعتبار القومي في تحرير فلسطين : اذا حاول المرء أن يحلل الآراء السابقة استناداً الى « الميثاق الوطني » باعتباره الوثيقة الأساسية للنظام المصري في تلك المرحلة فلن يجد أى ترتيب واضح للأولويات في مواجهة اسرائيل ، ومن ثم فانه من غير الواضح ما اذا كان الميثاق يجعل مواجهة اسرائيل مهمة للعرب كلهم ، أو أنه يجعلها مهمة للقسم الثوري منهم ، أو لهم كلهم بعد تحقيق الثورة العربية (٥) . ومن

-
- (١) محمد حسنين هيكل ، أسئلة عن المعركة في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٢/١١/١٦ .
 (الإحالة في كل مقالات هيكل سوف تكون للمحق الجمعة ما لم يذكر غير ذلك) .
 (٢) أنظر : الأهرام ، ٦٢/١١/١٩ ، ٦٢/١١/٢٨ ، ص ٩ . محمد حسنين هيكل ، شعاع ضوء على أفكار القيادة العليا في اسرائيل (٢٠١) ، في : الأهرام ، ٧ ، ١٤ ، ٦٢/١٢ .
 محمد حسنين هيكل ، فصل جديد من قصة اليمن المثيرة ، في : الأهرام ، ٦٢/١٢/٢١ . الأهرام ، ٦٣/١/٥ ، ١٠ ، ٦٣/١١/١٠ .

(٣) الأهرام ، ٦٢/١١/٢٧ . هيكل ، شعاع ضوء على أفكار القيادة العليا في اسرائيل ، مرجع سابق .

(٤) أنظر : محمد محمد عبد الرحمن ، أرض البطولات والامجاد ، القاهرة : ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٨٢ . محمد صادق عقل وهيام أبو عافية ، أضواء على ثورة اليمن ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ اصدار ، ص ١٥٢ .

(٥) لن يجه الباحث في الميثاق سوى تحليل لنكية فلسطين الأولى (الباب الرابع من دوس النكسة) وتسجيل للأمرار على تصفية العدوان الاسرائيلي (الباب العاشر =

ناحية أخرى يمكن القول بأن النخبة المصرية الحاكمة ووسائل الاعلام المعبرة عنها وان تحدثت بوضوح عن القيمة الايجابية للتدخل المصري في اليمن فيما يتعلق بالمواجهة مع اسرائيل الا أنها لم تدع صراحة ان قرار التدخل قد تم بناء على استراتيجية شاملة للمواجهة مع اسرائيل، بل كانت في كل ما سبق تتخذ موقف الدفاع في مواجهة دعاية خصومها القائلة بأن التدخل في اليمن تهرب من مواجهة اسرائيل . وقد تأكدت وجهة النظر السابقة بممارسات عبد الناصر فيما بعد ، فقد أشارت هذه الممارسات بوضوح الى عدم تمسكه باتباع استراتيجية ثورية في المنطقة العربية تسبق بالضرورة أية مواجهة مع اسرائيل ، فقد كان الخطر الاسرائيلي لديه في التحليل الاخير خطرا قوميا يواجهه كل العرب ، وقد تمثل هذا بوضوح في الانعطاف الحادة لدبلوماسية عبد الناصر العربية حين دعا الى مؤتمر قمة عربي في ١٩٦٣ لمواجهة الخطر الاسرائيلي على الرغم من الاستقطاب الحاد داخل المنطقة العربية في ذلك الوقت ، ثم تأكد في حديث له في مايو ٦٥ رد فيه على الذين يطالبون بحرب اسرائيل بقوله انه من غير الممكن الهجوم على اسرائيل في ظل وجود ٥٠ ألف جندي مصري في اليمن وان قرارا بهذا الهجوم ملامه وأن تسبقه إعادة هؤلاء الجنود (١) وفي نوفمبر من نفس العام ذكر ضمن مبررات عقد اتفاقية جدة مع السعودية بشأن اليمن ان « تطورات الموقف مع اسرائيل تقتضي تجميع كل القوى العربية ووضعها في المكان الملائم للخطط العربية (٢) » وهكذا

= السياسة الخارجية) ولستولى مصر الخاصة بهذا الصدد (الباب السابع - الانتاج والمجتمع) . وعلى الرغم من اشارة الميثاق لدور الرجعية العربية في ضياع فلسطين الا انه نظر اليها كملاء للاستعمار وليس تعبيرا عن بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ومن ثم كانت النتيجة التي خرجت بها الامة العربية هي « اصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته » (الباب الرابع) .

(١) حديث عبد الناصر في المؤتمر الوطني لتحرير فلسطين بالقاهرة (٦٥/٥/٣١) .
في : مجموعة خطاب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر ، القسم الخامس : يوليو ٦٤ - يونيو ٦٦ ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، ١٩٦٧ ، ص ٣٣١ .
(٢) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الامة ٦٥/١١/٢٥ ، في : المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، وكانت عمليات الضغط على السعودية قبل عقد الاتفاقية في أغسطس ٦٥ قد استخدمت نفس المنطق فذكر المحرر السياسي للأهرام « ان تطورات الموقف مع اسرائيل .. نذير أخطار كبيرة في الفترة القادمة وعلى ضوء ما سبق فان ج.ع.م تعتبر انه يهم جميع الدول العربية أن تتمكن .. من سحب قواتها من اليمن لكي تكون في الموضع الذي تستطيع فيه ان تخدم اقدس قضايا النضال العربي بولا من شغلها بمعركة جانبية ظهرت الآن طبيعتها » الأهرام ، ٦٥/٨/١٥ .

فإن التحليل يجب أن ينتهي بوضوح لرفض أي دور لعبه الصراع مع إسرائيل وتصور القيادة المصرية لكيفية إدارة هذا الصراع في قرار اليمن (١) .

المبحث الثاني

الضغوط الخارجية

في مواجهة تفسير قرارات التدخل بدافع الأمن القومي طور بعض الباحثين مجموعة من الفروض الأكثر ارتباطا بالواقع التجريبي تدور حول بحث ماهية الظروف التي تدفع الى سلوك التدخل ، وتنتهي الى تأكيد دور الدوافع المنبثقة من البيئة الخارجية بهذا الصدد . وسوف يناقش المبحث الحالي هذه الفروض ثم يعالج مدى انطباقها على قرار التدخل المصري في اليمن في ١٩٦٢ .

١ - بعض الفروض النظرية :

نشأ علاقة التدخل أساسا بين طرفين : الطرف المتدخل والطرف المتدخل لديه ، لكن التدخل يتم أيضا في نظام دولي ، ولذا فقد كان طبيعيا أن تطرح في بداية محاولة التوصل الى فروض حول دوافع التدخل مجموعة أسئلة تتعلق بهذه الأبعاد الثلاثة : الى أي مدى يحتمل أن تزيد التطورات داخل فاعل دولي ما من ميله للتدخل ؟ الى أي مدى يحتمل أن تكون التطورات في بنية السلطة لدولة ما هي قوة الجذب التي تشكل دافعا لسلوك التدخل في هذه الدولة ؟ الى أي مدى لا توجد دوافع التدخل لدى طرفي التدخل الرئيسيين وإنما في النظام الدولي ؟

وفيما يتعلق بالنوع الأول من الدوافع وهو ذلك الذي ينبثق من مجتمع القوة المتدخلة فإن الفروض المقدمة بهذا الصدد تشير الى أن احتمال وجود متغيرات مجتمعية تزيد من الميل التدخلية يبدو قليلا الى حد كبير ، فمعنى وجود هذه المتغيرات وجود مطالب موجهة للمسؤولين من الأفراد

(١) لا يعني هذا ان الباحث يرفض استراتيجية المواجهة الثورية لاسرائيل ، بل لعلها تبدو نظريا أفضل استراتيجية ممكنة وان كانت أكثرها تعقيدا من حيث التنفيذ ، كذلك لا يعني هذا ان الباحث ينفي أن يكون للتدخل المصري في اليمن مضامين سلبية بالنسبة لآمن إسرائيل . انظر نقاشا تفصيليا لهذه النقطة في الفصل الختامي .

والمجموعات بالتدخل ، ويتناقض هذا في الواقع مع ما هو معروف من دور الرأي العام كمتغير في سلوك مسئولى السياسة الخارجية ، فثمة اعتقاد بأن السلبية هي الوضع المعتاد للرأي العام تجاه الشؤون الخارجية ، وإن أقصى دور متصور للرأي العام بهذا الصدد هو إمكان قيامه بدور القيد على سلوك هؤلاء المسئولين ، ومن ثم فإن الرأي العام نادرا ما يستثار وينظم إلى درجة الضغط من أجل اتباع مبادرات جديدة في السياسة الخارجية تخرج على الأساليب المألوفة ، وفي المناسبات القليلة التي تثير فيها التطورات الخارجية قطاعات رئيسية من الشعب بحيث يطالب بسلوك خارج على المألوف تكون بؤرة اهتمامه عادة هي تصرفات الحكومات الأجنبية وليست أبنية السامطة فيها ، ومن ثم فقد يلح على إجراءات كقطع العلاقات الدبلوماسية أو القيام بإجراءات اقتصادية انتقامية ... الخ ، لكن الأمر لا يصل إلى درجة حدوث ضغط شعبي من أجل القيام بجهود لتغيير الأفراد أو الطريقة التي يحكم بها مجتمع ما نفسه ، وعلى أية حال فإن أبنية السلطة الخارجية بعيدة للغاية عن الاهتمامات اليومية للمواطنين بحيث لا تدفعهم إلى المطالبة بالتدخل وبالطبع فإنه يمكن دائما أن توجد استثناءات لهذه القاعدة *

وربما يدعم الفرض السابق ما نعلمه عن طبيعة التدخل ، فهو يعتمد عادة على عنصر المفاجأة ، ومن المعتاد ألا تكثف عمليات تكوين وتقديم الرأي العام في المرحلة السابقة على القرار ، وفيما بعد فإن هذه العمليات قد تنار بواسطة المسئولين المتلهفين إلى تأييد نجاح التدخل باظهار عمق واتساع التأييد العام له ، ولكن النقاش يدور هنا فقط حول المتغيرات التي تفضي إلى حدوث التدخل وليس تلك التي تفسر نجاحه أو إخفاقه (١) .

وهكذا فإن الافتراضات السابقة تفضي بنا إلى دور قليل للمتغيرات المنبثقة من مجتمع القوة المتدخلة كدافع للتدخل .

أما النوع الثاني من الدوافع فهو ينبثق من مجتمع الدولة هدف التدخل ، والافتراض العام هنا أن التدخل يكون أكثر ما يمكن انتشارا كلما وجدت دول ضعيفة إلى الحد الذي يجعلها معرضة للتدخل ، ويعبر يونج عن ذلك بقوله أن أحد الدوافع الرئيسية للتدخل هو القدرة الذاتية للدفاع في النظام الدولي على الحياة داخليا ، فكلما قلت هذه القدرة زاد احتمال التدخل من قوى خارجية خاصة وأن الواقع يشير إلى أن الجماعات

المحلية المختلفة تميل في هذه الحالة الى الاعتقاد بملاءمة تشجيع التدخل (١) ، ويعبر روزنو عن نفس المضمون بقوله ان استقرار الدول في النظام الدولي يشكل أحد دوافع التدخل ، فكلما قل استقرار أبنية السلطة في الدول الأجنبية زاد احتمال المحاولات الخارجية على المألوف للحفاظ على هذه الأبنية أو تغييرها ، اذ انه من المحتمل أن يكون مسئولو السياسة الخارجية حساسين بنسب حاص لاستقرار الحكومات الأجنبية بحيث انه كلما قل هذا الاستقرار زاد استعدادهم للتدخل لتجنب المخاطر أو الاستفادة بالمزايا التي يمكن أن تنتج عن المواقف غير المستقرة (٢) .

اما النوع الثالث من الدوافع فينبثق من بنية النظام الدولي بصفة عامة ، وهنا تشير الفروض الى أن دوافع التدخل سوف تميل الى الازدياد كلما ازداد انتشار الايديولوجيات السياسية الحركية ، فسوف يزيد وجود فاعل أو أكثر ذوى ميول أيديولوجية قوية من الضغط من أجل التدخل والتدخل المضاد ، كذلك فان وجود مفاهيم متنافسة عن النظم السياسية سوف يميل الى زيادة دوافع التدخل ، وفي الحالات المتطرفة من المحتمل أن يقوم صانعو القرار في الفاعلين المتنافسين الرئيسيين بتقسيم العالم الى قسمين من الناحية الايديولوجية ، ويحبذون التدخل حينما يساعد على توسيع نطاق سيطرة مفاهيمهم ، أو يحفظ نفوذهم على الفاعلين الآخرين (٣) . ويفترض روزنو انه حين تكون الخصومة الايديولوجية شديدة يزداد الاحتمال في أن يضفي صانعو القرار أهمية على التغيرات الحكومية الممكنة في الخارج بدرجة أكبر مما لو كانت السمات الايديولوجية ملامح أقل بروزا للحياة الدولية ، ومن الحقيقي لديه انه حينما تكون الايديولوجية سمة واضحة للغاية للسياسيات الدولية فان الرغبة في احداث تغيرات حكومية في الخارج قد تثير سلوكا تدخليا حتى على الرغم من ان امكانية احداث مثل هذه التغيرات قد تكون بعيدة للغاية (٤) .

وليس خافيا أن معظم الفروض السابقة قد صيغت في سياق نظام القطبية الثنائية وان كانت لم تقيد صراحة بهذا السياق ، وسوف تفترض محاولة التحقق التالية من سلامتها بالنسبة لموضوع الدراسة انه من الممكن انطباقها في سياق اقليمي وان كان من غير الممكن بالطبع عزله عن السياق

Oran R. Young, Intervention and International System, in : Journal of International Affairs, Vol. XXII, 1968, No. 2, pp. 180, 1. Affairs, Vol. XXII, 1968, No. 2, pp. 180-1. (١)

Rosenau, op cit., pp. 301-2. (٢)

Young, op. cit., pp. 183-4. (٣)

Rosenau, op. cit., pp. 300-1. (٤)

الأعرض للنظام الدولى كما سيخىء فيما بعد . وسوف نناقش فيما يلى الفروض المتعلقة بالمتغيرات المنبثقة من المجتمع المتدخل ، ثم تلك المنبثقة من النظام الدولى وأخيرا تلك المنبثقة من المجتمع هدف التدخل .

٢ - جماعات الضغط والرأى العام فى مصر :

رأيتا ان احتمال وجود متغيرات مجتمعية تدفع الى التدخل يبدو قليلا الى حد كبير وفى عملية التحقق من هذا الفرض يبدو موضوع الدراسة حالة مثالية ، فان مستوى تأثير جماعات الضغط والرأى العام فى مصر على السياسة الخارجية عموما يبدو فى الحد الأدنى الممكن لذلك ، ويفسر هذا الوضع بطبيعة النظام السياسى المصرى فى فترة الدراسة ، فمن المعروف انه قد وجه مجموعة من الضربات المتتالية ضد خصومه السياسيين : الطبقة الاقطاعية والرأسمالية - الاحزاب السياسية - الاخوان المسلمين - خصوم النظام فى الجامعات وفى أوساط المثقفين عموما . . . الخ ، وقد أدت هذه الضربات الى التقليل على نحو فعال من قوة جماعات الضغط فى مصر ، ومن ناحية أخرى فان النظام قد استند الى طبقتى العمال والفلاحين بالإضافة الى الطبقة المتوسطة كقاعدة قوة أساسية له بالنظر الى المكاسب التى حققها لهذه الطبقات ، غير ان هذا لم يرتبط بزيادة دورها فى العملية السياسية بل على العكس فان ما حدث هو ان فعالية هذه الطبقات كجماعات ضغط كانت تقل كلما ازداد تماثل مصالحها مع مصالح النظام (١) ، وهكذا يبدو واضحا ان صانع القرار المصرى قد عمل فى حرية نسبية من قيود جماعات الضغط . وقد كان لهذا أثره المزدوج ، فقد كان ضارا بقدر ما حرم النخبة الحاكمة من مزايا النقاش والخلاف ، لكنه كان مفيدا بقدر ما أفضى الى قدرة متزايدة للقيادة على اتخاذ قرارات بسرعة نسبية وتنفيذها بفاعلية دون عوائق تنجم عن النقاش والجدل .

وبالنسبة للرأى العام فانه من الصعب التأكد من نفوذه على القيادة المصرية بسبب العلاقة الكاريزمية بين عبد الناصر والشعب ، وهنسا من المتصور وجود بعدين لهذه العلاقة أولهما أن مثل هذه العلاقة سوف تقلل

(١) عبر أحمد حمروش عن هذا بقوله ان عبد الناصر كان « يهدف الى ازالة نفوذ الطبقة البورجوازية الكبيرة ولكن دون تغليب طبقة العمال » . كان يضى على سياسة منع العمال أو الفلاحين البسطاء دون أن يجعل منهم قوة سياسية فعالة » انظر : أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو مجتمع جمال عبد الناصر بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مارس من ٢٥١ .

الى الحد الأدنى من تأثير الرأى العام على القيادة السياسية ، والثانى ان الرابطة الكاريزمية بين عبد الناصر والشعب كانت تستلزم بالضرورة حساسية مفرطة لطالب الجماهير من جانبه . والسؤال الآن هل كان لهذه المطالب علاقة بالسياسة الخارجية ؟ فى الواقع انه قد تجدر الاشارة بدايه الى أن ممارسات النظام المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ فى المجال الدولى قد أسهمت فى زيادة سريعة فى الوعى السياسى للجماهير (١) ، ولكن ليس هناك أى دليل على كون هذه الزيادة فى وعى الجماهير السياسى قد أفضت بها الى ممارسة دور استقلالى فى مواجهة القيادة السياسية بحيث يمكن لهذه الجماهير أن تفرض ولو قيودا عامة على حركة القيادة السياسية فى المجال الدولى (٢) ، بل ان هناك ما يشير الى أن هذه القيادة قد تصرفت على نحو معاكس لاتجاهات الرأى العام بالنسبة لموضوع الدراسة بالذات ، وفى أعقاب الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ بدا ان ارتياح الرأى العام لتخلص النظام المصرى بواقعة الانفصال من عبء السياسة العربية كان احتمالا واردا ، أو على الأقل ان احتمالات الانكماش الى العزلة المصرية كانت واردة (٣) . ومع ذلك فقد جاء قرار القيادة بالتدخل فى اليمن ممثلا لقمة الانغماس فى الشئون العربية . وهكذا فان التحليل يمكن أن ينتهى الى تأييد صحة الفرض المتعلق بتحرر قرارات التدخل من الضغوط الداخلية كدافع بالنسبة لقرار التدخل المصرى فى اليمن .

٢ - النظام الاقليمى العربى :

يناقض هذا الجزء مدى صحة الفروض التى تفسر قرارات التدخل بدوافع تنبثق من النظام الدولى بالنسبة للدراسة الحالية ، ويمكن تلخيص

Dawisha, op. cit., pp. 92-6.

(١)

(٢) انظر عكس هذا الرأى فى : Ibid., p. 95.

(٣) فى غيبة أية دراسات أو مؤشرات علمية عن الرأى العام المصرى كان أقوى مؤشر متاح عن الاتجاهات الواردة فى المتن هو الحاج عبد الناصر فى عدد من خطبه اللاحقة للانفصال على مواجهة تيار الردة عن العروبة داخل مصر . انظر خطاب عبد الناصر فى الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، فى : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع ، مرجع سابق ، ص ٤ - ٦ . خطاب عبد الناصر فى العيد العاشر للثورة (٦٢/٧/٢٢) ، فى : المرجع السابق ، ص ١٨٨ - ١٩٠ . خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ . خطاب عبد الناصر فى الاحتفال باستقبال المائتين من اليمن (٦٣/٨/١١) ، فى : المرجع السابق ، ص ٤١١ .

هذه الفروض في وجود علاقة طردية بين درجة الاستقطاب الايديولوجي والسياسي في النظام وبين قوة الدافع للتدخل وقد سبقت الاشارة الى اننا سوف نناقش هذه الفروض أساساً في سياق النظام الاقليمي العربي ولكن دون عزله بالطبع عن السياق الأوسع للنظام الدولي ، ولتحقيق هذه المهمة فاننا سوف نستعرض أولاً أوضاع المنطقة العربية من منظور مصري في الفترة السابقة على قرار التدخل والتي لا شك في ان واقعة الانفصال السوري يمكن أن تكون بداية لها ، ثم نحاول ثانيا التعرف على ادراك النخبة الحاكمة المصرية لهذه الأوضاع كي يمكننا تبين أثرها كدافع لقرار اليمن .

(أ) الأوضاع العربية (سبتمبر ٦١ - سبتمبر ٦٢) : في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وقع الانفصال السوري الذي كان بكل المقاييس ضربة قوية لنظام عبد الناصر ، ويمكن الحديث عن بعدين أساسيين للأثر السلبي للانفصال على نظام عبد الناصر :

أولاً : أظهرت واقعة الانفصال لأول مرة لخصوم هذا النظام انه ليس بالضرورة تيار مستقبلي لا يرد ، بل انه ليس بمنأى عن النكسات الحادة ، وقد وعث القوى المحافظة في العالم العربي هذه الدلالة جيداً ، ومن ثم كان وقوع الانفصال نقطة بداية لواحدة من أشرس حملاتها المضادة لنظام عبد الناصر ، وربما ليس أدل على مدى الاحساس بالثقة التي تولدت لدى النظم العربية المحافظة ، في أعقاب الانفصال من مشاركة نظام الامامة المحتضر في اليمن في هذه الحملات (١) .

ثانياً : ارتبط الانفصال بأثر متصور على نظام عبد الناصر نفسه لا يقل خطورة عما سبق ، وقد سبقت الاشارة الى احتمال بروز اتجاهات انعزالية داخل الرأي العام المصري بالنسبة للمنطقة العربية في أعقاب الانفصال ، وهذا في حد ذاته ليس خطيراً ، ولكن الخطير حقيقة هو الأثر المتصور لواقعة الانفصال على شرعية نظام عبد الناصر نفسه ، فمن الحقيقي ان أحد العوامل الأساسية في حدوث التحول في شرعية النظام السياسي المصري بعد ثورة ١٩٥٢ من انقوة الاكراهية الى القبول الشعبي كان نجاح عبد الناصر الضخم في الساحة الدولية (٢) ، ولما كان الانفصال السوري يمثل اخفاقاً خارجياً ضخماً فقد كان من المتصور أن يفضي الى تأثير ضار على

(١) انظر ص ١٠٨

(٢) R. Harir Dekmejian, Egypt under Nasser, A Study in Political Dynamics, State University of New York Press, 1971, p. 39.

شرعية عبد الناصر ، ويقول دكمجيان انه بالنظر الى هذه الردة الكبيرة كان يمكننا أن يقل الاعتقاد الواسع الانتشار في قدرات القائد وشرعية رسالته أو حتى يختفي ما لم يقيم بعلاج فوري ٢ (١) ، وهذا فضلا عما يشير اليه من ان النظام الثوري عموما تعتبر أية ردة أو ابطاء في التقدم تهديدا لوجودها ذاته (٢) .

ويمكن أن نلخص ما سبق في ان الانفصال قد سيدد ضربة الى وضع القيادة المصرية للعالم العربي الذي بدأ وعى عبد الناصر به بل وسعيه اليه واضحا ابتداء من فلسفة الثورة ، ولما كانت قيادة مصر للعالم العربي قد اختلعت بقيادة عبد الناصر له فان هذه الضربة لم تقتصر من حيث حدودها على وضع النظام المصرى فى المنطقة العربية وانما امتدت الى الداخل بحكم ارتباطها بشخصية عبد الناصر نفسه خاصة بالنظر الى ان مفهوم القيادة هذا قد أسهم فى تحقيق شرعية النخبة الحاكمة فى مصر (٣) .

ولم تظهر فى ذلك الوقت أية عناصر ايجابية فى وضع النظام المصرى عربيا على الأقل من الناحية الرسمية - خاصة اذا تذكرنا خلافه مع نظام عبد الكريم قاسم فى العراق - سوى اعلان استقلال الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ ، ومع ذلك ففى اطار الانقسامات ان لم يكن الصراعات الداخلية التى تثور عادة بعد اعلان الاستقلال والتى لم تسلم الجزائر منها قد لا يكون من المبالغة القول بأن استقلال الجزائر لم يمثل اضافة ايجابية أكيدة لوضع النظام المصرى فى تلك الفترة ان لم يكن قد أضاف الى هموم القيادة المصرية (٤) .

وقد بلغت الأبعاد السلبية المحيطة بوضع النظام المصرى فى أعقاب الانفصال ذروتها باجتماع مجلس الجامعة العربية فى دورته الاستثنائية فى شتورا فى ٢٢ أغسطس ٦٢ لنظر شكوى حكومة سوريا ضد الحكومة المصرية من تدخل الأخيرة فى شئونها الداخلية وان كان الوفد السورى فى الاجتماعات قد وصل الى درجة اتهام مصر بمساعدة اسرائيل بطريق غير مباشر بالتعاضد عن الهجوم عليها استنادا الى حسابات غير صحيحة فى

Ibid., p. 60.

(١)

Ibid., p. 46.

(٢)

Dawisha, op. cit., pp. 132-135.

(٣) أنظر :

(٤) أنظر : خطاب عبد الناصر الى أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (٦٢/٧/٢) ،

فى : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٦ . وفى هذا الخطاب عبر عبد الناصر عن قلقه الشديد من التطورات المأسسة بالوحدة الوطنية فى الجزائر وقد خصص أكثر من نصف الخطاب لهذا الموضوع .

رأيه (١) ، كما أصيب الموقف المصري بنكسة واضحة بهروب الملحق العسكري المصري في بيروت (٢) إلى سوريا في ٢٧ أغسطس وإعلان أنه سيعقد مؤتمرا صحفيا في اليوم التالي ، وكان من شأن هذا التطور أن يضر بالموقف المصري ضررا بالغا إذا علمنا أنه كان أحد مسئولى المخابرات المصرية الرئيسيين عن المنطقة ، وقد أفضت هذه العوامل كلها إلى صدور تعليمات عبد الناصر للوفد المصري بالانسحاب من الاجتماعات (٣) ، وفي ٢٨ أغسطس أدلى رئيس الوفد المصري ببيان رسمي في الاجتماع الثامن للدورة الاستثنائية قرر فيه أنه ما لم يتم مجلس الجامعة في دورته تلك بالنظر صراحة وبالكامل في أمر الأكاذيب والإهانات التي سمعت في أرجائه فإن مصر سوف تقرر الانسحاب من الجامعة ، وأعقب ذلك انسحاب الوفد المصري من الجلسة (٤) .

وهكذا يمكن أن نتبين أن المناخ العام في المنطقة العربية في أعقاب الانفصال السوري وحتى الأيام القليلة السابقة على قيام الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قد توفرت له بوضوح معالم الاستقطاب السياسى والأيديولوجى الحاد الذى يمثل طبقا للفروض السابقة المناخ المثالى لبروز دوافع التدخل .

(ب) ادراك النخبة المصرية الحاكمة : أول ما يلفت النظر في محاولة التعرف على أبعاد ادراك النخبة الحاكمة في مصر للواقع السابق هو التماثل الشديد الوضوح في هذا الادراك بين أفرادها ، وعلى الرغم من أن أحد الباحثين يلفت النظر إلى التماثل الادراكى والانسجام القيمى بين أفراد هذه النخبة كأحد ملامح عملية صنع القرار في مصر عموما (٥) ، إلا أن ظاهرة التماثل الادراكى هذه تبقى هنا أوضح ما يمكن .

(١) أنظر بعض تفاصيل مادار في اجتماعات شتورا في : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر والعرب ، ط ١ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٢) المقدم زغلول عبد الرحمن .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٤) فيما به توصّل مجلس الجامعة إلى حل لهذا المأزق بأن قرر في اجتماعه التاسع في ٣٠ أغسطس استمرار انعقاد الدورة الاستثنائية حتى يتسنى عقد اجتماع آخر في أقرب وقت ممكن . أنظر د. بطرس غالى ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ ، ص ٩٧ - ١٠١ .

Dawisha, op. cit., p. 123.

(٥)

واذا بدأنا بعيد الناصر نجد أنه لم ينظر الى الانفصال كنتيجة مترتبة ولو جزئياً على ممارسات الحكم في سوريا في عهد الوحدة ، وانما نظر اليه كمؤامرة استعمارية رجعية تمثل خطوة أولى في ثورة مضادة تستهدف النظام المصري نفسه ، وقد جاء هذا كله متسقاً مع عداء النظام المصري للاستعمار وصدامه مع النظم العربية المحافظة ، واتساقاً مع ما سبق تحدثت عنه عبد الناصر أكثر من مرة عن دور الاستعمار والنظم العربية المحافظة وبصفة خاصة السعودية والطبقات المتحالفة معها داخل سوريا في التدبير للانفصال وتمويله (١) ، وأفصح بوضوح عن القلق الذي كان قد تولد لديه من جراء الانفصال وما تبعه (٢) وقد كان هذا القلق مبرراً لا من مجرد واقعة الانفصال ذاتها وما تعنيه ولكن من الهجوم الحاد الذي شنته النظم العربية المحافظة على نظام عبد الناصر وبصفة خاصة على اشتراكيته (٣) ، وكذلك من مؤتمرات شتورا الذي وصف عبد الناصر فيما بعد ما حدث فيه بأن القوى الانفصالية في سوريا اتخذته « مؤيدة بواسطة كل القوى الرجعية والانعزالية الانهزامية في العالم العربي فرصة لشن حملة نفسية عنيفة ضد كل القوى الثورية في العالم العربي (٤) » . ولم يكن مصدر هذا الهجوم بالطبع قاصراً على الرجعية وانما امتد ليشمل الدوائر الاستعمارية أيضاً ، فتحدث عبد الناصر عن الحرب الدعائية التي شنتها هذه الدوائر ضده

(١) أنظر : خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٦ . حديث عبد الناصر مع صاحبي مجلة كل شيء اللبنانية (٦٢/٥/١٣) ، في : المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ . كلمة عبد الناصر في الجلسة الرابعة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٦٢/٥/٢٧) ، في : المرجع السابق ، ص ٧٦ . خطاب عبد الناصر في الكلية الحربية بمناسبة يوم التدريب (٦٢/٦/٢٥) ، في : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، خطاب عبد الناصر بالاسكندرية بمناسبة عيد الثورة العاشر السابق ، (٦٢/٧/٢٦) ، في : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة الخامس (٦٣/٢/٢١) ، في : المرجع السابق ، ص ٣١٦ ، ٣٣٣ .

(٣) أنظر : خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥-٦ ، ١٩-٢١ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ . خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان بمناسبة العيد الثالث لبناء السد العالي (٦٣/١/٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ . (٤) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٥) في : مجموعة خطب التصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .

شخصيا وضد مصر والقومية العربية والثورة العربية وعن الأثر النفسى لهذه الحرب عليه (١) . وتلخص إحدى فقرات خطبة من خطب عبد الناصر اللاحقة الأبعاد السابقة لادراكه ، وفى هذه الفقرة وصف فترة ما بعد الانفصال بقوله : « كانت الأرض العربية تنعكس عليها ظلال كئيبة من تحكم الرجعية والانتهازية فى مناطق عديدة منها . كانت الرجعية والانتهازية والاستعمار بعدهما وإسرائيل يعيشون جميعا فى نشوة النكسة التى وقعت بالتقدم الثورى العربى بمؤامرة الانفصال ١٩٤٧ . ثم ما أعقبها من تطورات ظن فيها أعداء الأمة العربية انهم ملكوا فى أيديهم زمام توجيه القدر وانه بات فى وسعهم محاصرة الثورة العربية الشاملة التى فجرتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٠ . ثم ضرب هذه الثورة فى القاهرة والتطلع بعد ذلك الى سيطرة عشرات السنين على الأرض العربية (٢) » .

وقد سبقتم الإشارة الى التماثل الشديد فى ادراك النخبة الحاكمة فى مصر للضغوط الخارجية التى تولدت فى أعقاب الانفصال السورى ، فتلخص عامر الموقف العربى فى ذلك الوقت على النحو التالى : حصار سياسى لمصر وحملة مضادة عليها بلغت ذروتها فى شتورا - هجوم دعائى من جميع الأذاعات العربية والأجنبية ومن جميع الجهات الاستعمارية يركز على هدم النظام - تحين الاستعمار الفرصة لضرب النظام فى مصر - خضوع سوريا لحكم انفصالى رجعى متعاون مع الاستعمار تعاوننا صريحا - خضوع العراق لحكم قاسم الدموى الانفصالى - تمتع الملك سعود بعنفوان السيطرة والقوة . وعموما كانت مصر فى توصيف عامر فى ذلك الوقت « تقف موقف الدفاع والاستعمار والرجعية يقفان موقف الهجوم (٣) » . وشرح كمال رفعت الظروف السائدة فى أعقاب الانفصال بطريقة مماثلة تماما لادراك عبد الناصر لها ولذلك انتهى الى نفس النتيجة وهى ان الرجعية العربية مدعومة من الاستعمار تكاتفت لنقل المعركة داخل مصر « بحيث

(١) خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس (٢٣/١٢/٦٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٢ . أنظر أيضا خطابه فى الاحتفال بعيد الوحدة الخامس (٢١/٢/٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

(٢) خطاب عبد الناصر فى استقبال القوات المائدة من اليمن (٢٠/٥/٦٣) ، فى : المرجع السابق ، ص ٣٤٢ . أنظر أيضا خطابه فى الاحتفال باستقبال العائدين من اليمن (١١/٨/٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

(٣) كلمة عامر فى مجلس الأمة عن حرب اليمن (٢٤/٢/٦٥) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ . راجع أيضا خطاب عامر بمناسبة العيد العاشر للثورة (٢٣/٧/٦٢) فى : المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

أصبحنا في ذلك الوقت في موقف المدافع الذي يتلقى الطعنات من كافة الجهات (١) ، وكان من الواضح أيضا أن مجموعة المخابرات في النظام المصري تشارك بوضوح في هذا الإدراك (٢) .

وربما زاد من احساس النخبة الحاكمة المصرية بالعزلة السياسية في المنطقة العربية ان العلاقات المصرية بكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أعقاب الانفصال مباشرة لم تكن على النحو الذي يمكن ان يخفف من آثار العزلة والحصار اللذين تعرض لهما النظام المصري في ذلك الوقت، فقد كانت آثار الأزمة الحادة في العلاقات مع السوفييت في ١٩٥٩ ما تزال تشير الى أن العلاقات لم تعد بعد الى مستوى منتصف الخمسينات . كما ان وصول كيندي الى الحكم في الولايات المتحدة في ١٩٦١ ، وسياسته الخارجية الجديدة وان أدت الى تحسين نسبي في العلاقات المصرية الأمريكية الا انها لم تقض على أسباب التوتر الأساسية في هذه العلاقات .

ويبقى بعد كل ما سبق الاشارة الى طبيعة استجابة النخبة المصرية الحاكمة لواقع ما بعد الانفصال استنادا الى ادراكها السابق ، وربما يبدو مفهوما ان هذه الاستجابة قد اتخذت أساسا شكل انعطاف ثورية أكثر حدة في السياسة الداخلية والخارجية ، ولا يهتما مجال السياسة الداخلية في ذاته ولكن ما يعيننا منه هنا ان مصر قد شهدت في أعقاب الانفصال محاولة لاعادة البناء السياسي يهتما انها ارتبطت بتقديم الميثاق كبرنامج للعمل الوطني في مصر في مايو ٦٢ ، وقد كانت لهذا الميثاق أبعاده في السياسة العربية سوف نبينها فيما يلي ، كذلك ارتبطت هذه المحاولة بتكوين جديد للسلطات في النظام المصري سوف نبين في الفصل التالي انعكاساته على عملية صنع القرار .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد نذكر ان الفترة الواقعة ما بين بدء التدهور في العلاقات مع نظام قاسم في العراق في أواخر ١٩٥٨ وما بين حدوث الانفصال قد شهدت سياسة مهادنة نسبية من النظام المصري للنظم العربية المختلفة معه ، وانعكس هذا في هدوء نسبي في الحملات الدعائية

(١) كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٢) راجع : صلاح نصر ، عملاء الخيانة وحديث الافك ، بيروت : الوطن العربي ،

١٩٧٥ ، ص ٩١ .

ضد دول كالاردن والسعودية بل وضد النظام العراقي نفسه (١) ، وكان السبب الذي بررت به هذه السياسة فيما يبدو هو الدروس التي استخلصتها النخبة المصرية الحاكمة مما أسمنته بنكسة الثورة في العراق وهي انه « لم يعد كافيا انهيار النظام بانقلاب ، وانما لا بد أن تكون الأرض مهيأة لاستقبال الجديد » ، وهكذا لم يصبح من المصلحة العربية على الرغم من ايمان القاهرة بالثورة ان تحاصر النظام السعودي مثلا حتى تسقطه ، وانما لا بد قبل ذلك أن توجد القوى القادرة على قيادة العمل الوطني الى غاياته القومية (٢) « ومن الممكن الاتفاق مع داويشا في أن النخبة المصرية الحاكمة قد اعتقدت ان العناصر الرجعية التي تشن عليها الهجوم بعد الانفصال قد قويت بدرجة لها اعتبارها أثناء مناخ المهادنة في السنتين السابقتين على الانفصال وبعبارة أخرى فان التضامن العربي الذي كان مفيدا في احداث هذا المناخ الهادي قد نظر اليه باعتباره مسئولاً جزئياً عن الانفصال ومن ثم فان هذه النخبة قد بدأت في اعادة تحديد أهدافها في اطار أكثر حركية وتشددا (٣) .

وقد بلور الميثاق عملية اعادة صياغة السياسة العربية للنظام المصري (٤) ، فتحدث عن صراع اجتماعي في العالم العربي تلتقي فيه القوى التقدمية الشعبية بينما تتجمع العناصر الرجعية والانتهازية ، ولهذا فان « مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات فقد تقدمت الثورة الاجتماعية « بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة » ، « ولا بد أن ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار » ، فقد تحالف الاستعمار الآن مع الرجعية وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا (٥) ، وهكذا أنهى الميثاق مرحلة التضامن العربي كإطار لحركة النظام المصري عربيا واستبدل بها سياسة

(١) أنظر : محمد حسنين هيكل ، وداعا يا صاحب الجلالة ، في الاهرام ،

٦٢/١١/٣٠ .

Dawisha, op. cit., pp. 143-5.

(٢) هيكل ، مرجع سابق .

Dawisha, op. cit., p. 145.

(٣)

(٤) غنى عن الذكر بالطبع أن جذور هذه العملية تعود الى ما قبل ذلك . انظر مثلا :

خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٩ .

(٥) الميثاق ، الباب التاسع (الوحدة العربية) .

ثورية تتجه صراحة لضرب الرجعية المتحالفة مع الاستعمار ، وقد اتسق مع ما سبق هجوم دعائي خاد من النظام المصرى على كل خصومه مع التركيز على حكام سوريا والسعودية والأردن ، وقد وصف هؤلاء جميعا بكل أوصاف العمالة للإمبريالية والاستعمار والصهيونية والانتهازية فضلا عن الاخفاق الداخلى (١) .

وهكذا يمكن القول بوضوح تام ان مباح المنطقة العربية فى الفترة من سبتمبر ٦١ - ٦٢ لم تتوفر فيه حالة من الاستقطاب الايديولوجى والسياسى الخاد فحسب ، بل لقد أدت هذه الحالة نفسها الى تعديل النظام المصرى لسياسته العربية بحيث اتجهت وجهة ايدولوجية حركية واضحة بدلا عن سياسة التضامن الساكنة السابقة على الانفصال (٢) . ويذكر هذا بتحليل دكعجيان فيما يسميه بالدافع الايديولوجى والسياسى للانتقام فى سلوك النظم الثورية « فان أى ابطاء أوردت فى التقدم يعتبر تهديدا لوجودها ذاته » ، وحينما يكون ممكنا فان الارتدادات والهزائم تواجه بأعمال الانتقام (٣) .

(١) انظر أبعاد هذا الهجوم الذى قاده عبد الناصر شخصيا فى خطبه فى : خطاب عبد الناصر فى الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٩ - ٢٣ . كلمة عبد الناصر فى الجلسة الرابعة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (٦٢/٥/٢٧) ، فى : المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ . خطاب عبد الناصر فى أعضاء المجلس التشريعى لقطاع غزة (٦٢/٦/٢٢) ، فى : المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٢ . خطاب عبد الناصر فى الكلية الحربية بمناسبة يوم التدريب (٦٢/٦/٢٥) ، مرجع سابق : ص ١٠٧ . خطاب عبد الناصر فى الاسكندرية بمناسبة عيد الثورة العاشر (٦٢/٧/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، ص ٢١٣ .

(٢) فى الواقع ان السياق السابق كله انتهاء بهذه النتيجة الأخيرة هو السياق الوحيد الذى تضع فيه الدراسة الحالية الدوافع الايديولوجية لقرار اليمن ، وذلك فى مواجهة التصوير الايديولوجى « المثالى » لدوافع هذا القرار ، كقول بوجود رسالة تاريخية وراء هذا التدخل (الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١١٦) أو اذا كان من أجل الحق الإلهى للإنسان العربى فى أن يحيا بالحرية والعدل (خطاب عبد الناصر فى استقبال القوات العائدة من اليمن (٦٣/٥/٢٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠) أو لنقل اليمن من التخلف الى الحضارة (خطاب عبد الناصر فى عيد العمال (٦٤/٥/١) ، فى : المرجع السابق ، ص ٥٧٣) . ولا يعنى هذا أن الباحث يرفض اضعاف أى طابع أخلاقى على التدخل المصرى فى اليمن ، ولكن الدوافع السابقة فضلا عن استحالة التحقق التجريبى من وجودها لا يمكن أن تكون دوافع لقرار اليمن ، فهى ببساطة يمكن أن تصلح كدوافع لأى قرار من قرارات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٥٢ وتجاه أية دولة عربية .

وبمراجعة الفروض المتعلقة بدوافع التدخل التى تنبثق من النظام الدولى نجد ان الفترة السابق الاشارة اليها من تطور السياسات العربية قد وفرت مناخا مثاليا للتدخل من كل الأطراف المعنية بل ولعل التدخل كان بصفة عامة ممارسة معتادة لهذه الأطراف فى تلك الفترة ، كذلك فان هذه الفترة قد وفرت بصفة خاصة دافعا لسياسة تدخلية من قبل النظام المصرى يواجه بها النكسات التى أصابت سياسته العربية بعد ١٩٦١ بصفة خاصة .

٣ - الأوضاع السياسية فى اليمن :

رأينا ان أحد دوافع التدخل يرتبط بالاستقرار السياسى فى المجتمع الهدف ، فكما قل استقرار بنية السلطة فى هذا المجتمع زاد احتمال التدخل فيه ، ويناقدش هذا الجزء الفرض السابق فيما يتعلق باليمن مسرح التدخل المصرى ، وسوف يقتضى هذا التعرض للأوضاع السياسية فى اليمن فى فترة زمنية كافية لاعطاء مؤشرات تفى بأغراض البحث ، ويعتقد الباحث انه يمكن اعتبار فترة حكم الامام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢) فترة معقولة ، فهى تمثل من ناحية سواء نظام الامامة عموما أو حكم أسرة حميد الدين بصفة خاصة ، وتمثل من ناحية أخرى الفترة الزمنية السابقة مباشرة على قيام ثورة ١٩٦٢ (١) .

(١) نظام الحكم فى اليمن (١٩٤٨ - ١٩٦٢) : حكم نظام الامامة اليمن لأكثر من ألف عام منذ بويغ أول امام زيدى فى اليمن فى عام ٩٠٠ م (٢) ، حتى أسقط آخرهم فى سبتمبر ١٩٦٢ . ونقطة البداية فى بحث هذا النظام هى المذهب الزيدى الذى يمثل مدخلا ضروريا لفهم الكثير من خصائص نظام الامامة وتناقضاته ، وفى سياق التحليل الحالى فان ما يعنيننا من هذا المذهب الشيعى انه يحصر الامامة فى « أولاد فاطمة » بنت الرسول (٣) ، ويعنى هذا أن ثمة أساسا دينيا للشرعية فى النظام ،

(١) على الرغم من أن دراسة الأوضاع السياسية فى اليمن فى الفترة المشار اليها فى المتن تجيء فى سياق فهم دوافع التدخل المنبثقة من البيئة اليمنية الا أنها سوف تفيد فيما بعد فى تحليل كثير من القضايا المثارة فى الدراسة .

(٢) أنظر : السيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث - اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، جامعة الدول العربية : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ ، البطريق ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٣ .

ولا يشعر المرء انه يتجاوز الحقيقة كثيرا عندما يقول بوجود ما يشبه حق
الهي للحكم في نظام الامامة .

ويرأس الامام نظام الحكم بالاضافة الى كونه الزعيم الديني للمذهب
الزيدى ، وثمة شروط عديدة للامام أهمها بلا جدال ما سبقت الإشارة
اليه من أن يكون من « أهل البيت » وهم فى الحالة اليمنية « السادة
الهاشميون » الذين ينتسبون الى النبي أو يدعون ذلك ، وقد قدر عددهم
بحوالى ٣٠٠ ألف من مجموع سكان اليمن البالغ حوالى ٤٥ مليون ،
وهؤلاء السادة هم الذين ينتخبون الامام ، ولذلك فان نظام الحكم فى
المذهب الزيدى ليس وراثيا ، وقد انتقلت الامامة فى تاريخ اليمن بين أكثر
من أسرة غير مرة ، ولهذا كان تعيين الامام يحيى لابنه أحمد وليا للعهد
وحصوله على البيعة له فى حياته أول سابقة من نوعها ، وقد أدت الى اثاره
استياء كبير من السادة ، وفيما بعد كرر أحمد نفس السابقة بتعيينه ابنه
محمد البدر وليا للعهد (١) .

وقد اتسم نظام الحكم الامامى بالمركزية الشديدة ، فقد كان الامام
يدير البلاد مباشرة ويهتم شخصيا بكل المسائل على اختلاف أهميتها ويتخذ
فيها القرارات بنفسه ، وقد يظن ان كل المسائل على اختلاف أهميتها تعبر
يقصده به المسائل السياسية وهو ظن يجافى الحقيقة فقد كانت كل
المسائل تعرض على الامام « من تنظيف السجاجيد والمصاييح الى الشئون
الدولية (٢) » ، وأحد النتائج الأساسية لهذا ان سير العمل فى البلاد كان
يمكن أن يتوقف اذا اعتري الامام مرض أو أى عائق شخصى (٣) . وكانت

(١) انظر : د . محمد سعيد المطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن
- أبعاد الثورة اليمنية ، ط ١ ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٧٧ .
(٢) محمد انعم غالب ، نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، سلسلة أعضاء
على طريق اليمنيين (٤) : القاهرة : دار الهنا ، ١٩٦٢ ، ص ٧٥ .
(٣) وقد كانت هذه حالة عادية للامام سواء لمرضه أو لادمانه المورفين (المطار .
مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٨٠) . وتروى الطيبة الفرنسية كلودى فايان فى كتابها القيم
عن فترة عملها فى اليمن ان مجموعة من التجار الانجليز وصلوا الى تعز بعد الحصول بشق
الأنفس على تصريح لممارسة بعض الأعمال التجارية فى اليمن ، وقوجشوا لدى وصولهم
بان الامام قد أجرى عملية جراحية كانت كافية لشل كل حركة ونشاط فى البلاد ،
وبالطبع لم يتمكنوا من انجاز ما جاءوا لأجله ، غير ان الطريف انهم لم يتمكنوا من السفر
ايضا لأن الأذن لهم بذلك من اختصاص الامام أيضا وهكذا ظلوا أسنة بالأسرى لمدة
ثلاثة أسابيع دبروا بعدها طريقة للخروج أشبه بالهرب . انظر : كلودى فايان ، كنت
طبيبة فى اليمن ، تعريب محسن العيسى ط١ ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر =

هذه المركزية الشديدة تقتضى عرض كل المطالب على الامام ، وكان هذا يتم اما باللقاء المباشر بأصحابها ، وهم الذين ينجحون فى التغلب على العوائق التى تثيرها عمدا الشخصيات ذات النفوذ فى قصر الامام للحصول على الرشاوى المناسبة (١) أو بقراءة العرائض التى تقدم عن طريق رجال القصر أيضا ، أو بإرسال برقيات الى الامام مباشرة طالما يتحمل أصحابها ثمنها وثمان الرد عليها (٢) . وهكذا كان أساس العملية الحكومية فى النظام الامامى هو تدفق للمعلومات والمطالب الى الامام ، وخروج للقرارات منه هو أيضا ، وكانت أداة الاتصال فى هذه العملية المؤسسية البسيطة اما الاتصال المباشر أو تقديم العرائض أو ارسال البرقيات (٣) .

وفى ظل هذه المركزية الشديدة يصبح من العبث الحديث عن دستور وسلطات عامة وفصل بين هذه السلطات وكل هذه السلسلة من مصطلحات نظم الحكم ، وبداية فان اليمن لم تكن تعرف دستورا مكتوبا بالنظر الى الطبيعة الدينية للدولة التى جعلت دستورها هو الشريعة الإسلامية كما تفهمها النخبة الحاكمة ، كما ان اليمن لم تعرف أى مظهر لسلطة تشريعية وان كانت قد عرفت سلطة تنفيذية مكونة من عدة وزارات وعهدة يتولاها أخوة أحمد الكثيرو العدد وابنه البدر (٤) . أما السلطة القضائية فكانت قائمة ولكن دون أى فصل بينها وبين الامام ، فقد كان يعين أعضائها الذين كانوا

= تشرين الاول ١٩٦٠ ص ٢٤ . وقد كانت هذه الطبيعة تملك منها متكاملا لفهم الظواهر المحيطة بها ولذلك لم يكن كتابها مجرد تعبير محدود عن الخبرة الذاتية لصاحبه وإنما جاء مرجعا لا غنى عنه لكل من يبحث عن نظرة متعمقة الى اليمن الامامية .

William R. Brown, The Yemeni Dilemma, in : The Middle East Journal, Washington, The Middle East Institute, Vol. 17, No. 4, Autumn 1963, p.351.

هذه الدراسة من أعمق الدراسات الموجودة عن اليمن الامامية ، وهى مليئة بالتنبؤات العلمية التى صدق معظمها عن المشكلات التى ستواجهها الجمهورية والتدخل المصرى لدعمها ، وعلى الرغم من أن مؤلفها كان الشخصية الثانية فى المفوضية الأمريكية فى زمن ٦٠ - ٦٢ فقد جاءت دراسته خلوا من ذلك الانحياز الذى تزخر به معظم الدراسات الغربية عن العالم الثالث ، وهى مثال للرؤية الثاقبة التى يمكن أن تتوفر لدبلوماسى فى شئون البلد الذى يعمل فيه .

(٢) كانت البرقيات تلعب عموما دورا هاما فى الحياة السياسية والادارية لليمن فى عهد الامام أحمد لا فى تلقى التظلمات فحسب وإنما فى اصدار الأوامر الضرورية أيضا . أنظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ٧٨ . فايان ، مرجع سابق ، ص ٥٣ - ٥٤ . Halliday, op. cit., pp. 93-4.

(٣)

(٤) أنظر العطار ، مرجع سابق ، ص ٨١ - ٨٢ .

Brown, op. cit., p. 354

يطبقون القرآن والاحكام الفقهية ، وكان الامام يستطيع ان ينقض أى حكم (١) . وكانت مرتبات القضاة على الرغم من ارتفاعها النسبي ، غير كافية مما جعل تقاضى الرشوة ممارسة معتادة بينهم حتى لقد بدا ان غرض المحاكم فى الاغلب الاعم هو استمرار التقاضى ، وكان من الشائع ان يستمر نظر اتفه المنازعات لسنوات طويلة بينما اطراف النزاع او ممثلوهم يجلسون يوميا خارج المحكمة يلتصقون من القضاة ان يتخذوا قرارهم ويقدمون الرشوة لذلك ، وبلغت أحد الباحثين النظر الى هذا الامسوي كوسيلة لتحويل اهتمام الشعب عن أية مشكلة عامة ومن ثم الحيلولة دون تحركه نحو صالح مشترك يمكن ان يهدد النخبة الحاكمة (٢) .

وكانت اليمن مقسمة الى عدة ألوية ينقسم كل منها الى عدة قضاوت ، وينقسم القضاء بدوره الى نواح . . . وهكذا (٣) وكان على رأس كل لواء أمير يمثل الامام ويملك نظريا كل الصلاحيات ، أما على مستوى القضاء فكان الموظف الرئيسى فيه هو العامل الذى يعود فى تصرفاته لأمر اللواء نظريا ، غير ان هذه المستويات التى تذكر بنظم الادارة المحلية كانت وهمية من حيث التطبيق ، فقد كان لزاما على أمير اللواء أن يبرق للامام لاستشارته قبل أى قرار مهم ، بل ان العامل نفسه كان على اتصال برقى مباشر بالامام مما ينتهى بنا الى أن الادارة المحلية لم تكن تملك من السلطة والمبادرة ما يشكك فى المركزية الشديدة لنظام الحكم الامامى (٤) .

وفى ملء كل الينيات السابقة اعتمد الامام أساسا على السادة ، فكان من بينهم مستشارو الامام ونوابه وحكام معظم الوحدات الادارية المختلفة فى جميع أنحاء البلاد ، وكان من بين مهامهم أيضا ادارة المحاكم والاشراف على جمع الضرائب . . الخ (٥) .

(١) الطار ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٢)

Brown, op. cit., p. 351.

(٣) شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٤) الطار ، مرجع سابق ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٥) كان الجيش هو الوحيد بين مؤسسات الدولة الذى لم تكن سيطرة السادة ظاهرة فيه ، غير انه لم يكن صاحب الكفة الراجعة فى أدوات الاكراه فى اليمن الامامية بالنظر الى تفوق القوات القبلية عليه كما وربما كيفا بسبب سوء تسليحه وتدريبه وتنظيمه ويحتمل أن يكون هدف الامامة من الحيلولة دون سيطرة السادة على الجيش هو تجريدهم من أحد الأدوات التى قد تقيه فى تحقيق مطالبهم الى الامامة ان وجدت . وهى مطالب مشروعة فى اطار المذهب الزيدى على أية حال . راجع : =

غير ان السادة وان كانوا أساس النخبة الحاكمة في اليمن لم يكونوا وحدهم يشكلون أفرادها فقد اعتمدت الامامة أيضا على القضاة ، ويتجاوز نطاق مصطلح القاضي في السياق اليمني المعنى العادى المرتبط بوظيفة العدالة بحيث يمكن تعريف القاضي في هذا السياق بأنه ذلك الشخص المسموح له بالفصل في الدعاوى القضائية والقيام بالوظائف الادارية تبعا للنظام الزيدى في الحكم والتشريع ، ومع ذلك فان الأئمة من حين لآخر قد خلعوا هذا اللقب على المسئولين موضع الثقة الذين يعملون في وظائف علمانية كالوظيفة الدبلوماسية أو العسكرية (١) .

ويفسر اعتماد الامام على القضاة بالاضافة الى السادة برغبته في موازنة السادة الطامحين الى الحكم ، وهكذا فان القضاة قد كونوا أسرا تضارع أسر السادة في المكانة السياسية والاجتماعية (٢) .

وفي مثل النظام السابق لم يكن غريبا ألا يسمح لأي حزب سياسي ولو حكومي بممارسة أي نشاط ، كذلك لم يكن مسموحا بتكوين النقابات ، وهكذا كانت الحياة السياسية معدومة باستثناء ما كان يمارس منها سرا ، وكانت مطاردة السياسيين المعارضين تجري على قدم وساق مما ألجأ الكثيرون منهم الى الخارج وبصفة خاصة الى عدن ومصر (٣) ، كذلك كانت وسائل الاعلام في وضع بالغ التخلف والتبعية للحكومة ، فلم تكن هناك سوى نشرتين دوريتين أو ثلاث تصدرها وزارة الارشاد مرتين

Manfred W. Wenner, Modern Yemen, 1918-1966, Baltimore : The Johns Hopkins Press, 1967, p. 33. Brown, op. cit., pp. 350-1. Ingrams, op. cit., p. 119.

Robert Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab (1) R. public, Part I, The Middle East Journal, Vol. 28, Summer 1974, No. 3. p. 251.

مؤلف هذه الدراسة هو القائم بالأعمال الأمريكي في فترة قيام الثورة اليمنية ، وقد لعب دورا ايجابيا بالمنظور اليمني - المصري في تشكيل الصورة الأمريكية عن الثورة اليمنية . وينطبق على دراسته نفس التقييم الذي أشارت اليه الدراسة فيما يتعلق بدراسة ويليام براون .

(٢) يقدم أحد الأمثلة الشعبية اليمنية تعبيرا بالغ الدلالة على الوضع السياسي لهؤلاء القضاة ويقول هذا المثل « اذا اشتط (أى خرق أو تمزق) السيد رقبوه بقيقه » (أى قاضى من غير السادة) ، بمعنى ان القضاة هم احتياطيو السادة في السلطة .

أنظر : محمد أحمد نعمان ، الأطراف المعنية في اليمن ، سلسلة أضواء على طريق اليمنيين ، عدن : منشورات الصبان ، ١٩٦٥ ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ٩٢ . أمينة شفيق ، الحركة النقابية في اليمن والسعودية ، في : الأهرام ، ٦٢/٩/١٠ ، ص ٩ .

شهريا ، كما أقيمت قبل الثورة بسنوات قليلة إذاعة بصنعاء كانت تبث برامجها في ساعتين الى ثلاث يوميا (١) .

(ب) الاقتصاد والخدمات : شهد الاقتصاد بكل فروعه في ظل النظام السابق تدهورا عاما وشديدا ، ففي مجال الزراعة - المصدر الأساسي لثروة اليمن - تدهور الانتاج حتى تحولت اليمن الى مستورد للحاصلات الزراعية الغذائية ابتداء من ١٩٦٠ بعد أن ظلت حتى هذا التاريخ دولة مصدرة لهذه الحاصلات (٢) . ومن الحقيقي أن انحطاط الزراعة على هذا النحو كان يرجع جزئيا الى بعض الظروف الطبيعية وتحول الفلاحين من زراعة البن الى زراعة القات الأكثر ربحية (٣) ، وتخلف وسائل الانتاج الا ان السبب الأصيل لانحطاط الزراعة يرتبط بالادارة الحكومية ونظام الاستغلال الزراعي ، فمن ناحية كانت هناك الضرائب الباهظة على الانتاج الزراعي التي كان يبالغ في تقديرها بما يملأ خزائن الامام من جانب وجيوب محصلي الضرائب من جانب آخر ، والتي لم يكن يقابلها تقديم الحكومة لأية تسهيلات للفلاحين مما كان يوقعهم فريسة للمرابين ، وذلك كله فضلا عن استغلال مالكي الأرض لهم ، ودون دخول في التفاصيل يمكن القول بأن الفلاح كان يدفع حوالى ٢٥٪ من قيمة انتاجه على الأقل ضرائب للحكومة ، وما قد يصل الى نصف المحصول للمالكي الأرض فضلا عن سداد ديونه التي قد تصل نسبة فائدتها الى ٢٠٠٪ ، وهكذا لم يكن غريبا أن يقدر دخل الفلاح بعشرى ($\frac{1}{10}$) انتاجه ، ومن هنا انتفى أى حافز لديه لزيادة هذا الانتاج (٤) .

ولم تعرف اليمن الامامية سوى صناعات يدوية بدائية ، وحتى هذه كانت تتدهور بشدة في سنوات الامامة الأخيرة بسبب عدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية مع المنتجات المستوردة ، وقد تمت المحاولة الوحيدة لبناء صناعة حديثة بمساعدة الصين الشعبية التي بنت مصنعا

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٠ - ١٢٦ .

(٣) لا تقف الآثار الضارة للقات عند هذا الحد بل تمتد الى ما هو أخطر من ذلك بكثير فهو يؤدي الى نوع من البطالة المؤسسية فبمجرد « أن يحل وقت الظهيرة يتوقف كل نشاط في اليمن وينصرف اليمنيون الى مضغ القات حتى غروب الشمس وقد تحولوا الى جمادات ذائلة ، وهكذا يفقه اليمني المنتج ٤ - ٥ ساعات عمل يوميا » . أنظر المطار ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٤٣ .

(٤) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٣١ .

Halliday, op. cit., pp. 86-8. Brown, op. cit., p. 356.

للتسيج في ١٩٥٧ لم يتم تشغيله بسبب تأثير التجار الذين خشوا من خسارتهم الشخصية اذا صنع القطن المنتج محليا بدلا من تصديره ، ومن ثم أقنعوا الامام بأن تشغيل المصنع سيؤدي الى خسارته بصريته التصدير فلم يتخذ الخطوات القليلة الباقية اللازمة لبدء المصنع في العمل (١) . ويعد وضع الصناعة هذا طبيعيا في دولة لا توجد فيها آية ضمانات سياسية للاستثمارات في مجال الصناعة فضلا عن انعدام البنيات الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادي ومعارضة الامام لأي نشاط صناعي تخشيتة من وعى الطبقة العاملة في اليمن ، فقد كانت الحركة العمالية في عدن والمؤلفة أساسا من مهاجرين يمنيين مثالا حيا أمامه (٢) .

وفي مجال التجارة كانت التجارة الداخلية متطورة نسبيا اذا قورنت بالتجارة الخارجية وربما يرجع هذا الى الآثار بالغة السوء للنظام الضريبي في مجال التجارة الخارجية كما كان الحال في الزراعة فضلا عن عدم وجود طرق حديثة مما أدى الى رفع أسعار واردات اليمن وصادراتها الى درجة غير معقولة (٣) ، وكانت السيطرة شبه الاحتكارية من جانب قلة من المرتبطين ارتباطا وثيقا بشخص الامام هي أحد المعالم الأساسية للتجارة الخارجية ، وكانت هذه القلة تعبر عن أولئك الأشخاص الذين برعوا في ايجاد مصلحة راسخة للامام في استمرار نشاطهم التجاري (٤) .

وفي النواحي المالية أوضحت السطور السابقة المعالم الأساسية للنظام الضريبي ، وكانت الميزانية انعكاسا للمركزية الشديدة في نظام الحكم ، فقد كان الامام يدير ميزانية الدولة بصورة مباشرة حتي انها اختلعت عملا بأمالكة الشخصية ، وبالنظر الى الطبيعة السابق بيانها لنظام الحكم لم تكن هناك أدنى رقابة عليه في ذلك (٥) ، وظلت كافة الأرقام المتعلقة بها سرا يضرب بشدة على أيدي كل من يبوح بما يعرفه عنه (٦) . ولم تكن باليمن أية مؤسسات مالية ، وكان المصرف الوحيد بها هو المصرف السعودي الوطني للتجارة الذي أنشئ في ١٩٥٩ ، غير انه لم يكن يتدخل الا في العمليات الجارية وقلما كان يقدم قروضا الا لبعض ذوي الامتيازات في النظام الامامي ، ولذلك فقد كان وكالة

Ibid., pp. 356-7.

(١)

Brown, op. cit., p. 356.

(٢) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

Brown, op. cit., p. 356.

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤) أنظر : محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) المطار ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

للمصرف أكثر منه مصرفاً حقيقياً (١) . وقد أدى هذا الوضع الى احتفاظ التجار اليمنيين بكل احتياطي رؤوس أموالهم في عدن ، ومن ثم فقد كانت التجارة اليمنية تعمل أساساً كاستنزاف للاقتصاد اليمني أكثر منها قوة معجلة بنشاطه . وعلاوة على هذا لم يكن لليمن عملة خاصة بها ، وكان التبادل يتم اما بالمقايضة أو بريال ماري تيريز النمساوي المصنوع من الفضة ، ولم يكن للامام أية سيطرة نقدية ، ومن ثم فقد كان هذا الريال الفضي سلعة يتحدد ثمنها بسعر السوق العالمي للفضة وهكذا كانت اليمن من الناحية النقدية تابعة للخارج تبعية كلية (٢) .

وفي مجال الخدمات انعكس نظام الامامة في مجموعة من الظروف الكئيبة ، فكان التعليم خدمة مندهورة لا تحظى بها الا قلة قليلة من السكان ، وكانت البنات محرومات كلية من التعليم وان تعلمت بعض الملاحظات منهن القرآن في بيوتهن ، ولم تكن الدروس موحدة في المدارس اليمنية فقد نظمت كل مدرسة نفسها كما تشاء وتستطيع ، وكان التعليم شفوياً يعتمد على ذاكرة التلاميذ وقد يقوم التلميذ الأكبر سناً بدور المعلم عندما يكون الأخير متعباً ، ولم يكن هناك سوى معلم واحد لكل مدرسة ، ولم يكن التعليم الابتدائي الزامياً ، وكان التعليم الاعدادي والثانوي ذا مستوى منخفض للغاية ، كما وجدت مدرسة عليا للمعلمين برامجها هي نفس برامج التعليم الثانوي ، وعموماً كان الغرض من التعليم هو تخريج موظفين مخلصين للامامة ، وكان التعليم الديني مزدهراً نسبياً ، ولم تكن هناك ميزانية للتعليم أسوة بغيره ، وكان يعتمد بالدرجة الأولى على الأوقاف وهبات الامام ، وعموماً كانت حالة التعليم مزرية ونسبة الأمية تتعدى ٨٥٪ (٣) .

ولم تكن الصحة أسعد حالا ، وقد تحدث عديد من الكتب عن حالتها المزرية ، وربما يعد كتاب فايان أنضج وثيقة في تصوير هذه الحالة لأنه

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) وقد كان لهذا آثاره الضارة على المستهلك اليمني المطعون بدون هذا النظام النقدي الجيد ، فعندما كانت قيمة الريال ترتفع كان المفروض أن تنخفض أسعار السلع المستوردة في السوق اليمنية مقدرة بالريال ولكن ما يحدث كان هو ارتفاع الأسعار وليس انخفاضها ، ولم يكن للامام كما سبقت الإشارة أية سيطرة نقدية ومن ثم لم يكن في مقدوره اتخاذ أية اجراءات تصحيحية . انظر :

Brown, op. cit., p. 357.

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ - ١١١ .

لم يفصلها عن مسبباتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى الرغم من ان هذه الطبية قد زارت اليمن في الفترة ما بين ١٩٥١ ، ١٩٥٢ فان أحد الباحثين اليمنيين قد قرر ان ما استقاه من معلومات من أطباء البعثات اللاحقة لها يجعل استنتاجاتها صحيحة عموما حتى قيام الثورة (١) . وهكذا ظلت اليمن حتى قيام الثورة بمستشفيات ثلاثة في صنعاء وتعز والحديدة و ٢٥ طبيبا بمعدل طبيب لكل ٢٠٠ ألف من السكان (٢) وعدد قليل للغاية من الممرضات قد لا يجاوز أصابع اليد الواحدة (٣) . ولكن ما سبق لم يكن غريبا أن يصل معدل وفيات الأطفال الى ٤٠ - ٥٠٪ (٤) ، وأن تجد كل أنواع الأوبئة مرتعا خصبا لها في اليمن (٥) . ولا يمكن انهاء الحديث عن الحالة الصحية دون ذكر القات الذي سبق أن رأينا آثاره المدمرة اقتصاديا ، والذي لا تقل آثاره الصحية فداحة ، فاليمنى يخصص جزءا كبيرا من دخله للقات على حساب تغذيته ، ثم يأتي القات ليقبل من شهيته فتنتشر أمراض سوء التغذية ومضاعفاتها ويؤدي ذلك بدوره الى جعل الجسم ضعيفا يسهل للأمراض المختلفة الانقضاء عليه (٦) . ولاشك في مسئولية الحكومة الامامية عن الأوضاع السابقة عموما ، اذ لم تهتم بتوفير حد أدنى من الخدمة الصحية لليمنيين خاصة وإن قدرة اليمنى العادى على توفير الخدمة الصحية لنفسه كانت شبه معدومة بالنظر الى مستوى الدخل الفردى والتمن الباهظ للأدوية (٧) ، بل ان مسئولية الحكومة تمتد الى مقاومة وصول الخدمات الصحية لليمن دون مقابل ، فقد ظلت تقيم العراقيل أمام عروض منظمة الصحة العالمية لتقديم خدماتها حتى تمكنت هذه المنظمة بعد جهد جهيد من اقامة مركز صحى فى صنعاء فى ١٩٥٧ وان لم يسمح بتسرب خدماته خارج المدينة (٨) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٣ - ١٤٦ .

(٢) وهو معدل كاذب لأن بعض هؤلاء الأطباء كان مضطرا دائما لاعطاء الكثير من

وقته وطاقته لعلاج أفراد الاسرة المالكة وأسر السادة . راجع . فايان ، مرجع سابق .

(٣) د . طلعت اسكندر ، كنت طبيبا فى اليمن ، ط ٢ ، القاهرة : وكالة

روز اليوسف الصحفية ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٦٢ .

(٤) المطار . مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٥) طلعت اسكندر ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١١٤ . المطار ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٣ .

(٧) فايان ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ - ١٥٨ . المطار ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٨) طلعت اسكندر ، مرجع سابق ، ص ٦٢ - ٦٣ . وتمتد مسئولية الحكومة

الامامية فى اليمن الى عدم محاربة القات ، بل انه عندما نظم أحد الشعراء قصيدة عن =

وفي مجالات الخدمات الأخرى لم تكن هناك طرق صالحة لسيير المركبات الآلية حتى أتم الصينيون بناء طريق الحديدية - صنعاء في ١٩٦٠. كذلك لم تكن اليمن ذات الموقع البحري الهام والتاريخ التجاري العريق تعرف أية موانئ صالحة لاستقبال السفن حتى أتم السوفيت بناء ميناء الحديدية في ١٩٦١ (١) ، وقد احتفظ النظام الامامي بشبكة الاتصالات البرقية التي ورثها عن العثمانيين وان تدهورت حالتها عن أيامهم ، كذلك لم تعرف اليمن شبكات المياه الصالحة للشرب الا في تعز التي وجدت بها شبكة محدودة ذات مخارج مركزية نادرا ما كانت تعمل ، وكانت الكهرباء متاحة لحوالي ٣ ٪ من السكان بأسعار باهظة (٢) .

(ج) البنية الاجتماعية ودلالاتها السياسية : لعله قد اتضحت الآن بعض الأبعاد الأساسية للنظام الاجتماعي في اليمن الامامية ، ولأغراض الدراسة الحالية فسوف نتعرض لأبعاد ثلاثة أساسية بهذا الصدد ، الأول يتعلق بالبنية الطبقية ، والثاني يتعلق بالانقسام بين القبائل والمدن ، والثالث يتعلق بالانقسام بين الزرود والشوافع .

وفيما يتعلق بالبنية الطبقية يمكن الاستعانة هنا بذلك التقسيم الثلاثي البسيط الذي يقسم الطبقات الى عليا ومتوسطة ودنيا .

والطبقة العليا في اليمن كما هو واضح تتكون بصفة أساسية من السادة ، ومصدر قوتهم الأساسي هو انتسابهم أو ادعاء انتسابهم للنبي وهو ما يجعلهم يكونون أهل الحل والعقد الذين ينتخبون الامام نظريا الذي لابد أن يكون منهم ، وما يرتب لهم كافة الوظائف المرموقة في النظام التي كانت تترجم بدورها الى مزيد من القوة الاقتصادية بالفساد الاداري ، غير انه كان من بينهم أيضا كبار الملاك (٣) وان كان مفهوم أمراء الاقطاع لا ينطبق عليهم بالنظر الى ما ذكرناه من طابع المركزية

= آثاره المدمرة يقال ان الامام يحيى قد غضب ولف هو شخصا قصيدة تنغني بمحاسن القات (المرجع السابق ، ص ١٠٧) .

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) Brown, op. cit., pp. 357-8.

(٣) كان الامام و افراد الاسرة المالكة يسيطرون على جزء كبير من الاراضي الزراعية

Halliday, op. cit., p. 86.

أنظر :

وقد قدر أحد المصادر هذا الجزء بربع هذه الاراضي . أنظر :

B. Cherkasov, In The New Yemen, in : International Affairs, A Monthly Journal of Political Analysis, Moscow : Soviet Society for the Popularisation of Political and Scientific Knowledge, June 1963, p. 42.

الشديدة لحكم الامام ، وكذلك كان بعض السادة يشتغل بالتجارة (١) . ومن الاساسى فى تحليل هذه الفئة أن نشير الى عدائها الاصيل لاية محاولة للتحديث ، ذلك انه من الناحية الفعلية لم يكن اسادة عموما ملمين بالوسائل الادارية الحديثة ، ومن ثم كان التحديث يعنى انتقال الأدوار الرسمية من أيديهم الى أيدي الشباب الذى تلقى تعليمه فى الخارج ويعنى هذا كما يقول براون « ان الحديث عن الاصلاح فى ظل الامامة كان نوعا من الحماقة » ، وقد لاحظ براون ان السنوات الاخيرة للامامة شهدت عدم قدرة السادة على تناول المشاكل المتزايدة لليمن ، وفى نفس الوقت عدم استعدادهم لتوظيف الشباب المتعلم مما بدا معه انهم يجهلون حقيقة انتشار التيارات الثورية وتدميرها للمفاهيم التقليدية ، وهكذا انتهى الى ان حكم السادة فى اليمن قد أفرز فى أيام الامامة الأخيرة الأبعاد الكاملة للثورة (٢) .

ويدخل القضاة ضمن الطبقة العليا فى اليمن الامامية وان يكن فى مرتبة تالية للسادة كما سبقت الاشارة ، وسواء قام القضاة بوظيفة القاضى العادية او بوظائف عليا تتعلق بالادارة المحلية او الوظيفة الدبلوماسية او العسكرية فقد أتاحت لهم فرصة واسعة للثراء وحياسة الأرض ، وعبر القرون وطدت أسر القضاة نفسها فى مواقع النفوذ المحلى السياسى والروحى متوازية فى هذا مع أسر السادة ومن ثم متنافسة معها فى الغالب ، وأصبح القضاة معتادين عبر الزمن على القيام بدور مسئول فى الحكم الذى قدموا له تبريرا مذهبيا قويا ، ولما كان بروز القضاة يستند الى القدرة الفكرية والادارية التى تظهر من خلال التعليم الدينى فقد ظل هذا التعليم طريقا هاما للحراك الاجتماعى فى اليمن الامامية (٣) .

كذلك يمكن أن يضم شيوخ القبائل خاصة القوية منها الى الطبقة العليا فى اليمن ، ويرجع ذلك الى وضع القبيلة كوحدة اجتماعية - وأحيانا سياسية - مستقلة ، مما يجعل من شيوخ القبائل حلقة وسيطة فى نظام الاستغلال الامامى لليمنيين ومن ثم فئة من ذوى الامتيازات (٤) . وقد كان دور شيوخ القبائل حاسما أكثر من مرة فى تثبيت سلطة الامام

(١) الطائر ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٧ .

(٢) Brown, op. cit., pp. 354-5.

(٣) محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٢٩ . Stookey, op. cit., pp. 251-2.

(٤) الطائر ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

الذى منحهم بدوره الامتيازات وفاء لدورهم هذا ، ولكن الطابع الاستقلالى لقبائل الشمال بصفة خاصة ، فضلا عن الأبعاد السابقة لنظام الامامة جعلت بعض شيوخ القبائل يقفون فى صف المعارضة لهذا النظام (١) .

وإذا استثنينا قلة من أثرياء التجار تنتمى الى الطبقة العليا فائنا يمكن أن نجعل من التجار فى اليمن أحد مكونات الطبقة المتوسطة ، وتتميز طبقة التجار بأنها طبقة عصرية لاحتكاكها الطبيعى بالخارج وكذلك بأنها شافعية بالأساس بعكس الطبقة العليا المكونة من زيود أساسا ، وكانت فى تعارض مباشر مع النظام الامامى بسبب الظروف المثبطة السابق الحديث عنها للنشاط التجارى ، ومن ثم فإن معظمهم قد انجذب الى مجموعات المعارضة وساعد على تمويل أنشطتها (٢) وتؤكد هذا بانتمائهم الشافعى الذى سنرى دلالة السياسية فيما بعد .

والكون الثانى للطبقة المتوسطة فى اليمن هم المثقفون ، ويتميز هؤلاء بأنهم من أصول اجتماعية عديدة غير ان غالبيتهم تنتمى لأصول ترتبط بطبقة التجار ، ولهذا نتائجه الهامة بالنسبة لموقفهم الفكرى والسياسى ، كذلك فعلى الرغم من ان مصطلح المثقفين يمكن أن يمتد ليشمل أولئك الذين تابعوا دراساتهم محليا الا ان الحالة السابق بيانها للتعليم فى اليمن قد جعلت العنصر الخارجى فى التكوين الفكرى للمثقفين اليمنيين يبدو واضحا ، وكان لهذا أثره الحاسم فى موقفهم الفكرى والسياسى ، فان وضع اليمن الامامية مقارنا بوضع أى بلد تلقوا تعليمهم فيه قد فرض عليهم الوعى بضرورة التغيير الجذرى . وقد ظل بعض المثقفين اليمنيين مقيما فى الخارج ، أما الذين عادوا فقد عوملوا بطريقة أكدت الوعى السابق لديهم ، وقد كان حذر الامام منهم واشتباهه حنى فى أولئك الذين يتعاونون معه منهم مضرب الأمثال (٣) . وعموما فان أولئك الذين عادوا قد اصطدموا بالسادة المعادين لكل تحديث كما سبقت

(١) المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) Wenner, op. cit., pp. 85-6.

(٣) المطار ، مرجع سابق " ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

الإشارة ، ومن ثم فإن وضعهم بعد العودة لم يخرج عن تأجيل توظيفهم
ثم اعطائهم وظائف وهمية ، وكان رد فعل هذا كله حتميا (١) .

والمكون الثالث للطبقة المتوسطة فى اليمن هم العسكريون من
الضباط ذوى الرتب المتوسطة والصغيرة ، وقد سبق ان رأينا ان الجيش
كان أقل مؤسسات الامامة من حيث سيطرة السادة عليها ، وان سيطر
الزيود عايتها ، ولهذا فانه باستثناء كبار القيادات التى كانت تنتمى
بحكم وضعها الوظيفى على الأقل الى الطبقة العليا يمكن اعتبار العسكريين
فى اليمن بؤرة للطبقة المتوسطة ، وقد لعب عنصر الاحتكاك الخارجى
دورا هاما فى تكوين الموقف الفكرى والسياسى للعسكريين ، اذ انه
ابتداء من الثلاثينيات بدأ احتكاك العسكريين اليمنيين بالخارج فى صورة
ارسال البعثات من الطلاب اليمنيين للخارج لتلقى العلوم العسكرية ،
ومجئ البعثات العسكرية من الخارج لتنظيم وتدريب الجيش اليمنى ،
وتم هذا الاحتكاك بصورتيه السابقتين بالمؤسسة العسكرية العراقية
(١٩٣٦ - ١٩٤٨) والمصرية (١٩٥٢ - ١٩٦٢) والسوفييتية (١٩٥٧ -
١٩٦٢) ، وفى كل الأحوال كانت النتيجة صدمة ثقافية كبيرة لم يقتصر
آثرها على أولئك الذين تعرضوا مباشرة لها بل امتد الى غيرهم من الضباط
وهكذا امتد السخط على الامامة والرغبة فى التمرد أو الثورة الى فئات
واسعة من الضباط حتى على الرغم من ان معظمهم لم يغادر اليمن أو يتلقى
تدريباً على يد البعثات غير اليمنية الموجودة هناك .

وفى أسفل السلم الاجتماعى فى اليمن يجئ العمال الذين كانوا
لا يمثلون أى وزن عددى يعتد به ويرجع ذلك الى الوضع السابق بيانه
للصناعة فى اليمن الامامية ، ومع ذلك فقد وجد تكوين جينى لطبقة
عاملة يمنية من بين أولئك الذين عملوا فى مشروعات البنية الأساسية
التي نفذها الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية والولايات المتحدة (٢) ،
كذلك يدخل الفلاحون ضمن الطبقة السفلى وكانوا يمثلون حوالى ٨٠٪

(١) يذكر بروان الذى عاش فى اليمن فى الفترة الحاسمة قبيل الثورة ان أصوات
احتجاج المثقفين الشباب قد أصبحت تسمع علنا فى العاصمة ، ويعلق على ذلك بأن
مرارتهم من النظام القائم قد دفعتهم الى اللامبالاة بالنتائج الرهيبة التى قد تترتب على
سلوكهم هذا . وكان هذا مجرد أحد المؤشرات الواضحة على ان ثمة أزمة كانت
تقرب لا من الأسرة الحاكمة فحسب بل من نظام الامامة برمتة . انظر :

Brown, op. cit., pp. 354-5.

(٢) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

من السكان ويعيشون في أكثر الأحوال بؤسا كما أوضح بحث أحوال الزراعة في اليمن ، ولم يكن حوالى ٨٥٪ منهم يمتلك أى أرض (١) ، ويدخل في هذه الطبقة أيضا الجنود الذين لم يكن بؤسهم يختلف عن السواد الأعظم من الشعب (٢) ، والعبيد الذين ظلت تجارتهم قائمة حتى سقوط الامامة ، وإن تمتعوا أحيانا بحرية وحياة يحسدها عليهم الفلاحون ، والأخدام وهم أدنى فئات هذه الطبقة وينحدرون من أصل حبشى وكانت توكل اليهم كل الأعمال المضنية التي يزديها الآخرون (٣) .

والبنية الثانية التي تعطينا في النظام الاجتماعى هي بنية القبائل - المدن أو ما يقابل الريف - الحضر في اليمن الامامية ، ويمكن أن تقسم اليمن تقسيما مبسطا الى شمال قبلى وجنوب حضرى ، ويبدو أن هذا التمييز قد بدأ تاريخيا بالحكم الأيوبى لليمن ، فمنذ تلك المرحلة خضع الجنوب لبيروقراطية متقدمة ، وحل الموظفون المدنيون محل شيوخ القبائل في دور الوسيط بين الأفراد والدولة ، وعبر الزمن فقدت المنطقة الكثير من خصائصها القبلية ، وفى نفس الوقت بقيت التقاليد والعادات والتماسك القبلى في الشمال دون مساس ، وبقي دور شيوخ القبائل محددا ومعترقا به (٤) . ومن الواضح ان التغير الجغرافى الذى جعل الشمال دائما أصعب خضوعا للمؤثرات الخارجية قد لعب دورا واضحا بهذا الشأن .

ولهذا التمييز بين القبائل والمدن دلالاته السياسية الهامة ، وثمة اتفاق على أنه على الرغم من أن معظم رجال القبائل شبه مستقلين ويعملون بفلاحة الأرض فان كراهيتهم الضارية لسكان المدن لم تقل عبر السنين الا قليلا (٥) ، ويمكن تفسير ذلك أولا بجذب مناطق الشمال الذى مثل دافعا هاما للسلوك العدوانى عموما (٦) ، وثانيا بالاستغلال الذى يشعر رجل القبيلة بأنه يخضع له من قبل ساكنى

Cherkasov, op. cit., p. 42.

(١)

(٢) راجع ، عيه الله جزيلان ، التاريخ السرى للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ -

١٩٦٢ ، بيروت : دار العودة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ١١٩ .

Stookey, op. cit., pp. 252-3.

(٤)

Wenner, op. cit., p. 380

(٥)

(٦) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٢ - ٢٢ .

المدن ، فالقبائل تعتبر كل ما في صنعاء ملكا أساسيا لها « لان نتاج ارضها قد صب في صنعاء اما في شكل بضائع لا يؤمن القبيلي ان الصناعى قد دفع ثمنها الوافى ، واما في شكل نقود تحايل موظفو صنعاء على ابتزازها من القبيلي بمختلف الوسائل (١) » ، وقد ضاعف هذا من شعور الاغتراب الذى كان القبيلي يشعر به تجاه الفئات الاجتماعية الأخرى ، والحقد عليها لاستشعار التفاوت الحضارى بينه وبينها (٢) وقد كان رجال القبائل بتقاليدهم الاستقلالية والحرية الراسخة ينعون على سكان المدن عدم قدرتهم على تسوية منازعاتهم بانفسهم أى اعتمادهم على « حكومة » تحمى أرواحهم وممتلكاتهم وتقيم العدالة بينهم فضلا عن انتقادهم رجل المدينة لعدم قدرته على حمل السلاح أو رغبته فى ذلك ، وهكذا فان وينر يذهب الى ان كل قبيلة فى واقع الأمر تمثل أمة صغيرة لها أرضها ومراعيها وآبارها وأسواقها وخريطة ولاءاتها وأصدقائها وأعدائها وتاريخها ٠٠ الخ ، وبسبب هذا التاريخ الطويل من الاستقلال فان المرء بوسعه ان يفترض ان أية محاولة لتأسيس سلطة عليا على القبائل حتى من طرف يمنى لن تجد ترحيبا من جانبهم (٣) .

وقد حاولت الامامة مواجهة الوضع السابق بشتى الوسائل وتنوعت وسائلها للسيطرة على القبائل من رشوة شيوخها أو تأليب القبائل بعضها على البعض الآخر أو الاكراه بالسلاح ، غير ان الوسيلة الأولى فى الأهمية والفعالية كانت نظام الرهائن ومؤداة أخذ رهينة من شيوخ القبائل تكون عادة أقرب الناس (من الذكور) الى الشخص الذى يرغب الامام فى اخضاعه ، ويكون احتمال انتقام الامام من هذه الرهينة كعقاب هو الذى يكبح هذا الشخص من القيام بأية أعمال هدامة ضد الامام (٤) .

أما البنية الثالثة التى نعالجها فى سياق النظام الاجتماعى فى اليمن الامامية فهى البنية الطائفية ، وهى المتعلقة بانقسام اليمن مذهبيا

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢ . انظر أيضا ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٣) Wenner, op. cit., pp. 38-40. In grams, op. cit., p. 36.

انظر أيضا : السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ١١ ، ١٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧٢ .

الى زيود وشوافع (١) ، وثمة اختلاف حول الوزن العددي لكل من الزيود والشوافع ، ولكن معظم الدراسات الموضوعية تميل الى التوازن العددي تقريبا بين أنصار المذهبين وان وجد رجحان فهو للشوافع وبحيث لا تتجاوز نسبتهم الى السكان ٦٠٪ تقريبا . ويسكن الشوافع جنوب اليمن بصفة عامة ، وثمة أزمة أصيلة في شرعية نظام الامامة بالنسبة لهم فهم لم يعترفوا أبدا بحصر الامامة في أهل البيت وفقا للمذهب الزيدى ، فاذا أضفنا الى ذلك ما رأيناه من الاستبعاد الطبيعي للشوافع عموما من الأدوار الهامة في بنية السلطة السياسية ، والتكوين الطبقي لهم الذى تغلب عليه طبقة التجار وفئة المثقفين لانتهينا الى التعارض الواضح بين الشوافع وبين نظام الامامة . ويعنى هذا انه مع الاعتراف بأن الانقسام الزيدى الشافعى له ذاتيته الخاصة الا انه اتفق مع الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن الامامية (٢) ، ومن ثم فان من المهم في نهاية هذا التحليل أن نؤكد على ان الصراع الداخلى في اليمن لم يكن صراعا دينيا وان اتخذ في بعض أبعاده شكلا طائفيا (٣) .

(٥) سياسة العزلة وحدودها : لا يمكن فهم التطور السياسى لليمن الامامية دون التعرض لسياسة العزلة ، وقد حاول كل من الامام يحيى وابنه أحمد من بعده أن يتبعا هذه السياسة غير أن عزل اليمن عن المؤثرات الخارجية لم يتحقق تماما - وهو أمر بديهي في عالم القرن العشرين - وان استطاعا بالطبع تقليل تسرب هذه المؤثرات الى اليمن الى حد كبير .

(١) يسبق المذهب الشافعى المذهب الزيدى من حيث الظهور في اليمن ، ويوجد في اليمن عدا المذهبين السابقين عدد من أنصار الطائفة الاسماعيلية يقدر عددهم بحوالى ٢٥ - ٥٠ ألف ، كما كان يوجد بها حوالى ٥٠ ألف يهودى حتى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ حين نقلوا الى اسرائيل وبقي منهم حوالى ١٥٠٠ ، ومن الواضح أنه لا يوجد للاسماعيليين ولا لليهود أى مغزى سياسى بحكم الوزن العددي على الأقل .

راجع : الططار ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ٩٩ . Wenner, op. cit., p. 34.

(٢) راجع ؟ الططار ؟ مرجع سابق ؟ ص ٩٦ - ٩٨ .

Wenner, op. cit., p. 35. Halliday, op. cit., pp. ٥٢-3.

ولا تنفرد اليمن وحدها بهذه الظاهرة كما هو واضح من الحالة اللبنانية وحالة ايرلندا الشمالية .

(٣) يؤكد هذا ما يذكره أحد الباحثين اليمنيين من عدم وجود احتكاك طائفى يذكر في اليمن (شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢١) وما يؤكد برهان بقوله انه على الرغم من وجود مرادة بين الزيود والشوافع فانها لم تتطور أبدا الى مواجهة صريحة بين الطائفتين . Brown, op. cit., p. 364.

وفى بحث أسباب اتباع هذه السياسة يمكن الإشارة الى سببين أساسيين :

أولاً : الخبرة التاريخية القاسية لليمن مع الأجانب سواء فى حروبهم الطويلة للاستقلال عن العثمانيين أو علاقاتهم ببريطانيا فى الجنوب اليمنى التى لم تتورع عن الاستعمال الوحشى للقوة المسلحة ضدهم ، بل ان هذه الخبرة القاسية امتدت الى الحارة العنصرية المستقلة وهى السعودية ، فقد نشبت بين البلدين فى ١٩٣٤ حرب بدأتها السعودية وانتهت بانتصارها وخروج نجران وعسير من حوزة اليمن (١) .

ثانياً : رغبة آل حميد الدين فى الحفاظ على حكمهم ، وقد سبق ان رأينا موقف قبائل الشمال خاصة المعادى تقليدياً لأية حكومة مركزية مما زاد من مخاوف التأثير الأجنبى عليها لتأليبها ضد الأئمة ، كذلك كان للقبائل أثر غير مباشر فى دفع الأئمة الى سياسة العزلة لاضطرابهم الى تكريس جزء كبير من طاقتهم ووقتهم لتثبيت السيطرة على القبائل (٢) . ومن ناحية أخرى فان التخلف الشديد لليمن جعل أى احتكاك لليمنيين بالعالم الخارجى ينتهى بدفعهم الى محاولة أحداث تغيير أو على الأقل اصلاح لنظام الامامة ، ومن هنا فان رأى القائل بأن سياسة العزلة كانت سياسة متعمدة للحفاظ على وضع الأئمة رأى صحيح دون شك (٣) .

ويبدو ان التحديات الخارجية المباشرة التى واجهت الامام يحيى من ناحية الجنوب (بريطانيا) والشمال (السعودية) فضلاً عن الرغبة فى تهدئة حركة المعارضة الداخلية المتصاعدة خاصة بعد هزائم الامام العسكرية والسياسية فى المجال الخارجى (٤) قد أدت الى تخفيف نسبي لقيود العزلة قرب نهاية حكمه ، وكان أهم مظاهر هذا التخفيف ارساله

(١) راجع : السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٤١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

Halliday, op. cit., p. 85.

(٣) أنظر :

(٤) فى نفس السنة التى هزم فيها الامام فى حربه مع السعودية وقع مع بريطانيا معاهدة عرفت بمعاهدة صنعاء اعتبرت هزيمة سياسية له اذ أنها علقت البت فى موضوع الحدود اليمنية الى أن تتم مفاوضات بين الطرفين بشأنها قبل انتهاء مدة المعاهدة (٤٠ عاماً) وقد اعتبر بحق ان هذه المدة ستمكن بريطانيا من تثبيت وجودها فى جنوب اليمن بما يبد تخلياً قهولياً من الامام عن دواعيه فى هذا الاقليم .

راجع : السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٦ .

عددا يسيرا من الطلاب الى الخارج وبصفة خاصة الى العراق ابتداء من منتصف الثلاثينيات لتلقي العلم كان من بينهم عشرة طلاب اختارهم بنفسه لتلقي العلوم العسكرية في العراق (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ، وكذلك استقدم فيما بعد بعثة عسكرية من العراق ، وأخرى تعليمية من مصر اعتقادا منه فيما يبدو بأن تعليم اليمنيين في بلادهم أقل خطورة من ارسالهم للخارج ، ومع ذلك فقد كان لهذه الاجراءات كلها أثرها الاستعديتي الهائل (١) .

واستمر الامام أحمد محافظا على سياسة العزلة ، غير ان عهده قد شهد ظهور قوى جديدة لم تكن مقاومتها ممكنة ، وانما أمكنه فقط أن يحاول التكيف معها ، وهي محاولة ساعدت في النهاية على القضاء على حكمه ، فضلا عن الأثر المتصور لثورة الاتصال والحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أية سياسة للعزلة فان الامام لم يكد يمضى أربع سنوات في الحكم حتى نشبت ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ، وكان لهذه الثورة تأثير ضخم على اليمن يقتضى منا وقفة تفصيلية بالنظر الى موضوع الدراسة .

ولا يجب أن يفهم مع ذلك ان التأثير المصرى على اليمن قد بدأ بثورة يوليو ، فقد كان التأثير الثقافي والسياسي لمصر حقيقة واضحة قبل الثورة سواء عن طريق الأزهر أو البعثة التعليمية المصرية في اليمن في الأربعينيات أو الاخوان المسلمين (٢) . غير ان ثورة ١٩٥٢ قد أضافت أبعادا جديدة هائلة لهذا التأثير ، وقد وصف أحد الساسة اليمنيين هذا التأثير بقوله : « كانت الحملة على النظام الملكي وعلى أسرة الملك والإقطاع

(١) ليس أدل على هذا الأثر من أن أية مراجعة سريعة لأسماء اليمنيين الذين أرسلوا في بعثات للخارج تظهر ان معظمهم قد شارك في محاولة للانقلاب أو الثورة على الامامة ، فمنهم من قضى نحبه بسيف جلادى الامام ، ومنهم من بقى حتى شارك في ثورة ١٩٦٢ .
راجع عبد الله بن أحمد الثور ، ثورة اليمن (١٣٦٧ - ١٣٨٧هـ / ١٩٤٨ - ١٩٦٨ م) .
دراسات يمنية ، القاهرة : دار الهنا للطباعة ، مارس ١٩٦٨ ، ص ٤٣ . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ - ٤٤٨ . الطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٧ . Wenner, op. cit., pp. 83-5.

(٢) راجع في تفصيلات هذا التأثير : القاضى عبد الله بن عبد الوهاب المخاضى السامحى ، اليمن : الانسان والحضارة ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ . محمد أحمد تسمان ، لكي نفهم القضية ، الاتحاد اليمنى - لجنة النشر ، عدن .
مجلة السلام ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٤٦ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ١٨ .
Wenner, op. cit., p. 85.

والحكام السالفين قد بلغت أشدها وانتشرت الراديوات في كل مكان وبدأ الجيش اليمني ينظر الى نفسه ويحس بأن واجبه ليس تحصيل الضرائب بالقوة ولا تأديب اللصوص أو تقديم الضحايا من أبناء الشعب فريسة لمديرى الادارات أو قضاة الشرع . . . وهتف الناس فى الأسواق اليمنية بحياة الثورة والضباط الأحرار » (١) . كذلك تأثر زعماء المعارضة اليمنية بالثورة وتفاءلوا خيرا من انعكاساتها المحتملة على قضيتهم (٢) ، بل لقد كان أحد العوامل التى حكمت موقف حركة الأحرار اليمنيين من التفضيل بين البدر وأعمامه لمنصب ولى العهد هو موقف كل من هؤلاء من مصر بعد ٢٣ يوليو ٥٢ ، « ولقد كان رأى الأمراء والأعمام فيها سيئا الى أبعد الحدود ، مبنيا على الخوف الشديد ، وكانوا لا يفتأون يرددون فى مجالسهم هم وكل من يتصل بهم كل ما يمكن أن يسئ الى سمعة مصر وينفر الناس منها ، بينما كان البدر على العكس منهم فكان هذا عاملا من عوامل توثيق صلاته بالأحرار وتفضيلهم له على سواه اقتناعا منهم بأن من يستروح ما يجرى فى مصر لابد أن يكون عازما على تغيير أوضاع البلاد » (٣) .

ومن المؤكد ان الوعي بخطورة تأثير ثورة يوليو قد امتد الى الامام أحمد ذاته ، خاصة وان الأحرار اليمنيين الذين حرموا من دخول مصر فى أعقاب انقلاب ١٩٤٨ قد منحوا هذا الحق بعد الثورة (٤) ، وهكذا « فزع الامام فزعا شديدا » على حد تعبير أحد المصادر اليمنية « وأبدى استياءه من كل عمل تعمله الثورة المصرية ، ولم يخف نقمته على رجال الثورة والطعن فى شخصياتهم من عديد الوجوه ، ولم يجد ذلك شيئا فأمر بمنع الراديو من القهوات فى المدن جميعا ، ثم أمر ألا يسمح بدخول

-
- (١) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
(٢) محمد أحمد نعمان ، من وراء الاسوار ، مناقشة سياسية حول مستقبل اليمن المشترك فيها داخل سجن حجة عبد الله السلال وآخرون ، سلسلة اضواء على طريق اليمنيين ، بيروت : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٣ ، ص ١١١ - ١١٢ .
(٣) محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .
(٤) محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ . وعلى سبيل المثال عاد الزبيرى أحد زعماء حركة الأحرار من باكستان الى مصر حيث أسس « جمعية الاتحاد اليمنى » المناوئة للامام ووجه أحاديث سياسية من صوت العرب (الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١٣) واذنت الحكومة المصرية للتفضيل الورتلانى الجزائرى الذى قام بدور بارز فى انقلاب ١٩٤٨ بالعودة الى مصر ، وكان على صلة طيبة ببعد الناصر (حسن المشماوى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٥) .

أى مذياع من أى ميناء يمنى الا برخصة خاصة منه شخصيا ، وبرر هذا بأنه لم يكن من وراء دخولها الا الفساد ، وغرقت المدن جميعها وكثير من القرى بالراديووات المهربة ، (١) .

وربما يكون اخفاق الامام فى عزل شعبه عن تأثير الثورة هو ما دفعه الى تحسين علاقاته بها خاصة وان القاهرة وان أيدت عطفًا على حركة المعارضة الا انها حاولت فى نفس الوقت الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع حكومة اليمس (٢) ، وفى الواقع ان عبد الناصر كان يرفض دائما فى ذلك الوقت فكرة العمل على قلب نظام الحكم فى اليمن (٣) ، كذلك فان البدر الذى سبقت الاشارة الى ما كان يبديه من تعاطف مع الثوار المصريين بما يكون قد لعب دورا فى دفع أبيه الى التقارب مع مصر ، وهكذا أبدى الامام استعدادا لهذا التقارب بشرط ألا تمكن القاهرة زعماء المعارضة اليمنية المقيمين فيها من شن الحملات ضد نظامه (٤) .

غير ان هذه الدوافع الداخلية للامام أحمد فى الاقتراب المشروط من الثورة المصرية لم تكن الوحيدة ، اذ مثلت السياسة البريطانية فى جنوب اليمن فى ذلك الوقت دافعا آخر لا يقل أهمية ، فقد كان الامام أحمد ينظر بالفاق منذ بداية الخمسينيات الى الفكرة البريطانية فى اقامة اتحاد لمحميات الجنوب العربى ، وقد عارض مشروع هذا الاتحاد عندما عرض على سلاطين المحميات وأمرائها فى يناير ١٩٥٤ معارضة فورية وعنيفة لدرجة أدهشت البريطانيين أنفسهم (٥) . وبالإضافة الى تفسير هذه المعارضة بدعاوى الامامة فى جنوب اليمن فان ثمة اتفاقا على ان الامام كان يخشى من تهديد هذا الاتحاد للسلامة الاقليمية لليمن باعتبار انه سيمثل

(١) محمد أحمد نعمان ، لكى نفهم القضية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
Ingrams, op. cit., pp. 83-4.

(٢) محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣) روى حسن المشماوى ان الفضيل الورتلانى طالما حدث عبد الناصر بفكرة معاودة قلب نظام الحكم فى اليمن ولكنه كان يرفضها . انظر : حسن المشماوى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٥) أنظر جيليان كينج ، أهداف الاستعمار فى عدن ، تعريب وتعليق خرى حماد ، سلسلة كتب سياسية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٥/٢/٦٦ ، ص ٩٤ - ٩٥ . قطان الشعبى . الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن « هنن والامارات » ، القاهرة : دار النعم للطباعة والنشر والاعلان ، ٢٠/٥/٦٢ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
Ingrams, op. cit., p. 87.

ككيان شافعي بؤرة لجذب العناصر الشافعية الساخطة في جنوب اليمن (١) . وتشير بعض المصادر الى ان الامام أحمد قد حاول الحصول على مساعدة من الغرب لمواجهة هذا الخطر الجديد ، لكنه أخفق بسبب التأثير البريطاني (٢) ، ومن ثم فقد كان عليه ان يتجه وجهة أخرى وفرضت الظروف ان تكون هذه الوجهة هي مصر التي كانت سياستها المعادية للاستعمار والأحلاف الغربية قد بدأت تتبلور في هذه الفترة .

وكان التعاون بين مصر واليمن قد ظل محدودا في أوائل الثورة فاقصر على دخول دفعة من حوالي خمسة عشر طالبا يمنيا كانوا يدرسون في القاهرة منذ ١٩٤٨ الى الكلية الحربية في ١٩٥٢ (٣) ، كذلك أرسلت مصر بعثة تعليمية الى اليمن وزادت من المنح التي تقدمها الى الطلبة اليمنيين لتلقي العلم في مصر (٤) . غير ان التعاون بين البلدين بدأ يتزايد مع منتصف الخمسينيات ، وفي ١٩٥٤ طلب الامام بعثة عسكرية مصرية أرسلت له بالفعل ومعها بعثة من ضباط الشرطة ، وقد عكست هذه البعثة في نشاطها موقف الحكومة المصرية غير الميال الى التدخل في شئون اليمن (٥) وعندما أثنى ان للبعثة يدا في انقلاب ١٩٥٥ ضد الامام حرصت مصر على ارسال حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت لتهنئة الامام بنجاحه حرصا على بقاء العلاقات الودية بين الدولتين (٦) .

ومهد عام ١٩٥٥ لانتقالة حامة في تعامل النظام المصري مع اليمن الامامية ، ففي أعقاب الانقلاب السابق عادت مصر الى احتضان حركة الأحرار اليمنيين التي كانت قد منحت الامام تأييدها أثناء الانقلاب

Ingrams, op. cit., p. 87.

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .
Tom Little, South Arabia Arena of Conflict, London : Pall Mall Press, 1968, pp. 45-8.

Ibid., p. 49.

(٢) وهي الدفعة التي تخرجت في ١٩٥٥ وبين أفرادها خمسة على الأقل من القيادات البارزة في ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، ويروى جزيلا ان البدر هو الذي ساعد هذه الدفعة على دخول الكلية الحربية المصرية . جزيلا ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١ . محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .
القطار ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٤) يقول رئيس هذه البعثة (اليوزباشي أحمد كمال ابو الفتوح محافظ القليوبية فيما بعد) ان أحوالها مضت هادئة وان أفرادها أقاموا علاقات طيبة مع اليمنيين واكتسبوا ثقة الامام تسميا . قطار ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ . الشهاوي ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

ولكنه تنكر لها في أعقابها فلجأ بعض زعمائها الى مصر حيث سمح لهم باستئناف صوت العرب للتنديد بالامامة وكذلك اصدار جريدة صوت اليمن ابتداء من أغسطس ١٩٥٥ (١) ، وفي نفس الوقت كان عام ١٩٥٥ هو عام الذروة في معركة مصر ضد الأحلاف الغربية ، وهكذا اعتبر ميثاق جدة الثلاثي بين مصر واليمن والسعودية في أبريل ١٩٥٦ محققا لمصلحة أساسية لكل من الامام وعبد الناصر فقد كسب الامام وقف تأييد مصر لحركة المعارضة فضلا عن اعطاء شعب اليمن الانطباع بأنه حليف لعبد الناصر كما كسب التحالف مع مصر في وجه بريطانيا ، وكسب عبد الناصر نجاحا لتحركه المعادي لحلف بغداد (٢) .

ولم يقف توثيق اليمن لعلاقاتها الدولية عند مصر فحسب في ذلك الوقت بل امتد ليشمل الاتحاد السوفيتي ، وكان السوفيت الذين تعود علاقتهم بالامامة في اليمن الى العشرينيات (٣) قد بدأوا بعد وفاة

(١) المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) قيل ان الامام هدد عبد الناصر صراحة بالانضمام الى الحلف ما لم يوقف تشجيع حركة المعارضة المضادة لحكمه وان عبد الناصر قد قبل ذلك (محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٨ - ٦٩) . ومن ناحية أخرى فقد قيل في مصر لزعماء الاحرار اليمنيين صراحة ان الاجراءات التي اتخذت لوقف نشاطهم كانت حرصا على احتواء الامام احمد الى صف الدول الرافضة لحلف بغداد (نص اجابات مكتوبة من الاستاذ احمد محمد نعمان عضو المجلس الجمهوري اليمني ورئيس مجلس الوزراء سابقا على أسئلة وجهها للباحث اليه (٧٧/٥/١٨) ، ص ٢) . انظر أيضا : الشهاري : مرجع سابق ، ص ١٤ - ١٥ . جريلان ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٣) في ١٩٢٨ عقد السوفيت معاهدة صداقة تجارة مع الامام يحيى ، وكانت اوله معاهدة من نوعها لم مع دولة عربية وقد أعقبها نشاط تجاري سوفيتي كثيف في اليمن وجد صدق طيبا للغاية لدى تجارها بسبب الائمان التي كان الوكلاء السوفيت يتعاملون بها ، وكانت مدة المعاهدة عشر سنوات لم تجدد بعدها ، وانتهى بذلك كل نشاط سوفيتي في اليمن ، ويبدو معقولا النظر الى ذلك في اطار مراجعة الاتحاد السوفيتي سياسته في محاربة النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط عموما بالنظر الى تصاعد الخطر النازي دوليا فضلا عن تغلغل النفوذ الألماني الإيطالي في المنطقة العربية بوجه عام في ذلك الوقت . انظر : بونداريفسكي ، سياستان آراء العالم العربي ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٦ - ٢٠١ . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ - ٢٤٠ . وانظر نص المعاهدة ص ٥١٤ - ٥١٦ . د . وليد الشريف ، الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي ، في : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ص ٢ ، ع ٤ ، يناير ٧٦ ، ص ٩١ - ٩٢ .

ستالين يراجعون سياستهم تجاه دول العالم الثالث كما هو معروف (١) وتؤكد هذا الاتجاه لديهم بموقف الدول العربية الراضة لسياسة الأحلاف العربية ، وفي هذا الإطار عقدت صفقة السلاح الشهيرة مع مصر في سبتمبر ١٩٥٥ ، وفي هذا الإطار أيضا وقعت معاهدة صداقة بين الاتحاد السوفيتي واليمن في ١٩٥٥ وزار البدر الاتحاد السوفيتي في ١٩٥٦ ، وتحديث الصحافة السوفيتية بحماس عن الروابط التقليدية بين البلدين وامتدحت الامام يحيى كقائد وطني وقارنت تواضع معيشة الأمير البدر بغيره من الحكام العرب ، وتلى ذلك وصول أسلحة سوفيتية لليمن في أكتوبر ١٩٥٦ (٢) يبدو ان عبد الناصر قد لعب دورا في اقناع السوفيت ببيعها لليمن (٣) .

وكانت نتيجة هذه التطورات السابقة كلها مزيدا من تحليل سياسة العزلة ، وقد تلا ابرام صفقة الأسلحة السوفيتية اليمنية نشاط سوفيتي ومصري داخل اليمن وان لم يأخذ في الغالب شكل التدخل في شئونها الداخلية ، فأرسلت بعثة عسكرية سوفيتية الى اليمن في ١٩٥٧ للتدريب على استخدام الأسلحة السوفيتية ، وقد ابتعدت هذه البعثة عن أي تدخل في شئون اليمن الداخلية وجاء هذا متسقا مع مبررات تعامل السوفيت مع نظام الامام (٤) ، كذلك أرسلت بعثة مصرية مكونة من خمسة ضباط وبعض ضباط الصف في نفس العام (٥) ، وقد عاملها الامام وابنه بعذر فحرسا على أن تعمل في مكان منعزل وعلى أن تدرب عناصر معروفة لهما شخصا ، غير ان البعثة قد نقلت بعد ذلك الى صنعاء ويعتقد جريلان أن ذلك قد تم بعد اتصال بين القاهرة والامام ، وبعد ذلك فتحت الكلية الحربية بصنعاء وتولت البعثة التدريب فيها (٦) مما زاد من أثرها دون شك ويرى أحد المصادر ان الأمر لم يتجاوز هذا

(١) راجع : والترلاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، نقله الى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين ، ط ١ ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، أغسطس ١٩٥٩ ، ص ١٨٣ - ١٨٧ .

(٢) الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٤ . Ingrams, op. cit., p. 99.

(٣) جريلان ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٦ .

(٤) يؤكد هذا ما يرويه جريلان عن الحذر الشديد لأفراد هذه البعثة ازاء ما كانوا يسمعون من بعض الضباط اليمنيين الثوريين عن الامام وابنه البدر وسياستهما . المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٥) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٦) جريلان ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٥ .

الأثر القاصر على النواحي العسكرية وذلك لافتقار رئيسها لآية خلفية أو اهتمامات سياسية (١) ، ومع ذلك فإن جزيلا ن يؤكد أن الشخصيه الثانيه فى البعثة كانت مكلفه « بمهمة ما » (٢) وعلى أية حال فانه يبدو من المنطقي أن يكون بعض أفراد البعثة أو أحدهم بغض النظر عن موقف قيادتها الرسمية قد قام - بتكليف سياسى بالطبع - باتصالات مع بعض عناصر المعارضة فى اليمن على الأقل بغرض معرفة وزنها الحقيقى بما يفيد فى رسم السياسة المصريه تجاه اليمن ، كذلك يبقى مؤكدا أن أفراد هذه البعثة كانوا على علم بتحركات بعض العناصر المعارضة ، وهم حتى عندما لم يتعاطفوا معها صراحة ويدعموها إلا أنهم أيضا لم يعملوا للقضاء عليها ، ويؤكد هذا الطبيعة التكتيكية لتحالف النظام المصرى مع نظام الامامة .

وفى ١٩٥٨ أعدم الامام أحمد على خطوة غير عادية بطلبه الانضمام الى الوحدة المصرية السورية ، وتكاد كل المصادر أن تجمع على أن السبب الحقيقى فى هذا التحرك من جانب الامام لا يختلف عن أسباب تحركه فى ١٩٥٦ بخصوص ميثاق جدة وهو مواجهة المعارضة الداخلية (٣) خاصة وأن شعبية مصر وعيد الناصر كانت قد بدأت تأخذ مكانة متعاطفة فى اليمن بفضل الاذاعة ، وعلى هذا انضم الامام الى الاتحاد على أمل أن يظل بمعزل عنه وفى نفس الوقت يفرض على شرذاته بعض الصمات ضد المعارضة اليمنية (٤) ، ومن ناحية أخرى يقدم التحالف ضد بريطانيا كتفسير آخر لمسلك الامام خاصة وقد تدهورت الأوضاع على الحدود اليمنية مع الحميات فى تلك الفترة (٥) ، أما عبد الناصر فقد حدد هيكل مبررات قبوله للاتحاد بأن الاتحاد « قد يفتح الطريق لحضارة اليمن »

(١) العقيد حسن فكرى الحسينى . انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ -

٢٠١ .

(٢) العقيد أحمد أبو زيد . انظر : جزيلا ن ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ ،

٧٥ - ٧٦ .

(٣) Don Peretz, The Middle East Today, New York, Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1963, p. 412.

(٤) المطار ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . محمد اتم غالب ، مرجع سابق ، ص ٧٠

وانظر شهادة واقية على تأثير عبد الناصر فى اليمن فى ١٩٥٧ فى : أحمد الحاج يونس ، نحن من اليمن واليهاء نعود ، فى : سلاح البيطار وآخرون ، سوريا واليمن « مطابع دار الكتاب العربى بصرى ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٤٣ . والكتاب عبارة عن مجموعة تقارير عن الأوضاع فى اليمن كتبها وفد رسمى سورى برئاسة البيطار زار اليمن فى مايو - يونيو ١٩٥٧ .

Peretz, op. cit., p. 412. Ingrams, op. cit., pp 101-2.

(٥)

ويخفف الضغط على العناصر الوطنية فيه فضلا عن ان الرغص يعنى تقديم الامام ممدية لسعود الذى يتأمر على الوحدة منذ يودها الأول « (١) .

وهكذا عقد في مارس ١٩٥٨ الاتحاد ذو الطبيعة الكونفيدرالية بين ج . ع . م واليمن (٢) ، ومما يؤكد ان الدافع الاصيل للامام الى دخول هذا الاتحاد كان داخليا اجماع كافة المصادر على اتخاذ الامام لموقف سلبي منه « بعد أن ضمن اسكات صوت العرب أطول مدة ممكنة » ، وهكذا لم يتح للمجلس الأعلى للاتحاد أن يجتمع ولو مرة واحدة ، كما لم يسمح الامام بتنفيذ بند واحد من بنوده (٣) .

ومع ذلك فقد شهد عام ١٩٥٩ زيادة ملحوظة في النفوذ المصرى داخل اليمن فى أعقاب سفر الامام الى روما للعلاج وتولى البدر مسئولية الحكم الفعلية ، وقد أوصلت مصر حينذاك أعدادا من العسكريين تزيد عن العدد المقرر للبعثة الموجودة هناك بناء على طلب البدر وذلك لحمايته فى حالة موت الامام (٤) وقد كان ذلك أحد العوامل التى عجلت بعودة الامام فى نفس العام قبل أن يستكمل علاجه (٥) . وبمجرد عودته أعاد الى مصر كل

-
- (١) محمد حسنين هيكل ، مرحلة الصراحة والوضوح . فى : الأهرام ، ٦١/١٢/٢٩ .
(٢) انظر ميشاق الاتحاد فى : د . صلاح الدين المنجد ، اليمن والتمتددة بين الاتحاد والانفصال ، وتالق ونصوص (٢) « بيروت دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٢ ، ص ١٢ - ١٧ .
(٣) الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٦ - ١٧ . انظر أيضا : شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦ . الطار ، مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .
(٤) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . ويذهب قوم ليتل الى أن البدر قد طلب من عبد الناصر قبل عودة أبيه القا من القوات المصرية لمواجهة الاضطرابات القبلية وأن عبد الناصر قد رد عليه باستعداده للمساعدة فى مواجهة عدوان خارجى وليس فى قمع الشعب اليمنى . انظر :

Tom Little, Modern Egypt, London, Ernest Benn Limited, 1968, p. 214.
Ingrams, op. cit., p. 110.

- (٥) عاد الامام بحرا ، ويقال انه فعل ذلك بعد ان أوعز اليه البعض بأن هناك تواطؤا بين البدر والاحرار اليمنيين ومصر على خطف الطائرة التى كان يزعم العودة بها عند مرورها فى المجال الجوى المصرى . وعند توقف باخرته فى السويس اتقى بعبد الناصر على ظهرها ، وفسر البعض ذلك بأنه يعكس خوف الامام من امكانية احتجازه فى حالة مفادرتة بالباخرة ، ويقال انه احتج لدى عبد الناصر فى هذه المقابلة . انظر : الثورة ، مرجع سابق ، ص ١١٧ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . تعليق المغرب فى : قردها ليداء ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية تعريب وتقديم د . محمد الزملحز ط ٢ ، الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٨٣ .

الذين وصلوا فوق العدد المقرر للبعثة ثم أنهى وجودها ذاته واستبدل بها بعثة عسكرية أردنية (١) .

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت العلاقات المصرية بنظام الامامة دون تغيير جذري حتى وقع الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ ، وهنا تشجع الامام وبدا يشارك في الهجوم على عبد الناصر ، واتخذ خطوة رائدة بهذا الصدد تمثلت في قصيدة « الهجاء » المشهورة التي حرص على أن يكفل أكبر قدر من الانتشار لها (٢) ، وكان رد الفعل الطبيعي من جانب مصر هو إلغاء الاتحاد بينها وبين اليمن في ديسمبر ١٩٦١ (٣) . ويقول انجرامز ان الامام كان يتوقع - بل يقصد - أن تؤدي قصيدته إلى إلغاء الاتحاد لأنه قدر ان ذلك سيوحّد العناصر اليمنية المحافظة من خلفه ويفضّى إلى انقسامات بين أنصار التحديث الذين سيثيرون بافتقارهم إلى القيادة ويمكنه من التقارب مع بريطانيا ومن ثم التخلص من التهديدات التي تمثلها بالنسبة له (٤) . ولكن حسابات الامام أحمد خابت بكل المقاييس فقد كانت سياسة العزلة تتحلل بطبيعته الامور في عالم ما بعد الحرب الثانية ، وتحت تأثير الثورة المصرية وأبعادها القومية في المنطقة العربية وكان ما تصور في البداية انه وسيلة لتطويق آثار هذه الثورة داخل بلاده أداة لزيادة هذه الآثار ، وعندما قرر أن ينفض يده من اللعبة برمتها كانت نذر الانهيار النهائي لنظام الامامة قد بدأت تلوح ، إذ كانت الحركة الثورية في اليمن قد وصلت إلى الاقتناع بحتمية تفجير الثورة . وقدم لها الامام المعجل الرئيسي باستعدائه لمصر ومن ثم دفعه لها إلى أن تشارك بفعالية في القضاء على هذه المفارقة التاريخية العجيبة .

(هـ) حركة المعارضة اليمنية : يؤكد التحليل السابق لنظام الامامة

(١) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ . جزيلان ، مرجع سابق ،

ص ٧١ .

(٢) انظر نص القصيدة في : شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ - ٣٥٢ .

وتتكون القصيدة من ٦٤ بيتا ثلاثة وعشرين منها عن الوحدة بين العرب يمكن أن تفهم فهما عاما وسبعة عشر عن الحرب الدعائية بينهم يمكن أن تفهم كتعريض غير مباشر بصوت العرب ، أما بقيتها فلا يمكن أن تفهم الا كهجوم صريح على السياسة الاشتراكية لعبد الناصر . ويلاحظ - وهذا طبيعي - ان الدين كان هو الاداة الأساسية التي استخدمت في هذا الهجوم .

(٣) انظر نص بيان حكومة مصر بشأن إنهاء الاتحاد في : المنجد ، مرجع سابق ،

ص ٤٢ - ٤٤ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

Ingrams, op. cit., p. 116.

(٤)

في اليمن حتمية ظهور حركة معارضة لهذا النظام ، بل وحتمية التطور التوري لهذه الحركة بالنظر الى انعدام قدرة النظام على الاصلاح ، وعندما تعددت النظريات التي تفسر أسباب الصراع داخل المجتمعات لعل أحدا لم يكن يتصور أن يتوفر مجتمع تنطبق عليه كل هذه النظريات دون استثناء ابتداء من النظريات الغربية ووصولاً الى النظرية الماركسية (١) .

ويُفسر هذا ان حركة المعارضة في اليمن لم تهدأ على الرغم من الصعوبات الهائلة التي واجهتها والتي يمكن تلخيصها في مجموعتين من الصعوبات الأولى تتعلق بالكيفية التي واجهت بها النخبة الحاكمة هذه المعارضة ، وتشمل الثانية في العقوبات التي أوجدها تخلف اليمن .

أما كيفية مواجهة النخبة الحاكمة للمعارضة فقد تراوحت من أقصى اللين الى أقصى العنف ، فمن ناحية كان هناك أحيانا اظهار للرغبة في الاصلاح وادخال الأساليب العصرية الى اليمن بل واتخاذ خطوات عملية في هذا الطريق كارسال البعثات التعليمية الى الخارج والتقرب من عناصر المعارضة (٢) غير ان هذا كله سرعان ما كان ينقلب الى الضد بتحقيقه للهدف الذي أعلن من أجله ، أو بظهور أخطاره على نظام الامامة ، ومن هنا فقد كانت دعاوى الاصلاح من الامامة تأتي دائما في سياق تكتيكي لاسكات المعارضة . وفي الطرف المناقض تماما لاطهار الرغبة في الاصلاح يجيء القمع الوحشي لعناصر المعارضة وهنا فانه ليس من قبيل التعبيرات المجازية القول بأن سيلا من دماء معارضي الامامة قد جرى في اليمن .

أما العقوبات التي أوجدها تخلف اليمن في طريق المعارضة فيكفي أن نتصور الآثار التي يمكن أن يترتبها التخلف الهائل الذي فرضته الامامة على شعب اليمن فيما يتعلق بالوعي السياسي ، ومن ناحية أخرى فان احدي نتائج هذا التخلف وهي صعوبة الاتصال داخل اليمن قد

(١) ثمة كلمات لعبد الرحمن الايرياني الرئيس الأسبق لجمهورية اليمن تصف حالة اليمن الامامية وصفا بليغا وان لم يكن بمصطلحات علم السياسة ويقول الايرياني « جاء حكيم ماهر خاص بجلالة الامام ، ولما عرض أهل مقاما أنفسهم عليه .. انذر كل واحد منهم بمعرض خيل سيمصاب به .. حتى وصل دور القاضي عبد الله مظهر وكان حقيقا كثير الأمراض متنوعها فقال له بعد معاينته « أنت خراب » ونحن نشكو الخراب العام » انظر : محمد أحمد نعمان ، من وراء الأسوار ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) أنظر : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، ٢٢٤ - ٢٢١ . المطار ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

ترتب عليها ظهور عدة مراكز للمعارضة لا يجمعها تنظيم واحد أو تنظيم
سائى (١) .

ويمكن القول بأن المعارضة لنظام الامامة قد اتخذت شكلين أحدهما
سلبى والاخر ايجابى ، ونقصد بالشكل السلبى هنا ذلك التيار الدافق
من المهاجرين اليمنيين الذى لا يمكن تفسيره الا على ضوء التخلف العام
والبؤس الشامل الذى فرضته الامامة على شعب اليمن بحيث لم تترك
لدى العناصر غير الواعية بأبعاد التغيير أو بقدرتها على احداثه سوى أن
تترك اليمن باحثة عن حياة أفضل فى الخارج ، وعلى الرغم من أن الهجرة
كانت سلوكا قديما للشعب اليمنى فإن أحدا لا يجادل فى أن النسبة
العالية للمهاجرين فى ظل الامامة لا يمكن أن تفسر الا كنتيجة واضحة
لهذا النظام (٢) .

وأما المعارضة الايجابية فتتقسم الى معارضة محافظة ومعارضة
تقدمية . وكانت المعارضة المحافظة تستند اجتماعيا الى قطاعات من
السادة عموما أو من أسرة حميد الدين بصفة خاصة . ويفسر هذا الوضع
بسيبين :

أولا : تقليد توريث الحكم داخل أسرة حميد الدين الذى بدأ كما
آينا باعلان يحيى ابنه أحمد وليا للعهد مخالفا بذلك قواعد تولى الامامة
فى المذهب الزيدى ، وكان طبيعى أن يعارض كبار السادة من الظالمين
الى الامامة على الأقل هذا التقليد على أساس أنه يحول بينهم وبين
ممارستهم لحقهم « الالهى » فى امكانية ايلولة الامامة اليهم ومن هنا بدأت
معارضتهم منذ حكم يحيى (٣) . كذلك كان طبيعى أن تمتد هذه المعارضة

(١) انظر : محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية فى اليمن ، مرجع سابق .

ص ٥٧ .

(٢) قدر عدد هؤلاء المهاجرين قبل الثورة دائما بما يجاوز المليون . ويعنى هذا
أنه اذا كان العدد الكلى لسكان اليمن هو ٥ مليون فإن النسبة ربما تجاوزت ٢٠٪ ، وقد
اتجهت تيارات الهجرة من اليمن الى كل مكان ، ولكن كان هناك بصفة خاصة ٨٠ ألف
عامل يمنى يعملون فى ميناء عدن بعد منتصف الخمسينات ، ومهاجر مئات الآلاف كعمال
بناء الى السعودية ، وكانت هناك جماعات تجارية يمنية على طول الساحل الاقريقي ،
وجماعات مهاجرين يمنيين فى بريطانيا والولايات المتحدة . انظر : المطار ، مرجع سابق .

ص ٧٢ .

Halliday, op. cit., pp. 86 and 99. Cherkasov, op. cit., p. 42.

(٣) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .

Wenner, op. cit., pp. 88-90.

الى بعض أفراد أسرة حميد الدين نفسها على أساس ان بعض أشقاء أحمد وان لم يعارضوا بالطبع توريث الحكم في أسرهم الا انه كانت لديهم هم بالذات مظاهر لولاية العهد (١) .

ثانيا : الاصلاحات الطفيفة ذات الطابع التكتيكي التي رأينا ان النظام الحاكم قد لجأ اليها لمواجهة المعارضة ، إذ كان السادة الذين سبق أن رأينا عددهم الأصيل لاى تحديث لليمن يعارضون حتى ذلك القدر الهزيل من الاصلاحات (٢) .

أما المعارضة التقدمية فكانت تستند اجتماعيا الى الطبقة المتوسطة بمكوناتها من التجار والمثقفين والعسكريين ، ويمكن أن ترد جذورها الى منتصف الثلاثينيات ، وقد كان لهزائم الأمام الخارجية في هذه الفترة أثرها البالغ فيما يبدو على زيادة السخط على حكم الامام والمطالبة بالاصلاح (٣) . وسرعان ما اتخذت هذه المعارضة شكلا تنظيميا بتكوين هيئة النضال التي اتخذت صنعا مركزا لها في ١٩٣٥ (٤) ، وكان من أهم وسائلها محاولة تسرب أعضائها الى جهاز الحكم لضربه من الداخل وتوعية الجماهير القبلية والاتصال بالخارج لكسب التضامن ، وفي السنة التالية لنشأتها جرت حملة اعتقالات بين أعضائها غير ان هذا الأسلوب لم يجد في مواجهة انتشار التدهر ، وربما يفسر هذا التخفيف من الإجراءات السابقة فيما بعد واتخاذ بعض الإجراءات الاصلاحية ومهادنة أحمد ولي العهد لبعض عناصر المعارضة وتظاهره بالرغبة في الاصلاح وتنديده الدائم بحكم والده المتحجر حتى خدع فيه هؤلاء وظلوا يرجون فيه خيرا حتى قال قولته المشهورة « أسأل الله ألا أموت الا وقد خضبت سيفي هذا بدماء العصريين » ، فكان في هذا زوال لوهمهم وغادر بعضهم اليمن في أوائل الأربعينيات الى عدن التي أصبحت منذ ذلك الوقت بؤرة خارجية لحركة المعارضة التقدمية في اليمن التي عرفت عمسوما بحركة الأحرار اليمنيين (٥) .

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٣٩ . الثور ، مرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٦ . Wenner, op. cit., p. 113. - Ingrams, op. cit., p. 70.

(٢) راجع : ibid., p. 108. Wenner, op. cit., p. 109.

(٣) الثور ، مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٤) يعني هذا أن التعبير المعاصر عن حرية المعارضة المعاصرة في اليمن لم يظهر أول- ما ظهر في عدن كما يذهب وينر وغيره . انظر :

Wenner, op. cit., p. 87.

(٥) انظر السماحي ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٩٥ . الثور ، مرجع سابق ،

ص ٤١ - ٤٨ .

ومن ناحية أخرى كان التطور السابق هو نقطة البداية في تدويل الصراع الداخلي في اليمن ، ويرجع هذا الى مجرد احتواء عدن لجانب هام من حركة المعارضة اليمنية مما يعنى ضمنا رضاء بريطانيا عنها . وعلى أية حال فقد أدى وجود الأحرار في عدن الى مزيد من الانتشار والقوة لقضيتهم بتوفير قاعدة متحررة من حكم الامام لحركتهم وان خضعوا بين حين وآخر لمقتضيات علاقة بريطانيا به . وكان أكبر دليل على شعور أسرة حميد الدين بخطر الأحرار هو زيارة أحمد ولي العهد لعدن في أبريل ١٩٤٦ حيث دخل في حوار معهم وأدلى بتصريحات عن تطوير اليمن داخليا وفك أسار العزلة عن علاقاتها العربية والاسلامية لكن معظمهم لم يتخذ بهذه التصريحات ، ثم حدثت انعطافة مثيرة في الأحداث بمجيء ابراهيم - الابن التاسع للامام يحيى - الى عدن في نوفمبر ١٩٤٦ واعلانه الانضمام للأحرار مما أحدث هزة عنيفة لحكم الامام (١) .

وكانت القناة الثانية لتدويل الصراع الداخلي في اليمن هي قرار هيئة النضال في ١٩٤٦ بالاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود أملا في الحصول على تأييده ، وقد أخفقت في ذلك سواء لتمسك الملك عبد العزيز بمعاهدته مع الامام يحيى أو لادراكه العلاقة بين هيئة النضال وحركة الأحرار في عدن الذين كانت جريدتهم هناك في ذلك الوقت « صوت اليمن » تحمل على الاستبداد والملوك الى جانب التشهير بالوضع في اليمن والامام يحيى .

وكانت القناة الثالثة لتدويل الصراع الداخلي في اليمن هي اتصال هيئة النضال بحركة الاخوان المسلمين في مصر ، فقد التقى القاضى الشماخى - الذى مثل الهيئة فى اتصالها بالملك عبد العزيز - بحسن البنا فى السعودية وشخص له الوضع باليمن واتفقا على التعاون بين الاخوان والمنظمات اليمنية وعقب ذلك ساند الاخوان المعارضة اليمنية بما كانت تنشره صحافتهم ثم أوفد البنا الفضيل الورتلاني الجزائري الى اليمن نحت ستار القيام بأنشطة اقتصادية ، وقد قام بدور كبير فى التعبئة النفسية لحركة المعارضة (٢) .

(١) انور ، مرجع سابق ، ص ٥١ - ٥٤ .
Ingrams, op. cit., p. 74. Wenner, op. cit., pp. 91-3.

(٢) راجع : الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠٦ . انور ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

وقد أخفق "الأحرار اليمينيون" في محاولة لدفع الجامعة العربية الى التدخل في صراعهم مع الامام ، وكان ابراهيم بن يحيى قد أرسل برقية الى أمينها وأعضائها يرجو فيها الجامعة « أن تتدخل لحل مشكلة اليمن الخطيرة قبل أن يفلت الزمام من أيدي المخلصين ويحدث ما لا يحمد عقباه » (١) ولقد عكس هذا خطأ في ادراك حركة المعارضة اليمنية لحدود منظمة كالجامة العربية بينيتها القائمة وقتذاك .

وفي ١٩٤٨ ترجم التصاعد السابق في حركة المعارضة بمحاولة الانقلاب التي جرت في ذلك العام ، والتي استندت اجتماعيا وسياسيا الى ائتلاف بين قطاع من المعارضة المحافظة على رأسه أسرة الوزير القوية التي كان يتزعمها عبد الله الوزير الطامح الى الامامة وبين المعارضة التقدمية تعبيراً عن التقاء في المصلحة بين الطرفين ، فقد كانت المعارضة التقدمية تهدف الى اقامة حكومة جمهورية ولكنها تشعر بصعوبة تحقيق ذلك بسبب ما يحتاجه من نوعية للقبائل لا بد وأن تستغرق وقتاً طويلاً ومن هنا جاء التفكير في أن تستبدل بهذا الهدف مرحلة دستورية من الحكم الامامي كمرحلة انتقالية . واختير عبد الله الوزير ليلعب دور الامام الجديد (٢) ، أما المعارضة المحافظة فيغض النظر عن طموح الوزير الى الامامة فان ثمة سببا آخر لقبولها ذلك التحالف ، فان رفضها كان ليؤدي الى بقاء الحكم في أسرة حميد الدين اذ كان البديل الاكيد للوزير في حالة رفضه هو ابراهيم بن يحيى ، وعلى هذا الأساس ارتبط بعض كبار السادة بحركة الأحرار لابعاد بيت حميد الدين عن السلطة واقتسامها بين أسر السادة الأخرى المتنافسة على الامامة (٣) . ويلاحظ بالنسبة للقوى المنفذة للانقلاب انها ذات طابع مدني - عسكري ، وسوف تكون هذه هي احدى الخصائص المميزة لعمليات الانقلاب والثورة فيما بعد على حكم الامامة بالنظر الى الضعف النسبي لكل من القطاعين المدني والعسكري بما يحتم ضرورة تحالفهما وعدم انفراد أيهما بالتحرك .

ومن المثير ان أحداث الانقلاب قد بدأت بالافتضاح الكامل لخطط مدبريه ، ويقال ان ولي العهد أحمد قد عرف المؤامرة فأشاع في عزائها قد نجحت وان أباه قد قتل ، وتعتمد تسريب ذلك الى عدن ، فسارع

(١) المرجع السابق " ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٣) محمد أحمد نعمان ، درج سابق ، ص ٥٩ - ٦١ .

الأحرار اليمنيون الى نشر كل التفاصيل المعدة سلفا في حالة النجاح ، ووصلت برقيات تهنئة الى الوزير تلقاها الامام يحيى بالطبع وتظاهر بالاعتناع بانكار الوزير منتظرا قدوم ابنه أحمد الذي يقال انه كان يتباطأ بدوره انتظارا لمصرع أبيه كي يستفيد من الموقف ، وانتهى هذا السباق باغتيال الامام يحيى في مارس ١٩٤٨ في صنعاء ومبايعه الوزير بالامامة بعد السيطرة على صنعاء . وتم تشكيل مجلس وزراء ومجلس للشورى وأعلن ميثاق « مقدس » يظهر منه بوضوح الطابع الدستوري الذي أريد اضافؤه على الامامة .

وفي نفس الوقت بدأ أحمد يعد لضربة مضادة اتخذ من قبائل الشمال قاعدة قوة لها مستغلا حادث قتل أبيه لاستثارتها بعد أن صور هذا الحادث على أنه مؤامرة استعمارية سوف تؤدي الى ضياع اليمن وانحلال الدين . الخ ، وأثار في نفوس القبائل الرغبة في سلب صنعاء رافضا أية تسوية مع رجال الحكم الجديد ، بل لقد نجح في تدبير طابور خامس في صنعاء (١) استولى له عليها من الداخل وأشاع وجوده بها مما أربح المدافعين عنها وسهل اكتساح القبائل المؤيدة له للمدينة التي أبيضحت لها أسبوعا كاملا ، وتم تعقب رجال الانقلاب وقطع رؤوسهم أو اعتقالهم (٢) .

وفي تحليل أسباب الاخفاق الكامل لانقلاب ١٩٤٨ يمكن التوصل الى أسباب ثلاثة :

أولا : غياب الوعي السياسي لدى الشعب اليمني على الرغم من كل مساوئ حكم الامامة ، ومن الحقيقي أن التعاطف مع الانقلاب لم يحدث في أية مدينة رئيسية خارج صنعاء ، بل ان المسألة تجاوزت عدم الوعي الى عدم العلم ، فبسبب الصعوبة الشديدة للاتصال في اليمن لم تعلم قطاعات من الشعب اليمني بأحداث الانقلاب أصلا (٣) . والسؤال المبرر هنا :

-
- (١) بغض النظر عن الحكم البالغ التخلف للامام أحمد فان المحللين السياسيين قد يجدون ما يفر الاهتمام في تحليله كنموذج للقيادة السياسية ، وقد كانت مواهبه الحركية بالذات واضحة طيلة تاريخه ، وكان يجمع بين الصلابة والدهاء الشديدين .
(٢) راجع : الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٦٩ . الثور ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٩٢ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ - ٣٣٠ .
(٣) راجع : محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٣ . الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ . افهاويك سنوات في اليمن وحضرموت ، ترجمة خيرى حماد ، ط ١ ، بيروت : دار الفلسفة ، تشرين الثاني ١٩٦٢ ، ص ٦٩ - ٧١ .
Wenner, op. cit., p. 107.

ألم يكن رجال الانقلاب يعلمون هذا خاصة وقد سبقت الإشارة الى ادراكهم بضرورة توعية قبائل الشمال ؟ الواضح انهم حسبوا ان عدم المساس بالامامة كمؤسسة سيكونى لتحديد هذه القبائل ، وربما لم يكن هذا الحساب خطأ تماما ، ولكن ما أظهره كذلك هو سوء التنفيذ الذى جعل أحمد يفلت من أيديهم ويقوم بدوره الجبار فى اجهاض الانقلاب فضلا عن دور العوامل الخارجية الذى سيحى الحديث عنه حالا . ومع ذلك فمن المؤكد انهم بالاضافة الى ذلك قد وقعوا ضحية ادراك خاطئ لقوتهم تصوريها فيه تزيد عن حقيقتها بكثير بسبب الطفرة الدعائية التى حققتها حركة الأحرار خاصة بعد انضمام ابراهيم لها ، وهيئة النضال بجهود الفضيل الورتلانى بين مثقفى صنعاء وضباطها (١) .

ثانيا : ضعف قوى الانقلاب ذاتها ، وأول مصادره ذلك التناقض الكامن بين عناصر المعارضة المحافظة والمعارضة التقدمية المتحالفة لانجاح الانقلاب ، وقد سبب ذلك كثيرا من الاشفاق داخل صفوف الانقلابيين فى بعض المسائل الحاسمة (٢) ، والمصدر الثانى لذلك الضعف هو قيادة الوزير الضعيفة ، ويقال انه توانى عن القيام بأى عمل حاسم لمواجهة أحمد خارج صنعاء . غير ان ضعف الانقلابيين لم يقتصر على مستوى القيادة بل امتد ليشمل رجاله أنفسهم ومدى أحكام تنظيمهم كما يتضح من سير الانقلاب وبالذات السهولة الشديدة التى سقطت بها صنعاء ، ويزيد من هذا ان الانقلابيين لم يقوموا بأية عملية تنظيم للجماهير التى يفترض انها صاحبة مصلحة فى الانقلاب (٣) .

ثالثا : دور القوى الخارجية فى القضاء على الانقلاب ، فقد كانت البنية السائدة للنظم العربية بنية ملكية محافظة ولذلك كانت استجابتها عموما سلبية للغاية خاصة وقد بادر أحمد بالاتصال بالملك عبد العزيز يعلمه بالحادث وبأن خطورته لا تقف عند اليمن لأنه « وليد حركة من يسمون أنفسهم بالأحرار والاخوان المسلمين وكلاهما خطر على الملوك وأسرهم وكذلك على الدين » ، وطلب أحمد من عبد العزيز أن يتناسى ما بينهما من خلاف ، ولم يكن عبد العزيز بأقل وعيا منه بقضيتهما

(١) راجع : الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ . الطائر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .
Wenner, op. cit., pp. 107-8.

(٣) عبد الرحيم عبد الله ، اليمن : ثورة وثوار ، القاهرة : دار النصر للطباعة ،

بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ .

المشتركة ومن ثم فقد منحه المساعدة ذخيرة ومالا مما كان له أثر حاسم في نجاحه (١) . ولم يكنف بهذا بل اتصل بغيره من الملوك فضمن أحمد تأييد مصر والأردن والعراق (٢) ثم كان هناك دوره المرتبط بموقف الجامعة العربية من الانقلاب ، إذ كانت الجامعة قد قررت التحرك لتحديد موقفها من طرفي الصراع الأهلي بحيث تعترف بأحدهما كممثل لليمن في الجامعة ، وأنشأت لهذا الغرض لجنة تحقيق مؤقتة ذات طابع فني تتابع الأحداث ميدانيا وتقدم تقريرا عنها الى مجلس الجامعة ، وقامت اللجنة بزيارة لليمن أوصت بعدها باتباع سياسة محايدة تجاه النظام الجديد خاصة وأنه يتعرض لتهديد حقيقي (٣) ، وبعد ذلك تقرر ارسال وفد آخر يضم الأمين العام تباطا في الذهاب الى اليمن فسافر بالباخرة من الطائفة ، ثم نزل في جدة حيث استدعاه عبد العزيز الى الرياض ، وعمل بكل الوسائل على تأخير سفره الى اليمن حتى يستولى أحمد على صنعاء مما دفع حكومة الانقلاب الى ارسال وفد منها الى الرياض عقد اجتماعا مع وفد الجامعة بحضور عبد العزيز ، ودار نقاش حاد في هذا الاجتماع انتهى باقتناع أمين الجامعة بالذهاب الى اليمن ، ولما لم تبق سوى ترتيبات الذهاب كانت صنعاء قد سقطت (٤) .

وكانت القوة الخارجية الوحيدة التي تملك تأثيرا لم تستخدمه ضد الانقلاب هي بريطانيا بل لقد ترددت روايات عن تورط بريطاني في مساندة الانقلاب (٥) . وعلى أية حال فإن هذه المساندة ان صح حدوثها لم تغير من مصير الانقلاب شيئا .

وبعد اخفاق الانقلاب سادت البلاد موجة من القتل والارهاب ، ولجأ الأحرار في هذه المرحلة الى أسلوب بث الشقاق داخل الأسرة الحاكمة بتأييد أن تكون ولاية العهد للبدر مما يمكنهم من كسب الامام فضلا عن

-
- (١) الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .
 (٢) في مصر تم اعتقال كل الأحرار اليمنيين في القاهرة ومصادرة جريدتهم ووقف كل نشاط لهم . أنظر السيد مصطفى سالم ، ماذا نار اليمن السعيد ؟ الصراع التاريخي بين القوى الثائرة والرجعية في الجزيرة العربية ، في الأهرام ١٨/١٠/٦٢ ، ص ٦ .
 (٣) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٣٠ .
 (٤) السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، عدلى حشاد وعطية عبد الجواد، اليمن ثورة وسلام ، سلسلة كتب قومية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدور تاريخ اصدار ، ص ٣٧-٣٨ . الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠-٢٦١ .
 (٥) د . راشد البرادي ، اليمن والانقلاب الاخير ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٢٢ .

ان البدر من وجهة نظرهم كان أفضل المرشحين لولاية العهد لما يشاع عنه من ميول تقديسية أولا ولضعفه ثانيا (١) . وقد تشبّع البدر بالفكرة كما انها راقت الامام وانعكس هذا في تخفيف ظروف السجون حتى أصبحت أشبه بالمراكز الثقافية ، وبدا ان ثمة تأييدا للفكرة بين أوساط الشباب ، وأدى هذا كله الى أن تحدث أثرها المطلوب في اثارة التنافضات داخل أسرة حميد الدين وبصفة خاصة اثارة معارضة الحسن شقيق أحمد الأمر الذي انتهى بما يشبه اجباره على الحل محل أخيه عبد الله في العمل كممثل لليمن في الأمم المتحدة ، وكذلك اثارة معارضة السادة من الأسر الطامحة في الامامة للأسباب المعروفة . ويقدم هذا المناخ الاطار الذي تمت فيه في ١٩٥٥ المحاولة الانقلابية التالية لمحاولة ١٩٤٨ (٢) .

ويستند انقلاب ١٩٥٥ الى ذات الأساس الاجتماعي لانقلاب ١٩٤٨ أي الى ائتلاف بين المعارضة المحافظة والتقدمية مع فارق هو ان المعارضة المحافظة كان يتزعمها هذه المرة قطاع من أسرة حميد الدين ذاتها يمثلها عبد الله شقيق أحمد (٣) الذي ينسب له تأثيره ببعض الأفكار الليبرالية من خبرته في تمثيل بلاده في الأمم المتحدة ، وجولاته الكثيرة عموما (٤) . ومن ناحية أخرى فان فريقا من الشباب المستنير والضباط انتهت به المفاضلة بين البدر وعبد الله لصالح الأخير فارتبطوا به باخلاص حقيقي لاسيما وقد أبدى استعداداه للخلاص من أحمد وهو مالم يكن متصورا من البدر (٥) .

وفي الاطار السابق تم الاتفاق بين عبد الله والمقدم أحمد الثلاثا (٦) على القيام بانقلاب في أول فرصة تكون خطته هي تنحية أحمد وتنصيب

- (١) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٧ . محمد أحمد نعمان ، من وراء الاسوار ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .
(٢) الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٠ . الثور ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٦ . محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٧ - ٦٩ .

Wenner, op. cit., p. 110.

- (٣) محمد أحمد نعمان ، من وراء الاسوار ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
(٤) شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ .
(٥) محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .
(٦) أحد أعضاء البعثة العسكرية الى العراق في الثلاثينيات . قام بدور في انقلاب ٤٨ وسجن بعده عامين ثم عينه الامام بعد خروجه مدربا عاما للجيش في تمز لاسترضائه وكان يتمتع بمركز قوى لشخصيته المحبوبة داخل الجيش وربما خارجه .

امام غير مستبد من أسرة حميد الدين وسنحت هذه الفرصة عندما وقع احتكاك بين بعض الجنود وأهالي القرى شمالى تعز خرج بعده الجيش فى تعز دون اذن من الامام فى عملية تأديب لهذه القرية ثم عاد لثكناته ، وكان هذا هو المناخ الذى أقتنع هذه القوات بالمشاركة فى الانقلاب على أساس تحسب عقاب الامام .

وقد بدأت أحداث الانقلاب باطلاق النار على مقر الامام الذى قبل التنازل لعبد الله ولكن فى صيغة غامضة ، وكان التنازل الصريح مطلوباً لحسم موقف كثيرين من الذين امتنعوا عن اعطاء البيعة لعبد الله فطولب الامام بذلك فأعطى تنازلاً صريحاً بخط يده وإطمأن رجال الانقلاب بينما بدأ أحمد يستعد لفك الحصار عنه فى اطار جو الاطمئنان الى نواياه ، ويجرى الاتصالات ببعض رجال القوات المشتركة فى الانقلاب لاغرائهم ورشوتهم وبإبانه البدر الذى كان بالحديدة للاتصال بالقبائل . وفى خامس أيام الانقلاب تمكن الامام من أن يفك أسرهِ ويبدأ معركة منتصرة ضد قوات الانقلاب (١) .

وفى تحليل أسباب اخفاق انقلاب ١٩٥٥ يمكن تطبيق نفس التحليل السابق لاختفاق انقلاب ١٩٤٨ ، فليس ثمة ما يفيد حدوث تغير أساسى فى وعى الشعب اليمنى ، وليس هناك أيضاً أية دلائل تشير الى امتداد التأييد للانقلاب خارج مدينة تعز (٢) . وفى هذه المرة أيضاً استنجد البدر بالاحتياطى القبلى لنجدة أبيه ونجح فى حشد عدد كبير من القبائل مما قام بدور رادع للانقلابيين (٣) . وربما تصور رجال الانقلاب ان استبدال فكرة تنازل الامام بفكرة قتله التى أحدثت عواقب وخيمة فى سنة ١٩٤٨ كاف لنجاحهم فى هذه المرة خاصة وان الامامة لم تخرج من أسرة حميد الدين (٤) . وعلى أية حال فان اخفاق الانقلاب كان ليحدث حتى لو قتل أحمد ، فان مجموعة العوامل التى سببت اخفاق انقلاب ١٩٤٨ لم يكن قد طرأ عليها أى تغير جوهري .

(١) انظر : الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٣٠٥ ، الثور ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ١١٢ ، شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٣٧٢ ، محمد أحمد نعمان ، لى نفهم القضية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ . عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٤) راجع : شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ ، الشماخى ، مرجع سابق ،

ص ٩٢ ، ٩٤ ، ٢٩٤ .

بل ان هناك ما يشير الى ان قوى الانقلاب في ١٩٥٥ كانت أضعف منها بكثير في ١٩٤٨ ، وهناك أولا الشك في دوافع القوات التي نفذت الانقلاب ووضوح قضيته لديها وذلك بالنظر الى ما سبق بيانه عن ظروف مشاركتها في الانقلاب ، وقد كان سلوك هذه القوات في ساعات الحسم التي انتهت بالهزيمة خير دليل على عدم وعيها بأية قضية ، فما ان عرف أفرادها بخروج أحمد من أسره حتى هب معظمهم يتسابقون اليه وفر الباقون (١) ، ومن ناحية أخرى لم يكن كل العسكريين المنتمين إلى حركة المعارضة يؤيدون الانقلاب ، ولهذا أطلق البدر في ساعات الشدة سراح بعض المعتقلين منهم بسبب انقلاب ١٩٤٨ فأخلصوا له في القتال (٢) ، كما ان حركة الأحرار اليمنيين لم تؤيد الانقلاب ، ويمكن أن يفسر هذا بخطهم السياسي السابق الإشارة اليه بعد ١٩٤٨ (٣) . وأخيرا كان هناك اعتراض من العناصر الأكثر تقدمية داخل حركة المعارضة لاشتراك أفراد من الأسرة الحاكمة في الانقلاب أصلا (٤) . وهكذا شهدت حركة المعارضة اليمنية أسوأ انقسام ممكن لها في مواجهة انقلاب ١٩٥٥ .

وفيما يتعلق بالأسباب الخارجية لاختفاق الانقلاب يمكن الإشارة الى تكرار موقف السعودية في ١٩٤٨ على نحو نموذجي (٥) ، أما مصر فعلى الرغم مما حدث فيها من تغيير سياسي عميق بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ إلا أنها اتخذت موقف المعارضة الصريحة للانقلاب وأتاحت محطة

(١) روى الشماحي للخطوات الأخيرة لهذا الانقلاب والتي لا يجد المرء مثيلا لها في أية خبرة انقلابية : عندما بدأ الامام مجومه المضاد انقسمت القوات الى أكثرية تطالب بالتسليم وأقلية تصر على القتل يتزعمها الثلايا واتفق في النهاية على محاولة ابرام صلح مشرف ، وأوفد مندوب الى احمد لهذا الغرض فخرج ولكن الى بيته ، وغلب النوم الامام عبد الله وعددا معه لا يتجاوز العشرة (بينهم الشماحي) وخرج الثلايا وقيادات الانقلاب من العسكريين في هذه الاثناء تجاه الجنوب المحتل بعد أن فقدوا الأمل (أعدم معظمهم فيما بعد) وعلى أثرهم خرج الجيش لا فرادا وانما كى ينضم الى احمد بطريقة لا يعتقد معها أنهم من اتباع الثلايا ثم صحا الثائمون على صسوت القنابل والرصاص فلم يجدوا الا أنفسهم وثلاثة جنود أقعدتهم الشيخوخة عن الهرب عرفوا منهم كيف فارق الجيش المأثر . أنظر : الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ٢٤٩ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٠ . الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

محمد أحمد نعمان مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

(٤) أنظر : عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٥) راجع الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ . الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق .

صوت العرب لممثل الأحرار اليمينيين القاضي الزبيرى يشن منها هجوما شديدا على الانقلاب مما كان له أثر معاكس على تنفيذه (١) ، وفى تفسير هذا الموقف المصرى قد تذكر أن الانقلاب قد وقع فى مارس ١٩٥٥ أى فى ذروة معركة مصر ضد الأحلاف الغربية وأن عبد الله كان يصور منذ ما قبل الانقلاب باعتباره ذا ميول أمريكية واضحة وإن نجاح الانقلاب من ثم سوف يدخل اليمين فى دائرة النفوذ الأمريكى (٢) بل لقد نسبت لعبد الله معارضته لسياسة مصر التحررية بالذات وأنه استقال من منصبه كوزير للخارجية احتجاجا على تأييد الامام أحمد لهذه السياسة (٣) .

غير أن انقلاب ١٩٥٥ لم يمر دون نتائج قيمة وخبرة يعتقد بها ، فقد وقع مزيد من التفكك فى الأسرة الحاكمة بعد أن أعدم أحمد عبد الله والعباس شقيقه الآخر الذى شارك فى الانقلاب (٤) والأهم من ذلك أن خسارة ١٩٥٥ قد أغلقت موضوعيا الطريق الإصلاحى أمام المعارضة التقدمية ولم يعد هناك سوى الثورة على الامامة ذاتها طريقا وحيدا لمن أراد التغيير وقد رسخت هذه الخبرة بمصير التقارب الذى تم بين الأحرار اليمينيين وبين الامام أحمد بعد دورهم المؤيد له أثناء الانقلاب . إذ لم يدم هذا التقارب سوى شهور قليلة انتفت بعدها حاجة الامام اليهم لدعم ابنه البدر فى مواجهة منافسيه ، وحاجة البدر اليهم لاقناع أبيه بتوليته للعهد فقد برز بوضوح بعد الدور الذى لعبه فى أثناء الانقلاب ، وهكذا تنكر الامام لكل وعوده الإصلاحية وأغلق بنفسه وللمرة الأخيرة كل الطرق أمام المعارضة الإصلاحية (٥) .

ولذلك لم يكن غريبا أنه فى أعقاب انقلاب ١٩٥٥ بدأ الصراع السياسى داخل اليمين يأخذ سمات مختلفة ، وقد تمثل ذلك فى اتخاذ حركة المعارضة التقدمية فى اليمين وجهة ثورية تمثلت فى ضرورة القضاء على الامامة كمؤسسة واستبدال النظام الجمهورى بها وأصبح ذلك الهدف

-
- (١) الشهاوى ، مرجع سابق ، ص ١٤ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
 الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .
 (٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ . البراوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
 (٣) أحمد محمد زين السقاف ، أنا عائد من اليمن ، بيروت : دار الكاتب العربى ، ص ٥١ . الشهاوى ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
 (٤) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ . محمد أحمد نعمان ، الأطراف المعنية فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .
 (٥) المرجع السابق ، ص ٧٢ - ٧٥ . Wenner, op. cit., pp. 120 and 182.

هو المنطلق لكل عمل تنظيمي (١) ، وذلك على الرغم من ان بروز دور البدر بعد ١٩٥٥ والانفتاح على مصر والعالم العربي والمعسكر الاشتراكي كان يمكن أن يغرى من جديد المتعلقين بأوهام اصلاح الإمامة من الداخل وكان هذا يعنى ان حركة المعارضة التقدمية بصفة عامة قد وعت خبراتها جيدا وان اصلاحية البدر لا تعدو أن تكون نوعا من الانتهازية السياسية يكسب به القوى التقدمية ضد خصومه المحافظين (٢) .

وقد ترتب على ما سبق نتيجة فى منتهى الأهمية بالنسبة لحركة المعارضة اليمينية وهى حدوث استقطاب واضح داخلها بين المعارضة للتقدمية التى أصبحت فى مجملها ثورية وبين المعارضة المحافظة ، وهكذا ، سقط ذلك التحالف الذى أفضى الى محاولتين فاشلتين للانقلاب فى ١٩٤٨ و ١٩٥٥ .

ومن ناحية أخرى فقد رصد قرب نهاية الخمسينيات تطور لا يقل أهمية عن التطور السابق فى حركة المعارضة ان لم يزد عنه ، فقد أصبح واضحا مع ١٩٥٩ بصفة خاصة ان المعارضة لنظام الإمامة لم تعد قاصرة على صفوة مثقفة أو قطاعات من الطبقة التجارية أو العسكريين وانما اتخذت طابعا شعبيا واضحا لم يقتصر على المدن وانما امتد الى بعض قبائل الشمال الحصن التقليدى للإمامة . وقد سبقت الإشارة الى رحلة الامام الى روما للعلاج فى ذلك العام ، وفى الفترة التى استغرقتها هذه الرحلة (ابريل - اغسطس) تصرف البدر كحاكم فعلى وازداد الحديث عن الاصلاح والتقارب مع مصر وادى هذا الى استثارة المعارضة المحافظة عليه مما أضعف موقفه كثيرا خاصة وقد كان ينظر اليه دائما كشخصية ضعيفة مقارنا بأبيه وجده . وفى هذا الاطار تفجرت التناقضات فى اليمن فى هذه الشهور القليلة ، فحدثت الاضطرابات ، واضطر البدر الى رشوة القبائل القوية كى تسانده فدخل منها الى صنعاء أكثر من خمسين ألفا فى خلال ايام قلائل مما زاد الموقف تعقيدا . وفى هذه الظروف عاد أحمد ليواجه الموقف بحسبه المعتاد وألقى خطبة نارية فى مستقبلية صب فيها

Wenner, op. cit., p. 120.

(١) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٢) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . جريلان ، مرجع سابق ، ص ٦٨٥٩ .

Wenner, op. cit., p. 120.

جام سخريته الملاذعه على المطالبين بالتطور وانذرهم بأنه لا يمسلك لهم
الا السيف (١) .

ومع ذلك فقد شهدت اليمن فى اعقاب عودة الامام اضطرابات قبلية
استمرت حتى قبيل قيام الثورة وشارك فيها أقوى تجمعين للقبائل وهما
حاشد وبكيل ، ومن الامور ذات الدلالة هنا ان التمرد القبلى قد تم جزئيا
تحت شعار الجمهورية ، وكان ذلك مرتبط بتكتيك جديد للأحرار اليمنيين
مؤداه التحالف مع القبائل لتكوين جمهورية يرأسها شيخ قبيلة ويكون
نائبه احد الاحرار طالما ان الهدف أصبح يتجه الى نظام الامامة وهو ما لا
يمكن تحقيقه دون سند من القبائل التى تضرب بها كل محاولة تغيير . وقد
استخدم الامام الجيش فى قمع الانتفاضات القبلية التى وقعت فى هذه
السنوات الحاسمة كما لجأ الى اسلوب الخديعة ايضا . (١)

ومن ناحية اخرى فقد شهدت اليمن ابتداء من ١٩٦٠ اعمال عصيان
مدنى واسعة النطاق فى تعز وصنعاء والحديدة وذمار وغيرها ، واصطدم
الجنود بالمواطنين فى عدد من الاماكن وظهر عدد متزايد من المنشورات التى
تدعو للاطاحة بالنظام القائم فى جميع أنحاء البلاد ، وهكذا بدأ الموقف
يخرج من سيطرة الامام فى جميع أنحاء البلاد خاصة على ضوء التقارير
التي ترددت عن تدهور صحة الامام وما هو معروف عن ضعف شخصية
البدر (٣) . كذلك تزايدت محاولات اغتيال الامام ، وقد وقعت أهم هذه
المحاولات فى مارس ١٩٦١ حيث تعرض لاطلاق الرصاص اثناء زيارته
لمستشفى الحديدة ، وأصيب بعدة رصاصات ويعتقد البعض أنه مات فى
سبتمبر ١٩٦٢ متأثرا بهذه الاصابة (٤) .

وفى سبتمبر ١٩٦١ وقع الانفصال السوري واستأسد الامام فى
مهاجمة عبد الناصر ونظامه فى مصر كما سبقت الإشارة ، ولم يكن يدري

(١) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١١٧ . الشماخى ، مرجع سابق .

Ingrams, op.cit. , pp. 108-10. . ٣٠٨ - ٣٠٦

(٢) فاعدم مثلا الشيخ حسين بن ناصر الأحمر وولده حميد بعد أن امنهما على

حياتهما .

(٣) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق " ص ٧٥ - ٧٦ . الثور ، مرجع سابق .

ص ١١٨ - ١١٩ . الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ - ٣١٣ .

Wenner, op. cit., pp. 126-7.

(٤) الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ - ٣١٦ . شرف الدين ، مرجع سابق ،

ص ٣٧٢ - ٣٧٧ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

Ingrams, op. cit., pp. 111-3.

أنه قد وفر بذلك المعجل الخارجي لثورة طال انتظارها . وفي أعقاب حل مصر للاتحاد بينها وبين اليمن وقعت مظاهرات في عدة مدن يمنية رفعت فيها صور عبد الناصر ، ووقعت كذلك أعمال شغب طلابية ، وذلك في الوقت الذي لم تظهر فيه أية دلالة على تناقص القلاقل القبلية في الشمال . وفي محاولة متأخرة لانقاذ ما يمكن انقاذه أعلن عن بعض الإصلاحات كالمعتاد (١) . غير أنه لم يعيش طويلا ليثبت زيفها .

و - ثورة سبتمبر ١٩٦٢ : في ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ توفي الامام أحمد وفي اليوم التالي اذاع البدر النبأ ومعه نبأ اختياره اماما ، وفي أعقاب ذلك أعلن عن نواياه الإصلاحية كالمعتاد (٢) ومع ذلك فقد أضاف تصريحاً على اعتزامه السير على نهج أبيه لاسترضاء المعارضة المحافظة في الغالب بل انه شرع جدياً في اجراء مصالحة مع عمه الحسن - الرمز القوي للاتجاه المحافظ في اليمن - يقسمان بموجبها السلطة لملاقاة زحف الأخطار في المستقبل بحيث يرأس الحسن مجلس الشورى المزمع انشاؤه « حتى لا يكون أداة شر بدلا من أن يكون أداة خير » ، ويكون له أيضا لقب نائب الامام وحكم أحد ألوية اليمن ، « لحاجتنا أولا الى أن نكون في جهتين متباعدين لا في مدينة واحدة حتى لا تسهل اللقمة لا قدر الله » (٣) .

وفي الواقع ان ما سبق يحسم مسألة إصلاحية البدر ، كما أنه خير دليل على ادراك البدر لنذر الثورة ، بل لقد وقعت في أيدي مخططي ثورة سبتمبر قبيل الثورة مباشرة برقية مرسلة للبدر تعلمه بالاتفاق على القيام بانقلاب عسكري ضده وبالأسماء الصحيحة للمتورطين فيه ، وهكذا تأكد مدبرو الثورة من افتضاح امرهم ، وبأدروا في ٢٦ سبتمبر بتنفيذ مخططهم الذي كانوا يعدون له منذ ما قبل وفاة الامام (٤) .

وكان المفروض ان تبدأ الثورة باغتيال احد ضباطها للبدر في قصره ،

(١) Ibid., p. 127. Wenner, op. cit., pp. 132-3.

(٢) انظر التفاصيل في : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

Ingrams, op. cit., pp. 127-8. Halliday, op. cit., p. 101.

(٣) انظر صورة الرسائل المتبادلتين في : اليمن الجديدة ، مجلة شهرية تصدر

عن المفوضية اليمنية بأديس أبابا ، ع ١ ، أغسطس ١٩٦٣ ، ص ١٢ - ١٣ .

(٤) راجع : محمد علي لقمان ، فاروق محمد لقمان ، قصة الثورة اليمنية ، عدن : دار فتاة الجزيرة ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٧ . المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ . عبد الرخيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٥ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

غير ان اخفاق هذا الضابط في مهمته حتم تحرك القوات قبل القضاء على البدر مهاجمة القصر ، وكان رد فعل البدر هو المقاومة العنيفة في البداية. وقد استمرت هذه المقاومة طوال ليلة الثورة . ولكنه حاول بعد ان اتضح له فيما يبدو ان المقاومة لن تأتي بنتيجة حاسمة ان يتوصل الى تسوية مع الثوار يستجيب فيها لكافة مطالبهم سوى التنازل عن العرش ، وكان غرضه بالتأكيد هو كسب الوقت لتكرار خبرة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ ، وعندما رفض الثوار اتخاذ البدر قراره بالهرب (١) .

وفي صباح ٢٧ سبتمبر اعلن مجلس قيادة الثورة الغاء نظام الامامة واقامة نظام جمهوري والمساواة بين اليمينيين بازالة « التفرقة السلالية والمذهبية والقبيلية » والتصدي لكل الممارسات التعسفية والاستغلالية لنظام الامامة ، كذلك كانت الوجهة القومية واضحة في البيانات الاولى للثورة (٢) ، وهكذا كان تحرك المعارضة التقدمية في سبتمبر ١٩٦٢ ممثلا لاول ثورة على نظام الامامة تتجاوز المنطق الانقلابي الاصلاحي . وقد امتدت الثورة الى معظم المدن اليمنية الهامة في تعز والحديدة بل والى تلك المدن الهامة التي اعتبرت تاريخيا من معاقل الامامة الزيدية كحجة وصعدة ، واكتسبت عموما تأييدا شعبيا واسعا امتد الى المهاجرين اليمنيين في الخارج (٣) .

وفي بحث ماهية القوى الاجتماعية التي استندت اليها ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢ يلاحظ ان هذه الثورة قد استندت الى الشق التقدمي من قوى المعارضة اليمنية ، وهو الشق الذي يعبر كما سبقت الاشارة عن عناصر من الطبقة المتوسطة بمكوناتها من العسكريين والتجار والمثقفين ، ويعني هذا ان ثورة سبتمبر لم تتميز عن الحركات السابقة عليها من حيث عدم تفرد المؤسسة العسكرية بالقيام بها .

واذا انتقلنا الى التعبير التنظيمي عن هذه القوى فلن يجد الباحث اية

-
- (١) راجع : الطار ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١١٧ - ١٢١ . عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٦ . لقمان ولقمان .
مرجع سابق ص ٣ . Ingrams, op. cit., p. 132.
- (٢) راجع : شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣-٢٨٥ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣٤ . الطار ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .
- (٣) راجع : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٥ ، ١٢٣ .
لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٧ - ٨ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .
Halliday, op. cit., p. 103. Wenner, op. cit., p. 194.

صعوبة في التوصل الى وجود نوع من « التهازل التنظيمي » في علاقاتها ، ولا يعنى هذا انتفاء وجود تنظيمات تعمل للاعداد للثورة ولكنه يعنى بالتأكيد عدم وجود تنظيم واحد محكم يضم هذه التنظيمات ، ولم يكن فقدان الترابط التنظيمي قاصرا على الترابط بين قوى الثورة بل لقد امتد الى الترابط داخل هذه القوى ، وعلى سبيل المثال فقد كانت هناك مجموعات لا يقل عددها عن ثلاثة داخل العسكريين أنفسهم • وهكذا ، ولا شك أن هذا الوضع التنظيمي يرجع الى عدة عوامل منها اعتبارات الأمن وصعوبة الاتصال في اليمن واتساع قاعدة القوى الاجتماعية المعارضة للإمامة مع عدم وجود هدف مشترك يجمعها سوى الاطاحة بالإمامة ، وقد مكن هذا الهدف المشترك هذه القوة من التحالف للاتاحة بالإمامة في سبتمبر ١٩٦٢ لكن الوضع السابق سوف يفسر العديد من المشكلات التي تعرضت لها الجمهورية والتدخل المصرى لمساندتها في اعقاب الثورة وطيلة السنوات التالية (١) •

وفي اطار التحليل السابق للاوضاع في اليمن والخبرة التاريخية لحركة المعارضة فيها ، كان الثوار واعين منذ مرحلة الاعداد للثورة بالاطار الداخلية والخارجية التي يمكن ان تتهدد عملهم ، وقد جعل هذا من قضية الدعم الخارجي للثورة قضية أساسية منذ البداية • وقد حددت قيم الثوار أن تكون مصر هي المصدر الذي يتجهون اليه لطلب الدعم • وقد بلغ اقتناعهم بأهمية الدعم المصرى لتحركهم انهم تأكدوا عبر شهور سبقت قيام الثورة من دعم مصر لهم ماديا ومعنويا فور نجاح الثورة (٢) ، وينقلنا هذا الى نقطة أخرى سوف تبحت في سياق الفصل التالى ولكن ما يعيننا هنا ان أوضاع اليمن التي أفضت الى قيام ثورة ١٩٦٢ لم تكن تمثل فحسب مناخا مائيا للتدخل بل ان الثوار انفسهم قد حرصوا على ضمان حدوث هذا التدخل قبل القيام بالثورة وهو ما ينفي أى شك في قيمة هذا الدافع بين دوافع قرار التدخل المصرى •

(١) انظر لتأكيد التحليل السابق : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢١ • جزيان ، مرجع سابق ، ص ٨٥ - ٨٦ • عبد الرحيم عبد الله « مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٣١ • حمروش ، مرجع سابق ؟ ص ٢١٢ • الطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٨٩ • لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٦ • Halliday, op. cit., pp. 101-5. Brown, op. cit., p. 360.

(٢) راجع ، جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ •

الفصل الثاني (صنع القرار)

لا تقتصر أهمية دراسة عملية صنع القرار كما هو معروف على تفسير الكيفية التي اتخذ بها قرار ما ، وإنما هي تعامل بالاضافة الى ذلك كمتغير من متغيرات القرار بغض النظر عن أهميته النسبية ، ويهدف هذا الفصل من ثم الى تفسير الكيفية التي تمت بها صياغة قرار التدخل المصرى فى اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ من جانب ، وبيان المدى الذى تأثر اليه هذا القرار بعملية صياغته من جانب آخر .

المبحث الأول

صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية (١)

قسم أحد الباحثين نخبة صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية فى عهد عبد الناصر الى ثلاثة مستويات مرتبة تنازليا من حيث القوة والتأثير :

المستوى الأول : يضم صانع القرار الاساسى فقط وهو عبد الناصر .

(١) لن تعتمد الدراسة هنا الى النقل الحرفى لنموذج نظرى ما الى الحالة المصرية باعتبار أنه من الممكن منهجيا ادخال تعديلات على مثل هذه النماذج بما يتفق ومقتضيات الحالة موضع الدراسة . ويكتسب هذا وزنا خاصا بالنسبة للدراسة الحالية بالنظر الى أن هذه النماذج قد وضعت كما هو معلوم فى سياق أكثر تعقدا بكثير من الناحية التنظيمية عن السياق المصرى .

والمستوى الثاني : يضم أولئك الذين كان يستشيرهم بانتظام واثروا على قراراته في مناسبات مختلفة كما كانوا من حين لآخر يعطون السلطة لصنع قرارات رسمية في حالات معينة . ويضم هذا المستوى أساسا مجلس الوزراء والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية .

والمستوى الثالث : ويضم أولئك الذين شاركوا في عملية صنع القرار دون أن يمنحوا أية سلطات لصنع قرارات رسمية ، ومارسوا تأثيرا متقطعا من خلال دورهم كمقياس للرأى العام . ويضم هذا المستوى مجلس الأمة والتنظيم السياسي الواحد (١) .

وتنصرف هذه الدراسة كما هو معلوم الى قرار اتخذ في سبتمبر ١٩٦٢ وعلى الرغم من استمرارية نموذج صنع القرار في مصر تحت حكم عبد الناصر فإن ثمة اختلافا ولو في التفاصيل بالنسبة للقرار موضوع الدراسة ، فمن ناحية كان المستوى الثالث غائبا كلية ، فقد كانت مصر تشهد في تلك الفترة عملية مراجعة داخلية في أعقاب الانفصال ولم يكن هناك مجلس أمة ، كما لم تكن عمليات إعادة بناء التنظيم السياسي الجديد (الاتحاد الاشتراكي) قد تمت بعد . ومن ناحية أخرى فقد أضيف للمستوى الثاني مجلس الرئاسة الذي صدر قرار تشكيله في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ . وفي إطار التعديلات السابقة يجيء التحليل التالى لمؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في فترة الدراسة .

١ - صانع القرار الرئيسى :

أشار نموذج صنع القرار في مصر في أعقاب الثورة الى الدور السائد لمجموعة مجلس قيادة الثورة ككل ، ومع ذلك فحتى في هذه المرحلة لم يكن دور عبد الناصر في عملية صنع القرار عاديا ، فقد كان على أقل الفروض قائدا لمجموعة الأغلبية داخل المجلس (٢) وابتداء من ١٩٥٥ ، وفي أعقاب الانتصار على محمد نجيب في أزمة مارس الشهيرة في العام السابق

Dawisha, op. cit., p. 97.

(١)

(٢) راجع بصفة عامة : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، القاهرة : المكتب المصرى

الحديث ، ١٩٧٧ ، ج ١ ، ص ٨٥ - ١٩١ . محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ، القاهرة : دار الكتاب النموذجى ، ١٩٧٥ ، ص ٧٥ - ١٠٢ . أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، فى : موسوعة الرئيس محمد أنور السادات ، ص ١ ، إعداد وحيد مانع أحمد ، القاهرة : الجامعة العربية للموسوعات القانونية ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٨ - ١٤٤ .

Dawisha, op. cit., pp. 97-102.

بدأ الدور السائد لعبد الناصر . وقد تأكد هذا الدور على نحو فاطح بمجموعة التطورات التي ساعدت على بروز قيادته الكاريزمية داخل مصر وبصفة خاصة السياسة المعادية للاحلاف وكسر احتكار السلاح وصولا الى الذروة بأحداث السويس في ١٩٥٦ . ومن ناحية أخرى أدت هذه التطورات الى حماس عربي هائل على المستوى الشعبي لقيادته خاصة في أعقاب الوحدة المصرية السورية في فبراير ١٩٥٨ . كذلك يجب أن يعطى وزن خاص لتلك الآراء التي ترى أن البروز الكاريزمي السابق لعبد الناصر يتسق وتقاليد الثقافة السياسية المصرية الخاصة بقوة السلطة التنفيذية المركزية وتركزها في شخص واحد ، وفيما بعد تأكد الدور السائد لعبد الناصر سواء دستوريا بتقنين دستوري ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ لوضعه السائد داخل النظام السياسي ، أو سياسيا بالنظر الى طبيعة النظام الذي تبلور مع ثورة يوليو . ولن يجد المرء صعوبة في التوصل الى ان الدور السائد لعبد الناصر قد برز كأقوى ما يكون في قطاع السياسة الخارجية بالذات سواء لطبيعة هذا القطاع عموما أو لطبيعة الظروف التي واجهتها مصر في تلك الفترة (١) .

غير ان وقوع الدراسة في فترة زمنية قريبة من أول انتكاسة حقيقية لعبد الناصر وهي الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ يثير سؤالا مبررا حول مدى انطباق التحليل السابق على فترة الدراسة بالنظر الى عمليات إعادة البناء السياسي التي جرت في مصر في أعقاب الانفصال مباشرة والتي بدأ وكأنها تسير في اتجاه مزيد من الديمقراطية والقيادة الجماعية ، وقد توجم هذا بالنسبة لفترة الدراسة بالذات في تشكيل مجلس الرئاسة في ٢٧ سبتمبر كما سبقت الإشارة .

وبداية فان هناك افتراضا معقولا بان النكسات التي واجهها عبد الناصر في مجال السياسة الخارجية لم تؤثر على دوره السائد في عملية صنع القرار ، كما اتضح بصفة خاصة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ (٢) وإذا صح هذا فانه سوف يعنى ان الدور المتبقى للمؤسسات صنع القرار سوف يظل دورا هامشيا يعتمد على الاختيار الشخصي لعبد الناصر (٣) .

(١) راجع : البغدادي ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ وما بعدها . جمال حمدان .
Dawisha, op. cit., pp. 102-7. ١٢٠ - ١٢٩ .

Ibid., p. 106.

(٢)

(٣) راجع : J.E. Black ، Butros Ghali, The Foreign Policy of Egypt, in : J.E. Black and K.W. Thompson, Foreign Policy in a World of Change, New York Harper and Row, 1963, p. 320.

وللتحقق من هذا كله فسوف نناقش في الأجزاء التالية دون ترتيب
للاهمية النسبية دور المؤسسات القائمة في بنية صنع القرار في فترة
الدراسة والتي يفترض وجود تأثير ما لها على عملية صنع القرار .

٢ - مجلس الرئاسة :

في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ صدر اعلان دستوري ينظم سلطات الدولة
العليا تضمن النص على تكوين واختصاصات مجلس للرئاسة اعلن تشكيله
في نفس اليوم ، ويعني البحث هنا بما اذا كان هذا المجلس مؤسسة شكلية
أم انه كان تعبيرا عن سلطة حقيقية في عملية صنع القرار .

ومن الناحية الدستورية كانت سلطات المجلس واضحة وتمثل نقلا
حقيقيا لسلطات رئيس الجمهورية اليه ، فقد نص الاعلان على اشتراط
موافقة المجلس على تعيين رئيس الجمهورية لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء
ونوابهم وأعضاء مجلس الدفاع القومي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
واعفائهم جميعا من مناصبهم وان احتفظ الاعلان لرئيس الجمهورية بالمبادرة
في ترشيحهم ، وذلك فضلا عن ضرورة اقرار المجلس لجميع المسائل
والموضوعات التي يختص بها رئيس الجمهورية (١) .

أما من ناحية الممارسة الفعلية فيجب ان نتذكر ان عبد الناصر هو
الذي اختار أعضائه وكانوا عبارة عن أحد عشر عضوا غيره يمثلون السبعة
الدين لم يخرجوا من الحكم حتى ذلك الوقت من أعضاء مجلس قيادة
الثورة فضلا عن اثنين آخرين من العسكريين من رجال الصف الثاني في
الثورة واثنين من المدنيين المعروفين بتأييدهم لحظها (٢) ، ويتسق مع
هذه الطريقة في تشكيل المجلس اشتراط الاعلان الدستوري لموافقة رئيس
الجمهورية في حالة اعفاء أعضاء المجلس أو اضافة أعضاء جدد (٣) ويعني
هذا انه من المفترض ان يعمل المجلس على الاقل بطريقة شبه مماثلة للطريقة
التي كان مجلس الثورة يعمل بها في أعقاب الانتصار على محمد نجيب .

وقد قيم بعض أعضاء المجلس فيما بعد الممارسة الفعلية له بأنه كان

(١) راجع المواد ١ - ٨ من الاعلان في : د. ثروت بدوي ، القانون الدستوري

وتطور الأنظمة الدستورية في مصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ،
ص ٣٤٩ - ٣٥١ .

(٢) على صبرى . كمال رفعت . أحمد عبده الشرباصي . د. نور الدين طراف .

(٣) م ١٢ . الرجوع السابق ، ص ٣٥١ .

يمارس اختصاصاته المنصوص عليها دستوريا في البداية وعلى نحو مرضى، وقدروا هذه المرحلة من عمل المجلس بحوالى ثلاثة شهور كان المجلس ينعقد فيها فى فترات متقاربة كلما دعت الحاجة ، وفيما بعد تباعدت فترات اجتماعاته وأصبحت الموافقة على القرارات تتم أحيانا بالتمرير (١) . ويؤيد جدول رقم (٢) هذا الرأى بوضوح .

جدول رقم (٢)

حركة اجتماعات مجلس الرئاسة (سبتمبر ٦٢ - مارس ٦٤) (٢)

الفترة	عدد الاجتماعات	الفترة	عدد الاجتماعات
سبتمبر ٦٢	(٣) ١	ابريل ٦٣	١
أكتوبر ٦٢	٤	مايو ٦٣	١
نوفمبر ٦٢	٤	يونيو ٦٣	١
ديسمبر ٦٢	٢	يوليو ٦٣	١
يناير ٦٣	٢	اغسطس ٦٣	١
فبراير ٦٣	٢	سبتمبر ٦٣	١
مارس ٦٣	١	مارس ٦٤	١

وهنا نصل الى الضعف الكامن فى البنية الدستورية للمجلس ، فليس هناك أى نص فى الاعلان الدستورى السابق يتعلق بدورات انعقاد المجلس ومن هنا خضع لمبادرة رئيس الجمهورية بهذا الصدد .

(١) شهادة عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين امام غرفة المشورة بخصوص الاشكال الذى قدمه أحد أفراد جماعة الاخوان المسلمين فى حكم أصدرته ضده محكمة أمن الدولة برئاسة الفريق الدجوى (٧٥/٦/٣٠) ، فى : الأهرام ٧٥/٧/١ ، ص ٤ . أنظر أيضا : سامى جوهر ، الصامتون يتكلمون ، القاهرة : المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٥ ، ص ٥٦ .

(٢) مارس ٦٤ هو تاريخ انتهاء المجلس دستوريا . ومصدر بيانات الجدول : الأهرام

سبتمبر ٦١ - مارس ٦٤ .

(٣) شكل المجلس فى ٢٧ سبتمبر وعقد أول اجتماع له يوم ٢٩ .

وعلى الرغم من ان المؤشرات المستمدة من تكوين المجلس تكفى لعدم اعتباره قيذا جوهريا على دور عبد الناصر الا ان حديث بعض أعضائه السابق والمؤيد بجدول (٢) عن الممارسة المرضية للمجلس فى شهوره الاولى قد يرجى الفصل فى طبيعة دوره الى حين تبين تفصيلات هذا الدور فى قرار اليمن بالذات فى المبحث الثانى حيث كان التدخل المصرى فى اليمن هو أول الموضوعات التى بحثها المجلس فى أول اجتماع له فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ (١) .

٣ - المجلس التنفيذي :

وعو الاسم البديل فى فترة الدراسة لمجلس الوزراء ، وثمة تحليل عام لدور هذا المجلس فى عهد عبد الناصر عموما بانه لم يمثل أى قيد عليه فى مجال السياسة الخارجية (٢) ، ويمكن ان يفسر هذا بالتحليل السابق لبروز الدور السائد لعبد الناصر فى بنية صنع القرار ، وفى التطبيق من المثير أن يلاحظ المراء الطريقة التى عومل بها الوزراء فيما يتعلق ببعض القرارات البالغة الأهمية . وتظهر بعض الحالات المتاحة أن دورهم بهذا الصدد لم يتعد « احاطتهم علما » بالقرار قبل اعلانه على الجماهير مباشرة (٣) .

(١) على الرغم من التحليل الوارد فى المتن والذى يبين ما انتهى اليه مجلس الرئاسة فانه لم يكن كما يذهب داويشا مؤسسة لاعفاء عبد الناصر من الأعمال الثانوية التى تستهلك الوقت أو اراحته من الأعباء الادارية ، فقد كان المجلس مؤسسة ذات سلطات حقيقية وهامة دستوريا لا يجتمع عادة بدون عبد الناصر الذى كان يرأسه ويشترك فى مناقشاته ساعات طويلة ، وعندما تدهور وضعه فانه لم يكن يمارس أية اختصاصات ثانوية أو ادارية ولم يكن يعقد أصلا كما سبقت الإشارة أنظر : Dawisha, op. cit., pp. 105 and 114.

Ibid., pp. 114-5.

(٢)

(٣) يقال ان عبد الناصر بينما كان يقرأ بنود اتفاقية الجلاء على وزرائه فى اجتماعهم (بعد عقدها) لح علامات المعارضة على فتحي رضوان وزير الإرشاد فقال له لعل الأخ فتحي معارض . فرد عليه بالايجاب وبانه ينتظر انتهاء من قراءة الاتفاقية كي يبنى رأيه ، ثم دخل اسماعيل الأزهرى وبعض زملائه قاعة الاجتماع لتبادل التهاني بالاتفاق وانصرف عبد الناصر معهم ثم عاد لينهى الجلسة قبل اتمام تلاوة الاتفاق ، وفى اليوم التالى أعلنت الموافقة الاجماعية لمجلس الوزراء . أنظر : محمد نجيب « مرجع سابق » ، ص ١٥٩ . وإذا كان ثمة شك فى تحيز المصدر السابق فان دور وزراء عبد الناصر فى قرار تأميم قناة السويس لم يخرج عما سبق ، فقد اتخذ عبد الناصر قراره مساء ٢٥ يوليو، وعلم به الوزراء فى اجتماع معه قبل توجه عبد الناصر مباشرة للاقاء خطابه =

وقد استمر هذا التقليد حتى عندما انفصل شخص رئيس الوزراء عن رئيس الجمهورية في فترة الدراسة وفي الواقع ان هذا الفصل لم تترتب عليه أية آثار دستورية تمس سلطات رئيس الجمهورية (١) . وفي التطبيق في مجال السياسة الخارجية ظل دور المجلس قاصرا على اخباره بالتطورات الهامة في مجال السياسة الخارجية وبحث التفاصيل الفنية لبعض التزامات السياسة الخارجية ، وحتى هذا الدور المحدود كان قليل التواتر (٢) ، كذلك كان هناك احيانا دور لرئيس المجلس في الاتصالات الدولية ولكن الشواهد المتاحة تظهر ان هذا الدور لم يخرج عن الاستقبالات التقليدية أو الاتصالات ذات الطابع الفني .

٤ - وزارة الخارجية :

اقتصرت دور وزارة الخارجية اساسا على التعامل الدبلوماسي والتنفيذ اليومي لقرارات الرئاسة ، ويمكن ان يرد الضعف الاساسي لدور وزارة الخارجية الى قوة قطاع الرئاسة في مجال الشئون الخارجية وهي القوة المستمدة من الدور السائد لعبد الناصر أولا ومن اتجاهاه هو شخصا لتدعيم هذا القطاع خاصة في مجال الشئون العربية ثانيا .

وقد يقيد من التحليل السابق ان وزير الخارجية في فترة الدراسة كان الدكتور محمود فوزي بكل مكانته في الدبلوماسية المصرية ، ويقول داويشا ان عبد الناصر كان يقدر آراءه على نحو له اعتباره ويلتفت دائما الى نصحه خاصة في الأمور المتعلقة بالأمم المتحدة وفي الشئون غير العربية عموما (٣) أى انه بالنسبة لموضوع الدراسة لا ينبغي توقع دور لوزارة الخارجية مخالف لما سبق يسمانه . كذلك يمكن الافتراض بقدر من

= يوم ٢٦ يونيو . انظر : محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك في عصر العداقة ، ط ١ ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٧٧ ، ص ١٢٩ - ١٣١ .
البندادى ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ . حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ص ٩٣ .

(١) راجع م ١٣ - ١٩ من الاعلان الدستوري (سبتمبر ١٩٦٢) . في : ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢) في ٨ أكتوبر بحث المجلس الطلبات الفنية لحكومة اليمن وقرر تليتها فوراً (الأهرام ، ٨ ، ٩/١٠/٦٢) ولم يناقش المجلس بعد ذلك من قريب أو من بعيد مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية حتى أغسطس ٦٥ .

Dawisha, op. cit., p. 117.

(٣)

المعقولة ان ابعاد الدور الكاريزمي لعبد الناصر كانت تنعكس على محمود فوزي كغيره وتقييد حتى من التأثير الذي يشير اليه داويشا (١) .

٥ - المؤسسة العسكرية :

ثمة افتراض بأن المؤسسة العسكرية كانت هي المؤسسة الوحيدة الممثلة لقييد حقيقي على دور عبد الناصر في صنع القرار ان لم تكن قد شاركت في ذلك مشاركة فعلية ، ويدور البحث هنا حول التحقق من صحة هذا الافتراض وبالذات في مجال السياسة الخارجية .

وقد أصبح مسلما به الآن ان الحديث عن وحدة عناصر السلطة على القمة وبصفة خاصة بين عبد الناصر وعامر كان زيفا وان ثمة خلافا حقيقيا ان لم يكن صراعا مستترا على السلطة كان يجري في فترة حكم عبد الناصر بينه وبين عامر بصفة خاصة .

وتختلف التقديرات حول جذور هذا الخلاف أو الصراع (٢) ، وان كان هناك اتفاق على ان البداية الحقيقية للخلاف ترجع الى أواخر ١٩٥٦ عندما نسبت لعامر أخطاء في قيادة المعركة العسكرية ، ويبدو ان رأيا قد ساد لدى عبد الناصر وبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة بضرورة خروج بعض القيادات العسكرية الكبيرة ولكن عامر اعتبر المسؤولية عن أي خطأ مسئولية جماعية وقدم استقالته في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، وفيما بعد

(١) ثمة رواية بالغة الدلالة بهذا الصدد لهيكل حول قرار عبد الناصر بالسير الى الاتحاد السوفيتي الذي اتخذه على الباكهة المتجهة به من برونو الى الاسكندرية عقب قيام الثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨ . فقد طلب عبد الناصر من كل من فوزي وهيكل رأيهما في عودته الى برونو ثم السفر جوا الى موسكو لمقابلة خروشوف وبعد ساعة تفكير قال د. فوزي : « لقد فكرت فيما قلته لنا ، الذهاب الى موسكو في هذه الظروف له فوائده وله هو الآخر مخاطرة » . ولقد عجزت عن الترجيح بين الرأيين ، وأرى في أمانة ان القرار يجب أن يكون لك وحدك وان تطيح فيه شعورك الداخلي الذي تستمد منه قوة احساسك بثقة الناس فيك » . أنظر : محمد حسنين هيكل ، الوحدة على مستوى القمة والعذاب ، في : الأهرام ، ٢٢/١/١٩٦٥ .

(٢) ثمة رواية للبغدادي نقلت عن عبد الناصر ترجع بداية الخلاف الى عدم وضع عامر في اول القائمة في اول تشكيل وزارة بعد الاستفتاء على الدستور ورياسة الجمهورية في ١٩٥٦ . أنظر : البغدادي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

سويت المسألة بينه وبين عبد الناصر ولم تجر أية تغييرات في قيادة القوات المسلحة (١).

ثم كانت العلامة الثانية بالغة الأهمية في الخلاف هي واقعة الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ ويذهب البعض أصلا إلى أن تخصيص عامر لشئون سوريا في عهد الوحدة ربما كان مظهرا من مظاهر الخلاف أو الصراع على أساس أن يكون في انشغال عامر بسوريا فرصة لعبد الناصر لتغيير الأوضاع (٢) وعلى أية حال فإن عامر قد أصاب أخفاقا واضحا في هذه التجربة تمثلت ذروته في تدبير الانفصال من داخل مكتبه ثم أخفاقه في مواجته (٣).

وفي هذه المرة جرت محاولة جادة من عبد الناصر لتحديد سلطة عامر ، فقد شكل في سبتمبر ٦٢ كما رأينا مجلس الرئاسة الذي يلمح البعض إلى أن أحد أغراضه الثانوية ربما كان « إعادة تنظيم وضع الجيش على أسس سليمة » (٤) ويتسق مع هذا اعداد عبد الناصر لمشروع قرار بتحديد اختصاصات عامر عرض على المجلس في نوفمبر ٦٢ ، وسوف نرى التفاصيل في سياق البحث في الفصل القادم إلا أن ما يعنيننا الآن أن المجلس قد وافق على المشروع وأن عامر قد قدم استقالته بعد ذلك في ديسمبر ، وأن عبد الناصر قد تراجع في هذه المرة أيضا .

وفي تفسير هذا الموقف من عبد الناصر لا يمكن للمرء أن يعطى وزنا كبيرا للعامل الشخصي كالقول بأن عبد الناصر كان يقيم وزنا لصداقته القديمة العميقة بعامر أو لاعتبار مضي كدور عامر المتميز في تكوين الضباط الاحرار (٥) ، فقد وصل الامر إلى حد الصراع على السلطة أو ارتباط على أقل الفروض بسير العمل في واحدة من أهم مؤسسات النظام أن لم تكن

(١) المرجع السابق ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، ط ٤ ، كتاب اليوم ، القاهرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٧ ، ص ١١ - ١٢ . محمود الجيار ، الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، في :

روى اليوسف ، ٢٩/١٢/٧٥ ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) منير حافظ ، التاريخ السرى لحكم عبد الناصر - حكم مكتب المشير ، في :

المرجع السابق ، ١٧/٥/٧٦ ، ص ٣٣ .

(٣) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ . حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع

سابق ، ص ٨٥ - ٩٨ . الجيار ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٤) منير حافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٥) الجيار ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٤ .

أهمها • وثمة خط آخر للتحليل يبدو مقنعا وصحيحا ، فمن المنطقي ان الخبرة الذاتية لعبد الناصر مع القوات المسلحة كأداة لتنفيذ الثورة ثم لتهديدها في الستين الأولين للثورة قد جعلته حساسا تجاه أى تحرك من جانبها ، خاصة وان مواجهة التحديات الخارجية قد أفضت الى العمل على تقوية هذه القوات بدرجة لها اعتبارها ، وقد كانت هذه الحساسية هي التي دفعت عبد الناصر في البداية الى اختيار عامر لقيادة القوات المسلحة بحيث يضمن على رأسها شخصية مخلصا • ولكن عامر - ربما منذ ١٩٥٦ - بدأ يضغط لترجمة شعبيته الحقيقية داخل القوات المسلحة الى نفوذ سياسى ومن المؤكد ان تراجع عبد الناصر فى المواجهة مع عامر فى ١٩٦٢ قد سبقته تحركات معارضة فى القوات المسلحة كان من بينها تقديم قادة القوات البحرية والبرية والجوية وبعض كبار القادة لاستقالاتهم واجتماع عدد منهم فى القيادة حيث أصروا على عودة عامر الى موقعه (١) •

ويفضى التحليل السابق الى أن المؤسسة العسكرية كانت هي المؤسسة الوحيدة ذات السلطة الحقيقية فى بنية صنع القرار فى مصر ، ومع ذلك فان التحديد الدقيق لنفوذها فى قطاع السياسة الخارجية بالذات ليس سهلا بأية حال (٢) خاصة بالنظر الى الاتساق الفكرى بين عبد الناصر وعامر ، فمن الحقيقى ان الصراع بين عبد الناصر وعامر لم يكن صراعا بين تيارين سياسيين مختلفين داخل النظام وانما كان صراعا على السلطة فحسب ، اذ لم يكن عامر يعبر فعليا عن أى تيار فكرى أو سياسى متميز عما يمثله عبد الناصر (٣) • ومن الامور ذات الدلالة فى تحديد نفوذ المؤسسة العسكرية على قطاع السياسة الخارجية ان احد الباحثين الذين يرون بأنها قد مثلت قيادا واضحا على عبد الناصر يدلل على هذا بتغلغل العسكريين فى السلك الدبلوماسى وباحدى حالات ادارة السياسة المصرية

(١) حمروش ، مجتمع عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ • البغدادي

مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٣٧ ■ Dawisha, op. cit., p. 115.

(٢) أنظر : Malcolm H. Kerr, The United Arab Republic : The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy, in Hammond and Alexander, op. cit., p. 202.

(٣) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ • وفى الواقع ان هذا هو الانطباع الاكيد

الذى يخرج به المرء من متابعتة لتصريحات عامر فى فترة زمنية طويلة • أنظر : مجموعة الخطب التى أدلى بها فى الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٥ (مرجع سابق) • أنظر أيضا نص رده على رسالة كمال الدين حسين اليه ، ٦٥/١١/٤ ، فى : سامى جومر ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٧ •

فى اليمىن (١) . كذلآ فان أأء الذىن أأىآ لهم ان يكونوا على مقربة من الدائرة الداآلىة للسلطة ىرى ان طموآ مجموعة عامر « لم ىتطلع الى التأثير على سىاسة عبد الناصر الآارجىة (٢) ، . وان كان مصدر آآر ىرى ان عامر ومؤىدىه فى المؤسسة العسآرىة وان ساندوا سىاسة عبد الناصر فى قىادة الآركة العربىة الا انهم كانوا فى بعض الآىان ىدفعونها لأبعد مما أراء عبد الناصر نفسه (٣) .

وعلى أىة آال فان موضوع الدراسة الآالىة ىمثل آالة مثالىة للآآقق من الفروض السابآة ، ذآ ان التآآل المصرى فى اليمىن قد تطابآ من آىآ نطاقه الزمنى (٦٢ - ٦٧) مع فترة آآآام الصراع بىن عبد الناصر وعامر ، وسوف تكون النتائج التى تنتهى إليها هذه الدراسة بآصوص تأآىر العسآرىىن على السىاسة الآارجىة ممثلة للآء الاقصى الممكن بهذا الصآء ، ذآ ان موضوع الدراسة ىمثل آالة متآىزة للمؤسسة العسآرىة لآآآآ التآآل فى اليمىن شكلا عسآرىا مباآرا مما أعطى لها بالطبع أولوىة واضآة فى إدارآة .

٦ - عملىة صنع القرار :

ىمكن من التآلىل السابآ لآنتهاء إلى تأكىء سىادة عبد الناصر على عملىة صنع القرار فى السىاسة الآارجىة المصرىة بآىآ ان مشآارة الآآرىن فىها أفرادا كانوا أو مؤسسات كانت تعتمد فى التآلىل الآآىر على وصولهم الى عبد الناصر نفسه وبآىآ ان آرآة تأآىرهم عليها كانت تتناسب مباآرة مع آرآة هذا الوصول ، وىعنى هذا ان عبد الناصر كان هو المآآء لآرآة التفاعل مع المؤسسات الآآرى لصنع القرار وتآرار هذا التفاعل ، وهكذا لا ىبآء وجود آراءات رسمىة أو مآآدة لصنع القرار ، وبآلا من ذآ اعتمدآ عملىة صنع القرار فى الشآل والمآآوى على آآو كلى آقرىبا على آرىة تصرف عبد الناصر الذى اعتمد فى ممارسته لآوره هذا على مجموعة صآىرة مآونة اساسا من عسآرىىن سابآىن (٤) .

Dawisha, op. cit., p. 116.

(١)

(٢) منىر آافظ ، مرجع سابآ ، ص ٦٧ .

Robert Stephens, Nasser, A Political Biography, London : The Penguin Press, 1971, p. 385.

(٣)

Dawisha, op. cit., pp. 121-3.

ولا تمثل الخصائص المميزة لعملية صنع قرارات التدخل عموماً أي قيد على التحليل السابق ، بل ان هذه الخصائص توفر مناخاً مثالياً لانطباقه وقد سبق ان رأينا ان قرارات التدخل لا ترتبط عادة برأي عام يدفع اليه ، ومن ناحية أخرى فإنه من الصعب الحصول على تأييد سهل للتدخل من البيئة الخارجية وأخيراً فإن ثمة مزايا واضحة لاحاطة قرار التدخل بالسرية والمفاجأة ، ولكل هذه الاعتبارات ينتهي روزنو الى ان عملية صنع قرارات التدخل تميل الى ان تكون أكثر انعزالاً عن البيئة الداخلية والدولية عن مثيلاتها في غير ذلك من المجالات بحيث يكون دور عملية صنع القرار كمتغير يحدد ناتج قرار التدخل أكبر منه في حالة القرارات الأخرى . ثم يصل روزنو الى ما هو أبعد من ذلك وهو بروز دور القادة الافراد بصفة خاصة في هذه العملية ، وهو يستدل على ذلك بأن التدخلات تتبعها عادة مناقشات واسعة حول مسئولية القادة الافراد فيها (١) ، وكذلك بما هو مشاهد من عدم وجود علاقة واضحة بين البنية الحكومية وبين وقوع التدخل ، فقد اتخذت قرارات التدخل في سياق حكومة برلمانية (بريطانيا في السويس ٥٦) ورئاسية (الولايات المتحدة في الدومينيكان ٦٥) وشمولية (الاتحاد السوفيتي في المجر ١٩٥٦) ، وكان الملمح الوحيد المشترك للحالات السابقة هو الدور البارز للقيادة العليا في قرار التدخل . ولا يجب ان يفهم من ذلك انه يعني أن صانعي قرارات التدخل يعملون في فراغ . ولكن المقصود هو ابراز أهمية الدور الذي تقوم به المتغيرات المتعلقة بالقيادة الفردية في « ترشيح » المتغيرات المنبثقة من البيئة (٢) .

المبحث الثاني

قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن

يتناول هذا المبحث عملية صنع قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن ، غير ان سلامة البحث تقتضي ان يسبق ذلك تناول « سياسة » التدخل المصري في اليمن التي جاء هذا القرار في اطارها . ولهذا فسوف ينقسم البحث قسمين أولهما خاص بالسياسة المصرية تجاه اليمن في السنة السابقة على الثورة باعتبار وجود طابع تدخل واضح لهذه السياسة في تلك الفترة وثانيهما خاص بقرار التدخل في اعقاب الثورة .

(١) ايدن في السويس ١٩٥٦ ، ايزنهاور في لبنان ١٩٥٨ ، كيندي في خليج الخنازير ١٩٦١ ، جونسون في الدومينيكان ١٩٦٥ ، الخ .

Rosenau, op. cit., pp. 298-300.

١ - السياسة المصرية تجاه اليمن (١٩٦١ - ١٩٦٢)

نتناول هنا سياسة النظام المصري تجاه اليمن الامامية طيلة سنة كاملة تقريبا سبقت ثورة اليمن ، وسبب التحديد الزمني واضح ، فثمة اعتقاد مبرر بان النظام المصري قد غير سياسته تجاه اليمن الامامية في اعقاب الانفصال سواء للسبب العام المتعلق بالوجهة الاكثر ثورية للنظام في الشئون العربية بعد الانفصال أو السبب الخاص المتعلق بهجوم الامام أحمد علي عبد الناصر ونظامه ، وأصبح مضمون السياسة المصرية هو تغيير الامامة بالثورة ، وتتسق هذه السياسة مع ما جاء بالميثاق الوطني في مايو ١٩٦٢ (أى في ذروة اتباع هذه السياسة) من أن مصر لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي، ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي تعتبر ذلك تدخلا منها في شئون غيرها (١) .

وفي تطبيق هذه السياسة استخدم النظام المصري اثنتين من أهم أدوات تنفيذ سياسته العربية فعالية وهما الدعاية الخارجية (٢) والأنشطة السرية (٣) .

وتطبيقا للأداة الدعائية اتاحت القاهرة لعبد الرحمن البيضاني (٤)

(١) الميثاق الوطني ، الباب التاسع ، الوحدة العربية .

(٢) أنظر في الأهمية الفائقة لهذه الاداة من أدوات السياسة المصرية العربية : Dawisha, op. cit., pp. 162-73. A. Loya, Radio Propaganda of the U.A.R. An Analysis, in : Middle Eastern Affairs, New York : Council for Middle Eastern Affairs, Vol. XIII, No. 4, April, 1962, pp. 98-110.

وفي الواقع ان هناك اجماعا سواء من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع أو الساسة الذين قدر لهم الاحتكاك بآثار الدعاية المصرية في المنطقة العربية على الفعالية والنجاح الفائقين لهذه الدعاية وان اختلف تحليلهم لأسباب هذه الفعالية وهذا النجاح تبعاً لاختلاف موقفهم من النظام المصري . وقد أظهرت الأجزاء السابقة بعض مظاهر هذه الفعالية في اليمن الامامية غير أن هذه المظاهر سوف تزداد بروزا عندما نتسحب على الجنوب اليمني ، وخبرة رجال الاستعمار البريطاني أكثر من مريرة بهذا الصدد .

(٣) راجع في أهمية هذه الاداة على مستوى التطبيق : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق . أنظر أيضا : Dawisha, op. cit., pp. 177-9.

(٤) يعني شافعي مصري الأم والزوجة . تخرج في الجامعة المصرية وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من بون وتعامل مع نظام الامامة كغيره من أفراد حركة المعارضة اليمنية ثم وصل الى نقطة الا العودة معه كثيرين غيره في ١٩٥٩ ، وهرب من اليمن الى مصر في ١٩٦٠ حيث انضم للحرار اليمنيين ثم انشق عليهم وظل يعمل في حركة المعارضة لنظام الامامة على النحو المبين بالمتن حتى سقط في سبتمبر ١٩٦٢ . وتولى بعد ذلك عدة مناصب في اليمن الجمهورية .

محطة صوت العرب يذيع منها أحاديث تدعو صراحة للثورة ضد الامامة (١) وكان البيضاني يمثل مثقفي الطبقة الوسطى التجارية خارج اليمن (٢) ويجاهر في القاهرة بأنه على رأس تنظيم يمني على اتصال ببعض الشخصيات اليمنية الهامة داخل اليمن من زعماء القبائل والضباط ، وأنه يتوقع قيام الثورة بعد وفاة الامام أحمد وحينئذ سيتوجه هو ورفاقه الى هناك للمشاركة في الثورة وتوجيه الأمور (٣) .

وقد انتقد الأحرار اليمنيون وبعض قوى الثورة من العسكريين أحاديث البيضاني لتهجها الطائفي الى المسألة اليمنية (٤) وفي نفس الوقت حمل البيضاني على الأحرار بقسوة لافلاسهم في مواجهة النظام الامامي (٥) ، وعلى أية حال فقد كانت احاديث البيضاني عوامل اثارة ضد النظام الامامي ويمكن الراديو الترانزستور وتعلق اليمنيون بالدعاية الاذاعية المصرية من انتشارها (٦) .

غير ان الدعاية لم تكن وحدها هي اداة النظام المصري في تطبيق سياسته السابقة وانما امتد الامر كما سبقت الاشارة الى الانشطة السرية وهنا كانت قنوات النظام المصري اكثر من واحدة ، فقد كان البيضاني نفسه أحد هذه القنوات ، وكانت المخابرات الحربية في مصر قد أعدت معسكرا لتدريب اليمنيين على الأسلحة الصغيرة وكان من بينهم البيضاني

(١) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ . وقد كانت هذه الاحاديث تنشر في روز اليوسف أيضا ثم ظهرت في كتاب . انظر عبد الرحمن البيضاني ، أسرار اليمن ، سلسلة كتب قومية ، ج ١ ، يدون تاريخ اصداء ، ومن الامور ذات الدلالة على التوقيت الزمني للسياسة المصرية المضادة لنظام الامامة ان أول الاحاديث كان بتاريخ ٢٢ يناير ٦٢ وآخرها بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٦٢ .

(٢) الشهاري ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) الفريق صلاح الدين الحديدي ، شاهد على حرب ١٩٦٧ ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٤ ، ص ٤٠ .

(٤) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٧٧ . ومن الحقيقي ان هناك نوعا من عدم الوضوح في احاديث البيضاني ، فقد كان تارة يهاجم المذهب الزيدي « كحزب سياسي » أوجده الامام لتأمين استمرار حكمه ويتحدث عن اغداق المزايا على الزيدود من دون الشوافع (البيضاني ، مرجع سابق ، ص ٩٤) ، وتارة يقول ان الزيدود اكتشفوا حقيقة الحكم الهاشمي ولذلك يتجهون الى تجريمه بحيث التقى الشعب كله على الثورة (المرجع السابق ، ص ١٠١) ويبدو انه كان واعيا بالنقد الموجه اليه .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٦) انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

Ingrams, op. cit., pp. 124-6.

الذى كان يتسلم الاسلحة ايضا وينقلها الى اليمن (١) ، وكذلك كان قمة اتصال مصر بالشوار داخل اليمن عن طريق عبد الرحيم عبد الله طيار الاسرة المالكة الذى لعب دورا كبيرا فى نقل الاسلحة الى الثوار (٢) ، و اخير كانت مصر تتصل بثوار اليمن على ارض اليمن نفسها وهو تقليد بدأه بعض أفراد البعثة العسكرية المصرية فى اليمن (٣) ، ثم واصله بعد رحيلهم المسئول الوحيد فى السفارة المصرية فى اليمن فى ذلك الوقت وهو السيد محمد عبد الواحد (٤) .

وقد ظلت هذه الاتصالات السابقة سرية وفى أضيق الحدود لا يعرفها الا عبد الناصر وعامر والسادات وصالح نصر وصالح الحيدى وكان عامر مسئولاً عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة ، والسادات مسئولاً سياسياً (٥) .

واستمر تنفيذ السياسة السابقة حتى توفى الامام أحمد وتولى البدر الامامة ، وفى ٢٠ سبتمبر ارسل برقية الى عبد الناصر « يعزیه فيها فى وفاة والده » وعلى الرغم من حديثه عن « الاستمرار فى السياسة الرشيدة لوالده » فقد وضع بين عناصر هذه السياسة « التعاون معكم فى كل الظروف » (٦) ، وقد اعتبرت هذه مبادرة منه لتحسين العلاقات بين الدولتين فى الوقت الذى كان بعض قادة الأحرار اليمنيين فى القاهرة يشددون فيه ضغطهم على المسئولين فى مصر للتعاون مع البدر ، وكانت محصلة هذا كله قرار من عبد الناصر بوقف الاذاعة والنشر ضد البدر أو معه ، وبلغ ذلك البيضانى فى ٢١ سبتمبر الذى يقول انه هرع الى السادات يطلب توجيه اذاعة واحدة وأخيرة حتى لا يتصور الثوار ان الموقف المصرى قد تغير ، واتصل السادات بعبد الناصر الذى صرح بهذه الاذاعة الأخيرة التى تصادف ان كان موعدها يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ (٧) .

(١) الرواية للفريق صلاح الدين الحيدى قائد المخابرات الحربية فى ذلك الوقت نقلا من : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٨ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٣) راجع ص ٨١ - ٨٢ .

(٤) جزيان ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٨٠ ، ٩٨ ، الشهارى ، مرجع سابق

ص ٣٨ ، ١٢٦ .

(٥) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٦) أنظر نص البرقية فى : الأمراء ، ٦٢/٩/٢١ .

(٧) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

وهكذا بدا أن القيادة المصرية قد بدأت تشرع فيما يمكن أن يكون تحجيدها لموقفها من التفاعلات الثورية في اليمن انتصارا للتطورات .

وربما يمكن في ضوء هذا التطور الأخير لموقف القيادة المصرية تقييم بعض الروايات الخاصة بدور مصر في تحديد ساعة تنفيذ الثورة أو في تنفيذها ذاته ، فهناك من يقول بما يفيد أن مصر ساعدت على تحديد ساعة التنفيذ بطريق غير مباشر من خلال دور القائم بالأعمال المصري (محمد عبد الواحد) فقد خدع البدر بتحذيره له من انقلاب وشيك الحدوث مما دفعه الى احضار دبابات من الحديدة للحماية كانت هي التي نفذت الانقلاب (١) ، بل أن الصحفي الأمريكي شميدت ينسب دورا « مكيا فيليا » رهيبا لعبد الواحد لم يحذر فيه البدر من ثورة وشيكة فحسب ، بل لقد كشف له أيضا الأسماء الحقيقية لمديرها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف أولها تغطية الدور المصري ودوره هو شخصيا اذا أخفقت الثورة وثانيها دفع الثوار الى الحركة فورا وثالثها توحيد قواهم ويقول شميدت أن عبد الواحد كان يلعب بهذا لعبة مزدوجة تعكس ثقته المطلقة في نفسه و « الغطسة التي كان يتلاعب بها بأدواته » (٢) .

وإذا كان لشميدت العذر في نظريته « الغربية » لمثل هذه الأمور فإن أحد المصادر المصرية قد قدم رواية أقل ما يمكن أن توصف به بأنها « فكاهية » عن تنفيذ الثورة في اليمن ، ووفقا لهذه الرواية « كانت القوات .. التي هاجمت قصر .. البدر .. تملك دبابتين أحدهما انحسرت الفذيفة في ماسورتها فلم تنطلق والدبابة الأخرى لم تستطع كذلك مما هدد الحركة بالفشل فذهب عبد الواحد الى السلال اركان جيش البدر وقال له ان الثورة قد نجحت وقتل الامام البدر ، وناصر ونظامه يؤيدون بكل قوة هذه الثورة وهم الذين صنعوها . من أجل ذلك أطالب بتأييدها . وفعلا أيدها السلال وأعطي لمحمد عبد الواحد مفاتيح مخازن السلاح وبذلك انقذ الحركة من الفشل » (٣) .

Halliday, op. cit., p. 102.

(١) انظر مثلا :

Dana Adams Schmidt, Yemen : The Unknown War, London : The Bodley Head, 1968, p. 23.

هذا الكتاب أحد كتابين اثنين اتخذوا من حرب اليمن موضوعا وحيدا لهما ، ومؤلفه هو مراسل النيويورك تايمز في ذلك الوقت ، وقد جاء كتابه انمكاسا طبيعيا للموقف الغربي التقليدي المعادي لثورة اليمن ومصر في عهد عبد الناصر .

(٢) سيد الباز ، ناصر : لا أستطيع حماية ثورة فاشلة ، في : مجلة الاذاعة والتليفزيون ، ١٣/١٢/٧٥ ، ص ٧ . وقد أورد الباحث هذه الرواية لأن صاحبها يؤكد =

وفى الواقع انه ليس ثمة جدوى من مناقشة التفاصيل عندما تصل الى حد الهزل ، ولكن قد يكون من المناسب القول بان العيب الجوهرى فى معظم الروايات السابقة يكمن فى عدم فهم طبيعة « المتغير المصرى » فى الثورة اليمنية ، فقد كان هذا المتغير أولا واخيرا « معجلا » خارجيا لثورة لها تاريخها وقواها الاجتماعية وتنظيماتها السياسية مهما كانت أوجه القصور التى يمكن أن تنسب لهذا كله . وسواء صحت الروايات السابقة أو لم تصح - ومعظمها لا يمكن أن يكون كذلك - فان الخط الثابت فى التحليل يجب ان يكون رفض منطق ان « ناصر ونظامه هم صانعو الثورة » وان رجالها أدوات للقائم بالأعمال المصرى ، ففضلا عن انه من الظلم ان تختصر حركة المعارضة اليمنية بكل تاريخها الدموى على هذا النحو المخل فان مثل هذه الطريقة فى التفكير مرفوضة سواء بمنطق المناهجية العلمية أو لما تسببه عادة من اثار مدمرة فى الحركة السياسية .

٢ - عملية صنع القرار :

يظهر التحليل السابق لسياسة النظام المصرى تجاه اليمن الامامية ان دوائر صنع القرار المصرية لم تفاجأ اذن بقيام الثورة أو بطلب التدخل ، كذلك يظهر نفس التحليل ان القرار موضوع الدراسة ليس هو « القرار بالتدخل فى اليمن » وانما القرار بان يتحول هذا التدخل الى الشكل العسكرى المباشر ، ويعنى هذا ان صانعى القرار كان لديهم وقت اطول نسبيا فى التفكير فى الابعاد المرتبطة بالقرار ، ولكنه لا يعنى ان اتخاذ القرار كان عملية سهلة ، ويكفى أن نذكر ان هذا القرار كان الأول من نوعه فى السياسة المصرية بعد ١٩٥٢ (١) ، وأخيرا فان الدراسة تتناول هنا قرار التدخل المباشر وليس تصعيد هذا التدخل بعد ايام قليلة ، وهو ما يدخل فى سياق الفصل التالى .

= دائما انه يتحدث من خلال وثائق وهى وثائق - ان صح وجودها - لا بد أن تكون مليئة بوقائع مغلوطة (٢)

(١) عبر عبد الناصر عن هذه الصعوبة بقوله « هذا القرار الخطير والحاسم يتعلق بمبدأ كنا نضعه دائما فوق كل اعتبار وهو أن السلاح العربى لن يسفك دما عربيا » . انظر خطابه فى استقبال القوات العائدة من اليمن (٢٠/٥/٦٣) « مرجع سابق » ص ٢٤١ . وفى الواقع أن هذا يرد بطريق غير مباشر على كمال رفعت الذى قال بأن الميثاق قد أشار الى أنه على القوات المسلحة أن تؤيد الثورات التقدمية فى العالم العربى (كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٣٠) وحقيقة الأمر أن النص الوحيد الموجود بالميثاق بهذا الصدد يقول « أن القوات المسلحة لـ ج.م.ع يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو قادرا على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية =

(أ) توقيت القرار : من المفيد بداية أن نحسب مسألة توقيت

القرار فسوف يساعد ذلك على بحث دور بعض المؤسسات في النقاط التالية ، وقد أصبح ممكنا ترجيح الرأي القائل بأن هذا القرار قد اتخذ يوم ٢٧ سبتمبر بما يفيد انه قد اتخذ بعد نجاح الثورة وعلان الجمهورية بحوالى يوم وان كان هذا لا يعنى ان الارسال الفعلي للقوات قد بدأ في ذلك اليوم .

ويرى البيضاني أنه قابل عبد الناصر ليلة ٢٦ سبتمبر وطلب منه ٥٠٠ جندي وثلاث طائرات وخير عسكري ، وفي ٢٨ سبتمبر وصلت الى صنعاء طائرة مصرية تقل البيضاني والزيري وعبد الرحيم عبد الله والعجيد على عبد الحبير (١) وكان هذا ايذانا بأن القرار قد اتخذ من حيث المبدأ على الأقل ، ولكن ارسال القوات طبقا لهذا القرار لم يبدأ الا بعد ذلك بأيام قليلة . وحتى اذا اعتبرنا ان ذهاب البيضاني ومن معه الى اليمن كان استمرارا لعملية تجميع المعلومات اللازمة للقرار وان التوصل الى القرار قد تم بعد ذلك باتخاذ قرار ارسال اول قوة مصرية الى اليمن فان الامر لا يمكن ان يكون قد تأخر عن يوم ٣٠ سبتمبر بحيث ابغت القوة الأولى بأوامر التحرك على أقصى تقدير في ١ أكتوبر وتحركت فعلا الى اليمن في اليوم التالي لتصل الى هناك يوم ٥ أكتوبر (٢) .

ويذهب أوبالانس الى أن أول قوات مصرية قد وصلت الى اليمن جوا في ٢٨ سبتمبر وبحرا في ٢٩ سبتمبر مما يعنى ان هذه الاخيرة كانت في البحر فعلا أثناء حدوث الثورة وانها عبثت قبل حدوثها (٣) ، وربما

= سلامتها في الدرجة الاولى على القوات المسلحة لـ ج.ع.م (الميثاق ، الباب السابع ، الانتاج والمجتمع) وواضح أن الاشارة لدور القوات المسلحة هنا تأتي في سياق العمل ضد الأخطار الخارجية وليس التدخل لمساندة الثورات التقدمية .

(١) نقلا عن : حموش ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ . انظر أيضا : جزيان ، مرجع

سابق ، ص ١٢٨ - ١٣٩ . محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) استخلص الباحث التقديرات السابقة من معلومات واردة في : هيكل ، أسئلة

عن المعركة في اليمن ، مرجع سابق . مكرم محمد أحمد ، حكايات من الجبل ترسم صورة

العائدين ، في : الأهرام ، ١٠/٥/٦٣ ، ص ٣ . خطاب عبد الناصر في عيد النصر

السادس (٢٣/١٢/٦٢) مرجع سابق ، ص ٣٦٢ . رواية البغدادي بهذا الصدد

في : سامي جوهري ، مرجع سابق ، ص ٦٠ - ٦١ .

Edger O'Ballance, The War in Yemen, London : Faber and Faber, (٣)

1971, p.84.

هذا الكتاب مع كتاب شملت هما الكتابان الوحيدان عن حرب اليمن كما سيقت

الاشارة . ويتميز كتاب أوبالانس بأنه من أكثر الكتب موضوعية في اطار التقاليد =

يقصد أوبلانس بوصول القوات جوا في ٢٨ سبتمبر تلك التطورات التي سبقت الإشارة إليها ، أما تحريك القوات بحرا أثناء تنفيذ الثورة فهو يعنى ان القيادة المصرية قد اتخذت القرار بذلك قبل وقوع الثورة ذاتها وهو أمر بعيد الاحتمال على أساس أنه من المستبعد أن تتورط قيادة سياسية وعسكرية على هذا النحو قبل التأكد حتى من مجرد الثورة وهذا كله فضلا عن ان مصدر التقديرات الواردة في الدراسة اطراف شاركت في الاحداث مشاركة اصيلة .

وعلى أية حال فأيا كانت التقديرات المتعلقة بتوقيت القرار وارسال القوات فمن المؤكد انها اتخذت بسرعة كبيرة ربما مكن منها ان الغموض المعتاد في مثل هذه المواقف كان في حده الأدنى في هذه الحالة بالنسبة لصانعي القرار المصريين بسبب المشاركة المصرية في الاعداد للثورة . ولكن الأمر الذى لا شك فيه ان هذه السرعة قد مكن منها أيضا ما سبق ورأيناه من بساطة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية بسبب الدور السائد لعبد الناصر فضلا عن الخصائص المميزة لعملية صنع قرارات التدخل بصفة خاصة .

وقد سبق أن رأينا ان فترة صنع واتخاذ القرار موضع الدراسة لم تكن تعرف في مصر تنظيما سياسيا شعبيا أو سلطة تشريعية. منتخبة كذلك فان كل المصادر المتاحة بهذا الصدد سواء التي سبقت الإشارة إليها أو اللاحقة يمكن القطع منها بعدم قيام المجلس التنفيذي أو وزارة الخارجية بأى دور في صنع القرار ، وهو ما يؤكد الفروض السابقة في هذا الشأن على أية حال ، وعلى هذا فان البحث في عملية صنع القرار سوف يكون قاصرا هنا على دور صانع القرار الرئيسى (عبد الناصر والقطاع الرئاسى) ومجلس الرئاسة والمؤسسة العسكرية .

(ب) دور صانع القرار الرئيسى : سبقت الإشارة الى مقابلة البيضاوى لعبد الناصر ليلة ٢٦ سبتمبر لتحديد احتياجات الثورة اليمنية

= الغربية عن حرب اليمن والتدخل المصرى فيها دون أن يعنى هذا خلوه من المواقف المتحيزة . ويجب أن يذكر لمؤلفه بصفة خاصة أنه لم يتزلق الى ما وقعت فيه معظم الكتابات الغربية بحيث أصبحت فيجأة تدافع عن النظام الامامى لجرد أن عبد الناصر كان بين أعدائه . ومن هنا فقد كان الكتاب ذا قيمة خاصة في تحليل موقف الملكيين بالذات فضلا عن انه يبقى المرجع المستغنى الوحيه المنشور عن حرب اليمن حتى الآن .

من الدعم العسكرى ، وفى التوصل الى قراره بهذا الصدد كانت توصية السادات الذى كان اختصاصه فى القيادة فى ذلك الوقت يشمل شئون اليمن والجنوب العربى والخليج هى ان مصر لا يسعها ان تشاهد ما يجرى فى اليمن مكتوفة اليدين وان الواجب القومى يحتم عليها أن تتدخل عسكريا خصوصا بالطيران لدعم الثورة وقد دارت مناقشة واسعة حول هذه التوصية كان واضحا منها ان عبد الناصر كان ميالا من البداية للموافقة على توصية السادات (١) وهو الأمر الذى يؤيده القرار الذى اتخذته بالفعل وبسرعة كبيرة كما سبقت الإشارة .

ويستند أحد التفسيرات الأساسية لهذا السلوك من قبل عبد الناصر ومساعديه الى تحليل لادراكهم للثورة اليمنية حيث يفترض حدوث خطأ فى هذا الادراك سواء نتيجة وجود انكسار فى قنوات المعلومات التى تصلهم بالبيئة الواقعية للثورة اليمنية ، أو نتيجة لضعف قدرتهم على تفسير هذه المعلومات (٢) .

وفى التحقق من صحة هذا الفرض يمكن البدء بالإشارة الى ما يكاد أن يكون، اجماعا على عدم معرفة المصريين عموما أو عبد الناصر ومساعديه بصفة خاصة بالظروف الواقعية فى اليمن (٣) ومن المفيد فى هذا السياق أن نشير الى ما يذكره صلاح نصر مدير المخابرات العامة فى ذلك الوقت من ان اليمن « كانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمها » (٤) والفريق الحديدي الذى كان مديرا للمخابرات العسكرية فى ذلك الوقت من ان مصر لم يكن لديها فى ذلك الوقت أية معلومات عن اليمن « من أى نوع

(١) محمد حسين هيكل ، مصر لا لعبد الناصر (٤) حل كان أنور السادات شريكا بالمجازة أو بالصمت ؟ ، فى : جريدة الوطن الكويتية ، ١٤/٣/٧٦ ، ص ١٢ .

ويلاحظ أنه ليس هناك أى دليل على ما يقوله انجرامز من أن عبد الناصر كان أقل حماسا من مستشاريه للتدخل العسكرى المباشر . انظر :

Ingrams, op. cit., pp. 132-3.

A.I. Dawisha, Intervention in the Yemen : An Analysis of Egyptian Perceptions and Policies, in : The Middle East Journal, Vol. 29, Winter 1975, No. 1, p. 61.

(٣) انظر : ديزموند ستوربات ، تاريخ الشرق الأوسط الحديث ، معبد جانوس ،

ترجمة زهدى جبار الله ، بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٣٤٧ .

Dawisha, op. cit., pp. 48-9.

(٤) صلاح نصر ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التي قدمت إليها في تلك الفترة من مصادر يمنية « (١) وقد يبدو هذا غريباً بالنظر إلى تاريخ العلاقات المصرية اليمنية كله بعد الثورة ، غير أنه من الممكن أن يفسر بالحدود الواردة على الاتصالات المصرية اليمنية في هذه الفترة فضلاً عن عدم وجود أى اهتمام بالتجميع والتحليل العلمى لأية بيانات أسفرت عنها هذه الاتصالات وعدم اللجوء إلى المصادر العلمية الملائمة ، وهو أمر ليس مستغرباً على أية حال .

وتغطية لهذا النقص فقد بدأت أجهزة جمع المعلومات المختلفة في بنية صنع القرار المصرية تنشط في جمع المعلومات الممكنة عن اليمن من مختلف المصادر ابتداءً من ١٩٦٢ فيما يبدو غير أن هذه المعلومات لا يمكن أن تكون تامة أو كافية في مثل هذه الفترة الزمنية (٢) ، وقد أفضى كل ما سبق إلى أن أصبح المصدر الأساسى للمعلومات عن الثورة في اليمن هم ثوار اليمن أنفسهم الذين يمكن أن نفترض نظرياً وجود مصلحة أكيدة لهم في تقديم معلومات غير دقيقة أو غير كاملة إذا كان من شأن ذلك أن يثبت تمتعهم بوضع قوى داخل بلادهم ومن ثم يزيد فرص تجنيد الدعم من البيئة الخارجية . ومن المؤكد الآن على سبيل المثال أن ثوار اليمن قد أعلنوا وفاة البدر قبل حصولهم على أى دليل يقطع بذلك وأنهم كانوا يهدفون من ذلك إلى تقوية وضعهم الداخلى والخارجى (٣) بل من المؤكد أن الثوار حتى لو كانوا قد اعتقدوا خطأً بوفاة البدر فقد علموا بهذا الخطأ بعد ذلك بوقت قصير (٤) .

وفضلاً عن الاحتمال الوارد نى التحريف المتعمد للمعلومات من جانب ثوار اليمن فإن الإشارة واجبة إلى أن أحد المصادر الرئيسية لمعلومات القيادة المصرية في ذلك الوقت وربما أهمها وهو البيضانى كان يتبنى تصوراً مغالى فيه للسهولة التى يمكن أن يقضى بها على الحكم الأمامى وقد

(١) الحديدى ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) أنظر : جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

Wenner, op. cit., p. 137.

(٤) يقول جزيان أنه بعد وفاة البدر « وصليتنى برقية من عماران تقول أن البدر وصل إلى عماران محاولاً الاستيلاء على ثكنات الجيش ولكننا قد جردنا كل القوة من أسلحتها » . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

أفضى به هذا الى اعتقاد مؤداه ان الدعم المصري المطلوب لا يعدو أن يكون دعما رمزيا كما اتضح في مطالبه الى عبد الناصر ليلة ٢٦ سبتمبر (١) . بل ان موسى صبرى يقول « كان من رأى البيضاني ان قنبلة واحدة على قصر البدر كفيلة بالاطاحة بالعهد كله » كان تقديره ان أسرة الامام وأنصاره يعيشون في رعب وان أقل هجوم بأقل تسليح كفيل بالقضاء عليهم (٢) .

غير ان مصدر الخطأ في الادراك لم يكن المعلومات المحرفة أو غير الدقيقة فحسب وانما القدرة على التفسير أيضا ، ذلك انه من المحتمل للغاية ان القيادة المصرية قد فسرت المعلومات السابقة في ضوء خبرتها عن نجاح الانقلابات العسكرية سواء المستمدة من خبرتها الذاتية في مصر ١٩٥٢ أو من الانقلابات العسكرية في المشرق العربي وهي تلك الخبرة التي تشير الى ان مفتاح السلطة يوجد في العاصمة والمدن الرئيسية دون فهم للبنية الاجتماعية - السياسية الخاصة لليمن (٣) . ويمكن ان نؤيد هذا التحليل ببعض تصريحات لاحقة لعبد الناصر تحدث فيها عن سيطرة الثورة على كل اليمن من اليوم الأول وتأييد الشعب اليمني كله لها وعدم وجود أية مقاومة للثورة ، ومن ثم فقد رفض النظر الى المتاعب التي واجهتها الثورة الا في سياق التدخل الخارجي ضدها (٤) .

والمشكلة انه حتى لو كان الادراك السابق صحيحا فان خطأ فادحا في حسابات التدخل المضاد يبدو انه قد وقع ، فليس هناك أى مؤشر يفيد بأن عبد الناصر ومساعديه كانوا يتوقعون أن يكون التدخل المضاد للثورة بالضراوة التي أنتهى اليها فيما بعد ، وسوف نرى ان عبد الناصر

(١) أنظر : عبد الرحمن البيضاني ، موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى ، محاضرة القيت في نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الاسكندرية والمناقشات التي تلتها (٢٧ / ٥ / ٧٥) ، في : د. عبد الرحمن البيضاني ، نكبة الشعارات على الأمة العربية ، بدون مكان اصدار ، ١٩٧٥ « ص ١٦١ . أنظر أيضا : الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) موسى صبرى ، مخبر صحفى وراء أحداث عشر ثورات ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٨ .

(٣) أنظر : الحديدي ، مرجع سابق ص ٤١ .

(٤) Dawisha, Egypt in the Arab World..., op. cit., p. 38.

(٥) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ . خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان (٦٣/١/٦٤) ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ . Stephens, op. cit., pp. 380-1.

قد أوضح لأعضاء مجلس الرئاسة عن اعتقاده بأن ارسال قوات رمزية لليمن سوف يحبط احتمالات التدخل المضاد .

ومن ادراك عبد الناصر ومساعديه السابق لنجاح الثورة ولاحتمالات التدخل المضاد يصبح هناك مجال قليل للشك في انه قد توقع العبء الذي كان ينتظره عندما أرسل قواته الى اليمن وانه قد اعتقد فعلا بأن كل ما هو مطلوب كان قوات رمزية لردع التدخل المضاد للثورة (١) .
ويقدم هذا التحليل تفسيراً للسرعة والسهولة التي اتخذ بها عبد الناصر قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن .

وعلى الرغم من المؤشرات القوية المتاحة على سلامة التحليل السابق فانه يجب أن يكون واضحاً انه حتى بافتراض وجود قنوات سليمة للمعلومات تنقل لعبد الناصر ومساعديه صورة حقيقية عن واقع الثورة اليمنية ، وبافتراض وجود حسابات سليمة للتدخل المضاد بما يعنى الوضوح التام لأبعاد التدخل المصرى كما تطورت في السنوات التالية فان القرار كان ليتخذ مع كل التكليف الواضحة فيه (٢) .

وربما يؤيد هذا ما يرويه هيكل من أنه قدم رأياً مخالفاً للتوصية بالتدخل المباشر أثناء النقاش الذى دار حولها على أساس انه لا يعرف ما اذا كانت الظروف الموضوعية في اليمن مهيأة لنجاح الثورة وما اذا كانت هذه الثورة تستطيع عملياً أن تتحمل ثقل التدخل العسكري المصرى المباشر ، ويروى هيكل ان عبد الناصر قد سأل سؤالا مباشراً « هل معنى ذلك أن نترك الثورة اليمنية وحيدة يسهل ضربها ؟ وماذا يحدث للحركة العربية العامة اذن ؟ » (٣) ، كذلك روى هيكل أن

(١) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر - حوار مع محمد حسنين هيكل ، ط ٢ ، بيروت : دار القضايا ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ١٥٨ . ويقول جزيلان انه كتب تقريراً قبل وفاة الامام أحمد سلمه للقائم بالأعمال المصرى قال فيه « ان القبائل كلها معنا اليوم ولكنى لا أضمن استمرار تضامنهم معنا ، ولخص طلباته من مصر وأهمها « لواء » من القوات المصرية ، وهو مطلب يعكس نظرة أكثر واقعية بكثير غير أنه لم ترد أية إشارة تقييد وصول هذا التقرير الى القيادة المصرية .

أنظر : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٨٩ . وذكرونا هذا بأن المعلومات قد تتوفر ولكنها لا تصل بسبب الاخفاق فى الاتصالات الى كل صانعى القرار الذين يحتاجونها لأداء أدوارهم على نحو مرضى .

(٢) أنظر ما يؤيد هذا فى Arab World, Out on the New Frontier in : The Economist, January 26, 1963, p. 312.

(٣) هيكل ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

عبد الناصر قد ذكر لجيفارا في نقاش معه في ١٩٦٥ انه وجد نفسه يهب لمساعدة الثورة اليمنية عندما بدأت « ومع انني تلقيت من التقارير ما يفيد ان الوضع هناك غير صالح للثورة فقد قلت مثلك انه مجرد ان الثورة قامت فان ذلك يؤلف عنصرا وضعيا في حده ذاته وبالتالي يجب مساعدتها » (١) .

وتتسق هذه الروايات مع تلك الدوافع الغالبة للتدخل التي قدمها الفصل السابق ، ففي اطار المناخ السابق الذي أحاط بالنظام المصري في أعقاب الانفصال ، والوجهة الايديولوجية المتشددة التي اتخذها عربيا كان من المستحيل بالنسبة لعبد الناصر أن يرفض طلب ثوار اليمن بالتدخل خاصة بالنظر الى ذلك القيد الذي كان يرد على سلوكه بسبب عمق التزامه بالعروبة ومكانته القيادية بهذا الصدد (٢) فان رفضه لطلب مساندة ثوار اليمن كان يمكن أن يفسر كارتداد عن أيديولوجية القومية العربية ، وكان ذلك « لينفي الكاريزما المرتبطة به في الخارج ويقوض على نحو خطير قوته في الداخل » (٣) ، كذلك يدخل البعض بالاعتبارات النفسية في التحليل سواء في اطار « الدافع النفسي للانتقام » لدى قادة النظم الثورية عموما « (٤) أو اطار أسلوب عبد الناصر في رد الضربة بمثلها بأسرع ما يمكن كأحد عناصر حركته السياسية الذي بدأ يتبلور مع أزمة سحب تمويل السد العالي ١٩٥٦ (٥) .

(ج) دور مجلس الرئاسة : قد نذكر بداية ان قرار تشكيل المجلس قد صدر في يوم ٢٧ سبتمبر ٦٢ وانه قد عقد أول اجتماع له يوم ٢٩ سبتمبر وثاني اجتماع له يوم ٣ أكتوبر (٦) وبالنظر الى التوقيت السابق لقرار التدخل فانه يمكن الافتراض بأن المجلس كانت لديه الفرصة للقيام بدور في صنع القرار خاصة وانه يبدو ان اجتماعه الأول قد خصص بأكمله لموضوع اليمن وأن نفس الموضوع كان واحدا من موضوعين اثنين في جدول أعمال الاجتماع الثاني (٦) .

(١) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٢ ، ص ٤٧٠ .

(٢) Dawisha, op. cit., pp. 76-7 and pp. 131-2.

(٣) Dekmejian, op. cit., p. 31.

(٤) Ibid., p. 46.

(٥) Peter Mansfield, Nasser, London : Methuen Educational Ltd., 1970, p. 103.

(٦) الامراء ، ٦٢/٩/٢٠ ، ٦٢/١٠/٤ .

ويسهل تصور الطريقة التي عرض بها عبد الناصر الموضوع على المجلس من التحليل السابق لدوره ، ويؤيد حسن إبراهيم عضو المجلس في ذلك الوقت هذا الاستنتاج بقوله ان عبد الناصر قد أعطيت له « معلومات خاطئة وقدمت لنا في مجلس الرئاسة » (١) ، وأنه عندما عرض عليهم القضية قال ان هناك خوفا من تدخل السعودية ضد النظام الجديد وأنه اذا أرسلت مصر قوات رمزية فان هذا سوف يجعلهم يفكرون مرتين قبل الاقدام على أي تحرك مضاد (٢) ويقول زكريا محيي الدين انه لم تكن هناك مناقشة مطلقا حول ارسال القوات وانما كان هناك حديث فقط عن بعض محاذير التورط في الحرب ، كما تحدث البغدادي عن تجربته في اليمن عندما سافر اليها قبل الثورة ، ويؤكد هذا انتهاء المجلس الى موافقة اجماعية على قرار ارسال القوات الى اليمن بما فيهم كمال الدين حسين كما يؤكد كل من زكريا محيي الدين (٣) وحسن إبراهيم (٤) . ويحسم هذا مسألة وجود اعتراض وقت اتخاذ القرار من جانب كمال الدين حسين على ارسال قوات الى اليمن (٥) .

(١) رواية منسوبة اليه في : سامي جوهر ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٢) رواية منسوبة لزكريا محيي الدين في : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٣) رواية منسوبة لزكريا محيي الدين في : مرجع سابق ص ٢٢٠ .

(٤) شهادة لحسن إبراهيم في : أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (٤) ، شهود ثورة يوليو ، ط ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، يونيو ١٩٧٧ ، ص ١١٦ . انظر أيضا : سامي جوهر « مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٥) في الواقع ان كمال الدين حسين نفسه في كل ما أدل به من أحاديث منشورة لم يدع هذا ، وانما الأصح انه ربما يكون قد اعترض فيما بعد على استمرار التدخل ولكن في سياق خلافه العام مع عبد الناصر الذي اتضح منذ أغسطس ٦٣ وبلغ الذروة في مارس ٦٤ ، بل ان رواية كمال الدين حسين نفسه عن الجلسة التي عقدها مع عبد الناصر في مارس ٦٤ لتصفية الخلاف بينهما ليس فيها معرف واحد عن اعتراضه على اليمن وانما كان الخلاف الأصيل فيها حول مسائل السياسة الداخلية وبصفة خاصة الوجهة الاشتراكية للنظام (المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤) كما أن نص رسالة كمال الدين حسين الى ناصر في ٢٥/١٠/٦٥ بعد تحديده اقامته ليس فيها كلمة واحدة عن اليمن وانما تدور كلها حول كلمة واحدة هي « الحرية » (انظر النص في : المرجع السابق ص ٧٨ - ٧١ - ويتكفي ما سبق لنفي الرواية الوهمية عن حوار بين عبد الناصر ، وكمال الدين حسين في اجتماع لمجلس الوزراء (أي مجلس وزراء ؟) في أوائل نوفمبر ٦٢ ، وخلاصة هذه الرواية ان كمال الدين حسين ما كاد أن يعرب عن وجود رأي له بخصوص التدخل العسكري في اليمن حتى أمطره عبد الناصر بوابل من الامانات ثم انتهى الاجتماع بعد ذلك وبعدها حدثت اقامة كمال الدين حسين في الاسكندرية (لم يحدث =

وهكذا لم يقيم مجلس الرئاسة بدور متميز في عملية صنع القرار وإنما جاء أدائه كمؤسسة متنسقا مع دور صانع القرار الرئيسي ومساعديه .

(د) دور المؤسسة العسكرية : نذكر ان فترة اتخاذ القرار موضوع الدراسة كانت هي الفترة التي أعقبت الاخفاق المنسوب لعامر في سوريا وما تلى ذلك من توتر في العلاقة بينه وبين عبد الناصر ، وتفكير جدي من الأخير في تقييد سلطات عامر . كانت الفترة اذن فترة انحصار محتمل لنفوذ قيادة المؤسسة العسكرية ، ولذلك فمن المنطقي أن يكون رد فعلها هو اثبات أهمية قاعدة القوة التي تتركز اليها هذه القيادة للنظام ، وأن يكون من الأهمية لها بمكان أن يوجد الموقف الذي يشيت فيه هذا ، ويتفق الافتراض السابق مع افتراض عام يقدمه كر بخصوص سلوك القيادة العسكرية المصرية في مسائل السياسة الخارجية بقوله انه « بمجرد أن أصبحت هذه الموارد (الأسلحة) في أيديهم أصبح يتعين على القيادة العسكرية سياسيا ونفسيا أن تبرر ما قدم لها بتأكيد نفع القوة العسكرية المصرية كأداة للسياسة الخارجية » (١) ويعني ما سبق توقع موافقة قيادة المؤسسة العسكرية على قرار التدخل المباشر ان لم يكن تحمسها له .

وقد أيدت رواية لعبد الناصر هذا التوقع ، فقد ذكر انه سأل عامر حينما طلبت ثورة اليمن المساندة عن شعور القوات المسلحة عندما تصدر اليها الأوامر بالذهاب الى اليمن على أساس انه - أي عبد الناصر - كان مترددا بسبب القلق من موقف القوات المسلحة بعد احداث الانقصال ، فطلب منه عامر مهلة ٢٤ ساعة قال له بعدها انه طلب عددا من المتطوعين للذهاب الى اليمن فتطوع كل الضباط وكل الجنود وليس هناك ما يدعو أبدا للقلق (٢) . وقد أجمعت المصادر على تأييد موافقة العسكريين

= ذلك الا بعد التاريخ المشار اليه بحوال ثلاث سنوات) . أنظر هذه الرواية في :
وجيه أبو ذكري ، الزهور تدفن في اليمن ، ط ٢ ، القاهرة : دار الوطن العربي والمركز
العربي للصحافة ، ١٩٧٧ ، من ١٩ - ٢٠ .

Ker, op. cit., p. 204.

(١)

(٢) أنظر ، خطاب عبد الناصر في بور سعيد في الاحتفال باستقبال العائدين من اليمن (٦٣/٩/٤) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ص ٤٢٣ . أنظر أيضا خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

لقرار التدخل وتحمسهم له (١) خاصة وان القوات المسلحة لم تكن قد قامت بعمل فعال منذ ١٩٥٦ (٢) ، بل ان البعض قد ذهب الى أنهم قد أيدوا القرار بقوة بشرط ارسال مساعدة عسكرية فورية وكافية لسحق مؤيدي الامام قبل أن يتمكن السعوديون من التدخل (٣). ويمكن الاستدلال على خطأ التقدير السابق بسلوك قيادة المؤسسة العسكرية في اجتماعي مجلس الرئاسة اللذين سبقت الاشارة اليهما . وهكذا فانه يتضح ان المؤسسة العسكرية التي يفترض أنها كانت المؤسسة الوحيدة القادرة على أن تمارس قيادا ما على دور عبد الناصر لم تمارس مثل هذا القيد في قرار اليمن ، كما أنها لم تمارس دورا متميزا بهذا الصدد .

(١) لم يشذ في هذا سوى انجرامز الذي يقول بأن عبد الناصر كان منذ البداية على خلاف مع مستشاريه العسكريين الذين رأوا أن اخضاع اليمن لسيطرة فعالة سوف يكون أكثر صعوبة مما اعتقد . انظر :

Ingrams, op. cit., pp. 135-6.

Halliday, op. cit., p. 107.

(٢)

Nutting, op. cit., pp. 321-2. Stephens, op. cit., p. 385.

(٣)



1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the origin of life. It is shown that the problem is one of the most important and most difficult in the history of science.

2.

3.

4.

5.

6.

7.

8.

9.

10.

11.

12.

13.

14.

15.

16.

17.

18.

19.

20.

21.

22.

23.

24.

25.

26.

27.

28.

29.

30.

31.

32.

33.

34.

35.

36.

37.

38.

39.

40.

41.

42.

43.

44.

45.

46.

47.

48.

49.

50.

51.

52.

53.

54.

55.

56.

57.

58.

59.

60.

61.

62.

63.

64.

65.

66.

67.

68.

69.

70.

71.

72.

73.

74.

75.

76.

77.

78.

79.

80.

81.

82.

83.

84.

85.

86.

87.

88.

89.

90.

91.

92.

93.

94.

95.

96.

97.

98.

99.

100.

101.

102.

103.

104.

105.

106.

107.

108.

109.

110.

111.

112.

113.

114.

115.

116.

117.

118.

119.

120.

121.

122.

123.

124.

125.

126.

127.

128.

129.

130.

131.

132.

133.

134.

135.

136.

137.

138.

139.

140.

141.

142.

143.

144.

145.

146.

147.

148.

149.

150.

151.

152.

153.

154.

155.

156.

157.

158.

159.

160.

161.

162.

163.

164.

165.

166.

167.

168.

169.

170.

171.

172.

173.

174.

175.

176.

177.

178.

179.

180.

181.

182.

183.

184.

185.

186.

187.

188.

189.

190.

191.

192.

193.

194.

195.

196.

197.

198.

199.

200.

201.

202.

203.

204.

205.

206.

207.

208.

209.

210.

211.

212.

213.

214.

215.

216.

217.

218.

219.

220.

221.

222.

223.

224.

225.

226.

227.

228.

229.

230.

231.

232.

233.

234.

235.

236.

237.

238.

239.

240.

241.

242.

243.

244.

245.

246.

247.

248.

249.

250.

251.

252.

253.

254.

255.

256.

257.

258.

259.

260.

261.

262.

263.

264.

265.

266.

267.

268.

269.

270.

271.

272.

273.

274.

275.

276.

277.

278.

279.

280.

281.

282.

283.

284.

285.

286.

287.

288.

289.

290.

291.

292.

293.

294.

295.

296.

297.

298.

299.

300.

301.

302.

303.

304.

305.

306.

307.

308.

309.

310.

311.

312.

313.

314.

315.

316.

317.

318.

319.

320.

321.

322.

323.

324.

325.

326.

الباب الثاني

تطور التدخل المصري في اليمن

يتناول هذا الباب تطور التدخل المصري في اليمن في أعقاب القرار بالتدخل العسكري المباشر في سبتمبر ١٩٦٢ وحتى نهايته في ديسمبر ١٩٦٧ . ويقترح الباحث تقسيم هذا التطور الى مراحل ثلاثة : التصعيد العسكري - التسوية السياسية - انتهاء التدخل . وتشمل مرحلة التصعيد العسكري الفترة من بداية التدخل في أكتوبر ٦٢ وحتى نهاية ٦٣ ، وتمتد مرحلة التسوية السياسية عبر سنتي ٦٤ ، ٦٥ بينما تستوعب المرحلة التي ستنتهي بانتهاء التدخل سنتي ٦٦ ، ٦٧ ، وبديهي ان الحدود الزمنية بين المراحل لا تكون عادة حدودا قاطعة وان كان مما يثير الانتباه في الدراسة الحالية ان الحدود واضحة بدرجة كبيرة . وسوف يوضح البحث في هذا الباب ان كل مرحلة من المراحل الثلاثة السابقة تنفرد على نحو واضح أيضا بما يميزها من الظروف

المحلية والاقليمية والدولية وما انعكس عنها من ادارة مختلفة للتدخل
المصرى فى كل منها مما يبرر هذا التقسيم (١) .



(١) يختلف هذا التقسيم مع التقسيم الذى أورده هاليداي الى مرحلتين فقط :
مرحلة اشتداد القتال والسعى الى النصر العسكرى الكامل فى ٦٢ - ٦٤ ، ومرحلة التجمد
والوساطة السياسية فى ٦٥ - ٦٧ . وسوف يقدم البحث فى هذا الباب وجهة نظر تثبت
ان مبحث عدم سلامة هذا التقسيم . ومن ناحية أخرى يتفق التقسيم الوارد فى المتن
مع تقسيم داويشا الى حد كبير وان اختلفت التسميات (المناورة - التوقيف - المواجهة)
والفواصل الزمنية . كذلك فان داويشا قد أغفل فى تحليله العوامل المحلية الى حد كبير .
انظر

Halliday, op. cit., p. 109. Dawisha, Intervention in Yemen, op. cit., p. 62.

الفصل الأول (التصعيد العسكري)

يتناول هذا الفصل أول مرحلة من مراحل تطور التدخل المصري ، وهي مرحلة التصعيد العسكري التي تبدأ بعد اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر بفترة قصيرة وتمتد حتى نهاية ٦٣ ، وقد تحدد ذلك التصعيد بمجموعة من العوامل المحلية والاقليمية والدولية واتخذ شكلا كميًا بزيادة عدد القوات المصرية في اليمن وآخر كفيًا بتوسيع نطاق التدخل والانتقال عسكريا من الدفاع الى الهجوم بغرض تحقيق نصر عسكري حاسم للجمهورية ، ولكن التصعيد العسكري ارتبط من ناحية أخرى بتدخل سياسي في اليمن وموقف من الجهود الدولية لاحداث فض الاشتباك ، وسوف نتناول الدراسة في هذا الفصل كافة الجوانب السابقة في مبحثين يتناول أولهما العوامل التي أدت الى التصعيد ثم يتناول الثاني الأبعاد المرتبطة به .

المبحث الأول محددات السلوك المصري

يدور البحث هنا على المستويات المحل والاقليمي والدولي بغرض بيان المدى الذي أثرت اليه العوامل المنبثقة من كل من هذه المستويات على السلوك المصري في هذه المرحلة وسوف نبحت العوامل المحلية في جزء واحد من هذا المبحث بينما تبحت العوامل الاقليمية في اجزاء

تتناول المقاومة الملكية والدعم السعودي ثم البريطاني لها (١) ، وأخيرا تبحث العوامل الدولية في جزأين يتناولان الموقف الأمريكي السوفيتي ، ويلاحظ ان النطاق الزمني للدراسة في هذا المبحث يشمل الشهور من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ على أساس ان التصعيد العسكري قد بلغ ذروته في شهر فبراير .

١ - الضغوط الداخلية :

يعني المبحث هنا بما اذا كان السلوك المصري في هذه المرحلة قد تأثر بعوامل محلية من أي نوع ومحاولة تبين طبيعة التأثير الذي مارسته هذه العوامل ووزنه ان وجد . وسوف يناقش في هذا السياق موقف الرأي العام المصري من التدخل وأثر التكاليف الاقتصادية للتدخل والضغوط المؤسسية بهذا الصدد .

(أ) الرأي العام :

سبق أن رأينا الانعدام الكامل تقريبا للدور الذي يلعبه الرأي العام كدافع لقرارات التدخل ، كذلك سبق للدراسة أن انتهت الى ترجيح الرأي القائل بأن مستوى تأثير الرأي العام وجماعات الضغط في مصر على صنع السياسة الخارجية في حده الأدنى ، ويدور التساؤل هنا حول امكانية التعديل في هذه الأحكام بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة في هذا الفصل على أساس أن التدخل العسكري المباشر ربما يكون قد أحدث انعكاسات داخلية سلبية ترتبط عادة بخسائر الأرواح وبعض المضامين الاقتصادية السيئة خاصة في اطار ما سبق للدراسة أن أوضحته بخصوص احتمالات انكماش الرأي العام في مصر الى العزلة عن الشؤون العربية في أعقاب الانفصال . ولا مفر من تكرار الحديث هنا أيضا عن صعوبة التعرف علميا على العناصر المكونة لموقف الرأي العام بهذا الصدد ، ومن ثم فانه ليس هناك من سبيل سوى محاولة الاقتراب غير المباشر من الظاهرة موضع البحث بمناقشة بعض الآراء المتاحة بخصوصها .

وثمة آراء تتحدث عن وجود رأى عام بالغ العداء في تلك المرحلة ،

(١) اعتبرت الدراسة الموقف البريطاني داخلا ضمن الاطار الاقليمي للتحليل على أساس أن الموضع البريطاني في الجنوب اليمني قد جعل بريطانيا نظاما دخيلا intrusive system بالنسبة للنظام القرعي اليمني .

ويصف أحد المصادر الرأي العام وقتها بعبارات مثل ، اننا نعيش أسود أيام حياتنا ، اذا نظرت للوجوه تجدها وجوها بلا حياة ، وكان كل الناس قد ارتدوا رؤوسا من الحجارة . انك اذا نظرت في هذه الوجوه ستجدها رافضة بصمت لهذه الحرب القذرة « أو « ان هناك عدة آلاف في السجون اعترضوا على حرب اليمن » ، ويفسر هذا الموقف البالغ العداء من جانب الرأي العام بالانعكاسات السلبية للتدخل المصرى فى صورة أزمات اقتصادية عنيفة وخسائر الأرواح (١) .

وفى تحليل الرأي السابق قد يكون من السهل تبين مدى المبالغة فى الأوصاف والأرقام والمبررات الواردة ضمنه ، ومع ذلك فمن الضرورى الاعتراف بمنطقية وجود رأى عام معادى فى هذه المرحلة ، ولكن ليس هناك أى دليل علمى متاح على امتداد نطاق هذا الرأى من الطبقات والفئات المعادية للنظام بطبيعة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الى النطاق العريض للجماهير المستفيدة من النظام خاصة وانه من المنطقى ان التكاليف الاقتصادية للتدخل فى اليمن كانت فى حدها الأدنى فى هذه المرحلة وكذلك الخسائر فى الأرواح . وعلى أية حال فانه قد يكون من المناسب هنا أن نشير الى انه حتى بالنسبة لذلك القدر من الرأى العام المعادى الذى يفترض منطقيا وجوده - بشرط عدم المبالغة - فان القبضة السياسية للنظام فى ذلك الوقت كانت كفيفة بأن تتفادى تأثيراته المحتملة على ادارة التدخل فى اليمن .

(ب) التكاليف الاقتصادية :

تتضح أهمية التكاليف الاقتصادية فى هذا السياق من الوضوح الاقتصادى لمصر كدولة متخلفة اقتصاديا كانت تسعى فى هذه المرحلة الى تحقيق التنمية الاقتصادية بخطى سريعة الأمر الذى يمثل قيودا واضحا على حركة القيادة المصرية فى مجال السياسة الخارجية ويجعلها حساسة بنوع خاص لأية تكاليف باهظة لادارة التدخل فى اليمن ، ومن ناحية أخرى فان هناك منظورا آخر لأهمية التكاليف الاقتصادية فى هذا السياق وهو أنارها على الرأى العام ، اذ انه بالنسبة للرأى الجماهيرى الذى لا يهتم عادة بقضايا السياسة الخارجية تكون الأبعاد المرتبطة بحياته اليومية احدى قنوات الربط الهامة بينه وبين هذه القضايا ، ومن ثم فان

(١) انظر : وجه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٧ .

وجود تكاليف اقتصادية باهظة للتدخل في اليمن يوقر حجة للرأى القائل بتزايد الرأى المعادى لهذا التدخل .

وقد تكونت عناصر التكاليف الاقتصادية حتى ذلك الوقت من تكاليف التدخل العسكرى المباشر نفسه ، ومن تكاليف الدعم الاقتصادى لليمن سواء بطريق مباشر كدفع مرتبات الجيش اليمنى (١) وربما الادارة اليمنيه كلها ، وتقديم معونات اقتصادية لليمن (٢) ، أو بطريق غير مباشر كتحميل بدلات سفر الخبراء المصريين الفنيين الذين أرسلوا الى اليمن (٣) .

وفى تقدير العناصر السابقة كانت هناك أرقام يمكن اكتشاف المبالغه فيها بسهولة كحساب الاتفاق اليومى فى اليمن بمليونى جنيه يوميا (٤) ، وتجدد الاشارة بهذا الصدد الى ان عبد الناصر قد فند فى خطاب عام له فى ديسمبر ٦٢ الأرقام التى تقدر اتفاق مصر اليومى على حملة اليمن بمليونى جنيه من العملة الصعبة ، وكان رده منطقيا ، فقد أذاع البيانات المتعلقة بكل الرصيد المصرى من العملة الصعبة وقدره ١٣٠ مليون جنيه استرلينى وأوجه تخصيص اتفاقه على المجالات المختلفة بحيث لا يبقى مخصصا للشئون الخارجية والتنوعات الأخرى سوى ٧ مليون جنيه (٥) ، ومن ناحية أخرى كان هيكمل قد ذكر فى ١٦ نوفمبر ٦٢ « ان تكاليف الحملة العسكرية المؤيدة لليمن وصلت حتى الآن الى ما يوازي نصف أرباح مصنع واحد فى العام الماضى هو مصنع الغزل والنسيج فى المحلة » (٦) .

(١) أنظر : جزيان ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ، ١٤٠ .

(٢) أشار الأهرام فى ٦٣/٢/٢٨ (ص ٤) الى وجود منحة مليون جنيه قررت

مصر تقديمها لليمن فى شكل منتجات وسلع .

(٣) أنظر الأهرام (٦٣/٢/٤) حيث توجد اشارة الى موافقة اللجنة التشريعية

الوزارية على اعتماد مبلغ نصف مليون جنيه للصرف منها على نفقات السفر والمرتبات

للخبراء الفنيين الذين يوفدون للعمل فى اليمن .

أنظر أيضا الأهرام (٦٣/٢/٦ - ص ٤) حيث يوجد تفصيل لفئات بدل السفر

اليومى الذى يمنح للموفدين الى اليمن وهو ٦ جنيهات استرلينية لمن تبلغ مرتباتهم

الشهرية ١٠٠ جنيه فأكثر وخمسة لفته ٣٥ الى أقل من ٦٥ و ٣ لفته ١٥ الى أقل من ٣٥

وجنيه ونصف لمن تقل مرتباتهم عن ١٥ جنيه .

(٤) وجه أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٥) خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق .

ص ٣٦٩ .

(٦) هيكمل ، أمثلة عن المعركة فى اليمن ، مرجع سابق . وإذا علمنا أن صفى

أرباح المصنع فى العام الذى تحدث عنه هيكمل هو ١٧٢٢٢٦٣٩ جنيه (أنظر مصدر =

وعلى أية حال فإن الباحث يجب أن يسلم بالتعقد الشديد للمشكلة خاصة إذا بحث في نطاق زمني محدود كنطاق الدراسة في هذا البحث وليست هناك أية أرقام رسمية أو غير رسمية يمكن الاعتماد عليها في حل المشكلة بالنسبة لهذه المرحلة الزمنية ، وإذا تذكرنا أن الضغوط الاقتصادية لن تكون ناتجة فحسب من مجرد الانفاق ولكن من الانعكاسات المترتبة لهذا الانفاق على الاقتصاد القومي يتضح أن هذه المهمة أعقد من أن يقوم بها باحث سياسى بمفرده فضلا عن عدم توفر البيانات المطلوبة .

وأحد الاختيارات المحدودة الباقية هي اتباع « نهج سياسى » الى مشكلة التكاليف الاقتصادية ، ويمكن بهذا الصدد تقديم الملاحظتين التاليتين :

أولا : لا يجب أن ننحى جانبا استخفاف القيادة السياسية والدوائر القريبة منها بالتكاليف الاقتصادية لحملة اليمن كما اتضح مما سبق على أساس أن هذا لا يعدو أن يكون نوعا من الدعاية السياسية ، ففي الواقع أن هناك ما يدعو للاعتقاد بالصدق ولو النسبى في هذا الاستخفاف ، وذلك لأننا سوف نرى في مراحل لاحقة أن هناك حديثا جادا - وإن يكن مخففا في الغالب - قد بدأ حول هذه التكاليف من نفس المصادر الرسمية وأن هناك أرقاما قد ذكرت بغض النظر عن مدى دقتها بل وأن التكاليف الاقتصادية كانت محددا معلنا لاشك فيه لمرحلة بأكملها من التدخل .

ثانيا : أنه من المهم للغاية بالنسبة لهذه المرحلة أن إدراك القيادة لطبيعة ما يجرى في اليمن استمر يدفعها الى الاعتقاد كما سنرى بصحة التصور الخاص بإمكان تحقيق نصر حاسم للجمهورية بعملية عسكرية ، وهذا يعنى ببساطة أن التكاليف الاقتصادية حتى وإن وجدت بشكل ضاغط على القيادة لا يمكن أن تشكل قيда على تصعيدها للتدخل وفقا لما تقتضيه مقتضيات تحقيق هذا النصر الحاسم الذى تصورته القيادة المصرية .

= الرقم فى : الأهرام ، ٦٣/١/١٥ ، ص ٥) فإن معنى هذا أن هيكلا يقدر انفاق حملة اليمن فى شهر ونصف بمليون جنيه على أقصى تقدير ، وإذا أعطينا هامشا للخطأ فى التقدير وقدرنا التكلفة بمليون جنيه شهريا وأخذنا فى الاعتبار تزايد أعداد القوات فى ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٣ الى حوالى ٣ أضعاف ما كانت عليه فى أكتوبر - نوفمبر ٦٢ فإننا يمكن أن نصل الى رقم تقريبي هو ٨ مليون جنيه يمثل الحد الأقصى للانفاق فى الفترة من أكتوبر ٦٢ ويناير ٦٣ استنادا الى تقدير هيكلا .

(ج) الضغوط المؤسسية :

شهدت هذه المرحلة استمرار غياب السلطة التشريعية المنتخبة وعدم اكتمال عملية بناء الاتحاد الاشتراكي ، وحتى بالنسبة للجنة التنفيذية العليا التي صدر قرار تشكيلها في ٢٨ أكتوبر ٦٢ فانها لم تمارس دور متميزا بصدد التدخل المصرى فى اليمن لسببين أولهما انها لم تضم أية عناصر جديدة يمكن أن تحمل معها رأيا جديدا يدفع الى تصور دور لها يتميز عما أوضحه تحليل دور المؤسسات الموجودة وقت اتخاذ قرار اليمن ، فقد جاءت تركيبا من جميع أعضاء مجلس الرئاسة بالإضافة الى سبعة من أعضاء المجلس التنفيذى (١) . والسبب الثانى أنها ظلت طيلة فترة الدراسة بل وبعدها منشغلة بالمسائل المباشرة المرتبطة بعملية بناء الاتحاد الاشتراكي (٢) .

ومن ناحية أخرى فإن المصادر التى سبقت الإشارة إليها فى تحليل دور مجلس الرئاسة فى صنع القرار لا تشير من قريب أو من بعيد الى ظهور معارضة داخل المجلس فى هذه الفترة وينسحب نفس الأمر بالطبع على المجلس التنفيذى ووزارة الخارجية . ويبقى المصدر الوحيد المحتمل للضغوط هو المؤسسة العسكرية ، وقد سبقت الإشارة الى أن عبد الناصر أعد مشروع قرار بتجديد اختصاصات عامر (٣) عرض على المجلس فى ٢٩ نوفمبر ٦٢ ، وكان أمرا ذا دلالة أن عبد الناصر لم يحضر هذه الجلسة ، وقد طالب عامر بتأجيل النظر فى المشروع ثلاثة شهور بسبب الالتزام المصرى فى اليمن ، وأيده فى ذلك كمال الدين حسين فقط ، ولذلك انتهى الأمر بالمجلس الى الموافقة على مشروع القرار ، وتبع ذلك تقديم عامر لاستقالته فى ١ ديسمبر ٦٢ وكذلك تحركات معارضة فى الجيش كان من بينها تقديم قادة القوات البحرية والبرية والجوية وبعض كبار القادة لاستقالاتهم واجتماع عدد منهم فى القيادة حيث أصرروا على عودة عامر الى موقعه ، وبعدها تراجع عبد الناصر وأرسل لعامر من يقنعه بالعدول عن استقالته ، وقد كان . وعاد عامر وفرض حمايته على كل

(١) انظر الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٩ .

(٢) تظهر متابعة نشاط اللجنة ان المرة الاولى التى ناقشت فيها مسائل سياسة خارجية لم تات قبل فبراير ١٩٦٥ حين بحث فى السابع من هذا الشهر الازمة فى العلاقات مع ألمانيا الغربية . انظر : الأهرام ، ٦٥/٢/٨ .

(٣) بما يجعل لمجلس الرئاسة سلطة تعيين قادة الوحدات وكذلك ترقية الضباط ابتداء من رتبة عقيد .

القادة العسكريين الذين كان لعبد الناصر أو لمجلس الرئاسة رأى فى ضرورة أبعادهم بسبب أخطائهم فى سوريا (١) .

ومن المناسب أن نلاحظ أن حجة عامر ضد تحديد سلطاته كانت هى الالتزام المصرى فى اليمن وأنه قد طالب بتأجيل النظر فى مشروع القرار المقدم بهذا الشأن الى مجلس الرئاسة ثلاثة شهور بسبب هذا الالتزام ، ويعتقد الباحث أن هذا يمكن أن يعطى مبررا للقول بأن عامر قد نظر الى التدخل فى اليمن فى هذه الفترة باعتبارها فرصة حقيقية لتأكيد نفوذه المهدد فى أعقاب الانفصال ، وفى هذه الشهور الثلاث يمكن أن تكون القوات المصرية فى اليمن قد حققت نصرا حاسما يصبح معه أى قرار بتحديد سلطاته ناهيك عن عزله مثلا أمرا غير وارد (٢) . ولا يعنى هذا أن عامر كان بالضرورة فى هذه الفترة يفكر فى تصعيد التدخل ، ولكنه يعنى بالتأكيد أن نجاح التدخل بالنسبة له كان مسألة فى منتهى الحيوية وسوف نرى أن تطورات الموقف فى اليمن قد جعلت هذا النجاح غير ممكن دون تصعيد التدخل ، ومن هذا يمكن أن نصل الى أن طريق التصعيد كان الطريق المتاح أمام عامر من منظور الصراع على السلطة فى تلك الفترة .

وهكذا يمكن القول من التحليل السابق بأن الضغوط الداخلية فى بعض أبعادها لم تمثل قيда على التدخل (رأى العام - التكاليف الاقتصادية) بينما يمكن أن تكون قد وصلت فى أبعاد أخرى الى العمل كقوة دافعة لهذا التصعيد (المؤسسة العسكرية) .

٢ - المقاومة الملكية :

يناول هذا الجزء أول الضغوط الإقليمية التى يفترض أنها أفضت الى تصعيد التدخل المصرى ، وسوف يحاول البحث هنا أن يصل الى تقييد موضوعى لكافة الأبعاد المرتبطة بهذه المداومة حتى يمكن تبين حقيقة تأثيرها على هذا التدخل .

-
- (١) حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٤ . سامى جوهر ، مرجع سابق ، ص ٥٦ . منير حافظ ، التاريخ الشرقى الحكم جمال عبد الناصر ، خبايا الصراع بين عبد الناصر والمشير ، فى : روز اليوسف ، ٧٦/٥/٣١ ، ص ١٧ .
- (٢) أو تكون على الأقل قد توزعت فى اليمن الى درجة يصعب معها أحداث هزة فى قيادتها العليا .

(١) التطورات اللاحقة لإعلان الثورة : بمجرد إعلان مصرع البدر في صنعاء أعلن عمه الحسن الذي كان ممثلاً لليمن في الأمم المتحدة في ذلك الوقت توليه الإمامة ، وصرح بأن ما حدث كان مجرد تمرد تؤيده مجموعة صغيرة من ضباط الجيش ، وأنه يتوقع التفاف الشعب والقبائل حوله ، ثم غادر الولايات المتحدة إلى السعودية حيث انضم إليه معظم أفراد أسرة حميد الدين الذين تمكنوا من الهرب من اليمن أو كانوا خارجها وقت حدوث الثورة حيث اعترفوا به إماماً في ٥ أكتوبر ، ثم شكل الحسن حكومة حصلت على تأييد بعض البعثات الدبلوماسية اليمنية (١) * واتخذ الحسن من نجران المتاخمة للحدود الشمالية لليمن أول قاعدة للمقاومة الملكية حيث مثلت من جانب نقطة احتشاد للملكيين ومن جانب آخر نقطة انطلاق لأمراء حميد الدين وعسائديهم إلى المناطق الشمالية والشرقية في اليمن لاثارة القبائل وتنظيمها من أجل العمل السريع ضد الجمهوريين والمصريين (٢) .

وفي نفس الوقت كانت الشكوك تتزايد حول حقيقة مصرع البدر خاصة وإن دليلاً مادياً واحداً لم يقدم على ذلك ، وبدأت الشائعات تتزايد حول هربه وهو ما أيدته حكومة المنفى الملكية في ٩ أكتوبر ثم راديو عمان الذي أعلن في ١٥ أكتوبر تلقى الملك حسين لرسالة من البدر (٣) . وفي اليوم التالي أرسل البدر برقية للأمانة العامة للجامعة العربية اتهم فيها مصر بالتدخل في شئون اليمن وطالب الجامعة بتأديب العصاة ، كما بعث في نفس اليوم ببرقية إلى عبد الناصر يطلب فيها سحب القائم بالأعمال المصري في اليمن لتأييده لحكومة الثورة (٤) . وتم حسم الأمر نهائياً بظهور البدر في ١٠ نوفمبر في مؤتمر صحفي رتبته له الملك حسين (٥) وقيل أنه عقد في الركن الشمالي الغربي من اليمن (٦) .

وفي هذا المؤتمر قدم البدر رواية لهروبه يفهم منها أنه قرر الهروب

(١) مثل مقاضيات اليمن في واشنطن ولندن وبون و عمان : انظر : O'Ballance, op. cit., p. 77.

Ibid., p. 82 and Schmidt, op. cit., pp. 20-1. (٢)

O'Ballance, op. cit., pp. 77-8. (٣)

(٤) الأهرام ، ١٧/١٠/٦٢ .

Schmidt, op. cit., pp. 49-50. O'Ballance, op. cit., p. 80. (٥)

(٦) وإن لم يوجد دليل قاطع على ذلك . انظر رواية شميدت التي لا يمن سوى أن تشير الشك العميق حول عقد المؤتمر في اليمن : Schmidt, op. cit., pp. 56-7.

من القصر بعد أن تأكد من انتصار الثوار في صنعاء ، وتمكن البدر وفقا لروايته من الخروج من القصر ثم من صنعاء بمساعدة بعض أنصاره ، بل لقد ادعى أن عددا من أبناء الشعب قد تعرف عليه دون أن يبلغ عنه أثناء خروجه من صنعاء ، وبعد تمكنه من الخروج من صنعاء بدأ مسيرة « مظفرة » احتشد حوله خلالها مئات من رجال القبائل أخذت في التزايد حتى بلغت آلافا عندما وصل صعدة ، وقد تم ذلك في خلال أسبوعين تقريبا عبر بعدها الحدود الى السعودية حيث بدأ اتصالاته لحشد التأييد الخارجي لقضيته ثم عاود عبور الحدود الى جبل قارة في الشمال الغربي في اليمن (٤٠ ميلا جنوب غربي صعدة) حيث أنشأ مقر قيادته (١) .

وينست هناك صعوبة كبيرة في اكتشاف زيف هذه الرواية ، وهناك سببان كافيان لذلك أولهما ما سبق ورأيناه من تزايد الشعور المعادى لحكم حميد الدين بين معظم القبائل ابتداء من ١٩٥٩ بصفة خاصة وهو ما انعكس في تأييد هذه القبائل للثورة فيما بعد أو على الأقل عدم اتخاذها لموقف مضاد منها في البداية ، والسبب الثاني هو الأهم في الواقع انه ليس هناك أي شيء يفهم لماذا لم يتجه البدر بهذه المسيرة « المظفرة » الى العاصمة بدلا من أن يصبح الالتزام المصري بدعم الثورة كافيا لمواجهة الحشود القبلية التي ادعى انها التفت حوله (٢) .

ويمكن القول بان حقيقة ما حدث ان البدر حاول في البداية ان يتخذ له قاعدة للمقاومة داخل اليمن ، وكانت محاولاته الأساسية بهذا الصدد هي الذهاب الى عمران مع مجموعة من أنصاره بغرض الاستيلاء على ثكنات الجيش حيث قضى الموالون للثورة على هذه المحاولة ، فقام بمحاولته الأساسية الثانية في حجة ذات التاريخ الطويل في حماية الامامة الزيدية فضلا عن أنها مدينة حصينة تحتوى على مخازن للأسلحة والذخائر كما يوجد بها جهاز ارسال واستقبال يصلها بالعالم الخارجي ، ولكنه وجد ان حاميتها قد اعلنت الولاء للجمهورية فحاول تجميع القبائل لمحاصرتها أو تكوين طاوور خامس داخلها لكنه لم ينجح ، بل ان اهل المدينة والمعتقلين السياسيين فيها الذين أفرج عنهم قد شاركوا جنود حجة في قتال البدر وأنصاره ، ويبدو ان البدر قد واصل ضغطه على حجة حينما من الوقت وان هذا قد أثر في معنويات البعض في داخلها غير ان المؤكد ان محاولته لاقتحامها

Ibid., pp. 29-35. O'Ballance, op. cit., p. 80; Ingrams, op. cit., pp. 129-130. (١)

O'Ballance, op. cit., p. 32. (٢)

قد باءت بالفشل ، كذلك ليس هناك أى دليل على وصوله الى صعدة التي كانت قد أعلنت انضمامها للثورة من بدايتها وان تكن قد واجهت متاعبها الخاصة بظهور « امام » جديد فيها (١) .

ولهذا فان البدر لم يعبر الحدود الى السعودية الا بعد ان فقد كل أمل في ايجاد قاعدة داخلية للمقاومة خاصة وانه يبدو مؤكدا ان ردود فعل القبائل قد تراوحت بين العداء والفتور في لقائه ، وعلى أحسن الفروض فان بعضها قد مكنته من الهرب استنادا الى بعض العادات القديمة للقبائل اليمينية في حماية المستغيث ، أما المقاومة من أجل الإمامة فهذا ما لم تكن القبائل مستعدة له في هذه المرحلة التي فقد فيها الامام منصبه فضلا عن عدم امتلاكه لوسائل الاغراء المادية (٢) .

وبوصول البدر الى السعودية واجه المعسكر الملكي مشكلة عسيرة ، فقد كان الحسن قد أعلن نفسه اماما كما سبقنا الإشارة ، وكان يحصل على تأييد الكثير من الأمراء الملكيين فضلا عن مكائنه وسط القوى المحافظة في اليمن ، ولكن البدر كان هو الامام الشرعى ، ولابد ان جدالا قد حدث داخل المعسكر الملكي ربما وصل الى حد الخلاف بدليل ان راديو مكة الذى أعلن في ١٣ أكتوبر ان البدر ما زال على قيد الحياة أعلن في نفس الوقت انه اعترف بالحسن اماما ، غير انه عاد ليعلن فى السابع عشر تخطي الحسن عن الإمامة واعترافه بالبدر اماما ، ولم يعرف ما حدث فى هذه الفترة على وجه الدقة لكن المنطق يقضى الى تصور اجراء حل وسط قبل بموجبه الامراء الملكيون وعلى رأسهم الحسن باستمرار البدر اماما لاطهار الوحدة فى معسكرهم والاحتفاظ بالشرعية على ان يصبح الحسن رئيسا للوزراء ويحتفظ الامراء الملكيون الذين تكون منهم بالاستئناس بمجلس الوزراء بقدر كبير من حرية التصرف (٣) .

(١) راجع مصدر المعلومات الواردة فى المتن فى : جزيلا ، مرجع سابق ١٣١ - ١٣٢ ، ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٤٠ - ١٤١ ، شرف الدين ، مرجع سابق ص ٣٨٢ .
O'Ballance, op. cit., pp. 80-2.

(٢) الطراز ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .
O'Ballance, op. cit., pp. 81-2.

(٣) Ibid., pp. 82-3. Schmidt, op. cit., p. 153. Ingrams, op. cit., p. 134.

(ب) البرنامج السياسي والاستراتيجية العسكرية (١) : فور انتهاء الملكيين من حسم المشكلة السابقة بدأوا العمل فوراً على تصعيد المقاومة ضد الجمهورية ومسانديها من المصريين ، ويمكن من تحليل الكتابات المتاحة التوصل الى المعالم الرئيسية التالية لبرنامجهم السياسي واستراتيجيتهم العسكرية .

من الناحية السياسية كان العنصر البارز في برنامج الملكيين هو المطالبة الملحة بانسحاب القوات المصرية المؤيدة للجمهورية ولا بأس من توقف المساعدات لكلا الطرفين على أن يعقب ذلك استفتاء يمكن أن تشرف الأمم المتحدة على إجرائه (٢) . وقد كان هذا المطلب المبكر يعكس وعي الملكيين بأهمية الدعم المصرى للجمهورية ، بل ان كل التطورات التالية قد اكدت ان مطلبهم الحقيقى الوحيد كان الانسحاب دون الاستفتاء على اساس أن هذا الانسحاب كان ليجرد الجمهوريين من دعمهم الخارجى فى الوقت الذى كان الدعم الخارجى للملكيين ليستمر بالتأكيد بالنظر الى متاخمة السعودية جغرافيا لليمن وطبيعة منطقة الحدود اليمنية كمأ سئرى .

وفى تحديد مصادر الدعم الخارجى كان واضحاً ان الملكيين يعتمدون بصفة أساسية فى هذه المرحلة المبكرة على دعم السعودية والأردن وان حرصوا كذباً على اظهار الطبيعة المعنوية - والرمزية على أحسن الفروض - لهذا الدعم ، كما كان هناك نوع من « الغزل السياسى » للولايات المتحدة استخدم فيه التخويف من النفوذ السوفييتى فى اليمن الجمهورية . وبالنسبة للمنظمات الدولية كان واضحاً ان الاعتراف السريع بالجمهورية من أغلبية أعضاء الجامعة العربية قد جعل الملكيين يميلونها كمصدر محتمل للتأييد (٣) ، بينما استمرت محاولاتهن للاحتفاظ بمقعد اليمن فى الأمم المتحدة حتى انتقل الى الجمهورية فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ .

ولم يكن الملكيون واعين فى تلك المرحلة فيما يبدو بأية قيمة لاعلان برنامج للاصلاح السياسى يقوى من وضعهم داخل اليمن . وقد تراوحت

(١) تجدر الإشارة الى أن كلمات برنامج واستراتيجية وجهات وجيوش ... الخ التى سترد فى السياق التالى يجب أن تفهم بمعنى نسبى سيتضح من التحليل التالى كله للمقاومة الملكية .

Schmidt, op. cit., pp. 120 and 155.

(٢)

Ibid., pp. 58 and 120-1.

(٣) راجع :

ردود فعل قادة المعسكر الملكي للاستئالة التي قدمت اليهم بهذا الصدد من اعتبار أن « اصلاح ما أفسده السلال » أو القيام بمشروعات اقتصادية هو برنامجهم اذا عادوا للسلطة (١) الى المراوغة في الاجابة كقول البدر في مؤتمره الصحفي باز بناء الامم ليس سهلا وان الاصلاحات هي ما اعلنه بعد توليه الامامة (٢) .

وإذا أنتقلنا للاستراتيجية العسكرية للملكيين فسوف نجدتها غامضة ومشوشة يسيطر عليها هدف رئيسي هو الاطباق على صنعاء من كافة المحاور الشمالية والشرقية التي يمكن للملكيين ان يعملوا فيها على ان تصفى كل المواقع الأخرى التي يسيطر عليها الجمهوريون في هذه العملية (٣) .

وفي تحقيق هذا الهدف - بدا واضحا ان القادة الملكيين لم يحسموا بعد هذه المرحلة الأولى من القتال ما اذا كان من الأفضل لهم ان يقوموا بحرب عصابات محضه بابطال الأسلحة أم ان نجاحهم سوف يتطلب تبني أساليب الجيوش النظامية في القتال (٤) ، وقد ظلت نجران التي سبق ان رأينا اتخاذ الحرس لها مقرا للقيادة في الايام الأولى للثورة هي القاعدة الأرضية الرئيسية للملكيين بما توفره من مراكز احتشاد وتدريب عسكري لهم بعيدا عن ايدي الثوار والمصريين في اليمن (٥) .

(ج) تحليل الموقف القبلي : كان تنفيذ الهدف الملكي في الوصول الى صنعاء يتطلب بداهة الرجال اللازمين ، وفي كل عمليات المقاومة الملكية الأولى التي سبقت تصعيد التدخل المصري يمكن أن يتصور المتابع لأجهزة الاعلام المصرية وتصريحات القيادة السياسية ان القاعدة البشرية للمقاومة

Ibid., p. 121.

(١)

Ibid., p. 58.

(٢)

(٣) أنظر : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف في اليمن (٢) ، في : الأهرام ،

٦٣/٣/٣ ، ص ٣ .

O'Ballance, op. cit., pp. 96-7.

وقد عبر القاضي أحمد السباعي القائد البارز الوحيد في المعسكر الملكي من خارج الأسرة المالكة في ذلك الوقت عن هذه الاستراتيجية بقوله لشميدت : « لا تريد حملات على مواقع منعزلة ، ويجب أن نركز شعبنا وأسلحتنا على الهدف الرئيسي الذي يصل ذروته بهجوم ليزم واحد على صنعاء ، وهكذا نقطع رأس الأفعى » أنظر :

Schmidt, op. cit., p. 154.

Ibid., p. 135.

(٤)

(٥) مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق .

Schmidt, op. cit., pp. 115-6. O'Ballance, op. cit., p. 84.

الملكية كانت بالاساس غير يمنية ، فحمة تصوير لكل العمليات المرتبطة بهذه المقاومة على انها مرتبطة بقوات سعودية أردنية نظامية ، وفيما عدا هذا كانت هناك منظمات غامضة لهوية المشاركين في هذه العمليات كوصفهم بانهم « متسللون » أو « مرتزقة » أو « متآمرون » أو « فلول للأسرة المالكة » وذلك في الوقت الذي كان التأكيد فيه واضحا على موقف القبائل اليمنية المؤيد للجمهورية (١) . وفي مقابل هذا كان الملكيون يدعون دائما ان الشعب اليمني هو قاعدتهم البشرية .

ومع الاعتراف بالاهمية الفائقة للدعم السعودي والاردني للقضية الملكية كما سنرى تفصيلا وكذلك بمحاولات الاستخدام الواسع ليمنيين من المقيمين في السعودية في العمليات المضادة للثورة بل وربما بدور سعودي اردني مباشر - وان يكن محدودا - في الايام الاولى للقتال فانه لا مفر من التسليم بان الدور الرئيسي في تنفيذ هذه العمليات كان لقبائل يمنية ، ويلاحظ ان نفس المصادر الجمهورية والمصرية لم تقدم أى دليل قاطع على تورط سعودى أو اردنى مباشر فى هذه العمليات فضسلا عن ان نفس هذه المصادر بدأت بعد حوالى ثلاثة اسابيع من الثورة تعترف بهذه الحقيقة وان يكن على استحياء أو بطريق غير مباشر (٢) .

(١) خلص الباحث الى هذا الاستنتاج من متابعة الأهرام فى الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ كذلك من متابعة خطاب عيد الناصر فى هذه الفترة . انظر خطابه فى عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ حيث تصوير لعناصر الهجوم على الجمهورية بانهم مرتزقة يمنيون وجنود أردنيون ، وسعوديون وخطابه فى المؤتمر الشعبى بأسوان (٦٣/١/٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ . حيث تصوير لعمليات الهجوم بأنها تسلل سعودى . ومن الطريف ان أحد العاملين بحقل الاعلام العسكرى فى ذلك الوقت كان مصرا على وصف عبد الله بن الحسين ابن عم البدر بأنه « عقيد سعودى » انظر : محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٩ .

(٢) يراجع فى هذا الأهرام من منتصف أكتوبر ٦٢ - نهاية يناير ٦٣ . والأمثلة البارزة بهذا الصدد اشارة هيكل الى أن محاولات سعود ضد الثورة قد شملت اليمنيين المقيمين فى بلاده + القبائل السعودية قرب الحدود + محاولة تمييزها ببعض القبائل اليمنية التى قد ترضى بالذهب + بعض جيشه النظامى . ومن المفيد ان هيكل قد أشار الى أن هذا الجيش يقف « وراء ذلك كله » وليس الى مشاركته فى القتال . انظر : محمد حسين هيكل ، الشعار الذى رفعته الحوادث الى مرتبة القانون ، فى : الأهرام ، ٦٢/١٠/١٩ . كما أشار عيد الناصر فى نفس خطابه الذى صور فيه العمليات المضادة للثورة بأنها تسلل سعودى الى أن الخطة المضادة للثورة تقوم على أساليب تدريب « يمينيين » فى تجرأ واعترف صراحة بأن سعود وفضل قد استطاعا شراء بعض القبائل . انظر : خطاب عيد الناصر فى المؤتمر الشعبى بأسوان (٦٣/١/٩) ، مرجع

وهكذا يصبح المرء ازاء حقيقة لا يمكن التنازل عنها وهي مشاركة قبائل يمنية بدور أساسي في تقديم «السيستودع البشري» اللازم لتنفيذ استراتيجية المقاومة الملكية، وهنا لابد من وقفة لتحليل هذا الموقف الجديد فقد سبق أن رأينا تزايد الموقف المعادي للقبائل اليمنية ضد حكم آل حميد الدين فضلا عن مساندة معظمها للثورة، والاهم من ذلك انها لم تقدم للبدر أى سند حقيقي مما دفعه الى عبور الحدود الى السعودية لتدبير قاعدة خارجية لعملياته . وفى تفسير هذا الموقف من بعض القبائل يمكن تقديم الاسباب التالية مع افتراض انها تمثل نوعا من الترتيب التنازلي بحسب اهميتها :

أولا - سبق ان رأينا التخلف العام الذى كانت اليمن الامامية تختنق به . وفى سياق هذا التخلف العام كانت القبائل هى الأشد تخلفا وفقرا سواء لأن رجل القبيلة العادى ببنشاطه الزراعى كان بطبيعة الامور يمثل قاع السلم الاجتماعى فى اليمن أو بسبب جذب مناطق الشمال التى اتى منها التأييد القبلى الرئيسى للملكيين ، وبالنظر الى هذا وإلى ما سبق ورأيناه من تقاليد حربية راسخة لهذه القبائل وغلبة طبيعة الولاء لفكرة السلطة المركزية فقد بدا أن استعداد بعض القبائل لبيع قوة عمل أفرادها كمحاربين مفهوم (١) . وليس هناك أى دليل مقنع على صحة الرأى القائل بامتداد الوعى البنيمى الى القبائل اليمنية برمتها عن طريق ثورة الترانزستور (٢) فالواضح أن آثار هذه الثورة كانت قاصرة على

= سابق ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ . كما بدأت المصادر الجمهورية تشير ابتداء من أواخر أكتوبر الى مشاركة « بعض المتأمرين من زعماء القبائل اليمنية فى العمليات (الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٥ ، ص ٢) وخيانتهم للوعود التى قطعوها على أنفسهم بمساندة الثورة (الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٧ ، ص ١١) ومشاركة بعض المتمردين « الذين باعوا أنفسهم بابنخس الايمان » فى العمليات المضادة للثورة (الأهرام ، ٦٢/١١/٣ ، ص ٦) كما بدأت أحكام الاعدام ضد « مئزى الفتنة » فى الجبال تتردد مع بداية نوفمبر (الأهرام ، ٦٢/١١/٤ ، ص ٦١) .

(١) غير أحد اليمنيين عن هذا المعنى فى قصيدة له يقول أحد مقاطعها بلسان رجل القبيلة « الحرب فى عمل » . نقلنا عن : محمد أحمد نعمان . مرجع سابق ، ص ٧٨ . وغير الصحفى الضرى مكرم محمد أحمد عن نفس المعنى بقوله إن البندقية هى أداة الانتاج الوحيدة للقبائل . انظر : مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة : غنى واليمن - قنطرة من ملامحها ومضاميلها ، القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣ .

(٢) ذكر هيكس فى أكتوبر ٦٢ أن الترانزستور « قد أوجد الى جانب الولاء للقبيلة ولواء جديدا للانسانية والتقدم وصنع تغيرات هائلة حيث كان الظن من قبل أنه لا طريق

المدن وبعض وليس كل القبائل . وهكذا كانت نفوذ السعودية ذات أثر حاسم في تحديد سلوك القبائل (١) ، وحتى عندما حاول الجمهوريون والمصريون أن يردوا على السلاح بمثله كانت النتيجة الوحيدة لهذا المسلك هي ظاهرة تغير الولاء القبلي بطريقة شبه منتظمة لكي يتسنى الحصول على أكبر قدر من المال (٢) .

غير أننا يجب أن نذكر دائما أن التحليل السابق يقدم تفسيراً لموقف القبائل التي وقفت ضد الثورة أو تأرجحت في ولائها وفقا للاعتبار المادي ، ولكنه لا يشمل كل قبائل اليمن بأية حال ، فهناك قبائل تمتعت بدرجة من الوعي السياسي جعلت ولاءها للجمهورية مستمرا منذ بداية الثورة وطيلة الحرب الأهلية (٣) .

ثانيا - ثمة تفسير للموقف المضاد للثورة من جانب بعض القبائل باخطاء الجمهوريين ، ويشار في هذا السياق الى أن بنية السلطة الجمهورية في اعقاب الثورة قد شكلت دون تمثيل قبلي واضح يكسبها تأييد القبائل (٤) ، ولكن قد يكون الأكثر منطقية بهذا الصدد ما يقال عن تصرفات بعض الضباط الجمهوريين تجاه قبائل حافظت على نوع من الحياد ، فقد جرى خلع العديد من شيوخ القبائل ، وتعرض بعضهم الآخر الى الاهانات ،

الى التغيير . انظر : محمد حسنين هيكل ، بريطانيا والثورة في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٦ .

(١) مكرم محمد أحمد « صورة الموقف في اليمن (١) » ، في : الأهرام ، ٦٣/٤/٣ .
O'Ballance, op. cit., p. 81.

(٢) Ibid., p. 90.

وقد كتب أحمد المروني أول وزير ارشاد قومي بعد الثورة الكلمات التالية حوالى ١٩٥٣ ، يحلل سلوك قبائل الشمال امتنادا الى خبرة انقلاب ١٩٤٨ ولكنها تبدو صحيحة عموما في سياق الستينيات « اننا (يقصد شمال اليمن) سناخط على الوضع ناظم على الحكم والأعران ، ولكنه سرعان ما ينقلب سخطه رضا عندما يسمع أبناء النبي وبناته يستنصرونه ويطلبون منه نجدة ، وهنا ينسى كل شيء ، ينسى جروحه الدائمة وآلامه السود وقيوده التي حطمت أقدامه وغلت أيديه ، ينسى كل ذلك ويقوم منتصرا للال والمال ويفض ب لا للكرامة ولا للفضيلة ولكن لأجل أن يستولى على صنعاء ومافي بيوتها ودكاكينها » نقلا عن : محمد أحمد نعمان ، من وراء الأسوار ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٣) المثال الواضح هنا هو تجمع قبائل حاشد التي كانت لها خبرة أكثر من قاسية مع الامام أحمد .

(٤) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ .
Schmidt, op. cit., p. 154.

وكانت النتيجة انحياز بعض القبائل الى صفوف الملكيين بعد ان كانت تناصر الثورة في البداية (١) وربما فاقم من أثر هذه التصرفات الاستياء القبلي التاريخي من العسكريين بسبب استخدام ائمة حميد الدين للجيش في قمع القبائل (٢) .

ثالثا - يمكن القول بان العامل التالي في الأهمية في تفسير موقف القبائل المساندة للملكيين هو « الآثار الجانبية للتدخل المصري » ، فقد كان طبيعيا ان يؤدي التورط المتزايد في العمليات العسكرية ضد القوى المعادية للثورة الى عدد من الآثار الجانبية السلبية لعل أسسها هو الآثار الطبيعية لأية عمليات عسكرية من دمار وخسائر في الأرواح (٣) ، ووصل الامر أحيانا الى حد القيام بعمليات انتقامية تمت عادة كرد على عمليات غادرة تعرضت لها القوات المصرية (٤) ، كما اضيفت تهمة الفطرسية وعقدة النفوق في تعامل المصريين مع اليمنيين بحيث قدم ذلك على أقل الفروض مادة دعائية طيبة للملكيين (٥) ، وهكذا استغل الشعور الوطني العارم لدى اليمنيين الناتج عن خبرتهم التاريخية مع محاولات الاحتلال الأجنبي في تصوير المصريين كغزاة جدد لليمن لامكان لهم الا القبور ، وبحيث يصبح الحكم الامامي مهما كان أفضل من حكم الأجنبي الدخيل (٦) .

رابعا - يقدم العامل الدنبي تفسيراً جزئيا لموقف بعض القبائل ضد الجمهورية ، ولقد سبقت الإشارة الى تزايد العداء من جانب معظم القبائل لحكم الامام أحمد ابتداء من ١٩٥٩ ، غير أن ذلك قد فسر خطأ فيما يبدو

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

محمد أحمد نعمان ، الأطراف المعنية في اليمن " مرجع سابق ، ص ٧٧

(٢) Brown, op. cit., p. 360. (٢)

Wenner, op. cit., p. 213. Schmidt, op. cit., p. 134. (٣)

O'Ballance, op. cit., p. 91. Stephens, op. cit., pp. 398-9. (٤)

(٥) انظر : المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ . ويجب أن يعطى هذا المصدر قيمة

خاصة لأن المطار كان يؤيد التدخل المصري حين كتب دراسته وناقش هذه الظاهرة بموضوعية ووضعها في إطارها الواقعي دون تهويل . انظر أيضا شميدت الذي يقول أن المصري على الرغم من لسانه العربي كان كالأوروبي في بعده عن اليمنيين وإن التحديث المصري كان يصل الى العقول اليمنية ولا ريب ولأن ثمة شكوكا في أنه كان يصل الى قلوبهم .

Schmidt, op. cit., pp. 87-8. (٦) انظر : المطار ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

Schmidt, op. cit., pp. 57 and 153.

Menahem Kapil, Revolution in Yemen, in : New Outlook, November-December 1962, p. 12.

بأن ينسحب على موقف الجزء الزيدى من هذه القبائل من الامامة كمؤسسة دينية ، وقد كانت أغلبية هذه القبائل دون شك عازمة كمعظم الشعب اليمنى على اسقاط أسرة حميد الدين ، كذلك فليس هناك ما يشير الى تمسكها بالامام كقيادة سياسية غير ان ذلك لم يكن يعنى تخليهم بالضرورة عن الامامة كمؤسسة دينية (١) ، ولا يجب ان يعطى هذا العامل وزن كبير فى تفسير تأييد بعض القبائل للبدر واسرته ، فقد سبق ان رأينا موقف القبائل منه عقب الثورة مباشرة كما ان المذهب الزيدى كما رأينا لا يحصر الامامة فى اسرة حميد الدين بطبيعة الحال ، غير ان هذا العامل يمكن أن يفسر بعض المتاعب التى تعرضت لها الثورة من بعض القبائل نتيجة ظهور « أئمة محليين » فى أماكن متفرقة فى الشمال الزيدى (٢) . وهناك منظور آخر للعامل الدينى وهو ان اغلبية القبائل الزيدية قد رأت فى النظام الجمهورى - أو هكذا صور لها - انتصارا للشوافخ الذين بدأوا يساهمون على أعلى المستويات فى حكم البلاد ، ومن الطريف ان تأييد المصريين « السنة » للجمهوريين اعتبر تأكيدا لهذه المخاوف (٣) .

(د) الوزن العسكرية والسياسي : يمكن للملكيين من رصيدهم القبل فضلا عن امكانيات الدعم الخارجى أن يتحدوا عن « جيوش » و « جبهات » يقودها البدر من مقره فى جبل قارة ، وقد ذكر البدر فى مؤتمره الصحفى فى ١٠ نوفمبر انه يقود شخصيا احد هذه الجيوش وان عمه الحسن لديه جيش آخر شرقى صعدة ، وان هناك جيشا ثالثا قرب حريب فى الجنوب الشرقى (تحت قيادة القاضى أحمد السباعى) وان هذه الجيوش تبلغ مجتمعة حوالى ٢٠ ألف رجل وتسيطر على أكثر من نصف اليمن وتوشك على الزحف لسحق الجمهوريين واعادة الامام فى ثلاثة أسابيع (٤) ، وبالإضافة الى هذا أرسل عدد من أمراء أسرة حميد الدين الى بعض المناطق فى الشمال والشرق التى قدر الملكيون ان بإمكانهم حشد تأييد قبلى فيها ، وتم توفير طرق للإمداد تصل كل هذه « الجبهات » بقواعدها الخارجية فى السعودية والجنوب اليمنى المحتل باقصى قدر من الاستفادة من الطبيعة الجغرافية لهذه المناطق (٥) .

(١) الطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢١ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) الطار : مرجع سابق ، ص ٢٢١ . Stephens, op. cit., p. 358.

(٤) O'Ballance, op. cit., pp. 79-80 and 84. Ingrams, op. cit., p. 134.

(٥) انظر التصيلات فى : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف فى اليمن (٦) .

مرجع سابق Schmidt, op. cit., pp. 3-5.

وفي تقييم الوزن الحقيقي للمقاومة الملكية يمكن ان نبدأ بادعاءات البدر في مؤتمره الصحفي بان انصاره كانوا يسيطرون على الجزء الاكبر من اليمن ، فبينما سيطر الجمهوريون على صنعاء وتعز والحديدة فحسب كانت جيوشه تسيطر على معظم الشمال كذلك ادعى البدر ان رجاله يسيطرون على الجبال المحيطة بحجة وان بقيت المدينة في ايدي الجمهوريين (١) ، واتسقت مع هذه الادعاءات مجموعة من القصص شبه الاسطورية عن اعمال المقاومة الملكية ضد القوات المصرية بصفة خاصة (٢) ، وقد وجدت هذه الادعاءات صدى عند الكثيرين بسبب اتساقها مع ما هو معروف عن الدور التاريخي للقبائل الزيدية في الحفاظ على الامامة ، ونوعية رجال القبائل كمقاتلين اشداء ، والبيئة الجبلية في الشمال اليمني ، وهكذا مالت كتابات عربية كثيرة الى النظر الى ما يجري في اليمن على انه حرب عصابات فعالة ضد القوات النظامية المصرية (٣) .

ولكن من ناحية أخرى كانت نقاط الضعف في معسكر الملكيين أكثر من واضحة ، وفضلا عن الامكانية البديهية في تغيير ولاء القبائل الملكية عندما « يدفع » الجانب الجمهوري أكثر فانه يمكن الحديث عن الضعف التنظيمي البالغ لمعسكر الملكيين سواء بصفة عامة أو في الاتصال بين قياداتهم وبين جيوشهم « العاملة على الجبهات » المختلفة بسبب سوء امكانيات الاتصال المتاحة (٤) ، كذلك فانه مع الاعتراف بقدرة رجال القبائل كمقاتلين أشداء الا انه كان واضحا في المراحل الأولى للقتال أن قدرتهم على التكيف مع التكتيكات الحديثة للقتال كانت منعدمة (٥) .

Ibid., p. 58. O'Ballance, op. cit., p. 79. (١)

Schmidt, op. cit., pp. 116 and 134-5. (٢) انظر مثلا :

Ingrams, op. cit., pp. 12-3. Tribesmen at Bay, in : The Economist, December 29, 1962, p. 1280. (٣) انظر :

Ibid., p. 1280. Schmidt, op. cit., pp. 116, 123 and 135-6. (٤)

وقد ذكر مراسل الإيكونوميست الذي تنقل عنه أن « مفهوم التنسيق برمته غريب على القبائل » ، كما تحدث شميدت بوضوح عن القوضى الضاربة في المعسكرات الملكية اليمنية وعن قيام حوالى نصف الى ثلثي المقاتلين الملكيين بأجازات بدعوى العناية بأسرهم ومتابعة أعمالهم الزراعية .

(٥) أشار شميدت الى مشكلة نسيانهم للمهارات التي اكتسبوها من معسكرات التدريب بمجرد عودتهم وأشار مراسل الإيكونوميست الى أن رجال القبائل في هذه المرحلة كانوا يبدؤون أول استخدام لهم لأسلحة غير شخصية ولكن مع فهم قليل لاستخدامها التكتيكي بحيث كانت الألفام هي السلاح الوحيد غير الشخصي الذي استخدمه بفعالية في ذلك الوقت . انظر : Ibid., p. 136. Tribesmen at Bay, op. cit., p. 1280.

وقد أكد قائد القوات المصرية في اليمن في ذلك الوقت هذا التحليل للإداء العسكري للملكيين (١). ولكن من المهم هنا أن نشير إلى ما ذكره في نفس السياق من أن ذلك لم يستمر طويلا وإن ثمة تحسنا في الأداء العسكري للملكيين قد حدث (٢) ، ويعنى هذا أنه من منظور القيادة العسكرية المصرية لا يمكن المرور بسهولة على ما يتعلق بالأداء القتالي للملكيين على أساس الاستخفاف به ومن ثم يؤزنهم العسكري والسياسي .

وفي محاولة البحث عن حقيقة الوزن العسكري للملكيين في ضوء كل ماسبق يمكن استنادا إلى مصادر عبرت عن وجهات نظر عديدة أن تقدم هنا صورة تمثل الحد الأدنى الذي لا خلاف عليه لخريطة السيطرة الملكية - الجمهورية في اليمن في ذلك الوقت ، وبصفة عامة وعلى سبيل التبسيط يمكن القول إذا قسمت اليمن أفقيا إلى شمال ووسط وجنوب فإن الشمال كان ملكيا والجنوب كان جمهوريا وأما الوسط فكان شرقه ملكيا وغربه جمهوريا ، وفي إطار هذا التصوير الجغرافي المبسط سيطر الملكيون على مأرب وحريب من المدن الهامة بينما كانت القواعد الرئيسية الراسخة للجمهوريين هي المدن الثلاثة تعز والحديدة وصنعاء ومن صنعاء يمكن الحديث عن امتداد جمهوري في شكل قوس إلى الشمال عبر نقاط قوية مثل عمران وحجة وحرض وصعدة في قلب الاقليم الزيدى القبلي حيث كان الامام في الركن الشمالي الغربى يمثل تحديا غير فعال من جبل قارة وإن امتدت السيطرة الملكية

(١) اللواء أنور القاضي (فريق فيما بعد) . وقد ذكر أنه كان هناك في البداية عدم تحكم في النيران من جانب الملكيين « إلى حد الاندهاش الكامل من طيش هذه القذائف ومن اتجاهاتها غير المعقولة في سماء المعركة » . نقلا عن : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف في اليمن (١) ، الأهرام ، ٦٣/٢/٢٩ ، ص ٣ .

(٢) ذكر القاضي أنه قد لاحظ بسرعة « حسبا للنيران في الوقت المناسب .. قدرة على تحديد وقت الإطلاق في الوقت المناسب .. ثم تحسنت أجهزتهم الفنية .. الغام مضادة للدبابات مرصوبة في حقول ذات تركيب حديث في بعض مضائق الجبال في اليمن » . وعلى الرغم من أنه قد فسر هذا بدخول نظاميين إلى المعركة فإن النتيجة واحدة بالنسبة للتحليل الحال . أنظر المرجع السابق ، وقد أكد البدر في حديث له إلى جريدة الرأي العام الكويتية هذا التقييم بصفة عامة . أنظر : أجوبة الامام البدر على أسئلة مراسل جريدة الرأي العام الكويتية ، في : الرأي العام ، ٦٥/٨/٣٠ ، نقلا عن الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ إصدار ،

ص ٥٥١ .

على نحو غير محكم في شكل قوس بين النقاط الجمهورية القوية في
حرض وصعدة (١) . وقد يكون ضروريا أن تضاف الملاحظات التالية الى
التصوير السابق :

أولا - أن السيطرة على مدينة لم تكن تعنى في بعض الأحيان
بالنسبة للطرفين سوى سيطرة عسكرية دون تأثير سياسى يمتد
خارجها ، وربما ينطبق هذا بأوضح مايمكن على السيطرة الملكية على
حريب حيث لم يستطع الماكيون ان يمدوا نفوذهم في الإقليم الذى كان
يزخر بالشوافع المؤيدين للجمهورية ، والسيطرة الجمهورية على صعدة
التي ظلت مهددة من رجال القبائل المعادين المحيطين بها (٢) ، بل أن
صنعاء نفسها وبسبب احاطتها بعدد من القبائل التي أمكن تجنيدها في
صف الملكيين كانت تبدو أحيانا مهددة من هذه القبائل على الأقل من
وجهة نظر سلامة اتصالاتها البرية (٣) .

ثانيا - لعله من الواضح الآن ان هناك اغراء واضحا في التعبير عن
الخريطة الملكية الجمهورية بمصطلحات طائفية بحيث تكون المناطق
الشافعية في الجنوب هي القاعدة الراسخة للجمهورية والزيدية في
الشمال هي القاعدة الراسخة للملكية ، ومع الاعتراف بأن أكثر المناطق
استقرارا طيلة الحرب الأهلية ظلت هي المناطق الشافعية بحكم ولائها
الثابت للجمهورية وان المقاومة الملكية انبثقت من أقاليم زيدية الا أنه من
الضرورى أولا الإشارة الى ما سبق التنويه اليه من ان البنية الطائفية في
اليمن لها مضامينها المتعلقة بالبنية القبلية - الحضرية والبنية
الطبقية ، كما انه من الحيوى للغاية ان مدنا وأقاليم زيدية كانت
راسخة الانتماء للجمهورية (٥) ، ومن ثم فإن محاولة تحليل الخريطة
السياسية السابقة بلغة طائفية انما هي محاولة تعوزها الدقة الى حد
كبير .

Ingram, op. cit., p. 135. Schmidt, op. cit., pp. 160-1. (١)

Wenner, op. cit., p. 197. O'Bailance, op. cit., pp. 92-4.

انظر أيضا : محمد حسنين هيكل ، تقرير عن اليمن ، في : الأهرام ،
٦٣/٣/٨ ، ص ٣ .

O'Bailance, op. cit., pp. 92-4. (٢)

(٣) يلاحظ أن صنعاء تقع جغرافيا في منطقة الحدود بين مناطق التأثير الملكي
ومناطق السيطرة الجمهورية وفقا للتصوير المبسط السابق .

(٤) صنعاء - صعدة - حجة على سبيل المثال .

ثالثاً - من المستحيل بالنسبة لخصائص الحالة اليمنية الحديث
عن الخريطة الملكية - الجمهورية بلغة كمية سواء فيما يتعلق بالمساحة
او عدد الانصار وذلك لاستحالة معرفة المساحة والعدد الحقيقي لسكان
كل من اقاليم اليمن (١) ، ولكن لعل الخريطة رقم (٢) توضح ان الادعاء
الملكي بالسيطرة على نصف اليمن مغالى فيه فضلا عن عدم انطباق مفهوم
السيطرة بشكل واضح بالنسبة للملكيين ، كذلك فان الادعاء الملكي بان
 $\frac{3}{4}$ اليمنيين يؤيدون القضية الملكية كاذب ، فقد سبق أن رأينا أن
الشوافع يمثلون ٥٠ - ٦٠٪ من السكان وانهم لاسباب اجتماعية
واقتصادية قد أيدوا الجمهورية بلا استثناء فضلا عن التأييد الزيدى
الذى لاشك فيه للجمهوريين فى بعض المناطق الزيدية الهامة .

وتفيد خريطة رقم (٢) فى توضيح التحليل السابق بالملاحظات
التالية :

١ - المناطق غير المبين بها تقسيمات قبلية هى المناطق التى لم يكن
هناك شك فى أى وقت من الاوقات فى ولائها للجمهورية ، وتتفق هذه
المناطق مع ماسبق بيانه عن التوزيع الجغرافى للظاهرة القبلية فى
اليمن .

٢ - تمثل القبائل المظلة الحد الأدنى وفقا لمصادر مصرية
« عليمة » للقبائل التى انحازت للمعسكر الملكى فى وقت أو آخر . ويبين
التوزيع الجغرافى لهذه القبائل الوضع الحرج لمدينة صنعاء كما سبقت
الإشارة .

٣ - تصنيف المصادر الملكية والغربية الى ما سبق قبائل حمدان
وبنى مطر وبنى حشيش وعبيدة ودهم (٢) .

٤ - من الواضح أن أيا من المصادر الملكية أو الغربية لم يدع أصلا
بوقوف أى من القبائل المتبقية فى صف الملكيين وان كانت المصادر الملكية
قد ادعت أن ذلك راجع الى الخوف من الوجود العسكرى المصرى بجوار
هذه القبائل (٣) .

(١) أنظر : الطار ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) Schmidt, op. cit., pp. 66 and 154. Little, South Arabia, op. cit.,
p. 133.

(٣) Schmidt, op. cit., p. 123.

٥ - تبرز الخريطة بطريقة مفيدة أنه بينما يمكن الحديث عن مناطق جمهورية متصلة في جنوب اليمن وعلى طول الساحل فإنه لا يمكن الحديث بنفس الصورة عن مناطق ملكية في الأجزاء الباقية .

وعلى أية حال فإن الأوضاع السابقة للملكيين قد مكنتهم من القيام بعمليات قطع لطريق المواصلات البرية تساعدهم في ذلك طبيعة الأرض وارتفاع الجبال مما كان يجبر القيادة المصرية على القيام بعمليات برية و/ أو جوية لتأمين هذه الطرق بما في هذا من استنزاف لقوات لا مبرر لها في الأحوال العادية كذلك مكنتهم هذه الأوضاع من شن هجمات على المواقع المصرية - الجمهورية المتطرفة - وبصفة خاصة في صعدة وصرواح - الأمر الذي اقتضى من القيادة المصرية القيام بعمليات جوية وعمليات تهريبية واسقاط للمظليين وامتداد بالجولكي يمكن الاحتفاظ بهذه المواقع في أيدي الجمهوريين (١) .

وقد ضغط الوضع السابق على القيادة المصرية ، فقد رفع من التكلفة البشرية للاحتفاظ ببعض المواقع وتأمين طرق المواصلات والامداد الرئيسية (٢) ، والاهم من ذلك ان العمليات العسكرية المضادة لعمليات المقاومة الملكية لم تحدث نتيجة حاسمة تجتث هذه المقاومة جذورها ، بل ان مجرد صمود الملكيين في الشهور الأولى كان يعنى انهم قد وفروا لأنفسهم عنصر الزمن الضروري لتلقى مساعدة خارجية ، فكلما طال الوقت بالمقاومة الملكية كان هذا يعنى أن مزيدا من القوى الخارجية صاحبة المصلحة في انتصارهم وان ترددت في البداية في تأييدهم تحسبا لانهيائهم السريع سوف تبادر الى مساعدتهم .

وقد جعل التطور السابق في المقاومة الملكية من فكرة دعم الجمهورية بقوات رمزية - كما تصورت القيادة المصرية أصلا - فكرة

(١) راجع : الحديدى ، مرجع سابق ص ٤٢ - ٤٣ . مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق . مكرم محمد أحمد ، حكايات من الجبل ترسم صورة العائدين ، مرجع سابق . جزيلا ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ . محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٣٥ ، ١٧١ - ١٧٧ . الأهرام في الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ . Schmidt, op. cit., pp. 64-5 and 157-8. O'Ballance, op. cit., pp. 92-7.

Ibid., p. 97. Stephens, op. cit., p. 398.

(٢)

غير واردة ، واصبح تصعيد التدخل هو الطريق الوحيد المتاح امامها وذلك بالنظر الى استمرار الالتزام المصري بالدفاع عن الثورة ، وقد زاد الضعف العسكري للجمهوريين اليمنيين من الضغوط المنبثقة من البيئة اليمنية في اتجاه هذا التصعيد ، وهو الضعف الذي يعود بصفة أساسية الى عهد الامامة (١) ، بالإضافة الى الدعم الخارجي للمقاومة الملكية كما سيجىء بيانه ، ويبدو أنه كان هناك رأيان داخل القيادة اليمنية أولهما ينساذى بتعاون محدود من بعض القوات المصرية مع استثارة همة اليمنيين بينما ينادى الثاني بالاعتماد بصفة أساسية على هذه القوات ، ومن الواضح ان الرأي الثاني هو الذي انتصر (٢) ، بل لقد لوح الجمهوريون اليمنيون في منتصف يناير ٦٣ بوجود عروض جزائرية وعراقية لتقديم قوات اضافية للضغط على عبد الناصر كي يقبل زيادة القوات المصرية (٣) ، وعلى الرغم من عدم وجود أى دليل على جدية العروض السابقة فان الرواية السابقة توضح المدى الذي ذهبت اليه القيادة الجمهورية في اليمن في ذلك الوقت لتصعيد التدخل المصري .

٣ - الدعم السعودي للملكيين :

ترجع أهمية الموقف السعودي الى عاملين محددين أولهما العامل الجغرافي فقد كانت السعودية بجوارها الجغرافي لليمن تمثل مكانا

(١) اذا قفنا عن سوء التسليح والتدريب والتنظيم .

فقد قدر عدد الجيش في هذه المرحلة بحوالى ٣ - ٤ آلاف يتمركزون أساسا في المدن الرئيسية صنعاء وتعز والحديدة . هيكلا ، مرجع سابق ، ص ٣ . وأنظر : تحديدا آخر بحوالى سبعة آلاف في :

O'Ballance, op. cit., pp. 85-6.

(٢) انظر : حمروش « عبد الناصر والعرب » ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ . ويقول حمروش ان الايراني وزير العدل في ذلك الوقت أعلن لمجلس الوزراء ان بن بيللا أبلغه أثناء زيارته للجزائر باستعداده لارسال قوات الى اليمن على أن تتحمل مصر نفقات التموين والذخيرة ، كذلك أعلن أحمد المروني بعد عودته من العراق استعداد قاسم لارسال ١٠ آلاف جندي بالذخيرة والسلاح والتموين ودارت مناقشة واسعة انتهى فيها الرأي الى ارسال وفد لمصر برئاسة البيضاني لمعرفة رأيها في الموضوع سافر يوم ١٣ يناير ٦٣ على أساس اما زيادة القوات المصرية او قبول القوات العراقية . وعند مقابلة البيضاني لعبد الناصر أخبره انه أرسل كتائبين اضافيتين فعلا .

نموذجيا لقاعدة خارجية للملكيين ذلك أنها لم تكن مجاورة لليمن
فحسب ، بل كانت متاخمة جغرافيا للأقليم الذي تركز فيه الملكيون
وهذا هو الشرط الأمثل لقاعدة خارجية يستخدمها العصاة في حرب
أهلية ضد الحكومة الرسمية ، ففرق كبير بين أن يكون العصاة متركزين
في أقاليم قريبة من الحدود الدولية للقاعدة المحتملة وأن يكونوا مشتتين
جغرافيا أو بعيدين عن الحدود الدولية لهذه القاعدة (١) . وأما العامل
الثاني فهو العامل الاقتصادي ، فقد سبق أن رأينا أهمية الدافع
الاقتصادي في تحديد السلوك السياسي للقبائل ، وفي هذا الصدد كانت
السعودية تستطيع أن تتفوق على الجمهورية اليمنية وحماها من
المصريين في رشوة القبائل وهكذا يصبح بمقدورها أن تحدث تخريبا في
الموقف الداخلي بتأثيرها في القبائل (٢) .

(١) محددات السياسة السعودية : ليست هناك أية صعوبة في
التعرف على ماهية السياسة السعودية تجاه الملكيين ، فهناك أولا الخبرة
التاريخية لعامي ١٩٤٨ و ١٩٥٥ التي تشير صراحة إلى الوعي الناضج
من حكام السعودية بالقضية المشتركة بينهم وبين حكام اليمن بغض النظر
عن أية خلافات بين الأسترتيج الحاكمتين ، وهناك ثانيا ما اتضح من التحليل
السابق للمقاومة الملكية من أن النظام السعودي قد اختار مسلك تشجيع
وتعزيز الملكيين ، وينقلنا هذا إلى التساؤل عن محددات هذه السياسة .
ويمكن القول بأن الأسرة السعودية المالكة قد تولد لديها خوف مبرر
من امتداد تأثير الثورة اليمنية إلى النظام السعودي ، وقد كانت كل
العوامل المحيطة بهذه الثورة تبرر ذلك الخوف :

أولا - لأن ما حدث في اليمن كان ثورة أطاحت بالحكم الإمامي في
اليمن ، ومن ثم فإن الحرب الأهلية التي تلتها كانت حربا بنيانية تمثل
أقوى أنماط الحروب الأهلية من حيث التأثير الخارجي . وتبدو أهمية
هذا العامل من حقيقة التشابه الكبير بين النظامين الإمامي في اليمن

Michael Banks and Christopher Mitchell, Conflict Theory, Peace (١)
Research and the Analysis of Communal Conflict, in : Journal of International
Studies, London School of Economics, Vol. 3, No. 3, Winter 1974,
pp. 257-8.

G.H. Jansen, The Problems of South-West Arabia, in : The World (٢)
Today, London, The Royal Institute of International Affairs, Vol. 19,
No. 8, August 1963, p. 341.

والسعودي في السعودية يكفي أن نتذكر بهذا الصدد اشتراك النظامين في الأساس الديني للشرعية السياسية وقواعد توريث الحكم واختصاص المؤسسات التشريعية والتنظيمات الحزبية والنقابية ٠٠ الخ (١) ، وهكذا يمكن بسهولة الاتفاق مع الرأي القائل بأن سقوط الملكية اليمنية أصبح في نظر السعودية كغيرها من الملكيات العربية نذيرا بسقوطها هي نفسها ينبغي التحرك لاجهاضه (٢) .

ثانياً = لأن الثورة قد وقعت في اليمن المتاخمة جغرافيا للسعودية ، ومن المفترض نظريا ان التغير الجغرافي له أهميته بالنسبة لردود فعل الدول لحرب أهلية ما ، فالدول الواقعة بالقرب من الدولة التي تجتاز حربا أهلية سوف تكون اهتماماتها أكبر بانعكاسات هذه الحرب حول مستقبلها ، ومن ثم تكون أفعالها للتأثير في ناتج هذه الحرب أكثر من الدول الأبعد من الناحية الجغرافية .

ثالثاً - ثمة افتراض بأنه من المرجح حين تدرك دولة ما ان حربا أهلية في دولة أخرى قد نشبت بتحريض خارجي أن تخلع أهمية خاصة على هذه الحرب ويكون رد فعلها فوريا بعكس حالة التردى الذاتي الى الحرب ، لأنه في الحالة الأولى يكون هناك تهديد واضح من البداية لصانعي السياسة ، فثمة دولة أو كتلة ما تحاول أن توسع من نطاق نفوذها بحيث يمتد الى المجتمع المتحارب ، وبالنسبة للحالة اليمنية فليس من المرجح ان السعودية كانت تعلم بالمشاركة المصرية في الاعداد للثورة ، ولكن سرعة الاستجابة المصرية لطلب الثوار بالدعم العسكري لابد وانها قد أزال كل شك بهذا الصدد . والأكثر من هذا انه يبدو منطقيا ان حكاهم السعودية كانوا مقتنعين بأن هدف عبد الناصر من مساعدة الثورة في اليمن ثان الحصول على موطن قدم في شبه الجزيرة يطيح منه بالنظام السعودي (٣) ولا شك ان سلسلة التهديدات التي أطلقها المسئولون

(١) أنظر : Peretz, op. cit., pp. 397-404. Halliday, op. cit., pp. 49 and 65.

(٢) أنظر : المطار ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(٣) أنظر Wenner, op. cit., p. 200.

راجع : خطاب الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في المؤتمر الشعبي بمضى (٢٥/١/٦٣) ، كراس سعودى رسمى ، نقل عن : الوثائق العربية - ١٩٦٣ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٢٠ - ٢١ .

اليمنيون في ذلك الوقت للنظام السعودي بل وللسلامة الاقليمية للسعودية قد ساعدت على تأكيد هذا الاقتناع (١) . وفي الواقع أن الأمير فيصل لم يترك شكاً بتصرّحاته في تخوفه من انعكاسات الوجود العسكري المصري في اليمن على النظام السعودي والسلامة الاقليمية للسعودية ، ففي خطابه بتاريخ ٢٥ يناير ٦٣ ألح بطريق غير مباشر إلى تخوفه من السيطرة المصرية على السعودية (٢) ، وفيما بعد وفي خطاب له في سبتمبر ١٩٦٣ كانت كلماته بشأن الدفاع عن السعودية ضد الخطر المصري أكثر من واضحة (٣) .

ويتضح مما سبق أن ثورة اليمن قد مثلت تحدياً خطيراً للنظام السعودي ، لكن الأخطر من ذلك ما بدأ من انقسام حاد داخل هذا النظام حول كيفية مواجهة هذا الخطر وقد كانت حوادث هروب الطيارين السعوديين إلى مصر في الفترة من ٢ - ٨ أكتوبر ٦٢ بالغة الدلالة على وجود معارضة داخل المؤسسة العسكرية السعودية على الأقل للتدخل في

(١) في أكتوبر ٦٢ صرح البيهاني بأنه « في شوق إلى لقاء سعود نفسه » وأنه اتخذ الترتيبات لنقل المعركة إلى السعودية نفسها بل إلى الرياض إن شاء سعود (الأهرام ٦٢/١٠/٢) وفي ٣٠ أكتوبر صرح بقوله « اننا قد نضطر إلى نقل المعركة داخل الأراضي السعودية عملاً بحق الدفاع الشرعي » (الأهرام ، ٦٢/١٠/٢١) وفي ١٤ ديسمبر أعلن السلطان بدء العمل لاقامة « جمهورية الجزيرة العربية » ونادى ملوك الرجعية أن يرحلوا سريعاً إلى أي مكان في بلاد المستعمرين لينجوا برءوسهم (الأهرام ، ٦٢/١٢/١٥ ، ص ١١) . ومن ناحية أخرى بدأ منذ ١٩ أكتوبر التلميح إلى مسألة استرداد الأراضي اليمنية التي استولت عليها السعودية في حربها مع اليمن عام ١٩٣٤ ، (انظر : الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٠) وفي ٦ نوفمبر أعلن السلطان أن اليمن لن تفرط في أراضيها التي اغتصبها عبد العزيز آل سعود من ٣٠ عاماً وقال « اننا سوف نسترد جيزان ونجران وعسير بعد أن استعدنا قوتنا وتخلصنا من أسرة حميد الدين التي سلمت هذه الأراضي إلى سعود (الأهرام ، ٦٢/١١/٧) » .

(٢) راجع خطاب فيصل بمعنى (٦٢/١/٢٥) مرجع سابق « ص ١٩ - ٢٠ » .

(٣) في هذا الخطاب ذكر فيصل أن الدافع الثاني لتدخله في اليمن بعد التزامه بالدفاع عنها هو تصريح قادة مصر « بأنهم انما ذهبوا لليمن وانما قاتلوا باليمن ليهربوا كيان هذا البلد وليستولوا عليه وليحطموه . ولذلك وضعنا وغماً عنا في وضع يحتم الدفاع عن النفس » انظر : خطاب الأمير فيصل بمناسبة صدور تقرير الأمم المتحدة عن قضية اليمن - الرياض (٦٣/٩/٥) ، في : البلاد ، ٦٣/٩/٦ ، نقلاً عن : الوثائق العربية - ٦٣ ، مرجع سابق ، ص ٦٨٤ .

صف الامامة (١) ، مما أدى بالملك سعود الى أن يوقف استخدام سلاح طيرانه بالكامل لعدة أسابيع مع عملية تطهير شاملة بين الطيارين (٢) .

ويمكن القول بأن المعارضة التي عبرت عنها حوادث هروب الطيارين لم تكن قاصرة على قطاع العسكريين وانما امتدت على الأقل الى الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة الساخطين على النظام السعودي والمتأثرين بالتغيرات الثورية في مصر بقيادة عبد الناصر بصفة خاصة ، وعلى الرغم من ان الوزن النسبي لهاتين الطبقتين لم يكن يمكنهما من الاطاحة بالنظام فانهما كانتا تحدثان قدرا من التوتر داخله (٣) . بل ان المعارضة قد وصلت الى مجلس الوزراء السعودي ذاته والذي كان سعود يرأسه في ذلك الوقت ، فبينما كان معظم الوزراء المنتمين للأسرة المالكة بزعامة الأمير خالد يساعون الملكيين اليمنيين بالفعل وقع الوزراء الخمسة من خارج هذه الأسرة مذكرة اعترضوا فيها على دعم الامامة في اليمن وأوصوا بالاعتراف بالجمهورية (٤) ، كذلك فانه من المؤكد ان المعارضة للتدخل ضد ثورة اليمن قد امتدت للأسرة المالكة ذاتها ولو بين نفر قليل من أفرادها (٥) .

ومن الواضح انه لم تكن هناك أدنى مبالغة في الحديث عن خطر داهم يهدد النظام السعودي بدا ان الملك سعود أضعف من أن يواجهه

(١) في هذه الفترة لجأ الى القاهرة في ٢ أكتوبر ثلاثة طيارين حربيين يقودون طائرة نقل حربية بشحناتها من الأسلحة والذخائر كان المفروض أن تصل الى تجران ، وفي اليوم التالي لجأت طائرة تدريب بقيادة طيارين حربيين آخرين ، وفي ٨ أكتوبر وصلت طائرتا تدريب بقيادة طيارين مدنيين ، وقد أخاطت بهذه العمليات دعاية واسعة تحمد الموقف السعودي ، كما أدلى هؤلاء الطيارون بتصريحات في هذا السياق . انظر : الأهرام ، ٣ ، ٤ ، ٩ ، ١٠/١٠/٦٢ .

O'Ballance, op. cit., p. 87.

(٢)

(٣) انظر : زكريا نيل ، شقيق سعود يروي تفاصيل الموقف في السعودية كما رآه وهو يغادرها من يومين ، في : الأهرام ، ٦٢/١١/١٠ ، ص ٥ .
Peretz, op. cit., p. 408. Halliday, op. cit., p. 66.

King Saud and the Waves, in : The Economist, November 17, (٤)
1962, p. 670. Schmidt, op. cit., p. 51.

(٥) في ٨ نوفمبر وصل الأمير عبد المحسن شقيق سعود الى القاهرة حيث أدلى بتصريحات معادية للسياسة السعودية تجاه مصر واليمن ، وبوصوله أصبح عدد الأمراء السعوديين المقيمين في القاهرة والمعارضين لسعود خمسة . انظر : الأهرام ٦٢/١١/٩ .
راجع : زكريا نيل ، مرجع سابق .

Schmidt, op. cit., p. 51.

وكما حدث في أزمة ١٩٥٨ (١) استدعى فيصل في أكتوبر ٦٢ لتولي السلطة الفعلية كرئيس للوزراء ، وعلى الفور اتخذ فيصل عدة اجراءات لمواجهة الموقف فشكل وزارة برئاسته استبعد منها الوزراء الذين اعترضوا على تأييد الملكيين اليمنيين على أساس ان موقفهم كان تعبيراً عن انهزاميه لا يتحملها الموقف ، ومن ناحية أخرى اتخذ عدة اجراءات لتهدئة المعارضة الشعبية فأعلن برنامجاً للإصلاح في ٦ نوفمبر أعلن فيه نية الحكومة في العمل على اصدار قانون أساسي للبلاد ودفع خطى التنمية الاقتصادية والغاء الرق وتطوير الخدمات وبصفة خاصة التعليم ٠٠ الخ (٢) وهكذا بدأ النظام السعودي عملية - ثبت فيما بعد نجاحها - لاعادة ترتيب صفوفه وكان الأثر الذي ترتب على ذلك بالنسبة لموضوع الدراسة هو توفير مزيد من الاستقرار والقوة لسياسة الدعم السعودي للملكيين .

(ب) أبعاد السياسة السعودية : يمكن التفرقة في الدعم السعودي للملكيين بين تدخل عسكري ومساندة دبلوماسية وكذلك دعائية .

أولاً - التدخل العسكري : وهذا لم يعد ثمة خلاف الآن على انه لم يتخذ شكلاً مباشراً وانما اقتصر على توفير القاعدة الخارجية للملكيين في نجران وغيرها وكذلك على تقسيم الاموال والسلاح (٣) ، كذلك ساعد السعوديون الملكيين اليمنيين بطريقة أخرى هي تجنيد اليمنيين العاملين في السعودية - بالقوة أو الاغراء المادي - للعمل في صفوف الملكيين (٤)

(١) في ١٩٥٨ وصلت السعودية الى حافة الافلاس على الرغم من دخول البترول الضخم بسبب الاسراف في الانفاق على مظاهر البلخ والمخصصات المالية للاقارب والمقربين وأجبر ذلك سعود على تعيين فيصل رئيساً للوزراء في مارس ١٩٥٨ بصلاحيات كاملة لمعالجة الأوضاع المتفردية ، ولكنه استعاد السلطة الفعلية في ١٩٦٠ بعد جولة في البلاد كسب فيها تأييد قادة القبائل الذين اضربوا من الاقطاعات في المخصصات في ظل سياسة فيصل وتحالف مع مجموعة من المصلحين من المثقفين من خارج الأسرة المالكة وأعلن في ديسمبر ١٩٦٠ انه أصبح رئيساً لمجلس الوزراء الذي أدخل فيه خمسة من هؤلاء المثقفين مع ملاحظة ان اثنين منهما قد شغلا منصبين كان يشغلها عادة أمراء من الأسرة المالكة . راجع التفاصيل في :

George Rentz, Saudi Arabia : The Islamic Island, in : Journal of International Affairs, Vol. XIX, 1965, No. 1, pp. 81-2. Halliday, op. cit. p. 55. William Rugb, Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia, in : The Middle East Journal, Vol. 27, Winter 1973, No. 1, p. 12.

Schmidt, op. cit., pp. 51-4. O'Ballance, op. cit., p. 87. Vincent (٢) Shear, King Faisal's First Year, in : Foreign Affairs, Vol. 44, January 1966, No. 2, pp. 310-1. Rentz, op. cit., p. 85 .

O'Ballance, op. cit., pp 84-5.

(٣)

(٤) انظر تعليق د. الرميحي في : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ويعنى هذا ان المسئولين السعوديين كانوا صادقين في نفيهم للتدخل
السعودى المباشر في الحرب الأهلية اليمنية ولكنهم لم يكونوا كذلك في
قصرهم لمضمون تدخلهم غير المباشر على تقديم الأغذية والملابس
فحسب (١) .

ثانيا - المساندة الدبلوماسية : وقد ظهرت في اتخاذ السعودية
رسميا لخط ثابت في تحركها الدبلوماسي بخصوص المسألة اليمنية ، وكان
هذا الخط يقوم على المطالبة بوقف أى تدخل في الشؤون اليمنية الداخلية
وسحب كل القوات المتدخلة وأن يترك لليمنيين أن يقرروا مصيرهم
بحرية (٢) ، وقد كان المسئولون السعوديون بهذا يتبنون خطا دبلوماسيا
سوف نرى أنهم تابروا عليه طيلة الفترة اللاحقة ، فوقف كل تدخل
وما يعنيه من انسحاب للقوات المصرية يضع الجمهوريين تحت رحمة
التدخل « غير المرئى » الذى يمكن أن توفره السعودية بمجرد تقديم
النقود وتهريب الأسلحة .

ثالثا - المساندة الدعائية : كانت السعودية في هذه المرحلة تقوم
نيابة عن الملكيين بكل الجهود الدعائية لحلق الاهتمام والتعاطف الخارجيين
مع قضيتهم (٣) . كذلك شنت الاذاعة السعودية في هذه المرحلة حملات
دعائية معادية لثورة اليمن ومصر تستهدف تأكيد شرعية البدر واحداث
التفكك في جبهة الثورة واثارة الشعب اليمنى ضد القوات المصرية فضلا
عن التعريض بشخصية عبد الناصر واثارة الرأى العام العربى ضده (٤) .
وقد كان للتدخل السعودى الى صف الملكيين أثره الذى اتضح منذ
التحليل السابق للمقاومة الملكية ، وهكذا فان تأثيره على التدخل المصرى
قد عمل في نفس اتجاه تأثير المقاومة الملكية أى اتجاه التصعيد (٥) ويزيد

(١) انظر خطاب فيصل بمنى (٦٣/١/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) انظر تصريحات فيصل في المؤتمر الصحفى بنيويورك (٦٢/١٠/١٩) ، نقلًا

عن : الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٠ . خطاب فيصل في منى (٦٣/١/٢٥) ، مرجع سابق ،
ص ٢١ .

(٣) O'Ballance, op. cit., p. 94.

(٤) صلاح نصر ، الحرب النفسية - معركة الكلمة والمعتقد ، ط ٢ ، القاهرة :

دار الناهرة للطباعة والنشر ، ابريل ١٩٦٧ ، ج ١ ، ص ٦٠٢ .

(٥) لم يكن التدخل في صف الملكيين قاصرا على السعودية فقط ولكنه امتد الى
الأردن أيضا وان كانت أهمية التدخل الأردنى أقل بحكم قانص الموارد الأردنية ، ومع
ذلك فقد كانت له فائدة كبيرة في الأسابيع الأولى للقتال . ويمكن تطبيق التحليل
السابق للموقف السعودى في خطوطه العامة على الموقف الأردنى مع خلاف في التفاصيل ، =

على هذا الدعم السعودي للملكيين قد زاد من العبء العسكري للقوات المصرية بالاضطرار الى تخصيص جزء من جهد الطيران المصري لمهاجمة قواعد الملكيين في السعودية في سلسلة من الغارات تمت في الفترة من نوفمبر ٦٢ - يناير ٦٣ (١) .

٤ - السياسة البريطانية :

ترجع أهمية دراسة السياسة البريطانية على الأقل الى نفس الاعتبارات الجغرافية التي سبق تناولها عن دراسة الموقف السعودي .

(١) **المصالح المتضمنة في الصراع اليمني :** تجددت السياسة البريطانية بمجموعة من المصالح في الشرق الأوسط كانت قاعدة عدن تقوم بدور رئيسي في حمايتها في ذلك الوقت وبينما تحتاج بعض القوى الخارجية الى بترول الشرق الأوسط دون حاجة ملحة الى المرور عبر الاقليم وينشأ وضع عكسي بالنسبة لقوى أخرى ، وتوجد قوى ثالثة دون مصالح

= فقد كانت الثورة اليمنية والدعم المصري لها خطرا أيضا على النظام الأردني ولكن بدرجة أقل بحكم المتغير الجغرافي على الأقل ، وتعددت مظاهر الدعم الأردني للملكيين ما بين التدخل العسكري غير المباشر بتقديم الضباط كمستشارين عسكريين ولأغراض التدريب ، والمساندة الدبلوماسية لقضية الملكيين فضلا عن الجهد الدعائي لكسب الاهتمام والتعاطف الدوليين لقضيتهم . ووجهت هذه السياسة أيضا بمعارضة داخلية وجدت أقصى مظاهر التعبير عنها في لجوء قائد الطيران الاردني بطائرته الحربية الى القاهرة في ١٢ نوفمبر ٦٢ بعد ان كلف بمهمة في السعودية تتعلق بالعمل المضاد لثورة اليمن ، وفي اليوم التالي لجأ طياران آخران بطائرتيهما الحرييتين ، وقد احيطت هذه العمليات أيضا بدعاية واسعة وصدرت عن الطيارين الثلاثة تصريحات عديدة تهاجم السياسة الأردنية المعادية لثورة اليمن . وربما لم يكن غريبا في ضوء ما سبق أن تخف المساهمة الأردنية بالتدريب في دعم الملكيين لتنتهي تماما فيما بعد في ١٩٦٤ .

أنظر : الأهرام ، ١٣ - ١٥/١١/٦٢ ، ٢٢/١٢/٦٢ . صلاح نصر ، مرجع سابق ،

ص ٦٠٤ .

O'Ballance, op. cit., p. 86. Schmidt, op. cit., p. 115. Out on the New Frontier, op. cit.

(١) اعترفت المصادر الرسمية المصرية ضمنا في ذلك الوقت بهذه الغارات ووبرتها بأنها ممارسة لحق الدفاع الشرعي عن النفس من جانب القوات المدافعة عن الثورة . أنظر البيان المصري عن قطع السعودية لعلاقاتها بمصر في : الأهرام ٦٢/١١/٨ . وفيما بعد اعترف عبد الناصر صراحة بذلك وبرر ذلك بأن المعتدى يجب أن يعاقب . انظر خطابه في المؤتمر الشعبي بأسوان (٦٣/١/٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

كبيرة في الاقليم فيما عدا المصلحة العامة في استقراره وتحزره من السيطرة المعادية فان بريطانيا انفردت في ذلك الوقت بامتلاك كل المصالح السابقة بدرجة هامة (١) . وهكذا يمكن تحديد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط في الثلاثة التالية :

أولا - البترول : ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا هي أكبر مستهلك للطاقة في غرب أوروبا وكان ثلث هذه الطاقة تقريبا مستمدا من البترول وأكثر من نصف واردات البترول يأتي من الشرق الأوسط ، ولكن الشركات البريطانية بالإضافة الى ذلك كانت تسيطر على حوالي ثلث البترول المنتج في الشرق الأوسط بصفة عامة ، وهكذا كان الدخل المتحصل من انتاج وتسويق بترول الشرق الأوسط عاملا هاما في ميزان المدفوعات البريطاني ، كذلك كانت حوالي ١٥٪ من الناقلات التي تحمل تجارة البترول العالمية مسجلة في بريطانيا وهي تقدم مصدرا قيما آخر لكسب العملات الأجنبية ، وكان أكثر من نصف نشاطها قائما على صادرات البترول من الشرق الأوسط . وفي ضوء هذه الحقائق ليس ثمة حاجة لتأكيد المصلحة البريطانية لا في استمرار تدفق البترول فحسب وانما في استمرار بنية صناعته في المنطقة على ما كانت عليه (٢) .

ثانيا - المرور عبر الشرق الأوسط : فعلى الرغم من التقلص الحاد للامبراطورية البريطانية في ذلك الوقت استمرت حاجتها الى طريق استراتيجي وان تغير أساس تلك الحاجة ليصبح رغبة بريطانيا في أن يكون بمقدورها تقديم الدعم العسكري لبلاد الكومنولث في شرق افريقيا أو جنوب شرق آسيا أو بصفة عامة الحفاظ على مقدرة القيام بعمل عسكري محدود ولكنه سريع بدرجة معقولة في المنطقة المسماة شرقي السويس ، ولتحقيق هذه الرغبة كان لبريطانيا في ذلك الوقت قواتها في عدن والخليج وسنغافورة وماليزيا ، وباستثناء طريق رأس الرجاء الصالح البحري والطريق الجوي الغربي الطويل عبر أمريكا الشمالية والمحيط الهادى فان كل الطرق التي كانت تربط تلك القوات ببريطانيا كانت عبر الشرق

Sources of Conflict in the Middle East, Adelphi Papers, (A Paper (1) prepared by the staff of the Institute for Strategic Studies, London). No. 16, March 1966, p. 3. Peter Calvocoressi Britain and the Middle East, in Hammond and Alexander, op. cit., p. 425.

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., pp. 3-4. J.B Kelly, (٢) The Future in Arabia, in : International Affairs, Vol. 42, October 1966, p. 637. Oil in the Persian Gulf (the author is anonymous) in : The world Today, Vol. 20, No. 7, July 1964, p. 603.

الأوسط سواء بالجو عبر تركيا وإيران إلى البحرين أو بالبحر عبر قناة السويس ، وهكذا كانت بريطانيا تعتمد على حرية المرور عبر الشرق الأوسط لكي تناوب وتعزز وترسل الإمدادات لقواتها في المحيط الهادي وجنوب شرقي آسيا .

وبالإضافة إلى هذا كانت بريطانيا تعتمد اعتمادا كبيرا على الطرق التي تمتاز الشرق الأوسط في تجارتها بما لا يتناسب مع القيمة الفعلية للشرق الأوسط كمصدر للواردات البريطانية أو كسوق لصادراتها ، فبينما كانت التجارة بين بريطانيا والشرق الأوسط بما فيها تجارة البترول تكون $\frac{5}{4}\%$ فقط من تجارة بريطانيا الخارجية كان أكثر من 20% من هذه التجارة يمر عبر قناة السويس فإذا أضيف إلى هذا التجارة مع بلدان الشرق الأوسط ذاته فإن ربع تجارة بريطانيا المنقولة بحرا تقريبا كان يمر عبر هذه القناة (١) .

ثالثا - الدفاع عن التحالف الغربي : بالإضافة إلى المصالح السابقة فإن بريطانيا قد اشتركت مع التحالف الغربي في المصلحة الخاصة بحماية الشرق الأوسط من سيطرة قوة معادية - أو يحتمل أن تكون كذلك - عليه . وبالنسبة لبريطانيا لم يكن هذا يعني فحسب عدم رغبتها في سيطرة الاتحاد السوفيتي (أو في السيطرة الشيوعية بأي شكل آخر) على الشرق الأوسط بل كان يعني أيضا عدم الرغبة في سيادة أية قوة اقليمية على الشرق الأوسط تتصادم مصالحها مع المصالح البريطانية (٢) .

وعلى الرغم من التطورات التي لحقت بالمذهب الاستراتيجي البريطاني المرتبط بحماية المصالح السابقة من مرحلة القواعد فيما وراء البحار إلى مرحلة الاحتياطي الاستراتيجي المركزي المنقول جوا إلى مرحلة الحراك الاستراتيجي (القواعد العامة) فإن أيا من هذين التطورين الآخرين لم يكن متصورا أن يلغى قيمة القواعد في ذلك الوقت كلية (٣) .

وفي هذا السياق استمرت قاعدة عدن تلعب دورا بالغ الأهمية في حماية المصالح السابقة وقت قيام الثورة في اليمن .

بل إن الأهمية النسبية لقاعدة عدن في المنطقة كانت قد أخذت

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 3. (١)

Ibid., p. 4 Kelly, op. cit., pp. 238-9. (٢)

Edward Skloot, Labour East of Suez, in : Orbis : (٣) انظر التفصيلات في :
Vol. X, Fall 1966, No. 3, pp. 948-50.

فى الزايد على ضوء سلسلة التطورات التى لحقت بالوضع البريطانى فى الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وفى ١٩٤٨ ترك البريطانيون فلسطين قاعدتهم الرئيسية فى المنطقة حتى ذلك الوقت (١) ثم انتهت حرب السويس الاعتماد على قاعدة القناة على نحو مطلق وبعد ذلك مباشرة تمت مراجعة السياسة الدفاعية البريطانية وانعكس ذلك فى ورقة الدفاع البريطانية لعام ١٩٥٧ التى تضمنت تأكيداً على أهمية شرق افريقيا والمنطقة الواقعة شرقى السويس وتصويراً لعدن كحامية فيما وراء البحار تساعد على تنفيذ المسئوليات البريطانية فى المنطقة (٢) .

وفى ١٩٥٨ زادت أهمية قاعدة عدن بالنظر الى ظروف المد الثورى الذى اجتاح العالم العربى فى هذه السنة (٣) وفى ١٩٥٩ بدأت أهمية قاعدة عدن تبرز لا باعتبارها قاعدة رئيسية ولكن « القاعدة الرئيسية » فى المنطقة ، وقد حدث ذلك على ضوء ما اتضح من ان القاعدتين البريطانيتين فى قبرص وكينيا أصبحتا كقاعدة قناة السويس فى السابق « تستهلكان من الأمن أكثر مما تنتجان » ولهذا بدأ تطوير عدن كى تصبح مقراً لقيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط (٤) وهو ما حدث بالفعل فى ١٩٦٠ ، وفى ١٩٦١ أقنع الدعم العسكرى البريطانى للكويت حين هددتها العراق المسئولين البريطانيين أكثر من أى وقت مضى بالحاجة الى الاحتفاظ بقاعدة عدن (٥) . وهكذا اتى عام الثورة اليمنية متواكباً مع أقصى أهمية حققتها قاعدة عدن فى الاستراتيجية البريطانية وقد عبرت ورقة الدفاع البريطانية فى ١٩٦٢ عن ذلك حين تحدثت عن عدن كقاعدة « دائمة » للقوات البريطانية وبرت ذلك بالاحتياجات الاستراتيجية العالمية والدفاع عن مصالح البترول فى الخليج الفارسى وحماية الحلفاء من العرب وغيرهم ، وأصبحت قاعدة عدن مع بريطانيا نفسها وسنغافورة احدى ثلاثة مواقع أساسية فى الانتشار العسكرى العالمى لبريطانيا (٦) .

(١) Hallday, op. cit., p. 171.

(٢) كينج ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

Ingrams, op. cit., p. 105. Hallday, op. cit., p. 160.

(٣) Little, op. cit., p. 67.

(٤) Trevaskis, op. cit., p. 159. Michael Howard, Britain's Strategic Problem East of Suez, in : International Affairs, Vol. 42, No. 2, April 1966, p. 181.

(٥) Little, op. cit., p. 77. Hallday, op. cit., p. 171.

(٦) Ibid., Little, op. cit., pp. 105-6.

ولكن مشكلة السياسة البريطانية في ذلك الوقت تمثلت في تصاعد الحركة الوطنية في عدن في نفس الوقت الذي كانت أهميتها الاستراتيجية تتزايد فيه ، فعلى الرغم من أن جذور الحركة المعادية للاستعمار في عدن يمكن أن ترد إلى الأربعينيات فإنها قد اكتسبت قوة دفع كبيرة منذ منتصف الخمسينيات بصفة خاصة بتزايد قوة الحركة النقابية العمالية في عدن التي ظهرت منذ بداية الخمسينات نتيجة للازدهار الاقتصادي في قاعدة عدن في أعقاب الحرب العالمية الثانية من جانب وكذلك للانتصارات المصرية على الاستعمار الغربي في منتصف الخمسينيات من جانب آخر (١) .

وقد حاول البريطانيون مواجهة التطورات السابقة بتنازلات دستورية تمثلت في تكوين مجلس تشريعي من أعضاء معينين في ١٩٤٧ ثم زيادة عدد أعضائه وعدد المنتخبين فيه بحيث أصبحت الأغلبية داخله في ١٩٥٧ للأعضاء المنتخبين غير أن شروط التمتع بحق الانتخاب قد حددت بحيث تمتع الهنود والباكستانيون والصوماليون مثلاً بهذا الحق بينما لم تنطبق هذه الشروط على أغلبية العرب ، وهكذا حرم أكثر من ١٣٠ ألف من أبناء اليمن الشمالية والمحميات العاملين في عدن من حق الانتخاب ، وقد دفع هذا اتحاد عمال عدن إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات التي أجريت في يناير ١٩٥٩ واستجاب لهذه الدعوة حوالي ٧٣٪ من الممتنعين بحق الانتخاب .

وهكذا كان واضحاً أن هذه التنازلات الدستورية المحدودة لم تكبح حركة المعارضة بل لعلها ساعدت على بلورتها فإن حرمان عناصر المعارضة من الحياة السياسية في الإطار الدستوري المتاح قد ضاعف من نشاطها وزاد من قوة الحملات المناهضة للاستعمار (٢) . ومن هنا فإن السياسة البريطانية بدأت تعطي أهمية متزايدة لفكرة اتحاد يجمع عدن بالأراضي الداخلية المعروفة بالمحميات على أساس أن المحميات ذات البنية السياسية البالغة التخلف (مشيخات وسلطين قبلية) سوف تقدم الوزن السياسي المحافظ اللازم لحماية المصالح البريطانية في عدن (٣) .

Halliday, op. cit., pp. 179-84.

(١).

(٢) كينج ، مرجع سابق من ٨٠ - ٨٥ .

Trevaskis, op. cit., p. 156. Little, op. cit., pp. 63-4.

Jansen, op. cit., p. 337. Halliday, op. cit., p. 170.

(٣) يلاحظ أن السلطات البريطانية في عدن تصعدت أن تأتي بالعمل اللزمن لعدن من خارجها من الصومال واليمن الشمالية وليس من أراضي المحميات الداخلية للحفاظ على بنيتها المتخلفة.

وقد ظهرت فكرة الاتحاد في مستهل الخمسينيات بعد أن ظلت علاقة بريطانيا بالمحميات قائمة منذ الاحتلال على أساس معاهدات حماية ومشورة منفصلة مع حكامها استمر توقييعها حتى ١٩٥٤ مما مكن بريطانيا من تعزيز قبضتها على اليمن الجنوبيه كلها على الرغم من عدم توليها للحكم المباشر فيها (١) . وفي يناير ١٩٥٤ عرضت مقترحات الاتحاد لأول مرة على حكام المحميات دون تحديد موعد لتنفيذها أو ضغط حقيقى عليهم بقبولها دفعا لتهمة فرض الاتحاد ، وقد أدت المنافسات الشخصية بينهم ومعارضة المحميات الأكبر للمساواة مع المحميات الأصغر داخل الاتحاد والاتجاهات القومية المعلنة لبعض قادة المحميات فضلا عن المعارضة العربية الحادة للاتحاد الى تأجيل التوصل الى أى اتفاق حتى ١٩٥٩ ، فبعد أن أصبح التهديد الخارجى للمحميات أوضح مما ينبغي أمام المسئولين البريطانيين - وربما معظم حكام المحميات - بانضمام اليمن الى الجمهورية العربية المتحدة فى رابطة اتحادية فى مارس ١٩٥٨ والانعكاسات الداخلية لذلك على الحركة الوطنية فى عدن والمحميات لم يعد ممكنا تأجيل الاتحاد أكثر من ذلك وتحولت الحكومة البريطانية من موقف عرض المقترحات الى فرضها وتم توقيع دستور الاتحاد فى فبراير ١٩٥٩ الذى بدأ بسنة محميات غربية ثم توالى انضمامها وبدأ انضمام المحميات الشرقية بعد ذلك ، وعقدت فى نفس الوقت معاهدة حماية بين الاتحاد وبريطانيا (٢) .

وبعد ذلك بدأت مشكلة ضم عدن بصفة خاصة منذ ديسمبر ١٩٦٠ وكانت العقبة الرئيسية هى اقناع ممثليها بالانضمام بسبب البنية السياسية المتخلفة للمحميات اذا قورنت بـعدن (٣) وقد استمرت المباحثات بهذا الصدد من يناير ٦١ حتى أغسطس ١٩٦٢ حين تم الاتفاق على مشروع معاهدة انضمام عدن للاتحاد فى لندن بين الممثلين الرسميين لعدن والاتحاد . وقد ووجه هذا المشروع بمعارضة شعبية هائلة فى عدن وصلت ذروتها فى ٢٤ سبتمبر عندما بدأت مناقشة المشروع فى

= أنظر : Halliday, op. cit., pp. 164 and 171. Jansen, op. cit., p. 338.

Little, op. cit., p. 61.

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٤ . Halliday, op. cit., pp. 154-6.

(٢) أنظر نص المعاهدة فى : الشعبى ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٦ .

شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ - ٣٦٤ . وراجع : كينج ، مرجع سابق ، ص ٩٤ - ١٠٣ . Halliday, op. cit., pp. 171-2.

(٣) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩١ - ٩٢ .

المجلس التشريعي لعدن بأعمال شعب واضطرابات ومظاهرات طوقت
أحداها مبنى المجلس التشريعي نفسه (١) .

ولم تكن هذه المعارضة غريبة بالنظر الى الوضع المقترح لعدن في
الاتحاد ، ففضلا عن ان الاتحاد لم يكن ليمس بأية حال السيادة البريطانية
على عدن فقد كان مقترحا أن تمثل عدن التي يؤلف سكانها نصف عدد
سكان الاتحاد بأربعة وعشرين عضوا في المجلس الاتحادي بما يعطيها
حوالي ثلث الاصوات فقط داخله وفي نفس الوقت اقترح تخفيض الأغلبية
المطلوبة لاتخاذ القرارات من أغلبية الثلثين الى الأغلبية المطلقة بما يضمن
للمجلس العمل حتى ولو قاطعه جميع أعضاء عدن (٢) .

وعلى الرغم من عنف المعارضة الشعبية فقد وافق المجلس
التشريعي في ٢٦ سبتمبر على مشروع معاهدة انضمام عدن للاتحاد على
نحو لا يمكن وصفه بالديمقراطية بأية حال (٣) ، وفي نفس الليلة
تحرك ثوار اليمن لتنفيذ خططهم *

ومن الواضح اذن ان الثورة اليمنية قد تمت في أسوأ توقيت
ممكن بالنسبة للمصالح البريطانية في عدن مما زاد من انعكاساتها
الضارة على هذه المصالح . وتنبثق هذه الانعكاسات من عاملين محددين :

أولاً - تساوى أهمية اليمن الجغرافية كقاعدة للحركة الوطنية في
الجنوب اليمني نفس أهمية بريطانيا أو السعودية كقاعدة للمقاومة الملكية
اليمنية . وطيلة حكم الامامين يحيى وأحمد لا يمكن القول بأن أيهما
قد اعترف بالوضع البريطاني في جنوب اليمن ، كذلك لا يمكن انكار

(١) Gillian King, The Problem of Aden, in : The World Today, Vol. 18, No. 12, December 1962, p. 498. Little, op. cit., p. 86. Ingrams, op. cit., p. 129.

(٢) King, op. cit., pp. 499-500. Elizabeth Monroe, Kuwait and Aden, A Contrast in British Politics, in : The Middle East Journal, Vol. 18, Winter 1964, No. 1, p. 71.

(٣) صدر قرار المجلس بأغلبية ١٥ عضوا بينهم خمسة من البريطانيين بحكم مناصبهم وامتناع ثمانية عن التصويت كلهم من الأعضاء المنتخبين بما يعنى ان أربعة فقط من الأعضاء المنتخبين هم الذين وافقوا على القرار . ولكي تكتمل الصورة يجب أن نذكر ان نسبة الناخبين الذين شاركوا في انتخاب الاثنى عشر عضوا المنتخبين من المجلس في ١٩٥٩ الى مجموع الناخبين كانت ٢٧٪ وان أكثر من ١٣٠ ألف من العرب كانوا محرومين أصلا من حق الانتخاب بموجب الشروط الموضوعه لذلك .

Little, op. cit., p. 87, King, op. cit., pp. 501-2.

راجع :

قيام الامام أحمد بدور في مساعدة بعض الانتفاضات ضد الوجود البريطاني في الجنوب اليمني أو حتى الحث على هذه الانتفاضات مستفيدا في ذلك منذ منتصف الخمسينيات بصفة خاصة بتطور الأوضاع في المنطقة العربية وبعلاقته بالسوفيت وهو ما أفضى الى سلسلة من المصادمات العسكرية المحدودة بين الامام وبريطانيا في الأربعينيات ، والخمسينيات ، ومن ناحية ثالثة فقد كان الامام أحمد معارضا لاتحاد الجنوب العربي منذ بدأ التفكير فيه على الأقل لأنه سوف يقلل نفوذه في المنطقة وربما يعمل كقوة جذب لمواطني اليمن الشمالية من الشوافع (١) .

ولكن النظام الامامي على الرغم من كل ما سبق لم يكن يمثل موضوعا خطرا على بريطانيا ، فقد جعل اليمن الشمالية لا تمثل أية قوة جاذبة للحركة الوطنية في اليمن الجنوبي ، وجعل أى تهديد يصدر منها لبريطانيا بأى نوع من المواجهة العسكرية لا يعدو أن يكون نوعا من المزاج (٢) .

وعكسا كانت الاطاحة بنظام الامامة هي الشرط الموضوعي الأول اللازم لكي تصبح اليمن مصدرا لتهديد الوضع البريطاني في الجنوب وقد ظهرت هذه الحقيقة بأوضح ما يكون أمام البريطانيين بردود الفعل الشعبية الفورية التي أظهرت حماسا هائلا للثورة في اليمن الشمالية (٣) ثم برفع شعار الوحدة مع اليمن كبديل حقيقى للاتحاد لدى القواعد الشعبية والتنظيمات السياسية المعبرة عنها ونتيجة لهذا فقد قويت المعارضة لحكومة عدن البريطانية (٤) .

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٣٣ .

Little, op. cit., pp. 51-2.

Ingrams, op. cit., pp. 108-11.

(٢) أنظر : الشعبى ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ - ١٩٤ . العطار ، مرجع سابق ،

Halliday, op. cit., p. 96. Trevaskis, op. cit., p. 35. ص ٣١٢ .

وقد عكست احدى الدراسات البريطانية في ١٩٦٠ وهذه الحقيقة عندما ذكرت أن أكثر مصادر الخطر ازعاجا للوضع الاستراتيجى البريطانى فى عدن هو اليمن بسبب دعاوى حكامها بأن عدن ومحيطاتها جزء من اليمن ولكنها فى نفس الوقت أقلها أهمية بسبب ضعف اليمن . أنظر :

D.C. watt, New Threats to Britain's Strategic Position in West Asia Aden and Somalia, in : International Relations, The Journal of David Davies Memorial Institute of International Studies London, Vol. II, No. 2 October 1960, pp. 88-9.

Jansen, op. cit., p. 338. Halliday, op. cit., pp. 187-8. (٣) راجع :

Little, op. cit., p. 94.

(٤) كينج ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

Arabia Felix, in : The Economist, October 20, 1962, p. 213.

الدور المصرى فى اليمن - ١٦١

ثانياً - لم يقتصر الأمر على الثورة في اليمن الشمالية ولكنه امتد ليشمل وجوداً عسكرياً مصرياً لحمايتها ، وقد كان رجال الاستعمار البريطانى فى عدن هم أكثر الناس وعياً بالتأثير السياسى الفعال لمصر بعد ثورة ١٩٥٢ على الجنوب اليمنى . فقبل هذه الثورة مباشرة فى ١٩٥١ كانت أعمال المقاومة فى منطقة القناة فى مصر لا تلقى اهتماماً فى عدن « وكان السويس هى هونج كونج » (١) وبعد قيام الثورة ظلت مصر بعيدة حيناً وآمال الاتفاق مع نجيب موجودة (٢) ، ولكن فى ١٩٥٣ تغير الوضع فقد شهدت هذه السنة أول حملة اذاعية ضد مشروع اتحاد الجنوب تضمنت اتهام الحكام المؤيدين له بالخيانة (٣) . وعندما بلغ الشعور المعادى لبريطانيا ذروته فى مصر قبل التوصل الى اتفاقية الجلاء انعكس ذلك فى حدة الدعاية المضادة للاتحاد التى « انتشرت فى طول المحميات وعرضها » (٤) وقد أدى هذا الى تدعيم موقف القوى السياسية المعارضة للاتحاد كما أدى الى استمرار انتفاضات مضادة للاتحاد من جانب بعض القبائل التى حياها صوت العرب باعتبارها « جيش تحرير وطنى » (٥) . بل لقد وصل تأثير دعاية صوت العرب الى القوات التى كونها البريطانيون أنفسهم فى الجنوب العربى وانعكس ذلك على الروح المعنوية لأفرادها وعصيانهم للأوامر وهروبهم الفردى ثم الجماعى (٦) . وقد تولد لدى الباحث انطباع قوى مؤداه أن التأثير المصرى الدعائى فى جنوب اليمن كان أحد الضغوط التى دفعت بريطانيا الى توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر فى هذا العام ، وبعد اتفاقية الجلاء كانت بريطانيا تأمل فى أن تأييد عبد الناصر للامام سوف ينتهى و تنتهى معه قدرة الأخير على ازعاج البريطانيين (٧) . ولكن لم يكده عام ١٩٥٥ يبدأ حتى بدأ ظهور

Trevaskis, op. cit., pp. 3 and 6.

(١)

Ibid., p. 36.

(٢)

Little, op. cit., pp. 44-5.

(٣)

(٤) كينج . مرجع سابق ، ص ٩٦ .

Ingrams, op. cit., pp. 87-8.

(٥)

(٦) المصدر هو كيندى تريفاكيس وقد بنى استنتاجه هذا على حوار مع حوالى ١٢

من أفراد هذه القوات .

Trevaskis, op. cit., pp. 62-3.

Ibid., pp. 61-2.

(٧) انظر :

عبد الناصر كقائده محايد للمعركة ضد الأحلاف وبدأ توثيق علاقاته مع السعودية واليمن وكان الاستعماريون البريطانيون في عدن يخشون من ذلك التطور على أساس ان الامام لم يكن يمثل أى قوة جذب للعناصر الوطنية في جلوب اليمن كما سبقت الإشارة اما بعد تقاربه مع عبد الناصر فانه من المحتمل أن يتغير الوضع ومن ثم أصبح من المحتمل للغاية أن يرى اليمنيون الجنوبيون ميزة في الاتحاد مع اليمن خاصة اذا كان البديل هو الاستعمار البريطاني (١) .

ثم جاءت ذروة التأثير المصرى فى ١٩٥٦ بأحداث السويس حيث بلغ التفاف الحركة الوطنية فى عدن حول مصر وعبد الناصر أوجه فى الفترة التى بدأت بتأميم القناة وانتهت بانسحاب البريطانيين من مصر فى ديسمبر ١٩٥٦ (٢) . وقد شهدت هذه الفترة وما بعدها أكبر أضرار بالموقف البريطانى فى الجنوب اليمنى واكتسبت الحركة القومية بزعامة عبد الناصر قوة هائلة وتصاعدت حركة التحرر ضد الوجود البريطانى تبعا لذلك (٣) . ويمكن للباحث أن يستنتج أن التنازلات الدستورية من جانب السلطة الاستعمارية فى عدن فى ١٩٥٧ قد تمت جزئيا على الأقل تحت وطأة تأثيرات ما بعد السويس (٤) ، وفى عام ١٩٥٨ انضمت اليمن الى ج . ع . م فى رابطة اتحاد الدول العربية فى مارس مما أكد الأثر السابق الخاص بتحسين صورة نظام الحكم الامامى

Ibid., p. 68.

(١)

(٢) فى الفترة من أغسطس - ديسمبر ٥٦ أضرب ما يصل الى ١٨ ألف عامل سواء لأمور محلية أو تضامنا مع مصر ويذكر أحد المصادر أن خوف البريطانيين من جواهر عدن بلغ الدرجة التى لم يستطيعوا معها احضار طاقم السفينة الحربية المصرية دمياط التى استولوا عليها الى عدن ومن ثم فقد أرسلوهم الى جبوتى . انظر :

Halliday, op. cit., p. 182.

(٣) يعلق انجرامز على ذلك قائلا « وبالنسبة لشباب المدارس الجديدة فى عدن كان البطل هو عبد الناصر ، لقد اندفع فى عالم أحلامهم كعربة سباق .. وأنذعوا وراءه كأوراق شجر وقطع من الورق فى طريقه حتى ان تاريخهم لم يعلمهم أن مصر كانت فى التاريخ اليمنى امبريالية دائما » انظر :

Ingrams, op. cit., pp. 97-8.

انظر أيضا : Little, op. cit., p. 48. Trevaskis, op. cit., p. 106. Stephens, op. cit., p. 383.

(٤) فسر لبتل هذه التنازلات بمراجعة عدم الاستقرار الناشئ فى عدن بسبب التأثير بالناخ السياسى فى الشرق الأوسط . انظر :

Little, op. cit., p. 62.

في اليمن أمام العناصر الوطنية في عدن والمحميات فضلا عن انه قد مثل لها دفعة لتشديد عداتها لبريطانيا خاصة في وقت بدأ فيه وكان الانتصار الشامل للحركة القومية بقيادة عبد الناصر في العالم العربي وشيكا (١) ، ولقد سبب هذا قلقا لدى الرسميين البريطانيين في عدن الذين كانوا قلقين قبل ذلك بالفعل من وصول المستشارين المصريين الى اليمن منذ ما قبل ١٩٥٨ (٢) ولذلك لم تكن مجرد مصادفة زمنية أن يدفع البريطانيون مشروع الاتحاد في ذلك الوقت كما سبقته الإشارة وأن توقع معاهدته بالفعل في فبراير ١٩٥٩ . وهكذا فانه في نهاية الخمسينيات بلغ التأثير المصري في الجنوب اليمني ذروته وحقق قدرا يعتد به من التسمول فلم يكن الاعجاب بعبد الناصر ونضاله ضد الاستعمار قاصرا على الحركة الوطنية الثورية بل امتد الى العناصر المحافظة داخل وإلى القوات التي أنشأها البريطانيون من عناصر قبلية بصفة أساسية والتي تكون منها الجيش الاتحادي فيما بعد (٣) .

وتشير كل المؤشرات المتاحة الى تصاعد التأثير المصري في الجنوب اليمني مع بداية الستينيات بل وبصفة خاصة في عام ١٩٦٢ (٤) ، ولقد حدث كل التأثير السابق كما هو واضح من خلال الأداة الدعائية وبصفة خاصة من خلال الدعاية الإذاعية عن طريق صوت العرب (٥) .

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ، ١٠٠ . Little, op. cit., pp. 54-5.

(٢) Trevaskis, op. cit., p. 129.

(٣)

(٤) يقول ليتل انه منذ أواخر الخمسينيات كان شائعا أن ترى صور عبد الناصر في المدن الساحلية وفي أعلى البلاد وفي بعض الأحيان كانت مجموعات من العرب تتغني باسم عبد الناصر عندما يمر البريطانيون . ويحدثنا تريفاسكينز عن الاعلام المصرية فوق المنازل في المحميات .

انظر Little, op. cit., pp. 33 and 131-2. Trevaskis, op. cit., pp. 114-5 and 154-5.

(٥) يقول تريفاسكينز ان الدعاية المصرية الإذاعية قد استخدمت في تلك الفترة أسلوبا فعالا وهو إذاعة « كل شيء يكتب أو يقال ضد السياسة البريطانية في بريطانيا نفسها عن طريق المعارضة وفي الصحافة في البرامج الموجهة للجنوب اليمني » . انظر المرجع السابق : ص ١٧٣ . ويصف انجرامز وصول التأثير المصري الدعائي في هذه الفترة الى « أطفال المدارس » قائلا « كانت القاهرة على حق في فبراير (١٩٦٢) في قولها « حتى الأطفال في المدارس الابتدائية يعلمون ان البريطانيين قد جاءوا الى عدن غاصيين معتدين » لأن القاهرة هي التي علمتهم ذلك » انظر :

Ingrams, op. cit., p. 126.

(٥) لدل تريفاسكينز قد قدم أكثر الكلمات تميرا عن نجاح صوت العرب في الجنوب اليمني من وجهة النظر الاستعمارية بقوله « لم يأت الوعي القبلي ببحثنا على =

وابتداء من ١٩٦١ يبدو انه قد بدأ يتولد لدى المسئولين البريطانيين في الجنوب اقتناع بأن ثمة خطرا جديدا يتجاوز الازعاج الدعائي وهو خلافة البدر للامام أحمد بعد وفاته في أية لحظة بما يعنيه ذلك من احتمال سيطرة مصرية على اليمن من خلال البدر وان كان هذا الاقتناع لم يجد له اصداء في العاصمة البريطانية التي كان من رأيها انه ليس ثمة شواهد على وجود محططات مصرية جادة بشأن اليمن بالنظر الى حاجة عبد الناصر لتدعيم الوحدة مع سوريا ، وبعد الانفصال وجد هذا الرأي ما يدعمه على أساس ان عبد الناصر « سوف يتخلى عن المزيد من المغامرات الامبريالية » خاصة بعد أن أنهى اتحاد الدول العربية في ١٩٦١ باعتبار أن ذلك علامة على فقدانه الاهتمام باليمن . ومع ذلك فان تريفاسكينز لا يترك شكاً في ان الخوف من التطورات التي ستشهدتها اليمن عقب الوفاة المتوقعة للامام أحمد كان هو الدافع وراء الاسراع بعملية ضم عدن الى اتحاد الجنوب العربي (١) .

ولكن التطورات التي شهدتها اليمن بعد ساعات من هذا الضم لم تقتصر على الثورة على نظام الامامة فحسب بل لقد وصلت الى حد استدعاء القوات المصرية لدعم النظام الجديد بكل ما يعنيه ذلك من احتمالات بالنسبة لمستقبل بريطانيا في الجنوب اليمني .

(ب) مشكلة صنع السياسة : على الرغم من كل ما سبق فان صياغة السياسة البريطانية تجاه الثورة اليمنية لم تكن عملية سهلة « فقد مست

= الفور ، ولكنه حين بدأ أنه يأتي كالفيضان وقد ضخمته الدعاية الملتهبة لصوت العرب .. وقد أثار هذه الدعاية الفجة سخرة البريطانيين الذين لم يصدقوا ان أحدا سوف يحمل هذا الهراء على محمل الجد ، ومع ذلك فلم يكن ثمة شيء فح في الوسائل الراقية مهنيا التي استعارتها القاهرة من النازي السابقين .. وكانت المبادئ التي استندوا اليها هي مبادئ التليفزيون التجاري : تقديم مواد تسلية شعبية من الطراز الأول والتكرار اللانهائي لشعارات سهلة الفهم وعبارات أخاذة للتشكيل « المذهبي » Trevaskis, op. cit., p. 58.

Little, op. cit., p. 33.

انظر أيضا :

(١) يقول تريفاسكينز انه كان يعتقد دائما أن هناك سببا بين المصريين ولكن لم يكن بمقدوره أن يقتبأ بأنهم سيكسبون السياق بمثل هذا الفارق الضئيل (إشارة الى موافقة المجلس التشريعي لعدن على الضم قبل الثورة بساعات) ، وينهى هذا أي شك حول ان مجيء هذه الموافقة في ٢٦ سبتمبر ٦٢ كان مصادفة كما ذكرت كل الكتابات التي تناولت الموضوع . انظر :

Trevaskis, op. cit., pp. 169-71 and 180-1.

ثورة اليمن جوهر مشكلة السياسة (البريطانية) في الشرق الأوسط ، هل تقدم بريطانيا تنازلات كافية للرئيس ناصر والقومية العربية الراديكالية . . لكي تضمن التسامح المتبادل ؟ أم ان سياستها يجب أن تؤسس على الدفاع عن المصالح الموجودة والوفاء بالتعهدات القائمة حتى وان كان ذلك يعني معارضة ناصر وحركته (١) .

وفي مواجهة هذه المشكلة انقسمت دوائر صنع السياسة البريطانية فكانت وزارة الخارجية بصفة عامة وقطاعات داخل البرلمان خاصة داخل المعارضة العمالية بمساندة قوية من معظم الصحافة البريطانية تناصر وجهة النظر القائلة بأن المصالح البريطانية يمكن أن تصان بأفضل ما يمكن بالاعتراف بالنظام الثوري في اليمن الأمر الذي سيتفق والتيار السائد داخل الرأي العربي ويزيل وصمة العار التي لحقت ببريطانيا من جراء مساندتها الدائمة للحكام الرجعيين ويفيد في تحسين السمعة « الشريفة » للبريطانيين منذ حرب السويس . وكانت وجهة النظر هذه ترى بأن موقفا كهذا سوف يضمن درجة كبيرة من التأييد الشعبي في الجنوب اليمني مما يعطي للبريطانيين فرصة أفضل في عمل ترتيبات للحفاظ على قاعدة عدن الى الوقت الذي يريده البريطانيون بينما لن يكون البديل سوى المزيد من تدمير الوضع البريطاني في البلاد العربية الرئيسية ومواجهة مشكلات عسكرية في الجنوب العربي تزيد بكثير عن أية مشكلات سبقتها بسبب الامكانيات العسكرية التي يمكن للمصريين أن يقدموها من اليمن لدعم حركة المقاومة الشعبية القوية بالفعل (٢) ، وكانت وجهة النظر هذه تستند بالإضافة الى التحليل السابق الى أربعة شواهد محددة :

أولا : ما بدأ منذ البداية من استقرار للثورة اليمنية خاصة في أوائل أكتوبر عندما لم تكن هناك أية شواهد على مقاومة ملكية بل لقد

Little, op. cit., p. 94.

(١)

Ibid., pp. 94-5. Trevaskis, op. cit., pp. 182-3.

(٢)

ويمكن الرجوع بهذا الصدد أيضا الى الأهرام في الفترة من ٦٢/١١/٢٦ الى ٦٢/١٢/٢ لتتابة نشاط وتصريحات الوفد البريطاني المكون من ثلاثة أعضاء محافظين في مجلس العموم ومثلهم من العمال الذي زار اليمن لعدة أيام في هذه الفترة وأدى رئسه بتصريحات ايجابية عن استقرار النظام الجمهوري وضرورة الاعتراف البريطاني به . وانظر بصفة خاصة : حيدى فؤاد ، ماذا صنع أعضاء مجلس العموم البريطاني في رحلتهم الشيرة داخل اليمن ؟ في الأهرام ، ٦٢/٢١/٢ ص ٣ .

امتدت الثورة بتأثيرها الى الجنوب اليمنى حيث « التصقت الآذان بأجهزة الراديو الترانزستور » وبدأ التفكير في أفكار « تنذر بسوء » (١) .

ثانيا : انه على الرغم من بعض الشواهد العدائية في اذاعة صنعاء وبعض التصريحات السياسية كان هناك نفوذا قويا داخل السلطة اليمنية الثورية لعناصر معتدلة تدرك عمق المشكلات الداخلية لليمن وترغب في التفرغ لمواجهةها على أن تترك مشكلة الجنوب اليمنى لليمنيين والجنوبيين يقررون مصيرهم بأنفسهم أو تصبح موضوعا للمفاوضات بعد أن توطد حكومة الثورة أقدامها (٢) . وعلى أية حال فإن حكومة الثورة قد أعلنت احترامها للالتزامات الدولية لليمن الامامية بما يعنى التزامها بمعاهدة ١٩٣٤ مع بريطانيا ، بل لقد أعلنت هذه الحكومة عن أملها في العيش في سلام مع الجيران وناشدت اليمنيين المقيمين في المناطق المجاورة أن يحافظوا على القانون والنظام (٤) ، ولقد نسبت هذه الاتجاهات المعتدلة في بداية الثورة لكل من السلال ونائبه البيضانى ولكن بالتدريج ظهر البيضانى باعتباره الممثل الواضح لهذه الاتجاهات (٤) .

ثالثا : ان عبد الناصر قد حاول من البداية أن يحد من الانعكاسات السياسية لتدخله لدى البريطانيين بأبلاغهم بعدم وجود أية خطط لديه بخصوص الجنوب اليمنى بل والعمل على تهدئة دعاية النظام الثورى الجديد بخصوص هذا الموضوع (٥) . ومن الحقيقى ان القاهرة قد أبلغت الحكومة البريطانية منذ بداية تدخلها المباشر فى اليمن بأن مصر ليس لها مطمح توسعى فى الجزيرة العربية أو فى بتروىل الخليج وان القوات

(١) Little, op. cit., pp. 96-7. Trevaskis, op. cit., p. 186.

(١)

(٢) انظر : Yemeni Outlook, in : The Economist, October 13, 1962, p. 130. Arabia Felix, op. cit., p. 213. South Arabia, in : The Economist, October 27, 1962, p. 336.

(٣) بيان الحكومة اليمنية عن سياستها العامة فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ ، فى :

الأهرام ، ٦٤/١٢/١٩ .

(٤) انظر : موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٩ - ٤٦٠ . حمروش ، مرجع

سابق ، ص ٢٢٥ .

(٥) Stephens, op. cit., p. 395.

(٥)

ويقول ستيفنز أن معلوماته الخاصة تفيد بأن الخارجية البريطانية كانت ميالة لتصديق ذلك

المصرية لن تحاول التعرض لمشروعات بريطانيا في الجنوب العربي لأن مقاومة هذه المشروعات هي حق الجماهير الوطنية هناك كما ان الغزو العسكري ليس أسلوب التعرض لها (١) . وفيما بعد أبلغت القاهرة الحكومة البريطانية بأنها ترى ان اعترافها بثورة اليمن يساعد على اثبات حسن نواياها خاصة وان ثورة اليمن وان لم تستطع أن تعترف بالحدود الجنوبية لليمن فانها لسنوات قادمة سوف تكون مشغولة بإعادة بناء اليمن عن أية قضايا أخرى (٢) .

رابعاً : اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية في اليمن في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ودلالاته الواجب اخذها في الاعتبار بالنسبة لبريطانيا خاصة في ضوء الانقسام الموجود في دوائر صنع السياسة الخارجية البريطانية (٣) .

وفي مقابل وجهة النظر السابقة كانت هناك وجهة نظر مضادة تسود وزارتي المستعمرات وشئون الكومنولث والدفاع وكذلك داخل قطاعات أخرى من البرلمان ومؤداهما عدم وجوب عقد صفقة مع عبد الناصر وضرورة عدم الاعتراف بنظام صنعاء لعدم توجيه ضربة لسلطين الجنوب ومشروعات بريطانيا فيه وغض النظر عن المساعدات الذهبية للملكيين عبر الاقليم الاتحادي الذي تسيطر عليه بريطانيا ، ويقول ستيفنز وفقاً لمعلوماته الخاصة ان وجهة النظر هذه قد دعمت بتحليل مؤداه ان عبد الناصر سيخسر في اليمن على كل الاحوال ، فاذا انسحب سوف تنهار الجمهورية ومعها قيادته في العالم العربي ، واذا بقي فانه سيدخل حرباً مكلفة منهكة داخلياً وتحد من نشاطه عربياً (٤) وقد كان دنكان ساندن وزير شئون الكومنولث والمستعمرات هو الفارس البارز لوجهة النظر هذه ولم تكن لديه ادنى نية في تسوية مع عبد الناصر أو مع أولئك الذين اعتبرهم مجرد صناع للمتاعب في عدن وكان على استعداد ان يقاتل وزارة الخارجية أو أى أعضاء آخرين في مجلس الوزراء يوافقون على ما اعتبره تفكيراً مشوشاً فيما يتعلق بالتعامل مع القومية العربية ذات الوجهة اليسارية (٥) ولا شك

(١) محمد حسين هيكل ، الأسد البريطاني وطبول الخطر ، في : الأهرام ،

٦٢/١٢/٢٨ .

(٢) محمد حسين هيكل ، القيمة الحقيقية لما يجري الآن في عدن ، في : الأهرام ،

٦٥/١٠/٨ .

Little, op. cit., p. 95.

(٣) انظر

Stephens, op. cit., pp. 395-6. Schmidt, op. cit., p. 190.

(٤)

Little, op. cit., p. 96.

(٥)

ان موقف سانديز هذا كان يكتسب قوة من الآراء القائلة - بحق - بان كل الحديث السابق عن عدم وجود أية مخططات لعبد الناصر أو اليمن الجمهورية بخصوص الجنوب ليس سوى هراء حتى ولو صدقت النوايا « فخطورة الثورة اليمنية ان رسالتها سوف تصل حتى ولو لم تعمل على ذلك » (١) .

وقد كان موقف السياسيين والعسكريين البريطانيين في عدن من أهم العوامل التي قوت وجهة النظر السابقة داخل وزارتي المستعمرات وشئون الكومنولث والدفاع ، فقد كانت السلطات البريطانية في عدن تنظر الى الامر من منظور التأثير على خطط بريطانيا في الجنوب المحتل وكان من رأى هذه السلطات ان الحكومة البريطانية لو لم تتخذ موقفا ثابتا ضد اليمن الجمهورية والقاهرة فان كل ما تم منذ ١٩٥٩ سوف ينهار (٢) وقد وصلت هذه السلطات الى رأيها هذا من مشاهداتها المباشرة لاثار الثورة اليمنية داخل عدن (٣) ومتابعاتها للدعاية الاذاعية للنظام الجديد في اليمن والتي أخذ عداؤها للوجود البريطاني في اليمن يتصاعد مع تأخر الاعتراف البريطاني بالثورة عبر شهورها الاولى (٤) ، كذلك فان ثمة مؤشرات واضحة على وجود عداا أصيل لا يخطئ المرء في تتبع أسبابه من جانب العسكريين البريطانيين في جنوب اليمن لعبد الناصر بصفة خاصة ومن ثم جمهورية اليمن وقد ترتب على هذا الموقف حماس من جانبهم للمقاومة الملكية (٥) وقد تشجع الاستعماريون البريطانيون في موقفهم السابق بالتقارير الواردة عن بدء وتصاعد المقاومة الملكية التي كانت تؤكدها لديهم

(١) أنظر : Arabia Felix, op. cit., p. 213.

(٢) King, op. cit., pp. 499-500. Halliday, op. cit., p. 188.

(٣) Little, op. cit., pp. 51-6. Haliday, op. cit., pp. 187-8.

ويعبّر تريفاسكيز في كلمات واضحة عن هذا الواقع بقوله : « في الأسابيع القليلة

الأولى التي تلت الانقلاب .. بقينا في حالة من اليقظة بصفحات على وجوهنا أكثر من أن تجعل بقدرنا أن نتجاهل الواقع القبيح ، ولم يكن على المرء سوى أن يقوم بجولة في أسواق كريتز أو الشيخ عثمان المزدحمة لكي يسمع عشرات من مكبرات الصوت الترانزستور تعلن أن الثورة سوف تكتسح الاستعمار في « جنوب اليمن » كما اكتسحت الرجعية في الشمال . . وكانت الجماهير تصرخ بنفس الرسالة في مسيرات بالشوارع

Trevaskis, op. cit., p. 183.

(٤) راجع : Julian Paget, Last Post : Aden, 1964-1967, London Faber and Faber, 1969, pp. 33-4.

(٥) أكد شميدت ما ورد في المتن من خلال معايشته لهؤلاء العسكريين . أنظر : Schmidt, op. cit., p. 162.

ضخامة التعزيزات المصرية فضلا عن خبرتهم الذاتية حول كفاءة القوات النظامية في التغلب على هذا النوع من المقاومة (١) .

ومن ناحية أخرى فقد اتسق هذا الموقف مع مصلحة معظم حكام الاتحاد الذين كانوا يعتبرون ان النظام الجمهوري في اليمن يتكر عليهم شرعيتهم فضلا عن تحالفه الوثيق مع أكثر أعدائهم حقا عليهم (٢) ، وبالنسبة للبرلمان فقد لعب نيل ماكلين (٣) دورا بارزا بهذا الصدد ، وقد زار ماكلين المناطق التي لا يسيطر عليها الجمهوريون في اليمن أكثر من مرة ابتداء من أكتوبر ١٩٦٢ حيث كون بنفسه فكرة عن سير القتال على ضوء خبرته السابقة في حرب العصابات خلص منها الى ان المقاومة الملكية لم تكن أمرا عارضا وإن الوقت لن يكون في صالح الجمهوريين (٤) .

وعلى الرغم من ان وجهة النظر المعادية للثورة كانت راجحة ولو نسبيا من البداية فان دوائر صنع السياسة البريطانية قد واجهت ما يمكن ان يسمى مأزقا تاريخيا فقد كان كلا البديلين المطروحين صحيحا جزئيا وخطأ جزئيا : كان البديل الذي طرح مهادنة عبد الناصر والثورة في اليمن على صواب لان الوقوف في وجه المد القومي المعادي للاستعمار في المنطقة العربية في ذلك الوقت كان ضربا من المحال لكن الصواب قد جانبه بمعايير المصلحة البريطانية لأن ذلك لم يكن ليؤدي الى الحفاظ على هذه المصلحة

Trevaskis, op. cit., p. 183.

(١)

Ibid., p. 185. Little, op. cit., pp. 95-6.

(٢)

تؤكد العلاقة بين السلطات البريطانية في عدن وحكام المحميات ما ذهب اليه السلطان أحمد عبدالله الفضلي سلطان امارة الفضلي إحدى أعضاء الاتحاد والذي لجأ الى القاهرة في يوليو ١٩٦٤ من أن حاكم عدن البريطاني دعا سلاطين الجنوب بعد أن تدخل الجيش المصري في اليمن وطلب منهم الكتابة الى الحكومة البريطانية طلبا لتدخلها أماما لهم من تهديد الجيش المصري . أنظر : محمد حسنين هيكل ، ٧ دروس في مغامرة السلطان ، في : الأهرام ، ٦٤/٧/١٠ . ومع ذلك فالمرء أن مصالح معظم هؤلاء السلاطين كانت ستدفعهم الى نفس العمل او لم يطلب منهم حاكم عدن البريطاني ذلك . (٣) عضو البرلمان المحافظ في ذلك الوقت وضابط سابق .

(٤) اعترف تريفاسكين في كتابه بعد ست سنوات بأنه هو الذي رتب لهذه الزيارات مع الشريف حسين حاكم يمحان . وثمة روايات لتريفاسكين وغيره من المسئولين البريطانيين السابقين في عدن عن الحرية التي تجول بها ماكلين في اليمن « الملكية » للدرجة وصوله الى بعد ٣٠ ميلا من صنعاء وعن مشاهداته لخسائر المصريين في المعدات والأرواح ولبعض الأسرى منهم أيضا وملاحظته لروح الثقة لدى رجال المقاومة الملكية ومشاعر الكراهية تجاه المصريين .

Trevaskis, op. cit., pp. 186-7.

انظر

Ingrams, op. cit., pp. 134-5.

كما كانت تفهم في ذلك الوقت في شكل وجود مادي في قاعدة عدن • وكان البديل القائل بعدم جدوى هذه المهادنة على صواب لنفس السبيل السابق مباشرة ولكن الصواب جانبه للاستحالة التصدي للمد القوي المعادي للاستعمار في المنطقة وقتها •

لقد كان النظام الاستعماري التقليدي في ذلك الوقت قد أصبح هو الآخر مفارقة تاريخية كنظام الامامة في اليمن تماما وهذا هو المصدر الاصيل للمأزق الذي واجهته دوائر صنع السياسة البريطانية في ذلك الوقت وليس أي شيء آخر •

لكن التيار الغالب داخل هذه الدوائر لم يكن قد ادرك هذا بعد ومن ثم لم يكن مؤملا نفسيا لاتخاذ قرار يخطو ضمننا خطوة أخرى كبيرة في طريق التصنيف النهائية لبقايا الامبراطورية الاستعمارية (١) •

(ج) ابعاد السياسة : انتهى الامر بدوائر صنع السياسة البريطانية الى عدم الاعتراف بالنظام الجمهوري باليمن وان استمر موضوع الاعتراف مطروحا للنقاش حتى نهاية يناير ١٩٦٣ (٢) • وقد عكست التصريحات

(١) في الواقع ان رجلا كتريفاسكيز كان مدركا للابعاد الحقيقية لهذا المأزق وكان يشكو من أن المسئولين في وزارة المستعمرات لا يشاركونه نفس الادراك وكلما بهذا الصدد أكثر من واضحة : « قد يكون الوقت لصالح الملكيين ولكنه بنفس الدرجة ليس مؤتيا لنظامنا الاستعماري الهش المعرض للهجوم بمجرد تعرضه للطاقة الكاملة للتخريب المصري •• وطالما ان الاتحاد ملحق بنا فسوف يسقط معنا » • ولكن تصور تريفاسكيز لحل هذا المأزق اما أنه يعبر عن سذاجة فائقة أو انه يعبر عن عدم ادراك كامل للنظام الاستعماري الذي كان أحد منفذى سياسته البارزين في هذه المرحلة • فقد تصور برنامجا عاجلا لتقوية الاتحاد سواء بدفع عملية التنمية فيه أو تقوية قواته العسكرية وذلك ليصبح قادرا على مواجهة « التخريب المصري » • ويقول تريفاسكيز ان مقترحات تفصيلية بهذا الصدد قد أرسلت الى لندن في خريف ١٩٦٢ حيث اختفت بهدوء بدعوى الدراسة التفصيلية المتأنية • الم يكن تريفاسكيز يدرك حقا ان ما يزيد على قرن من الزمان قد انقضى دون حدوث أدنى قدر من التنمية الحقيقية في الجنوب اليمني وبصفة خاصة في المحميات وان ذلك لم يكن مصادفة بالطبع : انظر :

Trevaskis op. cit., pp. 188-9.

وانظر في عقم النظام الاستعماري بالنسبة لتنمية جنوب اليمن : Halliday, op. cit., pp. 164-9.

(٢) ارتبط بهذا خط متشدد تجاه عدن لقمع المعارضة والاسراع بتصديق مجلس العموم على ضم عدن للاتحاد في ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ ثم ضمها رسميا في يناير ٦٣ •
Ibid., p. 188. Paget, op. cit., pp. 34-5.

أنظر :

الرسمية البريطانية الموقف السابق ، ففي ٣١ أكتوبر صرح ممثل الحكومة البريطانية في مجلس العموم بأن عملا ما لم يتم حتى ذلك الوقت بصدد الاعتراف بالجمهورية وإن كان هذا لا يعنى بأية حال عداء للنظام وإنما يعكس « شكوكنا حول الموقف في أجزاء مختلفة من اليمن وحول سيطرة الحكومة على كل البلاد » (١) . وفي ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ صوت مجلس العموم في صف عدم الاعتراف (٢) وتمر النقاش داخل دوائر صنع القرار البريطاني بأقصى مراحل في الفترة التي أحاطت بالاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري اليمني في ديسمبر ٦٢ ليخرج بعد ذلك الى النتيجة السابق الإشارة إليها . وكان واضحا ان نقطة الاستقرار النهائي في الموقف البريطاني على قرار عدم الاعتراف قد أتت مع نهاية يناير ، ففي ٤ فبراير صرح مصدر مسئول في الحكومة البريطانية بأن الموقف في اليمن « غير واضح بما يكفي لتبرير الاعتراف » وبعدها بيومين صرح هيوم وزير الخارجية البريطاني بأن الممارسة المعتادة للحكومة البريطانية هي الاعتراف بالحكومة حين تملك السيطرة الفعالة على كل البلاد (٣) .

وعلى الرغم من حرص الحكومة البريطانية على تأكيد اتباعها لسياسة عدم تدخل صارمة في الشؤون اليمنية فقد كان واضحا ابتداء من منتصف أكتوبر ٦٢ أن هناك دعما بريطانيا فعلا يتم بموافقة رسمية وإن يكن على نحو حذر لتفادي المزيد من المضاعفات (٤) . وقد اتخذ هذا الدعم أساسا شكل تقديم الأسلحة والذخائر والمعونة الفنية في التخطيط والتنظيم والتدريب وتشغيل الأجهزة للملكيين وكانت قناة هذا الدعم الرئيسية تمر من السلطات البريطانية في عدن عبر شريف بيحان بصفة خاصة

Ingrams, op. cit., p. 140.

(١)

Paget, op. cit., pp. 34-5.

(٢)

Ingrams, op. cit., p. 142. Halliday, op. cit., p. 189.

(٣)

وربما لم يكن مصادفة أن ذلك التوقيت قد اتفق مع خروج البيضان من السلطة من اليمن بما يعنيه من زيادة محتملة في شكوك المسئولين البريطانيين من نوايا النظام الجمهوري في اليمن . انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥

Halliday, op. cit., p. 189.

(٤) انظر :

ويتفق هذا التوقيت مع ما ذكره السلطان الفضلي من أن الحاكم البريطاني لعدن كان يتوقع انتهاء الثورة في الأسبوع الأول فلما خاب هذا التوقع وبصفة خاصة مع وضوح التدخل المصري المساند للثورة وظهر وجود مقاومة ملكية بدأ دعم هذه المقاومة . انظر : هيكل ، مرجع سابق .

الى الملكيين فضلا عن الروايات الخاصة بامدادات يتلقاها الملكيون ليلا بالمظلات من طائرات تقلع ليلا من قواعدهما في الجنوب اليمني (١) وبهذا أصبح للمقاومة الملكية قاعدة خارجية أخرى للدعم فضلا عن القاعدة السعودية واسهم هذا في تدعيم بقائها على الساحة اليمنية (٢) ومن ثم ادى الى نفس التأثير السابق للدعم السعودي للملكيين على التدخل المصري .

٥ - السياسة الأمريكية :

ترجع أهمية دراسة السياسة الأمريكية الى اعتبارين أولهما ان الولايات المتحدة تمثل باعتبارها احدى الدولتين العظميين قيدا لا بد من أخذه في الاعتبار بالنسبة لسبوك السياسة الخارجية المصرية خاصة في منطقة سوف نرى ان للولايات المتحدة مصالح حيوية . وأما الاعتبار الثانى فهو ان الولايات المتحدة قد وفرت بموقفها فى المرحلة الأولى من

(١) هناك بالطبع من يقول بأن هذا الدعم وان تورط فيه راسميون بريطانيون فى عدن الا أنه كان يتم دون علم حاكمها البريطانى - مندوبها السامى فيما بعد - وكذلك الحكومة البريطانية . وربما ترد الكلمات التالية للبتل على هذا الزعم غير المنطقي : « فى الواقع ان البريطانيين لم يكونوا يقومون بعمل لمنع مرور الأسلحة عن طريق منطقة المحميات الى الملكيين وكان معاون الحاكم يقدم لهم مساعدة سرية وعلى الرغم مما قيل بأنه كان يفعل هذا دون معرفة الحاكم فان أحدا لم يصدق هذا وكان أقل الناس تصديقا لهذا هم حكام المحميات الذين استنتجوا ان البريطانيين يؤيدون الملكيين الكامل » . Little, op. cit., p. 98.

وأنظر فى مصدر المعلومات الواردة فى المتن :

Dana Adams Schmidt, The Civil war in Yemen, in : Luard, op. cit., pp. 138-9.
Schmidt, Yemen : The Unknown War, op. cit., p. 67. Halliday, op. cit., pp. 140 and 149.

وأنظر أيضا أقوال السلطان الفضلى بهذا الصدد فى : هيكل ، مرجع سابق ، وكذلك المعلومات الهامة المؤكدة لكل ما سبق والتي كشفت عنها الوثائق التي وجدت فى مقر شريف بيحان بعد استقلال اليمن الجنوبية فى ١٩٦٧ فى : مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، مرجع سابق ص ١٧٥ .

(٢) لم نورد فى المتن أثر الاحتكاكات البريطانية اليمنية برياً وجوياً التي بدأت فى أكتوبر أيضاً على دعم الملكيين واستنزاف المجهود العسكرى المصرى وذلك لاعتبارين أولهما استحالة التثبت مما اذا كانت هذه الاحتكاكات تعبيرا عن استنزاف بريطانى أم أنها ردا بريطانيا على استنزافات يمنية مصرية . ولكن الاعتبار الثانى أهم من ذلك وهو أن هذه الاحتكاكات لا يبدو أنها مثلت أى عبء حقيقى على الجهد العسكرى المصرى فضلا عن أنها - لأسباب مفهومة - لم تؤد الى أية مواجهة عسكرية مباشرة بين قوات مصرية وقوات بريطانية وقد كان التدخل غير المباشر ضد الثورة هو الأكثر فعالية بهذا الصدد .

التدخل المصرى المباشر الطرف الثالث اللازم لعملية ادارة الصراع عندما
بشمت ان أطراف الصراع المباشرين عاجزين ذاتيا عن تجنب المزيد من
العنف خاصة عندما تكون الاتصالات بين هذه الأطراف قد تحللت فى
غمار تطور الصراع ويكون الطرف الثالث مفيدا عادة لأن الأطراف المباشرة
ذاتها تخشى المبادرة باعادة الاتصالات بسبب الخوف من أن ينظر الى ذلك
كاغتراف بالخطأ أو الهزيمة أو أنه نوع من المناورة .

(١) **محددات السياسة :** تحددت السياسة الأمريكية من الثورة
اليمنية والتدخل المصرى بتفاعل عاملين أساسيين أولهما المصالح الأمريكية
المتضمنة فى الصراع اليمنى وثانيهما السياسة الامريكية فى عهد الرئيس
كيندى الذى تولى الحكم فى يناير ١٩٦١ .

أولا - المصالح المتضمنة الصراع اليمنى : تنشق هذه المصالح أساسا
من الوضع الجغرافى لليمن فهى تجاور المصالح الامريكية الهامة فى السعودية
وشبه الجزيرة عموما ، فضلا عن الموقع الاستراتيجى لليمن على ساحل
البحر الاحمر بالقرب من مدخله الجنوبى ومن ثم فإنه يمكن تبويب
المصالح الأمريكية المتصلة بالموضوع على النحو التالى :

١ - **البترول :** فى ذلك الوقت لم تكن المصلحة الأمريكية فى بترول
المنطقة تاتى من اعتمادها عليه فى الاستهلاك المحلى - عكس الحالة
البريطانية - فلم تكن الولايات المتحدة تستورد الا حوالى ١/٥ استهلاكها
المحلى من البترول من الخارج فضلا عن أن ٣ ٪ فقط من هذا الاستهلاك كان
يأتى من الشرق الاوسط كله وهذه نسبة يسهل توفيرها من مصادر اخرى
ومن ثم فقد كانت المصلحة الامريكية فى بترول الشرق الاوسط مبنية
أساسا على نصيب الشركات الامريكية فى انتاج البترول فى المنطقة وهو
ما بلغ حوالى ٥٣ ٪ فى ذلك الوقت مما يشير الى مصلحة أمريكية أساسية
فى الحفاظ على البنية القائمة لصناعة البترول فى ذلك الوقت وفضلا عن
ذلك فإن احدى النتائج المترتبة على وضع الدولة العظمى أن تكون للولايات
المتحدة مصلحة فى مصلحة حلفائها فى أوروبا الغربية الذين يعتمدون بشدة
على بترول الشرق الاوسط كمصدر للطاقة المستهلكة محليا . وعلى هذا
فقد كانت للولايات المتحدة مصلحة فى استمرار تدفق بترول الشرق
الأوسط الى أوروبا الغربية (١) .

(١) أكثر من نصف واردات أوروبا الغربية من البترول الخام يأتى من الشرق الأوسط
فضلا عن مصالح بعض شركاتها وإن تكن صغيرة نسبيا فى استثمارات البترول ونقله =

٢ - **المرور عبر الشرق الأوسط** : لم تبلغ درجة اعتماد الولايات المتحدة على المرور الاستراتيجي عبر الشرق الأوسط لدعم وجودها العسكري في منطقة المحيط الهادي الدرجة التي بلغها اعتماد بريطانيا بهذا الصدد فقد كانت وحدات الاسطول السابع في المحيط الهندي تدعم اساسا بخطوط مواصلات في المحيط الهادي ومع ذلك فان قناة السويس تقدم صلة ذات قيمة بين الاسطول السابع والاسطول السادس في المتوسط ، وعلاوة على ذلك فان الطرق الجوية العسكرية عبر الشرق الأوسط كانت أكثر الطرق ملائمة لامتداد المنشآت الأمريكية في أثيوبيا والخليج وايران ، وكانت طائرات النقل التابعة لسلاح الجو الأمريكي تقوم برحلات منتظمة لكل هذه المواقع من قواعدها في ليبيا وتركيا ، وعلى الرغم من ان هذه المواصلات ليست اساسية فانها هامة بالتأكيد ؛ ومن ناحية اخرى فانه يفترض ان للولايات المتحدة بحكم قيادتها للتحالف الغربي مصلحة في الحفاظ على المصالح البريطانية بهذا الصدد (١) . كذلك تجب الإشارة الى أهمية المرور التجاري عبر الشرق الأوسط للولايات المتحدة الأمريكية فان كل التجارة الأمريكية تقريباً مع الخليج فضلاً عن نسبة كبيرة من صادرات البترول من هذه المنطقة الى حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وشمال أمريكا تنقل عبر البحر الأحمر وقناة السويس (٢) .

٣ - **منع السيطرة المعادية على الشرق الأوسط** : انعكاساً للدور العالمي للولايات المتحدة ولوجود مصالح واضحة لها في الشرق الأوسط تجيء مصلحتها في منع السيطرة المعادية على الشرق الأوسط أو على أى جزء حيوى منه . وفي ذلك الوقت كان مصدر التهديد الوحيد الخطير بمثل هذه السيطرة يتمثل لدى دوائر السياسة الأمريكية في الاتحاد السوفيتي ، وربما زاد من خطورة هذا التهديد في نظر الأمريكيين ان السوفيت لم يدخلوا الشرق الأوسط اعتباراً من منتصف الخمسينيات عن طريق التهديد بالقوة أو عن طريق تأييد حركات تخريب محلية وانما بالتقاء في المصالح مع مطامح حركة القومية العربية (٣) .

انظر = Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., pp. 4-6. Oil in the Persian Gulf, op. cit., p. 305.

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., pp. 5-6. (١)

Wenner, op. cit., p. 181. (٢)

(٣) راجع كتاب جون بادو السفير الأمريكي في القاهرة في فترة بدء التدخل العسكري المباشر في اليمن وهو من القلائل الذين جمعوا في كتاباتهم بين التمسك بالمصالح الأمريكية والنظرة غير العدائية للحركة القومية التقدمية في المنطقة . =

ثانيا - كيندى واثره على السياسة الخارجية الامريكية : فى تحقيق المصالح السابقة انتهى الأمر بالولايات المتحدة بصورة أو بأخرى الى الارتباط بالنظم المحافظة فى المنطقة والتصادم مع الحركة القومية بزعماء عبد الناصر ، وعندما وقعت الثورة فى اليمن كان عمر ادارة كيندى لم يصل الى العامين بعد ، وكان كيندى قد أتى الى الحكم برؤية جديدة للسياسة الأمريكية داخليا وخارجيا أراد بها ادخال تغييرات جذرية على هذه السياسة (١) . وفى تطبيق هذه امسياسة على الشرق الأوسط كان من الطبيعى أن يكون لمصر نصيب أساسى بهذا الصدد بحكم دورها القيادى فى المنطقة فى ذلك الوقت . وقد انطلق كيندى ومساعدوه من أن تأييد الوطنيين غير الشيوعيين قد يكون أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة التى لا تتصف بالكفاءة بل والتى تعبر عن مفارقات تاريخية أحيانا ، وانعكس هذا فى اعتقاد مؤداه ان استعادة الحراك للسياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة لابد وان يرتبط باتجاه ودى من الناصرية (٢) خاصة وأن الاتجاه المعادى منها فى منتصف الخمسينيات لم يأت الا بأسوأ النتائج من المنظور الأمريكى وبصفة خاصة دخول السوفيت بصفة رسمية الى المنطقة عسكريا وتجاريا وثقافيا (٣) . وانطلاقا مما سبق سعى كيندى الى ان يطور العلاقات مع مصر حول نقاط المصلحة المتبادلة مع الاعتراف بأن الولايات المتحدة لها اختلافات حادة مع عبد الناصر وإن هذا التطوير لا ينتظر منه انهاء هذه الاختلافات (٤) .

John S. Badcau The American Approach to the Arab World, New York
The Council on Foreign Relations, Inc., 1968, pp. 10-4 and 22-3.

(١) راجع : ودودة عبد الرحمن بدران " السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد كيندى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣ .

Schmidt, Civil War in Yemen, op. cit., pp. 126-7. Halliday, op. cit., (٢)
p. 142.

The Foreign Aid Program for 1964, A Statement by secretary أنظر (٣)
(made before the Senate

Committee on Foreign Relations on June 11, 1963, in : The Department of State Bulletin (The Official Weekly Record of United States Foreign Policy), Vol. XLIX, No. 1253, July 1, 1963, p. 24.

John S. Badcau, U.S.A. and U.A.R. Crisis in Confidence, in : (٤)
Foreign Affairs, Vol. 43, No. 2, January 1965, p. 281.

ولهذا فان السياسة الجديدة لكيندى كانت مبنية على احساس بالاحتياجات المتبادلة واستعداد للتركيز عليها بدلا من المنازعات العديدة التي أفسدت العلاقات الأمريكية المصرية في الماضي (١) كما انها بالتاكيد لم تكن تمثل انقطاعا في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ينسف عناصرها الماضية بل ان هذه السياسة قد تضمنت كثيرا من عناصر الوضع القديم وان أعدت صياغتها بشكل أكثر ايجابية . وقد ساعد على اتباع هذه السياسة دون شك فتور العلاقات المصرية السوفيتية في ذلك الوقت بعد أزمة ١٩٥٩ الخطرة في هذه العلاقات ورغبة العرب في استغلال هذا الوضع لترويض نظام عبد الناصر سلميا (٢) . كذلك فان المسئولين الأمم بكنين قد رصدوا في هذه الفترة بعين الرضى بعض علامات ايجابية من وجهة نظرهم في السلوك الخارجى لمصر (٣) .

وقد تم تنفيذ السياسة الجديدة التي أدت الى تحسن في العلاقات المصرية الأمريكية في عهد كيندى من خلال أداتين هما الأداة الدبلوماسية والاستعانة الاقتصادية . وفيما يتعلق بالأداة الأولى اتخذ هذا شكل تطبيق سياسة كيندى في تعيين سفراء مؤيدين لاتجاهاته ذوي قدرة على تطبيق هذه السياسة (٤) وكان جون بادو من نصيب مصر (٥) ، فضلا عن استخدام أسلوب المراسلات الشخصية بين حين وآخر بين كيندى وعبد الناصر ، وكان كيندى يحاول في رسائله أن يشرح الموقف الأمريكى

Selective Cooperation

(١) أطلق بادو على هذه السياسة اسم

Ibid., p. 285.

انظر :

Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., p. 82.

Malcolm Kerr, Comming to Terms with Nasser Attempts : راجع (٢)

and Failures, in : International Affairs, Vol. 43, No. 1, January 1967, pp. 70-7.

(٣) ضرب بادو عدة أمثلة بهذا الصدد منها توقيع اتفاقية ثقافية مصرية - أمريكية

في ٦٢ - اتخاذ الصحافة المصرية موقفا موضوعيا ومتعاطفا مع الأعمال الأمريكية .. الخ

Badeau, U.S.A. and U.A.R., A Crisis in Confrence, op. cit., انظر :

p. 282.

(٤) انظر : ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., p. 135.

(٥) لعب جون بادو دورا كبيرا في تحسين العلاقات المصرية - الأمريكية طيلة فترة خدمته في الحدود المتاحة لدور دبلوماسى يتحرك في اطار السياسة الخارجية لبلاده وكان من الأمور ذات المغزى انه استقال من منصبه في مايو ١٩٦٣ أى بعد حوالى خمسة شهور من اغتيال كيندى

بصرامة (١) كذلك أعطت الولايات المتحدة اهتماما خاصا للمساعدة الاقتصادية على أساس أنها تحقق مصلحة متبادلة للبلدين : تقدم لمصر ما يجلبها الوقوع في قبضة الكتلة السوفيتية وتحافظ على الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال مصر وهو ما تسعى الولايات المتحدة اليه (٢) . ومع ذلك فلا يجب تصور ان هذه المرحلة كانت مرحلة ايجابية خالصة في العلاقات المصرية - الأمريكية فقد سبق أن أشرنا الى أنها لم تكن تعنى القضاء على الاختلافات المصرية - الأمريكية وإنما محاولة تجاوزها الى نقط الاتفاق وكذلك انها كانت تتضمن الكثير من عناصر الوضع القديم (٣) .

(ب) مشكلة صنع السياسة : لم يكن تطبيق السياسة العامة السابقة على مواقف بعينها الأمر اليسير وقد بدا هذا واضحا بنشوب ثورة اليمن وما أعقبها من تدخل مصري ، فقد اختلفت دوائر صنع السياسة الخارجية في تحديد ماهية المصالح الأمريكية المتصلة بهذا الموقف وكيفية حمايتها ومن ثم في تحديد بدائل السياسة المتاحة . وبداية فقد كان الانطباع لدى الكونجرس الذي كانت علاقته بالرئيس كيندى تتسم بطابع التوتر أصلا (٤) ان اخراج مصر من اليمن ووقف المظاهرات الخارجية لعبد الناصر في حد ذاته هو الاهتمام الرئيسي ، وقد كان الكونجرس في موقفه هذا يعكس موقف رجال صناعة البترول العاملة في الشرق الأوسط والمجموعات الموالية لاسرائيل داخل الكونجرس فضلا عن التأثير البديهي لهم على الصحافة ، كذلك كانت وزارة الدفاع تشارك الكونجرس موقفه هذا

Ibid., p. 136.

(١)

وقد كان عبد الناصر هو الذى يادر بهذا الاسلوب عندما كتب الى كيندى في ٢٠ فبراير ٦١ أى في الشهر التالى لتعيينه رسالة عن الأوضاع في الكونجو ثم استمر هذا الاسلوب طيلة فترة حكم كيندى تقريبا . راجع : هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ - ٢٨٨ .

Badeau, U.S.A. and U.A.R., A Crisis in Confidence, op. cit., p. 282. (٢)

(٣) منذ نهاية ١٩٦١ مثلا بدأ التلميح الى وجوب أن ترتبط المساعدات القذائية الأمريكية لمصر بقيود تفرضها مصر على تسليمها . وفى يوليو ٦٢ نقل السفير الأمريكى صراحة رسالة شفوية من كيندى الى عبد الناصر عن ضرورة تقييد التسليح الهجومى لكل من مصر واسرائيل باشراف أمريكى

راجع : هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٤) أنظر التفصيلات في : ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ - ٢٤٠ .

لعدم اضعاف بريطانيا في عدن وكانت كل من السعودية والأردن تضغطان في نفس الاتجاه لأسباب واضحة (١) .

ولكن وزارة الخارجية التي كانت تمثل اتجاهات كينسدي والتي افترض لها دور رئيسي في مجال السياسة الخارجية في عهده (٢) كانت لها رؤيتها الخاصة فقد كانت ترى أن المصالح الأمريكية المتضمنة هي تهديد استقرار النظام السعودي بكل وزن المصالح الأمريكية البترولية فيه ، ولم يكن ذلك التهديد ناشئا عن احتمال غزو عسكري مصر لبعده اليمن عن مراكز الحياة السعودية وبدرجة أكبر عن حقول البترول فضلا عن عدم ظهور أية نية مصرية في ذلك (٣) ولكنه - أي التهديد - كان مترتبا على ان الثورة في اليمن والمواجهة المصرية - السعودية والتدخل السعودي ضد الثورة أمور قد تعجل كلها باهتزاز الحكومة السعودية بدرجة تفقد معها سيطرتها أو قد تطيح بها ثورة ، خاصة وإن هناك فئات ساخطة داخل السعودية - فضلا عن عدم تأييد كثير من السعوديين للتدخل ضد ثورة اليمن في البداية - قد تحول استغلال المناخ السابق للقيام بعمل ثوري بنفسها أو بمساعدة من الخارج . وانسحب نفس الأمر على الأردن حيث كانت العناصر الموالية لعبد الناصر أقوى منها في السعودية وحيث توجد حساسية خاصة لأي تغير سياسي فيها بالنظر الى حدودها المشتركة مع إسرائيل . وقد انتهت وزارة الخارجية الى ان خير وسيلة لحماية المصالح الأمريكية المهددة هي خلق موقف يمكن فيه حماية الاستقرار في السعودية والأردن من التأثيرات المحتملة السابق بيانها ويتمثل هذا الموقف في حصر الصراع اليمني في اليمن بحيث تمنع

(١) Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., pp. 123 and 132.

ترجمة الأهرام لكتاب تشارلز بارتليت وادوارد وانيتال « في مواجهة الحافة » تحت عنوان أسرار الدبلوماسية الأمريكية ، في : الأهرام ، ٦٧/٤/٩ ، ص ٥ (تم حفظ على الاستشهاد بهذه الترجمة ولكن الباحث يعتقد بامانيتها بالنظر الى مقارنة المعلومات التي وردت بها بالمتاح من معلومات ذات مصدر أمريكي ، وعموما فإن الاستشهاد بها سوف يكون في أضيق الحدود) .

(٢) ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٣) ذكر كوبلاند ان عبد الناصر أكد هذا لبادو في لقاءاته به وهو مالا يتعارض مع الاستنتاج الوارد في المتن ومصدره بادو نفسه (انظر الهامش التالي) وانظر أيضا : مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، ط ١ ، بيروت : الانترناشنال سنتر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠٤ .

انعكاساته من الانتشار خارجها بما يعرض مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خاصة في السعودية والأردن للخطر (١) .

ولكن بقي السؤال الهام وهو كيف يمكن خلق مثل هذا الموقف ؟ من الواضح بداية ان البديل الخاص بتشجيع العصاة الملكيين واجهاض الثورة اليمنية بالقوة قد أسقط وذلك على الرغم من ان وزارة الخارجية قد علمت من مصادر بريطانية وكذلك من مصادر صحفية أمريكية بأن المقاومة الملكية وان لم تكن واثقة من النصر إلا ان التأييد الذي تلقاه داخل اليمن بالإضافة الى الدعم السعودي يوفر لها بالتالي فرصة نجاح (٢) . وكان اسقاط هذا البديل يعني تطبيق سياسة كيندي الجديدة وقد تمثل هنا في رفض تأييد نظام بالغ التخلف كنظام الامامة خاصة وان التقارير التي كانت الوزارة تتلقاها من بعثتها الدبلوماسية في اليمن قد نقلت ولا شك صورة حقيقية عن نظام الامامة أو لا ثم التأييد الشعبي للجمهورية ثانيا (٣) وقيل أنها ألحت بشدة على ضرورة الاعتراف الاميري بأسورة وان تقارير المخابرات كانت تتنبأ بهزيمة مؤكدة للملكيين اليمنيين (٤) ، وذلك فضلا عن أن هذه التقارير هي المسؤولة في الغالب عن التقييم السياسي السليم الذي ساد دوائر الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت من ان « غير الموالين لقيادة النظام الجمهوري الجديد لا يؤيدون عودة الامامة المخزية » ومن ان المعارضة القبلية للنظام الجمهوري ليست معارضة له في حد ذاته بقدر ما هي معارضة تقليدية لاية حكومة مركزية فضلا عن الدور السعودي الهام في دعمها (٥) .

Badeau, op. cit., pp. 132-5. The United States Assistant Secretary (1) of State Philips Talbot to Senator Hickenlooper, in : D.C. Watt, James Mayall and Conelia Navari (eds.), Documents on International Affairs, 1963, London : The Royal Institute of International Affairs, 1973, p. 333.

Schmidt, op. cit., p. 127.

(٢)

(٣) كانت تقارير البعثة الدبلوماسية الأمريكية قبل الثورة وبعدها باللغة الجديدة غنية بالمعلومات عن الأوضاع في اليمن ، أنظر : الطائر ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ . وقد سبقت الاستعانة هنا بدراستين متنازعتين لاثنتين من الذين شغلوا مناصب دبلوماسية أمريكية هامة في اليمن الامامية ثم الجمهورية ، وكان ثانيهما هو روبرت ستوكي الذي كان قائما بالأعمال في بداية الثورة والذي عقد عدیدا من الاجتماعات مع المسؤولين الجمهوريين في ذلك الوقت وادل بتصريحات ايجابية عن التأييد الشعبي لثورة اليمن .

راجع : الأهرام ، ١٧ ، ١٩ ، ٦٢/١١/٢٠ .

(٤) أسرار الدبلوماسية الأمريكية ، مرجع سابق .

Talbot to Hickenlooper, op. cit., p. 333.

(٥)

وقد دعم الموقف السابق ان مصر كانت قد تدخلت بقواتها العسكرية لدعم الثورة اليمنية وكانت الخبرة الأمريكية مع عبد الناصر كما رأها وريث الخارجية الأمريكية تشير الى تجنب أى صدام معه على أساس انه قد التزم بالدفاع عن الجمهورية فى اليمن وان أى ضغط شديد يتعرض له لن يؤدى الا الى المزيد من التشدد والتطرف (١) بينما من المتصور أن يؤدى الاعتراف الأمريكى الى اعتراف بريطانيا أو على الأقل وقف أو شبه وقف للمساعدة السعودية والأردنية للملكيين ومن ثم يعطى عبد الناصر مبررا حقيقيا لانسحاب مشرف (٢) . كذلك كانت دول الكتلة الشيوعية قد اعترفت على الفور بالنظام الجمهورى وكان هذا يعنى ان عداء السياسة الأمريكية للنظام الجديد سوف يؤكد الاستقطاب التقليدى فى المنطقة بين قوى التقدم يدعمها الاتحاد السوفيتى وقوى تقليدية ترتبط بها الولايات المتحدة وهى فى هذه الحالة ممثلة بنظام واه لا مستقبل له . وكان هذا الوضع فى حالة حدوده ليتعارض مع المصلحة الأمريكية الأساسية فى تقليص النفوذ السوفيتى حيثما أمكن (٣) .

(جـ) ابعاد السياسة : بدت الظروف السابقة اكثر ما تكون ملائمة لاتباع مسلك توفيقى تجاه الصراع اليمنى تمثل فى ثلاثة عناصر : محاولة تهدئة الثوار بالاعتراف السياسى فضلا عن انه سيوفر للولايات المتحدة قناة اتصال دبلوماسية تمكنها من القيام بجهود وساطة لتطويق اثار الصراع اليمنى - اعلان نية الدفاع عن السعودية وان لم يكن الملكيين اليمنيين - محاولة احداث فض اشتباك بين السعودية ومصر (٤) .

أولا - الاعتراف بالنظام الجمهورى : كانت المعايير الرسمية الأمريكية للاعتراف بأية حكومة جديدة ثلاثة : وجوب أن تسيطر الحكومة على جزء رئيسى من البلاد - وجوب ألا تكون بسبيلها للهجوم على جارتها - وجوب التزامها بالتعهدات الدولية للنظام السابق (٥) . ولم يكن المعيار الأول موضع جدل كبير سواء بالنظر الى اقتناع الخارجية الأمريكية بتوفره بصورة أو بأخرى أو لان التحليل السابق لرؤيتها للموقف يعطى

(١) أسرار الدبلوماسية الأمريكية ، مرجع سابق . وانظر فى تأييد سيادة هذه النظرة الى طريقة التعامل مع عبد الناصر فى وزارة الخارجية فى ذلك الوقت :

Talbot to Hickenlooper, op. cit., p. 334.

Wenner, op. cit., p. 203.

(٢)

Badeau, op. cit., p. 137.

(٣)

Schmidt, op. cit., p. 130. Badeau, op. cit., p. 138.

(٤)

Ibid.

(٥)

الاولوية للمعيارين الثاني والثالث ولذلك سعت الدبلوماسية الامريكية الى الحصول على ضمان معلن لتوفر المعيارين السابقين من جانب الحكومتين المعنيتين وهما الحكومة المصرية والحكومة الجمهورية في اليمن وتمثل ذلك في الرسالة التي ارسلها كيندى الى عبد الناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ مقترحا أن تؤكد الحكومة الجمهورية اليمنية علنا عزمها على احترام التعهدات والالتزامات الدولية والسعي لاعادة العلاقات الودية مع جيرانها الى مجراها الطبيعي وصرف جهودها الى الشئون الداخلية بالإضافة الى اصدار نداء من الجمهورية اليمنية الى اليمنيين في المناطق المجاورة باحترام القانون ، وبعد ذلك فان الولايات المتحدة سوف تعترف فورا بجمهورية اليمن . وقد رد عبد الناصر على كيندى برسالة أوضح فيها قبوله دون تردد لاقتراح كيندى شارحا ان مصر لا تؤمن بفرض الثورة من الخارج وانها تحتاج الى جهودها لبناء نفسها وانها كانت دائما تلتزم جانب الدفاع ضد هجمات ضارية عليها (١) . وفي ١٨ ديسمبر اصدرت الحكومة اليمنية بيانا التزم حرفيا تقريبا بمقترحات كيندى (٢) وعقب ذلك صدر من القاهرة بيان يؤكد كل ما جاء في البيان اليمني (٣) . ومن الواضح ان عبد الناصر كان يدرك الاهمية الفارقة للاعتراف الامريكي بالنظام الجمهوري في اليمن . وفي اليوم التالي صدر بيان بالاعتراف الامريكي بالنظام الجمهوري في اليمن رحب بالمعاني السابقة في البيانين اليمني والمصري وأشار صراحة الى ان تعهد الحكومة اليمنية باحترام الالتزامات الدولية للحكومة الامامية يشمل معاهدة صنعاء مع الحكومة البريطانية (٤) .

وقد مثل قرار الاعتراف الامريكي كسبا سياسيا لاشك فيه للنظام الجمهوري اليمني والتدخل والسياسة المصرية (٥) ، وكانت أبرز

(١) انظر الجزء المتعلق بالمقترحات الامريكية في رسالة كيندى ونص رد عبد الناصر عليه في : هيكمل ، مرجع سابق ص ٢٩٦ - ٣٠٣ .

(٢) انظر نصه في : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ . الأهرام ، ١٩/١٢/٦٢ .

(٣) انظر نصه في : المرجع السابق .

(٤) انظر :

U.S. Recognizes Government of Yemen Arab Republic, Department Statement, Press release 739 dated December 19, in : The Department of State Bulletin, Vol. XLVIII, No. 1228, January 7, 1963, pp. 11-2.

(٥) ويجعل هذا من البحث فيما اذا كانت السياسة الامريكية في هذه المرحلة قد تضمنت نوعا من الخداع لعبد الناصر والجمهوريين اليمنيين أمرا بلا معنى * كذلك يمثل ردا ضمني على الرأي القائل بأن الولايات المتحدة كانت تعرف بالتدبير المصري في اليمن =

العلامات بهذا الصدد هي قبول الوفد الجمهوري كممثل لليمن في الأمم المتحدة في اليوم التالي مباشرة بقرار من الجمعية العامة ، ولكنه في نفس الوقت مثل ضربة سياسية لا شك فيها أيضا للسياسات السعودية والأردنية والبريطانية تجاه الثورة اليمنية (١) . ويبرر هذا أهمية العنصر الثاني في السياسة الأمريكية .

ثانيا - اعلان نية الدفاع عن السعودية : كانت دوائر السياسة الخارجية الأمريكية تشعر كما سبقت الإشارة بقلق شديد على مصير النظامين السعودي والأردني وبالنظر الى الدواعي السابقة للاعتراف بالجمهورية اليمنية فقد اعتبر من الضروري أن تخطر السعودية رسميا بعزم الولايات المتحدة على الدفاع عن سلامتها الاقليمية . وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٦٢ وهو نفس اليوم الذي وقعت فيه أول غارة جوية مصرية على نجران أرسل كيندى الى الأمير فيصل رسالة - لم يعلن عنها في ذلك الوقت - قدم فيها تأكيدات باهتمام الولايات المتحدة العميق باستقرار السعودية وتأييدها الكامل « للحفاظ على سلامتها الاقليمية » ، ولاحظ ان السعودية تحتاج « جوا يخلو من المهارات المضادة والتحريض من الداخل أو الخارج » كي تنجح في تحقيق أهدافها (٢) . وفي منتصف نوفمبر

= (أى مساعدة مصر للشوار قبل وقوع الثورة) ، ولكنها لم تعمل على أحباطه (بإبلاغ الامام بذلك مثلا) « لأنها كانت تريد أن تجعل من ناصر مثالا للزعماء الذين يخرجون عن ارادتها وكيف تنتهى بهم الأمور » .

أنظر : الباز ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١) لذلك فان الباحث لا يتفق مع ما ذهب اليه هيكل فيما بعد من أن الاعتراف الأمريكي ورفض الاعتراف البريطاني « كان تعبيرا عن تخطيط مشترك يريد أن يحتفظ في يديه بالخيار أمام كل احتمال » ، أنظر : محمد حسنين هيكل ، اللغز والصورة ، في : الأهرام ، ١٧/٢/٦٧ . وفي الواقع أنه مع الاعتراف بالمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فان التناقض الثانوي بينهما لا يجب أن ينظر اليه باستخفاف ويكفى أن نذكر خبرة السويس في ١٩٥٦ . راجع في موقف آخر تمثل فيه هذا التناقض في نفس وقت قرار الاعتراف الأمريكي باليمن الجمهورية وهو اعلان قرار الغاء انتاج صواريخ « سكاي بولت » التي اتفقت الولايات المتحدة مع بريطانيا في ١٩٦٠ على امدادها بها : ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ٨٠ - ١٨٤ . وانظر في تحليل سليم لهذا التناقض الثانوي :

Kerr, op. cit., p. 69.

(٢) U.S. Support for Saudi Arabia, in : Department of State, Foreign Policy Briefs, A Fortnightly Summary based on U.S. Government Statements, Reports and Documents, Office of Media Services, Bureau of Public Affairs, Washington, D.C., Vol. XII, No. 14, January 21, 1963.

وانظر ترجمة صحيحة لنص الخطاب في : الأهرام ، ٦٣/١/٩ .

وحين أضاف لجوء الطيارين الأردنيين الى مصر ضربة جديدة للنظامين السعودي والأردني فضلا عن تهديد السلطات الجمهورية اليمنية بسحق قواعد العدوان داخل السعودية (١) ، بدأ تنفيذ العنصر العسكري في سياسة تطويق الصراع اليمني بارسال سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض في مظاهرة لها دلالتها الواضحة (٢) .

وعندما وقعت أول هجمات جوية مصرية على (نجران) بعد الاعتراف الأمريكي في الفترة من ٣٠ ديسمبر ٦٢ - ١ يناير ١٩٦٣ اتخذت الولايات المتحدة ثلاث خطوات أولها اصدار بيان عن وزارة الخارجية يأسف بشدة لهجوم طائرات يقودها طيارون مصريون على نجران ويعلن ان الحكومة الأمريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد للحكومة المصرية التي قدمت تأكيدات بانها لا تصدر أوامر بشن هجمات عبر الحدود اليمنية وانها سوف تفعل أقصى ما في وسعها لتجنب تكرار مثل هذه الهجمات عبر الحدود ، وأعلن البيان ان هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة (٣) . ثم كانت الخطوة الثانية هي اذاعة خطاب كيندي الى الأمير فيصل السابق الاشارة اليه في ٨ يناير ٦٣ لتأييد النية الأمريكية في الدفاع عن السعودية واخيرا كانت الخطوة الثالثة بتكرار العنصر العسكري في السياسة الأمريكية بارسال مدمرة أمريكية في زيارة مجاملة الى ميناء جدة في ١٥ يناير (٤) .

ثالثا - جهود فض الاشتباك : لم تكن التصرفات الأمريكية السابقة كافية لحماية النظام السعودي ، فاعلان النوايا السياسية ومظاهرات القوة العسكرية يمكن ان يضع الولايات المتحدة في موقف بالغ الحرج

(١) الأهرام ، ١٤ ، ١٥ / ١١ / ٦٢ .

(٢) William B. Quandt, United States Policy in the Middle East, Constraints and Choices, in : Hammond and Alexander, op. cit., pp. 532-3. Schmidt, op. cit., p. 130.

(٣) انظر الموقف المصري الذي أشار اليه البيان الأمريكي كما نقله على صبرى رئيس المجلس التنفيذي في ذلك الوقت الى جون بادو السفير الأمريكي في : الأهرام ، ١٤ / ١١ / ٦٣ . وانظر البيان الأمريكي في :

U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict, Department Statement read by Lincoln White, Director of the Office of News to News Correspondents on Jan. 3, in : The Department of State Bulletin, Vol. XLVIII, No. 1230, January 21, 1963, pp. 90-1.

Schmidt, op. cit., p. 130.

(٤)

من الناحية السياسية في حالة تعرضها لتحد حقيقي (١) بالنظر الى خبرتها السابقة مع عبد الناصر في الخمسينيات وبالنظر الى مكانته في العالم العربي ، ولذلك فقد كانت دوائر السياسة الأمريكية واعية منذ البداية بأن الحل الحقيقي لمشكلة تهديد النظام السعودي لا يكمن في مثل هذه الاجراءات التي يمكن القول بان الغرض منها كان طمأنة حكام السعودية والأردن فحسب وإنما هو يكمن بالضرورة في خطوة أكثر فعالية لتطويق اثار الصراع داخل اليمن بالفعل ، وتمثلت هذه الخطوة في محاولة ايجاد فض للاشتباك في منطقة الحدود السعودية اليمنية . وقد ارتبطت هذه المحاولة عضوياً بتطور الموقف الأمريكي من الاعتراف ، فقد تضمنت رسالة كيندى الى عبد الناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ اقتراحاً بفض الاشتباك يقوم على اساس انتهاء متبادل للعدوان الخارجي لاطراف الحرب الأهلية اليمنية ، ويتضمن هذا اجلاء مرحلياً وسريعاً للقوات الأجنبية (المصرية) عن اليمن وانهاء العدوان الخارجي للملكيين والاجلاء المرحلي والسريع للقوات التي ادخلت بعد الثورة في اليمن الى منطقة الحدود السعودية - اليمنية (اشارة الى القوات السعودية وربما الأردنية) . واقتراح كيندى أن تصدر مصر بياناً تعلن فيه استعدادها لقبول العناصر السابقة كأساس لفض الاشتباك (٢) وقد أكد عبد الناصر لكيندى في رده عليه قبوله لمقترحاته بهذا الصدد (٣) وانعكس ذلك في البيان السابق مباشرة على الاعتراف الأمريكي الذي أصدرته القاهرة في ١٨ ديسمبر ٦٢ (٤) . وعندما لم تفض تطورات الصراع اليمني الى اى تقدم بخصوص فض الاشتباك ووقعت هجمات جوية مصرية على مواقع سعودية في آخر ديسمبر ٦٢ - أول يناير ٦٣ أكدت الحكومة الأمريكية استمرار اقتناعها

(١) وهو ما حدث بالفعل عندما تكررت الغارات الجوية المصرية على السعودية في ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٣ بعد أول مظاهرة قوة في نوفمبر ١٩٦٢ .

(٢) هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٤) جاء في البيان « ان الجمهورية العربية المتحدة اذ تبدي كراهيتها لاستمرار سفك الدماء لتعبر في الوقت نفسه عن استعدادها لوقف الاشتباك المسلح من جانبها وان تبدأ في سحب قواتها الموجودة في اليمن بالتدريج اذا ما انسحبت القوات السعودية والأردنية المشتركة في تأييد الملك المخلوع في مناطق الحدود واذا ما توقفت المساعدات السعودية والأردنية الخارجية للملكيين أو حالما تطلب منها ذلك حكومة الجمهورية العربية اليمنية » انظر نص البيان في : الأهرام ، ١٩/١٢/٦٢ .

إن أفضل وسيلة لخدمة مصالح الشعب اليمني هي فض اشتباك القوات العسكرية الأجنبية وإنهاء التدخل الخارجي (١) .

ولم يكن ممكنا لمسئولي السياسة الخارجية المصرية أن يتجاهلوا هذا الالحاق الأمريكي على أحداث فض اشتباك في اليمن وقد أظهر سياق التطورات التالية أن هذا الالحاق الأمريكي كان مصدرا لتصعيد السلوك المصري ، ففي ضوء النجاحات النسبية التي حققها المليون في اليمن لم يكن امام المسئولين المصريين سوى خيارين : اما قبول الالحاق الأمريكي على فض الاشتباك في وقت لا تكون للجمهوريين فيه سيطرة كاملة على اليمن ومن ثم فإن شروط اي اتفاق لفض الاشتباك لن تكون مواتية لهم ، واما رفض فض الاشتباك بكل ما يؤدي اليه ذلك من احتمالات صدام مع الولايات المتحدة لا معنى له بالنظر الى سياستها السابقة . ولذلك كان المخرج من هذين البديلين هو ايجاد موقف جديد بتصعيد للتدخل يؤدي الى سيطرة كاملة على اليمن الجمهورية قبل فض الاشتباك بما يعني ان الاتفاقية في الواقع لن تكون سوى ضمانات قانونية للجمهورية بل وربما ضمانات فعلية اذا أمكن ايجاد نوع من الضمانات الفعالة لتنفيذها .

٦ - السياسة السوفيتية :

ترجع أهمية دراسة السياسة السوفيتية الى الاعتبار البيديهي المتعلق بوضع الاتحاد السوفيتي كاحدى الدولتين العظميين ، غير ان هذا الوضع يكتسب مدلولاً خاصاً بالنسبة لحالة الدراسة بالنظر الى دور الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٥٥ كمورد رئيسي للسلاح الى مصر ، ولما كان التدخل المصري موضوع الدراسة قد اتخذ شكلاً عسكرياً مباشراً بما يعنيه ذلك من احتمالات تزايد معدلات استهلاك الاسلحة والذخيرة فان الموقف السوفيتي من هذا التدخل أصبح له أهميته ، وتزيد هذه الأهمية بالنظر الى طبيعة العلاقات المصرية - السوفيتية في فترة بداية التدخل المصري فقد كانت هذه العلاقات ما تزال تمر بمرحلة فتور نسبي كنتيجة للارزمة الشديدة التي مرت بها في ١٩٥٩ . وكان الجانبان قد امكناهما حصر هذه الارزمة في اضيق نطاق فيما بعد بسبب مصلحتهما المتبادلة في استمرار العلاقات ، وهكذا شهدت سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٢ تحسناً نسبياً خاصة على ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر

U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict, (١)
op. cit., pp. 90-1.

بقرارات يوليو ١٩٦١ ، ومع ذلك فقد ظلت هذه العلاقات تفتقد الطابع الذى سادها فى منتصف الخمسينيات أو ابتداء من ١٩٦٤ (١) .

وفى هذا الإطار يمكن التساؤل عما اذا كان لمستوى العلاقات السوفيتية - المصرية فى هذه الفترة أى تأثير على موقف السوفيت من التدخل العسكرى المصرى المباشر لدعم الثورة اليمنية ، ومن الأفضل أن توضع الاجابة على هذا التساؤل فى سياق الحديث عن المصالح السوفيتية المتضمنة فى الموقف الناشئ عن الثورة اليمنية .

(أ) **المصالح السوفيتية المتضمنة فى الصراع اليمنى :** بالنسبة لفترة الدراسة لا تشمل المصالح السوفيتية فى الشرق الاوسط أية مصالح تتعلق بالبتروول ، ففي ذلك الوقت كان الاتحاد السوفيتى دولة مصدرة للبتروول يتزايد انتاجها بمعدل أسرع من الاستهلاك وكانت أهمية بتروول الشرق الاوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتى تنشأ لا من الحاجة اليه بل من الرغبة فى التنافس معه على أسواق غرب أوروبا (٢) . وينسحب نفس الأمر بالنسبة لحاجة الاتحاد السوفيتى الى المرور عبر اقليم الشرق الأوسط ، فالاتحاد السوفيتى ليست لديه قواعد فيما وراء البحار ولديه خطوط مواصلات داخلية لكل قواته البرية والجوية (٣) ولكن كل ما قيل عن مصلحة الولايات المتحدة فى منع تحقيق سيطرة معادية على الشرق الاوسط ينطبق على الاتحاد السوفيتى بحكم وضعه عالميا مع فارق واضح هو ان المصلحة السوفيتية فى تحرر الشرق الاوسط من سيطرة معادية اكبر من المصلحة الامريكية . ذلك ان الشرق الاوسط يتأخم الاتحاد السوفيتى جغرافيا (٤) .

وفضلا عن ذلك فانه قد يكون من المناسب بالنسبة لموضوع

(١) راجع هيكال ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ٢١١ .

(٢) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 7.

انظر أيضا : الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٣) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 7.

(٤) Ibid., pp. 6-7.

وفى الواقع أن البيانات السوفيتية الرسمية بخصوص الشرق الاوسط لا تترك أى شك بخصوص اكتساب الشرق الاوسط لأهمية خاصة لدى الدوائر السوفيتية الرسمية بحكم وضعه الجغرافى . راجع :

The USSR and the Middle East, Problems of Peace and Security, 1947-1971 (Documents and other Materials) Moscow : Novosti Press Agency Publishing House, 1972.

الدراسة الإشارة إلى تلك الآراء القائلة بوجود اهتمام سوفيتي محدد بجنوب شبه الجزيرة العربية كمعبر إلى شرق أفريقيا وبوابة إلى المحيط الهندي ومنطقة الخليج (١) . وعلى أية حال فإن الحد الأدنى المتفق عليه هو وجود مصلحة سوفيتية عامة بالنسبة لاقليم الشرق الأوسط تتمثل في استبعاد السيطرة والنفوذ الغربيين وتقوية الوضع السوفيتي فيه بأقوى ما يمكن . ومن الأمور الهامة هنا أن تحقيق هذا الهدف يتضمن قدرا أقل بكثير من الحرص على الاستقرار في المنطقة مما يتضمنه تحقيق الهدف العكسي بالنسبة الغرب ، فليست هناك التزامات سوفيتية إزاء بلدان في الشرق الأوسط تقارن بتلك التي كانت للولايات المتحدة وبريطانيا بما قد يورط أحدهما أو كلاهما في صراع ما في الشرق الأوسط (٢) ويرتبط بهذا أن الحفاظ على البنية القائمة للنظم السياسية في معظم بلدان الشرق الأوسط لم يكن يمثل - بعكس الولايات المتحدة مثلا - هدفا للاتحاد السوفيتي .

(ب) - الإدراك السوفيتي للثورة اليمنية : يتعين بعد ذلك البحث في الإدراك السوفيتي للثورة اليمنية للتوصل إلى ما إذا كان الاتحاد السوفيتي قد نظر إلى هذه الثورة باعتبارها تسهم في تحقيق مصلحة له في المنطقة مما يشكل موقفه تجاهها ويؤثر بالضرورة على موقفه تجاه التدخل المصري الضروري لمساندتها (٣) .

وأول ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن السوفيت - وهذا بديهي - لم تكن لديهم أية أوهام حول نظام الإمامة الذي كانت لهم علاقاتهم به على النحو السابق الإشارة إليه ، إذ تظهر الكتابات المتاحة هنا وعيهم الكامل بالابعاد الداخلية لهذا النظام وكذلك تحليلا سليما لطبيعة علاقاته الدولية على أساس أن اليمن الإمامية كانت اسميا دولة غير منحازة لا توجد بها

(١) Walter Laqueur, Russia Enters the Middle East, in : Foreign Affairs, (1)

Vol. 47, No. 2, January 1969, p. 303.

Halliday, op. cit., p. 143.

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 6.

Laqueur, The Struggle for the Middle East, op. cit., p. 182.

(٣) إذا كان البحث في الإدراك يمثل مشكلة بصفة عامة فإنه كما هو معروف يمثل مشكلة خاصة بالنسبة للحالة السوفيتية بالنظر إلى طبيعة النظام السوفيتي . وسوف تحاول حل هذه المشكلة جزئيا بتحليل موقف المجلات السوفيتية المتخصصة في الشؤون الخارجية والمتاحة باللغة الإنجليزية في الفترة من أكتوبر ٦٢ - مارس ٦٣ وهو حل يقرر كثيرا عن أن يكون كافيا لاعتبارات واضحة غير أنه يبقى أفضل من لا شيء .

قواعد عسكرية أجنبية ولا تخضع لسيطرة الاحتكارات الغربية ولكن من الناحية الموضوعية فإن وجود ملية استبدادية ذات طابع اقطاعى قوى قد عمل لمصلحة الامبريالية وقوى وضعها فى جنسوب شبه الجزيرة العربية » (١) .

ويرتبط بما سبق النظرة الى الثورة اليمنية كتطور منطقى وحتمى لا يمثل اية مفاجأة (٢) ووصف قادة الثورة فى التعليقات السوفيتية بانهم « ضباط دوو عقلية وطنية » (٣) واستخدام لفظ « الثورة » فى وصف ما تم فى اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ منذ البداية ، وسادت نظرة وردية التعليقات الخاصة بالانجازات السياسية والاجتماعية للثورة وكذلك بنواياها فى مجال التنمية الاقتصادية (٤) ، كذلك سادت التعليقات السوفيتية نظره ايجابية الى قوة الثورة وشعبيتها تذكر بالتعليقات المصرية بهذا الصدد فى نفس الفترة ، فقد كانت الحكومة الجمهورية تسيطر على البلاد وتحظى بتأييد الاغلبية العظمى من الشعب بما فيهم معظم قادة القبائل بما فى ذلك قبائل الشمال التى ارسلت رسلا للتعهد بتأييد قادة الحكومة الجديدة ، وكان المتطوعون يزدون من قوة الجيش الجمهورى على نحو سريع . ومع يناير ١٩٦٣ كانت الثورة اليمنية تقوى داخلها وخارجيا والبناء السلمى الذى قامت من أجله يمضى فى طريقه (٥) .

Y. Bochkaryov, Arabia and the Yemeni Revolution, in : New Times, (1)
A Weekly Journal of World Affairs published by Trud, Moscow, No. 49,
December 5, 1962, pp. 5-6.

(٢) جاء فى المصدر السابق (ص ٥) « ربما تكون الثورة اليمنية قد أتت كمفاجأة مدملة ولكن ليس لأنها كانت سابقة لأوانها بل على العكس فلو لم تكن قوانين التطور الاجتماعى قد تركت مجالا لبعض الانحراف عن القاعدة لكان النظام اليمنى قد ولى منذ زمن طويل لأنه كان مفارقة تاريخية مستحيلة فى عالم اليوم » . وذكر نفس المصدر ان الثورة « قد أتت كنتيجة منطقية لنضج القوى الاجتماعية المعارضة لأشكال التنظيم الاجتماعى العتقة المنتمية للعصور الوسطى » انظر أيضا :

New Arab Republic (Editorial Comment) in : New Times, No. 41, October 10, 1962, p. 2.

Ibid., p. 2.

(٣)

D. Volsky, Republican Yemen and its Enemies, in : New Times, (٤)

No. 43, October 24, p. 18. A. Stupak, The Yemen after the National Revolution, in : International Affairs, No. 12, December 1962, pp. 78-9.

New Arab Republic, op. cit., p. 2. Volsky, op. cit., pp. 18-21. Ye-

(٥) men, Madhouse Logis, in : New Times, No. 44, October 31, 1962, p. 24. Bo-hirarvey, op., cit., pp. 7-8. Stunak, op. cit., p. 78. B. Solyoy, First Steps of Republican Yemen, in : New Times, No. 2, January 16, 1963, pp. 15-6.

ومن ناحية أخرى تحدثت التعليقات السوفيتية باستفاضة عن الانعكاسات الإقليمية المنتظرة للثورة اليمنية فبعد الحديث البيديهي عن المصالح الاقتصادية - خاصة البترولية - والاستراتيجية للغرب في شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة وعن الخطط الغربية للحفاظ على هذه المصالح بما في ذلك خطط تأمين وخلق النظم العميلة في المنطقة التي تعمل ككلاب حراسه لهذه المصالح فضلا عن مصلحتها الذاتية في درء خطر الثورة اليمنية بسبب المشابهاة الواضحة بينها وبين النظام الامامي المنهار تجيء ثورة اليمن لتغير هذا كله « فلقد حدث صدع في جبهة الملكيات الرجعية التي تكون الأساس السياسي للوجود الاستعماري في الجنوب العربي ، اذ ظهر مركز ثوري في قلب هذا الوجود نفسه يوجه ضربة قوية للاستراتيجية الامبريالية » (١) .

وفي ضوء كل ما سبق كان منطقيا أن ينظر السوفيت الى مصدر الخطر على الثورة اليمنية باعتباره مصدرا خارجيا فقط « فلو كان الامر حربا اقليمية .. لكان قد انتهى منذ وقت طويل بانتصار الجمهورية ذات الكفة الراجحة عسكريا وسياسيا (٢) » ، ولكن الامر لا يعدو ان يكون مخططا « وضعته الامبريالية العالمية وفي طبيعتها الامبرياليون البريطانيون الذين يقومون بالدور الرئيسي بالنظر الى طبيعة مصالحهم في عدن وكذلك الامبرياليون الأمريكيون وينفذه بناء على أوامر مباشرة من لندن وواشنطن كل من السعودية التي تقوم بالدور القيادي في التنفيذ كأكبر دولة في شبه الجزيرة والأردن وبيحان والملكيين اليمنيين » ، وقد شبهت التعليقات السوفيتية هذا « بتحالف مقدس » جديد ضد « الأفكار الجديدة الخطيرة » يهدف الى وضع رجال من اختيار الامبريالية على رأس الدولة اليمنية (٣) .

Bochkaryov, op. cit., p. 7.

وقد تكرر نفس المعنى في مقالات سوفيتية أخرى كثيرة ، وذكر مصدر آخر أن الثورة اليمنية قدمت منبها قويا لحركة التحرر الوطني المعادية للامبريالية في الجنوب العربي خاصة عدن وعرضت للخطر وجود النظم القطاعية في هذه المنطقة .

V. Terekhov, Aden British Colonialists, New Manoeuver, in : *International Affairs*, No. 3, March 1963, p. 91.

Volsky op. cit., p. 20. K. Vasilyev, The People Demand their Independence, in : *International Affairs*, No. 11, November 1962, pp. 85-6. A Stupak, The Thrown of King, Saud, in : *New Times*, No. 46, November 14, 1962 pp. 15-6.

Bochkaryov, op. cit., p. 8.

(٢)

New Arab Republic, op. cit., p. 2. Volsky, op. cit., pp. 18-20.

(٣)

Yemen, Madhouse Logic, op. cit., p. 24. Yemen, Shades of Lawrence, in : *New Times*, No. 45, November 7, 1962, pp. 22-3. Stupak, op. cit., pp. 15-6. Stupak, The Yemen after the National Revolution, op. cit., p. 79. Sombre Irony, in : *New Times*, No. 2, January 16, 1963, pp. 22-3.

وبصفة عامة فقد اظهرت التعليقات والتحليلات السوفيتية نفس الاخطاء التي نسبت لدوائر صنع القرار واجهزة الاعلام في مصر في ادراك الموقف في اليمن في اعقاب الثورة خاصة من زاوية الاغفال شبه التام لبنية اليمن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من المنظور القبلي واثار ذلك كله على احتمالات تطور الاوضاع بل لقد اظهرت هذه التعليقات مبالغاة لم تصل اليها مثيلاتها في مصر (١) وربما يعود ذلك الى افتقاد السوفييت لقناة معلومات مباشرة وسليمة تربطهم بما يجري في اليمن فضلا عن احتمال تعرض هذه المعلومات أكثر من مرة « للتثنية » على أسس أيديولوجية .

(ج) - **ابعاد السياسة :** تبدو السياسة السوفيتية متسقة الى حد معقول مع الادراك السابق للثورة اليمنية ولطبيعة الاخطار التي تتعرض لها . فقد كان الاتحاد السوفيتي أول دولة غير عربية تعترف بالجمهورية اليمنية (٢) وقد أرسل خروشوف الى السلال رسالة في نفس يوم الاعتراف عبر فيها عن تمنياته لليمنيين بالنجاح في جهودهم لتعزيز استقلالهم السياسي والاقتصادي واعلن أن أي تدخل اجنبي من أي نوع في شئون اليمن الداخلية لا يمكن السماح به (٣) .

وفيما يتعلق بالموقف من التدخل المصري لم يعط السوفييت تأييدهم السياسي الصريح له وان كانت التعليقات السوفيتية قد تحدثت عنه بما يفيد التأييد الضمني فقد جاءت النظرة الى هذا التدخل في سياق الحديث عن مواجهة الاخطار الخارجية المهددة للثورة حيث ذكرت إحدى المقالات في أكتوبر ٦٢ أن مصر قد « وعدت الجمهورية اليمنية بمساعدة ضخمة » (٤) وأشارت مجلة نيو تايمز لأول مرة في نوفمبر ٦٢ الى أن القوات المصرية تساعد اليمنيين على طرد العدوان الامبريالي (٥) ، وفسر بوشكاريوف في ديسمبر ٦٢ التدخل المصري بأنه يتم لمواجهة التدخل

(١) ذكر فولسكي في أكتوبر ٦٢ في حديثه عن تدفق كل السكان المدنيين للدفاع عن الجمهورية أنه « حتى النساء اللاتي كن لا ترين في الماضي في الشوارع الا نادرا تتضمن الى كتائب الدفاع » (لم تكن هناك كتائب دفاع أصلا) .

أنظر : Volsky, op. cit., p. 20.

(٢) كانت أول دولة تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن هي مصر في ٢٩ سبتمبر وفي ١ أكتوبر اعترف الاتحاد السوفيتي رسميا باليمن .

New Arab Republic, op. cit., p. 2. Stupak, op. cit., p. 79.

Volsky, op. cit., p. 21.

World Events, in : New Times, No. 47, November 21, 1962, p. (٥)

الاجنبي المؤيد من الامبريالية » وبسبب هذا فان قادة الجمهورية اليمنية قد عقدوا اتفاقية دفاع مشترك مع ج.ع.م التي تساعد قواتها المسلحة الان اليمنيين على ضرب القوات الاجنبية « (١) ، ويلاحظ عموما عدم تركيز التحليلات والتعليقات السوفيتية على التدخل المصرى فى هذه الفترة (٢) غير ان الموقف السوفيتى لم يقف عند حد التأييد الضمنى وانما هناك اجماع بين مصادر ذات اتجاهات سياسية متباينة على ان الاتحاد السوفيتى قد قدم مساعدات للثورة اما مباشرة بتعزيز التدخل المصرى تتمثل فى تقديم الأسلحة والعتاد والمشورة الفنية ومساهمة طيارين سوفيت فى قيادة طائرات النقل المصرية السوفيتية الصنع (٣) وربما قاذفات اقنابل العملاقة توبوليف التى كانت تقلع فى هذه المرحلة من أسوان لضرب مواقع المكيين فى اليمن وتعود الى قواعدها فى أسوان ثانية (٤) .

وهكذا فانه يمكن الانتهاء الى انه على الرغم من التحفظات المتعلقة بالعلاقات المصرية - السوفيتية فى فترة الدراسة فان المصالح السوفيتية المتضمنة فى الموقف الناشئ فى اليمن قد دفعت الاتحاد السوفيتى الى تأييد الثورة اليمنية والتدخل المصرى المؤيد لها وان يكن بطريق غير مباشر ومن هنا يمكن القول بأن موقف الاتحاد السوفيتى لم يمثل قيما على تصعيد التدخل المصرى .

Bochkaryov, op. cit., p. 8.

(١)

(٢) الاشارات السابقة الى التدخل المصرى هى كل الاشارات التى ذكرت بهذا الصدد فى المجنتين السوفيتيتين اللتين تنقل عنهما فى هذا الجزء فى الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ .

(٣) فى الأيام الاولى للحرب هبطت طائرة هليكوبتر تابعة للجمهوريين فى مأرب «اما خطأ واما لاعتقاد ملاحيتها الثلاثة بأنها موالية للجمهوريين» وقد اعتقل المكيون ملاحيتها الثلاثة الذين ظهر أنهم من السوفيت وكان معهم يمنى يقال انه ذبح بينما تم ترحيل السوفيت الى عدن ثم الاتحاد السوفيتى . انظر : هيكل ، الشعار الذى رفعتة الحوادث الى مرتبة القانون « مرجع سابق .

Schmidt, Yemen : The Unknown War, op. cit., p. 143.

(٤) انظر فى مصدر المعلومات الخاصة بطبيعة المساعدات السوفيتية لثورة اليمن :

خمروش ، مرجع سابق ، ص ٤٧١ . المطار مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

Schmidt, op. cit., pp. 168-9. Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 30.

المبحث الثاني

أبعاد السلوك المصري

دفعت العوامل التي أوضحها المبحث السابق القيادة المصرية الى تصعيد التدخل عسكريا وهو ما اتخذ شكل هجوم رئيسي في فبراير - مارس ٦٣ سمي بهجوم رمضان لتوافقه مع هذا الشهر الهجري ، ولكن هذا التصعيد العسكري كان يتطلب أولا تأميننا سياسيا للاوضاع في اليمن الجمهورية وقد أفضى هذا الى تدخل سياسى مصرى في بعض الأمور المتعلقة بأشخاص وبنية السلطة السياسية في اليمن الجمهورية ، ومن ناحية أخرى فإن القيادة المصرية قد استجابت للجهود الأمريكية الخاصة بنفض الاشتباك خاصة بعد أن حقق عملها العسكري نجاحا واضحا . وهكذا فإن هذا المبحث سوف يتناول أبعادا ثلاثة للسلوك المصري في اليمن في هذه المرحلة : التدخل السياسى - التصعيد العسكرى - فض الاشتباك .

١ - التدخل السياسى وأبعاده :

ثم افتراض بوجود علاقة بين تقديم الدعم لاحد اطراف حروب أهلية ما وبين التدخل في الشئون السياسية الداخلية لهذا الطرف . ويصين روزنو هذا الافتراض على النحو التالى « كلما زادت المساعدة التى يتلقاها فريق فى حرب أهلية من الخارج زاد احتمال اصرار المصدر الخارجى لهذه المساعدة على أن يلعب دورا فى تحديد أهداف هذا الفريق وسياساته واستراتيجياته » (١) .

وفى تطبيق هذا الفرض على موضوع الدراسة نجد ان الحاجة الى تصعيد التدخل عسكريا قد أوجدت حاجة الى تأمينه سياسيا بالعمل على ان تكون البنية السياسية فى اليمن الجمهورية والاشخاص الذين يشغلون الأدوار الرئيسية فى هذه البنية فى أفضل وضع ممكن لمتطلبات هذا التدخل ويلاحظ ان ضعف الجمهوريين اليمنيين عسكريا ومن ثم حاجتهم الاكيدة لاستمرار وتصعيد التدخل المصرى فضلا عن التفكك الواضح فى معسكرهم قد جعل النظام الجمهورى فى اليمن أقل ما يكون مقاومة

للتدخل السياسي المصري وإن كان هذا لا يجب أن يصل بنا إلى الاتفاق مع الآراء القائلة بأن الجمهوريين اليمنيين كانوا مجموعة من الدمى تحركها القيادات المصرية ، فقد كان معظمهم في التحليل الأخير رجالا وطنيين ذوي تاريخ طويل في مقاومة الحكم الامامي واظهروا كما يبين التحليل التالي في اوقات حاسمة قدرتهم على مقاومة ممارسات التدخل السياسي المصري التي رأوا انها غير متفقة مع مصالحهم (١) . وسوف نبتعد في التناول التالي لابعاد التدخل السياسي المصري عن التفاصيل اليومية لأن هذه التفاصيل غير مدونة الا من خلال الروايات الشخصية بكل ما تحمله من تحفظات فضلا عن انها لا تبدو في معظم الأحوال مهمة في ذاتها بقدر اهمية التوصل الى دلالاتها . وقد وجد الباحث انه من المناسب ان يتم تناول الظاهرة موضوع الدراسة في جزأين يتناول اولهما اهم الحالات التي ارتبطت بالتدخل السياسي المصري في فترة الدراسة وهي الحالة التي ارتبطت بمساندة الدكتور عبد الرحمن البيضاني في صعوده السريع لسلم السلطة في اليمن الجمهورية ، ثم يجاول الجزء الثاني ان يتجاوز هذه الحالة الخاصة الى محاولة البحث عن مؤشر عام للتدخل السياسي المصري في اليمن الجمهورية .

(١) حالة البيضاني : أعلنت أول تشكيلات للمؤسسات السياسية في اليمن الجمهورية يوم ٢٨ سبتمبر ٦٢ ، وقد تضمن ذلك تشكيل مجلس لقيادة الثورة برئاسة الزعيم عبد الله السلال (٢) ومجلس لرئاسة الجمهورية برئاسة محمد علي عثمان (٣) ومجلس للوزراء يرأسه السلال (٤) ويلاحظ على هذه التشكيلات ان البيضاني الرجل الاول في الاتصال مع القيادة السياسية المصرية كان بعيدا عن مواقع التأثير الهامة في النظام الجديد باعطائه منصب وزير الاقتصاد والثروة المعدنية الذي يقول جزيلان انه عين فيه اكراما لمن ارسله من القاهرة (٥) . وينسب للقاهرة بعد ذلك انها تدخلت بطريق غير مباشر في ضم البيضاني وآخرين الى مجلس قيادة الثورة فضلا عن تعيين البيضاني نائبا للسلال سبواء في

O'Ballance, op. cit., p. 91.

(١) أنظر رأيا متفقا في :

(٢) كان بقية أعضائه هم : الزعيم حمود الجاثي - المقدم عبد الله جزيلان - الرئيس عبد اللطيف ضيف الله - الرئيس محمد قائد سيف - الرئيس محمد الماخذي - الملازم علي عبد المغني - الملازم محمد مفرح .

(٣) كان وزيرا للمالية في آخر عهد الامام أحمد ثم في وزارة البدر .

(٤) الأهرام ، ٢٩/٩/٦٢ . اليمن الجديدة ، ج ١ ، أغسطس ٦٢ ، ص ١٦ .

(٥) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

منصبه السياسى كرئيس لمجلس القيادة ومجلس الوزراء أو كقائد عام للقوات المسلحة .

ويرى جزيلان ان البيضانى عندما سئل - بعد وصوله الى اليمن - عن الطائرات والمساعدات التى وعدت بها القاهرة أجاب ان القاهرة لن تسل أية طائرة أو مساعدة الا اذا عين نائبا للقائد العام « وعدل تشكيل مجلس قيادة الثورة طبقا للمخطط المرسل اليكم » ، وأخرج ورقة وكتب عليها ما يريد . وإن السلال وجزيلان قد وقفا على التعديلات المطلوبة تحت ضغط الحاجة الى المساعدة المادية والمعنوية للقاهرة . وعلى الرغم من انه من الواضح ان القاهرة لم تتدخل بطريق مباشر فان الحير العسكرى الذى أودته الى اليمن فى ذلك الوقت قد تصرف بما يؤكد الموافقة على مطالب البيضانى (١) .

وفى محاولة تحرى مدى الدقة فى رواية جزيلان السابقة لابد ان يقرر الباحث بوضوح ان هناك عددا من المؤشرات القوية لتأييدها :

أولا : اذا كان التحقق من رواية جزيلان مسألة اجماع للمصادر المختلفة الاتجاهات على صحتها فان كل المصادر التى تناولت الموضوع مصرية ويمنية وغربية بكل اتجاهاتها السياسية قد أجمعت على ما يؤيد رواية جزيلان وان لم يكن بالتفصيل الذى ذكره بمعنى ان كل هذه المصادر قد أجمعت على ان صعود البيضانى السريع فى سلم السلطة السياسية فى اليمن قد استند الى علاقته بمصر (٢) .

ثانيا : يؤيد تسلسل الوقائع رواية جزيلان بوضوح ، فقد اعلن

(١) العميد على عبد الخير . ويرى جزيلان انه عندما سأل بعد الواقعة السابقة عن لطائرات والمساعدات التى وعدت بها القاهرة أجاب « ستأتى على مهلها وستكون تحت امره الدكتور البيضانى » ، ويقول جزيلان ان هذا الرد اثارة وانه حدد العميد على عبد الخير بتعليق رأسه على باب اليمن اذا لم تصل الطائرات وغيرها من المساعدات التى وعدت بها القاهرة (انظر المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٨) ، وحين أسقطت سرية مظلات مصرية فوق صروح فى الايام الاولى للقتال يقول جزيلان انه لما اقترح على العميد على عبد الخير تعزيزها بحماية من الطيران رد عليه بأن لديه تعليمات بتلقى أوامره من البيضانى (المرجع السابق ، ص ١٥٣) .

(٢) انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ . الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١٣١ لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٤٧ . O'Ballance, op. cit., p. 75. Schmidt, op. cit., p. 75.

أول تشكيل لمجلس قيادة الثورة والمجلس الجمهورى ومجلس الوزراء فى ٢٨ سبتمبر ، وفى هذه التشكيلات شغل البيضانى منصب وزير الاقتصاد والثروة المعدنية - كما سبقت الإشارة - وفى أكتوبر أعلن ضم البيضانى لمجلس قيادة الثورة وتعيينه نائباً لرئيس الوزراء والقائد العام بالإضافة الى منصبه (١) .

وفضلاً عن اتساق هذا التسلسل مع رواية جزيلاى فإن أقوى تفسير للصعود السريع للبيضانى فى يومين اثنين هو التفسير الخاص باستناد هذا الصعود الى الحاجة الملحة للمساعدة المصرية خاصة وان خروج البيضانى من السلطة بعد شهور قليلة وبالطريقة التى خرج بها كما سيجىء لا يترك شكاً فى ضعف قاعدة القوة الداخلية التى كان يستند اليها .

ثالثاً : لم تترك أجهزة الاعلام المصرية أى شك فى تركيز القاهرة على البيضانى بحيث يؤكد الانطباع من متابعتها باننا ازاء نموذج للعلاقة بين السلال-البيضانى يشبه نموذج العلاقة بين محمد نجيب - عبد الناصر فى سنوات الثورة الاولى (٢) .

وأخيراً : لم ينف البيضانى نفسه حدوث عملية فرض له فى منصب نائب السلال وان فسر ذلك بان اصدقاءه هم الذين اشترطوا ذلك بعد تعيين السلال رئيساً لمجلس قيادة الثورة (٣) وهو تفسير سبق بيان مدى ضعفه (٤) .

(١) الأهرام ، ٢٠/١٠/٦٢ .

(٢) اعتمد الباحث فى هذا الاستنتاج على متابعة صحيفة الأهرام بالذات فى الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ بالنظر الى وضعها شبه الرسمى . والنقط المتباد للتركيز على البيضانى هو ذكر تصريحاته دون تصريحات السلال أو قبلها كذلك التركيز على تحركاته السياسية دون تحركات السلال أو قبلها . ونفس المسألة بالنسبة لنشر صورته وصورة السلال .

(٣) رواية للبيضانى نقلت عن : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤) الطريف ان البيضانى قد حرص فيما بعد على أن يثبت استقلالته عن المصريين فى ممارسته للسلطة فى الشهور القليلة التى احتفظ بها والأكثر طرافة انه استشهد فى هذا بكتاب شميدت (الذى وصفه بأنه مؤرخ أمريكى) ، وقد أشار الى قول شميدت فى ص ٧٥ من الكتاب انه « على الرغم من صداقة الدكتور البيضانى للرئيس عبد الناصر فإنه رفض أن يطبق سياسة عبد الناصر الاقتصادية فى اليمن » ولكنه لم يشر بالطبع الى أن شميدت قد ذكر قبلها مباشرة وفى نفس الصفحة انه « كان رأس حربة للنفوذ المصرى » . انظر : عبد الرحمن البيضانى ، الدليل للصراع الدموى فى اليمن ، متاضرة اقاما فى رابطة طلاب اليمن شمالاً وجنوباً بجمهورية مصر العربية يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، القاهرة المطبعة العالمية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
Schmidt, op. cit., p. 75.
وانظر أيضاً :

وبعد تعيين البيضاني نائبا للسلال على النحو السابق ازدادت سلطاته فأصبح نائبا لرئيس الجمهورية بعد شغل السلال لهذا المنصب يتولى مهمة رئاسة مجلس الوزراء فضلا عن استمراره في منصب وزير الاقتصاد والثروة المعدنية وشغله منصب وزير الخارجية (١) . وأصبح صراع البيضاني مع معظم القوى السياسية الداخلية في اليمن حتميا : كان الصراع حتميا مع السلال ومجموعته ، فان الطريقة التي عين بها البيضاني نائبا له حتى وفقا لروايته هو تلقى ظلالة كثيفة من الشك حول نواياه القادمة كما ان ممارسات البيضاني اليومية أكدت هذا الشك (٢) . وكان الصراع مع القادة العسكريين للثورة حتميا ايضا فقد كانت لهم اعتراضاتهم منذ البداية على احاديثه المذاعة من صوت العرب (٣) وكان رأيهم ان البيضاني يحكم بعده عن التعامل المباشر مع حقائق الاوضاع في اليمن غير قادر على ابداء رأى صائب عند التخطيط لأى عمل ثورى في البلاد (٤) ثم كان شعورهم بعد الصعود السريع للبيضاني انه جنى ثمار جهودهم دون أى جهد بذله في اعداد الثورة أو تنفيذها (٥) . فاذا أضفنا الى هذا ان قادة الاحرار اليمنيين لم يكونوا على وفاق مع البيضاني ، وان البيضاني قد أغضب زيود اليمن بتصويره الطائفي للمشكلة السياسية فيها فضلا عن غضب المستنيرين من الشوافع لهذا المسلك (٦) وانه بالنظر الى ما أحيط به صعوده السياسى السريع كان بؤرة لغضب كل الساخطين على التدخل المصرى أو المنتقدين له ، تصبى

(١) جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ . البيضاني . مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .
(٢) يراجع فى هذا : جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٥٦ . الشهاى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ . وقد روى موسى صبرى انه منذ الساعات الأولى لوصوله الى اليمن (فى نوفمبر ١٩٦٢) سمع حملة من الاشاعات والأقاويل ضد البيضاني وان ردود الأخير عليها تضمنت نيلا من السلال .

أنظر : موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦ .

O'Ballance, op. cit., pp. 74-5. Ingrams, op. cit., p. 1336.

(٣) جزيان ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) الشهاى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٥) راجع جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٦) أنظر : الشهاى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ . وقد اعترف البيضاني فى شجاعة ووضوح بهذا الخطأ علنا فى عام ١٩٧٤ وبرر خطئه هذا أساسا بعدم المامه بالظروف الموضوعية فى اليمن . أنظر : البيضاني ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

الآراء القائلة بوجود تدمير داخلي في اليمن ضد استمرار وجود البيضاني في المنطقة جنديرة بكل تصديق (١) .

وفي هذا المناخ وبعد التأكد من رسوخ الالتزام المصري بالتدخل العسكري المباشر إلى الدرجة التي لا يمكن التراجع فيها بفرض أن تنحية البيضاني يمكن أن تكون سببا لمثل هذا التراجع ضرب السلال ضربته معبرا في ذلك عن شبه اجماع للقوى السياسية الداخلية في اليمن . وأثناء وجود البيضاني على رأس وفد يمني إلى القاهرة في يناير ١٩٦٣ ارسل السلال إلى عبد الناصر يطلب عدم السماح بعودته وإبقائه في مصر بناء على الحاج مختلف القوى اليمنية ، ووافق عبد الناصر وأخطر البيضاني بذلك وطلب منه أن يكتب استقالته لأسباب صحية ورضخ البيضاني (٢) . وقد صدق البيضاني في كتاب نشر له في عام ١٩٧٣ على تفصيلات تنحيته على النحو السابق وذكر أنه رضى بالأمر الواقع حرصا على وحدة الصف وحماية للنظام الجديد وأنه كتب إلى جميع أصدقائه في اليمن يحثهم على الولاء للقيادة السياسية في صنعاء (٤) . ولاشك أن القاهرة على الرغم من كل مواقفها السابقة من البيضاني قد وافقت على تنحيته على ضوء تأكدها من عدم شعبيته فضلا عن تأكدها من

(١) لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ . الشهاري ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
O'Ballance, op. cit., pp. 98-9.

(٢) لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

وقد ذكر هاليداي أن البيضاني قد استقال احتجاجا على وقف إطلاق النار الذي تبته الأمم المتحدة ، فضلا عن أن التطورات السابقة قد تمت قبل التوصل إلى اتفاقية فك الاشتباك فقد صدق البيضاني نفسه على الرواية الواردة في المتن ، بل أنه كما سترى قد فسر ما حدث فيما بعد بأنه رد فعل لسياسته لإحلال السلام في اليمن .
أنظر : Halliday, op. cit., p. 112.

(٣) البيضاني ، سوق الشعارات في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ . وفيما بعد حاول البيضاني في محاضرة القاها في نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية في مايو ١٩٧٥ أن يلصق تهمة تنحيته بالشيوعية الدولية فقال أنه ذهب في المهمة التي نجى بعدها القاهرة لكي يشرح للرئيس أن الظروف لا تحتاج مزيدا من القوات ولكنه أم يكن يدري أن « النفوذ الشيوعي قد وصل إلى العصب الحساس في القاهرة » وكان التيار الشيوعي يرفض السلام في اليمن لأنه يعني « الاستغناء عن التواجد الشيوعي المتمثل في الأسلحة والخبراء إلى جانب القوات المصرية » أنظر : عبد الرحمن =

ان تدعيم مركز السلال داخليا لن يكون ذا اثار ضارة بالنسبة للوجود العسكري المصري في اليمن (١) .

ومن المهم ان يتأمل المرء الطريقة التي خرج بها البيضاني من السلطة فقد كانت المبادرة في ذلك يمنية ولكن تصديق القاهرة كان ضروريا ، ويعنى هذا تسليم القيادات اليمنية بأن اى تغيير في المواقع الحساسة داخل بنية السلطة لا يمكن أن يتم بعملية ذاتية محضة وانما يجب أن يحظى بتصديق القاهرة ولعل هذا يؤكد خطأ تفسير العملية السياسية في اليمن في هذه الفترة بعوامل داخلية يمنية محضة أو خارجية مصرية محضة .

(ب) نحو مؤثر عام :

تستوجب التعديلات الكثيرة التي تمت في فترة الدراسة في اشخاص شاغلي المناصب القيادية في مؤسسات النظام بل وفي هذه المؤسسات ذاتها وغياب كثير من التفاصيل عن هذه التعديلات أو اختلافها البين بحكم ان مصادرها هو الروايات الشخصية - تستوجب القيام بمحاولة للبحث عن مؤشرات عامة لحدوث تدخل سياسى في هذه الفترة .

= البيضاني ، موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى ، محاضرة في نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الاسكندرية (٧٥/٥/٢٧) فى : عبد الرحمن البيضاني ، نكية الشعارات على الأمة العربية ، بدون مكان إصدار ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ . ولسنا ندرى هل يشمل النفوذ الشيوعى كافة القوى اليمنية السابق الاشارة اليها التي طالبت بتنحيته ، ولماذا لم يؤثر النفوذ الشيوعى على العصب الحساس فى القاهرة لمنع تعيين البيضاني فيما بعد سفيرا لليمن فى لبنان فى ١٩٦٦ ؟ أم أن الوقائع تكيف وفقا لجمهور المستمعين ؟ فى « سوق الشعارات فى اليمن » كان المستمعون من اليمنيين الذين يصعب الادلاء امامهم بمثل هذه الأقوال العجيبة فضلا عن التعريض بالقيادة المصرية . اما فى « نكية الشعارات على الأمة العربية » فقد كان الجمهور من صفوة المثقفين المصريين ولكن للأسف غير الملمين بأبسط وقائع سياسة مصر فى اليمن فى هذه الفترة كما أوضح السؤال الذى اجاب عليه البيضاني بما سبق « وكان الخط العام هو التعريض بالقيادة المصرية .

(١) كان السلال دائما من أبرز المدافعين عن ضرورة وأهمية المساعدة العسكرية المصرية لاستمرار الثورة وكانت اتجاهاته نحو مصر واضحة لذلك السبب على الأقل ، كذلك أظهرت تصريحاته دائما ولاء شديدا لعبد الناصر (راجع الأهرام فى الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣) وقد تعاملت القيادة السياسية والعسكرية المصرية العليا معه مباشرة أكثر من مرة فى هذه الفترة ممثلة فى أنور السادات وعبد الحكيم عامر ولا بد أنه كان بمقدورها ان تطمئن الى تدعيم وجوده على رأس السلطة اليمنية فى هذه الفترة .

ومن متابعة الباحث لهذه التعديلات فإنه لاحظ ارتباطها زمنيا على نحو لا يمكن تجاهله بزيارات لوفود مصرية على مستوى عال إلى اليمن .
ويقترح الباحث أن يكون هذا مؤشرا لحدوث التدخل السياسي . وسوف يناقش الافتراض المتضمن في هذا المؤشر بعرض الارتباط الزمني المشار إليه كما في الجدول التالي على أن يلي ذلك محاولة البحث فيما إذا كانت العلاقة تتجاوز مجرد الارتباط الزمني إلى الارتباط السببي بما يؤكد حدوث التدخل .



جول رقم (٣) (١)

الملاقة الاوتباطية بين زيارات القيادات المعوية والتعديل في المناصب القيادية أو البنية الوظيفية في اليمن (٦٢ - ٦٣)

القاترون بالوزارة	مناصبهم	تاريخ الوزارة	تاريخ التعديل	درجته وفعه
علي عبد الخبير	عميد بالوزارات المسلحة ٢٨	سبتمبر ٦٢	١ أكتوبر ٦٢	تعيين البيضااني نائبا للسلال، وإضافة ٣ اعضاء لمجلس قيادة الثورة

انور السادات	عضو مجلس رئاسة ١٣ - ١٤	١٥ أكتوبر ٦٢	إضافة منصب وزاري
كمال رفعت	عضو مجلس رئاسة. أكتوبر ٦٢	٦٢	

عبد الحكيم عامر	نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ٢٦ - ٢٩	نفس الفترة	تسمية السلال رئيسا للجمهوريه والبيضااني تقريرا أو بعدها نائبا له يقوم بجهة رئيس الوزراء فضلا عن احتفاله بمنصب وزير الاقتصاد وإضافة منصبه وزير الخارجية اليه .
	وعضو مجلس رئاسة أكتوبر ٦٢ (٢)	مباشرة	تعديل في منصبين وزيارين على الاقل (٣) .

- (١) مصدر البيانات الواردة في الجدول هو الاطرواح في التغيرات المقار إليها ما لم يذكر عكس ذلك .
- (٢) أعلن الاطرواح في ٢٠/١٠/٦٢ عن عودة عامر من مهمة في اليمن استغرقت ٤ أيام .
- (٣) لم يعلن عن هذا التعديل في حينه في الصحف المعوية واشير اليه ضمنا فيما بعده وصدر استنتاج تاريخه التقريبي هو : جزيلا ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

جدول رقم (٣)

الملاحة الانبساطية بين زيارات القيادات المهمة والتعديل في المناصب القيادية أو البنية المؤسسية في اليمن (٦٢ - ٦٣)

اللقائون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
عبد الحكيم عامر		١٥ - ٢٠ ديسمبر ٦٢	١٦ ديسمبر ٦٢	تعديل في منصب وزاري
عبد الحكيم عامر		٢٠ يناير ٦٢ - ١١ فبراير ٦٢	١١ فبراير ٦٢	اعلان انشاء مجالس للقبائل
أنور السادات		١٩٦٣ (١)	١٥ فبراير ٦٣	اعلان بجماعية الحكم عن طريق تشكيل مجلس للثلاثة
		١٠ مارس	١٨ فبراير ٦٣	اضافة منصبتين وزاريين ودمج ٤ وزارات في وزارتين
				وتعديلات في أشخاص شاغلي سبعة مناصب وزارية *
		١٩ فبراير ٦٣	١٩ فبراير ٦٣	استكمال التعديل في منصب وزاري
			٢٣ فبراير ٦٣	تعديل في منصب وزاري
عبد الحكيم عامر		٢٤ يونيو ٦٢	٢٥ يونيو ٦٣	تعيين حسن الحمري نائبا لرئيس الجمهورية
أنور السادات		١ يوليو ٦٢		ونائبا للقائد العام ومستولا عن جميع العمليات العسكرية واعلان قيام جبهة وطنية في اليمن

(١) يلاحظ طول فترة الزيارة لمناصبه الجمهور العسكري الكبير في ذلك الوقت وانها تلت خروج البعثاني مباشرة *

جول رقم (٣)

اللاقة الاقليمية بين زيارات القيادات المصرية والتعديل في المناصب القيادية او البنية المؤسساتية في اليمن (٦٢ - ٦٣)

القامون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
				تعديل في مناصبين وزاريين وتعيين ٤ نواب وزراء
		١ يوليو ٦٣		ضم عضو لمجلس
		٣ يوليو ٦٣		رئاسة وتعيين في مناصبين
				وزاريين
عبد الحكيم عامر		٢٦ سبتمبر -		تعيين نائبين جديدين لرئيس الجمهورية يتسولي
أنور السادات		٧ أكتوبر ٦٣	٥ أكتوبر	ثانيهما رئاسة المجلس التنفيذي

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الجدول السابق :

أولاً : يبين الجدول على سبيل القطع التوافق الزمني الكامل بين التعديلات في أشخاص شاغلي المناصب القيادية في مؤسسات النظام الجمهورى اليمنى والتعديلات فى هذه المؤسسات نفسها ، ومع ذلك فإن الفروض النظرية السابق الإشارة إليها بصدد التدخل السياسى من الطرف المقدم للمساعدة فى شئون الطرف المتلقى للمساعدة والانطباق الواضح لشرورها على الحالة المصرية - اليمنية ترجح ان العلاقة التى يبينها الجدول تتجاوز مجرد العلاقة الارتباطية الى العلاقة السببية ولا يعنى هذا القول بأن كل تعديل فى منصب وزارى أو غيره كان املاء من القيادات المصرية ولكن من المؤكد ان حدوث هذه التعديلات فى فترات وجودها فى اليمن أمر له دلالة الواضحة خاصة وانه من الثابت ان هذه القيادات ومن ورائها أجهزة المعلومات المصرية فى اليمن كانت تساند فى فترات مختلفة أثناء الوجود العسكرى المصرى أشخاصا معينين وتعمل على دفعهم الى أعلى فى هرم السلطة السياسية ، أو ترصد مراكز تقل بين الشخصيات السياسية اليمنية وتعمل على تجنيدها فى مواقع القيادة السياسية لكسب أقصى قدر من التأييد السياسى للتدخل المصرى (١) *

ثانياً : ربما تزداد أهمية النتيجة السابقة اذا علمنا ان التعديلات الواردة فى الجدول هى كل التعديلات السياسية التى شهدتها اليمن فى هذه الفترة على سبيل الحصر باستثناء صدور الدستور المؤقت لليمن فى ١٣ ابريل ١٩٦٣ (٢) وهو الدستور الذى تظهر مراجعته انه يكاد أن يكون نسخة طبق الاصل من الدساتير المصرية بعد الثورة بما فى ذلك الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ (٣) ، وصدر قرار فى ٣٠ مايو ١٩٦٣ بمنع قيام الاحزاب والجمعيات السياسية فى اليمن (٤) *

ثالثاً : على الرغم من أن البحث حتى الآن قد اقتصر على محاولة التفسير

-
- (١) الحكم الوارد فى المتن مؤيد بالتحليل السابق لحالة البيضاني وملابساتها وايضا بكل التحليل اللاحق فى الأجزاء التالية عن التدخل السياسى المصرى .
(٢) أنظر نصه فى : اليمن الجديدة ، ١٤ ، أغسطس ٦٣ ، ص ٣٤ - ٣٦ .
(٣) قارن على سبيل المثال المواد ٢٩ - ٤٩ من الدستور اليمنى المؤقت بالمواد ٢ - ١٨ من الاعلان الدستورى فى : المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ ، ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .
(٤) الأهرام ٦٣/٥/٣١ .

دون التقييم فانه قد يكون من المناسب الاشارة الى ان التدخل المصرى السياسى فى اليمن على الرغم من ان هدفه الاصيل كان تأمين الوجود العسكرى المصرى الا أنه ادى جزئيا وظيفة ديمقراطية نسبيا . ويتضح من مراجعة الجدول السابق ان عددا من حالات التدخل السياسى على الاقل ارتبط بتوسيع قاعدة الحكم عن طريق محاولة انشاء حكم جماعى بانشاء مجلس للرئاسة أو محاولة اقامة نوع من المؤسسات التمثيلية وسوف تتضح هذه المسألة ربما بدرجة أكبر فى المرحلة التالية للتدخل المصرى (١) .

وأبعا : يلاحظ ان القيادة المصرية قد اكتفت بالتدخل السياسى كأداة لتحقيق أهدافها فى اليمن وقاومت بوضوح واصرار من البداية المحاولات المبكرة للقيادة اليمنية لايجاد وحدة مصرية يمنية (٢) واكتفت فى تلك المرحلة بتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع اليمن (٣) .

وقد كان موقف الطرفين مفهوما فالوحدة لن تحرم القيادات اليمنية التى طأبت بها من مزيد من حرية الحركة ولن تهدد احتفاظها بمواقع القيادة بأكثر مما بهدها التدخل المصرى بينما هى تضمن الالتزام المصرى بمساعدة الجمهورية فضلا عن احتمال اعتناق بعض القيادات اليمنية الجمهورية لقضية الوحدة أيديولوجيا (٤) بينما لم تكن الوحدة تعطى للمصريين اى مزيد من حرية الحركة (٥) بل على العكس كانت لتزيد من الالتزام المصرى عسكريا وسياسيا فعليا وقانونيا خاصة على ضوء التخلف الشديد لليمن فضلا عن ان تحقيق الوحدة مع اليمن فى ظل الوجود العسكرى كان ليوفر مادة هائلة لدعاية مضادة تتخذ من « الاستعمار المصرى لليمن » وقد اتخذ شكل الضم وليس مجرد الاحتلال العسكرى

(١) لا تعنى هذه الملاحظة أية مصادرة للأخطاء التى نسبت للمسئولين المصريين من منظور التدخل السياسى طيلة فترة الوجود العسكرى المصرى فى اليمن .

(٢) صرح السلال فى أكتوبر ٦٢ أنه يعتقد انه من الضرورى فى هذا الوقت ان يجدد الاتحاد بين اليمن وج . م . ع . الأهرام ، ٦٢/١٠/٥ ، ص ٧ .

(٣) أنظر : الأهرام ، ٦٢/١١/١١ .

(٤) أنظر : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٥) صرح السادات فى ٦٢/١١/١٥ بأن كل ما يشار خول الاتحاد والوحدة مع اليمن لا محل له الآن « لأن علاقاتنا باليمن أقوى من أى اتحاد أو وحدة » . الأهرام ، ٦٢/١١/١٦ .

موضوعا لها (١) وقد تابرت القيادة المصرية على موقفها على الرغم من
تصعيد القيادة اليمنية لمطالبتها بالوحدة بعد ذلك (٢) .

٢ - هجوم رمضان :

بمجرد بدء تنفيذ قرار التدخل العسكري المباشر بدأت عملية
التصعيد كمحصلة طبيعية للعوامل الواردة في المبحث السابق (٣) . غير أن
التصعيد استمر يعبر عن حقيقة رقمية دون أن يعنى أى تغير فى نوعية
العمليات التى اقتضت طيلة الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ بصفة
عامة على صد هجمات المملكين وفى هذه الفترة تولد لدى القيادة المصرية
نتيجة ادراكها الجديد للموقف اقتناع بضرورة تصعيد نوعية العمليات ذاتها
وتمثل هذا فى الهجوم الذى يعرف باسم هجوم رمضان لتوافقه مع هذا
الشهر والذى نفذ فى فبراير - مارس ٦٣ . ولهذا فسوف يتفرع هذا
الجزء الى دراسة نقطتين أساسيتين تتناول الاولى التغير الذى حدث فى
ادراك القيادة المصرية من وقت اتخاذ القرار بالتدخل العسكرى المباشر
الى وقت اتخاذ القرار بالقيام بهجوم رمضان بينما تتناول الثانية الابعاد
المتعلقة بالهجوم ذاته .

(١) ادراك القيادة المصرية للموقف فى اليمن : سبق أن رأينا ان
القيادة المصرية قد اتخذت قرارها بالتدخل العسكرى المباشر فى ظل تصور

(١) يراجع فى هذا خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السابع ببور سعيد
(٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠ . هيكل ، مرجع سابق .

(٢) كثر السلال مطالبته بالوحدة بعد الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم على أن تضم
مصر واليمن والجزائر والعراق (الأهرام ، ٦٣/٢/٢٣) وفى أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية
بين مصر وسوريا والعراق فى مارس ١٩٦٣ فوض السلال عبد الناصر أن يقرر نيابة عن
الشعب اليمنى الانضمام الى هذه الوحدة (الأهرام ، ٦٣/٣/١٦) وبعد ابرام الاتفاق فى
ابريل أعلن عن زيارة يقوم بها السلال الى مصر فى خلال أسبوع لبحث انضمام اليمن الى
دولة الوحدة (الأهرام ، ٦٣/٤/١٨) . ومن الامور ذات المغزى أن هذه الزيارة لم تتم
الا فى يونيو ٦٣ حين كان اتفاق الوحدة الثلاثية قد انهار فعليا ، ولهذا لم يكن هناك
أى مغزى خاص فى البيان المشترك لمحادثات عبد الناصر والسلال على موافقة مصر على
انضمام اليمن لميثاق الوحدة الثلاثية . انظر نص البيان فى : الأهرام ، ٦٣/٦/١٨ .

(٣) أكد عبد الناصر هذا باعلانه فى ٦٢/١٢/٢٣ ان عدد القوات المصرية التى
ارسلت الى اليمن كان مائة صيف ضابط وجندى فى ٥ أكتوبر أصبحوا خمسمائة يوم ٩
أكتوبر ثم ألفين يوم ١٦ وان العدد له ثبت عند هذا الحد ليتصاعد بعد نهاية أكتوبر
(لم يشر الى أرقام ما بعد أكتوبر) . انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس
(٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

معين مؤداه ان الحفاظ على الثورة اليمنية لن يحتاج الا الى قوات رمزية للتوقيع الخاص بضعف المقاومة المضادة أو بالدور الرادع لهذه القوة لاي تدخل مضاد ، ويرتبط بهذا بالضرورة تصور فترة زمنية محدودة لتنفيذ هذه القوات لمهمتها . ولكن الانكسار فى قنوات المعلومات وغياب القدرة على التفسير الصحيح لما يجرى فى اليمن بدأ يقلان مع استمرار القتال وتكرر زيارات وفود مصرية على مستوى عال الى اليمن (١) .

وهناك من المؤشرات ما يفيد استمرار سيادة الادراك الاول لدى القيادة طيلة أكتوبر ونوفمبر وحتى أوائل ديسمبر ، فطوال هذه الفترة كانت تصريحات المسؤولين المصريين واجهزة الاعلام المصرية لا تتحدث الا بلغة « سحق » المقاومة المضادة وتحقيق نصر « حاسم » عليهما وكان كل هدوء أو توقف للقتال يفسر بأنه نقطة التوصل الى هذا النصر الحاسم .

وفى أواخر أكتوبر قام عبد الحكيم عامر بأول زيارة له الى اليمن (٢) وقد قيل ان تعزيزا للقوات قد أعقب هذه الزيارة (٣) ويتفق هذا مع ما سبق ذكره نقلا عن عبد الناصر من زيادة عدد القوات بعد نهاية أكتوبر كذلك يتفق مع تصريحات المسؤولين اليمنيين فى أعقاب هذه الزيارة (٤) ، ومع ذلك فإن التطورات اللاحقة قد أثبتت ان هذا التصعيد العددي لم يصاحبه اى تغير فى ادراك الموقف بمعنى ان تصور سحق المقاومة الملكية بسرعة ظل سائدا (٥) . ويمكن الاستدلال على صحة التحليل السابق بسلسلة من التصريحات عكست ادراك المسؤولين المصريين عسكريا وسياسيا للموقف فى اليمن والتي تدل على استمرار التصور الخاص بإمكانية القضاء السريع على المقاومة الملكية ، ففي ١٥ نوفمبر صرح قائد

(١) فى الفترة منذ بداية التدخل المباشر وحتى هجوم رمضان قام السادات بثلاثة زيارات صاحبه كمال رفعت فى أولها وقام عامر بزيارتين .

(٢) انظر الأهرام ، ٦٢/١٠/٣٠ .

Stephens, op. cit., p. 393.

(٣)

(٤) صرح البيضاى فى اليوم التالى مباشرة لعودة عامر « بأن الجيش اليمنى قد استكمل معداته وأصبح قادرا على الحاق الهزيمة بأية قوى معادية مهما كان مصدرها وقال « اننا قد نضطر الى نقل المعركة داخل الأراضى السعودية نفسها » . الأهرام ٦٢/١٠/٣١) وكرر تصريحها متطابقا تقريبا فى ٢ ونوفمبر (الأهرام ٦٢/١١/٣٠) ونشر الأهرام ان السلال أبلغ ممثل الولايات المتحدة وبريطانيا فى لقائه بهما فى ٤ نوفمبر أن تكرار محاولة سعود سوف يقابل بأقصى درجات الشدة التى يمكن للعقل أن يتصورها (الأهرام ٦٢/١١/٥) .

Stephens, op cit., pp. 393-4.

(٥) انظر رأيا متفقا فى :

القوات العربية المشتركة بأن هذه القوات تسيطر سيطرة تامة على جميع مناطق الحدود في الشمال والشرق (١) غير ان اليوم التالي مباشرة شهد استئنافا لعمليات المقاومة (٢) . وفي خلال فترة هدوء في العمليات استمرت حوالى ثلاثة أسابيع من حوالى ١٨ نوفمبر - ١٢ ديسمبر (٣) بدأ الحديث عن تفرغ حكومة الثورة للبناء الداخلى بعد أن تم لها تصفية جيوب المتسللين واستتب لها الأمر على كل الحدود (٤) وعن « اعداد تقرير رسمى كامل عن العمليات العسكرية التى اشتركت فيها قواتنا فى اليمن » ، ونقل الاهرام « لمصدر مطلع ، قوله « ان ج.ع.م بعد ان تحقق لها النصر الكامل فى اليمن . . . تريد ان تضع الحقيقة كاملة امام الرأى العام العربى ١٠٠ الخ » وقيل ان المراقبين يرون ان هزائم سعود وحسين على الحدود الشمالية واقتناع الحكومة الامريكية بسيطرة حكومة الثورة « قد اجبرت الملكيين على التراجع عن فكرة محاولة ضرب الثورة أو إعادة النظام الملكى الى اليمن » وان هؤلاء المراقبين يرون ايضا ان سعود قد غير خطه وانتقل الى موقف المدافع عن حدوده وعرشه (٥) .

ولكن انباء استئناف المقاومة الملكية فى ٨ ديسمبر فرضت نفسها من جديد (٦) وفى يوم ١٢ ديسمبر صرح كمال رفعت عقب اجتماع لمجلس الرئاسة بان المجلس تلقى معلومات عن استمرار العدوان السعودى - الأردنى على اليمن وعن وجود نشاط من امانة بيجان بالتعاون مع سعود وحسين ، وفى نفس اليوم وصح السادات الى صنعاء فى زيارته الثالثة منذ قيام الثورة (٧) وأشار فى تصريح له فى اليوم التالى الى استمرار عمليات المقاومة وأن ذكر انها تسحق أولا بأول فضلا عن انها لا تشكل خطرا على الثورة (٨) . وفى ١٥ ديسمبر وصل عامر الى اليمن فى زيارته الثانية لها بعد الثورة ومعه سلطات واسعة النطاق تخوله الحركة فى أى اتجاه

(١) الأهرام ، ٦٢/١١/١٦ .

(٢) الأهرام ، ٦٢/١١/١٧ ، ص ١١ .

(٣) راجع الأهرام فى هذه الفترة .

(٤) الأهرام ، ٦٢/١١/٢٤ ، ص ١ ، ١١ . الأهرام ، ٦٢/١١/٢٥ .

(٥) الأهرام ، ٦٢/١٢/٢ .

(٦) الأهرام ، ٦٢/١٢/٩ .

(٧) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٣ .

(٨) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٤ .

وبأى قوات يراها مناسبة » (١) وقد استغرقت الزيارة خمسة أيام عاد بعدها الى القاهرة حيث قدم فور وصوله تقريرا الى عبد الناصر (٢) . ويمكن اعتبار هذه الزيارة هي الزيارة الحاسمة التي تغير بعدها على نحو واضح ادراك القيادة المصرية للموقف في اليمن بحيث لم تعد ترى في تثبيت النظام الجمهورى معركة قصيرة تخوضها قوات محدودة لتقضى على المقاومة الملكية وتردع التدخل المساند لها وانما أصبحت أكثر وعيا بالأبعاد الحقيقية للموقف ويمكن الاستدلال على صحة هذا الحكم بعدة شواهد .

أولا - نشر الاهرام في ١٨ ديسمبر في متابعته لنشاط عامر انه على الرغم من التأييد الشعبى الواضح للنظام الجمهورى والهدوء الذى يسود مناطق الحدود فان « الاعتقاد السائد في القيادة العليا هو ان هناك جولة قادمة في اليمن يتأهب لها فيصل » ، وأشار الاهرام الى استعانة فيصل بنيل ماركين باعتباره خبيرا بريطانيا في حرب العصابات (٣) وكانت هذه هي المرة الاولى التى يتحدث فيها مصدر مصرى بوضوح عن عدم انتهاء العمليات العسكرية .

ثانيا - ذكر هيكى في اليوم التالى مباشرة لعودة عامر أنه من غير الصحيح « أن نتصور العملية كلها وقد أوشكت على نهايتها . وأقرب شيء الى الحقيقة . . ان يقال الان ان قواتنا في اليمن احرزت نصرا كبيرا بخسائر قليلة لكنه مازال هناك الان من يحاولون تغيير الميزان ، يسرقون النصر لو استطاعوا فاذا عجزوا فعلى الاقل يرفعون تكاليفه لكى لا يكون ما حدث في اليمن قابلا للتكرار في غير اليمن . . واذن فان الذى انتهى في اليمن هو فصل ويوشك فصل جديد أن يبدأ حوار الان » (٤) .

وقد تأكد هذا الادراك الجديد بتصاعد عمليات المقاومة الملكية في آخر ديسمبر وأوائل يناير ٦٣ واستمرارها في شهر يناير (٥) . ومع ذلك فقد ظل تصور القيادة المصرية كما ستثبت الشواهد التالية قائما على اساس امكان احرار نصر حاسم ، ومن ثم فان كل ما تغير في ادراكها كان التطور من تصور امكان القضاء على المقاومة الملكية بقوات محدودة وفى وقت

(١) الاهرام ، ٦٢/١٢/١٦ . هيكى ، فصل جديد من قصة اليمن المثيرة ، مرجع سابق .

(٢) الاهرام ، ٦٢/١٢/ ٢١ .

(٣) الاهرام ، ٦٢/١٢/١٨ .

(٤) هيكى ، مرجع سابق .

(٥) راجع الاهرام في هذه الفترة وبصفة خاصة ١ ، ٨ ، ٦٣/١/١٩ .

قصير الى تصور امكان القضاء عليها بقوات كبيرة وبعمليات هجومية شاملة تستغرق وقتا قصيرا نسبيا وتبلور هذا فى هجوم رمضان .

(ب) **ابعاد الهجوم :** فى ٣٠ يناير وصل عامر والسادات الى اليمن فى زيارتهما التى تابعا أثناءها تنفيذ خطة هجوم رمضان الكبير ، ويمكن من المصادر المتوفرة القطع بان هدف هذه الخطة كان تحقيق نصر نهائى على المقاومة الملكية فى اليمن قبل ان تصل الجهود الدولية لفض الاشتباك الى نهايتها بحيث تكون أية اتفاقية لفض الاشتباك تقنيا لانتصار المصرى - الجمهورى ، ويتم تحقيق ذلك الهدف بمد السيطرة الجمهورية على الاقليم اليمنى بالاستيلاء على كل المدن الرئيسية وتأمين السيطرة المصرية - الجمهورية على كل الطرق الرئيسية فى اليمن واقفال كل طرق اتصال الملكيين بقواعدهم خارج اليمن فى السعودية واتحاد الجنوب العربى بحيث يتم اغلاق حدود اليمن ، نهائيا أمام كل تسلل (١) .

ولتنفيذ خطة هجوم رمضان يقال ان عامر قد طلب زيادة عدد القوات المصرية فى اليمن وان أول التعزيزات المطلوبة قد وصلت فى أول فبراير (٢) وتشير المصادر المتاحة عن تنفيذ هجوم رمضان انه سار على النحو التالى :
فى الأسبوع الثانى من فبراير تحركت تعزيزات برية من صنعاء وهاجمت فى طريقها كل رجال المقاومة الملكية دافعة اياهم للخلف ومؤمنة بذلك الموقع المصرى - الجمهورى فى مدينة صعده على نحو فعال ثم انطلقت بمد ذلك من صعده الى منطقة الجوف حيث ملتقى كل طرق الامداد للملكيين القادمة من نجران فى السعودية فاستولت على المطمة (١٣٢ كم من صنعاء) فى ١٢ فبراير ثم الحزم (٢٣ كم من المطمة) التى كانت تتخذ مركزا للمقاومة الملكية وتتحكم بحكم موقعها فى طرق المواصلات من نجران

(١) راجع : محمد حسنين هيكل ، سلاما يادار السلام وأملا ، فى : الأهرام ،

٦٣/٢/١٥ .

O'Ballance, op. cit., pp. 97-8. Stephens, op. cit., p. 399. Abid., A. Al-Marayati, The Problem of Yemen, I, in : Foreign Affairs Reports, Published monthly for the India Council of World Affaris, New Delhie : Sapru House, Vol XV, 12 December 1966, p. 156.

(٢) اختلفت التقديرات الخاصة بهذه التعزيزات فقد قيل انه طلب زيادة القوات

الى عشرين الفا

O'Ballance, op. cit., p. 98. Ingrams, op. cit., p. 137.

ولكن هناك تقديرا آخر للتعزيزات المطلوبة بحوالى ٥ آلاف تزيد على ٢٠ ألف تقريبا

موجودين فى اليمن منذ أوائل ٦٣ . انظر حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

Schmidt, op. cit., p. 164.

الى جميع المداخل اليمنية ، ولكن ذلك لم يكن كافيا فقد كان من الضروري ايضا قطع طريق الامداد القادم من بيحان حتى يتم اغلاق الحدود الشمالية والشرقية وكان معنى ذلك ان تتقدم القوات الى مأرب اولا ، وفي ٢٦ فبراير دخلت القوات المصرية مأرب ، وفي ٤ مارس دخلت الجوية جنوبى مأرب وفي ٧ مارس دخلت حريب التى كانت طريقا للامداد قاعدته فى الجنوب اليمنى ينهى داخل الجوف مباشرة (١) . وقد شارك الطيران فى هذا الهجوم سواء بتعزيز العمليات البرية مباشرة أو بطريق غير مباشر بضرب قواعد امداد الملكيين فى السعودية فى نجران وخميس مشيط وجيزان (٢) .

وفى محاولة تقييم هجوم رمضان لن يجد المرء صعوبة خاصة على ضوء اجماع كافة المصادر على اعتباره قد حقق نجاحا كبيرا بالمعيار العسكرى خاصة على ضوء الصعوبات الهائلة التى اعترضت القوات المصرية فى قتالها فى اليمن والتى يمكن تلخيصها فى : صعوبة الاتصال الشديدة فى اليمن سواء الاتصال البرى أو الاتصال اللاسلكى أو التليفونى - الطبيعة الجبلية لمناطق القتال واثرها بالنسبة لقوات لم تتدرب على حرب الجبال - غياب المعلومات المطلوبة للقتال بما فى ذلك الخرائط الصحيحة لليمن (٣) .

(١) انظر فى مصدر الوصف السابق للاتجاهات العامة لسير الهجوم : مكرم محمد أحمد - صورة الموقف فى اليمن - ٥ - فى : الأهرام ، ٦٣/٤/٢ ، ص ٣ . جريدة الأهرام فى الفترة من ٦٣/٢/١٣ - ٦٣/٣/٨ . هيكىل ، تقرير عن اليمن « مرجع سابق . O'Ballance, op. cit., p. 98. Schmidt, op. cit., pp. 164-5. Ingrams, op. cit., p. 137.

(٢) انظر الأهرام ، ١٤ ، ٦٣/٢/١٥ ، ١ - ٣ - ٥ - ٦٣/٢/٦ . وقد اكتفى الأهرام فى البداية بنشر البيانات السعودية عن الغارات المصرية والتعليقات الأجنبية على هذه البيانات بما يوحى بحدوثها فلا أو التلميح الى احتمال حدوثها خطأ (٦٣/٢/١٦ ص ٦) ثم اعترف بها صراحة فى ابريل ٦٣ (محمد حسنين هيكىل ، فكرت اسرائيل فى القيام بغارة على قاعدة الصواريخ المصرية « فى : الأهرام ، ٦٣/٤/٢٦) . وفى يناير ٦٤ أشار هيكىل صراحة الى « القرار الخطير الذى اتخذته القاهرة ، وخولت بمقتضاه قيادة قواتها العاملة فى اليمن بأن تضرب كل مراكز الحشد فى جنوب السعودية وتقصصها من الجو بصرف النظر عن الوجود العسكرى الأمريكى والحماية المقطوعة لنظامها الحاكم لكى يفهم من لا يريد أن يفهم أن القاهرة تنوى أن تقبل أى مخاطرة لكى تحسم وتصفى » ، (محمد حسنين هيكىل ، محاولة للرد على سؤالين ، فى : الأهرام ، ٦٤/١/٣)

(٣) انظر : كمة عامر فى مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ٢٥٢ . ورواية الفريق أنور القاضى فى : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ . وتصريحات العقيد حسن عبد الغنى قائد فرق الصاعقة فى اليمن فى ذلك الوقت فى : =

وعلى الرغم من ذلك فإن الهجوم قد اكتسح امامه - باعتراف المصادر الغربية التي تناولت الموضوع - كل مقاومة ملكية ، ومن الحقيقي ان القوات المصرية قد دخلت مأرب وحرب دون قتال بعد فرار الملكيين ويبدو ان الانهيار الحقيقي للمقاومة الملكية في هذا الهجوم قد حدث بعد الاستيلاء على المطمة (١) .

وقد وصف شميدت نتائج هجوم رمضان بانها مثلت ضربات خطيرة للملكيين (٢) ، وذكر أوبالانس انه « في هجوم قصير استمر ثلاثة أسابيع . استولى عامر على كل مدينة ذات أية أهمية في البلاد وظهر كل الطرق الرئيسية ودفع بالملكيين الى الحلف الى الجبال ، وبالإضافة الى ذلك فإن سيطرته على حريب كانت تعنى قطع ما كان قد تطور الى طريق رئيسي لامداد الملكيين عبر بيحان ، وقد كان هجوم رمضان نجاحا ضخما فقد كان أكثر من نصف البلاد تحت السيطرة الجمهورية الفعالة (٣) ودخلت قبائل أكثر بكثير تحت السيطرة الجمهورية ونتيجة لهذا راجع آخرون كثيرون أنفسهم بشأن تأييد الامام » (٤) .

وانعكس هذا النصر العسكري الكبير على ادراك القيادة المصرية فنظرت اليه باعتبارها النصر النهائي الذي تصورته عند التخطيط لهجوم رمضان ، بل ان هذه النظرة قد وضحت معالمها منذ ما قبل اكتمال تنفيذ كافة مراحل الهجوم ، ففي رسالة من عامر الى عبد الناصر في ٢٥ فبراير بشره بأن الجزء الاخطر والاھم من المسؤولية قد تم انجازه وان وقتا طويلا لن يمضى حتى يتحقق النصر النهائي (٥) . وفي الأمر اليومي الصادر الى القوات يوم أول مارس قال عامر « لقد تم الحصار لمنع دخول سلاح أو ذخيرة أو اموال من السعودية ، وقد بدأت القبائل المتمردة تحس بوطأة الحصار ولا بد أن تستسلم في وقت قريب وبذلك تكون مهمتكم العظيمة في تثبيت الثورة

= فؤاد سعيد ، قائد فرق الصاعقة في اليمن يتكلم عن المشكلات الحقيقية التي حدثت في المعركة ، في : الأهرام ، ٦٣/٨/١١ ، ص ٧ .

O'Ballance, op. cit., p. 98.

Schmidt, op. cit., pp. 164-5.

Ibid., p. 165.

(٣) عقب هجوم رمضان مباشرة يمكن القول بإطمئنان ان السيطرة الجمهورية كانت شاملة لكل اليمن وان الملكيين احتفظوا بالقدرة على التأثير في مناطق متفرقة .

O'Ballance, op. cit., p. 98.

(٥) نص رد عامر على تهمة عيد الناصر له بعيد الفطر ، في : الأهرام ، ٦٣/٢/٢٦ .

فى اليمن قد انتهت (١) « • وبعد انتهاء الهجوم صرح قائد القوات المصرية فى اليمن بأن القوات المصرية « تسيطر الآن سيطرة نهائية على ابواب اليمن وأبواب اليمن الآن أكثر من موصدة فى وجه الرجعية بكل سبلها » (٢) •

وفى ٢١ مارس حملت الأنباء وقوع « محاولة للتسلل » فى اليوم السابق (٣) وتكررت نفس الأنباء فى أوائل ابريل (٤) • وبدأ ان النصر الذى اعتقد انه نهائى فى البداية لم يكن كذلك ، صحيح ان معدل تكرار المعارك رشدها لم يكن قابلا للمقارنة مع أوضاع ما قبل هجوم رمضان ولكن الحقيقة التى لم يكن ممكنا اغفالها ان الملكيين - مستفيدين من الطبيعة الجغرافية لليمن ومن الدعم السعودى - (٥) قد استطاعوا ان يواصلوا المقاومة وكان واضحا انهم والنظام السعودى من ورائهم يحاولون اثبات وجودهم فى الايام الاخيرة السابقة على عقد اتفاقية فض الاشتباك وبدأ ان ذلك يفتح الباب لمزيد من التصعيد فطالما انه قد بدأ يتضح ان القضاء الحاسم على المقاومة الملكية لا يمكن ان يتم دون انهاء الدعم الخارجى لها عسكريا أو سياسيا فقد كان منطقيا ان يصرح قائد القوات المصرية بأنه « اذا استمرت السعودية فى تحرشها بجمهورية اليمن فان هناك حلا واحدا يجبرها على وقف عدوانها » (٦) ولكن هذه الفترة سبقت مباشرة عقد اتفاقية فض الاشتباك فى هذا الشهر كما سيخىء ولذلك فقد كان هناك داعيا للانتظار ترقبا لما سوف تسفن عنه هذه الاتفاقية خاصة فى ظل الأوضاع المواتية عسكريا التى حققتها القوات المصرية بعد هجوم رمضان •

(١) هيكىل ، تقرير من اليمن ، مرجع سابق •

(٢) تصريح لآثور القاضى فى : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف السياسى فى اليمن - ١ ، فى الأهرام ، ٦٣/٣/٢٩ « ص ٣ • وقد ساد هذا التصور تصريحات المسئولين اليمنيين أيضا ، وفى ٢١ فبراير صرح السلال بقوله « اننا انتهينا من الثورة العسكرية وتحفل الآن بوضع حجر الأساس للثورة السلمية (الأهرام ، ٦٣/٢/٢٢ ، ص ٤) وفى ١٧ مارس وصلت المسألة الى حد تصريحه بأنه « يجب علينا بعد أن انتصرنا وطهرنا بلادنا من التسللين والرجعيين أن نبدأ الزحف لتطهير البلاد العربية من الخونة والعملاء (الأهرام ، ٦٢/٣/١٨ •

(٣) الأهرام ، ٦٣/٣/٢٢ •

(٤) أنظر : الأهرام ، ٦ ، ٦٣/٤/٩ •

(٥) فى ذلك الوقت بالتحديد لم تكن هناك شكوى مصرية من مساعدة بريطانية للملكيين • أنظر تصريح آثور القاضى يوم ٦ ابريل فى : الأهرام ، ٦٣/٤/٧ •

(٦) الأهرام ، ٦٣/٤/٧ •

٣ - محاولة فض الاشتباك :

سبق أن رأينا أن أحد عناصر السياسة الأمريكية تجاه الصراع اليمني كان محاولة أحداث فض للاشتباك بين مصر واليمن من جانب والسعودية من جانب آخر وأن الولايات المتحدة قد ربطت اعترافها باليمن الجمهورية باعلان نوايا من مصر يتضمن الموافقة على سحب قواتها على مراحل بعد انتهاء الدعم الخارجى للملكيين وأن الحاح الولايات المتحدة على أحداث فض الاشتباك قد ازداد بصفة خاصة مع وقوع الهجمات المصرية الجوية على السعودية فى ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٣ • وعند هذا الحد شاركت الأمم المتحدة بوضوح فى الجهود التى أفضت الى ابرام اتفاقية لفض الاشتباك فى ابريل ٦٣ ثم محاولة ضمان تنفيذها ببعثة مراقبين استمرت تواصل عملها فى اليمن من يونيو ٦٣ - سبتمبر ٦٤ (١) •

١ - اتفاقية فض الاشتباك :

شاركت الامم المتحدة من خلال الامين العام فى جهود فض الاشتباك ابتداء من يناير ١٩٦٣ ، وقد صورت بعض المصادر هذه المشاركة بما يوحى بانها مبادرة من يوثانت حظت بتأييد قوى من الولايات المتحدة أملا فى أن يزيد ذلك من احتمال الالتزام باتفاقية فض الاشتباك حين يتم التوصل اليها (٢) ولكن السياق الزمنى للتطورات يظهر ان المبادرة بهذا الصدد كانت أمريكية (٣) بل ان بقية المصادر التى تعرضت لهذا الموضوع قد أجمعت على أن يوثانت قد قام بهذا الدور تحت الحاح ان لم يكن ضغط أمريكى (٤) • وفى هذا السياق يجب أن ينظر الى اعتراف الأمم المتحدة بالوفد الجمهورى ممثلا لليمن فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ - أى بعد يوم واحد من الاعتراف الأمريكى - فى

(١) واضح أن هناك فترة من عمل البعثة لا تدخل فى النطاق الزمنى للدراسة فى هذا الفصل ومع ذلك فسوف نتعرض لها تحقيقا لترباط الموضوع •

(٢) Alan James, The Politics of Peace-Keeping, Studies in International Security : 12, London : The Institute for Strategic Studies, 1969, pp. 109-10.

(٣) Badeau, op. cit., p. 143. O'Ballance, op. cit., p. 100.

(٤) Al-Marayati, op. cit., p. 157. Halliday, op. cit., p. 110.

هذا اليوم وافقت الجمعية العامة على قبول أوراق الاعتماد الصادرة من
رئيس الجمهورية اليمنية (١) .

ومهد هذا الطريق للأمم المتحدة كي تلعب دورها وان كان قد مثل
أحد محددات هذا الدور في نفس الوقت حيث انه حتم استبعاد الملكيين
من الاتصالات التي تمت في هذا الاطار . وبعد ذلك على الفور بدأت
سلسلة من الجهود من جانب كل من الولايات المتحدة والامم المتحدة لانجاز
فض اشتباك على الحدود اليمنية - السعودية . وفي يناير - فبراير ٦٢
بدأت اتصالات بين الامين العام وممثلى الاطراف المعنية في الامم المتحدة
من جانب وبين السفيرين الامريكيين في مصر والسعودية والقائم بالاعمال
في اليمن والسلطات المعنية في كل من البلاد الثلاثة من جانب آخر فضلا
عن استمرار المراسلات بين كيندى وعبد الناصر بهذا الصدد (٢) وقد
انتهت هذه الاتصالات بالتعهد لزيارة ممثل كل من الامين العام والرئيس
الامريكي للمنطقة في مارس وابريل ١٩٦٣ في مهمتين انتهتا بالتوصل
الى اتفاقية لفض الاشتباك (٣) .

ففي ١ مارس ١٩٦٣ بدأ رالف بانس بتكليف من الامين العام مهمته
في مصر واليمن للتباحث مع رئيسها واستطلاع وجهات نظرهما بصدد
الموقف ومعرفة الاجراءات التي يمكن اتباعها للتوصل الى تفاهم يعيد
الأوضاع الى حالتها الطبيعية . وكان المفروض أن يزور بانس السعودية
أيضا ولكن هذه الزيارة لم تتم لاعتراض السلطات السعودية على عدم نية
الأمم المتحدة في الاتصال بالملكيين في هذه المهمة (٤) .

(١) Credentials for Representatives of Yemen to General Assembly, in :

Yearbook of the United Nations, 1962, New York : United Nations,
Office of Public Information, 1964, p. 148. Rapport de la Commission
de vérification des pouvoirs, Nations Unies, Assemblée Générale, A/5395,
20 Décembre 1962. Official Records of the General Assembly Seven-
teenth Session, Plenary Meetings, Vol. III, Verbatim Records of Meet-
ings, 21 November-20 December 1962, United Nations, New York, 1964,
1201 and 1202 Planary Meetings, 20 December 1962, pp. 1219-34.

Rapport du Secrétaire Général au Conseil de Sécurité sur certains (٢)

faits nouveaux relatifs au Yémen, 29 Avril 1963, Nations Unies, Con-
seil de Sécurité, S/5298, p. 1.

Badeau, op. cit., pp. 141-2.

(٣)

S/5298, p. 1. Dawisha, op. cit., p. 52.

(٤)

وقد بدأ بانئش مهمته باليمن فوصل إليها فى ١ مارس (١) وفى الفترة التى قضاها بانئش فى اليمن من ١ - ٤ مارس زار كلا من تعز وصنعاء ومأرب حيث قوبل فى كل من المدن الثلاثة بمظاهرات صاخبة ترفع صور السلال وعبد الناصر وتندد بالموقفين السعودى والبريطانى كما التقى فى مأرب بممثلى قبائل المنطقة واستمع منهم الى تقارير شخصية عن الموقف ، وعقد بانئش فى هذه الفترة سلسلة من المحادثات مع كل من السلال والمستولين اليمنيين ، وفى ٥ مارس وصل الى القاهرة حيث ادلى بتصريحات ايجابية للغاية عن سيطرة الحكومة الجمهورية على اليمن وحققا المشروع فى طلب المساعدة من القوات المصرية ، وفى القاهرة التقى بعبد الناصر ووزير خارجيته محمود فوزى مرتين يوم ٦ مارس قبل أن يغادرها يوم ٧ عائدا الى نيويورك (٢) .

وفى نفس الوقت تقريبا قام السفير الزورث بانكر مبعوث كيندى بمهمة مماثلة فى كل من الرياض والقاهرة وان امتدت مهمته طيلة شهر مارس والنصف الأول من ابريل تقريبا ، وأثناء هذه الفترة التقى أكثر من مرة بكل من الأمير فيصل وعبد الناصر (٣) .

وفى محاولة تبين مضمون هذه الاتصالات ليس هناك أى دليل على ان الأمم المتحدة قد قدمت مقترحات تختلف عن المقترحات الأصلية الواردة فى رسائل كيندى الى الأطراف المعنية فى نوفمبر ٦٢ (٤) بل ان مهمة بانئش ربما لا تكون قد تجاوزت مجرد اجراء تقصى الحقائق الضرورى لفض الاشتباك ، وتظهر المدة التى قضاها بانكر فى المنطقة مقارنا بيانئش (شهر : أسبوع) وشمول اتصالات بانكر لطرفين يمثلان

(١) يلج اوبالانس (ص ١٠١) الى أن المصريين واليمنيين الجمهوريين قد ماطلوا فى تحديد موعد الزيارة أياما قليلة حتى يتمكنوا من الاستيلاء على مأرب (التى سقطت فى أيديهم فى ٢٦ فبراير) ، ويشير هذا بوضوح الى العلاقة التى سبق الحديث عنها بين جهود نض الاشتباك وبين تصعيد العمل العسكرى المصرى .

(٢) الأهرام فى الفترة من ٣ - ٦٣/٢/٨ . O'Ballance, op. cit., p. 101.

(٣) الأهرام ، ٢ - ٤ - ٦٣/٤/١٠ . Secretary Rusk's News Conference of March 8, in : The Department of State Bulletin, Vol. XLVIII, No. 1239, March 25, 1963, p. 437. Badeau, op. cit., p. 143.

(٤) وان كان وزير الخارجية الأمريكى راسك قد حرص لاسباب واضحة على أن يؤيد التمايز بين المهمتين . انظر :

Secretary Rusk's News Conference of March 8, 1963, op. cit., p. 437.

وجهتي النظر المتصارعتين (مصر والسعودية) بعكس بانث (اليمن ومصر) والمضمون النهائي لاتفاقية فض الاشتباك كما سيجيء حالا صحة الرأي القائل بان بانكر هو الذي لعب الدور الاساسي في التوصل الى اتفاقية فض الاشتباك (١) .

وقد كان جوهر الموقف الأمريكي في هذه الاتصالات مؤسسا على مقترحات كيندي في نوفمبر ١٩٦٢ التي يمكن تلخيصها ببساطة في وقف التدخل في الصراع اليمني سواء بوقف الدعم الخارجي للملكيين او الجمهوريين ، وقد أوضح المفاوض الأمريكي للمسؤولين المصريين في غمار هذه الاتصالات طبيعة وحساسية المصالح الأمريكية المتضمنة في الصراع اليمني ، وحاول اقناع عبد الناصر بأن التعاون في ايجاد مخرج من هذا المأزق أمر في مصلحته سواء بالنسبة لخير مصر أو لاستمرار العلاقات الطيبة بالولايات المتحدة بما في ذلك تفادي أن يؤدي التورط المصري المتزايد في اليمن الى اتخاذ الكونجرس لاجراء غير مناسب حيال برنامج المساعدة الأمريكي ، وأوضح المفاوض الأمريكي للمسؤولين السعوديين نفس المسألة لبلادهم وان أضيف اليها التأكيد على ضمان الولايات المتحدة للسلامة الإقليمية للسعودية ولوضع النظام الملكي ، على ألا يفهم من هذا أى تعاطف مع التدخل السعودي المساند للملكيين (٢) . ولجعل هذا التأكيد قابلا للتصديق من المسؤولين السعوديين فقد عرض بانكر عليهم استنادا الى قرار من مجلس الأمن القومي الأمريكي ارسال ثمانية طائرات الى السعودية كرمز للحماية الأمريكية في مقابل الالتزام السعودي بوقف دعم الملكيين وعلى هذا الأساس كان مجلس الأمن القومي الأمريكي يأمل في امكان اقناع عبد الناصر بسحب قواته (٣) . ولقد قيل ان موقف السعودية في هذه

(١) أنظر : Dawisha, op. cit., p. 52. Wenner, op. cit., p. 207.

(٢) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ . Badeau, op. cit., p. 142.

(٣) كان هذا العرض غامضا في انه لم يوضح ما اذا كانت هذه الطائرات سوف تشترك مع العدو أو أنها كانت حقيقة مجرد رموز . وقد أوضحت التطورات اللاحقة انها كانت كذلك حتى تم سحبها نهائيا في ١٩٦٤ بانتهاء محاولة فض الاشتباك ذاتها . وقد كان صاحب هذه الفكرة والمدافع عنها بنجاح حتى اقرارها هو روبرت كومر الذي كان يشغل وقتها منصب مستشار شئون الشرق الأوسط بالبيت الأبيض ، ولذلك كان كيندي يطلق على عملية ارسال الطائرات الأمريكية الثمانية الى السعودية على سبيل المزاح « حرب كومر » ، وقد أدت هذه التسمية الى نوع من اللبس في بعض الكتابات المصرية =

الاتصالات كان متشددًا بينما كان موقف مصر لينًا على أساس أن السعودية لم تكن مستعدة لان تخرج عبد الناصر من الشرك الذي اوقع نفسه بالتدخل في اليمن (١) .

وفي الواقع ان هذا التصوير غير دقيق فقد كانت السعودية في أسوأ وضع لها في هذه الفترة وذلك على ضوء النجاح العسكري المصرى الجمهورى الكبير والموقف الأمريكى من الصراع اليمنى بكل عناصره السابقة . أما مصر فكان موقفها ثابتا منذ البداية سواء في الاتصالات بباتش أو بانكر وهو الموقف الذى اتضح من قبل فى البيان السابق على الاعتراف الأمريكى باليمن بل وقبل ذلك والمتمثل فى استبعادها للانسحاب اذا توقف الدعم السعودى للملكيين (٢) . وأوضح عبد الناصر صراحة لبانكر ان الاشاعات القائلة بأنه سيزحف على ابار البترول هي سخف وهراء (٣) ، كما أظهر حسن نيته باستجابته الى رجاء السفير الأمريكى جون بادو بعدم مهاجمة الأراضى السعودية أثناء مهمتى بانش وبانكر وان اشار الى ان ذلك لا يعنى عدم التفكير فى استئناف الهجمات فى حالة اخفاق مساعى فض الاشتباك (٤) .

= والعربية التى اعتبرت بصورة أو بأخرى أن حرب كورم هذه تسمية للحرب الخفية التى كانت تشنها المخابرات الأمريكية من خلال تجنيد المرتزقة ضد المصريين والجمهوريين اليمنيين . ومن الحقيقى أن المخابرات الأمريكية قد لعبت دورا مضادا للثورة فى حرب اليمن فيما بعد ، وكانت بالتأكيد على صلة بما يجرى فى اليمن منذ البداية ولكن حرب كورم هذه شيء مختلف تماما . وقد أمضى كورم خمسة أيام فى القاهرة فى الفترة التى تم فيها التوصل الى اتفاقية فض الاشتباك استقبله عبد الناصر أثناءها . أنظر : الأهرام ، ١٦ ، ١٧/٤/٦٣ .

(١) ورد هذا الرأى فى كتاب « ناصر » لنتنج ، بل لقد ذهب ناتنج الى أن عبد الناصر هو الذى اقترح فض الاشتباك وهو ما يدل على أنه لم يبذل جهدا مافى تجرى الدقة بهذا الصدد .

Nutting, op. cit., pp. 339-40.

أنظر :

Stephens, op. cit., p. 400.

(٢) أنظر :

(٣) يقول هيكل ان عبد الناصر قال له بالاضافة الى الايضاح الوارد فى المتن : قبل للوئس كيندى اننى لست هتلر وانه ليس عندى رومل فى اليمن ، ان مثل هذه الاشاعات أطراء لنا ولكنها تتجاوز طاقتنا . فقد ذهبنا الى اليمن من أجل غرض معين واننا لمستعدون لفض اشتباكنا ، فاذا أوقف السعوديون مساعداتهم للملكيين فاننا سنسحب فوراً فاننى لا أريد الإبقاء على أية قوات فى اليمن « أنظر : هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) أنظر : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

وفى ١٣ ابريل استطاع بانكر آن ينقل الى الأمين العام صيغة اتفاقية فض الاشتباك التي وافقت عليها الأطراف المعنية ، كما تلقى يوثانت تأكيداً رسمياً من السلطات المصرية واليمنية والسعودية بقبولهم لهذه الصيغة (١) ومن ثم فقد أعلن يوثانت فى ٢٩ ابريل مضمون هذه الاتفاقية فى تقرير له الى مجلس الأمن على النحو التالى :

أولاً - توقف السعودية عن مساندة الملكيين ومنعها لهم من استخدام أراضيها كمراكز لمواصلة الكفاح فى اليمن .

ثانياً - التزام مصر بالبدء فى الانسحاب من اليمن على مراحل وفى أسرع وقت ممكن .

ثالثاً - قبول مصر لعدم اتخاذ اجراءات عقابية ضد الملكيين بسبب أية مقاومة بدرت منهم قبل فض الاشتباك .

رابعاً - توقف القوات المسلحة المصرية عن القيام بأية عمليات عسكرية على اراضى السعودية .

خامساً - انشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبى الحدود بين اليمن والسعودية لمسافة عشرين كم على كل جانب يعمل فيها مراقبون محايدون للتأكد من احترام شروط فض الاشتباك ، كذلك فسوف يكلفون بتجاوز هذه المنطقة للتأكد من عدم وجود مساندة للملكيين من جانب السعودية ومن انسحاب القوات المصرية بمعداتها من مطارات وموانئ اليمن .

سادساً - تعهد مصر والسعودية بالتعاون مع ممثل الأمين العام أو أى وسيط آخر تقبله الدولتان وذلك من أجل التوصل الى اتفاق حول جوانب فض الاشتباك والرقابة عليه (٢) .

ب - انشاء بعثة الامم المتحدة للرقابة :

كان تنفيذ النص الذى ورد فى اتفاقية فض الاشتباك عن قيام مراقبين محايدين بالتأكد من الالتزام بتنفيذ الاتفاقية أمراً مهماً لنجاح فض الاشتباك بالنظر الى انعدام الثقة بين المصريين واليمنيين الجمهوريين من جانب والسعوديين من جانب آخر مما يجعل أية رقابة متبادلة

Badeau, op. cit., p. 143 Al-Marayati, op. cit., pp. 157-8.

(١)

S/5298, p. 2.

(٢)

من الأطراف غير ذات معنى خاصة وإن الرقابة على الجانب المصرى بطبيعة تدخله المباشر كانت اسهل بكثير منها على الجانب السعودى الذى اتخذ تدخله شكلا غير مباشر (١) .

واتساقا مع المبادرة الامريكية فى هذا الموضوع منذ بدايته اتجهت الولايات المتحدة الى الأمين العام وسعت الى انشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة ، وكانت وجهة النظر الأمريكية ان الأمين العام يستطيع أن يفعل هذا بمبادرة ذاتية منه وهو ما شرع فيه بالفعل (٢) وأرسل بهذا الصدد تقريرا الى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ ابريل اخطره فيه بأنه، طلب من اللواء كارل فون هورن (٣) - وبعد الحصول على موافقة الاطراف - ان يذهب على الفور الى الدول الثلاثة المعنية لبحث مع سلطاتها المختصة أسلوب عمل مجموعة مراقبين يتبعون الأمم المتحدة وأن يقدم له توصياته بهذا الصدد ، وقدم يوثائق فى هذا التقرير تصورا اوليا لبعثة الرقابة المقترحة (٥٠ مراقبا على الأكثر لمدة ٣ - ٤ شهور مجهزين بوسائل نقل جوى وبرى تمكنهم من القيام ببعثة المراقبة - يتم تمويلهم وفقا للقرار ١٧/١٨٦٢ الصادر عن الجمعية العامة) (٤) ووعد بتقديم تقرير تال أكثر دقة بمجرد تلقيه لنتائج مباحثات فون هورن (٥) .

ويقول فون هورن الذى وصل القاهرة يوم ٣٠ ابريل انه كان مكلفا أيضا باستطلاع ردود فعل الحكومات المعنية للمساعدة فى تحمل نفقات العملية . وفى اول مايو أجرى فون هورن مباحثاته مع المسئولين فى وزارة الخارجية المصرية ثم مع عامر الذى أبلغه بأن مصر وإن كانت تتطلع الى إعادة أكبر عدد ممكن من قواتها فإنه ليس فى نيتها أن تسحب

James, op. cit., pp. 110-1.

(١)

Badeau, op. cit., p. 144.

(٢)

من الواضح أن دور الأمم المتحدة برمته فى اليمن يمثل حالة فريدة للطريقة التى تستخدم بها دولة عظمى منظمة دولية كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية .

(٣) رئيس منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت .

(٤) وهو يخول الأمين العام الدخول فى التزامات لمواجهة النفقات غير المتوقعة وغير العادية فى العام المالى ١٩٦٣ بشرط انه اذا تجاوز الاتفاق على الالتزامات المتعلقة بأعمال حفظ السلام المترتبة على قرار من مجلس الأمن ما قيمته ١٠ مليون دولار قبل الدورة ١٨ للجمعية العامة وجب أن يدعوها الأمين العام للإنعقاد لبحث الأمر .

S/5298, p. 3.

(٥)

اية قوات من المنطقة العازلة فى تلك اللحظة وان كانت على استعداد لأن تفعل ذلك فيما بعد وفقا لتطورات الاحداث وذلك لان اى انسحاب رئيسى من المنطقة العازلة لن يفعل سوى أن يفتح الباب من جديد للتسلل الى داخل اليمن ، وأبدى عامر تشككه فى آيه ضمانه يقدمها السعوديون بهذا الصدد ، وعلاوة على ذلك فقد أوضح أن مصر ليس فى نيتها أن تسحب قواتها كلية من اليمن لأنه سوف يكون من الضرورى أن تترك دائما قوة أمن الضمان النظام الجمهورى . ويقول فون هورن ان انطبعا تولد لديه على الرغم من ذلك بان المصريين كانوا تواقين لانشاء البعثة وانهم كانوا يفضلون ان تكون قوة حقيقية تسيطر على الحدود لكى يمكنهم الانسحاب ، وهى وجهة نظر سليمة عسكريا وان تجاوزت تماما الموارد المالية للأمم المتحدة (١) ، وبالنسبة لمسألة التمويل فقد كان الرد المصرى غامضا وان لم يرفض اقتراح المساهمة فى التمويل صراحة .

وفى ٢ مايو وصل فون هورن الى السعودية حيث التقى فيها بعمر السقاف وكيل خارجيتها الذى قدم له تأييدا قاطعا بان حكومته قد اوقفت منذ ٢٩ ابريل ارسال اية اسلحة او ذخائر او تقود او رجال الى الملكيين وان كان قد اخبره بالنية الكاملة لحكومته فى الاستمرار فى ارسال الاغذية والمساعدات الطبية للملكيين حتى يجرى الوقت الذى قد تسيطر فيه الجمهورية سيطرة كاملة على اليمن ، كما أبلغه السقاف على نحو قاطع برفض بلاده لاية محاولة من جانب المصريين لترك قوات امن فى اليمن بعد انسحاب جيشهم ، واكد السقاف لفون هورن نية حكومته فى مساعدة بعثة المراقبة باعطاء المراقبين حرية كاملة فى الحركة داخل وخارج المنطقة العازلة بما فى ذلك حرية التفتيش بشرط اخطارها بذلك مقدما وترك السقاف لفون هورن تقدير حجم قوة المراقبة وان كان قد اشار الى صعوبة التضاريس كما اعرب عن عزم بلاده على تحمل نسبة من النفقات .

وفى ٤ مايو وصل فون هورن الى صنعاء حيث التقى فى اليوم التالى بالسلال الذى ذكر لفون هورن ان السعوديين قد قدموا للملكيين امدادات من الاسلحة تكفى لقتال سنة سواء استطاعت الامم المتحدة ان تغلق الحدود أم لا ، وأكد له ان حكومته سوف تقدم للبعثة كل مساعدة تكون بمقدورها

(١) انظر ما يؤكد هذا الرأى المصرى فى : حمدي فؤاد ، ماذا وراء العاصفة التى ثارت فى نيويورك عندما استقال فون هورن ، فى : الأهرام ٦/٩/٦٣ ، ص ٤ .

وأشار الى أن اليمن لم تكن فى وضع يمكنها من المساهمة فى نفقات البعثة .

وفى ٦ مايو اجتمع فون هورن باللواء انور القاضى وتولد لديه انطباع من خلال محادثاته معه بضحة ما خبره به السلال من ان الملكيين لديهم من الاسلحة والذخيرة من السعودية ما يكفى للقتال نحو سنة أخرى ، واكد له القاضى ان ثلاثا من الكتائب المصرية قد سحبت الى مصر فى الايام القليلة الماضية ومع ذلك يقول فون هورن انه كان واضحا تماما ان معظم القوة المصرية كانت ستبقى فى اليمن لزمان طويل ، وأكد القاضى لفون هورن استعدادة لمساعدته بمجرد بدء البعثة لعملها بامداده بكافة المعلومات التى يمكن أن تسهل عملها فضلا عن المساعدة فى تسهيل تقديم الخدمات المختلفة لافرادها .

وفى اثناء وجوده فى السعودية واليمن قام فون هورن بعدة جولات استطلاعية جوية وبرية للمنطقة العازلة المقترحة خلص منها الى الصعوبات الهائلة التى ستعترض عمليات المراقبين بالنظر الى التضاريس شديدة الوعورة والظروف المناخية غير الملائمة للطيران فى كل وقت ، وقد خلص فون هورن من هذه الجولات الى ان وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بقوة البعثة كانت صائبة .

وهكذا فان فون هورن قد خلص فى تقريره الذى اعده ليوثانت فيما بعد الى ان التصور الاولى للأمين العام بتكوين البعثة من حوالى خمسين من المراقبين لن يمكنها بالمرّة من اداء المهمة المنتظرة منها ، واقترح بدلا من ذلك ان تكون كحد ادنى من ٢٣٤ فردا ولمدة لا يمكن ان تقل عن ٩٠ - ١٢٠ يوما كما ضمن تقريره الى يوثانت التفاصيل الفنية المتعلقة بتنظيم البعثة وتجهيزها بالمعدات (١) . وقد انعكست توصيات فون هورن بشكل واضح فى التقرير التالى الذى قدمه يوثانت الى مجلس الأمن فى ٢٧ مايو والذى عدل فيه بعض تصوراته الاولى عن البعثة فزاد الحجم المقدر للبعثة من

(١) Carl Von Horn, Soldiering for Peace, London, Cassell, 1966, pp. 296-312.

لا ينصح بالرجوع الى الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت عنوان مذكرات كبير مراقبي الهدنة - الخدمة العسكرية من أجل السلام (تعريب وتعليق خيرى حماد - القاهرة - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧) فهذه الترجمة ناقصة لأن العرب أو الرقابة فيما يبدو قد حذفوا من الكتاب كل الملاحظات التى اعتقد صوابا أو خطأ انها تسيء الى النظام المصرى فى ذلك الوقت .

خمسين إلى مائتين وأشار الى ضرورة الحيوية لارسال البعثة الى منطقة الحدود السعودية - اليمنية وإلى الصعوبات الخاصة بالتضاريس والظروف المناخية ، وأكد النطاق الزمني السابق تصوره وإن كان قد جعله أربعة شهور كحد أقصى بينما كان تصور فون هورن أن ذلك يمثل حدا أدنى وهو ما ثبت أنه الرأى الصائب فيما بعد ، كما أشار يوثانت الى الأمل في تحمل السعودية ومصر لنفقات البعثة المقدرة بأقل من مليون دولار وإلى مباحثات تجري بهذا الصدد وإلى ثقته من تحملها لجزء من النفقات على الأقل ولو بشكل عيني وإلى أنه سوف يغطي النفقات الباقية إذا اقتضت الضرورة بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٦٢/١٧ ، كما أشار يوثانت في تقريره الى بعض التفاصيل الفنية المتعلقة بالبعثة وإلى نيته في تعيين فون هورن رئيسا لها ، وأخيرا أضاف يوثانت انه « بسبب أهمية والحاح عمل المراقبة التابع للأمم المتحدة للحل السلمي لمسألة اليمن ففي ذهني أن أشرع في تنفيذ العملية بمجرد أن يتم عمل الترتيبات لأفرادها ومتطلباتهم ، ويعنى هذا انه يمكن ارسال وحدة متقدمة الى المنطقة في غضون أيام قليلة » (١) .

وفي ٧ يونيو قدم يوثانت تقريراً رابعاً الى مجلس الأمن أشار فيه الى الموافقة الشفوية لمصر على تغطية نصف نفقات البعثة لمدة شهرين على نحو عيني وموافقة السعودية الشفوية أيضاً على تحمل نصيب مناسب من النفقات وأنه يتوقع تلقى هذه الموافقة في القريب ، وعلى هذا فإنه لن تترتب على الأمم المتحدة تبعات مالية من انشاء بعثة المراقبة في اليمن لمدة شهرين ، كما انه ليس هناك ما يحول دون مناشدة الطرفين تقديم مساعدات اضافية في حالة الاضطرار الى مد البعثة لأكثر من شهرين ، ومن ثم فقد أشار يوثانت الى انه ينتوى أن يشرع « في تنظيم وارسال البعثة دون أى تأجيل آخر » وأنه سوف يصدر أوامره الى فون هورن « بأن يذهب الى المنطقة مع وحدة صغيرة متقدمة في يوم أو اثنين (٢) » . ومن الواضح أن يوثانت لم يكن ينتظر أن يخوله المجلس هذا الحق وأنه اكتفى بإخطار المجلس

United Nations, Security Council, S/5321, 27 May 1963, Report by (١)
the Secretary General to the Security Council further to his report of 29 April 1963 on certain developments relating to Yemen. United Nations, Security Council, S/5323, 3 June 1963, Report of the Secretary General to the Security Council on the Financial Implications of the United Nations Observation Mission in Yemen.

United Nations, Security Council, S/5325, 7 June 1963, Report of (٢)
the Secretary General to the Security Council on latest developments concerning the Proposed Yemen Observation Mission.

ينوياه بهذا الصدد متجاوزا بذلك حدود المبادرة السياسية التي اعطاها له الميثاق (١) ومستندا في ذلك الى التفسير الواسع لدوره باعتباره الموظف الاداري الرئيسي في منظمة تعمل من اجل السلام وهو التفسير الذي تطور من خلال الضرورة السياسية حيناً وشخصية الافراد الذين شغلوا منصب الامين العام حيناً آخر (٢) .

وفي اطار التطورات السابقة والتفسير السابق لها بدا مفهوما ان يقدم الممثل السوفيتي الدائم في الأمم المتحدة في اليوم التالي مباشرة لتقديم يوثانت لآخر تقاريره طلبا لعقد مجلس الامن « لبحث تقارير الامين العام الى المجلس بصدد التطورات المرتبطة باليمن » ، وكان ذلك الطلب متسقا مع الموقف السوفيتي المعروف عن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حيث أن التقارير تتضمن اقتراحات تتعلق بالاجراءات الممكنة من الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين اللذين يختص مجلس الأمن باصدار القرارات بصدهما بموجب الميثاق « (٣) ، واستجابة للطلب السوفيتي عقد مجلس الأمن ثلاثة اجتماعات يومي ١٠ و ١١ يونيو .

وفي الاجتماع الأول في ١٠ يونيو لحص يوثانت الموقف وفقا لتقريره السابقة وأكد وفقا لآخر تقارير وصلته اللاحاح المتزايد للحاجة الى عملية رقابة تابعة للامم المتحدة (٤) .

(١) راجع المادة ٩٨ ، ٩٩ من الميثاق .

(٢) Rosalyn Higgins, United Nations Peace-Keeping, 1946-1967. Do-

cuments and Commentary, I. The Middle East, London, Oxford University Press, 1969, pp. 625-8.

(٣) United Nations, Security Council, S/5326, 8 June 1963, Letter dated

8 June 1963 from the Permanent Representative of the Union of Soviet Socialist Republics addressed to the President of the Security Council. James, op. cit., p. 110.

(٤) كانت الفترة السابقة على اجتماع مجلس الأمن مباشرة قد شهدت تصاعدا في العمليات في منطقة الحدود السعودية - اليمنية بما في ذلك عمليات اغارات جوية على السعودية يوم ٦ ، ٨ يونيو . راجع : الأهرام ٢ ، ٥ ، ٨ ، ١٠/٦/٧٣ . وأنظر :

United Nations, Security Council, S/5333, 17 June, 1963, Letter dated 14 June 1963 from the Permanent Representative of Saudi Arabia enclosing a Summary report.

وأنظر في مصدر ما دار في اجتماع مجلس الأمن في ١٠ يونيو :

Security Council, Official Records, 1037th Meeting : 10 June 1963, in : United Nations. Official Records, Security Council, XVIII-1963 S/PV. 1027-1085 New York, December 1964.

وفي الاجتماع الثاني صباح ١١ يونيو كرر يوثانت تصوره عن الأهمية الحيوية لإرسال البعثة دون تأخير وحذر من أن هناك شواهد متزايدة على أن اتفاق فض الاشتباك قد يتعرض للخطر ما لم يتواجد في المنطقة المراقبون التابعون للأمم المتحدة ، وكذلك كرر تصوره عن البعثة ووعد المجلس بتقديم تقرير مسبق في حالة الحاجة لمدها لأكثر من المدة المتصورة ، ثم تحدث المندوب السوفيتي وفقا لموقف بلاده المعروف من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بما فيها إرسال مراقبي الأمم المتحدة إلى مناطق الحدود (١) ومع ذلك فإن الاتحاد السوفيتي وبالنظر إلى أن مصر واليمن تعتبران أن إرسال مراقبين من الأمم المتحدة لمنطقة الحدود اليمنية - السعودية قد يجعل أعمال العدوان الجديدة ضد اليمن أكثر صعوبة فإن الوفد السوفيتي لن يعارض قرارا لمجلس الأمن بإرسال عدد محدود من مراقبي الأمم المتحدة إلى المنطقة لفترة شهرين . كذلك كرر المندوب السوفيتي موقف بلاده من تحمل نفقات عمليات حفظ السلام (٢) وإن أشار أيضا إلى أن الاتفاق على طريقة التمويل في هذه الحالة لا يترك سببا لمعارضة أي عضو من المجلس لهذه الخطوة .

وبعد ذلك قدم ممثل المغرب نص مشروع قرار باسم وفدي غانا والمغرب يطالب في جزئه العملي الأمين العام أن ينشئ عملية المراقبة وفقا للخطوط التي حددها ويحث الأطراف المعنية على المراعاة التامة لفض الاشتباك والامتناع عن أي عمل قد يزيد التوتر في المنطقة ويطالب الأمين العام بأعداد تقرير للمجلس عند تنفيذ القرار (٣) . وفي الاجتماع الثالث ظهر يوم ١١ يونيو تمت الموافقة على مشروع القرار بعشرة أصوات ضد لا شيء مع امتناع الاتحاد السوفيتي (٤) .

(ج) عمل البعثة : في ١٢ يونيو ٦٣ تلقى فون هورن الأمر النهائي

(١) وهو أن هذه العمليات قد استخدمت من القوى الامبريالية لتأسيس سيطرة لها على مناطق معينة تحت علم الأمم المتحدة ، ومن ثم فإن أكثر الضمانات فعالية ضد استمرار وتجدد العدوان تتمثل في اجراءات حازمة لكبح المعتدى وليس في وضع قوات أو مراقبين من الأمم المتحدة على الحدود بين المعتدى وضحيته .

(٢) وهو أن الدول المعتدية هي التي يجب أن تدفع نفقات تصفية آثار عدوانها .

(٣) Security Council Official Records, 1038th Meeting, 11 June 1963, in : Ibid.

(٤) أنظر التفاصيل في :

Security Council Official Records, 1039th Meeting, 11 June 1963, in : Ibid.

بالرحيل إلى صنعاء (١) ، وفى اليوم التالى وصلت إلى اليمن الوحدة المتقدمة من البعثة حيث اجرت الاستعدادات اللازمة لبدء عملها ، وفيما بعد وصلت وحدات عسكرية إلى اليمن فى ٤ يوليو مكنت بانتشارها من اعتبار هذا اليوم تاريخا لبدء البعثة لعملها (٢) وقد جددت مدة البعثة بعد ذلك مرة كل شهرين حتى انتهت عملها بتاريخ ٤ سبتمبر ٦٤ ، وكانت طريقة التجديد هى اخطار الأمين العام لمجلس الأمن بنيته فى ذلك نظرا للحاجة لاستمرار البعثة فى عملها وعلى أساس استمرار موافقة الطرفين على تحمل التمويل مناصفة وأجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس للتأكد من انه فى ضوء الظروف التى أوضحها الأمين العام لن يكون ثمة اعتراض على مد البعثة ولم يثر اعتراض بالفعل فى أى من هذه المشاورات (٣) .

ولم يحدث أى شىء يعترض هذه الطريقة فى التجديد طيلة هذه الفترة الا اعتراض السعودية الضمنى على مد البعثة بعد ٤ نوفمبر ١٩٦٣ وذلك بإشارتها إلى أنها ستكون فى حل من أى التزام يترتب على مد البعثة بعد هذا التاريخ على أساس عدم وجود شواهد محددة لتنفيذ اتفاقية فض الاشتباك فى فترة زمنية محددة ، ولما كان هذا يعنى عدم استعدادها للمشاركة فى نفقات البعثة فقد اتخذ يونات خطوات تمهيدية لانهاء البعثة فى ذلك التاريخ (٤) . وفيما بعد تراجعت السعودية عن هذا الموقف فى رسالة من ممثلها الدائم إلى الأمين العام فى ٣١ أكتوبر « لرغبتها فى مساعدة الأمم المتحدة على اكمال مهمتها السلمية فى منطقة اليمن ولرغبتها أيضا فى انقاذ الأرواح البشرية ، بما مكن يونات من إلغاء الاستعدادات

Von Horn, op. cit., p. 320.

(١)

United Nations, Secretary General, S/5412, 4 September 1963, Report by the Secretary General to the Security Council on the functioning to date of the United Nations Yemen Observation Mission and the Implementation of the terms of disengagement, pp. 1-2.

Ibid., p. 6.

(٣)

وأنظر أيضا مجموعة تقارير الأمين العام وملاحقها المقدمة إلى مجلس الأمن كل شهرين عن عمل البعثة فى الفترة من سبتمبر ٦٣ إلى يوليو ٦٤ والتى تحمل كلها نفس العنوان الوارد فى الهامش السابق ونشير إليها فيما يلى برمزها وتواريخها فقط S-5447, 28 October 1963, pp. 7-8. S-5447-Add. 1, 31 October 1963, pp. 1-2. S-5447-Add. 2, 11 November 1963. S-5501, 2 January 1964, p. 7. S-5501-Add. 1, 10 January 1964, S-5572, 3 March 1964 S-5681, 4 May 1964, p. 3. S-5681-Add. 1, 23 May 1964. S-5794, 2 July 1964, p. 3. S-5794-Add. 1, 3 July 1964.

S/5447, pp. 8-9.

(٤)

التي تمت بالفعل لانهاء البعثة ومدتها لشهرين آخرين (١) . وقد فسر هذا التراجع بانه تم بضبط أمريكى تمثل فى تحذير مؤداه انه سوف يكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تقدم غطاء جويًا على حدود السعودية فى حالة هجوم مصرى ما لم تغير السعودية موقفها (٢) . كذلك تجدر الاشارة الى اعتراض السعودية فى ٢ يناير ٦٤ على اقتراح وجهه يوثانت فى ٢٣ ديسمبر اليها والى مصر بأن يكون المد اعتبارا من ٤ يناير ١٩٦٤ لمدة ستة شهور وكانت مصر قد وافقت على اقتراح يوثانت هذا فى ٢٧ ديسمبر ولكن اعتراض السعودية جعل يوثانت يواصل التجديد لفترة شهرين فقط كالمعتاد (٣) .

وطوال الفترة التي عملتها البعثة كانت تعكس من حيث التوجيه السياسى والقيادة الميدانية القواعد التي تطورت من خلال ممارسة الامم المتحدة لعمليات حفظ السلام فقد كان التوجيه السياسى للبعثة فى يد الأمن العام الذي كان يقدم تقارير عن سير عمل البعثة الى مجلس الأمن ، ويلاحظ ان المجلس لم يعقد اجتماعا واحدا بعد الاجتماعات التي اصدر فيها فى يونيو ٦٣ قرار انشاء البعثة لمناقشة اى شيء يتعلق بها . (٤) .

ونجما يتعلق بالقيادة الميدانية مرت البعثة بمرحلتين واضحتين بهذا الصدد الأولى منذ انشائها فى ٤ يوليو ٦٣ حتى ٣ نوفمبر ٦٣ والثانية منذ ذلك التاريخ الى انتهاء البعثة فى ٤ سبتمبر ١٩٦٤ . وفى المرحلة الأولى كانت القيادة الميدانية للبعثة عسكرية وفيها ثولى فون هورن قيادة البعثة منذ بدايتها فى ٤ يوليو ٦٣ الى ٣١ أغسطس ٦٣ تاريخ قبول استقالته من منصبه (٥) وبعدها ثولى نائبه اليوغوسلافى بافلوفيك القيادة

S-5447-Add. 1 and Add. 2.

(١)

James, op. cit., p. 112. O'Ballance, op. cit., p. 105.

(٢)

S-5501, p. 7. S-5501-Add. 1.

(٣)

Indor Rikhye, The Control of U.N. Peace-Keeping at U.N. Head-

(٤)

quarters, in : Luard, op. cit., p. 213

Higgins, op. cit., p. 635.

(٥) قدم فون هورن استقالته من منصبه فى ٢٠ أغسطس وقد شرح فى كتابه فيما بعد أسباب هذه الاستقالة تفصيلا ، ويمكن القول بأن سبب الاستقالة كان شعور فون هورن الأكيد بأن الجهاز الادارى للأمم المتحدة فى نيويورك لا يواجه على نحو مرض الصعوبات الهائلة التي تعترض عمل البعثة والتي تقلها فون هورن اليه أكثر من مرة . وعلى الرغم من أن متابعة عمل البعثة بشير الى السلامة الكاملة تقريبا لوجهات نظر فون هورن فلا شك أنه أضعف موقفه كثيرا بتراجعهم عن قرار الاستقالة بعد ذلك فى ٢٤ أغسطس وقد تم دقا وفقا لرواية فون هورن بناء على الحاج اللواء أمين حلمى =

بالنيابة (١) الى أن عين الفريق الهندي جاياتي رئيسا للبعثة في ١٠ سبتمبر ٦٣ (٢) واستمر يقوم بأعمال القيادة حتى قرر يوثانت في ٤ نوفمبر أن يتم البعثة بوجود سياسي (٣) ومن ثم فقد اختار بيير سبينيلي (٤) في ٤ نوفمبر ٦٣ للقيام بعمل الممثل الخاص للأمين العام في اليمن ورئيس بعثة المراقبة فيها على أن يشغل بافلوفيك منصب رئاسة الأركان (٥) ، وقد ظل سبينيلي رئيسا للبعثة حتى انتهائها (٦) ، بينما أشار يوثانت في تقريره الى المجلس بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ عن فترة عمل البعثة من ٤ مايو - ٤ يوليو ١٩٦٤ بطريقة غير مباشرة الى حلول الهندي سبهاروال محل بافلوفيك في رئاسة اركان البعثة (٧) وكان هذا اشارة لانسحاب الوحدة اليوغوسلافية من البعثة واستمر هذا الوضع حتى نهاية البعثة (٨) .

وفي تحليل اداء البعثة لعملها يجب البدء بالتعرف على ما كان مطلوباً منها اصلاً ان تؤديه اى نطاق اختصاصها ، ولا تخرج الوظائف التي تسهم بها الامم المتحدة في حفظ السلام في مثل هذه المواقف عن ثلاثة : العزل (بمعنى السعي لمنع التدخل ومن ثم تضيق نطاق القتال ومضامينه الدولية) وتقصى الحقائق الضرورى سواء للعزل أو للوساطة ، والوساطة وهي الوسيلة الوحيدة التي تنفذ الى جوهر المشكلة ولذلك فهي أصعبها تنفيذا خاصة وان تفجر صراع اهلى الى درجة استدعاء التدخل يعنى أن الصراع

الثاني مدير ادارة شئون فلسطين بالخارجية المصرية في ذلك الوقت ، وكان قد لعب دورا بارزا في ادارة العلاقات المصرية ببعثة الأمم المتحدة ، ولم يتردد يوثانت في عدم قبول تراجع فون هورن واعتبر استقالته قد قبلت رسميا في ٢١ أغسطس كما سبقت الاشارة . انظر : Von Horn, op. cit., pp. 354-65.

S-5412, p. 3.

(١)

(٢) انتدب من قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط . انظر : Higgins, op. cit., pp. 637-8.

(٣) أثبتت خبرة عمليات حفظ السلام الحاجة الى توجيه سياسي ميداني مما دعا الى

تعيين ممثل خاص للأمين العام يقدم مع مساعديه التوجيه السياسي لقائد القوة .

Rikhye, op. cit., p. 213.

انظر :

(٤) مساعد الأمين العام ومدير المكتب الاوروبى في ذلك الوقت .

S-5501, p. 2.

(٥)

S-5572, p. 1.

(٦) راجع :

S-5681, p. 1.

S-5794, p. 1.

S-5794, p. 1.

(٧)

(٨)

عميق للغاية (١) . وبمراجعة نطاق اختصاص بعثة الأمم المتحدة في اليمن نجد انه كان قاصرا على الوظيفة الثانية ، فقد كان قاصرا على الرقابة والشهادة وتقديم التقارير فيما يتعلق بمراعاة الطرفين لنصوص اتفاق فض الاشتباك ، ولم يكن للبعثة أى دور فى حفظ اسلام يتجاوز هذا الدور ، ومن ثم فلم تكن البعثة معنية بالشئون الداخلية فى اليمن عموما او بعلاقات حكومة اليمن مع الحكومات الاخرى والاقاليم المتاخمة (أى اقليم الجنوب اليمنى الخاضع للحماية البريطانية) ، كذلك لم يكن للبعثة اية سلطة لاصدار اوامر وتوجيهات ، وكان الاطراف وحدهم هم المسئولون عن الوفاء بشروط فض الاشتباك الذى وافقوا عليه (٢) . وقد استمر نطاق الاختصاص الرسمي للبعثة على هذا النحو طيلة فترة عملها (٣) .

وقد كان هذا النطاق المحدود لاختصاص البعثة عائقا لها فى ادائها لدور يمكن أن يؤدى الى اقرار السلام فى المنطقة وظهر هذا فيما يبدو عندما كانت اطراف فض الاشتباك تقدم مطالب متزايدة للبعثة للقيام باعمال التحقيق فى حوادث ليست مذكورة فى نطاق اختصاص البعثة وكان هذا أول الصغوظ التى نتج عنها توسيع محدود فى نطاق اختصاص البعثة الفعلى بحيث أصبح يشمل تحقيق البعثة فى الشكاوى المقدمة إليها من الطرفين كلما وجدت ذلك مناسبا وممكنا ، وكانت هذه الشكاوى نوعين أولهما يتعلق بمزاعم وقوع اعمال هجومية من القوات المصرية ضد الملكيين فى اليمن وعلى الاقليم السعودى وثانيهما يتعلق بنشاطات تدعم الملكيين تجيء من السعودية (٤) . لكن التطور الأهم فى نطاق اختصاص البعثة الفعلى حدث فى ٤ نوفمبر ١٩٦٣ بتعيين بير سبينيللى رئيسا لها ، وكان يوثانت قد اعرب بوضوح فى تقرير للمجلس بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ عن عدم رضائه عن نطاق اختصاص البعثة المحدود وعن أنه أبلغ الأطراف بذلك (٥) وفى ٤ نوفمبر اصدر قراره بتعيين سبينيللى رئيسا للبعثة وفسر قراره هذا بأنه اكمال لنطاق اختصاص البعثة المحدود بوجود سياسى قد يكون بمقدوره من خلال محادثات استطلاعية مع الأطراف المعنية أن يلعب دورا أكثر ايجابية فى تشجيع تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك وتعزيز السلم والامن

Luard, op. cit., pp. 221-25.

(١)

S-5412, p. 2.

(٢)

S-5447, p. 3. S-5572, p. 1. S-5681, p. 1.

(٣)

S-5794, p. 1. S-5927, p. 1.

S-5412, pp. 3-4. Higgins, op. cit., p. 623.

(٤)

S-5447, p. 8.

(٥)

في المنطقة (١) . وقد أجرى سبينيلى فيما بعد مباحثات واسعة مع حكومات الاطراف الثلاثة المعنية بغرض التأكد من وجود مجالات للاتفاق بينها قد تؤدي عن طريق المباحثات الثنائية أو أى طريق آخر الى مزيد من التقدم نحو قض الاشتباك أو نحو حل سلمى فى اليمن (٢) . وكان مفهوما ان هذه المباحثات ومباحثات اخرى تلتها قد ركزت على بحث الحكومتين المصرية والسعودية على عقد محادثات مباشرة بينهما بصدد مسألة اليمن (٣) . ومع ذلك فان يوثانت لم يستطع فى آخر تقاريره عن البعثة بتاريخ ٢ سبتمبر ٦٤ أن يقدم أية نتيجة محددة لجهود سبينيلى (٤) ولعل هذا ما جعله يشير صراحة فى تقريره بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ الى أنه لن يكون متحمسا لمد البعثة بعد ٤ سبتمبر ٦٤ اذا ظل نطاق اختصاصها على ما هو عليه (٥) .

ولتحقيق الوظائف المنوطة بالبعثة طبقا لنطاق اختصاصها الرسمي فان وحداتها البرية (يوغوسلافية - ١١٤ فردا) قد وزعت على عدة مراكز فى جيزان ونجران بالسعودية وصعده باليمن فضلا عن الدوريات الجوية التى قامت بها وحدة كندية (٥٠ فردا و ٦ طائرات) اتخذت قواعدها فى صنعاء وجيزان ونجران . ومن ناحية اخرى كان هناك عدد محدود من المراقبين فى الحديدة وصنعاء (٦ أفراد) (٦) . وفى تقريره بتاريخ ٢٨ أكتوبر اشار يوثانت الى اضافة حرص الى مراكز انتشار الوحدات البرية والى « زيارة المراقبين للمناطق الملكية كثيرا فى الأسابيع الأخيرة » (٧) .

S-5501, pp. 1-2. (١)

(٢) اشار يوثانت الى هذه المباحثات فى تقريره الى مجلس الأمن بتاريخ ٢ يناير ٦٤

S-5501, p. 6.

انظر :

S-5572, p. 4. S-5927, p. 3.

(٣) انظر :

Ibid., p. 4.

(٤) انظر :

S-5794, p. 3.

(٥)

S-5412, pp. 1-2. S-5447, p. 4.

(٦) انظر :

Ibid., pp. 4-5

(٧)

وقد كانت الأوامر الاولى للبعثة هى عدم الاتصال بالملكيين مطلقا وقد شكافون هورن كثيرا من هذا باعتباره محددا خطيرا لقيام البعثة بعملها حيث انه يغلق أمامها قنوات حيوية للمعلومات ، وقد أخذ رأيه فى الاعتبار فيما بعد وان كان ذلك قد ارتبط غالبا برغبة الأمم المتحدة فى التحقيق فيما قيل من استخدام القوات المصرية للغازات ضد الملكيين وليس باعترافها بهم كأحد أطراف الصراع . ويلاحظ أن اللواء القاضى قائد القوات المصرية فى ذلك الوقت لم يعارض دخول مراقبى الأمم المتحدة الى المناطق الملكية للتحقيق فى مزاعم انتهاك قض الاشتباك عندما عرض عليه فون هورن الأمر . انظر : Von Horn, op. cit., pp. 344-5 and 397-8. Schmidt, op. cit., p. 141.

وعلى الرغم من اشارة يوثانت فى تقريره السابق الى أنه من غير الممكن للبعثة « بافرادها الحاليين » خاصة بالنظر الى طبيعة الموقف وطبيعة التضاريس ان تقوم بالعمل المطلوب منها (١) فقد حدث تحول جذرى فى حجم البعثة فى شهر نوفمبر ١٩٦٣ ، وقد بدأ هذا التحول اصلا بالاستعداد لانهاء البعثة فى ذلك الوقت حين اعترضت السعودية على استمرارها ، ثم استمر فى شكل انسحاب الوحدات اليوغوسلافية تماما فى ٢٥ نوفمبر ، وحين تقرر الابقاء على البعثة حدثت اعادة تقييم للمتطلبات من الافراد والمعدات وذكر التقرير انه بسبب الاتجاه السلمى والودى تجاه افراد البعثة فى المنطقة التى تعمل فيها بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية لم تعد هناك ضرورة لابقاء وحدة عسكرية فى المنطقة منزوعة السلاح ، وعلى هذا أصبح العمل الرئيسى للبعثة يتم منذ النصف الاخير من نوفمبر وأوائل ديسمبر على النحو التالى (٢) :

صناعة	هيئة القيادة و ٣ مراقبين
نجران	١٠ مراقبين
جيزان	٥ مراقبين
صعده	٢ مراقبين
الحديدة	١ مراقب
جدة	١ ضابط اتصال

كما سحبت ٤ طائرات كانت تصاحب الوحدات اليوغوسلافية واصبحت اعمال المراقبة الجوية تتم من خلال طائرتين فقط فضلا عن قيامهما بمهام النقل والامداد ، واستمر هذا التقلص العددي الشديد حتى نهاية عمل البعثة مع تعديلات طفيفة للغاية (٣) . ومن خلال التكوين السابق قدمت البعثة مجموعة من التقارير عن عملها نقل يوثانت نتائجها الى مجلس الامن . ويمكن تلخيص التطور فى تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك من خلال هذه التقارير فى الجدول التالى (٤) :

S-5447, p. 8. (١)

S-5501, pp. 2-3. (٢)

S-5501, p. I. S-5681, p. I. S-5794, p. I. S-5929, p. I. (٣)

(٤) المصدر الوحيد للمعلومات الواردة بهذا الجدول هى تقارير الأمين العام المشار إليها فى هذا الهامش باعتبار ان البعثة كانت جهة الاختصاص الوحيدة قانونا « وقد تضمنت تقارير البعثة معلومات مفيدة عن تطور الحرب الأهلية فى اليمن لعلها أفضل النتائج التى حققتها البعثة أثناء قيامها بعملها ، وسوف تكون لهذه المعلومات فائدتها فى التحليل فى الفصل التالى :

S-5412, pp. 4-6. S-5447, pp. 4-7. S-5501, pp. 4-6. S-5572, pp. 2-3. S-5681, pp. 1-2. S-5927, pp. 2-3.

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية	
الطرف السعودي	الطرف المصري
<p>دعم الملكيين</p> <p>انخفاض ظاهر وان لم ينته ثم زيادة في النقل عبر الحدود لسلع غير محسدة القسوية يدعى السعوديون انها تجارة عادية وان اعترفوا بوجود مساعدة للملكيين من مصادر خاصة دون موافقة الحكومة (٢) وأبدوا استعدادهم لمساوئة البعثة في التحقق من ذلك</p>	<p>تطور الاعمال العسكرية</p> <p>ضد الملكيين (١)</p> <p>مستمرة دون نقصان</p>
<p>الانسحاب من المنطقة</p> <p>ما زالت هناك قوات ومعدات (٢)</p>	<p>من المنطقة</p> <p>ما زالت هنا قوات</p>
<p>من اليمن</p>	<p>من المنطقة</p> <p>ما زالت هنا قوات</p>
<p>الفترة</p>	<p>من اليمن</p> <p>رحيل قوات كبيرة ووصول قوات اقل بوضوح مع عدم تقديم جدول زمني للانسحاب (٣)</p>
<p>جوانب فض الاشتباك</p>	<p>الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية</p>
<p>يوليو - أغسطس ١٩٦٣</p>	<p>لا يوجد تقدم مشجع والموقف المصري ان اية خطوة تجاه تنفيذ الاتفاقية في ظل استمرار المساعدة السعودية للملكيين لن يؤدي الا الى زيادة نشاطهم</p>

(١) قبلت مصر في الاتفاقية عدم اتخاذ اجراءات عقابية ضد الملكيين بسبب اية مقسومة بدرت منهم قبل الاتفاقية ولكن

الاتفاقية لم تمنع مصر من القيام بعمليات ضد الملكيين اذا بدرت منهم مقاومة بعدما ، ومع ذلك فقد اورد الجداول المعلومات الخاصة باستمرار العمليات المصرية ضد الملكيين لاهميتها لاستكمال جوانب الموقف المصري .

(٢) نفي فيصل علنا عدة المعلومات في خطابه في الرياض (٦٨٥/٩/٥ - مرجع سابق ، ص ٦٨٥) واتهم المراقبين بعدم تفتيش الحمولات وأشار الى ان الاسلحة والقوات في المنطقة الغازلة قاصرة على بعض المدافع المضادة للطائرات والى انه طلب تأكيداً في محادثاته مع فون هورن بأن مواطنيه سيكونون آمنين من المعابر الجوية قبل ان يسمح هذه المدافع .

(٣) أكدت المصادر المصرية ان صفى الانسحاب هو ١١٥٠٠ وهو رقم ثبتت مبالغته كما سنرى ، كما ذكر فون هورن ان التاخي وعدمه في ذلك الوقت بالانسحاب من المنطقة الغازلة وانه أعد خطة للانسحاب على مراحل يعمل التي رجل كل عشرة أيام وذكر فون هورن انه تشكك في هذه المعلومات .

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

جوانب فض الاشتباك	الوفاء بالاتزامات الواردة في الاتفاقية			
	الطرف السعودي		الطرف المصري	
	دعم الملكيين		تطور الأعمال العسكرية	
	الفترة	في الفترة ١٩٦٣ - سبتمبر أكتوبر	منطقة من المنطقة	من اليمن
		مرور ضئيل نسبيا ذو طابع غير عسكري مع عدم مشاهدة مساعدة عسكرية سعودية في مناطق الملكيين	ازدادت توتق في حالة وجوده كما في صعدة وجنوب شرقها	٢٧٠٠ - مع وعد بسحب ٥٠٠٠ قبل نهاية ديسمبر
			توقف القتال تقريبا	ما زالت هناك قوات تقوم بعمليات في حرص وغيرها
			ادعاءات سعودية بانتهكات للمجال الجوي	٢١ - ١٨ أكتوبر
			ثبتت واحدة منها في ٢ أكتوبر	
			ياخذ شكلا متقطعا مع احتمال وجود نشاط أكبر في الجوف من الجوف ٢١ - ١٨ أكتوبر	

تقدم مشجع على نحو محدود ويؤكد السعوديون التزامهم بالاتفاقية وعدم الانزاعام المصري بها بينما يؤكد المصريون ان الاسلحة والامدادات المرسلة للمكيين قبلا او التي ستصلهم بعد انسحاب القوات المصرية تمثل عقبة خطيرة امام انسحاب

- (١) لا توجد إشارة لهذا الجانب في التقرير .
- (٢) في ٢٢ أكتوبر ٦٣ حدد عبد الناصر صافي الانسحاب منذ بدأ بسنة آلاف وهو رقم يقرب كثيرا من تقديرات البعثة . انظر خطاب عبد الناصر في استقبال القوات المائدة من اليمن (٢٢/١٠/٦٣) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

البرءاء باللائنزامات الواردة في الاتفاقية									
الطرف السعودى					الطرف المصرى				
الاشتباك	الفترة	دعم المالكين	الانسحاب من المنطقة		تطور الاعمال العسكرية		من المنطقة العازلة	من اليمن	٤٠٠٠ -
			ضد المالكين	ضد السعوديه	ضد المالكين	ضد السعوديه			
جوانب فض الاشتباك	نوفمبر - ديسمبر ١٩٦٣	مروور ضئيل ذو طبيعة تجارية مع احتمال وجود مرور ليلى لم يمكن التحقق منه وأن كان ينبغي ان السعوديه تقدم تشجيعا للمالكين لاتمكن الرسائل المتاحه من التحقق مما اذا كان يشمل عنصرا ماديا	استمرار وجود وحدة دفاع جوى في نجران	لا توجد عمليات عسكرية ذات اهمية مع وجود عمليات عسكرية متقطعة جوية بالاساس	غارتين جويتين في ١٠ ، ١٠ نوفمبر في ٥ ، ٤ هـ على التوالي ادت الى مصرع ١٠ اشخاص وعمليات انتهت في منتصف نوفمبر (١)	ما زالت القوات في حوض وحوالي ٨-٥ كم الى الشمال الشرقي للسيطرة على طريق رئيسي للدخول من السعودية وعدد من العمليات الجوية	من المنطقة العازلة	من اليمن	تقدم مشجع على نحو محدود

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية						
جوانب فض الاشتباك	الطرف السعودي		الطرف المصري		الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	
	دعم الملكيين	الانسحاب من المنطقة المعازلة	تطور الاعمال العسكرية ضد الملكيين	تطور الانسحاب المنطقة المعازلة من اليمن	٢٠٠٠ + وهو ما بذرت المصادر المصرية باستعداد العمليات الملكية	تدهور مخيب للاسبال للغاية
الفترة	يناير - فبراير ١٩٦٤	—	قتال شديد في النصف الاخير من يناير لفتح طريق — صنعاء — الحديدة الذي اغلقه الملكيون ونشاط حوى كيف في نفس الفترة ثم هدوء نسبي بعد ذلك	—		

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية

جوانب فض الاشتباك		الطرف السعودي		الطرف المصري		الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	
الفترة	دعم الملكيين	الانسحاب من المنطقة المعازلة	ضد الملكيين	ضد السعودية	تطور المنطقة المعازلة	من اليمن	عدم حدوث تقدم
مارس - ابريل ١٩٦٤	لم يعد هناك ادعاء مصري بوجود مرور عسكري كبير من السعودية والادعاء الحسائي ان الأسلحة تدخل من بيحان	—	الموقف العسكري هادئ نوعا واكثر ميلا للجمهوريين والمصريين	لا يوجد	—	زيادة طفيفة	
مايو - يونيو ١٩٦٤	مرور ضئيل ثابت لم تلاحظ فيه امدادات عسكرية مسح عبور ملكيين مسلحين في كلاً في اعداد صغيرة في كلا الاتجاهين	—	هدوء نسبي مع عمليات بحرية وجوية متقطعة	—	—	٣٠٠٠ -	مازال التنفيذ بعيدا عن الاكتمال فيما يتعلق بانسحاب القوات المصرية من اليمن *

جدول رقم (٤)
تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية		الطرف المصري		الطرف السعودي		جوانب فض اشتباك الفترة
الاتجاه العام لتطوير تنفيذ الاتفاقية		تطور الانسحاب	تطور الأعمال العسكرية	الانسحاب من المنطقة العارضة	دعم المليكين	
تقدم أكثر تشجيعاً يمكن تحسين الموقف العسكري من وجهة النظر المصرية بالإضافة الى تزايد المشاركة اليمينية في القتال ولكنه لا يعكس ايسة خطة شاملة للانسحاب على مراحل .	٤٠٠٠ -	من المنطقة العارضة	ضد السعودية	ضد المليكين	-	يوليو - أغسطس ١٩٦٤
		من اليمن	ادعاءات سعودية بانتهاكات للمجال الجوي ثبتت واحدة منها	عمليات عسكرية كبيرة حققت نجاحاً	مرور ضئيل وان يكن متزايداً دون كشف امدادات عسكرية فيه مع ملاحظة احتفاظ المليكين في منطقة لا تبعد عن الحدود بمخزون ضخم من الرقود والاسلحة والذخيرة والاطعمة وقسمت للمعنة صناديق اسلحة وذخيرة امريكية ادعى المصريون ان السعوديين سلموها للمليكين وعو ما نقاه السعوديون وهناك مؤشرات على استمرار تلقي المليكين لامدادات خارجية	

ولا يحتاج الامر امعانا للنظر في الجدول السابق كى يتبين المرء مدى التقدم المحدود الذى صاحب اداء البعثة لعملها ، ولا يستطيع الباحث ان يجد سببا يدعو للاتفاق مع يوثانت على أن البعثة قد مارست تأثيرا مهددا على الموقف فى اقليم الحدود وأنها عامل هام فى التحسينات التى طرأت على هذا الموقف فى بعض مراحله (١) أو انها قد ساعدت فى القضاء على تهديد السلم والامن الدوليين المتضمن فى المشكلة اليمنية (٢) . وعلى أية حال فقد اعترف آخر تقارير يوثانت عن أعمال البعثة بان التقدم الذى طرأ على حركة انسحاب القوات المصرية من اليمن يبدو انه انعكاس لتحسين الموقف العسكرى من وجهة النظر المصرية والمشاركة المتزايدة فى القتال للجمهوريين اليمنيين الذين تلقوا تدريبهم فى مصر أكثر منه انعكاسا لآى التزام بتنفيذ اتفاق فض الاشتباك . واعرب عن أسفه فى ان البعثة لم يكن بمقدورها سوى أن تراقب تقدما محدودا نحو تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك (٣) .

ولذلك بدا طبيعيا ان يذكر يوثانت فى تقريره قبل الاخير عن نشاط البعثة بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ كما سبقت الإشارة الى أنه لن يكون متحمسا لمدة نطاق البعثة بعد ٤ سبتمبر ٦٤ اذا ظل نطاق اختصاصها على ما هو عليه ، وفى ضوء التقدم المحدود الذى حققته البعثة فى عملها فى آخر شهرين لوجودها فقد وجه يوثانت فى ١٩ أغسطس ١٩٦٤ مذكرتين متطابقتين الى الحكومتين المصرية والسعودية طلب فيهما ابداء الرأى فى مدة البعثة بعد ٤ سبتمبر أو إنهاؤها بعد هذا التاريخ (٤) . وفى ٢٦ أغسطس ردت الحكومة السعودية كتابة بانها تجد نفسها غير قادرة على الاستمرار فى تحمل النفقات المترتبة على الاتفاقية أو الالتزام بتصوصها بعد ٤ سبتمبر ٦٤ فى ضوء تنفيذها لمسئولياتها بموجب الاتفاقية طيلة ١٢ شهرا وعدم تنفيذ الطرف الآخر لمسئوليته (٥) . وفى ٣١ أغسطس أخطر يوثانت

S-5501, p. 6. S-5681, p. 3.

(١) انظر :

S-5794, p. 3.

(٢) انظر :

S-5927, pp. 3-4.

(٣)

S-5927, p. 4. S-5927, Annex I, Notes dated 19 August 1964 from the Secretary General addressed to the Governments of Saudi Arabia and of the United Arab Republic. (٤)

S-5927, Annex II, Note dated 26 August 1964 from the Chargé d'Affaires of the Permanent Mission of Saudi Arabia to the United Nations addressed to the Secretary General. (٥)

شفويا بان الحكومة المصرية لا تعارض الغاء البعثة في ٤ سبتمبر (١) .
وفي ١١ سبتمبر قدم يوثانت تقريراً لمجلس الامن اخطره فيه بتنفيذ
القرار الخاص بانهاء نشاط البعثة في التاريخ المحدد لذلك (٢) .

(هـ) **تقييم البعثة :** أوضحت الظروف التي أحاطت بانتهاء البعثة
انها أخفقت على نحو واضح في أن تكون أداة مفيدة للمساعدة على تنفيذ
اتفاقية فض الاشتباك . ويبدو ان هذه النتيجة تتسق كثيراً مع خبرة
الأمم المتحدة في هذا النوع من المواقف (٣) ولا يعني ذلك أن البعثة لم
تكن لها أية آثار ايجابية ، وإذا كان يوثانت نفسه في احدى المرات قد
اعترف بأن الدرجة المحدودة من تنفيذ فض الاشتباك التي تمت أثناء عمل
البعثة قد عكست تقييم الاطراف للموقف اكثر منها نجاحا للبعثة في حد
ذاتها فان المرء ليس بوسعه ان يرى اثرا ايجابيا للبعثة سوى انها كانت
قناة للمعلومات للمنظمة الدولية وصلتها بما يجري في اليمن لاكثر من
عام ، وكانت معلوماتها تصب في مجلس الامن بصفة خاصة من خلال
تقارير الامن العام . وهكذا يمكن الافتراض بانها ساعدت على ممارسة
نوع من الضغوط الدولية على اطراف الصراع - وربما مصر بصفة خاصة -
من أجل اتخاذ موقف أكثر مرونة . ومن الامور الجديرة بالذكر هنا ان
يوثانت قد اشار في تقريره بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٤ انه هو وسيمينيلي منذ
نهاية ١٩٦٣ كانا يعملان على دفع الحكومتين المصرية والسعودية الى عقد
محادثات مباشرة بينهما (٤) وفي تقريره بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ تحول
الامر الى مبادشة للطرفين المعنيين باقصى قدر من الالاح بان يجتمعا على
أعلى مستوى في المستقبل القريب لتحقيق التنفيذ الكامل والسريع لاتفاقية
فض الاشتباك (٥) . ومع ذلك فلكي لا تكون هناك مبالغة في تقييم أثر
هذه الضغوط على السلوك المصري بصفة خاصة يجدر التذكير بالحقيقتين
التاليتين :

أولا : على الرغم من ان عبد الناصر وفيصل قد عقدا أول اجتماع
بينهما فيما يتعلق بالمشكلة اليمنية في سبتمبر ٤٦ بعد أكثر من شهرين

S-5927, p. 4.

(١)

United Nations, Security Council, S-5959, 11 September 1964, Report by the Secretary General to the Security Council on the termination of the United Nations Observation Mission in Yemen.

(٢)

Luard, op. cit., pp. 215-6.

(٣) راجع :

S-5572, p. 4.

(٤)

S-5794, p. 3.

(٥)

بقليل من المناشدة الملحة ليوثانت بأن يفعل ذلك فإن هذا الاجتماع كان في الواقع حلقة في سلسلة التطورات التي بدأت بالدعوة المصرية لمؤتمر قمة عربي في ديسمبر ٦٣ والتي كانت لها اسبابها الاخرى العديدة والهامة وبصفة خاصة على المستوى الاقليمي (١) ومن ثم فإن الحاح يوثانت لم يكن سوى أحد العوامل الدولية التي يحتمل أن تكون قد أفضت الى هذا التطور. بل لعله بالتأكيد أقل هذه العوامل اهمية .

ثانياً : على الرغم من أن تقارير البعثة قد أوضحت أن الطرف السعودي كان أكثر التزاماً بصفة عامة بتنفيذ فض الاشتباك من الناحية الشكلية على الأقل ومن ثم فإن الضغط الناتج المتصور عن تقارير الامين العام لمجلس الامن بخصوص التقدم في تنفيذ فض الاشتباك سوف يقع على مصر بصفة خاصة فإنه تجدر الإشارة هنا الى ما ذكر به أحد الدارسين البريطانيين من أن الامم المتحدة لم تكن لتهتم بممارسة هذا الضغط بالنظر الى المكانة الدولية لمصر في ذلك الوقت خاصة وأن القضية التي كانت مصر تدافع عنها في اليمن كانت « قضية ذات مكانة رفيعة » : جمهورية تقدمية ضد قوات ملكيه رجعيه . ويقول نفس الدارس ان الصورة لو كانت قد انعكست بحيث كانت القوات السعودية هي الوجود في اليمن للدفاع عن النظام الملكي ضد عزو جمهوري وترفض ان تفي بوعدها في الانسحاب لاختلف الامر وهكذا انتهى الى أنه « في حالة اليمن لم تكن الأمم المتحدة مستعدة لادانة ج . ع . م . لبقائها في اليمن . . ومن ثم كانت قادرة على تغيير سياستها والتمسك بأرائها دون أن تجلب على نفسها ارباكات دولية ، وقد كان ذلك يكلفها الكثير من الناحية الاقتصادية ولكنها لم تشعر بأقل ضغط دبلوماسي عليها » (٢) .

وفى ضوء الملاحظتين السابقتين وما أثبتته الوقائع السابقة من أن تنفيذ فض الاشتباك في ظل وجود البعثة لم يشهد تقدماً يذكر يعود الى وجود البعثة بصفة خاصة فقد يبقى ان نحاول ايجاد تفسير لهذا الاخفاق . وقد قدمت الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع اسباباً للاخفاق يمكن تبويبها في مجموعات ثلاثة : اسباب تعود لاتفاقية فض الاشتباك - اسباب تعود للظروف التي أحاطت بعمل البعثة - اسباب تعود لمدي التزام اطراف الاتفاقية بتنفيذ التزاماتهم .

(١) انظر الفصل التالي .

James, op. cit., p. 115.

(٢)

أولاً : اسباب ترتبط باتفاقية فض الاشتباك : ويمكن الحديث هنا عن ثلاثة اسباب :

١ - عدم شمول الاتفاقية لكافة أطراف الصراع : فقد أهملت الاتفاقية كلا من الملكيين والبريطانيين (١) ومن ثم لم يكن هناك أى التزام مترتب على هذه الاتفاقية بالنسبة لأى من هذين الطرفين ، فلم يترتب على الملكيين أى التزام بوقف القتال مثلاً وكذلك لم يترتب على البريطانيين أية مسئولية بمنع الامدادات عنهم (٢) ، ومن ثم فقد استمرت المقاومة الملكية طيلة فترة عمل البعثة وأعطى ذلك مبرراً لمصر لعدم سحب قواتها ، وكذلك فإنه عندما اشتكت القيادة المصرية من أن امدادات الملكيين أصبحت تصل عن طريق بيهان لم تكن البعثة تملك أى إجراء بهذا الصدد لان الامر ببساطة شديدة لم يكن داخلاً فى نطاق اختصاصها (٣) ، ومن المعروف انه كان من المستحيل ان تتجاوز الاتفاقية هذا القصور لان الامم المتحدة كانت تعترف بالنظام الجمهورى مثلاً وحيداً لدولة اليمن من جانب ولان اليمن الجمهورية كانت ترفض أن تمدد الترتيبات التى تضمنتها اتفاقية فض الاشتباك مع السعودية الى اتحاد الجنوب العربى ، لان ذلك يعد بمثابة اعتراف باحتلال بريطانيا لمناطق الجنوب اليمنى (٤) .

٢ - غموض الاتفاقية : يلاحظ ان الاتفاقية اكتفت بالنص على توقف السعودية عن مساندة الملكيين والتزام مصر بالانسحاب على مراحل وفى اسرع وقت ممكن دون ان تبين أية أبعاد زمنية للعلاقة بين تنفيذ هذين الالتزامين وهل التوقف السعودى الكامل عن مساندة الملكيين شرط مسبق للانسحاب المصرى أم ان تنفيذ الالتزامات من الطرفين يمكن ان يتم بطريقة آنية وهكذا (٥) . وقد كان الفهم المصرى للاتفاقية ان الانسحاب لا يمكن ان يتم الا بعد وقف التدخل ضد الثورة . ومن الحقيقى ان كل البيانات المصرية الرسمية السابقة على الاتفاقية تشير الى هذا . وكذلك تشير اليه

(١) باعتبارهم المسئولين قانوناً عن ادارة العلاقات الخارجية لاتحاد الجنوب العربى فى ذلك الوقت .

O'Ballance, op. cit., p. 102.

(٢) راجع :

Schmidt, op. cit., p. 146. Higgins, op. cit., p. 662.

S-5572, p. 2.

(٣) راجع :

(٤) أنظر تصريح مصطفى يعقوب وزير الخارجية اليمنى رداً على اقتراح بريطانى

بهذا الشأن فى : الأهرام ، ٢٠/١١/٦٣ .

Luard, op. cit., p. 216.

(٥).

الدور المصرى فى اليمن - ٢٤١

المعلومات المتاحة عن مباحثات بانشر وبانكر مع عبد الناصر ، وقد أتاح هذا للجانب المصرى المروغة فى تنفيذ التزاماته (١) .

٣ - **سداجة الفكرة التى بنيت عليها الاتفاقية** : فقد تصورت الدبلوماسية الأمريكية أن الخطر الذى دهم النظام السعودى بقيام ثورة اليمن هو مجموعة التصريحات المهددة التى صدرت عن مسئولين يمنيين وهو الوجود العسكرى المصرى فى اليمن لنجدة ثورتها ، وبذلك يصبح المطلوب للقضاء على هذا الموقف غير المواتى للمصالح الأمريكية أن تتعهد السعودية بوقف تدخلها لمصالح الملكيين مقابل الحماية العسكرية الأمريكية الرمزية ، وأن يصدر الجمهوريون والمصريون بيانات بنواياهم الحسنة تجاه السعودية وبما يتضمن الانسحاب المصرى من اليمن . ولم تدرك الدبلوماسية الأمريكية أن الخطر على النظام السعودى كان يتمثل فى استمرار ثورة اليمن ذاتها ولو داخل حدودها بدون أية تصريحات عدوانية تجاه السعودية وبدون أى وجود عسكرى مصرى الى صفها . ويبدو ان هذه النظرة المبسطة لمشكلات الشرق الاوسط ليست قاصرة على هذه الحالة فحسب وانما هى ملمح عام للسياسة الأمريكية بهذا الصدد (٢) .

ثانيا : اسباب ترتبط بظروف عمل البعثة : واهمية هذه الاسباب انها تشير جميعا الى أن البعثة لم تكن مؤهلة بأية حال لتلافى القصور السابق بيانه فى الاتفاقية ويتضح هذا فيما يلى : -

- ١ - نطاق الاختصاص المحدود للبعثة (٣) .
- ٢ - صغر حجم البعثة ، وقد سبق أن رأينا ان عدد القائمين بالمراقبة فعلا وصل ابتداء من ديسمبر ٦٣ الى رقم يدور حول ٢٥ مراقبا ، وذلك بالمقارنة بخمسين تصورهم يوثان فى أول تقرير له الى مجلس الأمن ، ومائتين تصورهم بعد مهمة فون هورن الاستطلاعية فى مايو ٦٣ وقد كان من غير الممكن لهذا العدد أن يقوم بدور رقابى دقيق فى ظروف التضاريس البالغة الوعورة لمنطقة المراقبة واتساعها (٤) .

(١) أشار عبد الناصر فى احدى خطبه التى القاها أثناء عمل البعثة الى أن مصر قد اتفقت على الانسحاب على أساس أن ينتهى كل تدخل خارجى فى اليمن وان مراحل الانسحاب لم تحدد فى الاتفاقية بسنة او اثنتين او ثلاثة او اربعة او خمسة . انظر خطاب عبد الناصر فى عيد الوحدة (٦٤/٢/٢٢) ، فى : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات مرجع سابق ، ص ٥١٢ .

Quandt, op. cit., p. 527.

(٢) راجع :

(٣) وقد سبق تناوله فى تحليل أداء البعثة لمعملها

Schmidt, op. cit., p. 146. O'Ballance, op. cit., p. 105.

(٤)

٣ - كانت التضاريس الوعرة لليمن وإستحالة المراقبة الجوية ليلا بل وفى بعض ساعات النهار بسبب الظروف المناخية غير الملائمة للطيران عوامل أدت الى جعل عملية المراقبة أبعد ما تكون عن الاكتمال خاصة وان المرور بين السعودية واليمن كان من الطبيعى أن يتم ليلا سواء لاسباب مناخية (تجنب الحرارة الشديدة) أو عسكرية (تجنب القصف الجوى المصرى) (١) .

٤ - لعبت البيروقراطية داخل المنظمة الدولية دورها فى الاضافة الى مصاعب البعثة فبينما أرسلت مصر أول قواتها الى اليمن بعد ثمانية ايام على اقصى تقدير من قيام الثورة لم تبدأ البعثة عملها الا بعد ما يزيد على شهرين ونصف من التوصل الى اتفاقية فض الاشتباك ، وقد مكن هذا من ان يتلقى الملكيون فى هذه الفترة دعما خارجيا كبيرا يمكنهم من القتال ولو لفترة حتى ولو توقف الدعم اثناء وجود البعثة . وهكذا فان القيادة المصرية ظل لديها دائما سبب لعدم الانسحاب ، كما ان البعثة قد وصلت رلاشك لتجد الجانبين اقل تحمسا لتنفيذ فض الاشتباك ، بسبب التطورات التى أنقضت بين توقيع الاتفاقية وبين بدء البعثة لعملها (٢) .

والأكثر من هذا ان البيروقراطية داخل المنظمة الدولية قد أسهمت فى جعل البعثة تبدأ عملها بأقل من قوتها المقدرة ، وقد قرر فون هورن قائد البعثة فى ذلك الوقت ان ارقام العجز فى قوة البعثة فى اليوم السابق على عملها مباشرة كانت على النحو التالى :

العسكريون فى البعثة	٧٧٪
المدنيون فى البعثة	٥٥٪
الطائرات	٨٩٪
اطقم الطائرات	١٤٪ (٣)

وطيلة فترة عمل فون هورن كقائد للبعثة استمر هذا العجز فى المعدات والافراد بصورة أو بأخرى بل واستمر وضع الامدادات الغذائية

(١) - ليس هذا استنتاجا للباحث ولكنه وقائع تحدثت عنها التقارير المختلفة للأمن العام الى مجلس الأمن فضلا عن مذكرات فون هورن . وفى ضوء هذه الحقيقة يجب أن تقيم كل التقارير الخاصة بأن الطرف السعودى كان أكثر التزاما بتنفيذ نصوص فض الاشتباك من الطرف المصرى . انظر :

S-5447, p. 5. S-5501, p. 4. Von Horn, op. cit., pp. 303 and 32.7

Von Horn, op. cit., p. 344. Badeau, op. cit., p. 144. (٢) راجع :

Von Horn, op. cit., p. 343. (٣)

والخدمات الطبية وغيرها بالغ السوء من وجهة نظر فون هورن على الأقل (١) . وبعد استقالة فون هورن بفترة قصيرة واجهت الامانة العامة هذا الموقف بالتقليص الشديد في حجم البعثة كما رأينا . ومن المؤكد ان الموقف المالي للمنظمة الدولية قد لعب دوره بهذا الصدد - وهذا في حد ذاته قيد خطير على دورها في حفظ السلام - ولكن يبدو مؤكدا ايضا ان وجهة نظر فون هورن التي نسبت هذا الموقف بصفة اساسية الى « بيروقراطية الامانة العامة في نيويورك » ليست بلا اساس ، وأن الآثار السلبية التي تحدث عنها لحرمان القيادة الميدانية من أية سلطة ادارية أو حتى عدم استشارتها في اخص الامور المرتبطة بالعمل الميداني للبعثة - أي بعبارة اخرى المركزية الشديدة في ادارة عمل البعثة من نيويورك - لم تكن أوهاما لدى فون هورن وحده (٢) .

٥ - نسب إلى الوحدات اليوغوسلافية التي عملت في البعثة من يوليو - نوفمبر ٦٢ أنها كانت تعمل بأوامر مباشرة من بلجراد ولا يتوفر فيها من ثم ولاء دولي حقيقي مما انعكس على أعمالها وقلل الثقة بحياد البعثة (٤) . ومن الحقيقي ان مشكلة الانحياز السياسي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت أعم من الحالة اليمنية (٤) .

Ibid., pp. 352-3.

(١)

(٢) في الواقع ان فون هورن قد ضمن وجهة نظره هذه في ثنائيا كل ما كتبه عن خبرته في اليمن في الفصول من ٢٣ - ٢٨ من مذكراته ، وتشير خبرة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام الى هذا الفصل بين السلطة الادارية والقيادة الميدانية مما يوجد نوعا من المركزية الشديدة في ادارة عمليات حفظ السلام ينعكس على أدائها بالنظر الى أن الامانة العامة في نيويورك لا تفهم عادة الصعوبات العملية التي تواجه عمليات حفظ السلام في الميدان : راجع :

H.T. Alexander, U.N. Peace-Keeping Forces in Civil War Situations, in : Luard, op. cit., pp. 191-2.
Rikhye, op. cit., pp. 198-9.

(٣) كانت هذه الوحدات هي مصدر المعلومات التي احتج عليها فيصل علنا في

٥ سبتمبر ٦٢ . راجع جدول رقم ٤ .

(٤) كما أنها بالنسبة للحالة اليمنية لم تقتصر على الكتبة اليوغوسلافية . وقه اعترف فون هورن صراحة بأنه وجد من الصعب عليه الا يتعاطف مع الملكيين لأن تأييده الامام كان يضرب بجذوره في قيم تاريخية تعود الى ما قبل الاسلام (٢٢) ولأن مجرد وجود الامامة كان تعبيرا عن المشاعر العميقة الجذور في اليمن . ولقد تحدث فون هورن بهذه الحرارة عن الامامة في اليمن على الرغم من أنه أشار ضمننا الى أنه قد ألم بالمعلومات =

ثالثا : أسباب ترتبط بتنفيذ أطراف الاتفاقية لالتزاماتهم :

على الرغم من كل ما سبق فإنه يجب ان يكون واضحا ان العامل الاصيل والاهم في تنفيذ فض الاشتباك كان هو اطراف الاتفاقية انفسهم (١) ، فهناك من المبررات القانونية والتجريبية ما يدفع للاعتقاد بان اى تطور هائل فى فعالية البعثة لم يكن ليرتبط بأى تقدم مساو له فى تنفيذ نص الاشتباك (٢) . اما المبررات القانونية فهي ان اى اسراع فى بدء البعثة لعملها وبغوة وكفاءة كبيرتين . الخ لم يكن ليؤثر على الحدود اليمنية مع اتحاد الجنوب العربى لعدم ورودها فى الاتفاقية اصلا ، ومن ثم فقد كان النظام الجمهورى سيظل غير آمن من التدخل ، فان عشرات الالاف من القوات العسكرية المخولة القيام بعمليات هجومية شديدة وواسعة النطاق لم تستطع اغلاق الحدود لا بين السعودية واليمن ولا بينها وبين اتحاد الجنوب بصفة نهائية .

وسوف يقتصر التحليل هنا على الطرفين المصرى والسعودى على الرغم من ان اليمن كانت طرفا ثالثا فى الاتفاقية وذلك على اعتبار ان الالتزامات الواردة فى الاتفاقية كانت تقع على عاتق مصر والسعودية وحدهما . وربما كان هذا هو ما دفع يوثانت الى ان يشير فى تقريره بتاريخ ٧ يونيو الى مصر والسعودية باعتبارهما « الطرفين المعنيين » فى تقريره بتاريخ ٢ يوليو ٦٤ ، كما ان الطريقة التى كان يتم بها تحديد مدة البعثة كانت بالطبع ذات دلالة هامة بهذا الصدد (٣) .

وتظهر التقارير التى قدمتها البعثة عن عملها ان الطرف المصرى لم يف بالتزامه الاساسى وهو الانسحاب بينما يبدو من هذه التقارير ان الطرف

= الأساسية عن اليمن لأول مرة بعد ذهابه اليها وكان يبدو على المام سطحي للغاية بحقيقة الانقسام الطائفى فى اليمن وعلاقته بالولاء السياسى . انظر :

Von Horn, op. cit., pp. 333 and 345.

وانظر فى مشكلة الانحياز السياسى فى عمليات حفظ السلام :

Rikhye, op. cit., p. 210.

Luard, op. cit., p. 216.

(١) راجع :

(٢) وذلك على عكس ما ذهب اليه فون هورن ربما لغيات النظرة الا شـمـل الى

Von Horn, op. cit., p. 329.

الموضوع ، انظر :

S-5325, p. 1. S-5447, p. 3. S-5794, p. 3.

(٣) انظر :

وعلى الرغم من أن التجاهل الفعلى لليمن كان يتسق وطبيعة اتفاقية فض الاشتباك الا أنه كان بداية لتقليد خاطئ استمر فى محاولات التسوية السياسية للصراع فى اليمن طيلة فترة الوجود العسكرى المصرى وانعكس بالسلب على هذه المحاولات كما سيـجـى فى الفصلين التالين .

السعودى كان اكثر التزاما فى التوقف عن دعم الملكيين . وفى محاولة تفسير عدم الالتزام المصرى بالاتفاقية هناك من الاراء ما يشير الى عدم النية منذ البداية للالتزام بها (١) . ولقد بذل أحد الدارسين البريطانيين جهدا واضحا فى محاولة التوصل الى فهم موضوعى لهذا الموقف فتوصل الى ان التبرير المصرى لعدم الانسحاب باستمرار النشاط الملكى حقيقى ولكنه يجعل الاتفاق المصرى على الانسحاب اصلا امرا غريبا للغاية لانه لم يكن ثمة سبب لتوقع تناقص النشاط الملكى مع تنفيذ الاتفاقية لان الملكيين لم يكونوا طرفا فيها ، كما ان الاتفاقية لم تلزم السعودية بان تأمرهم بالكف عن نشاطهم ، ويضاف الى هذا المشكلة اللوجستية بالنسبة للقوات المصرية ، اذ أنه بمجرد الانسحاب المصرى من اليمن فان امدادات الملكيين من السعودية ستستأنف بسهولة بينما سوف تمثل إعادة القوات المصرية الى اليمن مرة أخرى بطول البحر الاحمر مشكلة لوجستية كبيرة فضلا عن ابعادها السياسية .

ولما كان الاعتباران السابقان من الوضوح بحيث يصعب تصور عدم وضوحهما لدى القيادة المصرية حين وقعت اتفاقية فض الاشتباك ، ولما كان من الصعب سياسيا تصور ان مصر حين وقعت الاتفاقية كانت تنوى عدم الالتزام بها اعتمادا على عدم الالتزام السعودى بها حيث ان ذلك غير مضمون ، فقد انتهى هذا الباحث الى أنه من الاكثر معقولية الافتراض بان السياسة المصرية قد تغيرت بعد توقيع الاتفاقية ، وفسر هذا بصفة خاصة بان مصر قد اخطأت الحكم على الموقف الداخلى فى اليمن واعتقدت انها ستكون قادرة على هزيمة الملكيين قبل رحيلها وانه لم يمر وقت طويل قبل أن تكتشف هذا الخطأ ، وقد اكتشفت له سوء الحظ بعد أن وعدت بفض اشتباكها ، ويبرر هذا كلا من توقيع مصر للاتفاقية وعدم التزامها اللاحق بتنفيذها (٢) .

ولعل التحليل الذى قدمته الدراسة يوضح اتفاقها مع رأى السابق على الأقل فى صدق النوايا المصرية فى الالتزام بالاتفاقية حين توقيعها (٣) ، وقد نذكر ان الاتصالات الحاسمة فى التوصل الى الاتفاقية قد تمت فى ظل تصور القيادة المصرية انها حققت نصرا عسكريا كاملا على الملكيين وأن الاتفاقية قد عقدت على أقل الفروض فى ظل وضع عسكري موات للمصريين

Von Horn, op. cit., pp. 294-5.

(١)

James, op.-cit., pp. 112-4

(٢)

= Schmitt, Yemen : The Unknown war,

(٣) انظر رأيا مخالفا فى :

والجمهوريين في أعقاب هجوم رمضان . وهكذا يمكن الافتراض على نحو معقول بأن القيادة المصرية كانت تأمل إما في أن تكون اتفاقية فض الاشتباك تقنياً للاتئصار العسكري أو على الأقل سدا لبعض الثغرات فيه (١) . ولكن التطورات اللاحقة أثبتت مما لا يدع مجالا للشك ان المسألة لم تكن مسألة « سد للثغرات » ومن هنا تحدث عامر في أول مايو مع هون هورن عن أن أى انسحاب رئيسى لمصر من المنطقة العازلة لن يؤدي الا الى فتح الباب من جديد للتسلل ، وأوضح له عدم النية المصرية للانسحاب كلية من اليمن . وهكذا فان السياسة المصرية ببساطة قد تغيرت بالفعل ما بين مفاوضات فض الاشتباك وتوقيع الاتفاق الخاص بها وبين الفترة التى قامت البعثة فيها بدورها .

أما الطرف السعودى فان الدرجة الثابتة من وفائه بالتزاماته تشير الى صدق نيته فى الالتزام بالاتفاقية ، وبعيدا عن التفسيرات الأخلاقية التى قدمت لذلك من الطرف السعودى (٢) فقد كانت للسعودية مصلحة واضحة فى تنفيذ الاتفاقية بالنظر الى الاعتبارات اللوجستكية السابقة المرتبطة بوضع القوات المصرية ، فتحقيق الانسحاب الكامل للقوات المصرية حتى لو كان ثمنه هو التوقف الفعلى لفترة عن دعم الملكيين كان يعنى انفراد السعودية بعد اكتمال هذا الانسحاب بالتدخل فى اليمن أو على الأقل بالوضع الاقوى بهذا الصدد بالنظر الى الصعوبة اللوجستكية والسياسية فى عودة القوات المصرية الى أوضاعها السابقة بأعدادها السابقة فى اليمن (٣) .

ومن ثم يمكن ان ننتهى الى أن الطرفين المصرى والسعودى قد توفرت لهما فى البداية نية حقيقية فى الالتزام بالاتفاقية ولكن التطورات اللاحقة لتوقيعها دفعت القيادة المصرية الى إعادة تقييم الموقف عسكريا وسياسيا الامر الذى انتهى بها الى قرار بعدم الانسحاب من اليمن وهو ما انتهى المصلحة السعودية فى تنفيذ الاتفاقية ، وأفضى بالبعثة وبمحاولة فض الاشتباك الى نهايتها .

op. cit., p. 188.

Dawisha, op. cit., p. 53.

(١) انظر ما يؤيد هذا فى :

(٢) راجع خطاب فيصل فى الرياض (٦٣/٩/٥) ، مرجع سابق ، ص ٦٨٥ .

James, op. cit., P. 113.

(٣) راجع :

الفصل الثاني (التسوية السياسية)

يتناول هذا الفصل مرحلة زمنية تشمل سنتي ٦٤ ، ٦٥ تميز فيها السلوك المصري أساسا بالاتجاه الى التسوية السياسية نتيجة عديد من العوامل المحلية والاقليمية والدولية ، بحيث تكيفت بقية أبعاد هذا السلوك بهذا البعد الاساسي . لذلك فسوف نرى أنه حتى عندما شهدت هذه المرحلة تصعيدا عسكريا فان هذا التصعيد كان ذا وظيفة ترتبط بالتسوية السياسية . وسوف يتبع البحث في هذا الفصل نفس منهج الفصل السابق مع تعديلات في التفاصيل استوجبها الحرص على ترابط دراسة هذه المرحلة .

المبحث الاول محددات السلوك المصري

يتناول هذا المبحث بالدراسة محددات السلوك المصري متمثلة في المحددات المحلية التي يفرد لها جزءا واحدا ثم المحددات الاقليمية التي يتم تناولها في أربعة موضوعات : التجند العسكري - انقسام الجمهوريين اليمنيين - الاوضاع العربية - دور الجامعة العربية . ثم المحددات الدولية وتتم دراستها من خلال السياستين الامريكية والسوفيتية من التدخل المصري .

١ - الضغوط الداخلية

يتناول هذا الجزء بالبحث التأثير المحتمل للضغوط الداخلية على التدخل المصرى فى اليمن من خلال نفس الموضوعات الثلاثة التى تم بحثها فى الفصل السابق وهى : رأى العام - التكاليف الاقتصادية - الضغوط المؤسسية .

(أ) **الرأى العام** : انتهى البحث فى الفصل السابق الى أن تأثير رأى العام كقيد على تصعيد التدخل كان فى حده الأدنى . وبالنسبة لهذه المرحلة هناك ما يدفع لاستثناف النقاش من جديد استنادا الى فروض نظرية ومبررات واقعية ، فعلى المستوى النظرى هناك الافتراض العام بأن الدول المختلفة يمكن أن تمر بتغيرات نتيجة للأفعال أو السياسات التى بادرت - أو لم تبادر - بها تجاه حرب أهلية فى دولة ما ، ويتفرع من ذلك عدة فروض لعل أهمها بالنسبة لموضوعنا الفرض القائل بأنه كلما زاد تدخل دولة فى حرب أهلية فى دولة أخرى كان احتمال أن يصبح تدخلها مصدرا للخلاف السياسى بين مواطنيها أكبر (١) .

كذلك ثمة افتراض عام آخر بأن مخرجات المراحل المختلفة للحرب الأهلية سوف تعمل كمدخلات بالنسبة للمجتمعات . والافتراضات المتفرعة عن هذا الافتراض تشير الى احتمال وجود انعكاسات خطيرة بالنسبة لحكام الدولة المتدخلة اذا تحول مسار الحرب الأهلية ضد الفريق الذى تدخلت لمصلحته وخاصة بافتراض ان الحكوميين أو قطاعات منهم على الأقل كانوا يعارضون هذا التدخل ، كذلك تشير الى أن شدة القتال وأمدته يمكن ان يعملوا أيضا كمنبهات قوية للخلاف ، فكلما زادت شدة القتال ازداد الاهتمام به وكلما طال أمدته قد يزداد الميل الى الانحياز على نوع ما من حل الصراع . ويفترض هنا ان هذه التأثيرات تكون على أشدها فى حالة الحروب البنيانية وبصفة خاصة تلك التى تمر بمرحلة تجمد ، ولكنها سرى تكون فى المجتمعات الديمقراطية أشد منها فى المجتمعات السلطوية (٢) .

ومن الواضح ان هناك من المبررات الواقعية ما يغرى بمناقشة مدى انطباق هذه الفروض بالنسبة لحالة الدراسة ، فقد تدخلت مصر فى

Rosenau, op. cit., pp. 304-5.

(١)

Ibid., PP. 299-300.

(٢) راجع

الحرب الاهلية اليمنية (حرب بنيانية) لنصرة الجمهوريين ثم صعدت تدخلها بغرض تحقيق نصر كامل لهم ، وعلى الرغم من أن القتال لم يؤد الى هزيمتهم الا أنه لم يؤد الى هذا النصر الكامل ايضا بوصوله الى مرحلة التجمد العسكري التي تزيد من احتمال انطباق الفروض السابقة فضلا عن أن ما سبق كان يعني تحول الحرب الى حرب طويلة وليس كما كان متصورا في البداية ، وكذلك عما سبقت الاشارة اليه من تصاعد القتال سواء من حيث الاعداد المشتركة فيه أو نوعية العمليات التي تضمنها . ويبدو من ثم اننا ازاء حالة مثالية للافتراض بوجود انعكاسات لدى الرأي العام المصرى تجاه حرب اليمن قد تأخذ شكل العداء لاستمرار الحرب أو الالحاق على الاتجاه الى التسوية . الخ . غير ان الفروض السابقة تتضمن كما رأينا قيذا خاصا بالنظم السلطوية (حالة النظام المصرى) كما اننا يجب ان نتذكر التحليل المقدم منذ البداية لموقف الرأي العام المصرى عموما .

وفي محاولة التعرف على مدى انطباق الفروض السابقة على الرأي العام المصرى فى هذه المرحلة لابد من تأكيد استمرار الملاحظة الخاصة بغياب أية مؤشرات تجريبية بهذا الصدد ومن ثم فلابد من تكرار اسلوب الاقتراب غير المباشر من الظاهرة موضوع الدراسة . واذا بدأنا بالآراء التي ناقشت هذا الموضوع لوجدنا انها لا تجمع على موقف واحد للرأي العام المصرى من التدخل فى اليمن فهناك الآراء التي يمكن أن يستنتج منها وجود انقسام - او لنقل استقطاب فى الرأي العام ما بين المؤيدين والمعارضين (١) وهناك الآراء التي تشير الى وجود الرأي العام المعادى خاصة ابتداء من نهاية ١٩٦٢ بسبب الخسائر المتزايدة فى الارواح والاصابات والنظر الى حرب اليمن كمصدر رئيسى للمصاعب الاقتصادية التي واجهتها البلاد فى منتصف الستينات (٢) ، خاصة فى ظل النظرة الى اليمن كبلد بعيد لا يقدر التضحيات المصرية وليس لمصر مصلحة حقيقية فيه (٣) .

وفي محاولة تحرى مدى الدقة فى هذه الآراء ليست هناك حاجة الى تأكيد أن أيا منها لا يدعى الاستناد الى أسس تجريبية واضحة وانما

(١) راجع : طلعت اسكندر ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ١٩

(٢) أنظر : سامى جوهر ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

Wenner, op. cit., P. 198. Halliday, op. cit., P. III.

(٣) راجع النكت التي يفترض انها معبرة عن هذا الاتجاه للرأي العام فى : وجيه

أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ٥٤ . وأنظر فى مصدر الراى الوارد فى المتن :

Stephens, op. cit., P. 417

الى تحليلات منطقية مدعمة بملاحظات شخصية على أحسن الفروض ، وكذلك، فانه من الواضح ان هذه الآراء تقدم تعميمات غامضة على نحو غير علمي عن الرأي العام المصرى - ربما باستثناء أولها - اذ يفهم منها أن الرأي المصرى فى عمومته معارض للحرب بينما يمكن تقديم تساؤلات مبررة عما اذا كانت الاتجاهات المذكورة فى هذه الآراء تعبر مثلاً بالأساس عن طبقات وفئات اجتماعية واتجاهات سياسية معادية للنظام اصلاً ، أو تعبر بالأساس عن فئة المثقفين فى العاصمة . الخ ، فليست لدينا أية صورة واضحة عن رأى طبقتى العمال والفلاحين مثلاً ، وهكذا .

وعلى الرغم من التحفظات السابقة فإن المرء لا يمكنه الاستخفاف بهذه الآراء على الأقل لأن الأسس التى استندت إليها واقعية كخسائر الأرواح والمصاعب الاقتصادية ، ومع ذلك فإن المطلوب للتدليل على صحتها من حيث المبدأ أولاً ثم وزنها ثانياً البحث عن مؤشرات موضوعية لا تقتقد الطابع التجريبي ولو الى حد ما .

وفى ظل غياب أية امكانية تقريباً لايجاد مثل هذه المؤشرات يبدو أن أهم مؤشر يمكن الاستناد اليه هو الاعتراف شبه الرسمى بوجود قلق شعبى من استمرار حرب اليمن . وقد تضمنت هذا الاعتراف احدى مقالات هيكل فى سياق تفسيره لذهاب عبد الناصر الى جدة ، اذ جاء فيها « أن موجات الحركة والسكون والحرب والسلام قد أصبحت مملّة وثقيلة على الشعب فى ج . ع . م (١) » وعلى الرغم من أن تحليل هيكل يمكن أن تنسحب عليه نفس الآراء السابقة فإن اهميته تنبع من الدرجة التى يعبر بها عن ادراك القيادة السياسية . وبالإضافة الى هذا فسوف نتعرض لمؤشر آخر يشير الى نفس النتيجة ربما بصورة أقوى ولكن فى سياق الحديث عن دور مجلس اامة . ومن هنا يمكن القول بأن القيادة السياسية كانت تدرك على الأقل وجود قلق ان لم يكن استياء فى أوساط الرأي العام وهو مايكفى لاعتبار أن الرأي العام المصرى فى هذه المرحلة قد مارس - فى اطار دوره المحدود - ضغطاً على القيادة فى اتجاه العمل على انتهاء التدخل المصرى فى اليمن بشكل أو بآخر .

(١) كانت هذه أول اشارة من نوعها فى مقالات هيكل بعد التدخل فى اليمن ، ويعتقد الباحث فى ظل وضع الصحافة المصرية فى تلك الفترة انها كانت بالغة الدلالة . انظر : محمد حسين ميكل « كنت فى جدة » الأهرام ، ٢٧/٨/٦٥ . ويلاحظ أن دكمجيان قد اعتبر رحلة عبد الناصر الى جدة مؤشراً على عدم الرضى الشعبى المتزايد فى مصر من التضحيات الانسانية والاقتصادية الكبيرة فى اليمن انظر : Dekmejian, op. cit., P. 228.

ب - التكاليف الاقتصادية : تعرض البحث فى الفصل السابق الى

الأثر المتصور نظريا للتكاليف الاقتصادية للتدخل المصرى على ادارة هذا التدخل . وأشير فى هذه السياق الى الصعوبات الشديدة التى اعترضت تقييم هذه التكاليف واثرها فى المرحلة السابقة من مراحل التدخل المصرى وعلى الرغم من أن هذه الصعوبات سوف تستمر طيلة الدراسة الا أنه ابتداء من هذه المرحلة يصبح من الممكن على الاقل الاشارة الى بعض المؤشرات ولو الجزئية او غير الدقيقة ، فبينما كنا نبحث التكاليف الاقتصادية فى الفصل السابق فى فترة زمنية لاتتجاوز شهورا (أكتوبر ٦٢ - يناير ١٩٦٣) فان الدراسة فى هذا الفصل تستدعى بحث هذه التكاليف منذ اكتملت مظاهر التعبير عن سلوك التصعيد المصرى فى ابريل ١٩٦٣ وحتى بلغت مظاهر السلوك المصرى المميز لمرحلة التسوية السياسية ذروتها برحلة عبد الناصر الى جدة فى اغسطس ٦٥ اى أن هناك سنتين على الاقل يمكن فيهما تتبع الظاهرة موضوع الدراسة بما يزيد الفرصة فى الحصول على مؤشرات مفيدة .

وسوف نتبع منهاجا مشابها للمنهج المتبع فى الفصل السابق فنبداً بعرض الآراء المختلفة ثم محاولة تقييمها وصولا الى الحد الأدنى المعترف به رسميا بما يمكن من التعرف على الأثر المحتمل للتكاليف الاقتصادية على ادارة التدخل المصرى فى اليمن .

وقد اختلفت التقديرات التى أوردتها بعض الدراسات الغربية للتكلفة الاقتصادية للتدخل المصرى فى اليمن اختلافا بينا ، اذ تراوحت من تقدير التكلفة السنوية من ٣٠-٢٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا (١) . وهناك ثلاث ملاحظات بخصوص هذه الأرقام ، الاولى ان مجرد تباينها الشديد يوفر أساسا صالحا للشكك فيها ، والثانية انها كلها منسوبة «لصادر غربية» دون أى مزيد من التحديد عن ماهية هذه المصادر أو الطريقة التى حسبت بها هذه الأرقام ، والثالثة انها يجب أن نتذكر ان جانباً كبيراً من هذه الأرقام قد ورد فى سياق حملة دعائية عنيفة فى الغرب ضد نظام عبد الناصر وتدخله فى اليمن .

ومما يشير الى صحة الملاحظات السابقة ان مصدرا غربيا موضوعيا كريستيفنز قد أشار الى التقديرات السابقة ثم أشار الى تقديرات غربية أخرى ذكر أنها تجعل الانفاق السنوى على حرب اليمن يتراوح ما بين ١٠

و ٢٠ مليون جنيهه في السنة (١) . وعلى أية حال فإنه أيا كانت تقديرات الاتفاق فإن ضررها النسبي وفقا لكثير من المصادر غير المصرية كان عاليا بحكم محدودية الموارد في مصر ومحاولات امتنمية الاقتصادية التي كانت تمر بها (٢) .

وفي محاولة التوصل الى الحد الأدنى المعترف به رسميا للاتفاق على التدخل في اليمن في هذه المرحلة يوجد مصدران : الأول هو الارقام الرسمية لميزانية الدفاع والثاني هو الارقام الرسمية لتكاليف حرب اليمن . وأما الارقام الرسمية لميزانية الدفاع فتشير الى التطورات المبينة في جدول رقم (٥) الذي يبين تطور الاتفاق على الدفاع والامن والعدالة من العام المالي ٦٢ - ٦٣ - الى العام المالي ٦٥ - ٦٦ (٣) .

جدول رقم (٥)

تطور الاتفاق على الدفاع والامن والعدالة من ٦٣/٦٢ الى ٦٦/٦٥ (٤)

السنة	الاتفاق المقدر في الميزانية بملايين الجنيهات
٦٣ - ٦٢	١٣٨٢
٦٤ - ٦٣	١٥٦٥
٦٥ - ٦٤	١٧٢١
٦٦ - ٦٥	(٥) —

Stephens, op. cit., p. 417.

(١)

Dawidha, Egypt in the Arab World, op. cit., pp. 83-5.

(٢) راجع :

Abid A. Al-Marayati, The Problem of Yemen, 11, in : Foreign Affairs Reports, vol. XVI, no. 2, February 1967, p. 21. Wenner, op. cit., p. 156.

(٣) اختيرت هذه الفترة الزمنية على أساس أن ميزانية ٦٢ - ٦٣ هي آخر ميزانية

وضعت قبل التدخل العسكري المباشر في اليمن وميزانية ٦٥ - ٦٦ هي آخر ميزانية وضعت قبل بلوغ الاتجاه المصري الى التسوية السياسية ذروته في النصف الثاني من عام ١٩٦٥ .

(٤) المصدر هو مشروعات الميزانية العامة للدولة في هذه الفترة . راجع : الأهرام ،

٦٣/٦/٢٠ . مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادي الثاني ، المجلد الثالث ، مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين (٦٥/٥/٢٣) ، ص ٢٨٧٠ ،

(٥) الرقم المتاح هنا خاص بالقوات المسلحة فقط وقدره ١٤٢٤٤ مليون جنيه ، وقد

نص مشروع ميزانية ٦٦/٦٥ على أن ذلك الرقم يمثل زيادة قدرها ٩ مليون جنيه عن العام المالي ٦٥/٦٤ .

وحيث أن الأرقام المتاحة في الجدول السابق تمثل الزيادة في الانفاق على الدفاع والأمن والعدالة فإن ثمة تحفظاً حول مدى الدقة في نسبة كل الزيادة التي تشير إليها الأرقام السابقة إلى الزيادة في الانفاق على القوات المسلحة أولاً ، ثم مدى الدقة في نسبة كل الزيادة في هذا الانفاق إلى التدخل في اليمن . وبالنسبة للتحفظ الأول فإن المصادر الرسمية لم تترك شيئاً أن « معظم هذه الزيادة ترجع إلى القوات المسلحة ارتفاعاً إلى مستوى المسؤوليات المحلية والقومية التي يملئها على جمهوريتنا المكان الطبيعي في الكفاح من أجل السيادة والتحرر ودعم السلام » (١) . وبالنسبة للتحفظ الثاني فإن مصدراً وثيق الصلة بالدوائر الرسمية كهيكل قد رد الزيادة الطارئة في إعفاء الدفاع إلى ثلاثة أسباب : مجازاة التقدم العسكري الإسرائيلي - مواجهة آثار الانفصال - معارك اليمن (٢) . ولما كانت أول الأرقام الواردة في الجدول السابق (٦٣/٦٢) ، قد وضعت بعد الانفصال وقبل التدخل العسكري المباشر في اليمن ، فإنه يمكن الافتراض على نحو مبرر بأن الزيادة المبينة في هذا الجدول تستبعد مواجهة آثار الانفصال كسبب لها (٣) . كذلك فإنه لا يمكن الفصل بين السبب الأول (الذي يرجع إلى إسرائيل) والسبب الثالث (الذي يرجع إلى اليمن) وليس أدل على هذا التشابك من أن أحد الأوجه الرئيسية للزيادة في الانفاق العسكري كان ولا شك إنشاء فرق جديدة تحل محل الفرق العاملة في اليمن لمواجهة احتمالات الصدام مع إسرائيل (٤) .

ومما سبق يعتقد الباحث أنه يمكن باطمئنان اعتبار الأرقام الواردة في الجدول السابق معبرة عن الزيادة في الانفاق العسكري بسبب حرب اليمن ، بل أنه قد لا يخفى أن هذه الأرقام تعبر عن الحد الأدنى المتصور لهذا الانفاق حيث أنه من الواضح أن الأرقام الرسمية التي كانت تذكر للانفاق العسكري عادة ما كانت تقل عن الحقيقة ، وليس هذا افتراء بل هو بكل الدقة استناداً إلى أرقام رسمية أخرى ، فبينما قدر مشروع ميزانية

(١) الأهرام ٦٣/٦/٣٠ ، ص ٩ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٢) ، في :

الأهرام ، ٦٤/١١/٢٧ .

(٣) لا يخفى بالطبع أن عملية عزل المتغيرات هنا عملية بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة حتى إذا توفرت أرقام أكثر دقة وتفصيلاً ولكن الغرض هو محاولة التوصل إلى أدق تقدير ممكن .

(٤) راجع : محمد حسنين هيكل ، فكرت إسرائيل في القيام بغارة على قاعدة الصواريخ المصرية ، مرجع سابق .

٦٦/٦٥ ما يخص القوات المسلحة في هذه السنة المالية بـ ١٤٢ر٤ مليون جنيه كما سبقت الإشارة فان عبد الناصر قد ذكر صراحة ان ميزانية القوات المسلحة في هذه السنة المالية قد وصلت الى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه وانها وصلت الى ٢٢٠ مليون جنيه باضافة مصانع الطائرات والصواريخ والمصانع الحربية (١) . ويتفق هذا الرقم تماما مع الرقم الوارد باحدى الدراسات البريطانية والتي قدرت ميزانية الدفاع المصري في العام ٦٦/٦٥ بـ ٢١٠ مليون جنيه مصرى (١٢) .

ويعنى هذا أنه وفقا للأرقام الواردة في الجدول السابق يمكن تقدير الزيادة في الانفاق العسكرى المترتبة على التدخل المصرى فى اليمن كحد أدنى بـ ٣٣ر٩ مليون جنيه وذلك فى الفترة التى تغطيها الدراسة فى هذا الفصل (٣) . كما أن مسئولى السياسة الخارجية فى منتصف ٦٥ أى قبيل ذهاب عبد الناصر الى جدة فى أغسطس مباشرة كانوا مواجهين باستمرار الزيادة وفقا لهذه الأرقام بـ ٩٠ مليون جنيه على الأقل وفى الواقع اننا اذا أردنا استخدام الرقم المنسوب الى كل من عبد الناصر والدراسة الغربية السابقة فى ترشيده رقم الانفاق السابق على أساس نسبة تقريبية بين الرقم المذكور فى الجدول لعام ٦٦/٦٥ ورقم عبد الناصر هى ٣ : ٤ فان الرقم يقفز الى ٤٥٢ مليون جنيه فى الفترة التى ندرسها حاليا و ١٢ مليون جنيه كزيادة منتظرة للعام ٦٥ - ٦٦ . وربما تبدو التقديرات السابقة معقولة من زاوية اتفاقها مع أدنى التقديرات الغربية وفقا لمستيفنز الذى قدر معدل الانفاق السنوى على التدخل بحوالى ١٠ - ٢٠ مليون جنيه سنويا . فوفقا لهذا المعدل سوف يتراوح الانفاق فى فترة الدراسة فى هذا الفصل بين ٣٠ و ٦٠ مليون جنيه (٤) .

(١) خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) مرجع سابق ،

ص ٣٦٤ .

(٢) David Wood, The Armed Forces of African States, Adelphi Papers, No. 27, April 1966, P. 24.

(٣) حسببت الزيادة من العام المالى ٦٢ - ٦٣ الى ٦٤ - ٦٥ وفقا للنطاق الزمنى فى

الفصل الحالى .

(٤) كذلك تتفق هذه الأرقام الى حد بعيد مع تقدير هيكل للزيادة فى أعباء الدفاع فى نوفمبر ٦٤ بانها قد بلغت منذ الانفصال (أى قبل التدخل المباشر فى اليمن) ٥٠ مليون جنيه . أنظر : هيكل ، حديث يتجدد عن العمل الداخلى ومشاكله (٢) ، مرجع سابق .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الأرقام تتفق الى حد كبير مع الأرقام التي أعلنها عامر في مجلس الأمة في ٢٤ فبراير ٦٥ عن تكاليف الانفاق على التدخل في اليمن فقد ذكر أن هذه التكاليف قد بلغت حوالى ١٥ مليون جنيه سنويا أى أنها بلغت في ثلاث سنوات ٤٥ مليون جنيه غير أن أرقام عامر تزيد على تقديرات الدراسة الحالية بالتكلفة التي أوردتها للانفاق على التدخل في اليمن بالعملة الصعبة وقدرها بحوالى ٦ ملايين جنيه خلال عامين ، أى يمكن القول تقريبا بأنها وفقا له قد بلغت ٩ ملايين جنيه في الاعوام الثلاثة التي نتناولها بالدراسة (١) .

وهكذا فإنه يمكن الانتهاء الى أنه وفقا للتقديرات الرسمية فإن رقم الانفاق على حرب اليمن في السنوات من ٢٦ - ٦٥ يدور حول ٤٥ مليون جنيه مصرى و ١٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة . ويعتقد الباحث أن هذا الرقم يصلح كمؤشر يفيد في الدراسة بغض النظر عن مدى دقته ويتضح ذلك من الاعتبارات التالية :

أولا - في مقابل الاستخفاف الرسمى وشبه الرسمى بالتكاليف الاقتصادية للتدخل في المرحلة الاولى فأننا الآن ازاء أعباء وتكاليف محددة تذكر في أرقام رسمية .

ثانيا - بينما سادت في المرحلة الأولى النظرة الى التدخل في اليمن كعملية عسكرية يمكن احراز نصر حاسم فيها في وقت قصير نسبيا فأننا الآن - وكما سنرى تفصيلا - ازاء حالة تجمع عسكري لا يبدو معها النصر الحاسم وشيكاً ، ولهذا الاعتبار العسكري أهميته الاقتصادية الفاتكة لانه يعنى أنه ليس هناك بهذا المنظور احتمال لتوقف هذه التكاليف .

ثالثا - لا يجب الاستخفاف بالأرقام السابقة حتى ولو كانت غير دقيقة ذلك ان الانفاق على التدخل في اليمن حتى وفقا لهذه الأرقام كان يمثل عبئا اقتصاديا كبيرا نسبيا بالنظر الى طبيعة المرحلة الصعبة اقتصاديا التي كانت مصر تمر بها في هذه السنوات وهو الأمر الذى اعترفت به أعلى المصادر الرسمية بغض النظر عن تفسيرها لأسباب هذه الصعوبات (٢) .

(١) الأهرام ، ٦٥/٢/٢٧ . وقد ورد ستيفنز تقديرا لمستول اقتصادى مصرى كبير في ٦٩ لم يشر الى اسمه قدر انفاق على حرب اليمن بالعملة الصعبة في السنوات الأولى ب ١ مليون جنيه سنويا بما يرتفع برقم عامر الى حوالى ثلاثة أضعافه . أنظر : Stephens, op. cit., P. 417.

(٢) أنظر نص خطاب زكريا محيى الدين رئيس الوزراء في مؤتمر الانتاج (١٧/١٠/٦٥) في : الأهرام ، ٦٥/١٠/١٨ ، ص ٧ - ٨ .

ومن التحليل السابق لا يصبح من المبالغة القول بأن التكاليف الاقتصادية لاستمرار التدخل المصرى فى اليمن قد أصبحت عاملا ينبغي أخذه فى الاعتبار بالنسبة لمسئولى السياسة الخارجية المصرية فى إدارة هذا التدخل (١) . ولما كان حلم النصر العسكرى الحاسم قد تبخر فى أعقاب هجوم رمضان فإنه من المعقول الافتراض بأن الأثر المتصور للتكاليف الاقتصادية المشار إليها هو الدفع فى اتجاه التسوية السياسية (٢) .

(ج) الضغوط المؤسسية : شهدت فترة الدراسة تطورات سياسية داخلية هامة ، وفى ٢٣ مارس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت الذى أنهى تجربة مجلس الرئاسة ونص على وجود مجلس الأمة ، وفى نفس اليوم عين عامر نائبا أول لرئيس الجمهورية استنادا الى نص المادة ١١٠ من الدستور ، وفى يوم ٢٥ مارس أعلن التشكيل الوزارى الجديد برئاسة على صبرى والذى تولى محمود رياض فيه وزارة الخارجية بينما أصبح د . محمود فوزى نائبا لرئيس الوزراء يشرف على وزارتى الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية وفى اليوم السالى عقد مجلس الأمة أول جلساته (٣) .

وهكذا فأننا نأزاء عدة موضوعات تستوجب النقاش بالنسبة لموضوع الدراسة أولها مناقشة مدى انطباق التحليل السابق الخاص بدور مجلس الرئاسة (فى الفترة التى استمر قائما فيها ولو نظريا حتى ٢٢ مارس ٦٤) ، ودور مجلس الوزراء (خاصة فى ظل الدستور الجديد الذى نص على مشاركة الحكومة لرئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة) (٤) ودور وزارة الخارجية (خاصة على ضوء تغير المسئول المباشر عنها) ، ودور المؤسسة العسكرية (فى إطار تصاعد سلطات عامر دستوريا) . أما الموضوع الثانى فهو مناقشة الدور المحتمل لمجلس الأمة بالنسبة لموضوع

(١) يقول حمروش عن هذه الفترة ان عبد الناصر كان حريصا على ألا يتحول تأمين الثورة (اليمنية) الى نزيف يستنزف جهد مصر الاقتصادى . حمروش . مرجع سابق ص ٣٤ .

(٢) أنظر رأيا متفقا فى ،

Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., P. 55.

(٣) راجع الدستور المؤقت الصادر فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، وبصفة خاصة الباب الرابع الخاص بنظام الحكم . وانظر الأهرام ، ٢٤ - ٢٦ / ٣ / ١٩٦٤ .

(٤) راجع : م ١١٣ من دستور مارس ١٩٦٤ . وقارن وضع المجلس التنفيذى فى إعلان الدستورى لعام ٦٢ فى : ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

الدراسة ، وأخيرا مناقشة دور الاتحاد الاشتراكي الذي استمر وجوده في هذه الفترة دون تغيرات أساسية .

وبداية فانه يمكن استبعاد كلا من مجلس الوزراء ووزارة الخارجية من النقاش لعدم وجود أية دلائل في المصادر التي استندت اليها الدراسة على تغير التحليل الذي سبق للدراسة أن قدمته بشأن دورهما (١) ، كذلك يمكن استبعاد الاتحاد الاشتراكي من النقاش أيضا وذلك على الرغم من أن عمليات بنائه كانت قد قطعت شوطا زمويا يعتد به في ذلك الوقت ، ومن تغيرات تمت في امانته العامة في ديسمبر ١٩٦٤ ، اذ ليس هناك خلاف كبير - ان كان هناك على الاطلاق - في ان الاتحاد الاشتراكي ظل يعمل أساسا كأداة للتعبة السياسية تفتقد الكثير من الفاعلية الجماهيرية (٢) .

وهكذا لا يبقى موضوعا للتحليل سوى المؤسسة العسكرية ومجلس الرئاسة ومجلس الأمة ، وبالنسبة للمؤسسة العسكرية لم تشر أى من مصادر الدراسة في هذا الموضوع الى وجود أبعاد للعلاقة بين قيادة المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية تختلف عن التحليل العام المقدم في الباب الأول من الدراسة خاصة وإل الموقف المرتبط بالفترة السابقة مباشرة على تصعيد التدخل الذي كانت مكانة عامر فيه موضع تهديد حقيقي في نوفمبر ٦٢ قد انتهى بعد ذلك . بل لقد قن النفوذ السياسي لعامر دستوريا بمنصب النائب الأول لرئيس الجمهورية في مارس ٦٤ . وهكذا فانه ليس ثمة دليل متاح على ضغوط مارستها المؤسسة العسكرية بخصوص التدخل في اليمن لاسباب داخلية وتبقى الضغوط المستمدة من مجريات القتال ذاتها وسياقها الطبيعي في الجزء التالي من هذا المبحث الخاص بالنجم العسكري .

وبالنسبة لمجلس الرئاسة يجب ان نتذكر ان الفترة التي استمر يعمل فيها في فترة الدراسة الحالية وهي الفترة التي اعقبت هجوم رمضان

(١) خاصة وان وضع المادة ١٣ من دستور ٦٤ في الاطار العام للدستور يظهر انها لا تمثل أى مساس بالطابع الرئاسي لنظام الحكم . انظر : المرجع السابق ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) على الرغم من أن هذا الاستنتاج لم يصعد موضع خلاف في مصر فان دراسة الأستاذ حمروش بهذا الصدد جديرة بالإشارة . راجع : حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ . انظر أيضا :

Dawisha, Egypt in the Arab world, op. cit., pp. ١٢٥-١. Kerr, The United Arab Republic, The Domestic, Political and Economic Background of Foreign Policy, op. cit., pp. ١٩٦-٩.

ولنقل ابتداء من ابريل ٦٣ وحتى مارس ٤٦ كانت هي فترة الشناقص التدريجي لنشاطه ، وبلغه أكثر تحديدا فقد ناقش مجلس الرئاسة موضوع اليمن في الفترة من بداية التدخل العسكري المباشر وحتى نهاية مارس ٦٣ أي في ستة شهور في ثلاثة عشر اجتماعا بمعدل حوالى اجتماعين شهريا بينما ناقش نفس الموضوع في الفترة من ابريل ٦٣ وحتى مارس ٦٤ أي في سنة كاملة في اجتماع واحد . ولا يعكس هذا أى تدهور في اهتمام مجلس الرئاسة باليمن ولكنه يعكس تدهورا شديدا في انتظام المجلس في عقد جلساته ، ففي الفترة الأولى كان العدد الكلى لاجتماعات المجلس ١٦ اجتماعا بينما كان للعدد الكلى في الفترة الثانية ثلاثة اجتماعات (١) . ولا يمكن لاحد أن يتصور اذن تأثيرا من أى نوع لمجلس الرئاسة كمؤسسة على ادارة التدخل في اليمن في السنة الأخيرة من حياته من خلال الاجتماع الوحيد الذي عقده بهذا الصدد .

ومع ذلك فقد تقتضى الدقة الإشارة الى ما قيل عن معارضة كل من كمال الدين حسين والبغدادى عضوى المجلس بصفتها الشخصية لاستمرار التدخل في اليمن ، وقد سبقت الإشارة الى المكان الهامشى الذى احتله موضوع اليمن فى خلاف كمال الدين حسين مع عبد الناصر ، أما بالنسبة للبغدادى فيروى أنه انتهب فرصة زيارة عبد الناصر له فى يوليو ٦٣ قبل سفره الى الخسارج وتحدث اليه عن وجوب الخروج من اليمن وشبهها له بأسبانيا بالنسبة لنابليون ، « فقد كانت سببا فى كسر شوكته واضعافه مما أدى الى هزيمته فى روسيا » (٢) ، ومع ذلك فان ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن التدخل فى اليمن قد شغل مكانا فى خلاف البغدادى مع عبد الناصر لا يختلف كثيرا عن ذلك الذى شغله فى خلاف كمال الدين حسين معه ، ويؤكد هذا نص استقالة البغدادى فى ١٦ مارس ١٩٦٤ (٤) . وعلى أية حال فقد ظهرت التنظيمات السياسية الجديدة فى مارس ١٩٦٤ وقد اختفى منها كل من البغدادى وكمال الدين حسين .

(١) بالنسبة للمعلومات الخاصة ببحث المجلس لموضوع اليمن من عدمه فهي مستمدة من التصريحات الرسمية عن اجتماعات المجلس فى جريدة الأهرام فى الفترة من ٦٢/٩/٣٠ الى ٦٤/٣/٢٤ .

(٢) نقلا عن : سامى جوهر . مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٣) ليس هناك حرف واحد عن اليمن فى هذه الاستقالة وهى تدور أيضا حول خلاف على نظام الحكم وبصفة خاصة حول تجاهل تطبيق مبدأ القيادة الجماعية . انظر نصها فى : المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

وتبقى في النهاية مناقشة الدور المحتمل لمجلس الأمة بهذا الخصوص وهو أول سلطة تشريعية منتخبة تشهدها مصر منذ بدأ تدخلها في اليمن ، وسوف يواجه الباحث في هذه المناقشة باتجاهين في التحليل أولهما يبدو متسقا مع الفكرة الشائعة عن دور السلطة التشريعية في مصر بعد ١٩٥٢ ، ويرى ان هذه السلطة كانت تخضع للسلطة التنفيذية ، وان مجلس ١٩٦٤ لم يمثل اختلافا عن ذلك الاتجاه العام كمؤيد لسلطة تنفيذية مهيمنة يمدحها بمظهر للشرعية الدستورية ، وكانت فعاليته في التأثير على السياسات في حدها الأدنى عموما وتافهة في قطاع السياسة الخارجية بنوع خاص (١) .

أما الاتجاه الثاني في التحليل فيمثلته دكمجيان وهو يقدم تحليلا لمجلس ١٩٦٤ بصفة خاصة يختلف الى حد كبير عن التحليل السابق ، فقد تتبع دكمجيان عدة علامات اعتبرها مؤشرات على الاهمية المتزايدة للسلطة التشريعية ابتداء من ١٩٦٤ ، وقدم تحليلا لوظيفة مجلس ١٩٦٤ انتهى منه الى أنه قد عمل كفناة توصيل بين الشعب والقيادة ولكن في اتجاهين وليس في اتجاه واحد وكصمام أمن وأداة لتعليم الشعب ، مع تحفظ مؤداه وجود حدود واضحة على انغماس المجلس في الشئون العسكرية والخارجية حتى على مستوى المناقشة ، ومع ذلك فقد أثر المجلس على نحو متزايد في تشكيل السياسة على المستوى الداخلي ، وحتى عندما كان المجلس « يهتم كالمسوفيت الاعلى » فقد كان يفعل ذلك بعد نقاش مستفيض ، وهكذا انتهى دكمجيان الى ان المجلس قد مثل توسيعا حذرا تدريجيا لنخبة صنع القرار الاصلية الصغيرة ، وأشار الى ان عبد الناصر نفسه كان حريصا بوضوح على تقوية السلطة التشريعية باحاديثه اليها في جلسات مغلقة والاجابة على أسئلة الاعضاء (٢) .

ولا يجب النظر الى التحليل السابق باستخفاف لثلاثة اعتبارات على

Dawisha, op. cit., PP. 117-8. Kerr, op. cit., P. 196.

(١)

Dekmejian, op. cit., PP. 154-66.

(٢) راجع :

وفي الواقع اننا اذا اخذنا بتصريحات عبد الناصر فهي تؤيد رأى دكمجيان تماما ، فقد أشار عبد الناصر الى أنه كان يعلق من أول يوم آمالا كبيرة على هذا المجلس (كلمة عبد الناصر في الاجتماع الذي عقده مع أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي (٦٥/٢/٣٥) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ١٦٠) وإلى أنه يتمتع مناقشات المجلس (ص ١٢٦) وأكد على ضرورة ارساء تقاليد الديمقراطية السليمة بحيث تمنح الفرصة دائما للرأى المعارض ولا تتم الموافقة على أي شيء بالاجماع على الاطلاق (ص ١٦٥) .

الاول أولها ان الطابع بالغ الجديدة لدراسة دكمجيان المشار اليها تجعل المرء يتردد كثيرا قبل أن يستبعد دون نقاش أيا من تحليلاتها ، والاعتبار الثاني أن « كر » ، وإن اتفق مع القائلين بعدم تأثير أى من المجالس التشريعية بعد الثورة على السياسة العامة بدرجة كبيرة فإنه قد استثنى مجلس ١٩٦٤ بصفة خاصة على أساس أنه قد شهد عددا من المناقشات الحية فى عدد من المسائل الداخلية وإن لم يصل الى حد أن مثل تحديا ملحوظا لوجهات نظر عبد الناصر ومجلس وزرائه (١) . والاعتبار الثالث أن أحد العلامات الهامة التى أفضت بدكمجيان الى التحليل السابق هى دور المجلس فيما يتعلق بالتدخل فى اليمن بصفة خاصة ، فبينما وصف دكمجيان كل العلامات لتزايد أهمية مجلس ١٩٦٤ بأنها ليست على وجه الدقة مسائل سياسية كآزمة التمويل والتعليم العالى فإن المجلس قد تعرض لموضوع حساس سياسيا فى فبراير ٦٥ حين قدم عامر تقريرا تفصيليا عن التدخل فى اليمن فى جلسة سرية . ويرى دكمجيان أنه بغض النظر عما قيل فى هذه الجلسة فإنها قد تضمنت نقطتين توضحان الأهمية المتزايدة للسلطة التشريعية ، الاولى أنه على الرغم من بعض المعارضة فقد نجح الاعضاء فى الحصول على الموافقة على اعلان جزء كبير من تقرير عامر وهو ذلك الذى يتضمن الاتفاق والحسائر ، والثانية أن مجرد تقديم تقرير تفصيلي للاعضاء فى هذا الموضوع يظهر استعداد القيادة لاشراك الاعضاء فى المعلومات التى تعطيهم احساسا بالاهمية (٢) .

وسوف نحاول تتبع نشاط المجلس فى موضوع اليمن بالذات فى فترة الدراسة بهدف أن نتبين مدى الدقة فى كل الاراء السابقة ، وهناك أربعة مواقف محددة تناول فيها هذا الموضوع :

أولا - بحث المجلس برنامج الحكومة فى أبريل ٦٤ ، وقد ورد فى نص تقرير اللجنة المختصة تأييد كامل لموقف الحكومة من الثورة اليمنية وإشادة هائلة بدور القوات المسلحة بهذا الصدد لا كتعبير عن شعور المجلس فحسب « بل عن شعور إجماع شعبنا الذى يملؤه الفخر والاعتزاز بقدرة قواتنا المسلحة » (٣) .

Kerr, op. cit., p. 196.

(١)

Dekmejian, op. cit., p. 158.

(٢)

(٣) تقرير لجنة بحث برنامج الحكومة فى : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي

الاول ، مدد الانقضاء المبدى الاول ، مضبطة الجلسة الخامسة (١٣/٤/٦٤) ص ١٥١ .

ثانياً - موافقة لجنة الدفاع بالمجلس فى ٢١ يونيو ٦٤ على اقتراح قدمه أحد أعضائها (١) ، بالسفر الى اليمن لزيارة القوات المصرية والتعرف على طبيعة المعركة التى تواجهها (٢) فى اليمن وليست هناك أية معلومات حول هذه المبادرة وهل هى مبادرة فردية أم تتجاوز ذلك . ولكن أيا كان الأمر فقد انتهت هذه المبادرة بزيارة وفد من لجنتي الدفاع والشئون العربية الى اليمن فى يوليو ١٩٦٤ ، وكانت هذه الزيارة ولا شك فرصة لنقل الصورة الواقعية لما يجرى فى اليمن الى القائمين بالزيارة (٣) ، وفى هذه الزيارة مثلاً عرف أعضاء الوفد من القيادات العسكرية المصرية العوامل التى تحدد ولايات بعض القبائل (٤) ، واستمعوا الى بعض الآراء الناقدة لإدارة التدخل المصرى من بعض الضباط المصريين أنفسهم (٥) .

ثالثاً - فى البيان الذى ألقاه عبد الناصر أمام المجلس بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثانى فى ١٢ نوفمبر ٦٤ تحدث عن الزيادة فى التزامات الدفاع بسبب اليمن وعن المبالغات بهذا الصدد كتقدير الانفاق على اليمن بألف مليون دولار ، وكذلك تقدير حجم الخسائر البشرية بعشرة آلاف قتيل . وأعلن أنه لن يذكر الأرقام الصحيحة علناً وان عامر سوف يجتمع مع أعضاء المجلس فى جلسة سرية ليتحدث معهم فى هذه الموضوعات ، ويحجب على كل الأسئلة التى يريدون طرحها بالنسبة لليمن حتى يقضى على كل ما يقال من كلام ، وذكر أنه يعتبر أن من حق المجلس أن يعرف ما يتعلق بهذا الموضوع (٦) . وفى ٢٤ فبراير ٦٥ عقدت هذه الجلسة (٧) .

(١) محمد كمال عبد الحميد .

(٢) الأهرام ، ٦٤/٦/٢٢ .

(٣) أنظر نشاط الوفد فى : فؤاد سعد ، تقرير من اليمن - ١ - أول محاولة لمجلس

الأمة عسماً وراء سلسلة من التقارير على الطبيعة ، فى : الأهرام ٦٤/٨/٣ ، ص ٣ .

(٤) أنظر رواية أحد أعضاء الوفد عن هذه الزيارة فى : عبد الصمد محمد عبد الصمد من أسرار الحكم قبل ثورة التصحيح - ١٧ - معلومات خاطئة زجت بالجيش المصرى فى حرب اليمن ، فى : التعاون السياسى ، جريدة أسبوعية تصدر عن مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ٧٦/١١/٧ ، ص ٥ . وذلك مع الحذر الشديد من المعلومات غير الصحيحة الواردة فى هذه السلسلة فضلاً عن الانحياز فى التحليل والسخرية غير اللائقة باليمن وتورنها وشعبها .

(٥) عبد الصمد محمد عبد الصمد ، من أسرار الحكم قبل ثورة التصحيح - ١٨ -

المذبحة الوحشية ، فى : التعاون السياسى ، ٧٦/١١/١٤ ، ص ٥ .

(٦) بيان عبد الناصر فى افتتاح مجلس الأمة ، دور الانعقاد المادى الثانى

(٧٦/١١/١٢) ، فى : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٧) لاحظ الفترة الطويلة التى انقضت بين الاقتراح وتنفيذه .

وقد ألقى فيها عامر بياناً أشار فيه الى الظروف السياسية التي سبقت قرار التدخل العسكري ، والى التأثيرات الايجابية عربياً لهذا القرار سواء من الناحية السياسية أو الاستراتيجية ، وكذلك الى الفائدة الايجابية التي نتجت عن التدخل بالنسبة للقوات المسلحة بالذات (١) ، كما قدم عرضاً تفصيلياً للعمليات العسكرية ثم ختم حديثه بتناول ثلاثة موضوعات هي العلاقات بين السعودية واليمن والموقف الداخلي في اليمن واحتمالات المستقبل (٢) . وتلت ذلك مناقشات أشارت المعلومات التي نشرت عنها الى أنها تناولت تفاصيل العمليات العسكرية ، كما تناولت تكاليف العملية في الارواح والناحية المادية ، وقيل ان المجلس قد ابدى اهتماماً كبيراً بهذا الأمر ، وان الاتجاه الغالب في المناقشة كان يرى بعدم تعارض بعض المعلومات التي أعلن عنها مع السرية العسكرية بحيث يمكن اطلاع الشعب عليها « لدحض التهاويل التي كانت القوى المعادية تروج لها » ، ولذلك فقد أعلن السادات رئيس المجلس في ذلك الوقت « أن الأمانة العامة سوف تعلن اليوم (٢٤ فبراير) الأرقام التي أدلى بها المشير عامر عن خسائر القوات العربية في اليمن » (٣) . ومع ذلك فإن هذه الأرقام لم تعلن الا بعد أن وجه العضو علوى حافظ سؤالاً الى عبد الناصر في اليوم التالي من مناقشاته مع أعضاء المجلس على شكل هيئة برلمانية ، وكان السؤال يتعلق بمدى سرية البيانات التي ذكرها عامر وعما اذا كان من الممكن « أن تعي وتسمع قوى الشعب العاملة نسبة كبيرة من هذه البيانات لتبديدها ما علق بأذهانها من المصادر الملوثة والاشاعات والاذاعات المغرضة » . وقد رد عبد الناصر بإعتقاده بإمكانية اذاعة كل هذه البيانات عد الجزء الخاص بعدد القوات وانتشارها والخطط العسكرية ، وذكر أن السادات سينشر جزءاً منها بعد الحديث مع أعضاء المجلس في الموضوع (٤) . وفي ٢٧ فبراير بادر الاهرام - وليس المجلس - بنشر الأرقام الخاصة بالخسائر البشرية والتكاليف المادية (٥) .

(١) أنظر ، كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق

ص ٢٤٩ - ٢٥٥ .

(٢) أنظر الملخص الذي عرضه الاهرام لبيان عامر بما فيه الجزء السياسي المشار اليه

في الهامش السابق في عدد ٦٥/٢/٢٧ .

(٣) الاهرام ، ٢٥ و ٦٥/٢/٢٧ .

(٤) كلمة عبد الناصر في الاجتماع الذي عقده مع أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد

الإشتراكي العربي والمناقشات التي تلتها (٦٥/٢/٢٥) . مرجع سابق ص ١٨٧-١٨٨ .

(٥) حددت الخسائر البشرية في ذلك الوقت بأنها ١٦-٧٧ شهيد بينهم ٢٠٥ من

وفي محاولة تبين مدلول هذه الجلسة السرية يجب أن نتذكر أن عبد الناصر هو الذي بادر بالدعوة إليها ، وأن المجلس قد أصدر بعدها قراراً واضحاً لا لبس فيه بتأييد العملية والاشادة الكبيرة بكل من عبد الناصر وعامر والقيادات العسكرية المصرية في اليمن ، كما طالب المجلس في القرار « بأن تستمر القوات العربية في اليمن في اداء دورها الطبيعي والبطولي وفي مساندة شعب اليمن الشقيق من اجل الحرية والتقدم طالما كان ذلك متفقاً مع رغبة الشعب اليمني وحكومته ولازماً لحماية الثورة الشعبية اليمنية » (١) . ومع ذلك فإنه قد لا يكون من المبالغة أن نعتبر هذه الجلسة دليلاً محدوداً على تزايد أهمية المجلس باعتبار اشراكه في المعلومات الهامة على الأقل . وقد كان عبد الناصر - أو عامر - يستطيع اعلان هذه الارقام مباشرة للرأى العام ، وقد فعلها عبد الناصر بالفعل مرة سابقة (٢) بل انه يمكن القول بأن هذه الجلسة قد اسست سابقة كان يمكننا ان نقضى الى مزيد من أهمية المجلس فيما بعد ، خاصة وأن عبد الناصر قد كرر هذه السابقة وأن يكن بشكل اخر عندما تحدث الى المجلس في ١٦ مايو ٦٥ على شكل هيئة برلمانية في جلسة مغلقة ، وفي هذه الجلسة « كان وقوفه طويلاً عند اليمن والموقف فيها سياسياً وعسكرياً » . وفي هذه المرة لم يطلع الرأى العام على أية تفاصيل تتعلق بالموضوع (٣) . ومن ناحية أخرى فإن كل الملابس التي احدثت بالجلسة السرية للمجلس بما فيها مبادرة عبد الناصر باقتراح عقدها يصلح مؤشراً على وجود قلق في اوساط المجلس بخصوص موضوع اليمن (٤) .

رابعا - في ٢٣ يوليو ٦٤ وقع عبد الناصر والسلال اتفاقاً للتنسيق

الضباط و ١٥٠٢ من الجنود كما حددت ارقام التكاليف الاقتصادية على النحو السابق
انظر : الامرام « ٦٥/٢/٢٧ » .

(١) الامرام ، ٦٥/٢/٢٥ ، ص ١١ .

(٢) انظر : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) مرجع سابق ،

ص ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٩ .

(٣) تحدث عبد الناصر في هذه الجلسة عن العمل الداخلي ونشر حديثه بهذا الشأن

(حديث عبد الناصر للهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي (٦٥/٥/١٦) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ - ٣١٩) ثم عن العمل العربي والدولي ولم تنشر أية تفاصيل بشأنه . انظر الموجز القصير الذي لا يتجاوز رؤوس الموضوعات في : الامرام ٦٥/٥/١٧ .

(٤) وهي تصلح أيضاً مؤشراً على وجود نفس القلق في اوساط الرأى العام خاصة

وأن ذلك قد أشير اليه بعبارات غير مباشرة أكثر من مرة .

بين البلدين (١) وفي ١٦ نوفمبر نظر المجلس الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء والمرفقة بقرار رئيس الجمهورية بالموافقة على الاتفاق ووافق على إحالته إلى لجنة الشئون العربية (٢) وفي يوم ١٨ نوفمبر عرض رئيس لجنة الشئون العربية (٣) تقرير اللجنة عن الاتفاق (٤) ، وقد خلصت اللجنة إلى أهمية الاتفاق استنادا إلى مسئولية العمل الثوري وضرورة التعاون المصري اليمني ، وانتهت إلى مطالبة المجلس بالموافقة عليه ، وبعد ذلك سأل المجلس الاعضاء عما اذا كانوا يرغبون في مناقشة موضوع هذا الاتفاق أولا ام يرون تلاوة تقرير الاتفاقية الخاصة بإنشاء قيادة سياسية موحدة بين العراق وج.ع.م ثم يناقش الموضوعان معا على ان تكون الموافقة على كل منها على حدة فأعلن ثلاثة اعضاء عن رغبتهم في مناقشة كل اتفاقية على حدة (٥) ، وبعد ذلك بدأت مناقشة اتفاقية التنسيق مع اليمن وتحدث فيها اثنا عشر عضوا باستثناء مقرر لجنة الشئون العربية الذي تحدث أكثر من مرة لتوضيح بعض النقاط المتعلقة بالتقرير، وقد تحدث ستة منهم مؤيدين للاتفاق بكلام واضح لا لبس فيه يصل احيانا إلى حد المبالغاة الانشائية المعهودة في هذه المناسبات ، وكذلك مؤيدين في هذا السياق لكل الأبعاد المرتبطة بالتدخل في اليمن (٦) وتحدث أحد هؤلاء الأعضاء في موضوع لا علاقة له بالاتفاق (٧) أما الخمسة الباقون فقد اتاروا بصورة أو بأخرى تحفظات على موضوع الاتفاقية يمكن أن تستخلص من بعضها على الأقل بعض مؤشرات لعدم الرضى على الأبعاد المتعلقة بالتدخل في اليمن ، ويمكن ترتيب هذه التحفظات بشكل شبه تصاعدي على النحو التالي :

اعرب ابو زيد يوسف عبد السلام عن الرغبة في ان يقر الشعب اليمني الاتفاق بواسطة ممثليه كما يفعل شعب مصر ولما اوضح له رئيس

(١) أنظر نصه في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر الثاني - المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثانية (٦٤/١١/١٦) ، ملحق رقم (١) ، ص ٦٩ - ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٣) الدكتور فؤاد محيي الدين .

(٤) أنظر نصه في : المرجع السابق ، ص ٤١٠ - ٤١٢ .

(٥) علوى حافظ ومحمود أبو وافية ومصطفى كامل مراد .

(٦) عبد الفتاح عزام ورشاد الشبراخومي وحافظ بدوي ودرويش محمد وفكري

الجزار وبنداري على سالم .

(٧) محمد حافظ سليمان . وكان يبدي وجهة نظره في امكان وصف بعض آيات

القرآن بالثورية تعليقا على اعتراض قبل بهذا الصدد .

المجلس ان الشعب اليمني اقره بوسيلته الدستورية قال « ان كان الأمر كذلك فاننا نبارك هذه الوحدة ونتمنى للامة العربية كلها وحدة شاملة » .
وانار مصطفى كامل مراد بطريقة غير مباشرة مسألة عدم وضع مثل هذه الاتفاقيات عادة موضع التنفيذ ، وابدى محمود ابو وافية ملاحظة عن انشائية تقرير اللجنة الذي لم يتعرض لمواد الاتفاق لا بالتعليق ولا بالتفسير واقترح على المجلس اعادة الاتفاق الى اللجنة لاعادة بحثه ، وسأل أحمد القصبي عن الاساس الذي بنيت عليه المادة العاشرة من الاتفاق التي تحمل فقرتها الأولى مصر ب ٩٠٪ من ميزانية مجلس التنسيق المشترك بينما تتحمل اليمن ب ١٠٪ فقط ، وطالب علوى حافظ وزير الخارجية باعلان حجم القروض التي قدمتها مصر الى اليمن حتى تلك اللحظة ، وكذلك حجم اقروض التي قدمتها لها الدول الاخرى ، وقد قوطع علوى حافظ من اعضاء المجلس ورد عليه رئيسه بأن التساؤل عن قروض منحت لدولة من دول أخرى تدخل لا يوضح في شئونها ، وبعدم اختصاص وزير الخارجية بموضوع القروض المصرية لليمن ، وأشار الى ان وزير العلاقات الثنائية الخارجية حسن خلاف على علم بالموضوع ويمكن ان يستوضح عنه فيما بعد (١) حيث ان الموضوع غير مرتبط بموضوع الاتفاقية ، وعلق علوى حافظ بانه « حيث اننا سندفع ٩٠٪ من ميزانية المجلس المشترك فيهمنا ان نعرف حجم القروض التي قدمناها حتى الآن » (٢) .

وبعد المناقشة جرى التصويت على الاتفاقية فحصلت على موافقة اجماعية (٣) . ومن الواضح ان هذه الحالة الاخيرة لتعرض المجلس لموضوع

-
- (١) لم يكن موجودا في الجلسة ولم يستوضح فيما بعد .
(٢) كان علوى حافظ قد طالب في بداية كلامه بوقوف المجلس تحية لشهداء مصر في اليمن ورد عليه رئيسه بان الوقوف يكون للحداد ولم يظهر ذلك في المضبطة . انظر : الأهرام ، ١٩/١١/٦٤ ، ص ٧ . ويبدو ان دوائر القيادة المصرية كانت حساسة بنوع خاص لهذه المسألة ، وقد سبق لمجدي حسنين ان طالب في ٣٠ مارس ٦٤ بنفس الشيء بعد ان وقف المجلس حدادا على شهداء غارة بريطانية على اليمن في ذلك الوقت ، ولكن رئيس المجلس رد عليه بأن الأمر المعروض خاص بشهداء الاعتداء البريطاني فقط ، ولما طالب العضو بانتهاز أول فرصة للوقوف حدادا على شهداء اليمن رد عليه رئيس المجلس بأن شهداء اليمن محل كل تكريم وتقدير « وما يريد السيد العضو محل اقتراح آخر وقد وافق المجلس على الاقتراح المقدم كما هو (يقصد الحداد على شهداء الغارة البريطانية) ولا يمكن التعقيب على قرار المجلس » . انظر : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر الأول ، مضبطة الجلسة الثانية (٣٠/٣/٦٤) ، ص ٧٨ .
(٣) مضابط مجلس الأمة - الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العاشر الثاني ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ - ٤٢٤ .

يتصل، بالتدخل في اليمن هي أوضح الحالات التي يمكن أن يستفيد منها وجود معارضه داخل المجلس لهذا التدخل بصورة أو باخرى ، ففي هذه الحالة ليس هناك شك في اهتمام عضوين على الأقل (علوى حافظ وأحمد القصبي) بالتكاليف الاقتصادية للتدخل ، وان احدهما قد عبّر عن اهتمامه هذا بشكل يؤكد الدور الرقابي للمجلس (علوى حافظ) كذلك فان التحفظات التي أوردها الاعضاء الثلاثة الآخرون كانت واضحة وان صيغت في شكل غير مباشر . وفي الواقع انه لا يجب الاستحقاق بدلالة مثل هذه المناقشة ، صحيح ان عدد الذين اشتركوا فيها خمسة فحسب . وصحيح ان مضابط المجلس تشير الى « ضجة » قاطعت اكثر هؤلاء الخمسة صراحة (علوى حافظ) مرتين اثناء حديثه ، ولكن قد لا يكون هناك اختلاف كبير على انه بالنظر الى طبيعة النظام السياسي في ذلك الوقت فان مثل هذا النوع من المعارضة عادة وزنه النسبي وقد تجدر الإشارة الى ان المجلس قد ناقش في مايو ٦٤ اتفاقية شبيهة بالتنسيق مع العراق دون أن تظهر أية تحفظات في المناقشة فضلا عن اقتصار المناقشة على سبعة أعضاء في مقابل اثني عشر عضوا في حالة اتفاقية اليمن (١) . وهكذا فان الباحث يمكن ان ينتهي الى ان المجلس قد مارس في اطار دوره المحدود ضغوطا ربما تكون قد اسهمت في اتجاه مستولى السياسة الخارجية الى التسوية خاصة وان المجلس يجب ان ينظر اليه كمؤشر على الرأي العام .



ولعله ليس من المبالغة في نهاية هذا الجزء ان ننتهي الى ان الضغوط الداخلية في هذه المرحلة لا يمكن مقارنتها بمثيلتها في المرحلة السابقة وانه قد توفر لها مجتمعة وزن اسهم - ولا شك - في صنع أو على الأقل تعزيز الاتجاه الى التسوية .

٣ - التجمد العسكري :

يمكن تعريف التجمد (٢) بأنه مرحلة من مراحل تطور صراع ما لا يكون لاحد طرفيه فيها القدرة على قهر الآخر سواء على نحو مطلق أو بدون التعرض لخسائر غير مقبولة ، وثمة شواهد قوية على ان هذا الوضع قد ساد الصراع اليمني في اعقاب هجوم رمضان وبصفة خاصة

(١) انظر : مضابط مجلس الامة - الفصل التشريعي الاول - دور الانقضاء العادي الاول - مضبطة الجلسة الثانية عشرة (٢٧/٥/٦٤) من ٤٠٩ - ٤١٦ .

Stalemate.

(٢) =

ابتداء من ٦٤ ، وهو وضع يمكن ان يرد الى قدرة المقاومة الملكية على الاستمرار استنادا الى الدعم الخارجى المتزايد ، وقد انعكست حالة التجمد على ادراك القيادة المصرية فاعترفت بها من ناحية ، واثرت ذلك على طريقتها فى ادارة التدخل من ناحية أخرى . ويوضح هذا الجزء كافة هذه الأبعاد .

(١) **مظاهر التجمد العسكرى** : تمثلت هذه المظاهر لا فى استمرار عدم القدرة من جانب القوات المصرية - الجمهورية على انزال هزيمة نهائية بالملكيين - وعدم قدرة هؤلاء بالطبع على انزال الهزيمة بحصومهم ، ولكن فى تزايد ملحوظ للقوة النسبية للملكيين الامر الذى انعكس فى زيادة معدل عملياتهم واشتداد حدتها فى بعض الاوقات ، وقد سبقت الاشارة فى تقييم هجوم رمضان الى أنه لم يكد يمضى وقت قصير على النجاح الكبير الذى حققه هذا الهجوم حتى استؤنفت عمليات المقاومة الملكية ، وان أول اشارة معلنة لهذا قد جاءت فى أواخر مارس وأوائل ابريل ٦٣ . وفيما بعد وطيلة فترة الدراسة أصبح من الواضح ان هناك نموذجا راسخا للتجمد العسكرى : عمليات المقاومة الملكية تصدها القوات المصرية والجمهورية احيانا وتتلوها احيانا اخرى بعمليات تأديبية وحيانا ثالثة بعمليات هجومية واسعة ويتم ذلك فى كل الاحوال بدرجات مختلفة من النجاح ولكن النتيجة النهائية فى كل حالة تبقى ثابتة لا تتغير وهى عدم القضاء على المقاومة الملكية بنصر حاسم ومن ثم استئناف هذه المقاومة قبل مضى وقت طويل وربما بدرجة اشد .

وباستثناء العمليات التى سبقت الاشارة اليها فى أواخر واوائل ابريل ١٩٦٢ ثمة شك قليل - على الرغم من ادعاءات الملكيين بعكس ذلك - فى ان الامر قد استغرق منهم طيلة شهرى ابريل ومايو على الاقل حتى يفيقوا من آثار هجوم رمضان وينظموا صفوفهم للمقاومة من جديد (١) ، وفى يونيو ٦٣ أصبح واضحا ان عمليات المقاومة قد استؤنفت بمعدل يعتد به ، وتحدثت الصحف المصرية عن خمس محاولات للتسلل على الاقل جرت فى هذا الشهر (٢) وادعى الملكيون انهم استولوا على عدد من المواقع لعل أهمها الحزم (٣) ، وحاصروا عددا آخر لعل أهمها خجة وعمران (٤) .

(١) راجع الاحرام فى هذه الفترة وانظر : Schmidt, op. cit., P. 169-70.

(٢) راجع الاحرام فى يونيو ١٩٦٣ .

(٣) التى دخلتها القوات المصرية فى هجوم رمضان .

= Wenner, op. cit., p. 110.

(٤)

وابتداء من يوليو ٦٣ أصبح لدينا مصدر محايد لتتبع العمليات العسكرية في اليمن وهو تقارير بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في اليمن ، وقد أشار تقرير الأمين العام عن عمل البعثة في شهرى يوليو - أغسطس ٦٣ الى استمرار عمليات المقاومة الملكية واستمرار النشاط المصرى العسكرى ضدها ، وأشار بصفة خاصة الى عدم وجود تناقص في اقبال فى منطقة صعده وعقب على ذلك بان الموقف قد تدهور « الى المدى الذى قد تصبح معه عملية المراقبة فى هذه المنطقة بواسطة البعثة غير عملية (١) » . وقد تضمن تقرير الأمين العام عن عمل البعثة فى شهرى سبتمبر - أكتوبر ٦٣ تقييما للخريطة العسكرية فى اليمن حتى ذلك التاريخ ، فأكد ان جنوب اليمن الذى حدده بأنه الاقليم الواقع جنوب صنعاء والشريط الساحلى ومأرب وحريب والمنطقة المحيطة بهما فى الحدود الشرقية تحت السيطرة العسكرية الراسخة للقوات المصرية - اليمنية بما فى ذلك مدينة صنعاء نفسها باستثناء جيبين قريبين منها يضمن بعض القبائل التى يكون اتجاهها أحيانا غير ودى بل ومعادى تجاه الحكومة ، وحدد موقع هذين الجيبين بأنهما غرب صنعاء الى الشمال من طريق الحديدية - صنعاء ، وشمال شرق وشرق صنعاء ، ثم أشار التقرير الى أن الولاء للحكومة الجمهورية فى الشمال غير ثابت وغير مؤكد ، وبالنسبة للعمليات فى هذه الفترة أشار

= وفى هذا الشهر تسب للقوات المصرية لأول مرة استخدام الغازات السامة وظهر أول التقارير بهذا الصدد فى الدبلى تلجراف فى ٨ يوليو ، ويقول أو بالانس ان وزارة الحرية البريطانية قد أعلنت فى سبتمبر ٦٣ بعد فحص شظايا القنابل المتصلة بهذا الادعاء انه من غير المحتمل للغاية انها كانت تحوى غازا ساما ، كذلك ذكرت تقارير طبية بريطانية انه ليس ثمة شئ يشير الى سبب الاضرار التى لحقت بصبي يمنى صغير كان قد أرسل الى لندن على أساس أنه يعانى من آثار استخدام الغازات السامة ، وتدهورت قيمة المزاعم الخاصة باستخدام الغازات السامة .

ويلاحظ أن شميدت قد روى استخدام القوات المصرية للغازات فى يونيو باعتباره واقعة مفروغا منها وتجاهل تماما المعلومات التى أشار إليها أو بالانس وهو ما يتسق مع تحيزه العام ، وما يؤيد الاختلاق فى هذه الرواية ان الادعاء باستخدام القوات المصرية للغازات السامة قد وقع فى يونيو ٦٣ قبل بدء بعثة الأمم المتحدة لعملها وطيلة عمل البعثة من يوليو ٦٣ الى سبتمبر ٦٤ لم يثر ادعاء آخر على الاطلاق ، ولم تكرر الادعاءات بهذا الصدد الا فى يناير ٦٥ . راجع الآراء المنسوبة لأوبالانس وشميدت فى :

O'Ballance, op. cit., PP. 117-8. Schmidt, op. cit., PP. 257-8.

(١) كما أشار التقرير الى وجود مثالين حديثين على عمليات جوية وبرية مهازية ضد أهداف فى الاقليم السعودى . انظر :

S/5412, PP. 5-6.

التقرير الى هدوء عام للمقتال الذي توقف كلية تقريبا في ذلك الوقت بحيث أصبحت العمليات العسكرية قاصرة على منطقة صعده وجنوب شرقها ، وحتى في هذه المنطقة فإن العمليات العسكرية ذات طبيعة متقطعة ، ولكن التقرير اشار الى وجود تقارير مازالت قيد البحث لنشاط كثيف للقوات المصرية في منطقة الجوف في الفترة من ١٨ - ٢١ أكتوبر (١) .

وفي تقرير الامين العام عن عمل البعثة لشهرى نوفمبر - ديسمبر ٦٢ اشار الى عدم وجود عمليات عسكرية ذات اهمية في هذه الفترة في الجزء الاكبر من البلاد بما في ذلك الجيوب المحيطة بصنعاء وان اشار الى استمرار تأييد القبائل في منطقتي حجة ووشح وشمال غرب وشمال شرق صعده للملكيين ، وقيامها باغارات نشطة من وقت لآخر على القوات المصرية ، وتحدث التقرير أيضا عن عمليات جوية مصرية تآديبية (٢) .

وقد اشار تقرير يوثانت عن عمل البعثة في يناير - فبراير ١٩٦٤ الى ان طبيعة العمليات العسكرية التي قام بها الملكيون في هذين الشهرين تشير الى انهم تلقوا اسلحة وذخائر بكميات كبيرة ، وذكر التقرير ان القوات المصرية خاصة في منطقة صعده لم تتعرض لآعمال اغارة متكررة فحسب بل انه في النصف الاخير من يناير قام الملكيون بعمليات واسعة ومنسقة بغرض قطع الطريق الواصل من صنعاء الى الحديدة وتعز ومأرب وصعده ، وقد قطع طريق صنعاء - الحديدة فعلا ولكن أعيد فتحه بعد قتال شديد شاركت فيه القوات الجمهورية اليمنية أيضا باعداد كبيرة ، وبعد ذلك أصبح الموقف هادئا نسبيا ، كذلك أشار التقرير الى ان القوات المصرية كانت في موقف دفاعي على الاغلب طيلة هذه الفترة وانها مع ذلك قد ردت على الهجمات الملكية خاصة ضد خطوط اتصالها بعمليات برية وجوية كثيفة للغاية خاصة في النصف الثاني من يناير (٣) .

ثم حدث هدوء نسبي في الموقف في شهور مارس وابريل ومايو ، واقتصر النشاط العسكري للقبائل الملكية على هجمات بين حين وآخر على المواقع المعزولة نسبيا للقوات المصرية كذلك كان النشاط الجوي المصرى محدودا نوعا ، وقد أشار تقرير الامين العام عن عمل البعثة في شهرى مارس وابريل الى انه على الرغم من ان الموقف العسكري يبدو بشكل

S/5447, P. 4 and P. 6.

S*5501, P. 5.

S/5572, pp. 2-3.

(١)

(٢)

(٣)

ما اكثر ميلا لمصلحة الجمهوريين والقوات المصرية فانه ليس هناك في الافق نهاية فعلية للقتال واكد في تقريره التالى على استمرار التجميد العسكرى (١) .

وفي الفترة من يونيو - اغسطس قامت القوات المصرية والجمهورية بعمليات هجومية واسعة النطاق اعتبرت أكبر عمليات من نوعها بعد هجوم رمضان ، وعلى الرغم من انه يمكن القول بشبه اجماع للمصادر المختلفة على انها قد حققت نجاحا الا ان الأمر الذى لا يمكن انكاره انها لم تؤد الى اى انتصار نهائى على المقاومة الملكية ولم تغير من ثم حالة التجميد العسكرى القائمة بدليل انه فى ديسمبر ١٩٦٤ استأنف الملكيون نشاطهم .

ويمكن القول بان الفترة ما بين يناير ٦٥ الى ذهاب عبد الناصر الى جدة فى اغسطس ١٩٦٥ تشير الى تصاعد فى المقاومة الملكية وتحقيقها لنجاحات واضحة فيما يمكن أن ينظر اليه كهجوم مضاد للهجوم المصرى الكبير فى صيف ١٩٦٤ (٢) . وتشير المصادر الغربية الى ان المقاومة الملكية قد حققت فى هذه الفترة الانجازات التالية : فى يناير حقق الملكيون نجاحين رئيسيين فى الجزء الشمالى حيث استولوا على جبال رازح وكذلك على سلسلة جبلية أخرى شمالى شرقى صنعاء بعشرين ميلا وصدوا المحاولات المصرية لتدخل فى صفوفهم . وقد تحدث الملكيون عن خسائر كبيرة فى الأرواح بين القوات المصرية سواء فى هذه العمليات أو أثناء صد العمليات التأديبية التى قامت بها القوات المصرية بصفة عامة (٣) .

وبعد توقف قليل استأنف القتال فى فبراير ومارس ليحقق الملكيون فى ١٠ مارس أكبر نجاح لهم منذ هجوم رمضان باستيلائهم على مدينة حريب

S/5681, p. 2. S/5794, p. 2.

(١)

Halliday, op. cit., P. III.

(٢) انظر :

(٣) اتسمت البيانات الملكية عن الخسائر المصرية عموما بالتهويل باعتراف كافة المصادر حتى التجهيز للملكيين ، وقد ادعى الملكيون انهم قتلوا فى هذا الشهر أكثر من ١٥٠٠ جندي مصرى وأسروا ٣٣٥ من المصريين واليمنيين بينما كانت خسائرهم مائة قتيل وجريح . وفى شهر يناير ٦٥ أيضا وجه ثانى اتهام للقوات المصرية باستخدام الغازات السامة لكن يبدو انه كان بلا أساس لدرجة انه لم يلق الدبوع الذى لقيه الاتهام الاول فى يونيو ٦٣ فى الصحافة الغربية فضلا عن رفض الصليب الأحمر طلبا من الملكيين بالنظر فى الأمر . انظر :

O'Ballance, op. cit., PP. 138-9.

بعد نجاح ائتلاف بين الملكيين وبعض قبائل المنطقة التي غيرت ولائها في هزيمة الحامية المصرية والجمهورية القليلة العدد في المدينة ودفعها الى الجوية ، وقد رفع دك من الروح المعنوية للملكيين بدرجة كبيرة حيث كانت حريب أول موقع هام يستولون عليه بالقوة خاصة ان الهجوم المصرى الجمهورى المضاد لاستعادتها فى أبريل قد أخفق (١) .

وفى ابريل ومايو شن الملكيون سلسلة منسقة من الغارات على المواقع وقوافل الامداد المصرية والجمهورية استعانوا فيها ايضا بعدد من القبائل التي غيرت ولائها ، وكانت أهم العمليات بهذا الصدد مهاجمة قافلة امداد مصرية عند الجبل الاسود وما تلاها من قتال فى المنطقة الواقعة بين الحرف والحزم ، ومهاجمة المواقع المصرية فى العروش شرقى صنعاء ، والاستيلاء على المواقع الجمهورية فى صرواح فضلا عن عمليات اغارة فى منطقة صعده وغيرها . ويقول شميدت ان هذه العمليات عموما قد اضطرت المصريين الى امداد حوالى ٣ - ٥ آلاف جندى مصرى بالجو كلية فضلا عن انها نقلت المبادرة بوضوح الى أيدي الملكيين (٢) .

وفى يونية تمكنت القوات المصرية من صد هجوم ملكى فى حرض ولكن مجموعة اخرى من الملكيين نجحت فى قطع الطريق من صنعاء الى الحزم وتمكنت القوات المصرية من فتح الطريق لكن ليغلقه الملكيون مرة ثانية بعد أسبوعين كذلك قطع الملكيون لفترة مؤقتة الطريق بين صنعاء وصعده ، وفى ٢٤ يوليو استولى الملكيون على جبحانه وفى اليوم التالى دخلوا مأرب التى كانت فى أيدي الجمهوريين منذ فبراير ٦٣ ومثل ذلك كسبا له اعتباره للملكيين (٣) .

وقد اعتبرت المصادر المختلفة هذه العمليات الملكية فى النصف الاول من ١٩٦٥ نجاحا ضخما (٤) وأشار الى انه مع أوائل أغسطس استولى الملكيون على أكثر من ثلث المنطقة التى كانت القوات المصرية تسيطر عليها وإلى انهم كانوا يسيطرون على حوالى ٥٠٪ - ان لم يكن أكثر - من اراضى اليمن (٥) ، وإلى انهم كانوا فى ذلك الوقت فى أوج « مجدهم » العسكرى (٦) .

O'Ballance, op. cit., P. 139. Schmidt, op. cit., pp. 214-5. (١)

Ibid., PP. 221-3. O'Ballance, op. cit., PP. 139-40. (٢)

Ibid., PP. 140-1. (٣)

Ibid., P. 141. (٤)

Wenner, op. cit., P. 219. Halliday, op. cit., P. III. (٥)

Schmidt, op. cit., P. 233. (٦)

وفى محاولة تقييم كل الروايات السابقة عن العمليات الملكية فى النصف الاول من ١٩٦٥ فانه قد يكون من المناسب البحث عن مؤشرات مصرية لدى شدة ونجاح هذه العمليات . وهناك فى الواقع مؤشرات ثلاثة تشير الى صحة الاتجاه العام لتطور العمليات الملكية فى النصف الاول من عام ١٩٦٥ على النحو السابق بيانه :

أولا - تطور التصريحات العسكرية المصرية ، فمن متابعة هذه التصريحات وبصفة خاصة تصريحات عامر والقيادة فى صنعاء يلاحظ الباحث ان الحديث عن العمليات الملكية فى النصف الاول من ١٩٦٥ بدأ بالاستخفاف الشديد والمنطوى على تناقض ظاهرى فى يناير وفبراير (١) ، وقد استمر الاستخفاف الشديد من عامر بهذه العمليات حتى نهاية شهر فبراير كما ظهر فى حديثه فى الجلسة السرية لمجلس الأمة فى ٢٤ فبراير (٢) . ولكن ابتداء من ابريل بدأ الموقف يتغير ، وتمثل ذلك أولا فى نشر انباء عن وقوع عمليات فى ابريل ومايو ويونيو فى نفس المواضيع التى اشير اليها فى السرد السابق لانتصارات الملكيين ولكن مع التأكيد على انتصار الجانب المصرى والجمهورى (٣) . وفى يوليو حدث تحول كامل فى توصيف القيادة العسكرية للعمليات الملكية ولم يعد العدو « واحد يحط لغم ويجر أو واحد يضرب طلقتين ويجرى » وانما أضحي « يمثل تحالفا غريبا مشبوها . ان العدو لم يكن مجرد جماعات من المتسللين .. وانما كان اقوى .. واكثر شراسة » . ولم تعد العمليات المعادية لا تستحق وصف العمليات العسكرية « بالمعنى المفهوم » وانما أصبحت « مخططا كاملا للعدو كان يرمى الى فصل قواتنا بعضها عن بعض وقطع خطوط مواصلاتها »

(١) فى ٣١ يناير مرجح عامر فى صنعاء بان الاذاعات الاستعمارية تخلق معارك وهمية فى اليمن ، وفى نفس العدد والصفحة من الاهرام الذى نشر هذا التصريح نشر تصريح آخر لمتحدث عسكري فى نفس اليوم ومن صنعاء أيضا بان القوات المشتركة منحت محاولة الاعتداء على حدود اليمن الشرقية وأنزلت بها خسائر ضخمة .. الخ .
انظر : الاهرام ، ٦٥/٢/١ .

(٢) جاء فى هذا الحديث « فى الواقع الجمهورية معيطرة على كل اليمن » . كل ما فى الامر أنهم أحيانا يبعثوا خمسين واحد يتسللوا « واحد يحط لغم ويجرى » أو واحد يضرب طلقتين ويجرى ، يعنى مش عمليات حسب المعنى المفهوم » . انظر : كلمة عامر فى مجلس الأمة (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٣) انظر بصفة خاصة : الاهرام ، ١٨ ، ٢١ ، ٦٥/٤/٢٦ ، ٦٥/٥/١٨ ، ١٤ ، ٢٨ ، ٦٥/٦/٢٩ .

تم وضعه وتدريب القوات له وتسليحها من قبل خبراء اجانب من الحلف
امركزى طيلة ستة شهور (١) .

**ثانيا - القرار المصرى فى يوليو ٥٦ باخلاء « الأجزاء المتطرفة من الأراضى
اليمنية » وتجمع القوات فى مناطق رئيسية بحيث تكون كل منطقة معتمدة على
نفسها اعتمادا تاما ، وقوية فادرة على أن تقوم بأية عمليات ضد العدو وهي
فى أمان تام من أية هجمات مخادعة او مفاجئة أو محاولة إثارة بعض القبائل
باغرائهم بالمال والسلاح ، وقد فسر هذا القرار بأنه يعكس زيادة مقدرة
قوى الثورة اليمنية على العمل ومن ثم فإن القبائل والحكومة اليمنية ستتولى
حماية هذه المناطق المتفرقة (٢) . ومع ذلك فإن للقرار دلالة التى لا تحتاج
أى إيضاح ، كذلك فإن حديث عامر عن تأمين القوات ضد الهجمات المخادعة
كدافع لهذا القرار يشير الى صحة ما سبق ذكره عن تحول ولاء بعض
القبائل أثناء العمليات الملكية فى النصف الاول من ٦٥ ، ومما يؤكد ان
القرار السابق لم ينبثق من زيادة فعالية قوى الثورة اليمنية ما يبدو من
ان القيادة اليمنية قد مارست ضغطا على القيادة المصرية كى لا تصدره
أو على الأقل كى تزجل تنفيذه . ومن الجدير بالذكر انه فى نفس اليوم
الذى اذاع فيه عامر القرار فى مصر جاء فى بيان للفريق العمري رئيس
الوزراء اليمنى ان مصر « بعد ان كانت قد بدأت سحب قواتها من بعض
المناطق . . . ستنتظر فى محلاتها حتى تأخذ القوات اليمنية دورها فى
التطهير والحماية » (٣) .**

**ثالثا - ثمة مؤشر لا يقبل الجدل يمكن الاستشهاد به وهو مواقع
نقاط المراقبة التى حددتها لجنة السلام المصرية - السعودية التى شكلت فى**

(١) خطاب عامر بمناسبة العيد الثالث عشر للثورة (٦٥/٧/٢٣) ، فى : خطبة
المشير عبد الحكيم عامر ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ . وقد كرر عامر نفس المعانى حرفيا
تقريبا فى كلمة القاها فى أثناء زيارته لمنطقة الجوف والحميدات فى اليمن فى ١ أغسطس
٦٥ . انظر : الأهرام ، ٦٥/٨/٢ .

(٢) بيان من القيادة المصرية واليمنية المشتركة حول تحقيق الأمن والاستقرار فى
الأراضى اليمنية - صنعاء (٦٥/٧/١٢) ، فى : الثورة (صنعاء) ، ٦٥/٧/١٥ ، نقلا
عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ اصدار ،
ص ٤٤٤ . خطاب عامر فى العيد الثالث عشر للثورة ، (٦٥/٧/٢٣) ، مرجع سابق ،
ص ٢٩٤ .

(٣) بيان الفريق حسن العمري رئيس الوزراء اليمنى الى الشعب (٦٥/٧/٢٣) ،
فى : الأهرام ، ٦٥/٧/٢٤ .

اعقاب اتفاقية جده (اغسطس ٦٥) • ودون اغراق فى التفاصيل فان مواقع هذه النقاط قد شملت دون استثناء كل المواقع التى نسب للملكيين فيها الحصول على مكاسب اقليمية جديدة أو القيام بهجمات شديدة • ولما كانت مهام هذه النقاط هى مراقبة وقف اطلاق النار وعدم زيادة التحصينات ووصول الامدادات (١) • الخ فان الأمر الذى يصبح لا شك فيه ان الحد الأدنى من انجازات الملكيين السابق الحديث عنه هو على الأقل القدرة على الوجود العسكرى المؤثر فى هذه المناطق •

ومن كل ما سبق تصبح حالة التجمد العسكرى فى هذه المرحلة واضحة لاشك فيها ، بل انه ابتداء من ١٩٦٥ لم يعد هذا التجمد يعنى عدم قدرة القوات المصرية - الجمهورية على انزال هزيمة نهائية بالملكيين وانما اصبح للملكيين القدرة على ان يحدثوا بعملياتهم تغييرا حقيقيا فى السلوك العسكرى المصرى •

(ب) اسباب التجمد العسكرى : فى بحث الاسباب التى افضت الى التجمد العسكرى لسنا بحاجة الى بحث الاسباب التى منعت الملكيين من احراز نصر نهائى على الجمهوريين بمساندة القوات المصرية ، ذلك ان التفوق الحاسم لهذه القوات كما وكيف لا يجعل من هزيمتها الكاملة أمرا مطروحا للبحث ، وانما الشيء الجدير بذلك هو الاسباب التى جعلت الملكيين يصمدون طينة ثلاث سنوات بل وتزداد قدراتهم بوضوح • وسوف يشير البحث هنا الى اربعة اسباب يفترض انها تفسر هذه الظاهرة أولها داخلى ينبثق من البيئة اليمنية بينما الثلاثة الاخرى خارجية وتتمثل فى استمرار كل من الدعم السعودى والبريطانى ثم بروز دور المرتزقة فى العمليات الملكية •

أولا - فى أعقاب الانتصار الكبير الذى حققته القوات المصرية فى هجوم رمضان بدأ الملكيون جهودهم من اجل تطوير استراتيجيتهم العسكرية ثم السياسية • وفى مجال الاستراتيجية العسكرية عقد الملكيون اجتماعا فى ابريل ٦٣ كان واضحا فيه ان ترددهم قد استمر ما بين حرب العصابات والعمليات النظامية التقليدية • وكانت النتيجة حلا وسطا أخذ بكل الاسلوبيين (٢) • وعلى الرغم من مباهاة الملكيين بجبهات ثلاثة رئيسية تضم

(١) انظر : الأهرام ، ٧ ، ١٧ ، ٢٠/٩/٦٥ •

O'Ballance, op. cit., P. 109. Schmidt, op. cit., P. 165.

(٢)

سنة جيوش تحيط بصنعاء من الغرب والشمال والشرق وفي كل منها حوالي ٢٠٠٠ مقاتل فضلا عن قدرتهم على استدعاء ١٠٠ ألف مقاتل عند الضرورة فقد كان هذا كله « مجرد مجموعات من رجال القبائل المسلحين يجيئون ويذهبون عندما يحلو لهم » . وكانوا يزايدون قليلا على كونهم حرسا شخصيا كبيرا للقادة دون أى شكل عسكري على الإطلاق » . واستمر الملكيون يعانون من تغير ولاء رجال القبائل الذين كانوا غالبا ما يبيعون على الفور الأسلحة والذخيرة التي تسلم لهم ويعودون لطلب غيرها فضلا عن ممانعتهم الشديدة، في ترك مواطنهم إلى معسكرات التدريب ، وممانعتهم الشديدة من إثار العمليات العسكرية ، وهكذا كان كل كمين أو اغارة على المصريين أو الجمهوريين يتوقف على قدرة القادة الملكيين على اقناع رجال القبائل المسلحين بالمشاركة فيه ، ولذا فإن اعلان الامام في أواخر مايو ٣٦ بأن الملكيين كانوا يتخذون أوضاع الهجوم مرة ثانية كان اعلانا « مبالغا في حمقه » (١) .

ومع ذلك يمكن القول بأن هذه المرحلة قد شهدت بداية تشكل التنظيم العسكري للملكيين ، وتمثل ذلك في بدء محاولة للابتعاد عن القبيلة كقاعدة للقوة الملكية وتنظيم قوات شبه نظامية (٢) ، وليس هناك ما يشير إلى أن التطور التنظيمي للقوات الملكية قد تجاوز هذه المرحلة الجنينية طيلة ٦٤ (٣) ولكن مع بداية عام ٦٥ بدأت جهود تدريب وتنظيم قوات شبه نظامية تعطى ثمارها ، وأمكن اقناع الكثيرين بالموافقة على الخدمة العسكرية لمدة سنة وبدأ ظهور شكل ما للتنظيم العسكري ، ويقرر أوبالانس وجود سبعة إلى سبعة جيوش في هذه المرحلة يضم كل منها رقما لا يتجاوز ٢٠٠٠ جندي مسلح وشبه مدرب (٤) . فضلا عن اعتماد الملكيين على الولاء المتقطع لآلاف من رجال القبائل (٥) .

O'Ballance, op. cit., PP. 109-11 and 116-7. (١)

Ibid., P. 109. Schmidt, op. cit., PP. 215-6. (٢)

O'Ballance, op. cit., P. 129. (٣)

Ibid., P. 141. (٤)

وقد كانت هناك بعض المبالغات بهذا الصدد كتحديد الرقم الكلي للقوات الملكية

ب ٣٠ - ٦٠ ألف جندي نظامي . انظر :

David Wood, The Middle East and the Arab World : The Military Context, Adelphi Papers, No. 20, July 1965, P. 20.

(٥) حددت بعض المصادر أن الملكيين يستطيعون الاعتماد على التأييد المتقطع لرقم

يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٥٠ ألف من رجال القبائل ، ولا تريد أن تناقش كثيرا في مدى دقة هذا الرقم بالنظر إلى أنه من الناحية النظرية كان يمكن لأي جانب في لحظة محددة أن يشتري ولاء قبيلة أو أخرى . انظر :

Ibid., p. 20. Al-Marayati, op. cit., pp. 153-4.

ومن الناحية السياسية من الواضح ان عدم وعى الملكيين بأية قيمة لاعلان برنامج سياسى ظل سائدا طيلة عام ١٩٦٣ ، وشهد عام ١٩٦٤ محاولات لوضع هذا البرنامج وتم ذلك فى مؤتمر عقد فى ابريل ضم علماء من الزيود برئاسة الامير محمد بن حسين نائب الامام ، وفى نهاية المؤتمر صيغت وثيقة دستورية كانت نقاطها الاساسية تتحدث عن امام منتخب ومجلس وزراء وقضاء مستقل وجمعية تشريعية منتخبة ، واستقلال محلى واسع ، والمساواة بين الزيود والشوافع ، والالتزام بالسعى للعدالة الاجتماعية ، والاصلاح فى اطار المبادئ الاسلامية . . الخ ، وعلى الرغم من ان المرء قد لا يعطى قيمة كبيرة لمثل هذه النصوص فقد كان ذلك بداية لوعى الملكيين بضرورة « شن الحرب بوسائل أخرى » . وفى مايو من نفس العام عقد مؤتمر ملكى ضم مشايخ بعض القبائل ولكن دون ان ينتج عنه شيء ذو قيمة (١) .

وشهد عام ١٩٦٥ ملمحا جديدا فى التحرك السياسى للملكيين ، فقد استمرت معارضتهم البديهيّة للنظام الجمهورى وتكرر الحديث عن اصلاح الامامة وفقا للخطوط السابقة فى الوثائق التى صدرت عنهم فى النصف الاول من هذا العام ، ومع ذلك فقد اضيف الى هذا كله عنصر جديد هو الحديث عن « تمكين الشعب اليمنى من تقرير مصيره واختياره لنظام الحكم الذى يرضيه بعيدا عن أى مؤثر خارجى مهما كان نوعه » (٢)، وذلك باجراء استفتاء شعبى عام بعد انسحاب آخر جندى مصرى من اليمن (٣) ، وكان هذا العنصر الجديد يمثل اقصى ما يمكن ان يصل اليه الملكيون اليه للقاء مع الفئات المنشقة على النظام الجمهورى وهو اللقاء الذى تم بالفعل فى مؤتمر الطائف فى أغسطس ١٩٦٥ . (٤) .

وهكذا فان اول سبب للتجمد العسكرى يمكن ان يرد الى التطور

(١) Schmidt, op. cit., PP. 176-8. O'Ballance, op. cit., PP. 124-5.
Al-Marayati, The Problem of Yemen, II., op. cit., P. 22.

(٢) للبيان الوطنى الذى وقعه الامام البدر وامراء حميد الدين وزعماء المسكر الملكى ومشايخ القبائل من الطرفين ، فى : الحياة ، ٦٥/٥/١٩ ، نقلا عن : الوثائق العربية ، ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

(٣) قرارات مؤتمر « حائر المش » لرجال القبائل اليمنية الملكية - سائر العش (٦٥/٧/١) ، فى : الحياة ، ٦٥/٧/١٦ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

(٤) والذى سيكون السياق المناسب لبحثه هو الحديث عن الانقسامات الجمهورية فى الجزء التالى من هذا البحث .

العسكري - وان يكن المحدود - للملكيين فضلا عن التطوير السابق للبرنامج السياسى ، وبالإضافة الى هذا فقد استفاد الملكيون من استمرار تأثير بعض العوامل المنبثقة من البيئة اليمنية وكذلك تأثير بعض مخرجات الحرب الاهلية ذاتها ، وقد سبقت الاشارة اليها فى الفصل السابق ويمكن ان نوجز اهمها فى : التضاريس اليمنية التى مكنت الملكيين من اتباع حرب للجبال لم يتدرب المصريون عليها فضلا عن عدم ملائمتها لنوعية تسليحهم وقد كانت هذه التضاريس أيضا هى التى جعلت الطيران الذى انفرد المصريون بامتلاكه لا يلعب دورا حاسما فى القتال على الرغم من الدور الهام الذى قام به والتأثير البالغ الذى احدثه فى بداية القتال - ضعف الجمهوريين عسكريا وانقسامهم سياسيا - طبيعة الولاء القبلى التى مثلت لكلا الطرفين عيبا وميزة فى نفس الوقت - الاثار الجانبية للوجود المصرى فى اليمن وبصفة خاصة للعمليات العسكرية (١) .

ثانيا - طوال فترة الدراسة استمر الدعم السعودى سياسيا وعسكريا للملكيين باستثناء فترة توقف قصيرة فى صيف ٦٤ استؤنف بعدها ليتصاعد فى النصف الاول من عام ١٩٦٥ ، وقد كان المؤتمر الذى عقده الملكيون فى ابريل ١٩٦٣ فى أعقاب هجوم رمضان بدعوة سعودية كما انه عقد على ارضها بل ان الامير فيصل قد شارك فيه مع عدد من الوزراء السعوديين وكبار العسكريين ، وقرر السعوديون فى هذا المؤتمر زيادة المساعدة للامام وقدم خبراؤهم العسكريون نصائحهم له بتكوين جيش تقليدى وتدريبه للهجوم على المواقع الحصينة ، واعترض فيصل بحزم على اقتراح تكوين سلاح جوى ملكى يقوده طيارون مرتزقة لان هذا كان سوف يعنى تورطا مباشرا للسعودية فى القتال حيث ان طائرات مثل هذا السلاح لن تجد لها قواعد الا فى اقليم السعودية (٢) .

واستمرت المساعدة السعودية للامام دون توقف حتى صنف ١٩٦٤ (٣) ، وفى هذا الوقت حدث توقف قصير للمساعدة السعودية قدم له

(١) انظر لتبين انطباق هذه العوامل على مرحلة الدراسة الحالية : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ، ٢٤٤ . خطاب المشير عامر فى صنعاء (٦٥/٢/٢) ، فى : خطب المشير عبد الحكيم عامر : مرجع سابق ص ٢٤٧ .
Schmidt, op. cit., PP. 168-9. Nutting, op. cit., PP. 341-2.

O'Ballance, op. cit., PP. 108-9. Schmidt, op. cit., PP. 165-6. (٢)

O'Ballance, op. cit., p. 127. (٣)

أوبالانس تفسيراً معقولاً مؤداه اصرار فيصل على وجوب تعاون الملكيين مع الجمهوريين المنشقين ورجال القبائل المعادين للمصريين وأن يكونوا غير ملكيين ، وقد رفض الملكيون هذا في البداية ثم رضخوا لحاجتهم للدعم السعودي (١) وبعد ذلك استؤنف الدعم السعودي وتزايد في النصف الأول من ١٩٦٥ (٢) وبالإضافة إلى هذا كانت السعودية قناة لدعم آخر وإن يكن أقل أهمية قدمه بعض الحكام الذين كانوا في صدام مع النظام المصري . وكان أهم الأمثلة بهذا الصدد هو شاه إيران الذي قدم الأسلحة والأموال وربما الخبراء (٣) .

ثالثاً - استمرت السياسة البريطانية الرسمية في فترة الدراسة سياسة عدم تورط في الشئون اليمنية ، ومع ذلك فلم يكن ثمة شك في استمرار الدعم البريطاني غير المباشر وغير الرسمي للملكيين اليمنيين ، وبالنظر إلى قيام السعودية بالدور الأساسي في التمويل وإلى انشغال البريطانيين اعتباراً من منتصف يونيو ٦٣ وبصفة خاصة ابتداء من ١٩٦٤ بدور أنخطر عن أنفسهم بسبب بدء وتصاعد حركة المقاومة المسلحة في الجنوب اليمني ، فقد كانت القيمة الحيوية للدعم البريطاني المضاد لثورة اليمن هي مجموعة الخبراء الذين شاركوا على الأقل في تخطيط وتوجيه العمليات الملكية ، واتساقاً مع الادعاء البريطاني بأنهم كانوا يقومون بمهمتهم هذه بصفتهم الشخصية فسوف نبحث هذه الظاهرة في سياق الحديث عن دور المرتزقة في السبب التالي (٤) .

Ibid., P. 130.

(١)

Ibid., P. 138.

(٢)

Ibid. Schmidt, op. cit., p. 166 .

(٣)

وانظر وجهة نظر مصرية في : محمد حسنين هيكل ، الصيف الخطر ، في : الأهرام ٦٥/٣/١٩ . محمد حسنين هيكل ، هل يمكن عقد صفقة أو حتى عقد هدنة ، في : الأهرام ، ٦٥/٨/١٢ .

(٤) استمرت طيلة فترة الدراسة الاحتكاكات البريطانية - الجمهورية المصرية ، ولن نتناولها هنا أيضاً لنفس السبب الوارد في الفصل السابق ولكن قد تجدر الإشارة إلى أن أهم هذه الاحتكاكات قد أخذت شكل غارة بريطانية على حريب في ٢٨ مارس ١٩٦٤ اعترفت بها بريطانيا رسمياً كهجوم مضاد اضطرت إليه بعد أقصى قدر من ضبط النفس تجاه الهجمات الجوية اليمنية على الجنوب العربي وقد بحث مجلس الأمن هذه الغارة بناء على طلب اليمن في الفترة من ٢ - ٩ أبريل ، وكانت المناقشات مناسبة أخرى توضح المآزق التاريخي الذي كانت السياسة البريطانية تواجهه في تلك المرحلة ، وبشيء من التجاوز يمكن القول بأن غارة حريب كانت سويس اليمن ، وقد =

وقد كان استمرار هذا الموقف البريطاني راجعا الى استمرار التحليل السابق للمصالح البريطانية المتضمنة في الصراع اليمني ، فضلا عن ان تطور الموقف اليمني من حركة التحرير في الجنوب اليمني سياسيا وعسكريا ابتداء من يونيو ٦٣ وبصفة خاصة ابريل ١٩٦٤ كان أحد المدخلات الجديدة البالغة الأهمية بهذا الصدد ، وقد دفع استمرار هذا الموقف المشترك لكل من بريطانيا والسعودية الى نوع من التنسيق العسكري بين الدولتين كان حده الأدنى هو دعوة بعثة عسكرية بريطانية للسعودية لاعادة تنظيم جزء من القوات المسلحة السعودية (١) ، وأدى هذا الى حديث مصرى مبرر عن دور هذه البعثة في العمل ضد ثورة اليمن (٢) .

وجدير بالذكر ان سقوط المحافظين وفوز العمال في أكتوبر ١٩٦٤ قد فتح لفترة قليلة افاقا محدودة لتغير ولو نسبي في السياسة البريطانية فعلى الرغم مما هو مستقر عليه من ان السياسة الخارجية البريطانية لا تعبر عن حقيقة حزبية فقد كانت هناك اسباب خاصة بال حالة اليمنية تدفع الى توقع هذه التغيرات المحدودة ، فقد سبق ان رأينا ان قطاعات من حزب العمال المعارض في ذلك الوقت كانت تدافع عن الاعتراف بالثورة اليمنية وعن موقف مرن من الحركة القومية في المنطقة ومن عبد الناصر ، ومن ناحية أخرى كان هناك تعاطف بين حزب العمال وبين الحركة العمالية في عدن باعتبار انها تعكس النموذج النقابي البريطاني (٣) ، وأخيرا كانت السياسة الدفاعية المعلنة للعمال قبل فوزهم قد اوجت باحتمال تبني موقف مختلف عن الموقف المحافظ من قاعدة عدن في عدن في حالة الفوز ، فقد بدا ان هذه السياسة تناصر مذهب الحراك الاستراتيجي وليس

أصدر المجلس قرارا يدين فيه أعمال الانتقام ويأسف بشدة للعمل البريطاني في حريب ولكل الهجمات والحوادث التي حدثت في المنطقة . وقد وجدت كل من الدول الكبرى ما يرضيها في هذا القرار « ويقصر هذا صدوره دون أي اعتراض وامتناع كل من بريطانيا والولايات المتحدة عن التصويت » .

انظر :

United Nations, Official Records, Security Council XIS, 1964. S/PV. 1986-1139. New York, February, 1965, 1106 th-111th Meetings.

Wood, op. cit., p. 11. Sources of Conflict in the Middle East, (١)
op. cit., p. 31.

(٢) هيكل ، مرجع سابق .

Trevaskis, op. cit., p. 155.

(٣)

القواعد الثابتة فيما وراء البحار (١) . ومع ذلك فلم تمض سوى فترة قصيرة لكى تتضح استمرارية السياسة الخارجية البريطانية بغض النظر عن هوية الحزب الحاكم .

وابعا - أضيف فى هذه المرحلة الى الدعم الخارجى للملكيين الدعم الذى قدمته لهم مجموعة من المرتزقة ، ولا يمكن موضوعيا فصل دور المرتزقة عن السياستين السعودية والبريطانية لانه بدون النقود السعودية لم يكن ممكنا تجنيدهم ولأن البريطانيين منهم بدوا أدوات غير رسمية لتنفيذ السياسة البريطانية ، ومع ذلك فانه من الأنسب ان تبحث ظاهرة المرتزقة فى سياق واحد ، وتشير بعض المصادر الى بدء استعانة الملكيين بهم فى نوفمبر ١٩٦٣ (٢) ، ولكن من الواضح ان الملكيين بدؤوا يفكرون فى ذلك فى أعقاب هجوم رمضان على الأكثر (٣) .

وفى مارس ١٩٦٤ أشار يوثانت فى تقريره الى مجلس الأمن الى وجود المرتزقة بقوله « ويبدو ان الملكيين أيضا ممولين بالنقود على نحو طيب ، وانهم استأجروا عددا من الخبراء الأجانب لتدريب وتوجيه قواتهم فى تكتيكات حرب العصابات الحديثة » (٤) . وفى أول مايو ١٩٦٤ كشف هيكل المعلومات التى توصلت اليها أجهزة المخابرات المصرية عن عمل المرتزقة بين صفوف الملكيين ، وقد حدد هيكل أكتوبر ٦٣ تاريخا لبدء ملاحظة تأثير وجودهم ، وذكر ان أول المعلومات بشأنهم وردت من لندن وباريس عن تجمع بريطانوا وكل أعداء الثورة اليمنية لقوة من المرتزقة تضم بعض الجنود والضباط البريطانيين العاملين فى الجنوب اليمنى وفلول الفرقة الأجنبية الفرنسية وبقايا الجيش الفرنسى السرى وأشار الى ان

(١) انظر . Gordon Walker, The Labor Party's Defence and Foreign Policy, in : Foreign Affairs, Vol. 42, No. 3. April 1964, P. 396

(٢) O'Ballance, op. cit., p. 119.

(٣) فى يونيو ٦٣ تلقى دافيد سميلى الضابط البريطانى السابق الذى كان يعمل قائدا لقوات سلطان مسقط قبل خمس سنوات دعوة من الامام لزيارة اليمن ، ووصل سميلى الى جيزان بالسعودية فى ١٦ يونيو ومنها الى اليمن حيث التقى بالامام وقضى فى مقره ٣ أيام ثم قام بجولة فى الواقع الملكية يدعى انه وصل فيها الى مسيرة يوم من صنعاء وقدم ملاحظاته على التكتيكات الملكية من واقع خبرته فى حرب العصابات ثم كتب كل هذا فى مقالة نشرت فى نوفمبر ٦٣ . انظر :

D. Smiley, The War in the Yemen, in : Journal of the Royal United Service Institution, November 1963, PP. 328-35.

S/5572. P. 2.

(٤)

عبد الناصر قد تلقى خطايا من رئيس دولة أفريقية يقول له فيه صراحة ان عددا من الجنود المرتزقة الذين كانوا يعملون في جيش كاتنجا يتلقون عروضاً مغرية « لكي يعملوا ضدكم في اليمن » ، وأتى بعد ذلك الدليل المادى متمثلاً في حصول السلطات العسكرية المصرية في اليمن على مجموعة رسائل قادمة من لندن وعدن وبيحان ومسقط الى بعض الأجانب الذين تأكد انهم يعيشون في مكان ما في كهوف منطقة قبائل خولان ، وخلص هيكل الى وجود تنظيم عسكري وسياسي يعمل بتوجيه بريطاني وتحت قيادة بريطانية من المخابرات على الأرجح وتشارك فيه الفئات السابقة ، وفدر هيكل عدد هؤلاء المرتزقة بحوالى ثلثمائة يعملون كخبراء عسكريين ومدربين على الأسلحة (١) . كما يقوم هذا التنظيم في شقه السياسي بجهد ضخم في مجال الدعاية الخارجية (٢) .

ووفقاً للمصادر الغربية التي تناولت هذا الموضوع فإن كل ما ذكره هيكل صحيح مع خلاف في تحديد الرقم ، فبينما حدده هيكل بحوالى ثلثمائة حدده هذه المصادر بحوالى مائة فقط ، بل ان ما ذكره هيكل في الواقع أقل من الحقيقة فقد انضح ان « تونى » الذى جاء ذكره في مقالة هيكل هو ملازم الطيران انتونى بويل الذى شغل منصب معاون تشارلز جونستون وخلفه كيندى تريف سكيز المندوب السامى البريطانى في عدن في ذلك الوقت ، وقد اعترف متحدث باسم الحكومة البريطانية بصحة الرسائل وان ذكر ان كل الرسائل المنسوبة لا تونى بويل موقعة بتاريخ تال لتركة وظيفته ، وفي ٢١ يوليو ذكر هيوم رئيس الوزراء البريطانى في مجلس العموم ان بويل لم يحصل على أى ترخيص رسمى بممارسة نشاطه ، وان المندوبين الساميين اللذين عمل معهما لم يكونا على علم بشئ عن هذا النشاط ولكن هذا لم يكن موضع تصديق كبير (٣) .

وطيلة عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ استمر نشاط المرتزقة بتكوينهم السابق في صفوف الملكيين ، ولسنا بحاجة الى بيان القيمة الحيوية لوجودهم بالنظر الى طبيعة المشكلات العسكرية التي كان يواجهها الملكيون (٤) .

(١) أشار هيكل الى تعرض مراقبى الأمم المتحدة الموجودين في اليمن في ذلك الوقت للأغراء من بعض الضباط الانجليز في هذا التنظيم لمساعدته أو على الأقل التواطؤ معه .
(٢) محمد حسنين هيكل ، هذه هي الحقيقة الآن في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٤/٥/١ .

O'Ballance, op. cit., P. 127. Schmidt, op. cit., PP. 180-1. (٣)

O'Ballance, op. cit., PP. 129-30. Schmidt, op. cit., PP. 216-7. (٤)

(ج) أدراك القيادة المصرية : يمكن ان نستخلص من تصريحات

القيادة السياسية مؤشرات معقولة لادراكها لحالة التجمد العسكري والتصاعد التدريجي للمقاومة الملكية الذي وصل الى ذروته في النصف الأول من ١٩٦٥ ، فبينما استمرت تصريحات هذه القيادة تعبر عن نوع من الاستخفاف بالمقاومة الملكية طيلة الجزء المتبقى من عام ٦٣ (١) . نجد ان عام ١٩٦٤ قد بدأ يشهد تعبيرا مخففا عن حالة التجمد العسكري (٢) . ومع ذلك فقد ظل الاستخفاف بالمقاومة الملكية سائدا بدرجة ملحوظة (٣) .

ولكن اواخر عام ١٩٦٤ والنصف الأول من عام ١٩٦٥ شهد ظاهرة جديدة وهي استبعاد المعلومات الخاصة بتطور العمليات العسكرية في اليمن من الخطب العلنية لعبد الناصر ، وقد نتذكر انه تحدث في ١٢ نوفمبر ٦٤ عن المبالغات المعادية بشأن اليمن ، وقال بانه لن يذكر الأرقام الصحيحة للخسائر والانفاق علنا ، وطيلة النصف الأول من عام ١٩٦٥ لم يشر عبد الناصر في أية خطبة علنية له بكلمة واحدة الى تطور العمليات العسكرية في اليمن ، وعندما تحدث تفصيلا عن هذا الموضوع في حديثه الى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في مايو ٦٥ فان الجزء الخاص بالعمل العربي والدولي لم ينشر ، وفي ٢٢ يوليو ١٩٦٥ ألقى عبد الناصر ولأول مرة خطابا انعكست فيه بوضوح حالة التجمد العسكري ، ففي هذا الخطاب أشار عبد الناصر الى ان الثورة اليمنية بعد أكثر من سنتين ونصف مازالت تواجه مشاكل عسكرية ، وحدد مصدر هذه المشاكل في نشاط المرتزقة من البريطانيين والسعوديين ، وعلى الرغم من انه أشار الى ان عملياتهم

(١) في ٢٣ ديسمبر مثلا صرح عبد الناصر بأن القوات المصرية استطاعت ان تقضي على محاولات الرجعية وبأن شهورا قد انقضت دون معارك باستثناء معارك صغيرة لمنع التسلسل من السعودية . انظر : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع ببور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ .

(٢) في ٢٤ ابريل ألقى عبد الناصر كلمة في الضباط والجنود المصريين باليمن ، أشار فيها الى سيطرة القوات المصرية على الموقف مع ظهور بعض الأحداث الصغيرة التي تستمر في رآيه أمدا طويلا . انظر كلمة عبد الناصر في الضباط والجنود باليمن (٦٤/٤/٢٤) ، في : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ٥٥٣ .

(٣) راجع خطاب عبد الناصر في عيد العمال (٦٤/٥/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .

تضرب باستمرار فانه قد تساءل : الى متى نظل هناك نتعرض للعدوان (١) .

ويتصل بهذا ان فكرة الاستنزاف المتعمد للجهد المصرى الذى تظل بموجبه القوات المصرية فى اليمن « سنين بغير عدد » والابعاد المقصود لجزء من القوات المسلحة المصرية عن « المكان الذى يجب أن تكون فيه » كانت قد بدأت تطرح نفسها بالحاح فيما يبدو على القيادة المصرية فى ذلك الوقت (٢) ، وقد أفضى بها ذلك الى بدلين أعلنهما عبد الناصر فى يوليو ٦٥ : أما سلام مع السعودية ينهى هذا الوضع، فإن أخفقت محاولاته فان يكون هناك بديل سوى تصعيد يصفى قواعد العدوان السعودية نفسها (٣) .

وقد يكون من المناسب فى هذا السياق ان نحاول التعرف على ادراك القيادة العسكرية أيضا لهذا الموقف أولا لبيان مدى اتساقه مع ادراك القيادة السياسية وثانيا للتعرف على نوعية الضغوط التى يحتمل أن تكون القيادة العسكرية قد مارستها على القيادة السياسية بهذا الصدد . وبداية لعله قد اتضح مما سبق أن حثة اتساقا كبيرا بين تصريحات القيادة العسكرية والقيادة السياسية بهذا الصدد . كما ان فكرة استنزاف القوات المصرية أو على الأقل ابقاءها أطول مدة ممكنة فى اليمن لتسهيل الطريق أمام عدوان اسرائيل قد وردت فى تصريحات عامر منذ مايو ١٩٦٥ (٥) .

ووفقا لرواية أوردها هيكل فان القيادة العسكرية المصرية فى صنعاء كانت تقدر الموقف على أساس ان الجبهة الجنوبية لليمن قد تم تأمينها بعد تحول الاختلال البريطانى الى موقف الدفاع عقب اندلاع الثورة الوطنية ضده ، وبذلك أصبحت الجبهة الشمالية - الشرقية مع السعودية هى ممكن الخطر الوحيد بسبب طبيعتها الجبلية ووجود قواعد للملكيين داخل السعودية ، ومنذ ربيع ١٩٦٥ بدأت القيادة العسكرية فى صنعاء تؤيدها

(١) خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ . ٣٦٧ .

(٢) هيكل ، كنت فى جده ، مرجع سابق .

(٣) خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

(٤) انظر كلمة عامر فى ضباط وحدات القوات البرية فى هاكستب (٦٥/٥/١٠) ، فى : خطاب المشير عبد الحكيم عامر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

القيادة العامة فى القاهرة تطالب بالسماح لها بحرية العمل وراء الحدود السعودية باعتبار ان ذلك هو الحل الوحيد ، لأنه سوف يمكن من تطهير مداخل السلاسل الجبلية عند بداياتها فى الاقليم السعودى ، وتساعد هذا الطلب مع دخول الصيف (١) ، وقد أكد عبد الناصر هذه الرواية وان يكن باختصار بعد يومين من نشر مقالة هيك (٢) .

وهكذا يمكن القول بأن موقف التجرد العسكرى قد وضع القيادة السياسية المصرية امام بديلين لا ثالث لهما : أما مزيد من التصعيد بتوسيع نطاق العمل العسكرى ليشمل عمليات برية واسعة داخل السعودية ، وقد ضغطت المؤسسة العسكرية فى هذا الاتجاه خاصة فى النصف الأول من عام ١٩٦٥ ، وأما الاتجاه الى التسوية . وبالنظر الى المضامين السياسية وربما العسكرية السيئة المتضمنة فى أى عمل هجومى واسع ضد السعودية فإنه يبدو ان القيادة السياسية كانت ميالة بوضوح لاعطاء الأولوية للاتجاه الى التسوية خاصة وان هذا الاتجاه يمكن ان يدعم بالتهديد بالقيام بعمل عسكرى ، ويشير الى هذا ترتيب البديلين : التسوية ثم التصعيد كما ورد فى خطاب عبد الناصر فى يوليو ٦٥ .

٣ - انقسام الجمهوريين :

تشير الفروض النظرية المتعلقة بتطور الصراعات الأهلية الى ان المجتمعات التى تجتاز هذه الصراعات تشهد زيادة فى التماسك الداخلى داخل كل طرف من أطراف الصراع ولكن فى بعض الحالات تحدث هذه العملية بالعكس حيث يتحلل أى الطرفين أو كليهما الى فرق متنازعة ، ويبقى حدوث أى من هذين الاحتمالين فى صراع أهلى محدد مسألة للبحث فى كل حالة . وتشير خبرة الحرب الأهلية اليمنية فى الستينيات الى ان الجمهوريين اليمنيين قد مروا بالطريق الثانى ، وسوف ندرس فى هذا الجزء مظاهر هذا الانقسام ثم نحاول بيان أسبابه وأثره على السلوك المصرى .

(١) محمد حسين هيك . شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى ، فى :
الأمرام ، ٦٦/٥/٦ .

(٢) انظر : حديث عبد الناصر الى كارنيجيا رئيس تحرير مجلة بليتز الهندية
(٦٦/٥/٨) . فى : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الخامس ، مرجع
سابق ، من ٥٦٦ .

(١) مظاهر الانقسام : تعرض بعض الكتابات أحيانا لمظاهر انقسام

الجمهوريين وفقا لمصطلحات طائفية ، فتنحدث عن تزايد السخط الشافعي على القيادة الجمهورية الزيدية واكتشاف تنظيمات شاقعية سرية مناهضة للحكومة الرسمية وما الى هذا ، بل ان هذه الكتابات تنظر أحيانا لخروج بعض الشوافع البارزين من الحكم كما في حالة البيضاني أو كما سنرى في حالات أخرى كتعبير عن خلافات طائفية ليس الا (٣١) ، فضلا عما سبق ورأيناه من خطأ التعبير عن الصراع السياسي في اليمن بلغة طائفية ، فأننا سوف نرى في تحليل أسباب هذا الانقسام انه من الخطأ أيضا ان يفسر بتغيرات طائفية ، وحتى مع الاعتراف بوجود توترات شافعية في اليمن في فترة الدراسة فان تحليل ظاهرة انقسام الجمهوريين سوف يبين على نحو قاطع ان مثل هذه التوترات لا يمكن بحال أن تكون هي المظاهر الأساسية لهذا الانقسام ، ومن ثم فان المتغير الطائفي لا يمكن أن يكون متغيرا أساسيا في التحليل .

وبهذا التحديد لتناول الظاهرة موضوع الدراسة يمكن أن ترد أول جذور الانقسام الجمهوري الى الفترة اللاحقة لهجوم رمضان ، وقد كانت أبرز العلامات بهذا الصدد هي عقد مؤتمر في عمران باليمن في سبتمبر ١٩٦٣ ، وعلى الرغم من ان قرارات المؤتمر قد تضمنت في عبارات واضحة الثقة البالغة في الرئيسين « العظيمين » عبد الناصر والسلال ، والنظرة في « اعجاب واكبار الى الموقف المصري من الثورة اليمنية » وما الى هذا من قرارات تؤيد الخط الرسمي للقيادة الجمهورية ، فان عديدا من القرارات كان ينم عن نوع من المعارضة لبعض مظاهر فقدان الديمقراطية والفساد الحكومي ، كما طالبت القرارات برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج عمليات عسكرية ، وبأن تنحصر مهمتها حيث يلزم بقاؤها في الشؤون العسكرية فقط ، ولم تحدد هذه القرارات نوعية القيادات المقصودة وما اذا كانت مصرية أم يمنية . وقد يسهل تصور ان المصريين هم المقصودون بها بالنظر الى محدودية الدور الذي كان الجيش اليمني يقوم به في ذلك

O'Ballance, op. cit., pp. 115-6, 130-1 and P. 134.
Wenner, op. cit., P. 114.

(١) انظر :

الوقت ، وعموماً فإن القرار في الحالين يعبر عن نوع من التوتر داخل الجمهوريين (١) .

وإذا كانت مظاهر التوتر السابقة قد بدت مخففة بمجيئها في سياق مجموعة من القرارات المعبرة عن التأييد للقيادة الرسمية فإن الواقعة الثانية للانقسام الجمهوري يمكن أن تعد بحق البداية الحقيقية لهذا الانقسام ، ففي ٢ ديسمبر ١٩٦٤ قدم كل من أحمد نعمان رئيس مجلس الشورى في ذلك الوقت وعبد الرحمن الايرياني ومحمد محمود الزبيري نائبى رئيس وزراء اليمن استقالة جماعية من مناصبهم (٢) ، وكانت هذه هي الواقعة الأولى من نوعها في النظام الجمهوري بحكم أنها أوضحت وصول الانقسام الى داخل الفئة الحاكمة نفسها وبدرجة عميقة أفضت الى هذه الاستقالة ، وقد أشار كتاب الاستقالة الموجه للسلال الى ما يفيد بأن المستقلين يعبرون عن ذات الاتجاهات التي سبق تبينها من خلال قرارات مؤتمر عمران (٣) . وقد بدأ كتاب الاستقالة بالإشارة الى أنه « بعد تجربة عامين كاملين وأشهر ثلاثة لم تحقق للشعب آماله ولم نكسب للثورة الجمهورية التأييد والدعم الشعبيين » ، وأنه بعد تجربة العامين تراكمت الأخطاء وتفاقت المشاكل وانتشر الفساد ولا تزال الحرب مستمرة (٤) . وهكذا يمكن القول بأن العامل الأصيل المعلن كسبب للاستقالة هو الفساد الداخلي والتجمد العسكري ، وبينما كانت الإشارة الى التجمد العسكري عابرة فإن الاستقالة تحدثت تفصيلاً عن مظاهر الفساد الداخلي ، فوصفت الوضع القائم بأنه وضع انعدم فيه المقاييس وفقد فيه النظام وامتهنت القوانين وشاعت الاختصاصات (٥) .

وبالإضافة الى الحديث المسهب عن الفساد الداخلي تضمنت الاستقالة

(١) أنظر نص قرارات مؤتمر عمران في : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٥٢ .

(٢) صور اوبالانس الاستقالة على أنها انعكاس للانشقاق الزيدى الشافعى داخل

الجمهوريين وهو بالطبع تصوير خاطيء لأن كلا من الانتمايين الشافعى والزيدى كانا

ممثلين فيها . أنظر : O'Ballance, op. cit., P. 134.

(٣) انظر : لهذا استقلنا . نص خطاب استقالة الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس

مجلس الشورى اليمنى والقاضى عبد الرحمن بن يحيى الايرياني والأستاذ محمد محمود

الزبيري نائبى رئيس وزراء اليمن المقدمة الى رئيس جمهورية اليمن فى ٦٤/١٢/٢ مع

مشروع الدستور المؤقت - بدون مكان اصدر ، ص ٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٥) أنظر : المرجع السابق ، ص ٦ ، ١١ .

إشارة واضحة إلى تزايد السخط الشعبي على المصريين بادئة بالإشارة إلى أن الأعداء يحاولون تشويه دورهم « ليس في مناطق العصيان فحسب بل وفي المناطق التي كانت تعطى هذا الدور قيمته الوطنية والقومية والانسانية الكاملة » ، وهكذا أصبح « هؤلاء الأخوة الأحرار الأبرار ٠٠٠ يتعرضون معنا لقدر كبير من السخط الشعبي والتذمر الجماهيري إذ صنورهم الأعداء والرجعيون حماة لفساد الوضع » (١) .

ويمكن قياس الأثر الذي أحدثته هذه الاستقالة داخل المعسكر الجمهوري ودرجة الانقسام الذي كانت تعبر عنه بمؤشرين أولهما : أنها قد أفضت في خلال شهر واحد إلى تغيير وزارى فى اليمن ، ففي ٦ يناير ٦٥ أعلن فى اليمن قرار جمهورى بتشكيل وزارة جديدة حل فيها حسن العمرى فى رئاسة الوزارة محل حمود الجائفى الذى شغل هذا المنصب اعتبارا من ٤ مايو ٦٤ . أما المؤشر الثانى فهو مقارنة تشكيل وزارة الجائفى بوزارة العمرى ، وتظهر هذه المقارنة أن اثنى عشر شخصا من أعضاء وزارة الجائفى البالغ عددها أربعة وعشرين أى بنسبة ٥٠٪ تماما لم يشملهم التشكيل الوزارى الجديد الذى بلغ عدد أعضائه رقما مقاربا وهو عشرون وزيرا (٢) . ويظهر كلا المؤشرين أن الانقسام الذى عبرت عنه استقالة النعمان والايوانى والزبيرى داخل الفئة الحاكمة من الجمهوريين لم يكن انقساما هينا بأى حال .

غير أن التطورات لم تقف عند هذا الحد ، ففي نفس الشهر الذى قدمت فيه الاستقالة السابقة بدأت الأضواء تركز على ما أصبح يسمى فيما بعد بالقوة الثالثة تعبيرا عن مجموعة وصفت نفسها بأنها تمثل فريقا من الجمهوريين المنشقين على النظام الحاكم فى صنعاء (٣) ، وعقد ممثلو هذه المجموعة مؤتمرا صحفيا فى بيروت فى ديسمبر ٦٤ أوضحوا فيه أفكارهم التى أصبحت تمثل فيما بعد برنامجا سياسيا واضحا لهذه المجموعة ، وهى تتمثل أساسا فى معارضة استمرار الحرب باعتبارها مأساة يعانى منها الشعب اليمنى برمتها ، ولا يستفيد منها سوى حفنة من الانتهازيين فى صنعاء (أى الفئة الجمهورية الحاكمة) وحفنة أخرى من الرجعيين فى الكهوف والجبال (أى الملكيين) وعلى هذا فإن الشعب اليمنى أصبح يعارض هذه

(١) المرجع السابق ، ص ٤ - ٥ .

(٢) انظر تشكيل وزارة الجائفى والعمرى على التوالى فى : الأهرام ، ٦٤/٥/٥ .

(٣) ٦٥/١/٧ أو : اليمن الجديدة ٨ع ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ ، ١٢ع ، يناير ٦٥ ، ص ١٦ .

(٣) الاسم التنظيمى هو اتحاد القوى الشعبية اليمنية .

البنية برمتها ، ويطالب بانتهاء الصراع فى اليمن والسماح لليمنيين بتقرير مصيرهم بحرية ، ويتحقق هذا بسحب القوات المصرية وانتهاء المساعدة السعودية لمن بسمون بالملكيين وبعد ذلك يعقد مؤتمر شعبى فى اليمن يمثل كافة الفئات ، ويختار حكومة مؤقتة تشرف على جراء انتخابات عامة يسفر عنها تكوين برلمان أو مجلس شورى يقرر ارادة الشعب اليمنى (١) .

وفى يناير ٦٥ أصدر ممثلو الجمهوريين المنشقين بيانا أشار الى أنهم قد أجروا محادثات مع فيصل أسفرت عن وعده لهم بأنه سيكون مع ارادة الشعب اليمنى أيا كانت شريطة أن تكون هذه الارادة حرة ، واعتبروا هذهبادرة مشجعة وأشاروا الى أن ادراك عبد الناصر بوجود تناقضات داخل اليمن بداية تفهم أعم لطبيعتها وللإسهام فى حلها بالتالى (٢) .

وقد يثور تحفظ على دراسة القوة الثالثة فى سياق انقسام الجمهوريين على أساس انها لا تحمل من الجمهورية سوى الاسم فحسب ، وفى الواقع أن القوى الاجتماعية التى عبرت عنها القوة الثالثة والأفكار التى طرحتها لحل الحرب الأهلية والتحركات التى قامت بها لا يجعل لها مكانا وسط المدافعين عن الجمهورية ، فقد كان على رأس هذه القوة أولا أحد الأفراد المنتمين لأسرة الوزير (٣) ، وكانت القوة تستند بالأساس الى قاعدة قبلية كما سيوضح مما يلى ، والأهم من ذلك أن الأفكار التى طرحتها لم تكن تشير بأى حال - عكس موقف الجمهوريين المعتدلين - الى شرط التمسك بالنظام الجمهورى من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فإن شرط انتهاء التدخل لمصلحة الجانبين كان ليعمل فى النهاية فى مصلحة الملكيين فقط بالنظر الى الاعتبارات اللوجستكية السابق الإشارة إليها بالنسبة لكل من الطرفين المصرى والسعودى .

(١) المؤتمر الصحفى الذى عقده الوفد الجمهورى اليمنى المنشق على المشير السلال - بيروت (٦٤/١٢/٢٨) ، فى النهار ، ٦٤/١٢/٢٩ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، بيروت : الجامعة الأمريكية « بدون تاريخ اصدار ، ص ٦٣٣ - ٦٣٤ .
(٢) بيان وفد القوى الشعبية اليمنية الى قادة العرب - بيروت (٦٥/١/٤) ، فى : النهار ٦٥/١١/٥ . نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣-٢ .
والإشارة الى عبد الناصر تعليق على تناوله للمشكلة فى خطابه بتاريخ ٦٤/١٢/٢٣ وهو ما سيحى ذكره فى السياق التالى .

(٣) ابراهيم بن على الوزير . انظر : بيان الطلاب اليمنيين فى لبنان حول الوفد الجمهورى اليمنى المنشق - بيروت (٦٤/١٢/٣٠) فى : الأنوار ٦٤/١٢/٣١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥ . أو : اليمن الجديدة ، ص ٢ ، ع ١٢ ، يناير ٦٥ « ص ١٧ .

ومع ذلك فإن هذه القوة يجب ان تدرس فى سياق انقسام الجمهوريين لأنه لا مفر من الاعتراف بأنه على الرغم من كل ما سبق فإنها كانت تحصل على تأييد بعض كبار القادة القبليين الذين تولوا مناصب رسمية فى ظل النظام الجمهورى (١) ، ومن ناحية أخرى فإن تسمية الجمهوريين المنشقين التى ارتبطت بأنصار هذه القوة أفادت دعائيا فى أظهر وجود انقسام خطير داخل الجمهوريين ، والأهم من ذلك انها مثلت بؤرة محتملة لجذب العناصر المعتدلة بين الجمهوريين خاصة فى ظل ظروف الانقسام السابق التى كان الجمهوريون يمرون بها .

والى جانب التطور السابق وقع تطور آخر مشابه لم يستمر طويلا فى ذاته وان أدت الملابس التى أحاطت به الى انعكاسات فى منتهى الخطورة بالنسبة لتماسك المعسكر الجمهورى ، ففي أعقاب الاستقالة الجماعية للنعمان والايرباني والزيرى بدأ الأخير يعمل على تكوين « حزب الله » ، وتشير المعلومات المتاحة عن البرنامج السياسى لهذا الحزب الى تشابه كبير بينه وبين أفكار القوة الثالثة (٢) . وكان قد سبق ان نسب الى الزيرى انه أجرى فى يوليو وأغسطس ٦٣ اتصالات سرية بالقائد الملكى أحمد السياغى بهدف التوصل الى حل وسط وان لم تسفر عن شيء محدد (٣) .

وفى أول ابريل اغتيل الزيرى فى برط بشمال شرقى اليمن واتهمت الحكومة اليمنية الملكيين باغتياله (٤) ، وأعلنت فى اليوم التالى القبض على اثنين اعترفا بانهما كلفا بذلك من عملاء البدر (٥) ، ولكن الملكيين ردوا باتهام مضاد للجمهوريين باغتيال الزيرى لاتجاهاته السياسية السابق بيانها ، بل لقد انتشرت اشاعات تورط المصريين فى العملية (٦) . ولا بد للمرء ان يسلم بان الاتجاه الذى مثله النعمان والايرباني والزيرى لابد

(١) لعل أهمهم سنان أبو لحوم الذى شغل مناصب هامة مثل نيابة رئاسة مجلس الشورى فى فبراير ٦٤ ووزارة الدفاع فى وزارة الجافى ، ونعمان بن قائد راجع عضو المجلس الجمهورى أثناء حكومة النعمان وحسين المقدمى وزير الصحة فيها فضلا عن بعض الجمهوريين الذين شغلوا مناصب ثانوية .

Schmidt, op. cit., PP. 226-7. O'Ballance., op. cit., PP. 142-3. (٢)

Ibid., PP. 114-5.

(٣) أنظر :

(٤) الأهرام ، ٦٥/٤/٣ .

(٥) الأهرام ، ٦٥/٤/٤ .

Schmidt, op. cit., P. 226. O'Ballance, op. cit., P. 143.

(٦)

وأنه كان يحظى بتأييد قطاعات قوية داخل الجمهوريين في أعقاب اغتيال الزيرى على الأقل ، ذلك ان التطورات التي تلت هذا الاغتيال لم تدع مجالا للشك في هذا . فقد أتت الى قمة الحكم بشركاء الزيرى في الاستقالة الجماعية في ديسمبر ٦٤ وباتجاهات تقترب كثيرا ان لم تكن تتطابق مع ماطالبوا به ومع ماكان الزيرى يعمل له في « حزب الله » بعد ذلك ، ففي ٢٧ ابريل قدم العمري استقالة وزارته وأذاع راديو صنعاء ان السلال بدأ في اجراء مشاورات للعمل على توسيع قاعدة الحكم (١) ، وفي اليوم التالي بدأ الحديث عن عقد مؤتمر من رؤساء القبائل اليمنية (٢) وهو ما كان الزيرى يعمل له قبل اغتياله . وفي ٢٠ ابريل أعلن في صنعاء تشكيل مجلس للرئاسة يتولى تخطيط سياسة الدولة والاشراف عليها وتوجيهها برئاسة السلال وعضوية أربعة أعضاء أحدهم عبد الرحمن الايرياني (٣) . وفي نفس اليوم تم تكليف أحمد نعمان بتشكيل الوزارة الجديدة للعمل على توسيع قاعدة الحكم ووضع برامج للنهوض باليمن ولاصلاح أداة الحكم (٤) ، وفي ٢٤ ابريل أعلن تشكيل الوزارة الجديدة التي يقول نعمان انه شكلها دون أخذ رأى القاهرة ولم يدخل فيها أى وزير من العناصر المعروفة بالتبعية لها (٥) ، وأذاع نعمان بيانا عن سياسة وزارته وضع اعادة

(١) الأهرام ٦٥/٤/١٨ .

(٢) الأهرام ، ٦٥/٤/١٩ .

(٣) الثلاثة الآخرون هم العمري الذي احتفظ بمنصب نائب الرئيس ومحمد على عثمان رئيس مجلس الشورى ونعمان قايد راجع من زعماء القبائل . انظر : الأهرام ، ٦٥/٤/٢١ . وقد اتسق هذا التطور مع مشروع الدستور المؤقت الذى ارفق بالاستقالة الجماعية للنعمان والايرياني والزيرى (م ٢ ، ف ١ ، ٢) انظر : لهذا استقالتنا ، مرجع سابق ، ص ٩

(٤) الأهرام ، ٦٥/٤/٢١ ، لن نبذل جهدا فى تحقيق الروايات القائلة بتوجيه انذار من أقوى قبائل اليمن حاشد وبكيل وغيرها الى السلال بالزحف على صنعاء مالم يكلف نعمان بتشكيل الوزارة ذلك ان المهم بهذا الصدد ان المناخ السياسى السائد قد دفع السلال الى ذلك فعلا ، ويقول نعمان عن ظروف توليه رئاسة الوزارة أن الجو فى اليمن كلها كان مشحونا بالسخط والغضب بسبب اغتيال الزيرى ، وان بعض الساخطين قد حاول أن يلصق بالمصريين واليمنيين المتضامنين معهم تهمة الاغتيال ولكنه قام بمبادرة سريعة ينفي بها هذه التهمة ويحاول تهدئة المناضلين وقبل « تحت الحاح مشايخ القبائل والعلماء والمثقفين تشكيل الوزارة » .

انظر : نص أجوبة الأستاذ أحمد نعمان على أسئلة وجهها الباحث اليه ، مرجع سابق ، ص ٣ . وانظر فى مصدر قصة انذار القبائل للسلال :

O'Ballance, op. cit., p. 143.

(٥) نص أجوبة نعمان على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٣ .

السلام الى اليمن على رأس مهامها الداخلية ، وأشار الى الاتصال بالدول الشقيقة لمعاونة اليمن في اقرار السلام ، كما أعلن البيان العمل على بناء جيش وطني قادر على الدفاع عن البلاد بالاستعانة بالخبراء العرب ، وقد كانت هذه اشارة مفهومة للرجبة في تقليل الاعتماد على القوات المسلحة المصرية وتحقيق نوع من الندبة في العلاقات مع مصر وهو ما أكدته اشارة البيان في مجال العلاقة مع مصر الى العمل على توسيع وتنظيم التعاون معها (١) . كما أشار البيان الى مساعدة اليمن للوطنيين في الجنوب المحتل وان جاء اختفاء وزارة شئون الجنوب المحتل التي ظهرت في الوزارات اليمنية اعتبارا من فبراير ٦٣ علامة على الرغبة في اتباع سياسة معتدلة تجاه بريطانيا (٢) .

وفي أعقاب ذلك بدأ تنفيذ الخطوة الخاصة بعقد مؤتمر وطني يمني ، وفي ٢٦ ابريل وافق مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء على عقد هذا المؤتمر في ٢ مايو في خمر شمالي صنعاء ، وفي ٢ مايو بدأ المؤتمر جلساته التي استمرت حتى الخامس من مايو بحضور عدد كبير من الممثلين (٣) وانتخب عبد الرحمن الايرياني رئيسا له بالاجماع (٤) وعلى الرغم مما مثلته التطورات السابقة من انتصار للمعتدلين داخل المعسكر الجمهوري فانها لم ترض القوة الثالثة التي كانت تعتبر ما حدث اجهاضا للتطورات التي سبقت اغتيال الزيري ، فقد كان المخطط قبل هذا الاغتيال ان يتعقد مؤتمر يحضره ممثلون لكل القوى في اليمن بما فيهم قادة القبائل المقاومين (أي المعادين للجمهورية) تكون مهمته هي وضع خطة لاحلال السلام في

(١) كان النعمان قد نفى في ٢١ ابريل الشائعات التي ترددت بأنه طالب بسحب القوات المصرية وذكر بان هذه القوات قد جاءت بدعوة من الشعب اليمني . الأهرام ، ٦٥/٤/٢٢ . ولكن الاشارة الى بناء جيش وطني قوى وتنظيم العلاقة مع مصر كانت ذات دلالة واضحة ، وقد أكد النعمان هذا الاستنتاج بقوله ان حكومته كانت تهدف الى تحديد العلاقات بين مصر واليمن تحديدا ينفي الشكوك والشبهات التي تثار حول تدخلها في شئون اليمن والزعم بانها لا تختلف عن دول الاستعمار : نص أجوبة النعمان على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) راجع تشكيل الحكومة وبيان سياستها العامة في : الأهرام ، ٦٥/٤/٢٥ وانظر في دلالات تشكيل حكومة نعمان :

Schmidt, op. cit., pp. 228-9. Al-Marayati, op. cit., p. 22.

(٣) قدر الأهرام العدد بألف وقرده شميدت بأربعة آلاف واوبالانس بخمسة

انظر : الأهرام : ٦٥/٥/٤ .

Schmidt, op. cit., P. 229. O'Ballance, op. cit, P. 144.

(٤) الأهرام ، ٦٥/٥/٣ .

اليمن وانتخاب حكومة تطبقها وليس العكس : تشكيل حكومة تدعو للمؤتمر وتحوّله الى مؤتمر رسمي ، وقد انعكس هذا الخلاف في تقييم الموقف على أعمال المؤتمر (١) ثم على قراراته التي يمكن اعتبارها مؤشرا واضحا على الاتجاهات داخل المؤتمر .

وقد احتلت قضية السلام مكانا محوريا في هذه القرارات فنص أولاها على تشكيل هيئة دائمة للسلام الوطني تتولى الاتصال بشتى الطرق والوسائل ببقية القبائل المغرر بها « للتوصل معهم الى التفاهم الاخوى التام الذى يؤدى الى اقرار السلام ، كما تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة الى الحكومة للقيام بالاجراءات اللازمة لتساعدتهم على نجاح مهمتهم وأكد القرار الثالث « العمل بمختلف السبل والوسائل لانهاء حالة الحرب وقرار السلام » كأول اهتمام ينبغى ان يكون لرئيس الوزراء ، ونص القرار الرابع على ضرورة المبادرة بارسال وفود الى الدول العربية جميعا من أجل التعاون على انهاء حالة الحرب وقرار السلام فى اليمن ، وناشد القرار العاشر اليمنيين « انهاء أعمال العنف والتخريب وحل مشاكلهم بالسلام » .

ومن ناحية أخرى جاءت قرارات المؤتمر فى المجال الداخلى انتصارا كاملا لمقترحات نعمان والايرىانى والزيرى فى كتاب استقالتهم ، وقد نص القرار الخامس على « تنفيذ المطالب الأساسية التى وضعها شهيدنا العظيم (الزيرى) ورفاقه المستقيلون فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ م » ، ثم حدد المطالب وفقا لما جاء فى مشروع الدستور المؤقت المرفق بكتاب الاستقالة ، كما جاء مشروع الدستور الذى وضعه المؤتمر مطابقا للمشروع السابق من زاوية تميزه بخطوط برلمانية واضحة ، كذلك تضمن القرار الثالث للمؤتمر « العمل على تصحيح الأوضاع فى جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوي النزاهة والاستقامة » فى اشارة واضحة الى الفساد الداخلى وعلاجه وفقا لما جاء باستقالة نعمان والايرىانى والزيرى ، وعلى الرغم من أن القرار الثامن للمؤتمر قدم الشكر باسم الشعب اليمنى لمصر « على ما قدمته من عون للثورة اليمنية والشعب اليمنى » فان قرارات المؤتمر عبرت عن نزعة استقلالية واضحة تعكس الاتجاهات السابق بيانها لحكومة نعمان اذ نص القرار الثالث على مطالبة رئيس الوزراء بالاهتمام

(١) انظر : نص البيان الذى وزعه اتحاد القوى الشعبية على المؤتمرين اليمنيين فى خمر : مؤتمر خمر نصوص ووثائق ، جمعها زيد بن على الوزير ، اتحاد القوى الشعبية ، لجنة الاعلام ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٢٤ - ٢٦ . وانظر أيضا : تعليق اتحاد القوى الشعبية على مؤتمر خمر وملايساته ومقرراته فى : المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٥ .

« بتنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدى قرارات المؤتمر وروحه » و « السعي لايقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران » في اشارة واضحة الى السعودية (١) .

وهكذا لم يعد هناك أدنى شك في ان المعتدلين من الجمهوريين ممثلين أساسا في النعمان والابرياني قد كسبوا هذه الجولة من الصراع الداخلي في اليمن خاصة وقد بدأت قرارات خمر توضع موضع التطبيق ، فأصدر السلالة في ٨ مايو « بناء على قرارات خمر وما أقرته لجنة المتابعة الدائمة لقرارات المؤتمر » (٢) الدستور المؤقت الذي يجعل سلطاته شكلية بحكم طبيعته البرلمانية فضلا عن النص على مجلس جمهوري يمارس اختصاصات رئاسة الدولة يختاره مجلس الشورى (٣) ، كذلك بدأت حكومة النعمان على الفور تحركها الخارجي فأرسل النعمان في ١٠ مايو برقية الى الملك فيصل يناشده فيها بذل كل الجهود الصادقة المخلصة واستخدام مساعيه الشخصية ومساعي حكومته من أجل احلال السلام (٤) ، وفي اليوم التالي رد فيصل ببرقية أكد فيها حرصه على احلال الأمن والاستقرار في اليمن على ان يكون ذلك بالاتفاق بين جميع الأطراف المعنية فيها وفي ظل ظروف تمكنهم من اقرار ما يريدونه بحرية تامة بعيدا عن أية مؤثرات خارجية عن اليمن (٥) ، في اشارة واضحة الى الملكيين وكذلك الموقف السعودي

(١) كان النعمان قد القى كلمة في المؤتمر يوم ٣ مايو قال فيها « اننا نريد السلام مع جيراننا ، ونحن نمد يد التفاهم من أجل السلام الى اخواننا في السعودية » . انظر الأهرام ، ٦٥/٥/٤ . وانظر نص قرارات مؤتمر خمر ونص الدستور المؤقت الذي أصدره في : مؤتمر خمر ، نصوص ووثائق ، مرجع سابق .

(٢) شكلها المؤتمر لمراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر والعمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى (السلطة التشريعية) فيما لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، ومزاولة اختصاص مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور حتى يتم تشكيكه . انظر : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣) انظر نص القرار الجمهوري بالموافقة على الدستور في : المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ . وراجع نص الدستور المؤقت في نفس المصدر وبصفة خاصة الباب الثاني الخاص بالمجلس الجمهوري ص ٣٩ - ٤١ .

(٤) برقية السيد أحمد محمد نعمان رئيس وزراء الجمهورية اليمنية الى الملك فيصل - صنعاء (٦٥/٥/١٠) ، في : البلاد ، ٦٥/٥/١٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(٥) جواب الملك فيصل على برقية السيد أحمد محمد نعمان حول احلال السلام باليمن - جده (٦٥/٥/١١) ، في : البلاد ، ٦٥/٥/١٢ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

الثابت من ضرورة انسحاب القوات المصرية كشرط يسبق أية تسوية . وكان واضحا ان شقة الخلاف بين الموقف السعودى والموقف اليمنى الجمهورى حتى فى ظل حكم المعتدلين مازالت قائمة ، ولذلك كان التحرك الدبلوماسى فى اتجاه اقناع السعودية بتعديل موقفها خطأ رئيسيا فى عمل الوفد الجمهورى الذى قام بجولة فى بعض البلاد العربية فى النصف الثانى من شهر مايو تطبيقا لقرارات خمر ، وقد اتضح من خلال هذا التحرك ان الفارق الجوهرى بين الجمهوريين المعتدلين من جانب والسعودية والقوة الثالثة من جانب آخر هو تمسك الفريق الأول بالشكل الجمهورى لنظام الحكم وبعدم انسحاب القوات المصرية الا بعد ضمان توقف التسلسل من وراء الحدود (١) . وفى القاهرة واصل الوفد اليمنى الرسمى فى مجلس رؤساء الحكومات العربية الذى بدأ اجتماعاته فيها فى ٢٦ مايو التحرك السابق ، ولكن الوفد السعودى اعترض على ادراج العلاقات اليمنية - السعودية فى جدول الأعمال وهدد بالانسحاب ، وتحدث النعمان فقال ان اليمن لا تتقدم بشكوى ولكنها تمدها الى السعودية طلبا للسلام ، وعلى الرغم من موافقة المؤتمر بعد ذلك التوضيح على بحث المسألة تحت بند تنقية العلاقات بين الدول العربية فانه قد اختتم أعماله دون التوصل الى أية نتيجة بهذا الصدد (٢) .

ومع ذلك فقد ثابر النعمان على سياسته وانتهر فرصة ابداء الملك فيصل لاستعداده لاستقبال « وفد شعبى يمنى يمثل جميع العناصر المتنازعة » لبحث الموقف فى اليمن وأعلن موافقته على هذا وعلى ضرورة تشكيل الوفد فورا للسفر الى الرياض (٣) ، غير ان الأمور لم تسر فى هذا الاتجاه بسبب تطورات الصراع على السلطة داخل اليمن ، فقد سبق أن رأينا ان قرارات خمر واصدار الدستور الذى أعده المؤتمر قد مثلت تقلصا دستوريا كاملا لسلطة النسلال ، ومن الواضح ان السلال قد قبل هذا كتراجع مؤقت يواجه تدهور الأوضاع فى المعسكر الجمهورى فى ذلك

(١) راجع : أجوبة القاضى عبد الرحمن الايراني رئيس وفد السلام اليمنى حول هدف زيارته للدول العربية - الكويت (٦٥/٥/١٦) ، فى : الرأى العام الكويتية ٦٥/٥/١٧ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ . تصريح القاضى عبد الرحمن الايراني فى جريدة النهار البيروتية الصادرة فى ٦٥/٥/٢١ نقلا عن : مؤتمر خمر . نصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٧٨ - ٨١ .

(٢) معلومات مستمدة من لقاء شخصى مع الأستاذ نعمان ، مرجع سابق . الأهرام ، ٢٧ ، ٦٥/٥/٣١ ، ٦٥/٦/٦ .

(٣) الأهرام ، ٦٥/٦/٢١ ، ص ٥ .

الوقت ، ويتسق مع هذا أن صراعا على السلطة قد تلى مؤتمر خمر بأصدار السلال - فى مخالفة واضحة للدستور - قرارا فى ٢٨ يونيو بتشكيل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من أربعة من العسكريين (١) ، وقد مثل هذا نقطة الذروة فى الصراع بين الجمهوريين المتشددين والمعتدلين ، وفى أول يوليو أعلن تقديم نعمان لاستقالته الى لجنة متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر خمر وتلت ذلك أزمة سياسية حادة فى اليمن .

وفى ١٤ يوليو أعلن تكليف السلال للعمري بتشكيل الوزارة ، وكانت هذه هى الخطوة الأولى فى سلسلة خطوات كسب بها الجولة الجديدة للصراع على السلطة ، فقد شكل العمري وزارته الجديدة من ١٩ عضوا لم يكن من بينهم سوى ثلاثة فقط من وزارة نعمان المستقيلة فضلا عن عودة وزارة شئون الجنوب المحتل (٢) ، كذلك عبرت كافة الوثائق التى أعلنتها القيادة الرسمية للجمهوريين فى تلك الفترة عن الخط المتشدد وقد تمثل فى الحفاظ على الجمهورية ورفض أى دور سياسى لأسرة حميد الدين والتمسك بالسعى الى السلام وليس بالاستسلام والعمل على القضاء على التمرد والمتمردين وأعداء الشعب من الرجعيين وفى هذا الصدد كانت هناك اشادة واضحة بالدور المصرى عموما وفيادة عبد الناصر بصفة خاصة مع دعوة الشعب اليمنى الى تحمل المسئولية فى الدفاع عن الثورة (٣) .

وكان لهذه التطورات أثرها الواضح على سلوك قادة القوة الثالثة الذين ظلوا يمنحون تأييدهم الضمنى لحكومة نعمان أو على الأقل يهادنونه بحكم تعبيره جزئيا عن بعض مطالبهم (٤) ، ولكن التحول الواضح السابق

(١) الأهرام " ٦٥/٦/٢٩ . وكان الدستور المؤقت الذى أعده مؤتمر خمر وأصدره السلال فى ٨ مايو ينص على تشكيل مجلس للدفاع الوطنى بقرار من المجلس الجمهورى واقتراح مجلس الوزراء . أنظر م ٢٩ من الدستور فى : مؤتمر خمر : تصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢) قارن تشكيل الوزارتين فى : الأهرام ، ٦٥/٤/٢٥ ، ٦٥/٧/٢١ ، ص ٦ .

(٣) راجع : وثيقة العمل الوطنى للجمهورية العربية اليمنية الموقعة فى ١٣ يوليو ٦٥ فى : الثورة ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ - ١٦٣ وبيان المشير السلال الى الشعب اليمنى الذى ضمنه وثيقة العمل القومى الموقعة فى القاهرة بينه وبين مشايخ اليمن - صنعاء (٦٥/٧/١٨) ، فى : الثورة (صنعاء) ، ٦٥/٧/٢٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ . بيان الفريق العمري الى الشعب اليمنى (٦٥/٧/٢٣) ، فى : المرجع السابق ، ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٤) راجع : تعليق اتحاد القوى الشعبية على زيارة الوفد الرسمى برئاسة القاضى عبد الرحمن اليرباني الى بعض البلدان العربية ، عدد (٦٥/٥/١٥) " فى : مؤتمر =

فى مسار الصراع على السلطة وسع الشقة بين موقفهم وموقف الجمهوريين الرسميين بما أفقدهم حتى تلك الرابطة الاسمية التى كانت تربطهم بالمعسكر الجمهورى ، وفى ٢١ يوليو ٦٥ أعلنت وكالات الأنباء وصول ٣٧ شيخا من مشايخ اليمن « الجمهوريين » مع حوالى ٢٠٠ من أنصارهم الى بيجان ، وبعد ذلك انقسم هؤلاء الى قسمين ذهب أولهما الى بيروت حيث عقد مؤتمرا صحفيا فى ٢٦ يوليو أكد فيه أن الجمهوريين المثلين لقوى اليمن كلها (أى هم أنفسهم) لا يضيرهم اللقاء بالملكيين طالما ان الهدف هو وقف الصراع واستنفتاء القبائل والشعب اليمنى كله ، وان اليمنيين « لا يحاربون اليوم من أجل الملكيين أو الجمهوريين وانما هم يحاربون فى سبيل تطهير أرض اليمن من الجنود المصريين » (١) . أما الوفد الثانى فذهب الى السعودية حيث اذاع فى نفس اليوم بيانا أذاع فيه تصرفات السلال وأعلن التمسك بقرارات خمر وبحكومة النعمان باعتبارها الحكومة الشرعية فى اليمن واعترف بما قدمته مصر من عون لدعم النظام الجمهورى وأشار الى تقديس الضحايا من شهدائها الأبطال فى اليمن ، وعلى الرغم من ذلك « فان الحقيقة تفرض نفسها علينا جميعا . الحقيقة ان سياسة الرئيس جمال عبد الناصر التى نفذها فى اليمن بوعى أو بغير وعى لم تتجرد من روح التسلسل الإقليمى والغرور الشخصى » . وناشد البيان عبد الناصر وفيصل التعاون مع شعب اليمن فى إنهاء الحرب واحلال السلام بسحب الأول لقواته من اليمن فى فترة محدودة ووقف الثانى لكل المساعدات لأسرة حميد الدين ، وتمكين الشعب اليمنى ممثلا فى أولى الحل والعقد من الالتقاء فى مؤتمر شعبى شامل بعيدا عن كل نفوذ خارجى أو صفة رسمية ليختاروا حكومة قومية تشرف على إحلال السلام فى اليمن وتدير شئونهم لفترة انتقالية يقرر الشعب بعدها مصيره بنفسه مختارا نوع النظام الذى يريد (٢) .

وفى أوائل أغسطس عقد فى الطائف مؤتمر تحت رعاية السعودية ضم ممثلى القوة الثالثة والملكيين توصل فى العاشر من أغسطس الى

خمر ، نصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٧٦ - ٧٧ . تصريح اتحاد القوى الشعبية عن استقالة وزارة النعمان ، بيروت ، ٦٥/٧/١٠ ، فى : المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

(١) نص المؤتمر الصحفى الذى عقده الوفد اليمنى الجمهورى الثانى (٦٥/٧/٢٦) ،

فى : الحياة ، ٦٥/٧/٢٧ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ١١٩ - ١٢١ .

(٢) انظر بيان الوفد الشعبى اليمنى الثانى فى السعودية (٦٥/٧/٢٦) ، فى :

المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٨ .

ما أصبح يعرف بميثاق الطائف الذى يجسد القاسم المشترك بين أفكار القوة الثالثة والملكيين والسعودية ، وينص الجزء العملى منه على :

١ - اقامة دولة اليمن تحت اسم « الدولة اليمنية الاسلامية » وتقوم على احكام الشريعة الاسلامية ويسير أعمالها مؤقتا مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة ويتألف من سبعة الى ثمانية أعضاء وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية ، ومجلس وزارى يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية ويتألف من ثمانية عشر الى أربعة وعشرين وزيرا وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية ، ومجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ، ويساعده فى اداء مهمته ويتألف من ثمانية أعضاء وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .

٢ - مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هى توطيد الأمن الداخلى والاشراف على سحب القوات المصرية وايقاف المساعدات السعودية ، والتمهيد لاجراء استفتاء عام فى اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساسى للحكم (١) .

وقد راجعت حكومة العمري التطورات السابقة فى اجتماع لها فى أول أغسطس أصدرت بعده بيانا وصفت فيه القوة الثالثة بالتحالف مع أعداء الثورة وأنكرت أية قيمة تمثيلية لها ونعتت عليها عدم العرفان بالدور المصرى (٢) . وفى ١٥ أغسطس أدانت حكومة العمري فى تصريح لها مؤتمر الطائف وأوضحت ان من يسمون أنفسهم بالجمهوريين المنشقين كشفوا عن هويتهم تماما بلقائهم مع بقايا الأنصرة الملكية وبالتبعية للاستعمار والسعودية ، واعتبرت الحكومة ان عقد المؤتمر فى السعودية

(١) ميثاق الطائف الموقع فى ١٣ ربيع الثانى ١٣٨٥ هـ - ١٠ آب ١٩٦٥ . بدون تاريخ أو مكان اصدار . انظر أيضا صورة المذكرة التى رفعها ممثلو القوة الثالثة الى الملك فيصل بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٦٥ فى : الثور ، مرجع سابق ، (ملاحق الكتاب بعنوان صور ووثائق دون ترقيم للصفحات) . كلمة السيد أحمد الشامى عن الجانب الأمامى والسيد ابراهيم بن الوزير عن الجانب الجمهورى فى مأدبة الملك فيصل تكريما لرجالات اليمن - الطائف ، (٦٥/٨/١٣) ، فى : أم القرى ، ٦٥/٨/٢٠ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠ - ٥٦٢ .

(٢) البيان الوزارى لحكومة الجمهورية العربية اليمنية برئاسة اللواء العمري - صنعاء (٦٥/٨/١) ، فى : الثورة ، ٦٥/٨/٥ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٥٣٧ .

يمثل استمراراً لأعمال العدوان ضد الثورة وتدخلها غير مبرر في شئون اليمن الداخلية (١) .

وقد سبقت الإشارة الى تحليل الدراسة لموقف القوة الثالثة وبعدها عن أى موقع يمكن ان تسهم منه في تقوية القضية الجمهورية في اليمن ، غير ان التأييد القبلي الواضح الذي كانت تحظى به فضلا عن خروج القسم الأعظم من المعتدلين الجمهوريين من مؤسسات الحكم الجمهورية جعل المعسكر الجمهورى يبدو مع النصف الأول من شهر أغسطس وكأنه قد فقد أدنى مظاهر التماسك .

ب - أسباب الانقسام : من التحليل الذى قدمته الدراسة فى الباب الأول والتناول السابق لمظاهر انقسام الجمهوريين يمكن أن ترد أسباب هذا الانقسام الى مجموعتين من العوامل الاولى ذاتية تنصب على البنية الجمهورية ذاتها والثانية تنبثق من الواقع اليمنى الذى تحرك الجمهوريون فى اطاره فى فترة الدراسة .

أما المجموعة الأولى فيسهل تبينها من التذكير بالواقع الاجتماعى والتنظيمى لحركة المعارضة اليمنية التى انتهت بالثورة على نظام الامامة فى سبتمبر ٦٢ ، وقد سبق ان رأينا أن الواقع الاجتماعى لهذه الحركة يستند الى الطبقة المتوسطة بمعنى عام حيث يدخل فيها التجار والمثقفون والعسكريون فضلا عن المساندة التى حصلت عليها الثورة فى كل مراحلها من بعض القبائل القريبة ، وعلى الرغم من أن هذا التنوع الاجتماعى الواسع قد مكن من اضافة الشعبية على الثورة فانه أوجد فى صفوفها بذور الانقسام الذى لم يكن غريباً على حركة المعارضة اليمنية فى نضالها الطويل ضد الامامة خاصة وان العسكريين وان قاموا بالدور الرئيسى فى تنفيذ الثورة الا أنهم لم يكونوا يستطيعون الادعاء بالانفراد بفضل اعداد الثورة واستمرارها ، وقد مهد هذا كله لظهور الانقسام وفقاً لخطوط عديدة فى معسكر الجمهوريين : انقسام وفقاً لخطوط عسكرية - مدنية يتضمن أبعاداً طبقية واضحة (كما يمكن ان ينظر للخلاف بين مجموعة السلال والعمرى وغيرهما ومجموعة النعمان - الايرياني - الزيرى) - انقسام وفقاً لخطوط قبلية (كما يمكن أن ينظر الى القوة الثالثة فى جزء كبير منها) . وقد ساعدت على هذا غيبة أى تنظيم يضم قوى الثورة .

(١) بيان مجلس وزراء حكومة الجمهورية العربية اليمنية حول مؤتمر الطائف - صنعاء (٦٥/٨/١٥) ، فى : الثورة ، ٦٥/٨/١٩ ، نقلاً عن : المرجع السابق ، ص ٥٦٣ .

وتتعلق المجموعة الثانية من الأسباب التي تفسر انقسام الجمهوريين بالعوامل الخارجية بالنسبة للبنية الجمهورية ، ويمكن لهذه ان ترد في التحليل الأخير الى الخلاف حول المساعدة المصرية للجمهورية ، وهناك مجموعة من الفروض النظرية تشير الى هذه المسألة ترتبط كلها بأثر جهود طرف ما في حرب أهلية للحصول على دعم خارجي على هذا الطرف نفسه ، فالالتزامات التي يمكن أن يتحمل بها طرف ما لكي يدبر دعماً خارجياً يمكن ان تصبح مصدراً للنزاع بين أعضائه ، ومن أهم الفروض بهذا الصدد الافتراض بأنه كلما كان ذلك الطرف أكثر تنظيمياً كان احتمال التأثيرات الانقسامية الناتجة عن جهود تدبير الدعم الخارجي أقل ، وكذلك الافتراض القائل بأنه كلما زادت الالتزامات التي يقدمها طرف ما لمصدر الدعم الخارجي لكي يؤمن حصوله على الدعم أكبر كانت التأثيرات الانقسامية أكبر . ومن الواضح ان هذه الفروض يمكن أن تنطبق بوضوح على العلاقة بين الجمهوريين اليمنيين ومصدر دعمهم الخارجي على نحو يشير الى توقع أكبر قدر ممكن من الانقسام بشأن قضية الدعم الخارجي .

وقد سبق ان رأينا ان الخلاف حول الدرجة المطلوبة من المساعدة المصرية قد ثار منذ بداية الثورة ، وفي الواقع ان قضية الخلاف حول المساعدة الخارجية احتلت مكاناً بالغ الأهمية في حركة المعارضة اليمنية لنظام الامامة ، ويرجع ذلك الى القمع الشديد الذي مارسه هذا النظام تجاه معارضيه مما استدعى النظر دائماً الى مصدر للدعم الخارجي ، وبعد أول تجربة لحركة المعارضة في ١٩٤٨ ثم ثانی تجربة في ١٩٥٥ ، أصبحت أهمية الدعم الخارجي في منتهى الوضوح بعد تلقي الامام لمساعدات « اقليمية » حاسمة ، وقد رأينا ان الثوار قد استفادوا بهذه الخبرة فلم يقوموا بثورة ١٩٦٢ الا بعد التأكد من الدعم المصري ، وثمة نقاش مثير دار بين مجموعة من السياسيين اليمنيين الذين تولى معظمهم فيما بعد مناصب هامة في النظام الجمهوري حول هذه القضية حوالى عام ١٩٥٣ داخل السجون في أعقاب انقلاب ١٩٤٨ ، ومن المثير ان موقف بعضهم من قضية المساعدة الخارجية يضرب بجذوره الى هذا التاريخ وقد قال السلال مثلاً في عام ١٩٥٣ ما فعله في الستينيات : « أما اذا أردنا الطريق المختصر ، فالغامرة المحاطة باليقظة والحذر بشرط ان تكون مبنية على خطة تضمن لها النجاح . . وهذه لا تتم الا اذا استعنا بأقطاب العرب الذين يحبذون خطتنا ويضمنون لنا التعاون الذي يتم ما شرعنا فيه . . لا بد لنا من الاستعانة

والتعاون وعدم الاستقلال بنفوسنا وهذه قاعدة تكاد تكون منطبقة على كل أمة تخلصت مما نحاول التخلص منه » (١) .

كذلك سبق ان رأينا ان أحد الأسباب التي فسرت موقف بعض القبائل المضاد للثورة كان الآثار الجانبية للتدخل المصرى وبصفة خاصة العمليات العسكرية ، ومن جانب آخر تحدثت الدراسة تفصيلا عن التجمد العسكرى وكان لهذا أهميته من زاوية انه اقنع المعتدلين من الجمهوريين ان التدخل المصرى لم يأت بالنتيجة الحاسمة التي تبرر تحمل تبعاته ، وهكذا شهدت مرحلة الدراسة انقساما واضحا حول الموقف من الوجود العسكرى المصرى فى اليمن اتخذ فيه المعتدلون والقوة الثالثة موقفا متحفظا أو معارضا بل ومعاديا لهذا الوجود ، وقد بدأ الموقف المتحفظ فى الاستقالة الجماعية لنعمان والايرىانى والزبيرى وكذلك فى بيان حكومة النعمان وقرارات مؤتمر خمير ، ثم ظهر الموقف المعارض والمعادى فى موقف القوة الثالثة الذى بدأ بالمطالبة بسحب القوات المصرية وانهاء المساعدة السعودية للملكيين وانتهى بتوصيف الحرب الأهلية اليمنية كحرب « تحرر وطنى » من المصريين .

ج - ادراك القيادة المصرية : أوضح التناول السابق لظاهرة انقسام الجمهوريين مدى العمق الذى وصلت اليه خاصة منذ نهاية ١٩٦٤ ، ومن المنطقي القول بأن القيادة المصرية كانت تستقبل هذه الخلافات بضيق شديد (٢) ، ويرجع ذلك أساسا لسببين أولهما ان انقسام الجمهوريين يزيد من تكلفة الالتزام المصرى بحماية الجمهورية ، وثانيهما أن ظاهرة انقسام الجمهوريين قد تضمنت كما سبق بيانه بعدا يتعلق بالوجود المصرى .

وتعكس تصريحات عبد الناصر العلنية طبيعة ادراكه لظاهرة انقسام الجمهوريين وان لم تشر هذه التصريحات لموضوع الخلاف على الوجود العسكرى لأسباب مفهومة . وتظهر متابعة هذه التصريحات انها قد مرت بمرحلتين : مرحلة كان عبد الناصر يدرك فيها وجود هذه التناقضات ولكنه

(١) انظر : محمد أحمد نعمان ، حوار وراء الأسوار « مرجع سابق ، ص ٢٩-٣١ ،

٩٣ - ٩٤ .

(٢) انظر : حروشي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

ينظر اليها كتناقضات طبيعية بالنسبة لمرحلة التطور التي تمر بها اليمن ،
والثانية أصبح يدرك فيها مدى عمق الظاهرة وخطورتها . ففي ديسمبر ٦٤
صرح بأنه لا ينزعج بأى حال من ظهور تناقضات فى اليمن ، « لأن اليمن
يرفع رداء التخلف وينتقل من القرن العاشر الى القرن العشرين مرة واحدة ،
ولذلك لابد ان تظهر فيه تناقضات » وأوضح ان قوى الاستعمار
والصهيونية والرجعية تحاول استغلال هذه التناقضات ، ولكنه أعرب عن
ثقته فى تمكن الشعب اليمنى بنفسه من حل هذه التناقضات (١) ويلاحظ
ان هذا التصريح قد أعقب الاستقالة الجماعية للنعمان والايريانى والزبيرى
فى ٢ ديسمبر . ومع تفاقم الانقسام الجمهورى فى النصف الأول من ١٩٦٥
تغيرت نظرة عبد الناصر فاعلن فى ٢٢ يوليو ٦٥ أى فى ذروة التطورات
التي شهدها اليمن فى أعقاب استقالة النعمان فى أول يوليو ان المشاكل
التي تواجه الثورة فى اليمن اثنتان الأولى خارجية (الدعم الخارجى
للملكيين) والثانية داخلية وهى الخلافات الجمهورية ، وهكذا لم تعد
التناقضات الجمهورية مسألة طبيعية لاتدعو للانزعاج وانما « مشكلة »
تعرض الثورة اليمنية . وقد بلغ من تقدير عبد الناصر لخطر هذه المشكلة
انه أعطى للوحدة الوطنية وتقدير الجمهوريين للمسئولية الدور الأصيل
فى اماكن تثبيت وترسيخ النظام الجمهورى (٢) . واذا كانت هذه هى
نظرة عبد الناصر للمشكلة قبل « الخروج » الجمهورى المنشق فى اليوم
التالى مباشرة فمن السهل ان نتصور نظرتة لها فى أعقاب هذا « الخروج »
والتطورات التي ارتبطت به وصولا الى مؤتمر الطائف .

ولا يصعب تبين الأثر المحتمل لظاهرة انقسام الجمهوريين وادراك
القيادة المصرية لها على سلوك هذه القيادة ، فقد تضمنت هذه الظاهرة
أولا بعدا واضحا يلج فى طلب الحل السياسى من قبل المعتدلين الجمهوريين ،
ويصل فى تحبيذ ذلك الحل الى درجة التخلي عن شكل النظام الجمهورى
بالنسبة للقوة الثالثة ، ثم كانت هذه الظاهرة تعنى وفقا لتصوير
عبد الناصر لها فى يوليو ٦٥ ان المساعدة العسكرية المصرية للجمهوريين
يمكن ان تكون عقيمة طالما استمرت الخلافات على هذا النحو الحاد .

(١) خطاب عبد الناصر فى عيد النصر بيور سعيد (٦٤/١٢/٢٣) ، فى : مجموعة
الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
(٢) انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ،
مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٣٦٨ .

وأخيرا فقد تضمنت ظاهرة انقسام الجمهوريين التعريض بالوجود العسكرى المصرى سواء تلميحا أو تصريحاً وقد كان هذا يعنى على الأقل ان هذا الوجود أصبح غير مرغوب فيه من قبل قوى معينة داخل اليمن وهو الأمر الذى يرفع تكلفته خاصة وأن القاعدة الاجتماعية للقوة الثالثة كما رأينا كانت بالأساس قاعدة قبلية أى تقع فى نطاق العمليات العسكرية فضلا عما يقدمه موقف القوة الثالثة من القوات المصرية من مادة دعائية طيبة تضعف الطرف المصرى وتقوى خصمه فى الحرب النفسية الدائرة بينهما فى ذلك الوقت .

وهكذا يمكن الانتهاء بأنه منذ أواخر ١٩٦٤ وطيلة النصف الأول من عام ١٩٦٥ بصفة خاصة تولدت من البيئة اليمنية ضغوط قوية فى اتجاه التسوية يفترض انها قد أثرت على مسئولى السياسة الخارجية المصرية .

٤ - الأوضاع فى المنطقة العربية :

سبق أن رأينا أن وضع النظام المصرى عربيا فى السنة السابقة على قرار التدخل المباشر فى اليمن قد مثل أحد المكونات الرئيسية فى دوافع هذا القرار ، وقد تمت المرحلة الأولى للتدخل (التصعيد) فى ظل نفس مناخ الاستقطاب السياسى والايدىولوجيا الحاد الذى كان يميز النظام الاقليمى العربى قبل التدخل فى اليمن ، ولكن ابتداء من فبراير ١٩٦٣ شهدت المنطقة العربية مجموعة هامة من التطورات يفترض تأثيرها على سلوك مسئولى السياسة الخارجية المصرية سواء فى سياستهم العربية عموما أو فى اتجاههم الى التسوية السياسية للصراع اليمنى بصفة خاصة . ويقدم هذا الجزء محاولة لاثبات هذا الافتراض .

(١) التطورات فى المشرق العربى : فى ٨ فبراير ٦٣ أطاح انقلاب فى العراق بحكم عبد الكريم قاسم وقد أعطى عبد الناصر تأييده الفورى للانقلاب على الرغم من أنه من المؤكد أنه كان يعرف منذ البداية بقيام حزب البعث العراقى بالدور الرئيسى - أو على الأقل بدور رئيسى - فيه وذلك على أساس أن المهم هو وجود وجهة قومية عربية للانقلاب (١) .

(١) أنظر : هيكل ، سلاما دار السلام وأهلا ، مرجع سابق . وفى هذه المقالة تصوير واضح للدور السائد لعبد الناصر فى صناعة القرار بطريقة لا تقبل الشك وهى تصف حوارا بين عبد الناصر ومستشاريه (فى الرئاسة كما هو واضح) يرون فيه الانتظار ولو ساعة تتضح فيها الأمور بينما كان رأى عبد الناصر أن ما مر من تطورات =

ولم يكده يمضى شهر واحد حتى تكرر نفس النموذج العراقى تقريبا فى سوريا بانقلاب على حكومة الانفصال فى ٨ مارس قاداته عناصر بعثية بالائتلاف مع عناصر مستقلة وناصرية (١) ، وتكرر نفس الموقف المصرى على الفور واستنادا الى نفس التحليل وان كانت التجربة المصرية مع حزب البعث فى فترة الوحدة قد ألفت بظلالها على العلاقة مع حكام دمشق الجدد منذ البداية وان بدت هذه الظلال خفيفة مع احتمالات الخطر الخارجى على سوريا (٢) . وفى ١٤ مارس بدأت مباحثات للوحدة بين مصر وسوريا والعراق وعلى الرغم من الصعوبة بل ومناخ التوتر الذى ساد فى كثير من الأحيان جو المحادثات بسبب النقاش حول خبرة الوحدة المصرية - السورية بصفة خاصة (٣) فقد انتهت هذه المباحثات باتفاق وحدة بين الدول الثلاثة ذات سمات فيدرالية .

وقد أظهرت التطورات السابقة ان النظام المصرى بقيادة عبد الناصر قد استعاد زمام المبادرة فى المنطقة العربية ، وبدا معقولا أن تنظر القيادة المصرية الى هذه التطورات ليس فقط من هذا المنظور الايجابى ولكن باعتبار ان التدخل المصرى فى اليمن كان عاملا حاسما فى احداثها ويجب ان نتذكر ان أحداث العراق وسوريا قد تراكبت على نحو « درامى » مع هجوم رمضان الكبير ونجاحاته العسكرية وتصور احرار نصر عسكرى حاسم فى اليمن (٤) .

= يثبت الوجهة العربية القومية للانقلاب ، انظر ايضا : محمد حسنين هيكل ، سنة من الوضوح ، فى : الأهرام ، ٦٣/١٢/٢٢ . وانظر تفاصيل أحداث الانقلاب وتحليل القوى المحركة له فى : حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ - ١٧٦ .
(١) انظر : المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .
(٢) انظر : محمد حسنين هيكل ، وأشرق الشمس على دمشق ، فى : الأهرام ، ٦٣/٣/١٥ .

(٣) انظر : محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس - ابريل ١٩٦٣ - سلسلة كتب قومية - ٢٦٩ - القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ اصدار . وانظر مقالة محمد حسنين هيكل بعنوان انى أعترض فى : الأهرام ، ٦٣/٣/٢١ ، وهى امقالة التى تخللت المرحلة الثانية للمحادثات التى انتهت فى ٢ مارس ٦٣ والثالثة التى بدأت يوم ٦ ابريل وكانت العلامة البارزة على أزمة الثقة بين مصر وحزب البعث السورى فى ذلك الوقت . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٢١ - ١٢٨ .

(٤) انظر تصريحات قاطعة لعبد الناصر تعتبر التدخل فى اليمن هو النقطة الحاسمة التى أمسكت فيها الثورة العربية بزمام المبادرة من جديد فى العراق وسوريا فى : نص برقية عبد الناصر الى اللواء سعد نجيب قائد فوج القوات العائدة من اليمن =

غير انه لم تمض سوى أسابيع قليلة حتى بدا ان كل التطورات السابقة قد أجهضت ، ففي ٤ مايو نشرت أول أنباء عن بدء انفراد حزب البعث بحكم سوريا (١) وكان هذا يعني بصورة أو بأخرى اجهاض اتفاقية الوحدة التي كانت تقضى بتكوين جبهة لتوحيد العمل السياسى وعلى الرغم من بعض المحاولات لتطويق الأزمة (٢) ، فان الصدام مع حزب البعث السورى وصل الى نقطة اللاعودة فى تلك المرحلة بخطاب عبد الناصر فى ٢٢ يوليو الذى شن فيه هجوما على حزب البعث السورى أقل ما يوصف به أنه بالغ العنف (٣) . ومن ناحية أخرى فان العلاقات المصرية بالعراق قد تدهورت على نحو مشابه وان يكن بمعدل ابطأ وبدرجة أقل من الحدة ربما بسبب وجود عارف على رأس النظام وان لم يمنع هذا من الوصول الى نقطة لعودة « هادئة » مع النظام العراقى الجديد برسالة من عبد الناصر الى عارف فى ٩ أكتوبر ٦٣ يعتذر فيها عن زيارته للعراق التى كان محددا لها هذا الشهر بعد بيان اتهم مصر بالانفصالية أصدرته فى ١٧ سبتمبر القيادة القومية لحزب البعث (٤) .

(ب) التطورات فى المغرب العربى : لم تكن القطيعة المصرية مع حزب

البعث الحاكم فى سوريا والعراق تصل ذروتها حتى وقع تطور فى المغرب العربى يعد أكثر أهمية بمنظور الدراسة الحالية باعتبار انه استدعى التزاما عسكريا مصرية فى منطقة أخرى من العالم العربى ، ففي ٨ أكتوبر بدأت اشتباكات بين القوات المغربية والجزائرية فى اطار النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر (٥) ، وتلقى عبد الناصر طلبا ملحا من بن بيللا بمساعدة

= (٦٣/٥/٤) ، فى : الأهرام ، ٦٣/٥/٥ ، ص ٦ . خطاب عبد الناصر فى استقبال القوات العائدة من اليمن (٦٣/٥/٢٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(١) انظر : الأهرام ، ٦٣/٥/٤ . محمد حسنين هيكل ، « نقطة اللا عودة مع البعث

السورى » ، فى : الأهرام ، ٦٣/٥/١٧ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٢) لعل أهمها وساطة عارف بهذا الصدد . انظر : حمروش ، مرجع سابق ،

ص ١٧٩ .

(٣) راجع الخطاب ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ - ٣٧٨ .

(٤) رسالة عبد الناصر الى المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية

(٦٣/١٠/٨) ، فى : مجموعة الخطب والبيانات والتضريعات ، مرجع سابق ،

ص ٤٥٦ - ٤٥٧ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٥) راجع : بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٤٠ .

الدور المصرى فى اليمن - ٣٠٥

عسكرية (١) ، ومن السهل أن يفهم رد فعل القيادة المصرية لهذا الطلب بالنظر الى التطورات السابقة في الشرق العربي والعلاقات المصرية-الجزائرية في ذلك الوقت ، وقد حدد عبد الناصر المغرب كطرف معتمد (٢) ، كذلك المح الى ملك المغرب أن بلاده تهدف بعملها هذا الى استقطاب التجربة الاجتماعية في الجزائر مساعداً بذلك محاولات أجنبية ترمى الى نفس القصد (٣) .

وهكذا بادر عبد الناصر الى ارسال كتيبة من المدرعات الثقيلة وصلت الى الجزائر في الوقت المناسب (٤) فضلاً عن الاعلان في ١٥ أكتوبر وقت اشتداد عنف الاشتباكات عن وصول مدمرات مصرية الى الجزائر في زيارة رسمية الى ميناء وهران (٥) . وهكذا أصبحت القوات المصرية منتشرة في مصر واليمن والجزائر في آن واحد .

(ج) تطورات المواجهة مع اسرائيل : في الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٣ وعلى نحو شبه متطابق مع التطورات السابقة في المنطقة العربية اقتربت المشروعات الاسرائيلية لتحويل مجرى نهر الاردن من الاكتمال بما يطرح خطر المواجهة العسكرية الشاملة مع اسرائيل على نحو جاد لأول مرة منذ عام ١٩٥٦ ويدخل القيد الاسرائيلي على حرية الحركة المصرية الى دائرة التأثير الفصل لأول مرة منذ بدأ التدخل المباشر في اليمن . وقد مثلت تطورات المواجهة مع اسرائيل في ذلك الوقت دون شك مشكلة بالغة التعقيد للقيادة المصرية ، فهي تطرح على نحو جاد احتمالات صدام عسكري

-
- (١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩٢ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .
(٢) خطاب عبد الناصر في حفل استقبال العائدين من اليمن (٦٣/١٠/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

(٣) رسالة عبد الناصر الى الحسن الثاني ملك المغرب ، في : المرجع السابق ، ص ٤٦١ . وفي الواقع أن هذا على الأرجح هو ادراك القيادة المصرية لهذا العمل وهو ما صرح به عامر في كلمات واضحة (لم تعلن في حينها) . انظر : خطاب عامر في المواقع العسكرية في مواجهة اسرائيل (٦٣/١١/٢٤) ، في : خطب المشير عامر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

- (٤) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .
(٥) الأهرام : ٦٣/١٠/١٥ . محمد حسنين هيكل ، مع السلام ومع الجزائر . في : الأهرام ، ٦٣/١١/١ . خطاب عامر في شباط وجنود الفوج التاسع العائد من اليمن في المنيا (٦٣/١١/١٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

مع إسرائيل في وقت تنتشر فيه القوات المصرية في اليمن والجزائر وتتباعد فيه سياسيا بدرجة كبيرة مواقف دول المواجهة مع إسرائيل وبصفة خاصة مصر وسوريا ، وتشير بعض الدراسات الى أن عبد الناصر كان يخشى أن يستدرجه بعض المتطرفين من حكام سوريا الى مواجهة يخطئون في حساباتها يخسر عبد الناصر عسكريا إذا دخلها لأنها لاتأتي في الوقت المناسب بالنسبة له وسياسيا إذا لم يدخلها لأسباب بديهيّة (١) .

وهكذا يمكن القول بأن تطورات المواجهة مع إسرائيل قد مثلت قيّدا حقيقيا على حركة النظام المصري عرييا دفعته - ضمن عوامل أخرى - الى اعادة تقييم سياسته العربية بصفة عامة بما يوفر لمصر أفضل وضع ممكن بالنظر الى القيود الواردة على حركتها عسكريا وسياسيا في ذلك الوقت ، فاذا كان قتال مع إسرائيل فليكن جماعيا ، وهذا في حد ذاته سوف يتضمن تصفية الالتزامات المصرية العسكرية الأخرى في المنطقة العربية ، واذا كان تأجيل لهذا القتال فليكن جماعيا أيضا يحمي النظام المصري من الحملات الدعايية التي تشكك في جديته في مواجهة إسرائيل (٢) .

وقد نتج عن عملية اعادة التقييم هذه اعلان عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ٦٣ استعداد مصر للتغاضي عن كل خلافاتها العربية ودعوته لعقد اجتماع للملوك والرؤساء العرب لبحث تطورات المواجهة مع إسرائيل (٣) ، ووفقا لهيكل فان الفكرة طرحت نفسها بعد التغييرات التي وقعت في العراق وسوريا في فبراير ومارس ٦٣ تحسبا لاحتمالات المواجهة مع إسرائيل في ١٩٦٤ بتخفيف حدة التوتر العربي دون أن يؤدي ذلك الى المساس بقوة الجانب الثوري فيه ، ولكن التطورات التي طرأت على الأوضاع في سوريا والعراق بعد ذلك قد عرقلت تنفيذ الفكرة (٤) . ومن ثم فانه يمكن

(١) في الواقع ان خطاب عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ٦٢ يمكن أن يؤكد على نحو غير مباشر وجهة النظر الواردة في المتن : انظر : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩١ - ٤٩٣ .
Nutting, op. cit., PP. 544-7. Dawisha, Egypt in the Arab World, op. cit., P. 43.

(٢) راجع : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩١ - ٤٩٣ . وراجع :
Ma'colm H. Kerr, The Cold War, Gamal Abd Al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, Third edition, New York, Oxford University Press, 1973, PP. 98-9.

(٣) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣ .
(٤) هيكل ، محاولة للرد على سؤالي : مرجع سابق .

الاقتراض بأن التدخل العسكري المصرى فى الجزائر فى أكتوبر بأثره المزدوج (١) ، وسقوط حكم البعث فى العراق فى نوفمبر بانقلاب جديد قاده عارف (٢) ولفتة التقارب التى أبدتها بورقيبة نحو عبد الناصر بدعوته للاشتراك فى أعياد تحرير بنزرت وجلاء القوات الأجنبية عن كل الأرض التونسية فى ديسمبر (٣) - كلها أمور قد دفعت عبد الناصر الى الامساك بفرصة هذا التحسن النسبى فى وضع النظام المصرى عربيا لتوجيه دعوته الى اجتماع القمة العربى كتعبير عن بداية مرحلة جديدة فى السياسة العربية لمصر تواجه بها - ضمن أمور أخرى - احتمالات الصدام العسكرى مع اسرائيل . وعلى أى حال فقد كانت دعوة عبد الناصر الى مؤتمر قمة عربى علامة على انتهاء مرحلة الاستقطاب الحاد فى العلاقات العربية وبداية مرحلة من الانفراج فى هذه العلاقات استمرت سنتين وفى ظلها تمت أهم جهود حل الصراع الأهلى فى اليمن سياسيا .

٥ - مساعى الجامعة العربية :

فرض الصراع اليمنى بإبعاده الخارجية نفسه على الجامعة العربية غير ان جهودها بهذا الصدد كانت محدودة ببعض القيود القانونية والسياسية النابعة من بنية الجامعة ذاتها ، ويتناول هذا الجزء بالتحليل مساعى الجامعة العربية بخصوص الصراع اليمنى فى محاولة لتبين مدى تأثيرها على السلوك المصرى .

(١) اهتمام الجامعة بالصراع اليمنى : بدأ اهتمام الجامعة بالصراع اليمنى منذ أكتوبر ١٩٦٢ ، فابتداء من ذلك الشهر تلقت الجامعة طلبات عديدة من طرفى الحرب الأهلية اليمنية يشكو كل منها من تدخل لمصلحة الطرف الآخر ويطلب عقد اجتماع لمجلس الجامعة للنظر فى شكواه (٤) ، ولم تكن الجامعة فى ذلك الوقت قد حسمت بعد قضية الوفد الممثل لليمن

(١) حماية النظام الجزائرى من خطر هزيمة عسكرية ، وفى نفس الوقت زيادة الالتزامات المصرية العسكرية خارج مصر .

(٢) انظر التفاصيل فى : الأهرام ، ٦٣/١١/١٩ • حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٣) انظر : الأهرام ، ٦٣/١٢/١٣ • هيكى ، مرجع سابق .

(٤) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ • الأهرام ٦٢/١٠/١٧ • زكريا نيل برقية البدر الى الجامعة العربية والمشاكل التى تثيرها ، فى : المرجع السابق " ص ٦ • الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٤ ، ٦٢/١١/١٢ .

فى الجامعة ، وعندما عقد مجلس الجامعة أول جلسة عادية له بعد ثورة اليمن فى مارس ٦٣ كان معظم أعضائها قد اعترفوا بالنظام الجمهورى ولذلك قرر المجلس بأغلبية الأصوات قبول أوراق اعتماد الوفد الممثل له فى ٢٣ من ذلك الشهر (١) ، غير ان المجلس لم يبادر بأى شىء يتجاوز ذلك ، واكتفى بضم المذكرة التى تضمنت شكوى اليمن من التدخل السعودى والاردنى ورد السعودية عليها الى محضر الجلسة (٢) ، وكان هذا مفهوما بالنظر الى القيد القانونى الذى يجعل نفاذ والزام أى قرار للمجلس بخصوص فض المنازعات سلميا بين أعضائه متوقفا على موافقة أطراف النزاع (٣) . أو بالنظر الى القيد السياسى الذى يجعل دولة كالسعودية لاتفضل بحث نزاعها مع اليمن فى سياق الجامعة حيث تتمتع مصر بدور رئيسى يخشى من تأثيره على القرار المتخذ (٤) ، ويجب ان نتذكر ان المجلس قد انعقد فى ذات الفترة التى بدا فيها ان المد الشورى المؤيد لعبد الناصر قد وصل الى ذروته بالتغييرات التى وقعت فى العراق وسوريا قبيل دورة مجلس الجامعة مباشرة (٥) .

(ب) مهمة حسونه - الحانى : فى الدورة العادية لمجلس الجامعة التى عقدها فى سبتمبر ١٩٦٣ دعا مندوب اليمن المجلس الى التدخل من أجل وضع حد للتوتر الحاد فى علاقات اليمن مع جاراتها من الدول العربية وأعرب عن أمل حكومته فى الحصول على مساعدة عربية لاعادة بناء اليمن (٦) ، وعند بحث اللجنة السياسية للموضوع كانت الآراء متفقة على ضرورة ايجاد صيغة تسمح بمشاركة السعودية فى المناقشات و باتخاذ قرار يؤيد المطلب اليمنى ويجمع جهود الدول العربية ، ونتيجة مبادرات

(١) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

Hussein A. Hassouna, *The Liague of Arab States and Regional Disputes. A Study of Middle East Conflicts*, New York : Oceana Publications, 1975. P. 184.

(٢) الأهرام ، ٦٣/٤/٣ ، ص ٤ .

(٣) أنظر نص م ٥ من ميثاق الجامعة وراجع : د. بطرس غالى ، مرجع سابق ،

ص ١٢ .

(٤) راجع : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٥) بعد التغيرات التى حدثت فى سوريا فى ٨ مارس انتهت مصر مباشرة موقف المقاطعة للجامعة العربية الذى اتخذته منذ اجتماعات شتورا فى أغسطس ٦٢ .

أنظر : الأهرام ، ٦٣/٣/١٠ .

(٦) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٦ . الأهرام ، ٦٣/٩/١١ ، ص ٦ .
Hassouna, op. cit., P. 184.

من ممثلي تونس والكويت ولبنان وافقت اللجنة مع امتناع السعودية عن التصويت على توصية أهابت فيها بالدول الأعضاء ان تقدم لحكومة الجمهورية العربية اليمنية « كل ما يعينها على تنفيذ خططها » . من المساعدات الممكنة وأن تؤازرها في المجالات والمحافل الدولية ، ، وناشدت اللجنة حكومات الدول العربية المعنية تهينة السبل لتوطيد الاستقرار وعودة السلام الى ربوع اليمن واستئناف العلاقات الطبيعية بين هذه الدول الشقيقة (١) ، وفي ١٩ سبتمبر أصدر مجلس الجامعة قرارا تضمن الموافقة على توصية اللجنة السياسية وتكليف كل من رئيس الجامعة في تلك الدورة (٢) وأمينها العام اجراء كافة الاتصالات اللازمة مع الحكومات المعنية لتحقيق الأهداف المذكورة في صلب القرار (٣) وان كانت مهمتها من الناحية الفعلية قد ركزت على الشق الخاص بالجوانب السياسية للمشكلة .

وعلى أثر صدور القرار أجرى كل من رئيس مجلس الجامعة وأمينها العام سلسلة مشاورات تقرر في نهايتها تشكيل بعثة سلام تزور الدول المعنية بالازمة اليمنية في محاولة لسد الثغرات القائمة بين مواقف تلك الدول تجاه الحل السلمي للمشكلة (٤) ، وفي ٢٥ سبتمبر ٦٣ ، وصلت البعثة الى الطائف واجتمعت عدة مرات مع الأمير فيصل في الفترة من ٢٥ سبتمبر - ١ أكتوبر وعبرت عن أمل الجامعة في عودة العلاقات الطبيعية بين اليمن وجاراتها وبذل الحكومة السعودية أقصى ما في وسعها لانتهاء الموقف المتوتر على الحدود وشرح الأمير فيصل للبعثة موقف حكومته تجاه الموقف في اليمن وأكد حرصها على تجنب أى عبور من القوات السعودية للحدود مع اليمن (٥) . وفي نهاية زيارة البعثة للسعودية صدر بيان مشترك أشار الى حرص الحكومة السعودية الشديد على تحقيق مصلحة أهل اليمن ، وإلى أنها بالنظر الى الظروف المحيطة بالمشكلة الفلسطينية والمؤامرات الصهيونية الاستعمارية ضد العرب « ترحب انسجاما مع سياستها العربية بمساعي تنقية الجو العربى ، وترجو أن

(١) انظر موجز ندوات اللجنة ونص توصيتها في : الأهرام ٦٣/٩/١٦ :

(٢) الدكتور ناصر الثاني وكيل الخارجية العراقية في ذلك الوقت .

(٣) امتنعت السعودية عن التصويت على القرار وتحفظت الأردن على وصف اليمن بالجمهورية .

(٤) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

(٥) Hassouna, op. cit., PP. 185.

يجد ممثلا الجامعة لدى بقية الأطراف المعنية التجاوب الذى يكفل تحقيق ذلك ، (١) .

وفى أول أكتوبر وصلت البعثة عمان وأجرت محادثات مع الملك حسين وحكومته وأبلغت الأردن أعضاء البعثة أنها لا تعتبر نفسها طرفا من أطراف الصراع فى اليمن وأنها أوقفت مساعدتها للملكيين وأنها ستستأنف علاقاتها مع الجمهورية اليمنية فى المستقبل القريب ، وعقب ذلك صدر بيان مشترك يشبه فى مضمونه البيان الصادر من محادثات السعودية (٢) .

وفى ٦ أكتوبر وصلت البعثة الى اليمن واجتمعت مع السلال وكبار المسئولين الجمهوريين (٣) . وفى نهاية زيارة البعثة لليمن صدر بيان مشترك أعرب عن شكر الحكومة اليمنية للبعثة على مساعيها الحميدة وعزمها (أى الحكومة اليمنية) على متابعة سياستها فى تنقية الجو العربى خاصة فى الظروف الراهنة التى تمر بها قضية فلسطين والنضال العربى عموما وترحيبها بوجهات نظر كل من الحكومتين السعودية والأردنية فى بيانها المشترك فى ختام زيارة البعثة لكل من الطائف وعمان (٤) .

وأخيرا عادت البعثة الى القاهرة حيث اجتمعت بكمال رفعت عضو مجلس الرئاسة وبوزير الخارجية (٥) ، وأبلغت ان مصر قد سحبت بعض

(١) بيان سعودي رسمى حول نتائج مباحثات وفد جامعة الدول العربية - الرياض (٦٣/١٠/١) فى : البلاد ، ٦٣/١٠/٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٢٣ .

(٢) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . زكريا نيل ، ماذا فى خفية أمين الجامعة ورئيس مجلسها ، فى الأهرام ، ٦٣/١٠/١٢ ، ص ٥ .
Hassouna, op. cit., PP. 185-6.

(٣) أشار د* بطرس غالى ود* حسين حسونه الى عدم التقاء البعثة فى جولتها تاي من العناصر الملكية ولما كان مصدرها فى هذا هو تقرير الأمين العام الى مجلس الجامعة فى دورته العادية الواحدة والأربعين فى مارس ١٩٦٤ فإن هذا يعد نقيا رسميا لا ذكره أحد المصادر من أن اللجنة اجتمعت فى السعودية بالشامى وزير الخارجية الملكى على أساس شخصى . وفى الواقع ان مثل هذا الاجتماع ليس له أى معنى فى ظل اعتراف الجامعة بالنظام الجمهورى ممثلا لليمن . وقد سبق ان رأينا موقفا مماثلا من الأمم المتحدة . انظر المصدر الذى تحدث عن لقاء البعثة بالملكين .
Al-Marayati, op. cit., P. 22.

(٤) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . الأهرام ، ٦٣/١٠/١١ ، ص ٢ .
Hassouna, op. cit., P. 186.

(٥) كانت البعثة قد التقت بعامر والسادات فى اليمن حيث كانا يقومان بزيارة لها فى ذلك الوقت . انظر : الأهرام ، ٦٣/١٠/٧ .

قواتها من اليمن طبة لاتفاقية فض الاشتباك وانها ترغب فى أن تفى كافة الأطراف المعنية بالتزاماتها الواردة فى ذلك الاتفاق (١) .

(ج) **تقييم دور الجامعة :** يلاحظ ان قرار مجلس الجامعة الذى بنيت عليه مهمة حسونة - الحانى قد اقتصر على توجيهات عامة للأطراف ترك لها تنفيذها بمساعدة بعثة الجامعة ، ويبدو مما سبق ان مهمة هذه البعثة كانت تقصى الحقائق أساسا وان قامت أيضا بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة للأطراف ، ويقول د . حسونة ان هذا المنهج ثبت فى الممارسة انه أقل فائدة مما لو كانت الجامعة قد قدمت مقترحات محددة لكل الأطراف يمكن الشروع فى تنفيذها اذا قبلتها هذه الأطراف عن طريق المنظمة أو بمساعدتها (٢) .

ويلاحظ ان دور الجامعة العربية قد تشابه على هذا النحو مع دور الامم المتحدة وان كان قد اختلف عنه فنيا فى ان الامن العام قد تحرك رسميا بموجب قرار من مجلس الجامعة بينما تمت مهمة بانثس المشابهة الى حد كبير بمبادرة من الامن العام ، وجاء بحث مجلس الأمن للموضوع تاليا للنتائج التى تم التوصل اليها ولمجرد الموافقة على انشاء بعثة الرقابة وليس لبحث الجوانب الداخلية والخارجية للمشكلة كما يمكن أن يفهم من قرار مجلس الجامعة . ووفقا لقرار مجلس الجامعة جاءت بعثة الجامعة أشمل فى تكوينها من حيث أنها ضمت رئيس مجلس الجامعة فى دورته القائمة وأمينها العام ، كما انه يلاحظ ان بعثة الجامعة قد شملت أطرافا أكثر فى الصراع يعبرون عن وجهتى النظر المتعارضتين بينما لم يقم بانثس سوى بزيارة طرفى أحد جانبي الصراع وان كان نفس القييد الخاص باستحالة الاتصال بالملكين واحدا بالنسبة للمنظمتين الدوليتين بسبب حسم قضية التمثيل لصالح الجمهوريين فى الحاليتين .

واذا كان يمكن القول بتوفر امكانات أكبر للجامعة فى تحريكها بصدد الصراع اليمنى فان هذا التحرك قد تأخر عن الأمم المتحدة بدرجة كبيرة ، ففي الأمم المتحدة كانت السياسة الأمريكية مسئولة الى حد كبير عن حسم قضية تمثيل الجمهوريين فى نهاية الدورة السابعة عشرة فى ديسمبر ٦٢ ومن ثم استطاع الامن العام أن يتحرك عقب ذلك مباشرة ، اما فى حالة

(١) بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ . الأهرام ، ٦٣/١٠/٦٥ ، ص ٦ .
Hassouna, op. cit., p. 186

Ibid., pp. 197-8.

(٢)

وانظر أيضا . بطرس غالى . مرجع سابق ، ص ١٣١ .

الجامعة العربية فقد ظل الانشقاق يسودها بصدد الاعتراف حتى عقدت الدورة العادية لمجلسها في مارس ٦٣ (١) ، ولم يبحث المجلس الصراع اليمنى قبل الدورة العادية التالية في سبتمبر ٦٣ .

ويمكن الافتراض بأن تغير المناخ السياسى فى الفترة من مارس - سبتمبر ٦٣ كان مسئولا عن دفع المجلس الى تحرك أكثر فعالية ففى هذه الفترة كانت أخطار المواجهة مع اسرائيل قد بدأت تتضح ، ومن ناحية أخرى أم يعد المناخ السياسى داخل الجامعة منحاذا بوضوح الى مصر كما كان الحال فى مارس ٦٣ بعد تدهور علاقاتها مع سوريا والعراق ابتداء من مايو ٦٣ ، ومن ثم يمكن الافتراض بأن السعودية أصبحت أكثر استعدادا لتقبل تحرك للجامعة عن ذى قبل .

وبعيدا عن ان ننسب للجامعة دورا فعلا ترتب على مهمة حسونة - الحانى فانها لا شك قد استطاعت بمنهج محايد الى حد كبير أن تسهم فى عملية اعادة الاتصالات بين أطراف النزاع بعد أن ظلت هذه العملية طيلة الفترة السابقة تنهم وفقا لمبادرة أمريكية بمشاركة من الأمم المتحدة وفى فترة كان تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك فيها لا يحقق سوى تقدم محدود ، وقد يكون من المبالغة أن يقال بأن اهتمام الجامعة بتسوية المشكلة اعتبارا من سبتمبر ٦٣ وبعثة حسونة - الحانى بهذا الصدد قد مثل ضغطا على مسئولى السياسة الخارجية المصريين فى اتجاه التسوية على الأقل بحكم ان اهتمام الجامعة يمكن النظر اليه ولو جزئيا كنتيجة لنفس العوامل المتعلقة بتطورات المواجهة مع اسرائيل ، ومع ذلك فانه يبقى أن بعثة الجامعة بتوفيرها لقناة اتصال جديدة بين أطراف النزاع المتعارضين قد قدمت لمسئولى السياسة الخارجية المصريين صورة عن الاستعداد السعودى للتسوية فى ضوء تطورات المواجهة مع اسرائيل كما ذكر البيان المشترك ، بل ان الدوائر السياسية فى القاهرة قد رددت بوضوح اهتمام فيصل - ان لم يكن الحاحه - على أن تكون الخطوة الأولى فى أى تحرك بصدد الصراع اليمنى فى اتجاه العلاقات مع مصر لانها الجانب الأهم فى الموضوع (٢) . وهكذا فانه يمكن القول بان دور الجامعة على أقل الفروض قد قدم معلومات مفيدة لصانع القرار المصرى ساعدت فى عملية اعادة تقييم السياسة العربية لمصر نحو تحقيق انفراج فى العلاقات العربية على النحو السابق بيانه .

(١) راجع د* بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) انظر زكريا تيل ، مرجع سابق ، الامرام ، ٦/١١/٦٣ .

٦ - السياسة الأمريكية بعد كيندى :

فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ اغتيل الرئيس الأمريكى كيندى ، وبغض النظر عن مدى النجاح الذى حققته سياساته الجديدة فان اغتياله كان اغتيالا لهذه السياسات ، ويتناول هذا الجزء اثر تغير السياسة الأمريكية بعد اغتيال كيندى على تطور العلاقات المصرية - الأمريكية ومن ثم على السلوك المصرى فى اليمن . ولا يجب ان يفهم من هذا ان الدراسة تعطى لمتغير القيادة دورا رئيسيا فى التفسير ، ذلك انه سبقت الاشارة الى ان سياسة كيندى لم تمثل انقطاعا فى السياسة الأمريكية ، بل ثمة شواهد على ان درجة من التوتر كانت قد بدأت تعود للعلاقات المصرية - الأمريكية فى الشهور الأخيرة من حياة كيندى وبصفة خاصة احساس عبد الناصر بان كيندى قد خدعه ، وان جزءا المخطط الأمريكى كان يهدف الى زيادة تورطه فى اليمن بل وريثته فى سياسة كيندى فى الشرق الأوسط برمتها ، وضيق كيندى الواضح من ناحية أخرى من عدم تنفيذ عبد الناصر لالتزاماته بموجب اتفاق فض الاشتباك (١) ومع ذلك فهناك شواهد واضحة تدعو للافتراض بان القيادة المصرية قد نظرت لاختفاء كيندى من مسرح السياسة الأمريكية وحلول جونسون محله كتغيير سوف تكون له آثاره السلبية على العلاقات المصرية - الأمريكية . يتناول هذا الجزء أولا ادراك القيادة المصرية للتغير فى الرئاسة الأمريكية ثم التطورات اللاحقة لهذا التغير فى العلاقات المصرية - الأمريكية فى محاولة لتبين التأثير المحتمل للسياسة الأمريكية فى هذه المرحلة على السلوك المصرى فى اليمن .

١ - ادراك القيادة المصرية للتغير فى الرئاسة الأمريكية : تشير المصادر التى تناوأت هذا الموضوع الى ان اغتيال كيندى قد مثل نكسة لعبد الناصر ليس لانه كان يعد كيندى القائد الغربى الوحيد الذى يمكن ان يثق به فحسب وانما لان خليفته جونسون قد عرف بتعاطفه مع اسرائيل منذ حرب السويس ، فضلا عن ان عبد الناصر كان يشك فى مقدرته على معالجة المسائل الدولية المعقدة بسبب خلفيته السياسية المستمدة من مناورات مجلس الشيوخ الأمريكى ، ناهيك عن نيته فى معاملة عبد الناصر بالصراحة والفهم اللذين أظهرهما كيندى فى مراسلاتهما (٢) .

وتؤيد التحليلات المستمدة من الدوائر وثيقة الصلة بعبد الناصر صحة هذا التحليل لادراكه للتغير فى الرئاسة الأمريكية ، ففي أول مقال له يكل

(١) راجع هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ص ٣٠٧ - ٣١٠ .
Nutting, op. cit., PP. 343-4. Dekmejian, op. cit., PP. 237-8. Kerr, (٢)
« Coming to terms with Nasser... », op. cit., P. 78.

بعد اغتيال كيندى تحدث عن أبعاد التغير الذى شهدته البيت الأبيض فى عهده وذكر فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه مصر بصفة خاصة ان دلائل فهم علمى قد لاحت فى البيت الأبيض لجوهر المشكلات التى تواجهها الدول النامية وطبيعة الحلول الملائمة لهذه المشكلات ، وأكد ان ذلك لم يعن تحولاً كاملاً ومفاجئاً فى السياسة الأمريكية ، وانما كانت هناك محاولات فهم قيمتها انها بطبيعتها تنشد المزيد من الفهم ، ودلل على ذلك باستعراض لمسار العلاقات المصرية - الأمريكية فى عهد كيندى أظهر من خلاله أن هذه العلاقات كانت تسير الى الاحسن عبر الزمن ، وانتهى بالتساؤل المنطقي حول احتمالات التغير فى عهد جونسون ، وعلى الرغم من انه اشار الى صعوبة القطع فى الاجابة فقد تحدث عن ثلاثة عوامل تحدها لا يمكن ان توحى الا بتوقع كاتبها للسوء من الادارة الأمريكية الجديدة : اختلاف تكوين شخصية جونسون عن كيندى ، فالاول سياسى حزبي محترف عاش فى خضم السياسة الأمريكية وتأثر بظروفها - امال الرئيس الجديد فى اعادة ترشيح نفسه فى الانتخابات القادمة القريبة والوسائل التى قد يراها أقرب الى تحقيق هدفه (فى اشارة واضحة الى تأثير جماعات الضغط الصهيونية المحتمل عليه) - نوع المشورة التى سوف يحيط بها نفسه والى أى مدى تختلف عن نوع المشورة القديمة (١) . وفيما بعد أكد هيكىل فى احد كتبه ان ما سبق كان يعبر تماماً عن ادراك عبد الناصر لجونسون (٢) .

ب - تطور العلاقات المصرية - الأمريكية بعد كيندى : يمكن القول بأن معظم عام ١٩٦٤ قد مثل مرحلة انتقالية ما بين العلاقات فى عهد كيندى والعلاقات فى عهد جونسون ، فقد استمرت طيلة العام بعض تقاليد عهد كيندى وبصفة خاصة أسلوب المراسلات الشخصية الذى بادر جونسون بمواصلته برسالة الى عبد الناصر فى ١٧ فبراير ٦٤ وان كانت هذه المراسلات قد عكست التباعد المتزايد بين البلدين ، ومن ناحية أخرى شهدت الشهور الاولى من عام ١٩٦٤ بعض مظاهر سلبية فى العلاقات ، فقد أصاب الأمريكين القلق بصفة خاصة من دعوة عبد الناصر العلنية لانهاء القواعد الاجتماعية فى ليبيا (٣) ، ومن رد فعل هذه الدعوة فى ليبيا ، الامر الذى اعتبره الأمريكيون

(١) محمد حسنين هيكىل "كيندى وعصره" فى : الأهرام ، ٢٩/١١/٦٣ .

(٢) هيكىل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٣) خطاب عبد الناصر فى عيد الوحدة (٢٢/٢/٦٤) ، مرجع سابق ، ص ٥١٦ .

تدخل من مصر في شئون جاراتها بطريقة تتحدى المصالح الأمريكية (١) ،
كذلك فإن زيارة خروشفوف لمصر في مايو ٦٤ لم ترق للأمريكيين كثيرا
لأسباب بديهية (٢) ، وذلك فضلا عما قيل من عدم رضى متزايد للأمريكيين
من عدم انسحاب مصر من اليمن بموجب اتفاقية فض الاشتباك (٣) ، ومع
ذلك فإن هذه المظاهر وغيرها لم تؤد الى حدوث ازمة في العلاقات المصرية
الامريكية في هذه الفترة .

ولكن ابتداء من نوفمبر ٦٤ بصفة خاصة بدأت في التبلور ملامح
مرحلة اتسمت بالتأزم الحاد في العلاقات ، وكان السبب المباشر في هذه
المرحلة هو السياسة المصرية تجاه الكونغو ، وقد كان الصراع في الكونغو يمثل
منذ بدايته احد مناطق الخلاف الواضحة في السياستين الامريكية والمصرية ،
ولكن شهر نوفمبر شهد تصاعدا حادا في هذا الخلاف ، ففي ٢٤ من هذا الشهر
شاركت الطائرات الامريكية في عملية ستانلي فيل الشهيرة ، وبعدها بيومين
اشعلت النيران في مبنى المكتبة الامريكية ونسب الحادث الى الطلبة
الكونجوليين في القاهرة ، ووفقا لرواية هيكل فإن هذا هو ما حدث فعلا
وان كان عبد الناصر قد تحمل مسئوليته لاختفاء افلات زمام المظاهرة من
الشرطة ، بل واتبع أسلوب الهجوم خير وسيلة للدفاع ، ولذلك رفض طلب
التعويض والاعتذار المقدم من السفير الأمريكي (٤) . وعند هذا الحد تصبى
مسألة من احرق المكتبة الامريكية فعلا مسألة جنائية وليست سياسية ،
فمن الواضح ان عبد الناصر كان يرى ان العلاقات مع الولايات المتحدة قد
وصلت الى الدرجة التي يصبح فيها مثل هذا العمل غير مستوجب لتعويض
أو اعتذار ، وقد اغضب هذا الحادث كلا من جونسون الذي نسب له قوله
للسفير المصرى « كيف يمكننى ان اطلب القمح لكم من الكونغرس بينما
تحرقون مكتبتنا » ، كذلك استاء الكونغرس الذى كان امامه في ذلك الوقت
طلب بخصوص تجديد اتفاقيات القمح الخاصة بمصر .

ولم تكد تمر فترة قصيرة حتى وقع حادث آخر اسهم في التعجيل
بالتدهور الحاد في العلاقات ، ففي ٢٠ ديسمبر اسقطت طائرات السلاح

Badeau, U.S.A. and U.A.R. : A Crisis in Confidence, op. cit., (١)
P. 288.

(٢) راجع : هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

Schmidt, op. cit., PP. 200-1. Stephens, op. cit., P. 417. (٣)

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

الجوى المصرى الطائرة الخاصة باحد كبار رجال صناعة البترول فى تكساس من اصدقاء جونسون ، وقيل ان ذلك قد حدث بسبب دخولها المجال الجوى المصرى دون ترخيص وتجاهلها الاوامر بالهبوط ، وابلغ جونسون عبد الناصر انزعاجه الشديد من الحادث عن طريق السفير الامريكى وطلب بتحقيق تجريه لجنة امريكية فى الحادث ، وفى اليوم التالى التقى نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير التموين (١) بالسفير الأمريكى لبحث مسألة تحديد اتفاقية تزويد مصر بالقمح ، وابلغه السفير الذى كان عائدا لتوه من معاينة حطام الطائرة الامريكية انه يعتقد ان الوقت غير مناسب لمناقشة الرئيس الأمريكى فى هذا الموضوع (٢) ، وعبر قنوات التوصيل من وزير التموين الى رئيس الوزراء (٣) الى عبد الناصر وصلت القصة - وفقا لرواية هيكل وبادوا - محرفة لعبد الناصر الذى نقل له ان السفير الامريكى اخبر وزير التموين بانه لا يستطيع بحث الموضوع . « لاننا لانستسيغ سلوككم » ، وقد أبلغت هذه الرواية لعبد الناصر وهو فى طريقه الى بور سعيد لالقاء خطابه بمناسبة عيد النصر فى ٢٣ ديسمبر (٤) . وفى الخطاب شن عبد الناصر هجومه الشهير على السياسة الأمريكية (٥) ، وكان رد فعل الهجوم المباشر هو تأجيل الحكومة الامريكية ارسال جزء متبقى من شحنات اغذية قيمته ٣٧ مليون دولار كان قد تم الاتفاق بشأنه فعلا ، غير ان الاهم من ذلك ان تلك السلسلة من الوقائع المتلاحقة كانت نقطة انتقال واضحة فى أزمة الثقة المزمنة بين مصر والولايات المتحدة (٦) .

(١) د . كمال رمزى استينو .

(٢) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ - ٣١٥ . Quandt, op. cit., PP. 517-8.

(٣) على صبرى .

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

Badeau, The American Approach to the Arab World op. cit., P. 87.

(٥) جاء فى هذا الخطاب بالحرف « انا باقوله (للسفير الامريكى) .. الى سلوكنا مش عاجبه يشرب من البحر والى مايفهوش البحر الأبيض بنديله الاحمر يشربه كمان . الى أنا بدى أقوله ان احنا مش مستعدين تقبل من واحد أية كلمة .. الى يكلمنا أية كلمة بنقطع له لسانه كده كلام واضح وكلام صريح .. احنا متأسفين ماينقبلش الضغط وما بنقبلش الكلام الكثير ما بنقبلش الرزالة .. وبعدين احنا عندنا كرامه .. ومش مستعدين نبيع الكرامة دي ولا بألف مليون جنيه » . خطاب عبد الناصر فى عيد النصر (٦٤/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٦) Quandt, op. cit., P. 518. Kerr, op. cit., P. 79. Stephens, op. cit., P. 417.

وإذا سلطنا بأن حريق المكتبة الأمريكية قد تم دون تواطؤ من النظام المصري ، وأن إسقاط الطائفة الأمريكية قد وقع لمخالفتها القواعد المتبعة ، وأن هجوم عبد الناصر الشديد على السياسة الأمريكية قد وقع بسبب معلومات محرفة نقلت إليه فقد يبدو أن ذلك الصدام الشديد مع السياسة الأمريكية قد وقع « عرضاً » ، وفي الواقع إن مثل هذا التصوير يجافي الواقع تماماً ، فلا شك أنه فيما يتعلق بهذه السلسلة المتلاحقة من الأحداث تصرفت السلطات المصرية - وبصفة خاصة عبد الناصر - بحساسية مفرطة تجاه الولايات المتحدة قد تصلح الفقرة المقتبسة من خطاب عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ٦٤ خير مثال عليها مما يبدو معه وكأن التدهور في العلاقات كان مسئولية مصرية بالأساس ، ولكن هذه الحساسية المفرطة يجب أن تقيم في إطار التوتر الذي كان يكتنف العلاقات المصرية - الأمريكية حتى في عهد كيندي ، وهو التوتر الذي بدأت حدته تتزايد مع مجيء جونسون ، وقد ركز العرض السابق على عدة وقائع محددة بدأ الجانب المصري فيها متشدداً غير أنه قد تجدر الإشارة إلى أن عبد الناصر قد قدم في ١٢ نوفمبر ٦٤ تقييماً بالغ الاعتدال للعلاقات مع الولايات المتحدة (١) . ومع ذلك فإن المسألة لم تكن مسألة اعتدال هذا الطرف أو تشدد الآخر وإنما كانت صداماً مادياً بين سياستين تجري وقائعه على أرض اليمن والكونغو وغيرهما ، ولم تكن عملية ستانلي غيل وحريق المكتبة الأمريكية مثلاً سوى أحداث أقل أهمية بكثير من إمداد عبد الناصر لثوار الكونغو بالسلاح واعترافه صراحة بذلك وبنيته في الاستمرار في هذا المسلك (٢) . وهكذا فإن الصدام مع السياسة الأمريكية كان واقعاً لا محالة إن لم يكن بسبب إسرائيل فبسبب اليمن ، وإن

(١) ذكر عبد الناصر في هذا الخطاب أنه ليس ثمة مشاكل مباشرة بين مصر والولايات المتحدة وإنما هناك خلافات « ولكننا بكل الوسائل نحاول أن تكون علاقتنا مع أمريكا علامة سليمة » . انظر : بيان عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة (٦٤/١١/١٢) ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد النصر ببيروت سفيدي (٦٤/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤ . وفي اليوم التالي لهذا الخطاب علق المندوب الأمريكي في مجلس الأمن عليه بقوله « سوف يسجل التاريخ أيضاً الاعترافات التي لا تتسم بالحياء ... من رئيسي دولتي الجزائر وج .م .ع بن بيللا وناصر بأنهما يرسلان الأسلحة للمتطرفين للمساعدة على الاطاحة بحكومة الكونغو وسوف يستمران في هذا » . انظر :

Statement by Adlai E. Stevenson, U.S. Representative in the Security Council, December 24, in : The Department of State Bulletin, Vol. LII, No. 1333, January 11, 1965, p. 451.

لم يكن بسبب اليمن فبسبب الكونغو ، ببساطة كان ثمة صدام فى المصالح والاهداف ومن ثم كان لابد ان يكون هناك صدام فى السياستين وان يكن مجيء جونسون الى الحكم ولا شك قد عجل بالصدام وأعطاء طابعه الحاد (١) .

ولم يكن غريبا ان يصادف مسار العلاقات المصرية-الأمريكية مزيدا من يؤر التوتر الحادة ابتداء من عام ١٩٦٥ ، ففي فبراير ٦٥ بدأ الحديث فى مصر عن دور الولايات المتحدة الرئيسى فى دفع المانيا الغربية الى تزويد اسرائيل بالسلاح (٢) ثم بدأ موضوع تحول الولايات المتحدة الى دور مورد السلاح الرئيسى لاسرائيل يطرح نفسه ابتداء من مارس ١٩٦٥ (٣) وأضيف الى ذلك ان شكوك عبد الناصر فى هذه الفترة من احتمالات تدخل بريطانيا-أمريكي مشترك سواء فى المنطقة عموما أو فى مصر قد تولدت - أو تزايدت - بعد حصول مصر فى اوائل العام على مجموعة الوثائق السرية الخاصة بتقدير الموقف الاستراتيجى البريطانى من ٦٥ - ٧٠ (٤) .

ومع ذلك فان هذه المرحلة لم تشهد قطيعة كاملة بين الولايات المتحدة

(١) على الرغم من التحليل الوارد فى المتن - حتمية الصدام بغض النظر عن حادثة هنا أو حادثة هناك - فان الإشارة واجبة الى أن تسلسل الحوادث على النحو الذى وقع به فى نوفمبر وديسمبر ٦٤ يقدم مادة غنية لأولئك الذين يعتقدون بوجود أيدي خفية تعمل على الأقل للتجويل بالصدام . ولابد ان الباحثين الذين سيجعلون من العلاقات المصرية - الأمريكية فى هذه الفترة بؤرة أصيلة لاهتمامهم سيتوقفون طويلا للتدقيق فى أحداث هذين الشهرين وبصفة خاصة الأيام الثلاثة الأخيرة السابقة على خطاب عبد الناصر فى بور سعيد : فى ١٩ ديسمبر أعلن - فى لفته توفيقية واضحة - ان عبد الناصر قدم ١٠٠ كتاب هدية الى مكتبة جون كيندى المحترقة - فى ٢٠ ديسمبر أسقطت الطائرة الأمريكية - فى ٢١ ديسمبر تم الاجتماع بين السفير الأمريكى ونائب رئيس الوزراء المصرى لبحث تجديد اتفاقيات القمح (أى توقيت سيء ؟) - فى ٢٢ ديسمبر ابلغ عبد الناصر بنتائج الاجتماع محرقة وهو فى طريقه لالقاء خطابه بمناسبة عيد النصر . ولما كان معروفا منذ سنوات بالطبع ان خطاب عبد الناصر فى هذه المناسبة يكون عادة خطابا سياسيا هاما فان التسلسل السابق للحوادث لا شك قد يطرح احتمالات مثيرة يعود من الكبريت فى : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٦ .

(٢) راجع : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٠ . محمد حسنين هيكل ، البحث عن الحقيقة يعود من الكبريت فى : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٦ .

(٣) راجع : الأهرام ، ٦٥/٣/٣ . هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ - ٣٢٨ . Quandt, op. cit., P. 516 .

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ . محمد حسنين هيكل ، الوثائق السرية البريطانية ، فى : الأهرام ، ٦٥/٥/٢٦ .

ومصر ، وهناك مؤشرات قوية للاعتقاد بأن الرغبة في عدم الوصول الى نقطة اللاعودة كانت مشتركة من الطرفين ، ويرجع هذا في الواقع الى قدرة كل طرف على الاضرار بمصالح الطرف الآخر : الولايات المتحدة بالمتاعب التي تستطيع ان تسببها لمصر اذا اوقفت امدادها بالقمح البالغ الحيوية لمصر بشروط بالغة اليسر (١) ، ومصر باعتبارها أكبر الدول العربية وأكثرها تقدما واقواها جيشنا ودعاية فضلا عن قيادة عبد الناصر لحركة الثورة العربية وما يعنيه هذا كله من قدرتها على احداث أضرار كثيرة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (٢) .

ويمكن أن نستخلص مؤشرات الرغبة المشتركة في عدم الوصول الى نقطة اللاعودة من تصريحات المسؤولين في الجانبين ، فبالنسبة للجانب الأمريكي ثمة وثيقة بالغة الاهمية بهذا الصدد هي تصريح لوكيل الخارجية الأمريكية في ١ فبراير امام لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ اعترض فيه على تشريع سنح تمويل أية مبيعات أخرى لفائض المنتجات الزراعية الى مصر وقد أسس اعتراضه على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط والدور الرئيسي الذي تلعبه مصر في المنطقة والاثار السلبية بالنسبة للمصالح الأمريكية التي ترتبت على السياسة التي اتبعت ازاء مصر في منتصف الخمسينيات في مقابل النجاح النسبي الذي حققته السياسة الأمريكية في المنطقة في السنوات الخمسة الماضية عندما استفادت من درس منتصف الخمسينيات ، وهو ما أفضى به الى مطالبة الكونجرس بآلا يقيد حرية الرئيس في العمل « في ادارة علاقاتنا مع هذه البلد الرئيسية في الأسابيع القادمة » على الرغم من اعترافه بأن العلاقات بين الحكومتين في الأسابيع القليلة الماضية كانت أى شيء سوى ان تكون مرضية ، وانه ليس بمقدوره ان يرى أية كيفية لتطور الاحداث ولكنه واثق من ان اللجنة « تدرك ان المصالح كبيرة وان العمل ليس سهلا وانه اذا كان للرئيس ان ينجح فانه سوف يحتاج

(١) كانت مصر تدفع ثمن امدادات القمح الأمريكي بالجنيه المصري « ولا تدفع عملا سوى الربح الذي كان يوجه لنفقات البعثة الأمريكية في مصر » اما الثلاثة أرباع فكانت تستخدم كقرض طويل المدى بفائدة ٤٪ لتنفيذ مشروعات متفق عليها في مجال الخدمات ، ومنذ سنة ١٩٥٩ كانت مصر تحصل تقريبا من القمح على ما قيمته مائة مليون دولار أصبحت توجه لخدمة الاهداف الانتاجية لخطة التنمية . انظر محمد حسنين هيكل ، حديث مستعر ، في : الأهرام ٦٦/٧/٢٢ .

(٢) Baudeau, U.S.A. and U.A.R. A Crisis in Confidence, op cit., pp. 283-4.

كل المعونة الممكنة « (١) . وفى برنامج المساعدة الخارجية لعام ٦٦ الذى قدمه وزير الخارجية الأمريكى للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى ٩ مارس ٦٥ تحدث عن مناطق الخلاف الرئيسية بين مصر والولايات المتحدة فحددها بأنها الكونغو واليمن ثم أكد الحرص الأمريكى على عدم الوصول الى نقطة للعودة مع مصر على الرغم من الوعى الكامل بالمصاعب التى تكتنف العلاقات (٢) .

ومن ناحية أخرى تظهر متابعة التصريحات العلنية لعبد الناصر فى الفترة التى أعقبت خطابه الشهير فى ديسمبر ١٩٦٤ رغبة مماثلة فى عدم الوصول الى نقطة للعودة مع الولايات المتحدة ، وفى هذه الفترة وبصفة خاصة عقب خطاب ٢٣ ديسمبر وحتى إبريل ٦٥ كان تناول السياسة الأمريكية نادرا ويتم بصورة عابرة ، وبدلا من ذلك كان الهجوم يتم على « الاستعمار والصهيونية » وعلى المانيا الغربية وبصفة خاصة فى اطار الازمة المتعلقة بتقديمها أسلحة الى اسرائيل ، وذلك مع الحفاظ على الموقف من رفض أى ضغط أو عقوبة ترتبط بالمعونة الأمريكية (٣) .

وابتداء من مايو ١٩٦٥ بدأت الإشارة الى محاولات الضغط السابقة للولايات المتحدة الأمريكية بخصوص موضوع القمح والى رفض مصر القاطع لهذه المحاولات واستعدادها للرد على التهديد بالتهديد (٤) ، ولكن هناك ما يدعو للاعتقاد بان هذه التصريحات كانت جزءا من محاولة للضغط على الولايات المتحدة لكي تقبل تجديد مد مصر بالقمح كذلك لا يجب ان ننسى انه لم يتخذ طيلة هذه الفترة أى موقف أو يدل بأى تصريح يفهم منه أنه قرر من جانبه رفض المعونة الأمريكية - وهو ما فعله فيما بعد - بل على

(١) Statement by Under Secretary Ball made before the Senate Appropriations Committee on Feb. 1, in : The Department of State Bulletin, Vol. LII, No. 1339, February 22, 1965, PP. 262-3.

(٢) The Foreign Aid Program for 1966, Statement by Secretary Rusk, made before the Senate Foreign Relations Committee on March 9, in : Ibid., Vol. LII, No. 1345, April 5, 1965, P. 484.

(٣) راجع خطب وتصريحات وبيانات عبد الناصر فى هذه الفترة ، فى : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ٢٢٦ .

(٤) انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد العمال (٦٥/٥/١) ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ . خطابه فى عيد الثورة الثالث عصر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

العكس لقد أجاب في يوليو ٦٥ على سؤال حول سعيه للحصول على مزيد من المساعدات الأمريكية بالإيجاب « على أن تكون غير مشروطة » (١) .

وبالإضافة الى المؤشرات السابقة المستمدة من تصريحات عبد الناصر فان الرئيس الأمريكي قد قرر في ٢٢ يونيو ٦٥ بأنه « من مصلحة الولايات المتحدة أن تقي بالتزاماتها المتبقية » في ظل الاتفاقية التي أبرمتها مع مصر في أكتوبر ٦٢ والتي تنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٦٥ (٢) . كذلك صرح وزير الخارجية الأمريكي في ٢ أغسطس ٦٥ بحدوث بعض التحسن في العلاقات المصرية - الأمريكية في الأسابيع الأخيرة وأنه « اذا نظرنا للأمر بموضوعية فليس هناك سبب يفسر الا يكون بين الولايات المتحدة و ج . ع . م علاقات طيبة ومفيدة للطرفين ، ولكن هناك بعض من سوء التفاهم وبعض الخلاف في الاتجاهات ونأمل ان مزيدا من المباحثات سوف يحل بعض تلك الخلافات (٣) » .

وتوضح كل هذه المؤشرات السابقة لا فقط وجود رغبة مشتركة في عدم الوصول الى نقطة اللاعودة من الطرفين ولكن حدوث جهود محددة حققت تقدما تقديما وان يكن محدودا في مسار العلاقات المصرية - الأمريكية .

(ج) استجابة القيادة المصرية : بعد التحليل السابق لتطور العلاقات المصرية . الأمريكية يبقى التوقف لحساب التأثير المحتمل لهذا التطور على سلوك القيادة المصرية في اليمن ، وهناك أبعاد ثلاثة لهذا التأثير لحسن الحظ أنها تعمل كلها في اتجاه واحد مما يسهل حساب محصلتها .

أولا - ان التدهور السابق في العلاقات اذا قورن بعهد كيندى يعنى تقوية شكوك عبد الناصر في وجود مخطط أمريكي يستهدف إبقاءه في اليمن بغرض استنزافه وهى الشكوك التى سبقت الإشارة الى أنها تولدت

(١) حديث عبد الناصر الى محطة تليفزيون واذاعة كولومبيا الأمريكية (٦٥/٧/٩) ، في : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٢) بما يقدر تسليم مصر ما قيمته ٣٧ مليون دولار من السلع الغذائية . انظر President Decides to Complete P.L. 480 Commitment to U.A.R., Department Statement (Read to new correspondents on June 22, in : The Department of State Bulletin, Vol. LIII, No. 1359, July. 12, 1965, p. 70

Secretary Rusk News Conference of August 2, in : (٣) Ibid., Vol. LIII, No. 1365, August 23, 1965, pp. 308-9.

لديه منذ أواخر عهد كيندى (١) . ولما كان احراز نصر عسكري حاسم فى اليمن قد أصبح بعيد المنال أو لنقل مستحيلا فان ذلك يجعل أفضل وسيلة للتخلص من الاستنزاف فى اليمن هى بالاتجاه الى التسوية أو على الأقل اعطاء التسوية الأولوية فى التنفيذ على غيرها من البدائل .

ثانيا : تضمن التدهور السابق فى العلاقات متاعب اقتصادية مصرية
كانت دافعا لمحاولة تطويق هذا التدهور فى اطار مبادئ السياسة المصرية ، وهى محاولة سبق بيان المؤشرات على وجودها من الجانب المصرى فضلا عن وجودها من الجانب الأمريكى ، ومن المنطقي أن يثير الجانب الأمريكى فى سياق مثل هذه المحاولة موضوع السياسة المصرية فى اليمن ، ومن ثم فان هذا سوف يمثل ضغطا على القيادة المصرية فى الاتجاه الى التسوية . وليس فى هذا أى تعارض مع الحديث عن الرضى الأمريكى ببقاء عبد الناصر لاستنزافه فى اليمن ، ففي الواقع أن استنزاف عبد الناصر عسكريا ودفعه الى التسوية سياسيا يكمل كل منهما الآخر ، فالاستنزاف العسكرى يؤدى الى اضعاف مصر فضلا عن هزيمتها فى اليمن أو قبولها بتسوية مذلة أو على الأقل غير مواتية ، والتسوية ولانها فى المفهوم الأمريكى (كما هى فى مفهوم السعودية والملكيين اليمنيين) لابد وأن تتضمن الانسحاب المصرى سوف تعنى فى النهاية هزيمة سياسية لعبد الناصر على ضوء أنه بدا مستحيلا فى الظروف السائدة فى ذلك الوقت ان تتمكن الجمهورية من البقاء بدون القوات المصرية .

ثالثا : كان التدهور السابق فى العلاقات وما سبق من متاعب اقتصادية
يعنى المزيد من التكلفة الاقتصادية للتدخل فى اليمن ، فاذا كان هذا التدخل قد أصبح يمثل أحد بؤر الحلاف الرئيسية مع الولايات المتحدة مما أدى ضمن عوامل أخرى الى حرمان مصر مما قيمته حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا . فان هذا يعنى أن التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن لا يمكن أن تحسب - سياسيا - بعناصر التكلفة المباشرة فقط لادارة التدخل المصرى فى اليمن .

(١) فى الواقع ان بادو قد أعطى شهادة أمريكية غير مباشرة بوجود مثل هذه السياسة عندما أشار الى أنه ابتداء من ٦٥ تغيرت السياسة الأمريكية تجاه اليمن بعد أن بدا ان المصالح الأمريكية فى أمان ، وبدا ان أفضل طريقة هو ترك المشكلة اليمنية لمن أوجدوها ، وان هذا كان فى الواقع يعنى اتباع سياسة « تحمل نتائج أعمالك » .
« stew-in-your-own-juice » policy. Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., P. 147.

وباختصار فإن العلاقات المصرية - الأمريكية في فترة الدراسة قد شهدت تدهورا ملحوظا عن المرحلة السابقة عليه يمكن الافتراض بأنه كان أحد الضغوط التي أسهمت في دفع القيادة المصرية الى التسوية .

٧ - السياسة السوفيتية بعد خروشوف :

في أكتوبر ١٩٦٤ أعفى خروشوف من جميع مناصبه في قيادة الحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي ، وبدا ان ذلك يطرح بشدة في حينه احتمالات واسعة لانجهاض التطورات الايجابية في العلاقات المصرية السوفيتية ولو جزئيا ، وهى التطورات التي كانت زيارة خروشوف لمصر في مايو ٦٤ علامة بارزة في حدوثها ، ومن ثم فإن واقعة اعفاء خروشوف يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على السلوك المصرى فى اليمن بحكم الاعتبار السابقة المحيطة بموقع الاتحاد السوفيتي كمصدر وحيد للأسلحة لمصر فضلا عن موقع مساعدهاته من جهود التنمية المصرية ومكانته كدولة عظمى ، ويبحث هذا الجزء الاحتمالات السابقة ويقتضى هذا بحث تطور السياسة السوفيتية تجاه مصر وثورة اليمن والتدخل المصرى فى صفها قبل اعفاء خروشوف وبعده .

(أ) تطور السياسة السوفيتية قبل اعفاء خروشوف : تناول الفصل السابق السياسة السوفيتية موضوع الدراسة حتى بدايات عام ١٩٦٣ ، وطيلة الفترة المتبقية من عام ١٩٦٣ ظلت هذه السياسة دون تغير أساسى ، فمن ناحية استمر الفتور النسبى فى العلاقات المصرية - السوفيتية (١) . وان كان واضحا أن هذه العلاقات تسير نحو التحسن بالتدريج . ففي النصف الثانى من عام ٦٣ تغير الموقف الى الأحسن نسبيا ، وفى يوليو على سبيل المثال امتدحت انجازات النظام المصرى على طريق « التقدم الاجتماعى والاقتصادى » ورحب بنية عبد الناصر فى اغلاق المعتقلات وتمكين وجهات النظر المختلفة من التعبير الحر والمشاركة فى البناء فى اطار الاتحاد الاشتراكي .

(١) الاستنتاج الوارد فى المتن مبني على مراجعة اعداد مجلتي نيوتيمز وانترناشيونال

افيرز السوفيتية فى الفترة المشار اليها . انظر بصفة خاصة :

G. Mirsky, The Problem of Arab Unity, in : New Times, No. 16, April 24, 1963, PP. 11-3.

وقيل ان كل الدواعى تشير الى التطلع لصدقة وتعاون مستمر بين مصر والاتحاد السوفيتى (١) .

ومن ناحية أخرى استمر نفس الادراك السوفيتى السابق ببيانه فى الفصل الأول القائم على نظرة ايجابية الى الثورة اليمنية والنظرة الى الخطر المهدد لها باعتبارها خطرا خارجيا تتحالف فيه قوى الامبريالية والرجعية العربية (٢) وقد بدأت المقالات السوفيتية فى تلك الفترة تدرك حقيقة التجمد العسكرى وان اشارت الى ذلك فى سياق عرقلته للمزيد من جهود الاصلاح فى اليمن (٣) .

وقد جاء الموقف السوفيتى من الثورة اليمنية والتدخل المصرى المساند لها متسقا مع ما سبق ، ويمثل من ثم استمرارا للموقف السوفيتى وفقا للخطوط الواردة فى الفصل الأول : التأييد السياسى للجمهورية اليمنية - التأييد الضمنى للتدخل المصرى - المساعدة العسكرية غير المباشرة . وبالنسبة للتأييد السياسى ربما كان موقف المندوب السوفيتى فى مجلس الأمن أثناء انشاء بعثة الأمم للرقابة فى يونيو ٦٣ هو أبرز العلامات بهذا الصدد ، فقد تحدث فى هذه المناسبة باستفاضة مدينا التدخل المضاد للثورة ومشيرا الى موقف الاتحاد السوفيتى فى تأييد الثورة منذ يومها الأول ، وكذلك بما يفيد التأييد الضمنى للتدخل المصرى (٤) . فضلا عن استمرار المساعدة العسكرية غير المباشرة للثورة اليمنية والتدخل المصرى وفقا للابعاد الواردة فى الفصل الأول فان السوفيت قد أتموا فى سبتمبر بناء مطار الرحبة بالقرب من صنعاء الذى وفر لسلاح الجو المصرى حرية أكبر فى الحركة (٥) .

Egypt's « Star Hour » (Editorial Comment) in : Ibid., No. 29, July 24, 1963, P. 4. (١)

Middle East. On whose sidepin : Ibid, No. 9, March 6, 1963, p. 23. (٢)
kasov, op. cit. : pp. 40-1. Yuri Bochkaryov, The Last of the Last Arabian Night, in : New Times, No. 32, August 14, 1963, pp. 16-7. V. Katin, Y. men's Year of Change, in Ibid, No. 38, September 25, 1963, pp. 12-3.

Ibid., P. 12. (٣)

Security Council, Official Records, op. cit., 1038th. Meeting, 11 June 1963, PP. 2-3. (٤)

وكانت التعليقات السوفيتية أكثر حرارة فى الحديث عن التدخل المصرى . انظر : Cherkasov, op. cit., P. 43. Katin, op. cit., P. 13. O'Bailance, op. cit., P. 106. Laqueur, op. cit., P. 106.

(٥) الأهرام ، ٦٣/٤/٣٠ .

وابتداء من عام ١٩٦٤ يمكن رصد سلسلة من المؤشرات تفيد بوجود تحسن ملحوظ في السياسة السوفيتية السابقة ، ففي يناير ٦٤ رحبت المصادر السوفيتية بمؤتمر القمة العربي الأول الذى انعقد فى ذلك الشهر واعتبرته « تطورا أساسيا وإيجابيا فى تاريخ العالم العربى فضلا عن كونه نجاحا شخصيا لعبد الناصر » (١) . وفى فبراير استقبل السوفيت بتقدير واضح مطالبة عبد الناصر بإزالة القواعد العسكرية والأجنبية من المنطقة (٢) . وفى مارس زار السلال الاتحاد السوفيتى لأول مرة حيث وقعت فى ٢١ مارس معاهدة صداقة بين البلدين واتفاقية تعاون اقتصادى (٣) . وفى أبريل اتخذ المندوب السوفيتى موقفا بالغ التأييد للجمهورية اليمنية فى شكواها ضد العملية العسكرية البريطانية ضد حريب اليمنية فى مارس ٦٤ (٤) .

وشهد شهر مايو ٦٤ نقطة التحول الأساسية فى مسار العلاقات المصرية - السوفيتية وكان لهذا التحول أبعاده المتعلقة بالتدخل المصرى فى اليمن ، ففي هذا الشهر زار خروشوف مصر حيث لقي ترحيبا رسميا وشعبيا هائلا ، وقد نظر الى هذه الزيارة فى حد ذاتها على أنها كانت عاملا فى التطور الإيجابى فى العلاقات المصرية - السوفيتية أعاد لها سمات منتصف الخمسينيات ، ولا شك انها كانت كذلك بقدر الدور الشخصى للقيادات فى دعم العلاقات ولكنها - وهذا هو الأهم - كانت تتويجا لمرحلة من التعاون المصرى - السوفيتى استمرت على الرغم من القطيعة السياسية أحيانا والفتور فى العلاقات أحيانا أخرى ، ولم تكن مصادفة أن تمت هذه الزيارة بمناسبة تحويل مجرى النيل فى اطار عمليات بناء السد العالى .

وفيما يتعلق بالثورة فى اليمن والتدخل المصرى فان خروشوف قد كرر فى خطبه أثناء الزيارة التأييد السوفيتى للثورة اليمنية وإدانة التدخل المضاد للثورة ، كما تضمن البيان الرسمى المشترك لمحادثاته مع عبد الناصر اشارة من الطرف السوفيتى الى أن مصر « تقوم بدور كبير فى تقديم

(١) The Arab Summit Conference (Editorial Comment) in : New

Times, No. 4, January, 1964, p. 3.

Security Council, Official Records, op. cit., 1106th Meeting, 2

April 1964, P. 18.

Laqueur, op. cit., p. 106

Security Council, Official Records, op. cit., 1106 the Meeting, 2

April 1964, pp. 16-20. 1108th Meeting, 6 April 1964, pp. 15-16. 1111th Meeting, 9 April 1964, pp. 7-9.

المساعدات الأخوية للشعب اليمني في رد الاعتداءات الاستعمارية وفي
تدعيم استقلال الجمهورية اليمنية « (١) .

ولقد وصل التطور الإيجابي في العلاقات المصرية - السوفيتية الى حد
ان التعليقات السوفيتية في اعقاب زيارة خروشوف قد بدأت تؤكد على
اعلان مصر للاشتراكية هدفا وتشير الى ان منهاج تحالف قوى الشعب
العاملة الذي يطرحه عبد الناصر في هذه المرحلة مقبول من أصحاب المنهج
الماركسي - اللينيني ، وذلك بعد ان كانت تصف انجازات النظام المصري قبل
الزيارة بفترة قصيرة بأنها تقدم أساسا لتنمية لا رأسمالية ، وتشير الى
احتمالات النمو الرأسمالي في الريف والى قصور الممارسة الديمقراطية في
الحياة السياسية (٢) .

(ب) اعفاء خروشوف وأثره : عندما أذيعت أنباء اعفاء خروشوف فجأة

في ١٥ أكتوبر ٦٤ أجمعت المصادر الغربية على أن هذا التغيير في القيادة
السوفيتية يمثل نكسة لعبد الناصر بالنظر الى ارتباط التقدم السابق في
العلاقات المصرية - السوفيتية بقيادة خروشوف الذي لم تمض خمسة شهور
على انتهاء زيارته الشهيرة لمصر ، وكذلك بالنظر الى الاشاعات التي ترددت
عن أن أحد أسباب اعفائه هي سياسته غير الرشيدة في تقديم المساعدات
لدول العالم وبصفة خاصة مصر وبصفة أخص القرض الذي قدمه لها بغير
الطريق الدستوري أثناء زيارته لها في مايو ٦٤ ، والذي كان يبلغ حوالي
٢٥ مليون دولار ، ومن ثم فان عبد الناصر ولاشك سوف يصيبه قلق كبير
من احتمالات المساعدات العسكرية السوفيتية في المستقبل خاصة وان

(١) راجع : الأهرام في الفترة من ٩ - ٢٥ مايو وبصفة خاصة نص خطب خروشوف
كذلك نص البيان الرسمي المشترك لمخافته مع عبد الناصر والصادر في ٢٤ مايو .
راجع أيضا : خطب عبد الناصر في هذه المناسبة في : مجموعة الخطب والتصريحات
والبيانات ، القسم الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٨٠ - ٦٠٤ ، هيكل ، عبد الناصر
والعالم ، مرجع سابق ص ٢١٢ - ٢١٣ .

The Soviet Union and the Arab World (Editorial Comment), in : New Times,
No. 20, May 19, 1964, pp. 1-3. Yuri Bochkaryov, Unforgettable Days in
Cairo, in : Ibid., pp. 4-5. Laqueur, op. cit., pp. 69-70.

G. Mirsky, The Changing Arab East. A-lysis of Political
Developments Trends, in : New Times, No. 2, January 15, 1961 pp 5-6.
Constructive Approach (Editorial Comment) in : Ibid., No. 23, June 10,
1964, PP. 2-3.

علاقاته الشخصية بالقادة الجدد لن تكون بالتأكيد فى مستوى علاقاته بخروشوف (١) .

وفى الواقع ان ادراك القيادة المصرية لتغير القيادة السوفيتية كان يقدم اسبابا لهذه التحليلات ، وفى صحيفة الأهرام شبه الرسمية نشرت أبناء اعفاء خروشوف بطريقة تعبر عن القلق العميق ، فقد وصفت أحداث اعفائه بأنها خطيرة وغامضة ، وأشار الى أن عبد الناصر قد تابع الموقف دقيقة بدقيقة (٢) . وفيما بعد ذكر هيكى أن عبد الناصر قد علق على اعفاء خروشوف بقوله « أخشى أنه سوف يكون علينا أن نبدأ كل شىء من جديد » (٣) . كذلك سارعت المصادر المصرية الى نفى الشائعات التى تردت بشأن موضوع القرض السوفيتى الذى قدم لمصر أثناء زيارة خروشوف كأحد أسباب اعفائه وإن لوحظ ان النفى كان بناء على تحليل مصرى وليس تأكيد سوفيتى (٤) . وقدم هيكى تحليلا فى أول مقالاته بعد اعفاء خروشوف نفى فيه أن يكون لاعفاء خروشوف أى أثر على السياسة السوفيتية تجاه مصر لأن الاتحاد السوفيتى كائى قوة كبرى لا تقيم علاقاتها مع الآخرين على أسس شخصية وانما على حسابات دقيقة مادية واقعية هى هنا فعالية الثورة المصرية (٥) .

وفى الأيام والأسابيع الأولى التالية لاعفاء خروشوف ظهرت عدة مؤشرات من الجانبين تشير الى عدم تأثر العلاقة رسميا باعفاء خروشوف ، ففي اليوم النالى مباشرة لاعفائه تسلم عبد الناصر رسالة رسمية تؤكد المعنى السابق (٦) . وفى ٦ نوفمبر وصل عامر الى موسكو فى أول زيارة لمسئول مصرى بعد اعفاء خروشوف ، وذكر عبد الناصر فى بيان له فى يوم عودته نفسه أن القيادة السوفيتية الجديدة قد نفت لعامر أن يكون

Nutting, op. cit., p. 358. Laqueur, op. cit., p. 71.

(١)

Kerr, op. cit., pp. 78-9.

(٢) أنظر الأهرام ، ١٦/١٠/٦٤ ، بل وفى بعض الأحيان اتخذ الأمر طابعا عاطفيا كالقول فى المانشيت الرئيسى بان خروشوف كان فى احتفالات موسكو يوم ١٩ أكتوبر هو الغائب الحاضر . انظر : الأهرام ، ٢٠/١٠/٦٤ .

(٣) هيكى ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤) أنظر : الأهرام ، ٢٣/١٠/٦٤ .

(٥) محمد حسين هيكى ، عن الأحداث الأخيرة فى موسكو ، فى : الأهرام .

٢٣/١٠/٦٤ .

(٦) الأهرام ، ١٧/١٠/٦٤ .

الغرض السوفيتي الأخير لمصر أو الأوسمة والنياشين التي منحت لعبد الناصر وعامر أثناء زيارة خروشوف لمصر ضمن أسباب اعفائه ، وأكدت له أن الغرض من هذه الاشاعات هو الوقوعة بين الاتحاد السوفيتي ومصر وأن التغيير الذي تم تغيير داخلي ، أما السياسة السوفيتية تجاه مصر فهي سياسة قررتها القيادة السوفيتية والحكومة السوفيتية ، بل ان القيادة الجديدة قد أعربت عن رغبتها في زيارة التعاون وان عامر قد وقع اتفاقيات جديدة أثناء زيارته (١) . وفي ديسمبر زار شيلين نائب رئيس الوزراء السوفيتي مصر ، وأكد أن العلاقات السوفيتية - المصرية أقوى من أى وقت مضى وأن الاتحاد السوفيتي سينفذ جميع التزاماته لمصر في مواعيدها ، وأكد أيضا التقدير السوفيتي الكبير لكفاح الشعب اليمني في دفاعه عن الثورة (٢) .

ومع ذلك فقد بقيت بعض مؤشرات للقلق وبصفة خاصة تلك التحليلات التي تحدثت عن عدم اتفاق خلفاء خروشوف معه في رأيه الايجابي عن « الديمقراطية الثورية في العالم العربي » ، وتبنيهم من البداية لاتجاه أكثر حذرا نحو النظم الراديكالية غير الشيوعية في العالم الثالث ، مع التأكيد بصفة خاصة على منهج أكثر « اقتصادية » في المساعدة الاقتصادية (٣) . ومن الحقيقي ان تلك التحليلات قد وجدت ما يؤيدها في المقالات السوفيتية التي عادت من جديد تشير الى « الاصلاحات الاجتماعية » للنظام المصري التي وضعته بحزم على الطريق الا رأسمال للتنمية ، وتحدث عن البيروقراطية كممكن محتمل للثورة المضادة ، وتشير الى ان الضمان الوحيد هو ديمقراطية الحياة السياسية وتوحيد القوى التقدمية في تنظيم سياسي طليعى ذى وجهة اشتراكية يتخذ من الطبقة العاملة أساسا له .

كما بدأت تظهر في هذه المقالات لأول مرة نظرة أكثر واقعية للمشكلات التي يواجهها النظام الجمهورى في اليمن ، وبعد أن كانت الأخطار التي تهدده تفهم فقط بمصطلحات خارجية فان المقالة التي نقتبس منها قد

(١) بيان عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة - دور الانعقاد العادى الثانى (١٢/١١/٦٤) ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٢) بيان شيلين في مجلس الأمة (٢٧/١٢/٦٤) ، في : مضابط المجلس « الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الخامسة عشرة ، ص ٩٩٧ - ١٠٠٠ .

(٣) Arnold L. Harlick Soviet Policy in the Middle East, Part I : Policy (٣) from 1955-1969, in : Hammond and Alexander, op. cit., p. 579.

فسرت قدرة البدر على مواصلة الحرب بتأييد عدد من القبائل التي تعتبر الامام قائدها الديني بسبب تخلفها (١) واعترفت بمواجهة النظام الجمهوري لصعوبات هائلة وكثيرة وأشارت الى اخفاقه حتى ذلك الوقت في تأمين وقف اطلاق النار والاتفاق على تسوية سياسية (٢) .

وعلى أية حال وبصفة خاصة في ضوء المؤشرات السابقة فإنه يمكن القول بأن اختفاء خروشوف من القيادة السوفيتية بكل التطور الإيجابي المرتبط به في العلاقات المصرية - السوفيتية لم يكن تطورا مريحا للقيادة المصرية ، خاصة وأن تغيير خروشوف قد تواكب مع فترة صعبة بالنسبة للنظام المصري : داخليا بالمتاعب الاقتصادية بغض النظر عن أسبابها ، وخارجيا بتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ثم فإنه يمكن الافتراض بأن تغيير القيادة السوفيتية كان أحد العوامل التي عززت اتجاه عبد الناصر الى اعطاء الأولوية لاتجاه التسوية السياسية (٣) .

المبحث الثاني

أبعاد السلوك المصري

أظهرت الدراسة في المبحث السابق ان كافة العوامل المنبثقة من البيئة المحلية والإقليمية والدولية قد مارست ضغوطا بدرجة أو بأخرى على القيادة المصرية للسير في طريق التسوية ، وكان هذا بالفعل هو الطابع

(١) عندما بدأت النظرة الأكثر واقعية جاء التفسير قاصرا بدرجة كبيرة .

(٢) George Mirsky, Basic Trends in the Arab World, in : New Times No. 6, February 10, 1965 pp. 3-4 and 6. Yuri B. Chkaryov, Foreign Ahead in : Ibid., No. 30, July 28, PP. 6-8.

(٣) قد يبدو ما يلي تحميلا للأمور أكثر مما تحتل ولكن على الأقل جدير بالإشارة ، فقد لاحظ الباحث الحاح القيادة المصرية على أن تتم زيارة عبد الناصر الى جده لمباحثات التسوية السياسية مع الملك فيصل قبل زيارته الى الاتحاد السوفيتي في آخر أغسطس ٦٥ (قبل هذا صراحة) ، وإذا سلمنا أن القيادة المصرية لم تكن تريد أن يبحث مؤتمر القمة العربي الثالث الذي انعقد في الدار البيضاء في ١٣ سبتمبر ٦٥ موضوع اليمن فقد كانت هناك فترة حوالى اسبوعين بعد عودة عبد الناصر من موسكو يمكن أن تتم فيها زيارة عبد الناصر الى جدة التي لم تستغرق سوى ثلاثة أيام ، وعلى هذا يمكن الافتراض بأن عبد الناصر كان يريد التأكيد قبل سفره الى موسكو من جدية احتمالات التوصل الى تسوية سياسية بحيث يبحث احتمالات المساندة السوفيتية في موسكو على ضوء نتائج مباحثات جده ، وهو مجرد افتراض على أية حال .

السائد لسلوك القيادة المصرية فى هذه المرحلة التى شهدت محاولتين أساسيتين دارت الأولى منهما حول اتفاقية أركويت (١) واستغرقت عام ١٩٦٤ كله تقريبا من بداية التمهيد لها الى نهايتها ، بينما تركزت الثانية حول اتفاقية جدة واستغرقت عام ١٩٦٥ كله تقريبا من بداية التمهيد لها الى نهايتها أيضا . وقد رأى الباحث ان الترابط فى بحث أبعاد السلوك المصرى يقتضى أن يجرى هذا البحث فى سياق المحاولتين السابقتين بحيث ينقسم هذا البحث الى قسمين أساسيين يتناول كل منهما احدى المحاولتين من حيث التمهيد لكل منهما بالتدخل السياسى ثم بالعمل العسكرى ثم بالمفاوضات الدبلوماسية وصولا الى جوهر المحاولة ثم نهايتها .

ويفترض التقسيم المقترح فى هذا البحث ان الغاية الأصلية للسلوك المصرى فى كافة أبعاده كانت هى التسوية السياسية ، وهو افتراض تعززه الشواهد الواردة فى هذا الفصل بدرجة كبيرة ، وان كان من البدهى أن التقسيم يبقى للتبسيط حيث انه من الصعب أن تنسب كافة تفصيلات السلوك المصرى الى هذه الغاية الأصلية .

١ - محاولة أركويت :

وقع الجمهوريون والملكيون على اتفاقية أركويت التى كانت أساسا لهذه المحاولة فى أكتوبر ١٩٦٤ ومن ثم فانها تعد أول محاولة للتسوية السياسية للحرب الأهلية فى اليمن متميزة عن جهود فض الاشتباك التى ارتبطت بالأبعاد الخارجية للحرب الأهلية ، وتستدعى دراسة هذه المحاولة من منظور التدخل المصرى دراسة الجهود التى قامت بها القيادة المصرية للتمهيد لهذه الاتفاقية وقد كانت هناك ثلاثة أبعاد لهذه الجهود : بعد دبلوماسى وبعد عسكرى وبعد يتعلق بالتدخل السياسى فى اليمن الجمهورية . وقد بدأت الجهود الدبلوماسية منذ يناير ٦٤ غير انها لم تكتمل الا فى سبتمبر وتركزت الجهود السياسية فى أبريل ٦٤ ، وتمثلت الجهود العسكرية فى الهجوم الذى شنته القوات المصرية فى صيف ٦٤ ، ولذلك كان ترابط الموضوع يستدعى البدء بجهود التمهيد السياسى ثم التمهيد العسكرى ثم الدبلوماسى ، وبداية يبقى بعد ذلك التعرض لمضمون المحاولة ذاتها .

(١) ضاحية قرب بور سودان .

(أ) التمهيد السياسي : رأينا في الفصل السابق أن التدخل السياسي

في اليمن قد ارتبط أساسا بوظيفة تأمين التدخل وتصعيده ، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة تبقى له بداهة في هذه المرحلة فان وظيفة أخرى قد برزت فيها ترتبط بجهود التسوية السياسية ، ويمكن القول بأن منطق التدخل السياسي المصرى في هذه المرحلة قد بنى على أساس أنه في مواجهة انقسام الجمهوريين الذى كانت بداياته قد بدأت تتضح منذ أواخر ٦٣ - أوائل ٦٤ وكذلك في مواجهة قرار القيادة المصرية بالسير في طريق التسوية السياسية كان لابد من وجود حكومة جمهورية قوية بالنظر الى أن الاتجاه الى التسوية السياسية كما وضع طيلة هذه المرحلة لم يكن تخليا عن النظام الجمهورى وانما اتباعا لوسيلة أخرى للوفاء بالالتزام المصرى بالدفاع عنه . وتوضح المؤشرات التى تظهر من التحليل التالى أن الحكومة الجمهورية القوية المطلوبة لمواجهة مرحلة التسوية من وجهة نظر القيادة المصرية كانت هى الحكومة ذات التمثيل الواسع لكل فئات الجمهوريين وليست حكومة المتشددين منهم على أساس أن الاختيار الأخير قدر أنه سيضيف الى متاعب السلطة الجمهورية مواجهة القلاقل التى يمكن أن يسببها المعتدلون .

وباستخدام المؤشر الذى سبق اقتراحه في الفصل السابق والذي حاول إيجاد علاقة بين التدخل السياسي المصرى وبين زيارة وفود مصرية على مستوى عال يمكن أن نفترض ابتداء حدوث جهدين أساسيين للتدخل السياسى فى اليمن قبيل اتفاقية أركويت ارتبطت أولها بزيارة عامر والسادات لليمن فى يناير ٦٤ وثانيهما بزيارة عبد الناصر فى إبريل (١) ويبين الجدول التالى الارتباط الزمنى بين هاتين الزيارتين وبين التعديلات السياسية فى اليمن وفقا للمؤتمر المتبع فى الفصل السابق .

(١) أشارت بعض المصادر الى أن زيارة عبد الناصر هذه قد تمت بغرض تطويق الاتجاه الاستقلالى للسلال الذى ظهر بزيارته للاتحاد السوفيتى فى مارس ٦٤ .
انظر : وجيه أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

O'Ballance, op. cit., PP. 123-4.

وليس لدى الباحث ما ينفى به هذا الرأى غير أن الشئ المؤكد أن القول بأن الغرض من زيارة عبد الناصر هو ما تشير إليه هذه المصادر تبسيط شديد ، ولعل التحليل الوارد فى هذا الجزء يثبت هذا الرأى .

جدول رقم (٦) (١)

العلاقة الرئاسية بين زيارات القيادات العربية والتعديل في المنصب : للقيادة أو الهيئة التأسيسية في اليمن

القائمون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
عبد الحكيم عامر	نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة	٤ - ٩ يناير ٦٤	٧ يناير ٦٤	اعلان دستور مؤقت جديد للجمهورية
أنور السادات	عضو مجلس رئاسة			
جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية	٢٤ - ٢٨ ابريل	٢٧ أبريل	اعلان دستور مؤقت جديد وتشكيل وزارة جديدة يرأسها حمود الجافقي (٢)

(١) المصدر : الأهرام في القترات المشار إليها . مجلة اليمن الجديدة : ج ٥ ، فبراير ٦٤ ، ص ٤٧ - ٤٨ ، ج ٩ ، يوليو ٦٤ ، ص ٤٨ - ٥٣ .
(٢) اعلان التشكيل الوزاري فعلا يوم ٤ مايو . انظر : الأهرام ، ١٤/٥/٦٤ . اليمن الجديدة : ج ٨ ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ .

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الجدول السابق :

أولاً : فيما يتعلق بدلالة المؤشر الذى يشير إليه الجدول فإنه قد سبق تحليلها فى الفصل الأول ومن ثم فسوف نحيل هنا الى هذا التحليل وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيارة عامر والسادات ، أما بالنسبة لزيارة عبد الناصر فإن حدوث تدخل سياسى نتجت عنه التعديلات الواردة فى الجدول ليس موضع أى شك بإجماع المصادر من كافة الاتجاهات بما فى ذلك المصادر المصرية (١) . ويمكن من ناحية أخرى أن يستخدم التطابق شبه الكامل بين نصوص الدستور اليمنى المعلن أثناء زيارة عبد الناصر والمصرى المعلن فى مارس ٦٤ لتأكيد الاستنتاج السابق (٢) .

ثانياً - التغييرات الواردة فى الجدول هي كل التغييرات الأساسية فى المناصب القيادية والبنية المؤسسية التى تمت فى ١٩٦٤ على سبيل الحصر .

ثالثاً - تظهر التعديلات التى تمت أثناء زيارة عبد الناصر بصفة خاصة أنه يمكن استمرار الحديث عن وظيفة ديمقراطية نسبياً للتدخل المصرى ، وبإجماع كافة المصادر كانت هذه التعديلات تتجه الى تقليل السلطة الفردية لرئيس الجمهورية والى أوسع تمثيل ممكن للقوى السياسية فى اليمن الجمهورية (٣) . ويؤكد هذا التشكيل الكبير عددياً

(٢) نشر الأهرام فى ٢٦/٤/٦٤ ان اجتماعات عبد الناصر بالقيادة اليمنية تناولت « وسائل تدعيم البنيان الداخلى فى اليمن » ، ونشر فى ٢٨/٤/٦٤ ان الدستور اليمنى الذى اعلنت موافقة جميع قوى الشعب العاملة عليه هو أحد النتائج الهامة لسلسلة الاجتماعات التى عقدها عبد الناصر أثناء زيارته ، ووصف النعمان والايراني والزيرى فى استقالتهم الدستور الذى صدر أثناء زيارة عبد الناصر بأن المسئولين قد فوجئوا به مثل الشعب « ولم يكن لهم رأى فيه » (لهذا استقلنا « مرجع سابق » ص ٧) وتجمع المصادر الغربية على نسبة كافة التعديلات التى حدثت أثناء زيارة عبد الناصر اليه . راجع :

Nutting, op. cit., P. 350. O'Ballance, op. cit., P. 124.
Little, op. cit., p. 135.

(٣) قارن : الدستور المصرى (مارس ١٩٦٤) ، مرجع سابق ، والدستور اليمنى (ابريل ١٩٦٤) ، فى : اليمن الجديدة : ٩٤ ، يوليو ٦٤ ، ص ٤٨ - ٥٢ .
(٤) انظر مثلاً :

Uttin go, cit., p. 350. Al-Marayati op. cit., p. 21. O'Ballance, op. cit., P. 124. Little, op. cit., P. 135.

والممثل لكافة الاتجاهات الجمهورية لوزارة الجائفي (١) . فضلا عن تمتع الجائفي نفسه باحترام واسع بين الاوساط العسكرية والقبلية في اليمن (٢) . ومن ناحية أخرى اسندت رئاسة مجلس الشورى الى أحمد نعمان ممثل الاتجاه الجمهوري والمعتدل (٣) . كذلك أشار البيان الرسمي للزيارة الى أن المرحلة القائمة تحتاج « اتاحة الفرصة كاملة للعناصر المثقفة والواعية في اليمن من الداخل والخارج (٤) » .

رابعاً : ارتبطت الزيارتان المبيتتان في الجدول بوضوح بمحاولات التسوية السياسية ، ويتضح ذلك أولاً من تاريخ الزيارتين ، فقد تمت الأولى قبيل عقد مؤتمر القمة العربي وكان مفروغاً منه أن نجاحه سنوف ، يعني المضي في طريق التسوية وتمت الثانية من جانب بعد أن أدى هذا المؤتمر الى حدوث أول اتصال مباشر بين مصر والسعودية منذ قطع العلاقات بينهما في نوفمبر ٦٢ ، ومن جانب آخر قبل اللقاء الذي كان مقدراً له أن يتم بين عبد الناصر وفيصل في ذلك الوقت ، وقد أشار البيان الرسمي الصادر عن الزيارة الى أن الجانبين قد تدارسا باهتمام نتائج مباحثات عامر مع فيصل في مارس ٦٤ ، وانهما يأملان أن تصل الى نتائجها المرجوة خاصة فيما يتصل بالعلاقات السعودية - اليمنية (٥) . ومن ناحية أخرى فقد أشار يوثانت في أول تقرير قدمه الى مجلس الأمن عن عمل بعثة الأمم المتحدة بعد تشكيل وزارة الجائفي الى أن الحكومة الجديدة قد أكدت له فور تشكيلها رغبتها في علاقات طيبة وسلمية مع كل جيران اليمن (٦) .

(١) حمت وزارة الجائفي ستة نواب لرئيس الوزراء وتسعة عشر وزيراً وستة عشر نائباً للوزراء . وحيث انه من الواضح في حالة اليمن أن تسيير العمل الفعلي في الادارة الحكومية لم يكن يحتاج الى كل هذا العدد فانه يبدو شبه مؤكد أن الغرض من مجيء التشكيل على هذا النحو هو ان تعمل وزارة الجائفي كوزارة وحدة وطنية عن طريق ارضاء كافة الاتجاهات والشخصيات ، ومن الطريف في هذا الصدد ان التشكيل تضمن تعيين وزير للحربية ووكيل للوزارة ، بدرجة وزير (٩) فضلاً عن نائب لوزير الحربية . ومن ناحية أخرى مثل المعتدلون والمتشددون داخل الوزارة . هذه هي الوزارة التي شغل فيها الايراني والزيبري منصبى نائبين لرئيس الوزراء . انظر تشكيل وزارة الجائفي في اليمن الجديدة ، ٨ع ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ . الأهرام ، ٦٤/٥/٥ .

(٢) انظر : جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٣) انظر : اليمن الجديدة ، ٨ع ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ .

(٤) انظر نص البيان في : الأهرام ، ٦٤/٤/٢٩ ، ص ١١ .

(٥) المرجع السابق .

خامسا : استمرت نفس الملاحظات التي سبق بيانها في تحليل التدخل السياسى فى الفصل الأول والخاصة بموقف القيادة المصرية من مسألة الوحدة مع اليمن ، وبالنسبة لمرحلة الدراسة الحالية فقد كرر السلال طلبه وبالحاح للوحدة مع مصر فى الخطاب الذى القاه فى تعز أثناء زيارة عبد الناصر لها فى ٢٦ ابريل (١) . ومع ذلك فقد ثابرت القيادة المصرية على موقفها السابق من الوحدة مع اليمن وهو رفض الوحدة الدستورية طالما استمر وجود القوات المصرية فى اليمن ، واكتفى عبد الناصر بالحديث عن وحدة الدم ، واكتفى البيان المشترك للزيارة الذى أشار صراحة الى ارجاء الوحدة الدستورية لحين انسحاب القوات المصرية بإنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين البلدين برئاسة رئيسى الجمهوريتين (٢) . وفيما بعد وقع اتفاق للتنسيق بين مصر واليمن فى ١٣ يوليو ٦٤ لم يمثل أى تقدم دستورى الى الوحدة وكان من الواضح انه عقد بعد ضغوط شديدة من القيادة اليمنية (٣) .

(ب) التمهيد العسكرى : يفترض البحث هنا ان الوظيفة الأساسية للعمليات العسكرية التى تمت فى فترة الدراسة الحالية كانت تقوية موقف المفاوض المصرى والجمهورى فى أية مفاوضات تجرى للتسوية السياسية للحرب الأهلية فى اليمن ، ويعزز هذا الافتراض ادراك القيادة المصرية

(١) انظر خطاب السلال فى هذه المناسبة فى : اليمن الجديدة ، ٨٤ ، يونيو ٦٤ ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) انظر خطاب عبد الناصر فى تعز (٢٦/٤/٦٤) ، فى : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٦٧ . انظر ايضا خطابه فى عيد العمال (١/٥/٦٤) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ وانظر نص البيان المشترك الصادر عن الزيارة مرجع سابق .

(٣) ذكرت الأنباء الواردة من صنعاء فى ٢٩ يونيو وقوع مظاهرات شعبية تطالب بالوحدة - سار فيها الايرياني والزبرى وخطب فيها السلال ٠٠ الخ ، ومن قبل ذلك كان وزير اليمن المقوض فى اثيوبيا (عبد الرحيم عبد الله) يقود اضرابا عن الطعام «حتى الموت» بين ممثلين للجالية اليمنية فى اثيوبيا طلبا للوحدة ، وفى ١١ يوليو استقبل عبد الناصر السلال على رأس وفد من ٤٢ عضوا يضم الحكومة اليمنية كلها تقريبا ، وكانت النتيجة هى اتفاقية التنسيق المشار اليها فى المتن وهى الاتفاقية التى اثارت مناقشات فى مجلس الأمة المصرى تعرضت لها الدراسة . انظر : الأهرام ، ٦٤/٦/٩ ، ص ٥ . ٦٤/٦/٢٦ ، ص ٤ ، ٢٩ ، ٣٠/٦/١٩٦٤ ، ١٢ ، ٦٤/٧/١٤ . انظر : عبد الرحيم عبد الله ، لم تكن هازلين عندما ثرنا ولا عندما اعتصمنا وعن الطعام اضربنا فى : اليمن الجديدة ، ٩٤ يوليو ٦٤ ، ص ٣ - ٤ .

لواقع التجرد العسكري ابتداء من ١٩٦٤، والتوقيت الزمني للجهـد العسكري المصري الرئيسي في هذه المرحلة (١) . وفي هذا الإطار لطبيعة الجهد العسكري المصري في هذه المرحلة يمكن التعرض لبعدين أساسين في هذا الجهد أولهما بعد غير مباشر خاص بدعم المقاومة المسلحة للاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني وبصفة خاصة ابتداء من إبريل ١٩٦٤ والثاني بعد مباشر خاص بالعمليات العسكرية ضد الملكيين في صيف ١٩٦٤ .

ولكى نوضح المنطق السياسي الذي يبرر وضع التدخل المصري العسكري غير المباشر في جنوب اليمن في سياق الجهد العسكري المصري من أجل التسوية السياسية يجب أن نتذكر أن القيادة المصرية قد أدركت في أعقاب هجوم رمضان أن الدعم الخارجي للملكيين من السعودية والجنوب اليمني قد منع تحقيق النصر الحاسم عليهم ، ولما كان القضاء على مصادر هذا الدعم عسكريا يتضمن أبعادا سياسية خطيرة فضلا عن تكلفته العسكرية العالية بفرض إمكان تحقيقه فقد بدا أن القيادة المصرية قد اتجهت الى الاتصال بالسعودية لبدء مفاوضات قد تقضى الى تسوية سياسية للحرب الأهلية اليمنية من موقع قوة للجانب المصري والجمهوري . ويرتبط بذلك العمليات الهجومية الواسعة ضد الملكيين في صيف ٦٤ . أما بريطانيا فقد كان الاتصال بها واشراكها في جهود التسوية السياسية أمرا غير وارد سياسيا ، ولما كان انتصعيد العسكري ضدها أمرا غير وارد سياسيا ولا عسكريا فقد بدا أن الحل الأمثل هو اتباع منهج للتدخل العسكري غير المباشر بدعم المقاومة المسلحة ضد الوجود العسكري البريطاني بالسلاح والتدريب على الأقل (٢) .

(١) انظر رأيا متفقا في :

Halliday, op. cit., P. 110. O'Ballance, op. cit., P. 125.

وهناك رأي مخالف يعتبر أن الجهد العسكري المصري في هذه المرحلة كان لا يزال يسعى للنصر الكامل بدرجة أو باخرى ، وهو ما يحدد بداية اتجاه النظام المصري الى التسوية بسبتمبر ٦٤ وليس أوائل ٦٤ . وقد استند أحد هذه الآراء (داويشا) الى تصريح لعبد الناصر في يوليو ٦٤ بأن القوات المصرية أنهت مهمتها تماما في اليمن وأن الجمهورية تسيطر على الأراضي اليمنية كلها (انظر : حديث عبد الناصر الى روبرت ستيفنز المحرر السياسي للاوزرفر (٦٤/٧/٥) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦) فضلا عن أن هذه التصريحات يمكن ببساطة أن تكون ذات وظيفة « تفاوضية » فإن سلوك القيادة المصرية منذ الأيام الأخيرة لعام ١٩٦٣ ق كما يوضحه هذا البحث بصفة خاصة وكما يفسره البحث السابق يجعل الباحث يعتقد بصحة الرأي الوارد في المتن . انظر :

Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., pp. 53-4.

(٢) انظر رأيا مؤيدا في الاتجاه العام : Halliday, op. cit., pp. 189-190.

ويلاحظ أن التحليل السابق من نوع « استنباطي » ومع ذلك فإن السياق العام للوقائع يؤيده فضلا عن وجود شواهد قوية عليه من تصريحات عبد الناصر ، ففي يوليو ٦٤ خطب قائلا اننا لم نكن البادئين وان بريطانيا هي التي بدأت بالتحدي وهربت السلاح. وأعطت النقاد للدور وأعوانه وأعلن قائلا للبريطانيين ان تهريب السلاح وخلق المشاكل في اليمن سوف يقابل بخلق المشاكل أمامهم في خمسين مكان وتسبب المتاعب لهم والقضاء على مصالحهم في كل مكان (١) ، فضلا عن ذلك فقد كان هيكل أكثر وضوحا عندما فسر قرار عبد الناصر بالذهاب الى جدة بأنه كان « لابد من خطوة حاسمة أما سلام يسود ويدوم وأما استراتيجية جديدة مثيلة أو شبيهة بما حدث على الجبهة مع بريطانيا ترغم محاولات الغزو من السعودية على أن تثبت في مواقع الدفاع لتشغلها مشاكل أمنها عن العدوان على أمن الآخرين » (٢) . ويعنى هذا التحليل ان توقيت القرار المصرى بالدعم العسكرى غير المباشر للمقاومة المسلحة في الجنوب اليمنى كان تابعا لمقتضيات تأمين الثورة اليمنية (٣) . ويؤكد هذا ما سبق ورأيناه من سياسة توفيقية في البداية كانت تهدف الى طمأنة البريطانيين للحصول على اعترافهم السياسى بالثورة وضمان عدم تدخلهم ضدها (٤) ، ويؤكد أنه أيضا تتبع العلامات الزمنية البارزة في الدعم المصرى السياسى والعسكرى لحركة المقاومة في الجنوب المحتل ، ففي يونيو ٦٣ أعلن عن تكوين الجبهة القومية من اليمن الشمالية (ما بعد هجوم رمضان) وطيلة الفترة المتبقية من عام ١٩٦٣ استمر التأييد المصرى العسكرى غير المباشر لأعمال المقاومة في الجنوب (٥) ، وفي ابريل ١٩٦٤ (بعد بداية ونجاح الجهود الأولى للاتصال المباشر بالسعوديين) صعدت القيادة المصرية موقفها سياسيا في سلسلة الخطب التى القاها عبد الناصر في اليمن في الفترة من ٢٣ - ٢٦

(١) أنظر : خطاب عبد الناصر في العيد الثانى عشر للثورة (٦٤/٧/٢٢) ، فى : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) هيكل ، كنت فى جدة ، مرجع سابق . وانظر رأيا تنبأ بهذا السلوك المصرى فى منتصف ٦٣ : Jansen, op. cit., PP. 342-3.

(٣) وليس لابعاد الانتباه عن الاخفاق فى اليمن كما يذهب البعض . انظر : Wenner, op. cit., P. 214.

(٤) ويلاحظ اننا استخدمنا تعبير « القرار » وليس كلمة « القرار » ذلك أن تصادم السياستين المصرية والبريطانية فى المنطقة كان ولا شك سوف يقضى الى هذا القرار فى وقت أو آخر .

(٥) راجع : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ . Paget, op. cit., PP. 37-8.

أبريل ١٩٦٤ ، والتي كان أحد عناصرها الرئيسية الهجوم الشديد على السياسة البريطانية الاستعمارية في المنطقة وإعلان ضرورة جلاء بريطانيا عن مدن وطردتها من كل مكان في الوطن العربي وإعلان مساندة أبناء الجنوب في كفاحهم من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني (١) ، ووفقا لبعض المصادر فإن هذا التصعيد السياسي قد ارتبط أيضا بتصعيد عسكري في دعم المقاومة في الجنوب (٢) ، وهو الأمر الذي تؤيده الشواهد المستمدة من تطور العمليات ضد الوجود العسكري البريطاني في جنوب اليمن في أعقاب زيارة عبد الناصر (٣) .

أما العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المصرية ضد الملكيين في فترة الدراسة فقد تمثلت أساسا في الهجوم الكبير الذي شنته القوات المصرية في يونيو - أغسطس ٦٤ (٤) . وقد تمت هذه العمليات في الجزء الشمال - الغربي من اليمن بهدف تطهير ذلك القطاع من الملكيين بما في ذلك الاطباق على مقر الامام قرب جبل قارة ، وكان الاتجاه العام للهجوم المصري في هذه العمليات ذا شعبتين ، اندفعت الأولى منهما الى اتجاه الشمال من حجة ، والثانية الى اتجاه الجنوب من صعدة . وقد وصف أوبالانس التحركات العسكرية المصرية في هذا الهجوم بقوله « اندفع رجال القبائل الملكيون يعودون الى مدنها ومعسكراتهم مرة ثانية ولكن الأمر كان مختلفا الى حد ما في هذه المرة ، فقد استمرت قوات ج . ع . م في أعقاب الملكيين الهاربين مباشرة ، تطوق في تحركاتها الى الامام على نحو منهاجي المرتفعات وقمم الجبال وتطهر الوديان وتدمر القرى بنيران القذائف ، ولقد تم اصطیاد رجال القبائل بقسوة في هاتين العمليتين اللتين تغلغلتا على نحو طيب في المناطق الجبلية التي لم يضع المصريون أقدامهم فيها قبلا » (٥) .

ووصل الهجوم المصري ذروته في ١٥ أغسطس بهجوم آخر ذي شعبتين ، خرجت الأولى من مجز غربي صعدة ، والثانية من حرض ، وكان

(١) راجع خطب عبد الناصر أثناء زيارته لليمن وبصفة خاصة الموجهة للشعب اليمني في صنعاء بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦/٤/٦٤ في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٤٩ - ٥٦٧ .

(٢) انظر : وجهه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٣) راجع ٢ Paget, op. cit., PP. 52-3.

(٤) اعتبر شميدت أن هذا الهجوم هو أكبر العمليات العسكرية المصرية طيلة التدخل المصري . انظر : Schmidt, op. cit., P. 178.

(٥) O'Ballance, op. cit., PP. 126-7. Schmidt, op. cit., PP. 178-9.

واضحاً ان الشيعة الأولى للهجوم قد اندفعت بسرعة الى أقصى الحدود لكي تغلق الطريق الذي يصل مقر البدر بالسعودية قبل جبال رازح مباشرة ، بينما اندفعت الشيعة الثانية الى مقر الإمام ذاته .

ويتضح من الاتجاهات الأربعة السابقة للهجوم المصرى انه كان يشكل عملية تطويق كاملة لقواعد الملكيين في الشمال الغربى تنتهى عند مقر البدر (١) .

وفى تقييم نتائج الهجوم المصرى السابق ثمة انقسام فى الآراء بعكس الحال فى تقييم نتائج هجوم رمضان ، ويمثل شميدت الرأى القائل بأن هذه النتائج قد مثلت فشلاً ذريعاً ينسب الى المقاومة الملكية والظروف المناخية (سقوط أمطار شديدة أثناء الهجوم المصرى) (٢) . ويمكن القول استناداً الى بعض المصادر التى لا يمكن اتهامها بالتحيز للقوات المصرية ان هجوم يونيو - أغسطس قد حقق نجاحاً كبيراً خاصة اذا وضعناه فى سياق « تفاوضى » وليس فى سياق عسكرى محض ، وقد ذهب اوبالانس الى ان الهجوم كان ناجحاً من وجهة النظر الجمهورية لأنه أظهر تفوق الجمهوريين على الملكيين فى الجبال حيث تم التغلغل بدرجة حسنة فى هذه المناطق الجبلية التى لم يطأها المصريون قبلاً ، وجعل أسرهم للبدر أمراً قريب المنال للغاية ، وتكبد فيه الملكيون خسائر كبيرة وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من المعدات العسكرية عرضت فيما بعد على المراسلين الأجانب (٣) . وقد أبدت تقارير بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة التقييم الخاص بنجاح الهجوم المصرى والتفاف مزيد من القبائل حول الحكومة الجمهورية ، كما سبقت الإشارة الى ان هذا التقرير قد فسر الانخفاض الذى حدث فى القوات المصرية فى يوليو - أغسطس بحوالى ٤٠٠٠ بأنه انعكاس لتحسن الموقف العسكرى فى اليمن من وجهة النظر المصرية (٤) . وبالإضافة الى ما سبق يمكن القول بأن الهجوم قد مثل نجاحاً من زاوية أخرى وهى

O'Ballance, op. cit., P. 128. Schmidt, op. cit., PP. 179-80. (١)

Ibid., PP. 176-82. (٢)

Halliday, op. cit., P. 111, Stephens, op. cit., P. 413. : أنظر نفس الرأى فى

O'Ballance, op. cit., PP. 126-8. (٣)

S/5927, pp.2-3. : أنظر (٤)

مشاركة قوات جمهورية يمنية نظامية فيه تم تدريب جزء منها على الأقل في مصر وكذلك قوات قبلية (١) .

غير أنه لابد من الإشارة الى ملاحظتين في سياق تقييم هذا الهجوم :

الأولى : ان المصادر المصرية الرسمية قد أظهرت هروب البدر من مقره كنصر للقضية الجمهورية وهو أمر لا شك فيه (٢) ، غير أن أحد الاهداف الأساسية لعملية التطويق التي نفذت بموجب هذا الهجوم كان أسر البدر ولا شك ، وهو ما يؤكد اندفاع شعبيته الهجوم الاخيرتين من اتجاه صعهه وحرص لاغلاق الطريق المفضي الى السعودية والاطباق على مقر البدر في نفس الوقت ، ويبدو ان البدر قد أقلت بتفاعل عاملين : الأول تحذير المخابرات البريطانية التي كانت تتابع الهجوم المصري وترصد تحركاته وهكذا غادر مقره في الوقت المناسب وهو نفس الوقت الذي تحركت فيه القوات المصرية تقريبا نحو هذا المقر ، والثاني بطء تقدم القوات المصرية بسبب ظروف التضاريس وسقوط الأمطار (٣) . وهكذا فان المصيدة لم تغلق في الوقت المناسب على حد تعبير أوبالانس (٤) .

والثانية : انه على الرغم من التصوير الاعلامي للنجاح الكامل للهجوم بما يصل به الى حد احراز النصر الكامل فقد كان واضحا منذ اللحظة الأولى في هذه المرة وليس بعد فترة طالت أو قصرت كما في حالة هجوم رمضان ان الهجوم لم يحقق هزيمة كاملة للملكيين ، بل لقد أعلن عامر في نفس الخطاب الذي أكد فيه ان النصر قد تم في هذه المعارك عن وقوع هجوم في اليوم السابق على خطابه ، وأهاب بالسعودية ان تمنع المتسللين من استخدام أراضيها كقاعدة للهجمات على اليمن (٥) .

S/5927, P. 2.

Schmidt, op. cit., pp. 178-80.

(١) أنظر : الأهرام ، ٦٤/٨/٢٦ . خطاب عامر في صعهه (٦٤/٨/٢٦) ، في :

الأهرام ٦٤/٨/٢٧ ، ص ٦ .

Schmidt, op. cit., P. 179.

(٣) أنظر

O'Ballance, op. cit., P. 128.

(٤) أنظر

(٥) أنظر في تصوير النجاح الكامل للهجوم المصري تصريحات اللواء أحمد فتحي

عبد الغنى قائد القوات المصرية في اليمن في هذه الفترة في : الأهرام ٦٤/٩/٦ ، ص ٨ .
وانظر فيما يشبه عدم الحاق الهزيمة الكاملة بالملكيين خطاب المشير عامر في صعهه (٦٤/٨/٢٦) ، مرجع سابق .
وبيان وزارة الخارجية اليمنية عن محاولة القلول الهاربة من الحدود الشمالية الغربية لليمن مهاجمة منطقة الحدود في : الأهرام ، ٦٤/٨/٣٠ .

(ج) التمهيد الدبلوماسي : يرجع التمهيد الدبلوماسي المباشر لمؤتمر اركويت الى اجتماع عبد الناصر وفيصل في سبتمبر ١٩٦٤ . ومع ذلك فان البداية الحقيقية لهذا التمهيد ترجع دون شك الى مؤتمر القمة العربي في يناير من ذلك العام . فقد سبق أن رأينا أن عبد الناصر قد وجه في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ الدعوة الى عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب ، وعلى الرغم من أن هذه الدعوة قد وجهت في سياق مواجهة المشروعات الاسرائيلية الخاصة بتحويل مياه نهر الاردن الا انها دون شك قد عكست ايضا رغبة القيادة السياسية في تسوية الحرب الاهلية اليمنية سياسيا ، ويبدو أن اثبات ذلك سهلا سواء أكان منطقيا أم من خلال الشواهد المتاحة ، فمن الناحية المنطقية لا يمكن وجود سياسة عربية موحدة لمواجهة الخطر الاسرائيلي مع وجود بؤرة صراع حاد يتضمن على الأقل ثلاث دول عربية بينها أكبر الدول العربية وأقواها عسكريا فضلا عن القوة الاقتصادية للسعودية . أما الشواهد المتاحة على ذلك فقد أشار عبد الناصر صراحة الى أن مصر على استعداد للقيام بواجبها كاملا (بخصوص المواجهة مع اسرائيل) بما في ذلك إعادة قراعتها من اليمن (١) . ومن ناحية ثانية فان اهتمام مصر بحضور السعودية للمؤتمر يعد شاهدا آخر ، فعندما بدا أن الصراع على السلطة بين سعود و فيصل قد يعوق حضور أيهما للمؤتمر على أساس أن الدعوة وجهت للملوك والرؤساء وكان سعود هو الملك بينما يملك فيصل السلطة الفعلية عبرت القاهرة عن رأيها صراحة بأن كل ماتمناه أن « يستقر الأمر على رأى فى السعودية ... سواء مثلها على مستوى الذروة سعود أو فيصل وكل ما يهمنا أن تكون السعودية ممثلة بطريقة تكفل لها المساهمة الفعالة فى أعمال المؤتمر (٢) » . وعلى أية حال فقد أشار هيكمل صراحة فيما بعد الى أنه الى جانب العامل الأساسى فى دعوة القمة وهو مواجهة مشروعات اسرائيل فى نهر الاردن كان احد الاحتمالات الواردة ان الرجعية العربية « قد تقتنع بفك الاشتباك مع اليمن مما يمهد لعودة فرقتين من الجيش المصرى ليعملان فيه الى حيث الحاجة اليها أشد وأجدى » (٣) .

والخلاصة انه من المؤكد ان تسوية الصراع اليمنى كانت اعتبارا واردا لدى القيادة المصرية فى دعوتها فى ديسمبر ٦٣ لمؤتمر القمة العربى ، ولا

(١) انظر خطاب عبد الناصر (٦٣/١٢/٢٣) . مرجع سابق . ص ٤٩٣ .

(٢) الأهرام ، ٦٤/١/١٢ . راجع أيضا : ٦٣/١٢/٣١ ، ٣ ، ٦٤/١/٤ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، درجات فى الكراهية ، فى : الأهرام ٦٦/٦/١٠ .

شك ان الدعوة لمؤتمر القمة العربى بهذا الفهم كانت مبادرة دبلوماسية موفقه، فقد قدمت اطارا اجتماعية يوفر على القيادة المصرية مشقة تفسير أية مبادرة لها تجاه تسوية الصراع اليمنى بصفة خاصة على انها اعتراف بالخطأ أو الهزيمة فضلا عن أن المؤتمر قد يوفر بالنظر الى ظروف المواجهة مع اسرائيل مناخا ضائعا على السعودية كما تبدى مرونة أكبر (١) .

ومن منظور اليمن يمكن القول بأن القيادة المصرية قد حققت فى مؤتمر القمة نجاحا وإن يكن غير كامل ، وقد تمثل هذا النجاح فى أكثر من بعد .

أولا : أجرى عبد الناصر مع الملك حسين قبل بدء المؤتمر لأعماله مشاورات أجمعت المصادر التى تناولتها على انها كانت تعبيراً عن مهارة دبلوماسية فائقة من جانب عبد الناصر على أساس انه قد أحدث انشقاقا فى « جبهة الملوك » بعزل الأردن عن السعودية ، ودفع الملك حسين خطوات بعيدة فى الاتجاه الذى كان قد بدأه بالفعل وهو التخلي عن قضية الملكيين فى اليمن (٢) .

ثانيا : وفر المؤتمر مناسبة طبيعية لاعادة الاتصال المباشر بين القيادتين المصرية والسعودية ، وقد ذكر تقرير شبه رسمى عن اجتماعات عبد الناصر وسعود الثنائية خلال المؤتمر أن ما تم بحثه فى خلال هذه الاجتماعات قد أوضح « انه يمكن بمداومة الاتصال الوصول الى اعادة العلاقات بين البلدين الى وضع طبيعى وإن كان ذلك فى واقع الأمر متصل بأحوال العلاقات بين ٠٠٠ السعودية والجمهورية العربية اليمنية ، ومهما يكن فإن هناك دلائل مشجعة على امكان الوصول الى تقارب فى وجهات النظر » (٣) .

ثالثا - وفر المؤتمر بالفعل ذلك الاطار الدبلوماسى الجماعى الذى بحثت المسألة اليمنية داخله وبدون مبادرة من القيادة المصرية ، وإن كان من الأمور ذات الدلالة أن صاحب المبادرة بهذا الصدد كان الرئيس الجزائرى بن بيللا ذو العلاقة الحميمة بعبد الناصر ، كذلك كان المناخ العام

Nutting, op. cit., P. 346.

(١) راجع :

Dawisha, Egypt in the Arab World...

(٢) انظر :

op. cit., p. 160. Nutting, op. cit., p. 347. O'Ballance, op. cit., p. 122

(٣) الامرام ، ٦٤/١/١٦ .

داخل المؤتمر موافقاً لقضية الثورة اليمنية . ومن التقارير المتناثرة التي خرجت عن أعمال هذا المؤتمر يبدو أن كلا من السلالة وسعود قد عرض وجهة نظره وأن السلالة قد ركزت على حتمية الثورة في اليمن بسبب التخلف الذي فرضه نظام الإمامة ، كما أن سعود قد أبدى رغبة في فهم وجهة النظر اليمنية (١) .

رابعاً : سادت المؤتمر بصفة عامة روح توفيقية انعكست في البيان الصادر عن المؤتمر الذي أشار إلى « اجتماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجوى العربى » (٢) . وقد كانت هذه الروح العسامة هي التي مهدت للجهود التي بدأت في أعقاب المؤتمر مباشرة بغرض التسوية السياسية للصراع اليمنى .

خامساً : اعتبر مؤتمر القمة على نطاق واسع نجاحاً شخصياً لعبد الناصر أكد مكانته القيادية في العالم العربى (٣) . ومن منظور التدخل في اليمن فإن هذا - ولا شك - كان يقوى موقفه التفاوضى في أية اتصالات مقبلة لتسوية الصراع اليمنى .

ولكن كما سبقنا الإشارة فإن النجاح السابق على الرغم من تعدد إبعاده لم يكن كاملاً وكان السبب في هذا يرجع إلى أن السعودية قد مثلت في المؤتمر بسعود الذي كان مازال يحتفظ بلقب الملك دون سلطاته ،

(١) الإهرام ، ١٥ ، ١٦/١/٦٤ . ووفقاً لأحدى الروايات فإن الملك سعود قد ذكر أنه اتفق مع البدر على أن يعطيه مليون دولار على أن يرسل للخارج « حتى تتوقف الفتنة في حرب لادخل لنا فيها » لكن ظروفًا خارجة عن إرادته تدخلت لتدفع الأمور في غير الطريق الذي أرادها لها ، كما ذكر أن ما حدث له ولاسرته مع أئمة اليمن لم يحدث مثله من المصريين ، وأنهم - أى أسرة حميد الدين - حاولوا قتل أبيه . . الخ . انظر سيد الباز ، حقيقة ستر الملك سعود ، فى : مجلة الإذاعة والتليفزيون ، ٧٥/١٢/٢٠ ، ص ٦ . وإذا كان سعود قد قال هذا حقاً فإنه لم يكن يقول الضيق اللهم إلا فى كون ظروف خارجة عن إرادته هي التي دفعت الأمور في الطريق الذي سارت فيه لأنه من الحقيقي أن ما جدد سلوك حكام السعودية لم تكن إرادة الملك سعود وإنما « مصلحة » النظام السعودى ، كذلك فإن الملك لم يذكر إلا نصف الحقيقة عندما أشار إلى تاريخ العلاقة بين الأسرة السعودية وأسرة حميد الدين ، فقد أغفل التدخل السعودى المؤيد لهذه الأسرة ضد محاولات الانقلاب والقوة ابتداء من ١٩٤٨ والحاسم فى الحفاظ عليها حتى ١٩٦٢ .

(٢) بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية - القاهرة ، (١٧/١/٦٤)

فى : الإهرام ، ١٨/١/٦٤ .

(٣) راجع : Little, Modern Egypt, op. cit., P. 210. Nutting, op. cit., p. 349.

وهكذا لم تكن لنتائج المؤتمر أية قيمة من الناحية العملية وقد كان بمقدور فيصل مثلاً ان يتصل بسهولة حتى من أى رأى لسعود داخل المؤتمر (١) .

وعلى أية حال فإن هذا النقص قد بدأ يستكمل في أعقاب المؤتمر مباشرة بواسطة مساعي حميدة عراقية جزائرية ، ومرة أخرى فإن قيام دولتين عربيتين تربط مصر بهما أقوى علاقات عربية في ذلك الوقت يمكن ان يعد مؤشراً لتأكيد اتجاه القيادة المصرية الى التسوية في هذه المرحلة . وفي الفترة من ٣٠ يناير الى ٣ فبراير ٦٤ قام مبعوثان للرئيسين العراقي والجزائري (٢) بمهمة في السعودية أعلن أنها تتصل بقرارات مؤتمر القمة ، وكان مفهوماً أنها ترتبط بالصراع في اليمن ، وفي هذه الفترة اجتمع المبعوثان بفيصل أكثر من مرة (٣) . وفي أعقاب محادثتهما معه صدر بيان سعودي يشير الى قرار الحكومة السعودية بتنفيذ كل قرارات القمة العربية وانها انطلاقاً من هذا واستجابة لوساطة الرئيسين ترحب بعودة العلاقات السياسية مع مصر على ان يعقد اجتماع بين الطرفين المعنيين في السعودية بحضور مندوبي الرئيسين لتسوية جميع القضايا بين الطرفين (٤) . وكان رد الفعل المصري لهذا البيان قوياً تقريباً ، ففي اليوم التالي مباشرة أعلن في الأهرام ان مصر لا تمنع في ارسال وفد الى السعودية بناء على اقتراح حكومتها (٥) ، وكان هذا مؤشراً جديداً على جدية الاتجاه الى التسوية .

(١) في الواقع ان تمثيل الملك سعود صاحب السلطة الاسمية وليس الأمير فيصل صاحب السلطة الفعلية للسعودية في هذا المؤتمر لا يخرج عن احتمالين فاما ان يكون سعود قد انتصر فعلاً في هذه الجولة من جولات الصراع مع فيصل وخرج ليمثل بلاده ، واما ان يكون فيصل قد تركه يذهب راضياً كي يدعم موقفه الداخلي فضلاً عن انه لم يكن ليخفى عليه ان مناخ المؤتمر سوف يكون ضاغطاً على السعودية في أية محاولة لتسوية الصراع اليمني .

(٢) د. شامل السمرائي وزير الدولة العراقي لشئون الوحدة وأحمد توفيق المدني وزير الأوقاف الجزائري في ذلك الوقت .

(٣) راجع في تطورات مهمة المبعوثين العراقي والجزائري : الأهرام ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٦٤/١/٣١ ، ٦٤/٢/٤ .

(٤) بيان سعودي رسمي عن نتائج محادثات مندوبي الرئيسين عارف وبن بيللا - الرياض (٦٤/٢/٤) ، في : البلاد ، ٦٤/٢/٥ ، نقلاً عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٥١ . وانظر نصاً أميناً وكاملاً للبيان في : الأهرام ٦٤/٢/٥ .

(٥) المرجع السابق .

وفي أول مارس بدأ وفد مصرى فى السعودية برئاسة عامر والسادات مباحثاته مع المسئولين السعوديين بمشاركة من المبعوثين العراقى والجزائرى ، وقد استمرت هذه المباحثات يومين صدر بعدها بيان مشترك أعلن فيه الطرفان «الامتح لهما فى اليمن» وانهما ، يؤيدان التأييد المطلق لاستقلال اليمن وحرية شعبه ويقاومان كل محاولة استعمارية ضد اليمن ، ، غير ان البيان - بغض النظر عن هذه العبارات التى لا تعنى شيئاً محددا عادة - قد أشار الى نتيجتين محددين للمباحثات أولاهما الاتفاق على اجتماع يعقد فى القاهرة بين عبد الناصر وفيصل فى نهاية أبريل تقريبا ، والثانية الاتفاق على العودة الفورية للعلاقات السياسية بين البلدين (١) .

وقد استمرت مؤشرات التحسن فى العلاقات بين مصر والسعودية واضحة حتى يوليو تقريبا ، وفى زيارة عبد الناصر لليمن كان واضحا ان الخط السياسى الأساسى فى التحرك بخصوص الأبعاد الخارجية للصراع هو أقصى درجات التصعيد مع بريطانيا وأقصى درجات التوفيق مع السعودية . وفى آخر خطبه العامة فى اليمن ذكر ان مساعى الرئيسين العراقى والجزائرى قد وجدت صدى فى قلب فيصل ، ووصف السعوديين بانهم «أخوة لنا» انهم عرب . انهم مسلمون . نحن القوة التى تسندهم فى جميع الظروف . . . اننا نريد ان يقوم بيننا وبين السعودية عهد جديد من المحبة ومن التآخى والوفاق حتى لانهطى للاستعمار البريطانى فرصة لكى يث الفرقة والحلاف بين الأمة العربية » (٢) .

وقد ظل فيصل حتى أوائل أبريل يؤكد نيته فى المجىء الى القاهرة (٣) لكن أبريل انقضى دون أية بوادر توحى بعقد الاجتماع المنتظر بينه وبين عبد الناصر ، وأقوى الاحتمالات التى تفسر هذا الارزاء هو انشغال حكاه

(١) انظر : البيان المشترك الصادر فى ٣ مارس فى : الأهرام ، ٦٤/٣/٤ ، ص ١١ ، أو : أم القرى ، ٦٤/٣/٦ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق . وانظر فى تفاصيل المحادثات : على حمدى الجمال ، تقرير عن محادثات الرياض ، فى : الأهرام ، ٦٤/٣/٥ . الأهرام ، ٢ ، ٦٤/٣/٣ .

(٢) خطاب عبد الناصر فى تمز (٦٤/٤/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٥ ، ٥٦٦ .

(٣) حديث الأمير فيصل نائب الملك وولى العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودى لمراسل جريدة النهار البيروتية - الرياض (٦٤/٤/٥) ، فى : المدينة ، ٦٤/٤/٦ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

السعودية في ذلك الوقت بآخر مراحل الصراع على السلطة (١) ، وقد قيل ان بعض مآخوته الصحف المصرية من هجوم على فيصل جعله لا يزور مصر (٢) غير ان عدم وجود أية اشارة ولو عابرة الى أى شيء يمكن ان يفسر كهجوم على السعودية طيلة شهر ابريل سواء في تصريحات الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية (٣) يجعل هذا القول - ان صح - ذريعة وليس سببا ، وبين ابريل ولقاء عبد الناصر وفيصل في سبتمبر ١٩٦٤ لم يتغير الموقف في تصريحات القيادة السياسية والعسكرية على الاطلاق (٤) ، غير أنه من الواضح أن القيادة المصرية ابتداء من أواخر مايو قد بدأت تدرك أن الأمير فيصل لن يحضر الى القاهرة في الوقت القريب ، ويفسر هذا شن الهجوم الكبير في شهور يونيو - أغسطس ١٩٦٤ الذي أريد له ان يسبق اللقاء المنتظر حدوثه على الأقل في اطار مؤتمر القمة الثاني في سبتمبر ٦٤ ، كذلك بدأ الأهرام في يوليو وأغسطس ينشر أنباء عن حملات اعتقالات وصف من تعرضوا لها بأنهم « عناصر المقاومة ضد الحكم الاقطاعي » (٥) أو « العناصر القومية » (٦) ، وذلك بعد ان كان فيصل قد صور في مارس على نحو يفهم منه انه كان يعارض سياسة سعود التي أدت الى تدهور علاقات السعودية « ببعض الدول الشقيقة » وورطتها ، أى السعودية ، في مشكلات أثرت على كيانها (٧) .

(١) في ٣٠ مارس اذيع رسميا من مكة نقل كافة سلطات الملك سعود الى فيصل وكان هذا بما تنأثر حوله من تفاصيل في حينه ثم بما عرف عنه فيما بعد مؤشرا على مرور الصراع الداخلي على السلطة بأكثر مراحل حدة . انظر : الأهرام ، ٣٠ ، ٦٤/٣/٣١ . وانظر أيضا : حديث الأمير فيصل لمراسل جريدة النهار البيروتية - الرياض (٦٤/٤/٥) ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٢) انظر : محمد حسنين هيكل ، جاء الوقت لتحديث عن المؤتمر ، في : الأهرام ، ٦٤/٨/٢٠ .

(٣) ليس أدل على ذلك من خطاب عبد الناصر في اليمن في أواخر ابريل وموقف صحيفة الأهرام طيلة هذه الفترة .

(٤) راجع خطاب عبد الناصر في هذه الفترة في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الرابع ، ص ٥٦٨ الى النهاية ، والقسم الخامس ، من ص ١ - ٤١ وكذلك خطاب عامر في : مجموعة خطب المشير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ - ٢٤٠ .

(٥) الأهرام ، ٦٤/٧/١١ .

(٦) الأهرام ، ٦٤/٨/٥ .

(٧) الأهرام ، ٦٤/٣/٢٩ ، ومن المؤكد أن الدوائر المستولة في الأهرام كانت أول من يعلم بعدم صحة هذه الصورة عن فيصل صاحب السياسة المتشددة تجاه الثورة اليمنية (راجع : الأهرام ، ٦٢/١٠/١٨ ، هيكل ، فصل جديد من قصة الثورة اليمنية المثيرة =

وعلى الرغم من هذا المشاخ المتوتر فإن الأمر لم يصل الى حد تخلى القيادة المصرية عن رغبتها فى التسوية مع السعودية ، وفى ٢٦ أغسطس أهاب عامر بالسعودية أن تمنع المتسللين من استخدام أراضيها كمساعدة للهجوم على اليمن ، وعلى الرغم من أنه قد ذكر أن استمرار سلوك السعودية سينتج عنه نتائج خطيرة فإنه قد أشار الى الرغبة فى تصفية الجو العربى وتحقيق التعاون بين الدول العربية ضد الاستعمار والصهيونية ولصالح العرب جميعا (١) .

وفى هذا الاطار عقد مؤتمر القمة العربى الثانى فى الاسكندرية فى سبتمبر ، وقد أعلن بطريقة شبه رسمية أن مصر لا تنوى عرض مسألة اليمن فى حد ذاتها على المؤتمر وإن كانت تصر هى واليمن على بحث موضوع المؤامرات البريطانية ضد اليمن (٢) ، وكان هذا استمرارا لخط الضغط على السعودية بمحاولة اثبات التماثل بين موقفها والموقف البريطانى من ثورة اليمن ، ومع ذلك فإن المسألة اليمنية بالطبع قد طرحت نفسها على المؤتمر سواء من قبل الأمين العام الذى أشار فى الجلسة الافتتاحية الى أنه فى تسوية العلاقات اليمنية - السعودية بأسرع ما يمكن بالنظر الى مفتضيات المصلحة العربية المشتركة (٣) ، أو من قبل الملك حسين الذى قيل أنه اتخذ موقفا مشابها فى المؤتمر (٤) ، ومع ذلك فإن المؤتمر لم يتخذ أية اجراءات محددة بل إن البيان الصادر عنه لم يشر الى أية مؤامرات بريطانية ضد اليمن بصفة خاصة وإن أشار الى الاستعمار البريطانى فى شبه الجزيرة وندد بأعماله فى الجنوب المحتل (٥) .

ويبدو ان أحد الأسباب الأساسية فى تقاعس المؤتمر عن القيام بأى دور ككيان جماعى هو علمه بوجود جهود مكثفة مصرية - سعودية نحو التسوية ، وفى اطار المؤتمر عقد عبد الناصر وفيصل عدة اجتماعات ثنائية (٦) ، كذلك أجرى فيصل بعد انتهاء المؤتمر محادثات مكثفة مع

= مرجع سابق) ويطرح هذا علامة استفهام دائمة على موقف الصحافة المصرية من

التبديلات التى تحدث فى مسار السياسة الخارجية المصرية .

(١) خطاب عامر فى صعدته (٦٤/٨/٢٦) ، مرجع سابق .

(٢) الأهرام ، ٦٤/٩/٥ .

(٣) الأهرام ، ٦٤/٩/٦ .

(٤) الأهرام ، ٦٤/٩/١٠ . وكان حسين قد اعترف بالنظام الجمهورى فى ٢٣ يوليو

٦٤ . انظر : الأهرام ، ٦٤/٧/٢٤ ، ص ٦ .

(٥) انظر بيان المؤتمر فى : الأهرام ، ٦٤/٩/١٢ ، ص ٧ .

(٦) راجع : الأهرام ، ٧ ، ٩ ، ٦٤/٩/١١ .

عبد الناصر اشترك في معظمها بن بيللا وعارف (١) ، ولقد تناقشت روايات كثيرة عما دار في الاجتماع (٢) وفي هذه الأحوال فإن البيانات الرسمية المشتركة تكون عادة أكثر فائدة مما يظن لأول وهلة في الدلالة على ما دار في الاجتماعات ونتيجتها ، وقد اشار البيان المشترك الذي صدر في ١٤ سبتمبر عن محادثات عبد الناصر وفيصل الى الاتفاق على :

١ - عزم السعودية ومصر على التعاون التام في حل الخلافات القائمة بين الأطراف المختلفة في اليمن وتصميمها على منع الاشتباكات المسلحة .

٢ - قيام الدولتين بالاتصالات اللازمة والتوسط لدى الأطراف المعنية لهيئة جو من التفاهم للوصول الى حل الخلافات القائمة بالطرق السلمية على ان تستمر هذه الاتصالات الى ان تزول تلك الخلافات وتستقر الأمور في اليمن .

٣ - تمسك الدولتين بالتعاون التام والتأييد المتبادل بينهما في جميع الميادين والظروف ماديا ومعنويا (٣) .

وتظهر القراءة الأولى لهذا البيان انه يعبر عن نقلة واضحة في السياسة المصرية تجاه الحرب الأهلية اليمنية ، فلأول مرة لاتعترف القيادة المصرية فحسب بوجود « أطراف » مختلفة « معنية » في الصراع اليمني ولكنها تعترف بنصيب لهذه الأطراف في التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ، واذا تذكرنا اتفاق فض الاشتباك فقد كان يمثل اعترافا مصريا بوجود طرف ملكي في الصراع اليمني ، غير ان التوصل الى الاتفاق أو تنفيذه لم يتضمن بأية حال دورا للملكيين ، كذلك فان التطبيق

(١) راجع : الأهرام ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤/٩/٦٤ .

(٢) كتابدال النوايا الطيبة بين عبد الناصر وفيصل بتأكيد الأول للثاني عدم وجود أية نوايا عدوانية تجاه السعودية منذ البداية ، وتأكيد فيصل له بقرب عزل سعود (وهو ما حدث فعلا) بما يطمئنه ، ليزوال أحد القيود على حركة فيصل ، واتفاق الطرفين على استبعاد المتطرفين في كل من المعسكر الجمهوري والملكي . الخ . انظر : جبروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

Nutting, op. cit., PP. 253-4.
Schmidt, op. cit., P. 207

(٣) البيان الرسمي عن محادثات عبد الناصر وفيصل (١٤/٩/٦٤) ، في : الأهرام ،

١٥/٩/٦٤ .

الفعلى للاتفاق كان يعنى - بل كان ذلك هو المقصود به - تثبيت النظام الجمهورى ، وفيما تلى ذلك من تطورات فى اتجاه التسوية لم يثر موضوع الملكيين بعد ذلك على الاطلاق فى أية وثيقة رسمية (١) ، بل ان عبد الناصر فى ٥ يوليو ٦٤ أى قبل اجتماعه بفصل بحوالى شهرين عندما سئل عن امكانية حدوث ائتلاف بين الجمهوريين والملكيين فى اليمن أجاب بأن مثل هذا الائتلاف أبعد ما يكون عن الواقع لأن الحكومة الجمهورية تسيطر على كل الأراضى اليمنية وليس هناك وجود للعناصر المسماة بالملكية الا فى ركن من الشمال الشرقى فى اليمن ، بل وألح الى أنه حتى هذا الركن يجرى تطهيره فى ذلك الوقت بنجاح (٢) . ولا يعنى هذا أن البيان المشترك كان يتحدث عن ائتلاف جمهورى - ملكى ولكنه عبر بدون شك عن نقلة واضحة فى الموقف المصرى كانت تأكيداً جديداً لجدية الاتجاه الى التسوية .

ومن ناحية ثانية فإن البيان قد أشار الى ان الطرفين سوف يتوسطان لدى الأطراف المعنية لتهيئة جو التفاهم لحل الخلافات القائمة سلمياً وكانت هذه اشارة الى الجهود التى أفضت مباشرة الى عقد مؤتمر اركويت والتوصل الى الاتفاق المعروف بهذا الاسم . وثمة مؤشرات قوية على أنه وان اتفق فى اجتماعات الاسكندرية على ان تشمل جهود التسوية كلا من الجمهوريين والملكيين فإن اتفاقاً مماثلاً قد جرى أيضاً على استبعاد العناصر المتطرفة من الجانبين من هذه الاتصالات ويعنى ذلك استبعاد أسرة حميد الدين من جانب واستبعاد الجمهوريين المتشددين كالسلال وغيره من جانب آخر ، ويؤكد هذا أشخاص المشتركين فى مؤتمر اركويت كما سيجىء .

وعلى هذا فإن محاولة تصوير نتائج اجتماعات سبتمبر ٦٤ بين ناصر وفصيل بأنها كانت هزيمة سياسية لفصيل تعبيراً عن ضعف موقفه التفاوضى (٣) ، أو بأن «الانظمة القديمة بدأت تقتنع بالتجربة المريرة انها لا تستطيع ان تتصدى للانظمة الثورية (٤)» محاولة غير سليمة، ومن الواضح

(١) راجع مثلاً البيان المشترك عن معادلات عامر والسادات مع فيصل (٦٤/٣/٣) ، مرجع سابق .

(٢) حديث عبد الناصر الى روبرت ستيفنز المحرر السياسى للأوبرزفر (٦٤/٧/٥) ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٣) انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٤) انظر : محمد حسنين هيكل ، عن المؤتمر وبعد المؤتمر * فى : الأهرام .

٦٤/٩/١٨ .

ان كلا الطرفين قدم تنازلا حقيقيا بقبوله ان يشترك الطرف اليمى الذى تدخل ضده فى جهود التسوية . واذا كان فيصل قد دخل اجتماعات سبتمبر فى اطار الانتصارات العسكرية للقوات المصرية فى صيف ٦٤ وروح مؤتمرات القمة فانه من ناحية أخرى قد زاد من مساعداته للملكيين وبصفة خاصة فى أعقاب انتهاء بعثة الرقابة التابعة للأمم المتحدة فى ٤ سبتمبر (١) ، ولاشك انه كان واعيا بان هذه الانتصارات لا تغير من واقع التجمد العسكرى ، كذلك فمن الحقيقى انه فى تصريحاته التى أدلى بها فى أعقاب اجتماعات سبتمبر مباشرة أشار صراحة الى عدم وجود أية نية قريبة لديه فى الاعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن (٢) .

(د) اتفاق اركويت : تنفيذ لما تم الاتفاق عليه بين عبد الناصر وفيصل فى سبتمبر ١٩٦٤ بدأ التمهيد لعقد مؤتمر تحضيرى يجمع طرفى الحرب الأهلية اليمنية لتدارس وقف القتال وتحقيق التسوية السلمية للحرب . وقد عقدت لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر فى اركويت فى الفترة من ٢٩ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٦٤ حضرها ممثلون عن الجانبين الجمهورى والملكى ومراقبون مصريون وسعوديون (٣) . ويلاحظ على وفدى الجمهوريين والملكيين أنهما لم يضمما المتشددى من الجانبين (٤) . وقد انتهت أعمال اللجنة التحضيرية الى ثلاث نتائج محددة :

أولا - وقف اطلاق النار فى ٨ نوفمبر .

ثانيا - عقد مؤتمر وطنى فى مدينة يمنية يوم ٢٣ نوفمبر لوضع أسس حل الخلافات القائمة سلميا ، ويحضر هذا المؤتمر ١٦٩ ممثلا من العلماء والمشايخ والقادة العسكريين وأهل رأى والخبرة من أهل الحل والعقد بنسبة ٣ علماء : ٣ مشايخ : ٢ عسكريون وأهل رأى وخبرة على ان ينضم اليهم أعضاء اللجنة التحضيرية الثمانية عشر .

(١) Schmidt, op. cit., PP. 206-7.

(٢) انظر المؤتمر الصحفى لفصيل فى مدينة الاسكندرية (٦٤/٩/١٤) ، فى :

الأهرام ، ٦٤/٩/١٥ .

(٣) كان ممثلو الجانب المصرى هم السفير أحمد شكرى ، العميد أ.ح محمد محمود

قاسم - محمد عبد الواحد ، وممثلا الجانب السعودى هما السفير رشاد فرعون والزعيم محمود عبد الهادى .

(٤) رأس الجانب الجمهورى القاضى محمد محمود الزيرى بينما رأس أحمد الشامى الجانب الملكى . انظر : الأهرام ، ٦٤/١١/٦ ، الذى لم يشر الى انتماء أى من الممثلين

لطرف محدد وراجع : Schmidt, op. cit., P. 208.

ثالثاً - مطالبة مصر والسعودية مجتمعيتين أو منفردتين بالمساعدة على

تنفيذ الاتفاق (١) .

ويلاحظ ان النتيجة الأولى (وقف اطلاق النار) تعكس بوضوح حالة التجمد العسكرى ، فليست هناك ميزة واضحة لاستمرار القتال لاي من الطرفين ، بينما لا تمثل النتيجة الثانية سوى عملاً اجرائياً ، وان كان يلاحظ ان بيان اللجنة التحضيرية قد حدد التمثيل فى المؤتمر المزمع عقده فثوبيا وليس سياسيا ، وهو اجراء اتبع فيما يبدو لتجنب العقبة الخاصة بتحديد الوزن النسبى للطرفين ، غير انه يمكن القول بان تحديد طريقة التمثيل على هذا النحو كان يميل لمصلحة الملكيين حيث ان العلماء والمشايخ سنيا واجتماعيا أميل الى الاعتدال بكثير بخصوص القضية الجمهورية من العسكريين وأهل الرأى والحبرة وكانت نسبة التمثيل ترجح بوضوح كفة العلماء والمشايخ الى العسكريين وأهل الرأى والحبرة (٦ : ٢) (٢) ، أما النتيجة الثالثة لأعمال اللجنة التحضيرية فقد كانت بديهية بالنظر الى دور مصر والسعودية فى الحرب الأهلية اليمنية .

(هـ) تنفيذ الاتفاق : نفذت النتيجة الأولى لاتفاق اركويت (وقف

اطلاق النار) فى موعدها (٣) وتطبيقا للنتيجة الثالثة شكلت لجان سلام مصرية - سعودية لمراقبة وقف اطلاق النار (٤)، كذلك شكلت لجنة مشتركة مصرية - سعودية لبحث تفاصيل الاعداد للمؤتمر الوطنى (٥) غير ان هذا المؤتمر لم يعقد على الاطلاق ، وقد تعددت الأسباب التى ذكرت لتفسير هذا الاخفاق ، ويلقى ممثلو « القوة الثالثة » فى اليمن باللائمة فى ذلك على التدخل المصرى فى اختيار ممثلى الجانب الجمهورى فى المؤتمر (٦) ، وقد فسر شميدت هذا بمحاولة ضمان تعبير هؤلاء الممثلين عن وجهة النظر

(١) البيان الصادر عن اجتماع اللجنة التحضيرية فى أركويت (٦٤/١١/٥) ،

فى : الأهرام ، ٦٤/١١/٦ ، أو : أم القرى (٦٤/١١/٦) نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) ومما يدل على هذا ما يقوله شميدت من أن الملكيين كانوا على استعداد لقبول تلك المقاعد فى المؤتمر على أساس هذا التمثيل الثوبى .

(٣) راجع الأهرام ، ٩ ، ١٠ ، ٦٤/١١/١٦ .

(٤) الأهرام ، ٦٤/١٢/٥ .

(٥) الأهرام ، ٦٤/١١/٦ .

(٦) انظر : مؤتمر خم - نصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٦ ، ٧ .

الجمهورية - المصرية (١) . كذلك قيل ان الخلاف حول مكان عقد المؤتمر ونسب التمثيل السياسى فيه هو السبب (٢) ، أو ان بعض حوادث خرق وقف اطلاق النار هى المسئولة عن ذلك (٣) غير ان المسألة أعقد من ذلك بكثير .

والواقع ان اللجنة التحضيرية لم تتفق الا على أمور اجرائية كان أهمها دون شك عقد المؤتمر المشار اليه فى بيانها ، وفى الفترة التى تلت اجتماعات اركويت أظهرت محاولات اختيار أعضاء المؤتمر والاتفاق على جدول أعماله والتصريحات التى أدلى بها ممثلو الأطراف المحلية والاقليمية فى الصراع اليمنى - أظهرت كلها مدى التعارض بين أهداف الجمهوريين - المصريين من جانب والملكيين - السعوديين من جانب آخر ، فأما الطرف الجمهورى - المصرى فقد اعتبر من البداية ان النظام الجمهورى لا يمكن ان يكون موضعاً للمساس بأى حال ، ويتفق مع هذا ان انسحاب القوات المصرية لا يمكن أن يتم قبل تأمين هذا النظام ، والتنازل الوحيد الذى بدا للطرف الجمهورى - المصرى مستعداً له هو قبول شغل الملكيين باستثناء المنتمين منهم لأسرة حميد الدين لمناصب فى البنية السياسية الجمهورية (٤) ، بل ان كلا من المصادر المصرية والجمهورية اعتبرت ان اجتماعات اركويت قد التقت « على نصرة النظام الجمهورى فى اليمن » (٥) اذ ان بيان اركويت قد أعلن نهاية الملكية الفاسدة وانتهاء الامامة والعهد الحميدى (٦) الى الأبد ، وهو ما لم يحدث على الاطلاق كما يوضح نص البيان الذى سبقت الاشارة اليه .

(١) كما أضاف سببا آخر لعدم عقد المؤتمر مؤداه فقدان المصريين لاهتمامهم بعقد عدم ملامة وقف النار لهم عسكرياً ، ومع ذلك فانه لم يشرح كيف يمكن أن يكون وقف اطلاق النار الذى وافق عليه المصريون فى أوائل نوفمبر غير ملائم لهم بعد استبراح اسبوعين مثلاً . انظر : Schmidt, op. cit., PP. 210-1.

(٢) أى نسب الجمهوريين - الملكيين داخل كل فئة من الفئات التى حددها بيان اركويت . انظر : O'Ballance, op. cit., p. 132.

(٣) راجع : الأهرام ، ٦٤/١٢/٥ .

(٤) راجع فى وجهة النظر المصرية - الجمهورية : الأهرام ، ٦٤/١١/٦ . بيان السلال الى الشعب اليمنى بمناسبة اتفاق الوحدة الوطنية (٦٤/١١/٨) ، فى : الأهرام ، ٦٤/١١/٩ . الأهرام ، ٦٤/١١/١٤ . تصريحات الزبيرى بتاريخ ٦٤/١١/٢١ فى : الأهرام ، ٦٤/١١/٢٢ . المؤتمر الصحفى للسادات ، (٦٥/٢/٢٤) ، فى : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٥ . O'Ballance, op. cit., P. 132.

(٥) الأهرام ، ٦٤/١١/٦ .

(٦) بيان السلال الى الشعب اليمنى بمناسبة اتفاق الوحدة الوطنية فى اليمن (٦٤/١١/٨) ، مرجع سابق .

وأما الطرف الملكي - السعودي فقد اعتبر بصفة عامة ان اختفاء الامامة مستحيل (وان أبدى استعدادا لابقائها كمؤسسة دينية فقط) (١) وأصر على أن وظيفة المؤتمر هي العمل على ايجاد « بنية للدولة اليمنية » تتكون من مجلس رئاسي من ٥ - ٧ أعضاء بجانب مجلس وزراء يتفق على عدده ، ومجلس استشاري يساعد على ادارة الحكم والاشراف على التنفيذ ، وتكون مهمة هذه المؤسسات هي ممارسة الحكم في فترة انتقالية من ستة شهور الى سنة يتم فيها انسحاب القوات المصرية وتتوقف السعودية عن اعطاء أية مساعدات حربية أو عسكرية للملكيين ، وبعد ذلك تقوم هذه الحكومة أو الادارة المؤقتة باجراء استفتاء (٢) .

ويتضح مما سبق مدى التعارض بين أهداف الجمهوريين - المصريين وأهداف الملكيين - السعوديين ، وتكاد مطالب كل طرف أن تكون عكس مطالب الطرف الآخر ، وبالنظر الى ما هو واضح من وجود اتفاق عام في وجهات النظر داخل كل جانب فان الباحث لا يتفق مع الآراء التي قالت بأن الاخفاق في عقد المؤتمر يرجع للأطراف المحلية (٣) ، وانما الأصوب أن يقال ان مدى التعارض بين الاهداف الجمهورية - المصرية والملكية - السعودية هو سبب في هذا الاخفاق (٤) .

وحتى أواخر ١٩٦٤ ظل موقف القيادة المصرية يعبر عن امكان التوصل الى عقد المؤتمر ، ففي ٢٣ ديسمبر ٦٤ أعلن عبد الناصر عن استمرار المباحثات مع السعودية بشأن عقد المؤتمر ، وعلى الرغم من اشارته الى المصاعب التي تعترض عقد المؤتمر فانه أشار الى احساسه بصدق نية

(١) بالطبع فان مثل هذا الحل لو تم كان سيمثل بؤرة كامنة لصراع جديد في اليمن فلم يكن متصورا أن يميز رجال القبائل الذين حللت الدراسة سلوكهم بين سلطات حكومة علمانية وسلطات الامام ، ومن ثم فقد كان بمقدور الامام بمجرد أن ينتج بوسيلة أو أخرى في حشد التأييد القبلي الكافي ان يتحدى الحكومة المركزية . انظر : Brown, op. cit., p. 363.

(٢) راجع : أجوبة الملك فيصل على أسئلة وسائل جريدة الحياة النيروتية - الرياض (٦٤/١١/٤) ، في : الحياة ، ٦٤/١١/٧ ، قسلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٧ - ٥٣٨ ، مؤتمر الملك فيصل الصحفي - جده (٦٥/٦/٥) ، في : أم القرى ، ٦٥/٦/١١ ، قسلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ . Schmidt, op. cit., p. 209 and 213. O'Ballance, op. cit., p. 132.

(٣) انظر مثلا : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ . Dawisha, Intervention in the Yemen op. cit., pp. 55-6.

(٤) انظر رأيا متفقا في : Korr, The Arab Cold War, op. Cit., p. 107.

فيصل في التسوية (١) ، بيد أن الموقف تدهور بوضوح مع زيارة عامر والسادات لليمن في الفترة من ٢٧ يناير - ٢ فبراير ٦٥ في أعقاب انتهاك الملكيين لوقف إطلاق النار ، وفي تصريح رسمي لعامر في ٣١ يناير في صنعاء أعلن أن « القوات المشتركة » لن تسمح على الإطلاق بأن تكون اتفاقية وقف إطلاق النار ستارا يستغله أعداء اليمن لمحاولة الحصول على مكسب ما ، وقال انه بمجرد عودته الى القاهرة سيقدم الى الرئيس تقريراً مفصلاً يقترح فيه إعادة دراسة العلاقات المصرية بالدول التي تتدخل في قضية اليمن (٢) ، وعندما سئل عبد الناصر فيما بعد عما اذا كان عامر قد قصد بريطانيا والسعودية أجاب « ذلك بالفعل استنتاج صحيح » (٣) ومنذ تلك الزيارة توقفت المحادثات المصرية - السعودية بشأن عقد المؤتمر (٤) وكانت هذه هي النهاية السياسية لمحاولة اركويت بعد ان كانت النهاية العسكرية قد حلت بانتهاك الملكيين لوقف إطلاق النار في شهر ديسمبر ٦٤ (٥) .

٢ - محاولة جدة :

أخفقت كما اتضح مما سبق محاولة اركويت حتى في عقد المؤتمر الوطني اليمني ، وفي نفس الوقت استمر تأثير العوامل التي تناولها المبحث السابق بل لقد شهدت الفترة التالية لاتفاق اركويت زيادة في الدرجة بالنسبة لتأثير بعض العوامل كتصاعد المقاومة الملكية في النصف الأول من ١٩٦٥ وتفاقم انقسام الجمهوريين في نفس الفترة ، ومن ثم فقد استمرت الرغبة لدى القيادة المصرية في محاولة تسوية الحرب الأهلية في اليمن سياسياً ، وقد انعكس هذا في المحاولة الثانية من أجل هذه التسوية كما تمثلت في اتفاقية جدة في أغسطس ١٩٦٥ ، وسوف نبحث هذه المحاولة بنفس الطريقة التي تم تناول المحاولة السابقة بها .

(١) التمهيد السياسي : سبق أن رأينا أن التدخل السياسي المصري للتمهيد لمحاولة اركويت كان يقوم على أساس توفير شرط وجود حكومة

(١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر (٦٤/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٢) الأهرام ، ٦٥/٢/١ .

(٣) حديث عبد الناصر الى الوفد الصحفي الأمريكي بالقاهرة - (٦٥/٣/١) ،

في مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٤) المؤتمر الصحفي للسادات - (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق .

O'Ballance, op. cit., p. 133; Nutting, op. cit., p. 354.

(٥)

جمهورية قوية ممثلة لاوسع قطاعات ممكنة من الجمهوريين وأن ذلك قد انعكس في تشكيل حكومة الجائفي في أبريل - مايو ٦٤ ولكن في مرحلة الدراسة الحالية (النصف الأول من عام ٦٥) أصبح هذا متعارضا مع شرط آخر يديهى ينبغى توافره في أية حكومة جمهورية يمنية من المنظور المصرى وهو ضرورة ألا تتصف بالعداء لمصر ، وهو الأمر الذى بدا أن هناك شواهد واضحة على وجوده بدرجة أو بأخرى في حكومة النعمان التى شكلت في أبريل ٦٥ ، ومن تقابل الشرطين السابقين يمكن أن نفهم التدخل السياسى المصرى في هذه المرحلة للتمهيد لاتفاقية جدة .

وقد كانت التغيرات السياسية التى شهدتها بنية السلطة الجمهورية في فترة الدراسة هي تعاقب ثلاث وزارات على الحكم : وزارة العمرى التى خلفت وزارة الجائفي في يناير ٦٥ ثم وزارة النعمان في أبريل ٦٥ ثم وزارة العمرى في يوليو ٦٥ (١) ، وقد سبق اقتراح مؤشر لبيان التدخل السياسى المصرى طبق في الفصل السابق في دراسة التمهيد السياسى لمحاولة أركويت ويستند الى الارتباط الزمنى بين تعديلات المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن وبين زيارة وفود مصرية على مستوى عال لليمن ، غير أن هذه المرحلة تتطلب تعديلا شكليا في هذا المؤشر المقترح ، فمن متابعة التغيرات السابق الاشارة اليها يبدو واضحا للوهلة الأولى أن العملية قد انعكست من الناحية الشكلية بمعنى أن التعديلات السياسية أصبحت ترتبط زمنيا بذهاب القيادة اليمنية الى مصر لبحث وقرار التعديلات ، ويمكن أن يفسر هذا التغير الذى لايمس جوهر وجود التدخل ذاته بعاملين : أولا أنه من الواضح من متابعة التغيرات التى شهدتها اليمن ابتداء من الاستقالة الجماعية للنعمان والايرياني والزيرى في ديسمبر ٦٤ وطيلة النصف الأول من ١٩٦٥ أن العامل اليمنى الذاتى قد طرح نفسه على نحو واضح في مواجهة العامل المصرى الخارجى في تفسير هذه التغيرات ، وقد انعكس هذا في معظم التطورات الهامة التى شهدتها اليمن في هذه المرحلة قد فاجأت القيادة المصرية أو لنقل على الأقل أنها جاءت بمبادرة يمنية وليست مصرية (٢) ، ولكن يبقى أنه كان ممكنا حتى في هذا الاطار أن ترسل وفود مصرية على مستوى عال لتسوية أية أزمات تثيرها تطورات سياسية معينة ، وهنا يبرز دور العامل الثانى ، ففي أبريل ٦٤ وضع

(١) راجع الجزء الخاص بانقسام الجمهوريين .

(٢) في الواقع أن هذا يتسق مع الوضع « الدفاعى » العام للسياسة المصرية في

اليمن في النصف الأول من ٦٥ .

عبد الناصر نفسه شخصيا فى قلب ادارة التدخل المصرى وبصفة خاصة فى بعده السياسى بزيارته لليمن التى أسفرت عن تشكيل حكومة الجائفى واعلان دستور جديد لليمن ، ومنذ ذلك التاريخ بدا واضحاً ان تفوذه الشخصى أصبح مطلوباً لتسوية الأزمات السياسية فى اليمن لنقل على مستوى قيادات النظام ، ومن تفاعل العاملين السابقين بدا من الواضح أنه بعد كل أزمة سياسية حادة تشهدها اليمن حدثت عملية انتقال - جماعية أحيانا - للقيادة اليمنية الى القاهرة حيث تجرى اتصالات فى القاهرة تتضمن بالضرورة عبد الناصر نفسه ويعقب ذلك تسوية الأزمة . ويوضح الجدول التالى هذه العملية :



جدول رقم (٧٠)

الملاقة الانبساطية بين زيارات القيادات اليمنية الممثلة للقيادة أو اليمنية الرسمية في اليمن

القائمون بالزيارة	مناصبهم	على مستوى لاتصلااتهم السياسية	تاريخ الزيارة	تاريخ التمديد	درجته و نوعه
-------------------	---------	-------------------------------------	------------------	------------------	--------------

عبد الله السلال	رئيس الجمهورية	رئيس الجمهورية	٢٧ ديسمبر ١٤ -	استقالة وزارة و تكليف العمري بتشكيل الوزارة الجديدة	الجدائي
عبد القوي حامي	نائب رئيس الجمهورية	نائب رئيس الوزراء	٥ يناير ٦٥	٥ يناير ٦٥	
عبد الله جزيان	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء			

عبد الله السلال	رئيس الجمهورية	عبد الناصر	١ - ٦ أبريل ٦٥	٢٠ - ١٧ أبريل ٦٥	استقالة وزارة العمري و تكليف نعمان بشكيل الوزارة و تشكيل مجلس رقاسة خمسي
-----------------	----------------	------------	-------------------	---------------------	--

عبد الله السلال	رئيس الجمهورية	عبد الناصر	٢٩ يونيو ٦٥ -	١٤ مايو ٦٥ (٣)	استقالة وزارة نعمان و تكليف العمري بتشكيل الوزارة .
حسن العمري	نائب رئيس الجمهورية	عبد الرحمن الايرباني			
عبد الرحمن الايرباني	عضو المجلس الجمهوري	رئيس الوزراء			

- (١) يراجع في تفصيلات البيانات الواردة بالجدول الجزء الخامس بالنظام الجمهوري ، الأعرام في القترات المشار اليها .
- (٢) فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة و نائب القائد الأعلى (الجاني) و عدد من الوزراء و حوالي ٥٠ من مشايخ القبائل .
- (٣) تولى وصول القيادات اليمنية في هذه الفترة التي حست على أساس أول تاريخ للوصول (نعمان) ثم تاريخ انتهاء الأزمة و مقادرة .

مطل القيادات اليمنية للقيادة و على رأسها السلال .

وفيما يتعلق بدلالة مؤشر الارتباط الزمني بين زيارات القيادات اليمنية والتعديلات في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن وفقا لما هو مبين بالجدول فأننا نكتفى بالتحليل الوارد في أجزاء سابقة من هذه الدراسة ، وفي التمهيد للجدول لاثبات حدوث تدخل مصرى بصفة عامة ويمكن بعد ذلك تقديم الملاحظات التفصيلية التالية :

أولا - فيما يتعلق بالتغير الأول ديسمبر ٦٤ - يناير ٦٥ تجدر الإشارة الى أن التعديل الوزاري قد تقرر في نفس اليوم الذي عقد فيه عبد الناصر اجتماعا حضره السلال والعمرى وعامر والسادات وأنور القاضى ، ومن الواضح أن الاجتماع لم يقتصر على بحث وإقرار تكليف العمرى بتشكيل الحكومة الجديدة وإنما امتد الى محاولة لايجاد أسلوب لمواجهة انقسام الجمهوريين دون الرجوع الى القاهرة ، ووفقا لعمروش فقد تقرر في هذا الاجتماع عودة الفريق القاضى لليمن مفوضا سياسيا وعسكريا لهذا الغرض (١) ولكن من الواضح من الأزمات التالية أن هذا الأسلوب لم يفلح في حسم الخلافات الجمهورية على أرض اليمن ذاتها .

ثانيا - فيما يتعلق بالتغير الثانى من الواضح وجود فجوة زمنية بين عودة السلال (٦ أبريل) وتكليف النعمان بتشكيل الوزارة (٢٠ أبريل) ، ويشير هذا فى الواقع الى أن « العامل المصرى » فى تفسير التطورات اليمنية كان فى أدناه فى هذا التغير بالذات ، فمن الواضح أن السلال قد عاد الى اليمن بعد أن بحث مع القيادة المصرية كيفية مواجهة الموقف فى اليمن بعد اغتيال الزبيرى (٢) . ولكن ليس من الواضح أنه عاد بخطة محددة لذلك ، وفى الواقع أن التحليل الوارد فى المبحث السابق يدعو الى الاعتقاد بصحة الرأى القائل بأن تكليف النعمان بتشكيل الوزارة وان جاء من السلال وحظى بموافقة مصر الا أن التطورات الداخلية فى اليمن هى التى

(١) عمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) وقد تطورت الأمور بهذا الشأن على النحو التالى : فى ١ أبريل وصل السلال

الى القاهرة من روما وصرح متحدث باسمه بأنه سيجرى جراحة فى القاهرة (الأهرام ، ٦٥/٤/٢) وفى اليوم التالى مباشرة (٢ - أبريل) اغتيل الزبيرى .

وفى يوم ٤ أبريل استقبله عبد الناصر بحضور عامر والسادات (الأهرام ، ٦٤/٤/٥) وفى يوم ٦ أبريل عاد السلال الى صنعاء (الأهرام ٦٤/٤/٧) .

فرضته بحيث أن الموافقة المصرية كانت اضطرارية وربما تكتيكية (٣) .

وقد سبقت الإشارة الى أن التدخل السياسى المصرى فى هذه المرحلة كان محكوما بضرورة توفر شرطين فى أية حكومة يمنية أولهما أن تكون ذات تمثيل واسع وثانيهما ألا تكون معادية للمصريين ، ومشكلة حكومة النعمان أن كلا الشرطين بدا غير متحقق فيها جزئيا ، فهى بتعبيرها عن الاتجاهات الجمهورية المعتدلة أثارت سخط الجمهوريين المتشددين وكانت قيمتها الوحيدة بهذا الخصوص هو تحييد القوة الثالثة والقوى القبيلة عموما ، كما أنها بالطريقة التى شكل بها النعمان حكومته مستقلا عن مصر وبأشخاص نظر الى بعضهم باعتبارهم معادين لها ثم بمواقفها المتحفظة ولو نسبيا من مصر أثارت بالضرورة شكوك القيادة المصرية بل وعداءها (٤) .

ويبدو أن عبد الناصر فى ذلك الوقت كان موزعا بين اعتبارين أولهما الفائدة التى يمكن أن يحققها وجود النعمان على رأس حكومة يمنية بالنسبة لاحتمالات التسوية والثانى الضرر الذى يمكن أن يترتب على الاتجاهات الاستقلالية ان لم تكن المعادية لمصر والمقاربة مع السعودية بوضوح ، وفى مرحلة معينة بدا أن الحل هو ممارسة ضغوط على النعمان ليقبل تعديلا وذاريا ، وبذلك يبقى النعمان ويتم الحفاظ على الدور الذى يمكن ان يؤديه

(٣) أنظر فى تأييد هذا رأى بصفة عامة :

O'Ballance, op. cit., P. 143. Halliday, op. cit., P. 113. Schmidt, op. cit., P. 227.

(٤) روى النعمان أنه قيل له صراحة من بعض القيادات المصرية العليا « كيف تشكل حكومة من عناصر معادية لمصر » ثم أثير هذا الموضوع فى لقاء مع عبد الناصر صمه والايراني ومحسن العيني وآخرين من القيادات اليمنية والمصرية ، وقد أعرب عبد الناصر فى هذا الاجتماع عن تحفظه على وجود بعثيين فى حكومة النعمان الذى رد بما معناه أن المتهم بالبعثية موجود ويستطيع أن يدافع عن نفسه (يقصد محسن العيني) ، ورد العيني بما يفيد انه ليس ثمة خلاف بين التيار القومى للبعث ولعبد الناصر وإن عبد الناصر نفسه التقى مع البعث ، وأنه ليس هناك خلاف على قيادة عبد الناصر للحركة العربية فى هذه المرحلة ، ثم تلا الايراني بسؤال لعبد الناصر قال فيه « هل لكم اعتراض على سياسة الحكومة أم أشخاص الحكومة ؟ » فثار عبد الناصر ثورة شديدة ولا حاول نعمان تهدئته - مستخدما الشعر فيما يبدو - قال له « انت مش جاتقنعنى شعرا ولا نثرا » = ومع ذلك وافق على لقاء آخر حضره عامر والسادات . وفى هذا اللقاء طرحت فكرة اجراء تعديل فى حكومة النعمان . المصدر : احمد نعمان ، نص أجوبة مكتوبة على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٣ - معلومات مستمدة من لقاء شخصى معه - مرجع سابق .

في أية تسوية وفي نفس الوقت تحد حريته في الحركة ، لكن هذا الحل الوسط لم يصلح سواء لأن النعمان لم يكن على استعداد لقبوله (١) أو لأن الجمهوريين المتشددين أيضا لم يكونوا غائبين عن الساحة ، وكان الصراع الذي ثار بينهم وبين مجموعة النعمان وبصفة خاصة في يونيو ٦٥ حاسما ، ولم يكن أمام القاهرة للاعتبارات السابقة سوى ان تقف في صفهم هذا ان لم تكن قد شجعته أصلا (٢) ، وسوف نرى فيما بعد أن توقيت استقالة النعمان كان ذا دلالة يمكن أن تؤكد التحليل السابق .

ثالثا - فيما يتعلق بالتغير الثالث الذي يشير اليه الجدول (استقالة النعمان وتكليف العمري بتشكيل الوزارة) فإن الملابس التي أحاطت به بما في ذلك انتقال القيادة اليمينية برمتها تقريبا الى القاهرة ومستوى وكثافة الاتصالات التي أجرتها مع القيادة المصرية لم يترك شكاً حول التدخل المصري في تسوية الأزمة ، وقد ذكر هذا صراحة على أية حال ، وفيما يتعلق بالموقف المصري من تسوية الأزمة فإنه بالنظر الى الإطار العام لهذا الموقف يبدو من المعقول الافتراض بأن القيادة المصرية لم تكن تساند السيادة الكاملة للمتشددين داخل الوزارة الجديدة ، وقد ذكرت عدة مصادر ان القاهرة عارضت انفراد العسكريين بالوزارة الجديدة (٣) . فضلا عن ذلك فإن عبد الناصر قد أظهر للجمهوريين تبرمه من المظاهر المستمرة لانقسامهم (٤) .

(١) من الواضح ان النعمان لم يقبل اقتراح التعديل الوزاري وقد خرج الباحث من لقائه بالنعمان بانطباع مؤداه أنه قد شعر بعد الاجتماع الذي اتى فيه هذا الموضوع ان القاهرة ليست متمسكة ببقائه ، وقد قال النعمان صراحة في هذا اللقاء أنه لم يعد أمامه سوى الاستقالة .

(٢) استند الباحث في التحليل السابق لموقف القيادة المصرية من حكومة النعمان الى المصدر السابق ، بالإضافة الى :

Stephens, op. cit., P. 416. Schmidt, op. cit., PP. 230-1. Dawisha, op. cit., p. 56, O'Ballance, op. cit., p. 147.

(٣) راجع الأهرام في الفترة من ٦٥/٦/٣٠ - ٦٥/٧/١٩ وانظر : Wenner, op. cit., PP. 217-8. Schmidt, op. cit., P. 231.

(٤) سبقت الإشارة الى حديثه في ٢٣ يوليو ٦٥ عن تقاوم مشكلة انقسام الجمهوريين ، وقد أشار عبد الناصر في خطابه بهذا التاريخ الى أنه قال للجمهوريين انهم يجب أن يساعدوا أنفسهم ويكون هذا بوجود وحدة وطنية في اليمن والا لا يمكن للجمهورية أن تكون راسخة (راجع : خطاب عبد الناصر في عيد الثورة (٦٥/٧/٢٣) » مرجع سابق ص ٣٦٧ - ٣٦٨) وفي اليوم التالي ذكر العمري في تياته الى الشعب =

رابعاً - التغيرات الواردة بالجدول هي كل التغيرات الأساسية في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن في فترة الدراسة على سبيل الحصر .

خامساً - سبق الحديث في المرتين اللتين تم فيهما تناول التدخل المصري السياسي في اليمن عن وظيفة ديمقراطية نسبياً لهذا التدخل، وابتداء من هذه المرحلة كان من الواضح ان هذه الوظيفة قد تأثرت بعدم حياد السلطات المصرية بين أطراف الحلاف داخل المعسكر الجمهوري . فعندما أصبح الوجود المصري أحد موضوعات هذا الحلاف كان بديهياً أن تنحاز السلطات المصرية الى الفريق المناصر للوجود المصري وسوف يزداد وضوح هذه السمة في المرحلة الأخيرة للتدخل المصري .

سادساً - ارتبط التدخل السياسي المصري في هذه الفترة موضوعياً بمحاولة التسوية التي تبلورت فيما بعد في اتفاقية جدة ومع ذلك فان الموقف الدفاعي عموماً للسياسة المصرية في النصف الأول من عام ١٩٦٥ قد انعكس على هذه الوظيفة للتدخل السياسي المصري ، فبينما كانت زيارة عبد الناصر في ابريل ١٩٦٤ محاولة لايجاد وضع أمثل للمؤسسات الحكم في النظام الجمهوري يواجه مقتضيات التسوية كان من الواضح ان التدخل المصري في هذه المرحلة يحاول تفادي تدهور الاوضاع داخل المعسكر الجمهوري بما يؤثر سلباً على موقف المفاوض المصري والجمهوري في أية محاولات قادمة للتسوية .

سابعاً - يلاحظ أن مطلب الوحدة لم يثر في هذه المرحلة بعكس المرحلتين السابقتين ، ويمكن ان يفسر ذلك بالطبع بتوقيع اتفاق التنسيق بين البلدين في يوليو ٦٤ ، ولكن الأمر الذي لاشك فيه أن تدهور الأوضاع الداخلية في اليمن في النصف الأول من ٦٥ جعل أي حديث عن مزيد من خطوات الوحدة مع مصر أمراً بلا معنى على الأقل من المنظور المصري .

ب - التمهيد العسكري : استمرت السياسة المصرية السابق تناولها تجاه المقاومة المسلحة للاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني في هذه المرحلة ولنفس الغرض ، غير انه فيما يتعلق بالجهد العسكري المصري

= اليمني « ان المسئولين في القاهرة قالوا لنا بالحرف الواحد بحضور الوفد كاملاً ان القوات العربية لن تساعدنا اذا بقينا ننافس ونصارع فيما بيننا » انظر : بيان العمري الى الشعب اليمني - (٦٥/٧/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .

ضد الملكيين ثمة فارق كبير بين مرحلة اركويت ومرحلة جدة ، ففي اركويت اتخذت القوات المصرية وضعا هجوميا طيلة المرحلة السابقة على عقد مؤتمر اركويت وتمثل ذلك فى هجوم الصيف (يونيو - أغسطس ٦٤) ، أما فى هذه المرحلة فان التحليل السابق للتجمد العسكرى يثبت دون شك أن القوات المصرية كانت فى أوضاع دفاعية طيلة النصف الأول من ١٩٦٥ وثمة تصريحات للقيادة العسكرية المصرية عن معارك « هجومية » قامت بها القوات المصرية فى يونيو - أغسطس ١٦٩٥ (١) غير انه وصف هذه المعارك بانها هجومية لابد وان يكون نوعا من الاستخدام الدعائى وليس العسكرى للكلمة ، فالسياق الذى تحدث عنه عامر لهذه المعارك فى هذه الخطبة وفى كلمة ألقاها بتاريخ ١ أغسطس (٢) لا يترك شكاً فى الوضع الدفاعى للقوات المصرية فى هذه المرحلة ويؤكد قرار اخلاء الأجزاء المتطرفة من الأرض اليمنية وتجمعها فى مناطق رئيسية تكون قادرة منها على أن تقوم بأية هجمات ضد العدو وهى « فى أمان تام من أية هجمات مخادعة أو مفاجئة » نفس التحليل ، وفى اطار التحليل السابق فقط يمكن النظر الى العمليات العسكرية التى قامت بها القوات المصرية فى هذه المرحلة ضد الملكيين (٣) .

ولكن القوات المسلحة المصرية أسهمت فى التمهيد للعملية التفاوضية فى جدة بطريقة أخرى وهى التهديد كأسلوب لإدارة الصراع ، وقد كانت هذه هى الحالة الوحيدة التى استخدمت فيها القوات المسلحة فى عهد عبد الناصر بهذه الطريقة ضد بلد عربى ، وقد بدا أسلوب التهديد العسكرى للسعودية أنسب أسلوب لعبد الناصر فى مواجهة الأوضاع العسكرية والسياسية فى اليمن من جانب وضغوط القيادة العسكرية عليه للقيام بعملية عسكرية ضد السعودية من جانب آخر ، فالتهديد يعنى أولا استجابة جزئية لمطالب القيادة العسكرية وقد سبق أن أشرنا الى الرواية القائلة بأن القيادة العسكرية المصرية ابتداء من ربيع ١٩٦٥ بدأت تطالب

(١) خطاب عامر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٣) ، مرجع سابق .

ص ٢٩٤ .

(٢) كلمة عامر أثناء زيارته لمنطقة الجوف والحيدات - (٦٥/٨/١٠) ، مرجع

سابق .

(٣) أنظر بعض التفاصيل فى : الأهرام ، ١٩ ، ٦٥/٨/٢٠ . مكرم محمد أحمد ، صورة من حدود اليمن ، فى : الأهرام ، ٦٥/٩/٢٨ ، ص ٣ .

بالسماح لها بحرية العمل وراء حدود السعودية باعتبار ان ذلك هو الحل الوحيد عسكريا لقطع ذابر الدعم السعودي للملكيين ، ووفقا لهيكل (١) فان القيادة السياسية كان من رأيها انتظار نتائج مساعي السلام خاصة على ضوء التكلفة السياسية للعمل العسكري ضد السعودية (ويمكن أن نضيف والعسكرية أيضا) ومع مجيء الصيف لم تكن مساعي السلام قد تقدمت ولا عمليات التسلل قد توقفت وزادت حجج القيادة العسكرية قوة ، ومن ثم فقد أعطيت تفويضا بالاستعداد للعمل على أن يكون البدء فيه باذن سياسى خاص ، واستعدت القيادة العسكرية للعمل ووصلت بقواتها فى اليمن فى بداية أغسطس الى ٧٠ ألف جندي ووضعت خطة للعمليات وحددت لبدء تنفيذها يوم ٧ سبتمبر وطلبت الاذن النهائى وحصلت عليه مع احتفاظ عبد الناصر لنفسه بالحق فى إيقاف العملية حتى ما قبل موعد تنفيذها بثمان وأربعين ساعة (٢) .

وفى هذا الاطار تحرك عبد الناصر ليمارس أسلوب التهديد تقاديا للجوء الى الاستخدام الفعلى المباشر للقوات المسلحة بكل تكلفته ، وقد بدأت المسألة فى خطابه فى ٢٢ يوليو ٦٥ ، وفى هذا الخطاب وبعد أن أوضح عبد الناصر استحالة استمرار تعرض القوات المصرية فى اليمن الى ما لا نهاية لهجمات الملكيين من قواعد دعمها فى السعودية ، ذكر أن هذا الموضوع لايمكن أن يطول الصبر فيه ، وان الوضع الطبيعى بعد ضبط النفس لمدة طويلة أن تتطور الأمور الى صدام مع السعودية لتصفية قواعد العدوان ذاتها وقد ربط عبد الناصر تهديده هذا بالتغير المطلوب من السعودية ان تحدثه فى سلوكها : الامتنال لمساعي السلام القائمة فى ذلك الوقت ، وكذلك أشار بوضوح الى ضيقه من التكلفة السياسية والعسكرية لأى صدام محتمل مع السعودية (صدام المصريين والسعوديين العرب والمسلمين بما لا يخدم الأهداف العربية) ، ولكنه أكد فى نفس الوقت تصميمه على عدم السكوت على الوضع السابق . ويلاحظ ان عبد الناصر لم يكن شديدا

(٢) اكد عبد الناصر الرواية التالية وان يكن بتفصيلات أقل .

(٢) هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحي " مرجع سابق . حديث عبد الناصر الى كارانجيا (٦٦/٥/٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٦ . ويصور الموقف الوارد فى المتن على نحو نموذجي الوزن النسبي لكل من عبد الناصر والمؤسسة العسكرية فى صنع وإدارة السياسة الخارجية : نفوذ حقيقى للمؤسسة العسكرية لا يلقى الدور السائد لعبد الناصر كصانع قرار رئيسى وانما يجيء فى اطاره مع تحفظ بأن هذا الموقف يتضمن أقصى تأثير متصور للمؤسسة العسكرية بحكم ضمنه لإبعاد عسكرية أساسا .

في كلماته عن السعودية أو مستخفا بها أو موجها الاهانات لها ، ويعكس هذا بوضوح رغبته في عدم وضعها في موقف يصبح فيه امتثالها لمساعي السلام اذعاناً مدلاً بما يباعد بينها وبين الجهود الدبلوماسية المصرية بدلاً من العكس (١) .

ومع ازدياد كثافة الاتصالات الدبلوماسية في أوائل أغسطس بدأت محاولة اثبات جدية التهديد المصري ، وبدأت الأنباء تتواتر عن نوايا هجوم عسكري مصرى بالبر والبحر والجو على السعودية وبصفة خاصة على قواعد دعم الملكيين اليمنيين (٢) ، وفي يوم ١٧ أغسطس وفي وقت وصول الاتصالات مع السعودية الى نقطة قرب النهاية كرر « المحرر السياسي للأهرام » موقف عبد الناصر في خطاب ٢٢ يوليو ، فاما « ان ينجح مسعى السلام .. واما الا يجد ما يستحق من الاستجابة ، وفي هذه الحالة تكون ج . ع . م قد فعلت كل ما تستطيعه للحيلولة دون تفاقم المشكلة .. وفي هذه الحالة فانه يكون من حقها ان تتصرف وفق ما تراه من دواعي التطورات » (٣) ، وفي نفس اليوم أصدرت وزارة الخارجية اليمنية تصريحاً عن العدوان السعودي المستمر ضد ثورة اليمن منذ قيامها ، ونهت الى أن استمرار هذا العدوان سوف يضطر الحكومة اليمنية لممارسة حقها في اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لحماية السلام والسلامة الاقليمية لليمن (٤) . وبدا وكان هذا هو التهديد القانوني للمهجوم المنتظر .

(ج) التهديد الدبلوماسي : سبقت الاشارة الى توقف الاتصالات المصرية - السعودية المباشرة اعتباراً من فبراير ٦٥ ، وابتداء من مارس بدأت حملة دعائية مصرية شبه رسمية ضد النظام السعودي والملك فيصل تمثلت في سلسلة من المقالات ظهرت في الأهرام تنتقد السياسة السعودية في شراء السلاح الأمريكي بما يقدم مبرراً لواشنطن لدورها الجديد كمورد سلاح رسمي لإسرائيل (٥) ، وتؤكد استمرار التدخل

(١) راجع خطاب عبد الناصر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

O'Ballance, op. cit., P. 149.

(٢) راجع الأهرام ، ٦٥/٨/٥ .

Schmidt, op. cit., PP. 231-2.

Stephens, op. cit., P. 416.

(٣) الأهرام ، ٦٥/٨/١٧ .

(٤) بيان وزارة خارجية الجمهورية العربية اليمنية الى جميع الدول الغربية والأجنبية

حول اعتداءات السعودية على الأراضي اليمنية - صنعاء (٦٥/٨/١٧) ، في : الوثبة

٦٥/٨/١٩ . نقل عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٥٦٥ .

(٥) محمد حسنين هيكل ، على الأقل اسمعوا هذا الاقتراح : في : الأهرام .

السعودى ضد ثورة اليمن بالتواطؤ مع ايران (١) ، وتلمح الى تواطؤ سعودى مع الاستعمار البريطانى فى الوطن العربى (٢) ، وتتهم حكاهم السعودية باستغلال دبلوماسيه القمة لمقتضيات الصراع الداخلى على السلطة فى السعودية (٣) . ويلاحظ ان هذه الحملة الدعائية لم يواكبها اى هجوم رسمى من القيادة المصرية ، فطيلة هذه الفترة بل وحتى يوليو ٦٥ حين ألقى عبد الناصر خطابه السابق الاشارة اليه لم تتضمن خطاب عبد الناصر أى هجوم على السعودية أو فيصل (٤) . ويلاحظ أيضا أن هذه الحملة قد توقفت مع الأحداث الداخلية الهامة فى اليمن التى أفضت الى تولي النعمان رئاسة الوزارة ومبادرته بالاتصال بالسعودية فى مسعى ذاتى للسلام ، وقد يكون هذا الأمر ذا دلالة مفيدة .

وفى ٣٠ مايو التقى عبد الناصر بالأمين فهد رئيس وفد السعودية الى مجلس رؤساء الحكومات العربية الذى عقد دورته الثانية بالقاهرة فى هذا الوقت ، وفى هذا الاجتماع أشار عبد الناصر الى تعقد الموقف واحتمالاته الخطيرة ، ونوقشت فكرة لقاء مباشر بين عبد الناصر و فيصل وكان الاتجاه بعد ذلك أن يتوقف فيصل فى القاهرة يوما لهذا الاجتماع فى طريقه الى الجزائر لحضور المؤتمر الأفرو آسيوى ، ولكن المؤتمر لم ينعقد وولت معه

= ٦٥/٣/٥ . انظر أيضا : محمد حسين هيكل ، وحدة عمل وليست مؤامرة صمت .
فى الأهرام ، ١٢/٣/٦٥ .

(١) هيكل ، الضيف الخطر ، مرجع سابق .

(٢) محمد حسين هيكل ، سؤال الى الرياض وتساؤلات بعده ، فى : الأهرام

٦٥/٤/٢ .

(٣) محمد حسين هيكل ، عن الملكة والملك وليس ضدهما . فى : الأهرام ،

٦٥/٤/٩ .

انظر أيضا : محمد حسين هيكل ، مياه زمزم ، فى : الأهرام ، ٦٥/٤/١٦ .

(٤) المناصب الوحيدة على سبيل الحصر التى تحدث فيها عبد الناصر عن السعودية فى هذه الفترة كانت فى ١ مارس فى رده على أحد أسئلة وفد صحفى أمريكى عندما أكد صحة الاستنتاج بأن السعودية وبريطانيا هما الدولتان اللتان قصدهما غسر فى تفرجاته فى اليمن فى ٣٦ يناير التى أشار فيها الى أنه بمجرد عودته سيقدم لعبد الناصر تقريراً يقترح فيه إعادة دراسة علاقة مصر بالدول التى تتدخل فى قضية اليمن ، ثم أشار فى رده على سؤال ثان الى أن الاتفاق على وقف عمليات التسلل بالأسلحة والأموال (بين مصر والسعودية) لم ينفذ للأسف .

انظر حديث عبد الناصر الى الوفد الصحفى الأمريكى بالقاهرة (١٠/٣/٦٥) ، المرجع سابق

ص ١٩٤ .

فرصة اجتماع جديد لعبد الناصر وفيصل (١) .

وشهد شهر يونيو جهود وساطة عربية مكثفة ، فقدم الملك حسين مقترحات الى مصر والسعودية واليمن تقوم على أساس اقامة ادارة جمهورية ملكية مشتركة يرأسها محاييد تحكم اليمن حتى يمكن تحديد رغبة الشعب اليمني بواسطة استفتاء عام على أن تحل قوات سلام عربية محل القوات المصرية ، وقدم المدني مبعوث الرئيس الجزائري بن بيللا (ثم يومدين ابتداء من ٢١ يونيو ٦٥) (٢) بجهود وساطة مكثفة شملت الاتصالات المتعلقة بها مصر والسعودية واليمن والعراق والكويت والأمين العام للجامعة العربية ، وقامت الكويت بوساطة بين اليمن والسعودية بناء على طلب اليمن فزار ، ولى عهد الكويت (٣) السعودية والتقى بالملك فيصل (٤) .

وفي أواخر يونيو أصبح واضحاً أن جهود الأردن والجزائر والكويت قد أفضت الى نقاط اتفاق معينة ، وأعلن الأهرام في التاسع والعشرين من يونيو أن وساطة هذه الدول الثلاثة قد التقت عند نقطتين : انتهاء الصدام العسكرى والدخول في مفاوضات مباشرة لتسوية المسألة اليمنية - اسقاط

(١) الأهرام ، ٦٥/٥/٣١ ، ٦٥/٨/١٧ . محمد حسنين هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى ، مرجع سابق .

(٢) فى هذا اليوم تلقى المدني تعليمات من حكومة الجزائر الجديدة بمواصلة مهمته ، وبهذا لا يكون انقلاب يومدين فى ١٩ يونيو قد أثر على مهمة المدني ، ولكن البعض يعتقد أنه أثر على جهود حل الصراع اليمنى سياسياً بطريق غير مباشر لأنه أفقد عبد الناصر صديقاً يعتمد عليه فى حركته العربية ، كذلك اذا اعتبرنا أن الانقلاب كان أحد الأسباب التى أفضت الى عدم انعقاد المؤتمر الأفروآسيوى الذى كان عقده مقرراً فى هذا الشهر فى الجزائر فإنه يكون قد أسهم فى ضياع فرصة اللقاء المباشر بين عبد الناصر وفيصل فى هذا الشهر .

(٣) الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت السابق .

(٤) لم تعتبر هذه الجهود العربية للوساطة أحد « الضغوط الإقليمية » التى أسهمت فى دفع عبد الناصر الى اتخاذ القرار بالذهاب الى جدة وذلك لسببين الأول أنه يمكن اعتبارها اتخاذ بدرجة أو بأخرى نتيجة لمناخ الانفراج العربى الذى ساد بعد دعوة عبد الناصر لمؤتمر القمة العربى فى ديسمبر ٦٣ ، والثانى أن بعضها على الأقل يصعب التمييز بشأنه بين ما اذا كان يمثل تحركاً ذاتياً أم تخطيطاً دبلوماسياً مشتركاً ، ويتوزع هذا الوضع بالنسبة للوساطة الجزائرية على الأقل . راجع فى جهود الوساطة السابقة : د بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ . الأهرام ، ٦٥/٥/١٣ ، الفترة من ٧ - ٢٨ يونيو ٦٥ .

O'Bailance, op. cit., P. 146. Schmidt, op. cit., P. 236.

أسرة حميد الدين من كل بحث يجري داخل نطاق هذه الوساطات ، وإن الملك فيصل قبل أن يجتمع بوفد شعبي يمثل الاطراف المعنية من مشايخ اليمن بشرط أن يطلع مسبقاً على كشف بأسماء أعضاء الوفد تقدمه له الكويت ، وعلى الرغم من أن وزير خارجية الكويت قد اعتبر هذا تقدماً أحرزته الوساطة الكويتية فإنه صرح بأن الحل النهائي للمشكلة لا يمكن أن يتم الا بقاء بين عبد الناصر وفيصل (١) .

ولكن التقدم السابق في جهود الوساطة العربية أجهض ولا شك باستقالة النعمان (٢) . فقد كان نعمان هو صاحب سياسة المبادرة بالاتصال مع فيصل ، وكان يمثل الاتجاه المستعد للقبول بالصيغة التي اقترحها فيصل للاتصال (٣) . ويعتبر هذا التوقيت لاستقالة نعمان مع التقدم - ولو المحدود - في جهود الوساطة العربية أمراً ذا دلالة ، ولا شك أن بقاء نعمان في الحكم مع وجود الآفاق السابقة للتسوية لم يكن من مصلحة الجمهوريين المتشددين ولا المصريين ، فسوف يستبعد الطرفان من اتصالات التسوية كما هو واضح من صيغة الوفد الشعبي المكون من مشايخ ، ومن ثم فإن هذه التسوية لن تسفر بالضرورة عن تحقيق الأهداف التي عملا لها منذ ١٩٦٢ .

وابتداء من ٢٠ يوليو أخذ عبد الناصر زمام المبادرة وقام « بهجوم » دبلوماسي ، ومرة ثانية فقد كان أمراً ذا دلالة أن توقفت البدء بالهجوم قد جاء في نفس اليوم الذي سويت فيه آخر مظاهر الأزمة التي ثارت باستقالة النعمان بإعلان التشكيل الوزاري الجديد برئاسة العمري في ٢٠ يوليو ، ففي ذلك اليوم استقبل عبد الناصر عمر السقاف وكيل الخارجية السعودية والممثل الشخصي لفيصل (٤) ، وفي اليوم التالي أدلى بخطابه الذي سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن التمهيد العسكري والذي طالب السعودية فيه بالاستجابة لجهود السلام ، وفي الفترة من ٢٩ - ٣١ يوليو قام حسن صبري الخولي ممثل عبد الناصر الشخصي بمهمة في السعودية ، وكان واضحاً أنه

(١) الأهرام ، ٦/٢٩/٦٥ .

(٢) أعلنت الاستقالة في أول يوليو لكنها في الواقع تمت على الأقل في نفس اليوم الذي أعلن فيه الأهرام أنباء التقدم في جهود الوساطة العربية وهو يوم وصول النعمان الى القاهرة مسلماً بهزيمته في هذه الجولة . انظر : الأهرام ، ٦/٣٠/٦٥ .

(٣) راجع : الأهرام ، ٦/٢١/٦٥ .

(٤) الأهرام ، ٧/٢١/٦٥ .

يحمل اقتراحا باجتماع بين عبد الناصر وفيصل (١) . وفي الثامن من أغسطس وصل السفير السعودي في القاهرة برد الملك فيصل (٢) ، وبين مهمة الحولى ووصول السفير السعودي قد نذكر ان الأنباء الخاصة بالهجوم المصرى المتوقع على السعودية قد ذاعت على نطاق واسع ، وقد استقبل عبد الناصر فى ١١ أغسطس السفير السعودى وفى هذا الاجتماع عرض عبد الناصر أن يذهب بنفسه إلى السعودية (٣) ، وبعد ذلك عاد السفير الى بلاده ، وعندما حمل رد فيصل على اقتراح عبد الناصر وسلمه اليه فى ١٧ أغسطس اتخذ عبد الناصر قراره بالذهاب الى جدة (٤) .

وفى الواقع ان المتابع للاتصالات السابقة يشعر بمدى الحاج الجانب المصرى على الحصول على الموافقة السعودية على فكرة الاجتماع بين فيصل وعبد الناصر ، وقد سبقت الاشارة الى اتباع أسلوب التهديد العسكرى ، كذلك فان ضغطا دعائيا قويا قد صاحب وصول الاتصالات الى مرحلتها الحاسمة ، وكان هذا الضغط قائما على أساس إبراز مدى التنازلات الدبلوماسية التى قدمها عبد الناصر من موقع القوة باقتراحه الذهاب الى جدة لكى يمكن حشد القوة العربية فى مواجهة اسرائيل ، وان عدم موافقة السعودية بعد هذا على مسعى السلام تجعل مصر فى حل أمام الرأى العربى من أن تفعل ما يقتضيه الموقف (٥) .

وبعد قرار عبد الناصر بالذهاب الى جدة أجرى مشاورات مع الجمهوريين يلاحظ أنها شملت المتشددین منهم الذين كانوا يمثلون السلطة الرسمية آنذاك (السلال والعمرى ٠٠٠ الخ) والمعتدلين (الايرياني والنعمان ٠٠٠ الخ) ، وقد تمت هذه المشاورات فى جلسة واحدة عقدت يوم ١٩ أغسطس بالاسكندرية وكان واضحا أن المعتدلين يقفون فى صف

(١) راجع الأهرام ، ٢٩ - ٦٥/٧/٣١ ، ٢ - ٦٥/٨/٣ ، ٦٥/٨/٥ .

(٢) الأهرام ، ٨ ، ٦٥/٨/٩ .

(٣) الأهرام ، ١٢ ، ١٦ ، ٦٥/٨/١٧ .

(٤) الأهرام ، ١٨ ، ٦٥/٨/١٨ .

(٥) راجع : الأهرام ، ١٦ ، ٦٥/٨/١٧ . ويشير هذا الى نوع من الماطلة أبدتها الجانب السعودى فى الاتصالات ، وقد أكد عبد الناصر هذا فيما بعد وفسره بأنه كان انتظارا من فيصل لتغيير داخل يقوم به الاخوان المسلمون فى مصر ، وذكر أنه بدأ حديثه مع فيصل فى جدة بتأكيد على قوة الوضع الداخلى فى مصر . انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، فى : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات: مرجع سابق ، ص ٥٠٣ .

مبادرة عبد الناصر ومقترحاته بعكس المتشددين (١) .

وهكذا يمكن القول بأن هجوم السلام الذي قاده عبد الناصر قد نجح في مرحلته التمهيدية ، فقد دفع فيفضل دفعا الى الموافقة على عقد اجتماع معه في توقيت أرادته هو وصور تنازله الدبلوماسي على أنه تم من موقع القوة . وذهب ليفاوض باسم اليمينيين المعتدلين منهم والمتشددين (الذين وان لم يؤيدوا مسعاه بوضوح الا أنهم لم يهاجموه ولم يكونوا في وضع يمكنهم من ذلك) وذلك بدلا من الصيغة التي طرحت في أواخر يونيو والتي كان المعتدلون بمقتضاها سيتفاوضون باسم المتشددين في مسائل تمس المصالح المصرية أساسا مباشرة .

د - اتفاقية جدة : في الثاني والعشرين من أغسطس وصل عبد الناصر الى جدة حيث أجرى مباحثات لمدة ثلاثة أيام مع الملك فيصل انتهت الى الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية جدة والتي نصت على ما يلي :

١ - يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

٢ - تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الاعداد والترتيب للاستفتاء المذكور .

٣ - تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في

(١) أكد نعمان هذا للباحث سواء في اجاباته المكتوبة على أسئلة الباحث (ص٤) أو في اللقاء الشخصي معه . فضلا عن ذلك فان هذا واضح للغاية من تصريحات ممثلي كل اتجاه اذ يلاحظ أن تصريحات المعتدلين قبل وبعد الاجتماع بعبد الناصر كانت مؤيدة ومتفائلة وإن تصريحات المتشددين كانت مؤيدة بتحفظ قبل الاجتماع وأنهم لم يدلوأ بأية تصريحات بعده ، فبينما صرح السلال في ١٨ أغسطس بأنه يؤيد مسعى عبد الناصر « من أجل الحفاظ على الثورة والجمهورية » وصرح العمري بأن الغرض من القدوم الى مصر هو التعرف على سير المحادثات بين الرئيس عبد الناصر وفيصل ، فانهما لم يدليا بأية تصريحات عقب الاجتماع على العكس من نعمان والايرياني (راجع : الأهرام ، ١٩ ، ٢٠ / ٨ / ٦٥) وقد أشار أوبالانس الى أن اجتماع عبد الناصر بالجمهوريين كان بالغ الحدة ، وأنه اتهم نعمان بتكوين حكومة من عناصر معادية لمصر ، وواضح أن الأمر اختلط على أوبالانس مع الاجتماعات التي عقدها عبد الناصر بالنعمان أثناء تولية رئاسة الوزارة . كذلك أشار هاليداي ان اتفاقية جدة عقدت دون مشاورة القيادة الجمهورية اليمنية ، وهي واقعة غير صحيحة كما هو واضح بغض النظر عن مدى كفاية هذه المشاورات . انظر :

O'Ballance, op. cit., P. 150. Halliday, op. cit., P. 113.

تشكيل مؤتمر انتقالي يتكون من خمسين عضوا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه .

ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية :

(أ) تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى اجراء الاستفتاء الشعبى .

(ب) تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

(ج) تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذى سيتم في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

٤ - تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني المذكور وتدعمانها وتعاونان في انجاح تنفيذها ، وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما دعا للمتابعة والاشراف على الاستفتاء وذلك فيما اذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة .

٥ - تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بايقاف عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن .

٦ - تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ .

٧ - توقف كافة الاشتباكات المسلحة في اليمن فورا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتى :

(أ) مراقبة وقف اطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة .

(ب) مراقبة الحدود والموانئ وايقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها ، اما المساعدات الغذائية فتتم تحت اشرافها ، وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة ، ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضي اليمنية ، كما يمكنها أن تستخدم الأراضي السعودية - اذا دعت الضرورة لذلك - التى توصلها لنقط المراقبة التى سوف يتفق عليها .

٨ - تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان

إيجابيا على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق وفرض الاستقرار في الأراضي اليمنية حتى اعلان نتيجة الاستفتاء وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمهما اللجنة عند اللزوم للقضاء على أى خروج على هذا الاتفاق أو أى عمل على تعطيله أو اثاره القلاقل فى سبيل نجاحه .

٩ - بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الى التقدم واجتياز المرحلة الحالية الى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين يتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبد الناصر و جلالة الملك فيصل لتلافى حدوث أى مصاعب تقف فى طريق تنفيذ هذا الاتفاق (١) .

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الاتفاقية :

أولا : من الواضح للوهلة الأولى الى أى حد تمثل الاتفاقية تدخلا فى أحص شئون السياسة الداخلية اليمنية ، ويلاحظ ان كلا من البيان المشترك والاتفاقية قد حرصا على تأكيد هدف التمكين للارادة الحرة للشعب اليمنى ، وكان هذا يتعارض بوضوح مع وجهة النظر الجمهورية التى ترى ان الشعب قد فرض ارادته بالثورة فى ٦٢ بينما يمكن ان يجد فيه الملكيون ما يتسق مع وجهة نظرهم من أن ما حدث فى سبتمبر ٦٢ لم يكن سوى تمرد قام به بعض العملاء وفرض على الشعب فرضا بواسطة قوى مصرية معتدية ، ولهذا لم يكن غريبا أنه بينما تحفظ الجمهوريون بوضوح على الاتفاقية كما سيجى فيما بعد فإن الملكيين قد رحبوا بها (٢) ، اقد قيل مثلا ان استخدام كلمة « يؤكد » بعد كلمة « يقرر » فى المادة الأولى من الاتفاقية قد

(١) انظر نص البيان المشترك عن المحادثات ونص الاتفاقية فى : السياسة الدولية ،

القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ص ١ ، ٢٤ ، أكتوبر ٦٥ ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

أو فى : اليمن الجديدة ، ص ٢ ، ١٤٤ ، سبتمبر ٦٥ ، ص ٦ - ٧ .

(٢) ادعى بعض الملكيين فيما بعد انهم رافقوا على الاتفاقية بضغط سعودي ، ومن

المؤكد وجود متشددين بينهم أيضا غير ان كل الشواهد تشير الى أنهم اعتبروا اتفاقية

جدة انتصارا لهم . انظر : أجوبة الامام البدر على أسئلة مراسل جريدة الرأى العام

الكويتية (٦٥/٨/٣٠) ، مرجع سابق ، ص ٥٥٠ . حديث صحفي للسيد أحمد الشامي

وزير خارجية المملكة المتوكلية اليمنية - جدة (٦٦/٨/١٨) فى البلاد ، ٦٦/٨/١٩ ،

نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ اصدار

ص ٥٦٧ .

Schmidt, op. cit., pp. 238-9.

يفيد في تأكيد الأمر الواقع وهو النظام الجمهورى (١) ولكن من الواضح أن هذا التحليل اللفظى لا يتسق على الأقل مع الموقف السعودى قبل وبعد الاتفاقية .

وعلى الرغم من أن تفاصيل المباحثات مازالت سرية فى معظمها فقد أصبح مؤكدا الآن أن الاتفاق بين عبد الناصر وفيصل قد تجاوز النص المكتوب الى الاتفاق على استبعاد من يمكن تسميتهم بالمطرفين من الجانبين بحيث يستبعد السلالة من الجانب الجمهورى والبدر وأسرتة من الجانب الملكى من اتصالات التسوية السلمية (٢) ، ويؤكد هذا الطابع التدخلى الواضح للاتفاقية .

ثانياً : تمثل الاتفاقية الى حد كبير انتصارا لوجهة النظر السعودية التى وضحت منذ بداية الصراع اليمنى ومؤداها أن حل الصراع يتمثل فى انسحاب القوات المصرية ثم تقرير الشعب اليمنى لمصيره محررا من أى نفوذ خارجى (٣) ، غير أن الدبلوماسية المصرية قد أحرزت نجاحا فى هذا الاطار فى أمرين : الأول هو الاصرار على أن يكون تقرير المصير باستفتاء شعبى وليس عن طريق أهل الحل والعقد (٤) كما يتفق ورؤية الطرف السعودى والملكى ، ذلك أن تقرير المصير بالطريقة الأخيرة يعنى اعطاء اليد العليا للقوى التقليدية - التى لن يكون ثمة شك

(١) حسين على الحيشى ، محاولة تفسير اتفاقية جدة لاقرار السلام فى اليمن ، فى : دراسات ، صحيفة شهرية تصدر عن مؤتمر الخريجين بعدن ، ج٣ ، إبريل ٦٦ ص ١٢ .

(٢) انظر فيصل الى هذا بوضوح . انظر : حديث الملك فيصل عن اتفاقية جدة لاحلال السلام فى اليمن - جدة (٦٥/٩/١) ، فى : الراى العام الكويتية ، ٦٥/٩/٢ .
نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٨٨ .

وقد راوغ البدر فى حديث الى نفس الصحيفة عندما سئل عن نفس الموضوع .
انظر : جوبة الامام البدر على أسئلة مراسل جريدة الراى العام الكويتية ٦٥/٨/٣٠ ، مرجع سابق ، ص ٥٥٠ . واعترف السلالة فيما بعد فى تصريح له فى ٦٦/١٠/٢ بأنه « قبل البقاء فى القاهرة لحل المشكلة لكى يثبت للدنيا أن الجمهوريين طلاب سلام » . نقلا عن : الأهرام ، ٦٦/١٠/٣ ، ص ٩ . انظر أيضا : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

Schmidt, op. cit., p. 237.

(٣) وقد حرص فيصل على أن يؤكد ذلك . انظر حديثه عن اتفاقية جدة لاحلال السلام فى اليمن ، (٦٥/٩/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٨٧ .
(٤) انظر : هيكل ، كنت فى جدة ، مرجع سابق .

كثير في النتيجة التي ستتوصل اليها بينما الاستفتاء الشعبي سوف تكون نتائجه لصالح الجمهوريين دون شك بسبب موازين القوى العددية بينهم وبين الملكيين . أما الأمر الثاني فهو ان الاتفاقية تفتح المجال لامكان اتمام الاستفتاء في ظل وجود القوات المصرية ، فقد نصت الاتفاقية على أن يتم الاستفتاء في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ٦٦ أى أنه يمكن أن يتم قبل أن تتم القوات المصرية انسحابها الذي نصت الاتفاقية على أن يتم خلال عشرة شهور اعتبارا من ٢٣ نوفمبر ٦٥ .

ثالثا : ذكرت بعض المصادر ان اتفاق عبد الناصر وفيصل غير المكتوب قد امتد أيضا الى الحد من المقاومة المسلحة لبريطانيا في جنوب اليمن (١) . وعلى الرغم من الأهمية الجوهرية لمبدأ العداء للاستعمار في السياسة الخارجية المصرية في ذلك الوقت فاننا لن نناقش المشكلة على المستوى الايدلوجي ولكن يكفي ان نذكر بأن مثل هذا الاتفاق كان يتعارض مع المصلحة المصرية بحكم أنه يخفف عن بريطانيا اعباء مواجهة المقاومة المسلحة التي وضعتها في وضع دفاعي في جنوب اليمن وشغلها عن التدخل المضاد للثورة اليمنية ، فضلا عن ذلك فانه لم تحدث أية مؤشرات تشير الى انخفاض هذه المقاومة المسلحة في الجنوب عقب توقيع الاتفاقية بل على العكس لقد زادت حدة هذه المقاومة واعتبر البريطانيون مصر مسئولة عن ذلك (٢) .

(هـ) تنفيذ الاتفاقية : رأينا ان اتفاق أركويت لم ينفذ منه الا وقف اطلاق النار الذي سرعان ما انهار بعد الاخفاق في عقد المؤتمر الذي نص عليه الاتفاق ، اما بالنسبة لاتفاقية جدة فقد تأجل الاخفاق لما بعد عقد المؤتمر ، ففي اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية مباشرة نفذ وقف اطلاق النار من الجانبين باستثناء حوادث فردية لم تؤثر في الالتزام العام بوقف القتال . وبدأت القوات المصرية الانسحاب من منطقة الحدود السعودية وأخذت في التجمع في مناطق رئيسية فضلا عن انسحاب عدة آلاف منها الى مصر فيما بعد بما أخذت تخفيضها في العدد الكلي للقوات قدره أحد القادة الملكيين بعدة آلاف في ٢٥ أكتوبر (٣) .

Halliday, op. cit., P. 113.

(١) انظر مثلا :

Kerr, « Coming to terms with Nasser » . . . op. cit., P. 78.

(٢) انظر :

(٣) راجع : الأهرام ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ١٧/٩/٦٥ ، ص ٧ .

مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق ، هيكمل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب =

وفى أول أسبوع تلا توقيع الاتفاقية توصل الجانبان المصرى والسعودى الى اتفاقية تكميلية نظمت احكام تكوين لجنة السلام المشار اليها فى اتفاقية جدة ، وقد اتفق على أن يتناوب الجانبان رئاسة اللجنة كل شهر (١) ، وتم تحديد نقاط المراقبة (٢) ، والاتفاق على تشكيل قوة السلام المشار اليها فى الاتفاقية مناصفة بين الطرفين ، وكذلك الاتفاق على اقتسام نفقات تنفيذ الاتفاق . وفى ١١ سبتمبر بدأت اللجنة عملها رسميا ولم تواجه صعوبات تذكر فيما يتعلق بوقف اطلاق النار ، كما يلاحظ انها قامت بمهام غير مشار اليها فى الاتفاقية مثل تبادل الأسرى والاعداد للمؤتمر الذى نصت عليه الاتفاقية وان لم تكلف اللجنة صراحة بذلك (٣) .

وبعد وقف اطلاق النار وتأمينه بدأ الجانب المصرى يواجه المهمة الأكثر مشقة وهى اقناع الجمهوريين وبصفة خاصة المتشددين منهم بجدوى الاتفاقية ومن ثم الاستجابة الايجابية لها ، وقد سبق أن رأينا تأييد الجمهوريين المعتدلين لمبادرة عبد الناصر بالذهاب الى جدة على عكس المتشددين ، وفى الواقع أنه حتى الجمهوريين المعتدلين كانت لهم تحفظاتهم على الاتفاقية كما

= والحق ، مرجع سابق . أجوبة الامام البدر على أسئلة مراسل جريدة الراى العام الكويتية (٦٥/٨/٣٠) مرجع سابق ، ص ٥٥١ .

O'Ballance, op. cit., P. 152 and 155.

Schmidt, op. cit., P. 239.

(١) كان محمد فريد سلامة هو الممثل المدنى لمصر فى اللجنة (الرئيس السابق

لهيئة العمليات بالقوات المسلحة ومحافظ الغربية فى ذلك الوقت) بينما كان اللواء عبد العزيز سليمان مساعد قائد القوات المصرية فى اليمن هو الممثل العسكرى . وكان الممثلان السعوديان هما الأمير عبد العزيز السديري واللواء محمود عبد الهادى .

(٢) يلاحظ أن هذه النقاط تضمنت حدود بيحان التابعة لاتحاد الجنوب العربى متلافية بذلك النقص الذى عانت منه بعثة الرقابة التابعة للأمم المتحدة على الرغم من أن بريطانيا التى كانت تباشر السياسة الخارجية للاتحاد لم تكن طرفا فى الاتفاقية ، وربما كان ذلك حرصا من الجانب المصرى على ألا يخدع باستمرار الدعم السعودى عن طريق اتحاد الجنوب العربى ، وقد سئل رئيس اللجنة السعودى عما يمكن أن تفعله لجنة السلام اذا جاءت الامدادات من طرف غير مرتبط بالاتفاق وأجاب بأن من حق اللجنة ان تبذل كل المساعى من أجل وقف امدادات الشرق ولها أن تستعمل فى ذلك كل الطرق الدبلوماسية وغير الدبلوماسية . انظر ، مكرم محمد أحمد ، رئيس لجنة السلام فى اليمن يتكلم ، فى : الأهرام ، ٦٥/٩/٢٣ ، ص ٧ .

(٣) يراجع فى تكوين وعمل لجنة السلام : الأهرام فى شهرى سبتمبر واکتوبر ١٩٦٥ . انظر أيضا : بيان لجنة السلام المشكلة بموجب اتفاقية جدة فى : البلاد ، ٦٥/٩/٢١ ، تنلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٢٩ .

Schmidt, op. cit., P. 237.

يمكن أن يفهم من بعض تصريحاتهم فيما بعد ، فضلا عن أنه كان مفهوما من تصريحاتهم السابقة على الاتفاقية أن الحد الأدنى لاية تسوية سياسية يمكن أن يقبلها بها هو الحفاظ على النظام الجمهورى واستبعاد أسرة حميد الدين (١) ، ولذلك فقد كان تحفظهم على الاتفاقية مبعثه عدم وفائها بهذا الحد الأدنى ومع ذلك فقد وفقوا عليها تسهيلا للوصول الى تسوية (٢) .

أما الجمهوريون المتشددون الذين كانوا فى الحكم فى ذلك الوقت فبالإضافة الى موقفهم المتحفظ من مبادرة عبد الناصر من البديهي أنهم قابلوا الاتفاقية بالمعارضة أو على الأقل بعدم الحماس (٣) . وثمة مؤشرات واضحة تؤيد هذا على سبيل القطع ، يكفى أولا أن يكون للجمهوريين المعتدلين تحفظاتهم حتى يسهل تصور معارضة المتشددين ، وهناك ثانيا الصمت الرسمى التام من قبلهم على الاتفاقية ، فطيلة الأسبوع التالى للاتفاقية لم تعلن كلمة تأييد أو ترحيب ولو بتحفظ بالاتفاقية من جانب المسئولين اليمنيين على الرغم من الاجتماعات التى عقدوها مع كبار المسئولين المصريين منذ اليوم التالى للتوصل الى الاتفاقية ، وكان أول تصريح ايجابى لمسئول يمنى بعد حوالى أسبوع هو ما نسب لوزير الصحة اليمنى من اشارة بالاتفاقية (٤) .

وطيلة هذا الأسبوع التالى للاتفاقية وبصفة خاصة فى الأيام الثلاثة الأخيرة من اغسطس قام الجانب المصرى بجهود مكثفة لاقتناع الجمهوريين المتشددين بجدوى المشاركة فى جهود تنفيذ الاتفاقية ، ومن المؤكد من الملاحظات التى أحاطت بها فضلا عن التصريحات التى صدرت بعدها عن السلال وغيره أن الجانب المصرى حاول ونجح فى اقناع الجمهوريين المتشددين بضمان كسب معركتهم فى اليمن بوسائل سياسية أى عن

(١) المؤتمر الصحفى للقاضى عبد الرحمن الايراني - الاسكندرية (٦٥/٨/١٥) ، فى : الأهرام ، ٦٥/٨/١٦ ، ص ٦ .

(٢) المؤتمر الصحفى الذى عقده القاضى عبد الرحمن الايراني - حرص (٦٥/١٢/٤) فى : الثورة ، ٦٥/١٢/١٦ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ . مرجع سابق ص ٧٣٨ - ٧٣٩ .

Wenner, op. cit., p. 220.

Halliday, op. cit., P. 113.

رقد ذكر هاليداي أن السلال قد طار الى القاهرة تعبيرا عن احتجاجه على الاتفاقية وان رد فعل عبد الناصر كان احتجازه فيها . وحقيقة الأمر أن السلال كان فى القاهرة أثناء التوصل الى الاتفاقية وأنه عاد الى اليمن بعدها كما سيحيى .

(٤) راجع الأهرام فى الفترة من ٨/٢٥ - ٦٥/٩/١ .

طريق تنفيذ الاتفاقية وبأن ذلك يتطلب وحدة كاملة في المعسكر الجمهوري بما في ذلك الاستعداد للتسامح مع القوة الثالثة وليس فقط الجمهوريين المعتدلين ، وقد صرح السلال عقب سلسلة الاجتماعات التي عقدها مع السادات وعامر بأن هذه الاجتماعات كانت تجرى من أجل وحدة اليمن وأنها قد حققت أهدافها وإن جميع الجمهوريين أصبحوا مقتنعين بالوحدة الوطنية وأن ثمة إجراءات سوف تتخذ في صنعاء فور عودته لتعزيز هذه الوحدة ومن بينها الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وأعلن « أننا على يقين من أن اخواننا الذين كانوا في الطائف وعادوا أخيراً إلى صنعاء إنما هم جمهوريون أصلاء وحتى هذه المجموعات التي أطلقت على نفسها اسم القوة الثالثة ٠٠ اتحاد القوى الشعبية إنما هي أيضاً جمهورية النزعة ، والوحدة الوطنية تفتح صدرها للجميع » كذلك صرح النعمان والايرياني بما يفيد الاتفاق على العمل الموحد مع المتشددين لكسب المعركة السياسية ، ومن ناحية أخرى أشار السلال في تصريحاته إلى وجود خطة للتحرك السياسي الداخلي قبل عقد مؤتمر حرض لحشد التأييد الشعبي للنظام الجمهوري واستبعاد أسرة حميد الدين (١) .

وكان أول تعبير تنظيمي عن وحدة المعسكر الجمهوري هو إعلان تشكيل مجلس جمهوري جديد في ٤ سبتمبر برئاسة السلال وعضوية العمري والايرياني ومحمد علي عثمان والنعمان والجائقي ، وبعد ذلك بدأ الجمهوريون تحركاً داخلياً واسعاً ركز على الدعوة للنظام الجمهوري واستبعاد أسرة حميد الدين من أية تسوية مقبلة ، وكانت فكرة أن تقرير المصير لن يكون سوى تصديق على إعلان الشعب لارادته كما عبر عنها في ٢٦ سبتمبر ٦٢ فكرة سائدة في هذه التحركات ، كذلك كان لهذه التحركات بعد عسكري بالحديث عن تكوين جيش شعبي من ٥٠ ألف مقاتل غير أنه من الواضح أن شيئاً جدياً لم يتخذ بهذا الصدد (٢) ، وفضلاً عن

(١) الأهرام ، ٦٥/٩/٢ . وانظر تصريحات بنفس المعنى للسلال في صنعاء بتاريخ ٢ سبتمبر في : الأهرام ، ٦٥/٩/٣ . وانظر أيضاً في نفس الاتجاه خطابي السلال والنعمان في الجامع الكبير بصنعاء (٦٥/٩/٣) ، في : الأهرام ، ٦٥/٩/٤ ، ص ٧ وراجع :

Dawisha op. cit., pp. 56-7, O'Ballance, op. cit., p. 151.

(٢) في كل مرة كانت احتمالات التسوية السياسية تبرز بما في ذلك احتمالات انسحاب القوات المصرية ، كان صوت الحديث عن تكوين جيش شعبي يمتلئ يملو دون نتائج عملية وفي النهاية لم تولد المقاومة المسلحة إلا من أتون المعركة ذاتها بعد انسحاب القوات المصرية فعلاً .

ذلك فقد قام وفد على رأسه الايرياني والعمري بتحريك خارجي واسع خلال شهر أكتوبر لكسب التأييد الدبلوماسي وطلب المساعدة المادية للنظام الجمهوري زار خلاله عددا من الدول العربية والاشتراكية (١) .

وبلغ التحرك الداخلي للجمهوريين ذروته بعقد مؤتمر الجند (قرب تعز) يومي ٢٠ - ٢١ أكتوبر ، الذي ضم حوالي ٢٠٠ ممثلا لليمن على اساس جغرافي وفتوى وقد انتهى المؤتمر الى قرارات أكد فيها التمسك المطلق بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري واستبعاد أسرة حميد الدين وانتخاب لجنة من تسعة أعضاء تختار بدورها ممثلي الشعب في مؤتمر حرض وتوجيه الشكر لمصر حكومة وشعبا على تضحياتها (٢) . كذلك أعلن في ٢٨ أكتوبر دستور لتنظيم شعبي جديد يتخذ من الوحدة الوطنية الجمهورية الديمقراطية شعارا له ومن تعبئة كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية العربية لحماية النظام الجمهوري هدفا له (٣) .

وفي ١ نوفمبر أكمل الجانب المصري التمهيد السياسي لعقد مؤتمر حرض المقرر له يوم ٢٣ نوفمبر ، فبعد اقناع الجمهوريين وبالذات المتشددين منهم بخوض المعركة السياسية التي يتضمنها تنفيذ اتفاق جده

(١) لبنان - الكويت - سوريا - العراق - الجزائر - يوغوسلافيا - المانيا الديمقراطية . راجع في تشكيل المجلس الجمهوري اليمني والتحريك الداخلي والخارجي للجمهوريين في سبتمبر - أكتوبر ٦٥ : الأهرام ، من ٥ سبتمبر - ٢٨ أكتوبر ٦٥ . Wenner, op. cit., P. 221. Little, op. cit., P. 145.

وقد أبدى الجانب الملكي تبرمه واحتجازه على هذا التحرك غير أن الملكيين قاموا بحرك مماثل في الشمال وقيل ان مناطق جديدة أعلنت تأييدهم هناك توقعا لانسحاب المصريين . انظر تصريح السيد أحمد الشامي وزير الخارجية في الحكومة الملكية اليمنية حول اتفاقية جده - بيروت (٦٥/١٠/١٨) ، في : الحياة ، ٦٥/١٠/١٩ ، نقلا عن الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٧٦ . Schmidt, op. cit., P. 238.

(٣) راجع مكرم محمد أحمد ، الطريق أمام الوحدة الوطنية في اليمن في : الأهرام ٦٥/١٠/١٩ ، ص ٥ . خطاب السلال في افتتاح مؤتمر جند ، في : الثورة ، ٦٥/١٠/٢١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٧٩ . الأهرام = ٢١ ، ٦٥/١٠/٢٢ . مكرم محمد أحمد ، الصورة المثيرة التي عاشها مؤتمر الجند حتى وصل الى الوحدة الوطنية في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٥/١٠/٢٥ ، ص ٢ . عدلي حشاد وعطية عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ . حديث السلال الى مندوب مجلة اليمن الجديدة في : اليمن الجديدة ، ١٥٥ ، بدون تاريخ ، ص ٢ .

(٣) دستور التنظيم الشعبي للقوى الوطنية في اليمن " في : الثورة ، ٦٥/١٠/٢٨ ، نقلا عن الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٩٥ - ٦٩٦ .

أقنع عبد الناصر السلال بالبقاء في القاهرة تنفيذا لما اتفق عليه شفويا في جدة لتسهيل الوصول الى الاتفاق (١) .

وتشير قرارات المجلس الجمهوري والوزارة اليمنية في ١٩ نوفمبر في عبارات موجزة ولكنها بالغة الدلالة الى مدى الضغط الذي كانت تشعر به القيادة اليمنية من أجل السير في طريق التسوية السياسية لأبعد مما تريد بل ومدى التخوف من مزيد من الضغط في المستقبل ، فبعد أن تصدر هذه القرارات التمسك بالنظام الجمهوري والرفض القاطع لعودة أى فرد من أسرة حميد الدين الى اليمن جاء القراران الثانى والثالث بالنص التالى « ثانيا - اذا رأت الدولتان العربيتان (مصر والسعودية) حلا لا يحافظ على النظام الجمهوري ورأى الأعضاء (أى أعضاء الوفد الجمهوري الى المؤتمر) أنه ليس أمامهم الا قبول هذا الحل أو الحرب فعليهم أن يعودوا الى الشعب ليقول كلمته فان رأى أنه مستعد للحرب وقادر عليها كان بها ، وستكون ج . خ . م فى هذه الحال مستعدة للمساعدة ، وان رأى الشعب التسليم كما قررتة الدولتان فهذا شأنه . ثالثا - الاصرار الكامل على استمرار المجلس الجمهوري ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة فى عملهم ولا يجوز أن يقدموا استقالتهم الا بعد أن يصل المؤتمر الى حل واتفاق على طريقة للحكم يرتضيها الجانب الجمهوري » (٢) .

وجنبا الى جذب مع عمليات التمهيد السياسى لمؤتمر حرض داخل اليمن سارت عملية اختيار الممثلين الذين سيحضرون المؤتمر من الجمهوريين والملكيين ، ويلاحظ أن اتفاقية جدة نفسها أعطت لمصر والسعودية الدور الرئيسى فى عملية الاختيار بنصها على تعاون الدولتين فى تشكيل المؤتمر بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة دون تحديد أية نسب للتمثيل على أسس سياسية أو جغرافية أو فئوية (٣) . ولذلك فليست بنا حاجة الى اثبات حدوث تدخل مصرى فى اختيار أعضاء الوفد الجمهوري (٤) . ويظهر تحليل أعضاء الوفدين الجمهوري والملكي المؤشرين التالين :

(١) أنظر : الأهرام ، من ٢٣/١٠ - ١١/١١/٦٥ ، حمروش ، مرجع سابق ص ٢٥١ .

(٢) الثور ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) راجع م ٣ من الاتفاقية .

(٤) كان التدخل المصرى - السعودى فى الاختيار واضحا الى درجة أن لجنة السلام

لم تعلن أسماء المشتركين فى المؤتمر من الجانبين الا صباح يوم عقد المؤتمر وقيل ان ذلك يمثل «أمانا فى أن تحقق الإرادة اليمنية فرصة مواجهة مصرها بنفسها دون =

أولاً - المساواة العددية بين الوفدين ٢٥ : ٢٥ وهو ما لم تنص عليه اتفاقية جدة صراحة ، ويظهر هذا مدى التساهل الذي أبداه الجانب المصري والجمهوري لتسهيل التوصل الى اتفاق وذلك على ضوء التأييد الملكي الداخلى للجمهوريين فى اليمن وكذلك الاعتراف الدولى بنظامهم ، ويلاحظ أن الوفد الملكى ضم ثلاثة من الجمهوريين المنشقين (١) وهذا يضعهم فى مكانهم الطبيعى على أية حال وكان المجلس الجمهورى والوزارة اليمنية قد أصرا على أن يمثل الجمهوريون المنشقون بخمسة فى الوفد الملكى والا انسحب الجمهوريون من المؤتمر (٢) وواضح ان هذه الرغبة لم يستجب اليها الا جزئيا وان الجمهوريين لم ينسحبوا وهو مؤشر آخر على المرونة .

ثانياً - استبعاد من اعتبروا متشددين من الجمهوريين من الوفد ، ويتمثل هذا فى عدم وجود كل من السلام والعمرى واعطاء قيادة الوفد للمعتدلين (الايريانى) ، ويبدو أن الميل المصرى لتغليب وجهة النظر المعتدلة داخل الوفد الجمهورى كان يمثل الاتجاه العام للتدخل فى اختيار الوفد . وفى مقابل هذا لم يوجد أحد من أعضاء أسرة حميد الدين فى الوفد الملكى . وهذا يؤكد ما سبق بيانه من اتفاق غير مكتوب بين عبد الناصر وفيصل .

وبهذا التشكيل عقد مؤتمر حرض أولى جلساته يوم ٢٣ نوفمبر ٦٥ بحضور مراقبين مصريين وسعوديين (٣) ، وكانت جلسة اجرائيه قصيرة وان كانت كلمتا رئيسى الوفدين الجمهورى والملكى قد أشارتا الى وجود تحفظات لكل منهما (٤) ، وقد عقد المؤتمر بعد هذه الجلسة ثلاث جلسات أخرى فى الفترة من ٢٦ نوفمبر - ٥ ديسمبر تخللتها اجتماعات للجنة

= أن تتسرب عوامل الاغراء الى أى فرد « (الأهرام ، ٢٢ ، ٢٤/١١/٦٥) وهو تفسير عجيب فاسماء الممثلين بالطبع ليست خافية على مصر والسعودية بحكم أن اللجنة تمثل الدولتين ولذلك فقد كان اخفاء الاسماء ينسحب على اليمنيين أنفسهم .

(١) ابراهيم بن على الوزير - سنان أو لحوم - نعمان بن قائد راجع .

(٢) قرارات الاجتماع الطارئ للمجلس الجمهورى والوزارة اليمنية (١٩/١١/٦٥) .

فى : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(٣) أحمد شكرى ويحيى عبد القادر سفيراً مصر باليمن والسعودية فى ذلك الوقت

ورشاد فرعون السفير السعودى بفرنسا فضلاً عن رئاسة لجنة السلام من الجانبين .

(٤) محضر الجلسة الاولى لمؤتمر حرض فى : عبد الله الحسينى ، مؤتمر حرض -

وثائق ومحاضر ، ط١ - بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

فرعية مكونة من اثنين وعشرين عضوا (١٠ جمهوريين و ١٠ ملكيين و ٢ من القوة الثالثة) لبحث نقاط الخلاف ، وبعد هذه الاجتماعات توقف المؤتمر على أن ينعقد فى ٢٠ فبراير ١٩٦٦ وهو ما لم يحدث على الإطلاق وكان التوقف راجعا الى ما اتضح من عمق الخلاف بين وجهتى النظر الجمهورية والملكية وهو الخلاف الذى يمكن تلخيص أبعاده فى اثنين أساسيين :

أولا - بعد يتعلق بقضية التمثيل ، فقد تحفظ الجمهوريون أصلا على المساواة العددية بين الجانبين ثم على وجود أحد أفراد أسرة حميد الدين فى الوفد الملكى (١) فضلا عن أن إطلاق سراحه من معتقله بصنعاء بعد اتفاقية جدة تم بشرط الا يمارس اى نشاط سياسى داخل اليمن ، وكذلك تحفظوا على عدم تمثيل المنشقين بخمسة كطلبهم والاكتفاء بثلاثة فقط فقط ضمن الوفد الملكى ووجود ستة من الشوافع فى الوفد الملكى بدلا من عشرة (ويبدو ان هذا كان أحد شروطهم) فضلا عن أن الشوافع فى الوفد الملكى لا يمثلون الا أنفسهم (٢) .

ومن ناحية أخرى تحفظ الملكيون بعدم وجود ثلاثة من الجمهوريين المنشقين داخل الوفد الجمهورى كما فهموا ، ووجود أربعة عشر شافعيًا داخل الوفد بدلا من عشرة ، وعدم تمثيل أهل الحل والعقد فى الوفد على النحو الواجب ، فلا يوجد منهم سوى قلة من هؤلاء « ما بقية معظمهم من الضباط أو الناس العاديين (٣) » . وعلى الرغم من ذلك فان مجرد استمرار المداولات فى المؤتمر مع هذه التحفظات يعنى أنها لم تكن أساسية أو أنها لم تكن هى التى أدت الى توقفه على أية حال .

ثانيا - بعد يتعلق بالكيفية التى فهم بها كل طرف اتفاقية جدة ، وقد ثار هذا الخلاف الأساسى والعميق منذ البداية وان بدا الخلاف حول مسألة اجرائية ، فمنذ الجلسة الثانية طالب الوفد الجمهورى مستندا فى

(١) محمد عبد القدوس الوزير حفيد الامام يحيى .

(٢) محضر الجلسة الثالثة لمؤتمر حرص (٦٥/١١/٣٠) ، فى المرجع السابق .

ص ٦٤ - ٦٥ . المؤتمر الصحفى للوفد الجمهورى (٦٥/١٢/٣) ، فى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٩ .

(٣) محضر الجلسة الثالثة للمؤتمر ، مرجع سابق ، ص ٦٦ . محضر الجلسة

الرابعة فى : المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٩ . جواب أحمد الشامى رئيس الوفد الملكى

(٦٥/١٢/١١) على مذكرة القاضى الايرباني رئيس الوفد الجمهورى (٦٥/١٢/٩) .

المرجع : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

هذا الى جدول الاعمال المتفق عليه بين الوفدين ومراقبي المؤتمر بمناقشة اللائحة التنظيمية للمؤتمر التي تمثل البند الأول في الجدول والتي قدم الجمهوريين مشروعاً لها لعل أهم بنوده كان اقتراحاً بأن يكون التصويت بالأغلبية المطلقة ، أما الوفد الملكي فطالب في مرحلة بأن تكون مناقشة اللائحة التنظيمية تالية لمناقشة طريقة الحكم (البند الثاني في الجدول) وذلك « حتى نعرف ما سنصوت عليه » ، على حد تعبير الجانب الملكي ، وقد كشف ذلك الموقف الذي يبدو غريباً على تقاليد العمل في أي مؤتمر ان الملكيين يريدون موافقة مسبقة من الجمهوريين بأن الاتفاق على طريقة الحكم يعني الاتفاق على إلغاء النظامين الجمهوري والملكي واقامة نظام وسط وفي مقابل هذا كان الجمهوريون يرون - دون سند واضح من اتفاقية بهذه - ان طريقة الحكم المشار اليها في الاتفاقية لابد وأن تجيء في اطار النظام الجمهوري ، وبالتالي يكون الحل الوسط الذي تحدث عنه الملكيون هو دخولهم كأشخاص في المناصب القيادية في المؤسسات الجمهورية مع استعداد الجمهوريين لاعطائهم المناصب التي يريدونها ، ثم اقترح الجمهوريون حلاً للخروج من الازمة يقوم على أساس تشكيل وزارة مؤقتة في ظل النظام الذي يحوز الأغلبية المطلقة للمؤتمر ، وقد رفض الملكيون هذا الحل الذي لا يجد أيضاً سنداً واضحاً في الاتفاقية فضلاً عن أنهم كانوا يخشون من أن تأتي النتيجة لصالح النظام الجمهوري ، واقترح الجمهوريون كذلك العمل على إجراء الاستفتاء فوراً بأية ضمانات يقبلها الجانب الملكي الذي رفض هذا الاقتراح كذلك لأن الاستفتاء في هذه الحالة سوف يتم في ظل وجود القوات المصرية علماً بأن الاتفاقية لا تشترط صراحة ألا يتم الاستفتاء الا بعد الانسحاب ، وأخيراً عندما قبل الملكيون مناقشة اللائحة التنظيمية اقترحوا أن تكون الموافقة على طريقة الحكم بالإجماع أو بأغلبية ٥/٤ الأصوات لضمان صدور قرار يحظى برضى عام بينما كان رأى الجمهوريين أن هذا يعني عدم الوصول الى قرار وان فرداً واحداً فقط يستطيع قهر المجموعة ، والمشكلة بغض النظر عن خشية الملكيين الواضحة من نتائج التصويت ان كلا من وجهتي النظر بخصوص النصاب المطلوب لصدور قرار كانت لها وجهاتها ، وقد طرح ابراهيم الوزير ممثل القوة الناعثة الحاضر ضمن الوفد الملكي ميثاق الطائف كحل للخروج من الازمة وحظى في ذلك بموافقة الملكيين دون الجمهوريين بالطبع ، وانتهت الجلسة الرابعة في ٥ ديسمبر دون اتفاق (١) .

(١) محاضر الجلسات الثانية - الرابعة في : المرجع السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٩ .

وفى اليوم التالى - ٦ ديسمبر - قدم الشامي مذكرة الى هيئة مراقبة المؤتمر ولجنة السلام يقترح تشكيل لجنة فرعية لتحديد نقاط الخلاف وللثوصل الى مشروع قرار بتسوية هذه النقاط على أساس وجهة النظر الملكية ، ورد الايراني فى اليوم التالى كما هو متوقع بالرفض وبإحياء اقتراح تأجيل المؤتمر الذى كان قد أثير فى اجتماعات لجنة الاثنى وعشرين فى ٢٨ نوفمبر (١) . واستمرت الاتصالات جارية حتى منتصف ديسمبر حين بعث الايراني بمذكرة الى هيئة الرقابة ولجنة السلام يقترح فيها تأجيل الجلسة الخامسة للمؤتمر الى ٢٠ فبراير (٢) . وفى البداية رفض الجانب الملكى التأجيل ولكن رئيسه أرسل فى ٢٤ ديسمبر مذكرة الى هيئة الرقابة ولجنة السلام يعلن فيها ترك المؤتمر بعد أن سافر معظم أعضاء الجانب الجمهورى محملا إياهم مسئولية عرقلة نجاح المؤتمر ، ومعلنا استعداد وفده لاستئناف المؤتمر فى أى وقت (٣) ، وكانت هذه هى نهاية مؤتمر حرض الذى لم يحدث أن استأنف أعماله بعد ذلك مطلقا ، وعلى الرغم من استمرار وقف اطلاق النار فقد كانت هذه هى نهاية اتفاقية جدة أيضا .

وفى تحليل اخفاق محاولة أركويت سبق أن رفضت الدراسة التعبير عن هذا الاخفاق بمصطلحات محلية فقط باعتبار أنه يجب أن يرد الى عوامله المحلية والاقليمية فى (ن واحد ، وينسحب نفس التحليل هنا ولكن مع خلاف هام فى الدرجة يعطى للتعارض الجمهورى - الملكى الوزن الأساسى (٤) ، وذلك على ضوء التحليل التالى :

فأما التعارض الجمهورى - الملكى فان مؤتمر حرض قد قدم فرصة مثالية لتبين أبعاده ، وقد أظهر البعض استخفافا بمشكلة الخلاف حول

-
- (١) مذكرة الشامي الى هيئة الرقابة ولجنة السلام (٦٥/١٢/٦) وجواب الايراني (٦٥/١٢/٧) ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .
- (٢) مذكرة الايراني الى لجنة السلام وهيئة الرقابة (٦٥/٢/١٥) ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- (٣) مذكرة الشامي الى لجنة السلام وهيئة الرقابة (٦٥/١٢/٢٤) ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .
- (٤) انظر رأيا موافقا فى :

Dawisha, Egypt in the Arab World, op. cit., p. 46.

Kerr, The Arab War, op. cit., p. 108.

Stephens, op. cit., p. 419.

Schmidt, The Civil War in Yemen, op. cit., p. 143.

ورأيا مخالفا فى :

شكل النظام الذي سيتم في إطاره الحكم الانتقالي (١) ، وفي الواقع أن اصرار الجمهوريين على الاحتفاظ بالشكل الجمهوري لنظام الحكم يعكس تمسكهم بثمرة تضال دموى استمر سنوات طويلة على النحو الذي أوضحته هذه الدراسة ، وهو من ثم ليس مسألة شكلية وإنما هو جوهر القضية ، خاصة وأن الامر الذي لا شك فيه أن الصيغة التي طرحها الملكيون كانت تدعو للشك العميق : « دولة تسمى الدولة اليمنية ويكون لها عاصمتها وتكون لها وزارتها ويكون لها مجلس شوراها ويعترف بها من كل أنحاء العالم حتى تترك فرصة للقوات الخارجية أن تخرج من اليمن وتترك فرصة لكل تدخل خارجي أن يجد وتترك فرصة للشعب اليمني أن يقرر مصيره ويختار اما النظام الجمهوري أو النظام الملكي » (٢) ، ويعنى هذا ببساطة تصفية النظام الجمهوري سياسيا فى الداخل والخارج وحرمانه من الدعم العسكرى الخارجى ثم تركه تحت رحمة النوايا الحسنة لاعدائه الخارجيين . ومن الحقيقى ان اتفاقية جدة لا تمنع هذا صراحه بل ان مفهومها الضمنى يؤيد وجهة نظر الملكيين ، ولكن القضية بالنسبة للجمهوريين لم تكن قضية اتفاقية جدة من عدمها ، وقد حاولوا تفسيرها بما يلائم مصالحهم على أى حال ، لكنها كانت قضية الحفاظ على الجمهورية التى كانت هدف نضالهم الوطنى أعواما طويلة . وقد قيل ان الفساد الجمهورى المعتدل كان واقعا تحت ارباب وتهديد حكومة صنعاء (٣) وهو قول عجيب ، فالمفروض أن هذا الوفد ممثل لحكومة صنعاء وليس لأعضائه بصفتهم الشخصية حتى ينمى عليهم خضوعهم لآوامر حكومتهم (٤) .

واذا انتقلنا للتعارض المصرى - السعودى فسوف نجد خلافا فى الدرجة عن محاولة أركويت ، فقد سبق أن رأينا تماثلا شبه تام بين الموقفين المصرى والجمهورى فى الفترة التى أعقبت اتفاق أركريت ، أما هنا فقد

(١) بالذات من الصحفيين . انظر المؤتمر الصحفى للوفد الملكى (٦٥/١٢/٣) ،

فى : مؤتمر حرض - وثائق ومحاضر ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٨ .

(٢) محضر الجلسة الرابعة لمؤتمر حرض ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٣) المؤتمر الصحفى للسيد أحمد الشامى - جدة (١٩٦٦/١/٣) . فى : المرجع

السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠ أو : المدينة ، ١٩٦٦/١/٤ ، نقلا عن : الوثائق العربية ، ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٤) يستجيب نفس الراى على ما قيل عن مسئولية العمري الذى ذهب الى حرض

يوم ٣٠ نوفمبر واجتمع بقيادات الوفد الجمهورى ودفعهم الى موقف متشدد . انظر :

الامرام ، ٦٥/١٢/١ .

Schmidt, Yemen : The Unknown War, op. cit., pp. 274-5.
Wenner, op. cit., p. 223.

اختلف الموقف بدرجة واضحة في تفاصيله بحيث ان التعارض المصرى السعودى بدا اقل بكثير من مرحلة أركويت ان لم يكن قد اختفى لفترة فأولا كانت هناك اتفاقية جدة التى مثلت تنازلا عن اتفاق اركويت من زاوية الإشارة الى احتمال استبعاد النظام الجمهورى ولو نظريا ، وثانيا كان هناك الضغط على الجمهوريين فى اتجاه الاعتدال ثم لاقناع الوفد الجمهورى بالاشتراك فى المؤتمر. على الرغم من تحفظاتهم السابق بيانها على تكوين الوفد (١) ، وثالثا كان من الواضح ان لجنة الرقابة بما فيها الجانب المصرى قد أيدت على الأقل فى البداية الفهم الملكى للاتفاقية - ومن الحقيقى أنه الفهم الأكثر اتساقا مع نصوص الاتفاقية - الخاص بإلغاء النظامين فى مرحلة الانتقال، وقد كان هذا واضحا من البرقية المبررة التى أرسلها الأيرىانى الى كل من عبد الناصر وفيصل فى ٢٨ نوفمبر وقال فيها بالنص :

« وقد اختلفنا فى تفسير الاتفاقية التى فهمها كل جانب على حسب تعبيره ، وحين رجعنا الى لجنة الرقابة واجهتنا بالحقيقة الرهيبة وهى إلغاء النظام الجمهورى القائم ثم اختيار طريق وسط للحكم لا جمهورى ولا أمامى » (٢) . وفى ٣ نوفمبر أكد الشامى نفس الأمر بقوله ان الوفد الملكى وجد هيئة الرقابة بعنصريها المصرى والسعودى تفهم الاتفاقية كفهمهم لها (٣) ، وان كان من الأمور ذات المغزى أن الممثلين المصريين فى

(١) المؤتمر الصحفى للوفد الجمهورى (٦٥/١٢/٣١) ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) نص برقية الوفد الجمهورى الموجهة الى الملك فيصل والرئيس عبد الناصر

(٦٥/١١/٢٨) ، فى : مؤتمر حرض ، وثائق ومحاضر ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

= أو : الثور ، مرجع سابق ص ١٧١ . وقد جاء فى هذه البرقية العميقة الدلالة بالنسبة

للسلوك المصرى فى مرحلة جدة « فإذا كانت الدولتان الشقيقتان قد اتفقتا على هذا الحل

الذى أعلنته هيئة الرقابة فإنا ممثلو الجمهوريين نحمل الدولتين المسئولية ، ونترك

قضية شعب اليمن فى أيديهما لأنهما أقوى على نزع السلاح الذى قدمته للفريقين خلال

ثلاث سنوات ، ومما أقدر منا على فرض الحل بالقوة دون ان يتعرض شعباهما أو

تعرض اليمن لمزيد من الخراب والدمار والدماء .. ان الجمهوريين متمسكون بنظام

شرعى قائم معترف به من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وذلك هو أمل الشعب

اليمنى نتيجة تضحياته وتشريد أبنائه وتخریب دياره وذبح خيرة رجاله من مشايخ

وعلماء وشباب .. ان إلغاء نظام معترف به مقابل إلغاء نظام غير معترف به ستكون

نتائجه حربا أهلية لا تبقى ولا تذر .. فائقوا الله يا قادة العرب فى شعب شقيق مسلم

ظل ثلاثين عاما بفزع اليكم ويستقيت بكم .

(٣) محضر الجلسة الثالثة لمؤتمر حرض (٦٥/١١/٣٠) ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

هيئة الرقابة قد أرسلوا الى الايرياني رئيس الجلسة بعد القاء الشامي خطابا تحفظا جاء فيه أنهم يوضحون عن أنفسهم أنه لم يحدث أن كان مفهومهم للاتفاق كالمفهوم الذي أشير اليه في خطاب الشامي وانما مفهومهم أن يترك الأمر لليمنيين أنفسهم في المؤتمر ليقرروا بحرية تامة ما نصت عليه الاتفاقية (١) .

وفي ٥ ديسمبر رد عبد الناصر على بزقية الايرياني بقوله « انتي لمطمئن كل الاطمئنان الى أنكم تقدرون المسئولية الملقاة على عاتقكم وواثق كل الثقة من أنكم بتوفيق من الله ستصلون الى الاتفاق على طريقة الحكم التي يرتضيها الشعب اليمني الشقيق متمسكين باتفاقية جدة التي نصت على تمكين الارادة الحرة للشعب اليمني من تقرير مصيره » (٢) . وقد يبدو أن الرسالة لا تقول شيئا ولكنها في الواقع كانت أبرع مخرج ممكن من الأزمة التي كانت الدبلوماسية المصرية تجد نفسها فيها في هذا الموقف ، فالرسالة من جانب لا تنحاز للتفسير الجمهوري بما يخالف اتفاقية جدة ولكنها في نفس الوقت لا تلزمه بالتفسير الأكثر اتساقا مع الاتفاقية . وفي الواقع أن هذا ما تبلورت السياسة المصرية اليه طيلة الأزمة التي واجهها مؤتمر حرض (٢) حتى نهاية المرحلة الحالية للدراسة ، فعلى الرغم من كل المرونة السابق بيانها في السياسة المصرية فانها لم تكن لتستطيع التخلي عن القضية الجمهورية خاصة في أقصى صورها اعتدالا على الأقل بحكم عمق الالتزام المصري بحماية الثورة اليمنية وبحكم أن التعارض مع الجمهوريين كان ليضعها في مأزق غريب ، فها هي القوة التي أتت لحماية النظام الجمهوري تفرض على قياداته الغاءه ، ناهيك عن المتاعب التي يمكن أن تتعرض لها القوات المصرية في اليمن الجمهورية بسبب مثل هذا السلوك ، ويشير التتبع السابق للسلوك المصري الى صحة الآراء القائلة بأن القيادة المصرية لم تكن تدرك عمق التناقض اليمني وهي تفاوض من أجل التسوية (٣) ، ولذلك فعندما ظهر مدى هذا العمق في مفاوضات حرض لم يكن أمام القيادة المصرية سوى عدم التخلي عن الجمهوريين .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) رسالة عبد الناصر ردا على برقيات أعضاء مؤتمر حرض باليمن (٦٥/١٢/٥) ،

في مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

(٣) راجع : اليمن الجديدة ، ع ١٦٤ ، ص ٤ . الثورة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

Dawisha, op. cit., P. 46.

(٤) راجع :

وهكذا فعلى الرغم من كل المرونة المصرية الممكنة فقد برز التناقض مع الجانب السعودى مرة أخرى بعد أن ظهر مدى عمق التعارض الجمهورى - الملكى ، ولعل مؤتمر حرض كان أبرز مناسبة ظهر فيها أن الارادة اليمنية الجمهورية فاعل مستقل فى مسألة ذات أهمية جوهريّة .

ويوضح التحليل السابق مدى تحامل الآراء التى نسبت اخفاق حرض الى تشدد الموقف المصرى واملاء هذا التشدد على الجمهوريين (١) بما فى ذلك تلك الآراء القائلة بأن ذهاب عبد الناصر الى جدة كان مناورة سياسية بارعة يكسب فيها فترة لالتقاط الأنفاس بترتيب وقف لاطلاق النار يساعده على الاعداد لاتباع استراتيجية جديدة فضلا عن تدبير موارد جديدة للدعم الخارجى (٢) ، واذا كانت المؤشرات السابقة المتعلقة بالسلوك المصرى فى التوصل الى اتفاقية جدة وفى أعقابها غير كافية للدلالة على صدق النية المصرية فى التوصل الى تسوية فليس هناك مفر من الاحالة الى المسح السابق بزمته لتبين مدى قوة العوامل الضاغطة على القيادة المصرية للسير فى طريق التسوية .

ويبدو أن الملك فيصل قد اعتبر الموقف المصرى السابق على النحو الذى تطور اليه نكوصا عن الالتزام المصرى بجدة (٣) ، ويفسر هذا أن الجهود المصرية الدبلوماسية مع السعودية لانقاذ المؤتمر بعد جلسته الرابعة (فى ٥ ديسمبر) لم تسفر عن أية نتيجة ، ووفقا لهيكل فان الملك فيصل رفض يوم ٦ ديسمبر عرضا من القاهرة بأن يطير منها على الفور وقد خاص يقابله بغية توضيح الأمور ولمساعدة المجتمعين فى حرض وكان رد فيصل رسميا « لا أستطيع الآن استقبال وفد فانا ذاهب بعد غد الى طهران وأحتاج يوما للراحة قبل السفر » (٤) وعلى أية حال فانه من الثابت أن مؤتمر حرض قد أخفق تماما بينما كان فيصل فى طهران

Stanko, Guldescu, Yemen : The War and the Haradh (١) انظر
Conference, in : The Review of Politics (Notre Dam), 1966, PP. 324-9
Schmidt, op. cit., P. 244.

(٢) راجع ما نسفيلد وكر . وقد كان كرمجرد عارض للرأى وانتهى الى تحليل
Mansfield, op. cit., P. 155. Kerr, op. cit., PP. 108-9. لا يؤيده :

Stephens, op. cit., PP. 419-20. (٣)

(٤) محمد حسين هيكل ، هل وصلنا الى نقطة اللا عودة مع فيصل ، فى : الأهرام ،
٦٧/٢/١٠ . وراجع فى الاتصالات المصرية - السعودية لانقاذ المؤتمر " الأهرام فى هذه
الفترة .

وبغض النظر عما قد يعنيه هذا من عدم اهتمام كبير بمصير المؤتمر فقد كانت رحلة طهران بحق بداية مرحلة جديدة برمتها .

وربما يشير الموقف السابق لفصل الى جدارة وجهة النظر القائلة بأنه نظر الى ذهاب عبد الناصر الى جدة كاعتراف بالهزيمة وطلب لمخرج مشرف بالانسحاب . وبداية فان أحد الاحتمالات الواردة دائما في ادراك المبادرات الدبلوماسية التي يقوم بها أحد أطراف أى صراع أن ينظر اليها كاعتراف بالخطأ أو الهزيمة ، وفى حياتنا هذه فان ثمة مؤشرات قوية بوجود وجهة النظر هذه لدى فيصل ، وفى حديث أدلى به فيصل بعد الاتفاقية بأيام كان واضحا أنه يشعر بقوته ، وقد حرص على التلميح الى أن اتفاقية جدة كانت انتصارا لوجهة نظره التي نادى بها منذ الأيام الأولى لثورة اليمن ، وتحدث عن ضالة المساعدة التي قدمها للبدر فى مقابل المساعدة التي تلقاها الجمهوريون (١) ، وقد اشار عبد الناصر فيما بعد الى هذه المسألة ، وذكر أن السعوديين قد فسروا ذهابه الى جدة بتذمر الشعب المصرى والمشكلات الاقتصادية ، وأنه ذاهب من ثم لسحب قواته فحسب . وقال انه كان يستطيع ان يقرر هذا بمفرده فى القاهرة (٢) .

(١) حديث الملك فيصل عن اتفاقية جدة - (٦٥/٩/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٨٧ - ٥٨٩ . ووفقا لهيكل فان احدى صحف جدة نشرت بعد أيام من زيارة عبد الناصر أن الرئيس المصرى حين نزل من الباخرة أسرع نحو جلالة الفيصل المعظم وقال له « يا جلالة الملك الحقنى ان الجيش نائر ضدنى » وقال له جلالة الفيصل المعظم بسماحته الكريمة : اطمئن ونحن عرب واخوة وسنساعدكم ان شاء الله » محمد حسنين هيكل ، طريق الملك الأهرام ، ٦٧/٢/٣ .

Guldescu, op. cit., P. 323.

وثمة تأييد لهذه الرواية فى :

وقد نقل وجه أبو ذكرى عن د. رشاد فرعون قولاً أثناء مؤتمر حرسن يؤيد وجود هذه النظرة لدى القيادة السعودية : « أنتم شعب مسالم (أى الشعب المصرى) موارد محدودة ، وهذه الحرب لم تجرؤ عليها جيوش الدول الكبرى ، وستعاون معا من أجل سحب القوات العربية من اليمن (وجه أبو ذكرى ، مرجع سابق « ص ١٤١) وقد شاركت مصادر غربية فى هذا الادراك لمبادرة عبد الناصر بالذهاب الى جدة . انظر :

Sheean, op. cit., P. 311.

Schmidt, op. cit., P. 236.

(٢) انظر خطاب عبد الناصر فى عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ . خطاب عبد الناصر فى الاحتفال بالعيد القومى للسويس (٦٦/٣/٢٢) ، فى : المرجع السابق ، ص ٥٣٧ . انظر أيضا فى وجهة النظر المصرية : هيكل ، هل وصلنا الى نقطة اللاعودة مع فيصل ، مرجع سابق .

وعلى ضوء التحليل السابق لاختفاق مؤتمر حرض ومعه اتفاقية جدة يمكن تقديم الملاحظات التالية على بعض الآراء التي تعرضت لهذا الموضوع .

أولاً - فيما يتعلق بالآراء التي تنسب لاختفاق الى غموض اتفاقية جدة (١) فإنه من الحقيقي ان الاتفاقية قد تضمنت تعبيراً يسهل تفسيره وفقاً لهواء كل جانب وهو طريقة الحكم (م ٣ - أ) ، وتكفي متابعة الجدل الجمهوري - الملكي حول هذا التعبير في جلسات مؤتمر حرض وغيرها لتبين أن هذا التعبير كان النافذة التي أطلت منها كافة أبعاد التعارض الجمهوري - الملكي ، ويرى الباحث أنه من البديهي ان تعبير طريقة الحكم كان ثمة مفهومة لمفاوضات جدة ومن المستحيل طبعاً أن تتصور أن واضعي الاتفاقية لم تخطر ببالهم عبارات مثل نظام الحكم أو شكل نظام الحكم . الخ ، والواقع أنه لولا استخدام تعبير طريقة الحكم لما جلس الجمهوريون والملكيون أصلاً ، فلو كانت الاتفاقية قد حسمت موضوع نظام الحكم لاستحال اقناع الجمهوريين بالمشاركة في جهود تنفيذها . ومن ثم فإن هذا الغموض قد ساعد على العكس الى السير ولو مرحلة في طريق التنفيذ .

ثانياً - هناك من الآراء ما ينسب لاختفاق اتفاقية جدة الى عدم تمثيل الأطراف اليمنية في مباحثات جدة ومن ثم فقد جاءت الاتفاقية غير معبرة عن الواقع اليمني مما أدى بها الى المصير الذي انتهت اليه (٢) . وقد

(١) انظر في بعض جوانب هذا الغموض : الحيشي " مرجع ، ص ١٤ - ١٥ .
(٢) كان محمد نعمان هو أوضح من عبر عن وجهة النظر هذه وقد قال ان « اقتران انفجار البركان اليمني بتشابك العلاقات السعودية - المصرية جعل الكثيرين يرون المخرج الحقيقي في لوفاق بين القاهرة والرياض » ، وقال ان هذه النظرة مبسطة وعقيمة ، ودلل على ذلك بمصير اتفاقية جدة « فقد اتفقت القاهرة والرياض وجاء مراقبو الدولتين يلحون على الأطراف اليمنية أن تنفذ اتفاقية جدة » . ولكن المندوبين اليمنيين الى مؤتمر حرض لم يستطيعوا أن ينفذوا الاتفاقية ، لقد كتبت بلغة غير يمنية لأن القاموس اليمني لم يكن عند واضعي الاتفاقية . كان أمام واضعي الاتفاقية قاموس الخلافات المصرية السعودية في اليمن وبسهولة استطاعوا أن يضموا الاتفاقية الا أنه فاتهم أن التنفيذ سيوكل لغربهم وهؤلاء لا يستطيعون أن يقرأوا غير لغتهم » . انظر : محمد نعمان ، الأطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ - ١١ . انظر آراء مؤيدة لرايه :

Amos Perlmutter, Sources of Instability in the Middle East : Two Decades of Nationalism and Revolution, in : Orbis, Vol XII, Fall 1968, No. 3 p. 734
Guldescu op. cit., p. 324. Kerr, op. cit., p. 108.

سبق للباحث أن أشار صراحة الى اتفاقية جدة كعمل يشكل تدخلا واضحا من الجانبين المصرى والسعودى فى آخص الشئون الداخلية اليمنية ، لكن هذا التقييم للاتفاقية فى حد ذاتها شيء واعتبار هذا التدخل مسئولا عن اخفاقها شيء آخر . ولكى نناقش مدى مسئولية هذا التدخل عن الاخفاق فاننا يجب أن نسلم بداهه بأنه لا حل سياسى لصراع دون تمثيل لمصالح كافة أطرافه بالطبع وأولها الأطراف المحلية ، غير أنه لا يجب الاندفاع فى تطبيق هذه البديهة على اتفاقية جدة والوصول من ذلك الى حكم يؤيد الآراء السابقة ، والواقع أن الطرفين المصرى والسعودى لم يلجأ كما هو واضح من تتبع محاولتى أركويت وجدة الى هذا التدخل المباشر الذى تمثله اتفاقية جدة الا بعد أن أخفق الطرفان فى احراز أى تقدم فى طريق الحل السياسى فى أعقاب اتفاقية أركويت الذى عقد بين أطراف يمنية نتيجة لوساطة مصرية - سعودية ، ومن ثم فقد لجأ الطرفان المصرى والسعودى الى هذا التدخل المباشر الذى مثلته اتفاقية جدة والذى لا تخفف منه تلك المشاورات السريعة التى عقدتها القيادة المصرية بالجانب الجمهورى من ناحية ومعرفة القيادة السعودية بآراء الجانب الملكى من ناحية أخرى (١) . وفى الواقع انه لولا هذا التدخل لاستحال التوصل الى الاتفاقية أصلا ، ومن ثم فان عدم تمثيل اليمنيين فى مباحثات جدة ليس سبب الاخفاق على أية حال ، وقد عقد مؤتمر حرص فى أعقاب جدة بينما لم يعقد أى مؤتمر فى أعقاب أركويت ، ويلاحظ من ناحية أخرى أن كلا الطرفين المصرى والسعودى لم يحاول أن يجعل الطرف المحل الذى يناصره يتخلل عن جوهر مطالبه عندما اتضح مدى التعارض الجمهورى - الملكى .

ثالثا - هناك ما ينسب الاخفاق لأطراف خارجية غير اقليمية وبصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أما الولايات المتحدة فلأن الوحدة بين العرب وتدعيمها تمثل عقبة واضحة فى طريق الاستفزازات الامبريالية ، ولأن مصلحة الدول الامبريالية عموما « أن ينشغل الجيش المصرى لأطول وقت ممكن ، لأن هذا قد أطلق يدهم بدرجة أكبر فى مناوراتهم الرجعية فى أجزاء مختلفة من العالم العربى » (٢) وإذا ما تذكرنا

(٢) قال قيصل انه كان يعلم ما يريده اليمنيون فضلا عن المشاورات التى دارت فى مؤتمر الطائف . انظر : حديث فيصل عن اتفاقية جدة - (٦٥/٩/١) ، مرجع سابق . ص ٥٨٨ .

(١) راجع F. Seifui-Mul-kov Yemen : Between War and Peace, in : New Times, No.36, September 8, 1965, p. 12. E. Primakov, Tents at Harad, in : Ibid., No. 12, March 23, 1966, p. 27.

ما سبقت الإشارة إليه من احتمالات قوية لوجود سياسة استنزافية أمريكية للقوات المصرية في اليمن في هذه المرحلة وما سبق ذكره عن دور المرتزقة في صفوف الملكيين في هذه المرحلة أيضا فقد يسهل الاتفاق مع الرأي القائل بوجود دور لهؤلاء المرتزقة يتسق مع مخطط استنزاف القوات المصرية في اليمن أساسه اقناع الملكيين بإمكانية النصر العسكري ودفعهم إلى اتخاذ مواقف متشددة (١) غير أنه يصعب الاتفاق مع محاولة تفسير الاخفاق مباشرة وأساساً بهذا الدور (٢) ، فضلاً عن أنه بدون هذه السياسة الأمريكية وهؤلاء المرتزقة كانت التعقيدات المحلية والاقليمية التي اكتنفت عملية صنع السلام في اليمن كافية للاخفاق .

وأما الاتحاد السوفيتي فينسب له البعض مسئولية الاخفاق حيث عرضت القيادة السوفيتية على عبد الناصر في الرحلة التي قام بها إلى الاتحاد السوفيتي بعد عقد اتفاقية جدة مباشرة أن تتعهد بتقديم العون المالي لأن مزيد من الالتزامات العسكرية في اليمن مما دفعه إلى اتخاذ موقف متشدد فيما بعد (٣) ، ولا شك أن هذا الرأي يجد سنداً له فيما أعلنه عبد الناصر بعد الزيارة من أنها « أسفرت ٠٠ عن تفاهم يوفر على الشعب المصرى ما لا يقل عن مائتى مليون جنيه » (٤) ، ولكن هذا الرأي في الواقع يبدو غير مقبول لاعتبارين أولهما القلق السوفيتي المتزايد بشأن استمرار استنزاف الجهد المصرى في اليمن (٥) ، غير أن أهمها دون شك هو قوة الضغوط التي تناولها المبحث الأول والتي دفعت القيادة المصرية إلى التسوية بحيث أن « مائتى مليون جنيه » لا يمكن أن تكون مغرية بالاستمرار في قتال دون نهاية . ببساطة فإنه لم يكن هناك تشدد مصرى أصلاً حتى يفسر بدعم سوفيتي أو غير سوفيتي .

(١) وجه أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٢) بمعنى توقف مؤتمر حرض عن احراز أى تقدم بمجرد مجيء أحد المرتزقة الأمريكيين إلى مقره . انظر : المرجع السابق ، ص ١٤١ . مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة . مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) Guldescu, op. cit., P. 325. Little, Modern, Egypt, op. cit., PP. 205-6.

(٤) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٥)

مرجع سابق ، ص ٤٦٦ .

(٥) انظر الجزء الخاص بالسياسة السوفيتية في المبحث التالي .

الفصل الثالث (انتهاء التدخل)

أظهر الفصل السابق مدى جدية القيادة المصرية في الاتجاه الى التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ، ولكنه أظهر من ناحية أخرى مدى التعقيد الذى اكتنف عملية صنع السلام وحكم عليها بالاختفاق ، ومع التوقف الذى أصاب مؤتمر حرض بدأت ملامح مرحلة جديدة فى البروز تميزت بالاستقطاب الحاد محليا واقليميا ودوليا ، واستجابة للمتغيرات الجديدة فى هذه المرحلة عدلت القيادة المصرية من سلوكها على نحو جذرى ، وبدأت ترتب نفسها لمواجهة طويلة ، غير أن هذا الاستقطاب الحاد قد أفضى فى أحد أبعاده الى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وكانت هزيمة مصر عسكرياً فى هذه الحرب متغيراً جديداً لا يمكن تجاهله بالنسبة للتدخل المصرى فى اليمن حكم عليه بالنهاية .

ويتناول هذا الفصل هذه المرحلة الأخيرة للتدخل المصرى فى اليمن بنفس المنهج المتبع فى الفصلين السابقين .

المبحث الأول محددات السلوك المصرى

يتناول هذا المبحث على النحو المتبع فيما سبق المحددات المحلية والاقليمية والدولية لسلوك المصرى فى هذه المرحلة ، وهى مجموعة من المحددات بدأت تشكل ملامح المرحلة الأخيرة للتدخل المصرى ابتداء من

الأيام الأخيرة في عام ١٩٦٥ وأخذت تتبلور مع بداية عام ٦٦ ، ويلاحظ أن وزن المحددات المحلية وتلك التابعة من البيئة اليمنية ذاتها قد تراجع الى الخلف في هذه المرحلة لحساب بعض المتغيرات الاقليمية والدولية الأخرى .

١ - الضغوط الداخلية :

يتناول البحث هنا التأثير المحتمل للضغوط الداخلية على التدخل المصرى في هذه المرحلة من خلال نفس الموضوعات التى سبق بحثها فى الفصاين السابقين .

(١) **الرأى العام :** تنسحب على دراسة الرأى العام فى هذه المرحلة نفس الفروض الواردة فى الفصل السابق وكذلك نفس الملاحظة الخاصة بصعوبة هذه الدراسة ، بل انه ليس هناك فى المصادر المحدودة التى تعرضت للموضوع ما يشير الى أى تغير فى اتجاهات الرأى العام عن تلك التى سبق الحديث عنها فى ذلك الفصل .

وقد سبق أن انتهينا الى ترجيح وجود قلق فى بعض أوساط الرأى العام من استمرار القتال فى اليمن وعلى الأقل فإن القيادة السياسية كانت تدرك وجود مثل هذا القلق ، ولذلك فالمفروض أن تكون جهود الحل السياسى كما بلغت ذروتها فى مبادرة عبد الناصر بالذهاب الى جبة قد وجدت صدى ايجابيا لدى هذه الأوساط ، وليست لدينا أية معلومات عن الطريقة التى استقبل بها الرأى العام اخفاق جهود الحل السياسى ابتداء من ديسمبر ٦٥ ، ولكن تجدر الاشارة الى أن هذا الاخفاق قد تواكب مع قرارات رفع أسعار بعض السلع فى ظل وزارة زكريا محيى الدين التى شكلت فى سبتمبر ٦٥ ، وقد أشار هيكىل فى احدى مقالاته الى أن أحد ردود فعل هذه القرارات كان كلاما كثيرا تحدث عن تكاليف السياسة الخارجية التى تحمل الشعب المصرى بأكثر مما يطيق ، وينعى على السياسة المصرية موقفها من حركات التحرير فى العالم العربى وافريقيا ، ويشير الى تكاليف اليمن بصفة خاصة (١) . ويبدو أن هذا الموضوع كان يشغل القيادة المصرية ، وقد تناول عامر فى مايو ٦٦ الحملات الأذاعية « الاستعمارية » التى تتحدث عن التكاليف الاقتصادية

(١) محمد حسين هيكىل ، ليس بالتهويل ولا بالتهوين ، فى : الأهرام ،

لحرب اليمن ، ويظهر اهتمامه بالرد على هذه الحملات وتفنيد ما ذهبت اليه من الربط بين اختفاء بعض السلع في القاهرة وبين حرب اليمن قلق القيادة على أقل الفروض من تأثير الرأي العام بهذه الحملات ان لم يكن تأثيره بها بالفعل (١) .

كذلك أظهرت المناقشات التي دارت في مؤتمر المبعوثين في الاسكندرية في يوليو - أغسطس ٦٦ اهتماما واسعا بكافة الأبعاد المتعلقة بالتدخل المصري في اليمن ، وعقب محاضرة ألقاها كمال رفعت في الجلسة الثالثة للمؤتمر تضمنت تناولا لموضوع اليمن (٢) دارت مناقشات واسعة احتل موضوع اليمن فيها المكان الرئيسي ، وكانت أول « مجموعة » أسئلة أجاب عليها كمال رفعت تتعلق بأعباء اليمن الاقتصادية ، وسئل أيضا عن حقيقة سيطرة المكيين على بعض المناطق والسبب في عدم القضاء على القواعد الموجودة في السعودية والاحتمالات التي يتضمنها قيام حرب مع إسرائيل أثناء وجود القوات المصرية في اليمن (٣) ، ومن الواضح أولا وجود اهتمام كبير بموضوع اليمن ، وأن الاتجاه العام لهذا الاهتمام يغلب عليه طابع التحفظ وأن كان الرأي المؤيد قد وجد أيضا كما يتضح من السؤال الموجه عن عدم القضاء على قواعد المكيين في السعودية ، وكما اتضح أيضا في مناقشات عبد الناصر الطويلة مع المبعوثين على مدى يومين وإن كان الاهتمام بموضوع اليمن قد تضائل الى حد كبير ، إذ لم يثر الموضوع سوى مبعوث واحد ربما بسبب تركيز المناقشات على حلول المشكلات التي تواجه المبعوثين ، وقد قيم هذا المبعوث وجودنا في اليمن بأنه « يفتح الجبهة واسعة ومثيرة أمام الاستعمار لبيسدد جهوده » وقال انه ضد كل الشائعات (يقصد الآراء) التي تنادى بإخراجنا من اليمن لأن في ذلك عزلا لمصر وتحقيقا لهدف رئيسي من أهداف الاستعمار (٤) . وفيما بعد تضمنت قرارات المؤتمر وجهة نظر ايجابية

(١) انظر خطاب عامر في نادى ضباط القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) .

في : الأهرام ، ٦٦/٥/٢٦ ، ص ٨ .

(٢) وهي المحاضرة التي رجعت اليها هذه الدراسة بعنوان طبيعة المرحلة الحاضرة

رواجنا حيالها . انظر الجزء الخاص باليمن ، ص ٣٠ - ٣٤ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/٨/٢ ، ص ٧ .

(٤) انظر : حديث عبد الناصر في مؤتمر المبعوثين بالاسكندرية في يومي

٦ ، ٦٦/٨/٧ ، والمحاضرات التي أقيمت في المؤتمر في الفترة من ٦٦/٧/٢٩ - ٨/١٠

١٩٦٦ ، وزارة الارشاد القومي : مصلحة الاستعلامات ، ص ٦٤ .

لغااية عن دور مصر فى اليمين بكل أبعادہ (١) ، وبالطبع فانه لا يمكن الادعاء بأن المبعوثين المصريين فى الخارج يمثلون الرأى العام المصرى ولكنهم يمثلون قطاعا من المثقفين المصريين ومن الواضح من خلال الشواهد المتاحة أن الاتجاهات الموجودة داخلهم لا تختلف عما سبق ذكره فى الفصل السابق بصفة أساسية .

وربما يمكن القول دون مخاطرة كثيرة على ضوء الشواهد المحدودة السابقة بأن هذه المرحلة لم تشهد تغيرا أساسيا عن المرحلة السابقة فى اتجاهات الرأى العام بالنسبة للتدخل المصرى فى اليمن ، غير أنه لابد من الإشارة الى ملاحظتين بعد ذلك ، الأولى أنه اعتبارا من مايو ١٩٦٦ واتساقا مع طابع الاستقطاب العام السائد فى هذه المرحلة ساد مصر مناخ يغلب من جديد الشرعية الثورية بعد الخطوات الواضحة التى كان النظام السياسى قد قطعها فى طريق الشرعية القانونية اعتبارا من مارس ١٩٦٤ وكان هذا بماسبة أحداث كمشيش الشهيرة ، وهكذا عاد من جديد مناخ شبيه بالمناخ السائد فى السنوات الأولى للثورة فى علاقاتها بخصومها السياسيين ، ويهمننا من هذه الملاحظة أنه فى ظل هذا المناخ يقل ان لم يختلف الدور المتصور للرأى العام المخالف أو المعادى فى مناخ أكثر توفيقية ، أما الملاحظة الثانية فهى أنه فى أعقاب هزيمة يونيو ٦٧ وبعد أن أفاق الشعب المصرى من صدمتها حدثت موجة من النقد الحاد للنظام يمكن القول دون الافتقاد الى نوع من الأساس التجريبي (٢) انها امتدت لأول مرة الى شرائح اجتماعية وسياسية كانت تدخل ضمن قاعدة القوة الداخلية للنظام ، وفى ظل هذا المناخ من السهل أن نتوقع عدم تقبل الرأى العام على ضوء كافة الملابس التى أحاطت بهزيمة يونيو والنتائج التى ترتبت عليها لاستمرار التدخل فى اليمن ، وبقدر ما يبدو هذا الاستنتاج مؤكدا فانه من المستحيل أن نعزل علميا تأثير هذا الرأى على القيادة السياسية بالنظر الى أن الأبعاد المادية للهزيمة كانت هى التى دفعتها دون شك الى انتهاء التدخل فى اليمن .

(ب) التكاليف الاقتصادية : تنطبق بالنسبة لهذه المرحلة نفس

(١) أنظر قرارات وتوصيات مؤتمر المبعوثين . فى : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) لا شك أن الجيل الذى عاصر هذه المرحلة لابد وأن يسلم بذلك استنادا الى الملاحظة الشخصية على الأقل .

الفروض التي سبق بحثها في الفصلين السابقين ، كذلك فائنا سوف نتبع في محاولة تقدير التكاليف الاقتصادية طريقة مماثلة لتلك المتبعة في الفصل السابق .

ويبين الجدول التالي تطور الانفاق على الدفاع والأمن والعدالة من العام المالي ٦٣/٦٢ الى ٦٧/٦٦ (١) .

جدول رقم (٨)

تطور الانفاق على الدفاع والأمن والعدالة من ٦٣/٦٢ الى ٦٧/٦٦

السنة	الانفاق المقدر في الميزانية بملايين الجنيهات
٦٣/٦٢	١٣٨٠٢
٦٤/٦٣	١٥٦٠٥
٦٥/٦٤	١٧٢٠١
٦٦/٦٥	(٢)
٦٧/٦٦	٢١٥٠٧

وقد سبق تحليل مدى دلالة الزيادة في الأرقام الخاصة بالدفاع والأمن والعدالة بالنسبة للزيادة في الانفاق العسكري وكذلك مدى دلالة الزيادة في الانفاق العسكري بالنسبة للزيادة في الانفاق على التدخل في اليمن بالذات ، وانتهى التحليل الى اعتبار الزيادة التي تشير

(١) الأرقام الواردة بهذا الجدول حتى عام ٦٥/ ٦٦ مصدرها جدول رقم (٥) وقد أوردناها هنا لاعطاء صورة كاملة عن تطور الانفاق العسكري في فترة التدخل المصري ، اما الرقم الخاص بعام ٦٧/٦٦ ، فمصدره البيان المالي للحكومة عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ٦٧/٦٦ ، في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي افول ، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة السادسة والعشرين (٦٦/٥/٩) ، ص ١٩٧٩ . ولا يشمل الجدول الأرقام الخاصة بعام ٦٨/٦٧ لأن المتغير السائد هنا كان هزيمة يونيو كما سيحى فيما بعد .

(٢) سبقت الإشارة الى أن الرقم المتاح هنا هو الخاص بالقوات المسلحة فقط وقدره ١٤٢٠٤ مليون جنيه ، ما سبقت الإشارة الى أن عبد الناصر قد ذكر رقما مغايرا هو ٢٢٠ مليون جنيه لنفس السنة .

اليها الأرقام الواردة في الجدول السابق تمثل الحد الأدنى المتصور
للاتفاق على التدخل في اليمن .

وبالنسبة للزيادة المقدرة في العام المالي ٦٦/٦٧ فإنه يلاحظ أنها
تمثل زيادة في الاتفاق العسكري المقدر من منتصف ٦٥ الى منتصف ٦٧
قدرها ٤٣٦٦ مليون جنيه بمعدل سنوي ٢١٨ مليون جنيه ، وذلك في
مقابل معدل زيادة قدره ١١٣ مليون جنيه في الفترة من منتصف ٦٢ -
منتصف ٦٥ (٢) ، وإذا صححنا هذه الأرقام وفقا للنسبة السابق
استخدمها في الفصل السابق (٣) فإن الزيادة تصبح في الفترة من
منتصف ٦٥ - منتصف ٦٧ حوالي ٥٨١ مليون جنيه تقريبا بمعدل سنوي
٢٩ مليون جنيه تقريبا. مقابل ٤٥٢ مليون جنيه في الفترة من منتصف
٦٢ - منتصف ٦٥ بمعدل سنوي ١٥ مليون جنيه تقريبا .

ومن ناحية أخرى فقد كان الرقم المعلن رسميا الذي يخص
القوات المسلحة من ميزانية ٦٦/٦٧ هو ١٧١٤ مليون جنيه (٤) مقابل
١٤٢٤ في العام السابق عليه ويعني هذا زيادة في الاتفاق في عام واحد
قدرها ٢٩ مليون جنيه تقفز باستخدام النسبة السابقة الى حوالي ٣٩ مليون
جنيه ويعني هذا أن الزيادة المقدرة في عام ٦٦/٦٧ وحده كانت تماثل
تقريبا الزيادة في السنوات الثلاثة الأولى مجتمعة للتدخل في اليمن .

وبالإضافة الى هذا فقد ذكر عامر ما يفيد ثبات معدل الاتفاق على
اليمن بالعملة الصعبة فقد أشار في سبتمبر ٦٦ الى أن الاتفاق السنوي
على اليمن بالعملة الأجنبية هو ٢٥ مليون جنيه (٥) وكان قد ذكر في
فبراير ٦٥ أن متوسط الاتفاق السنوي هو ٣ مليون جنيه استرليني
سنوياً ويمكن أن نستخدم نفس الترشيد السابق لأرقام عامر بالتقدير
الذي يصل بهذا الاتفاق الى ١٠ مليون جنيه استرليني سنوياً .

(٣) على أساس أن الزيادة في الاتفاق وفقا لتقديرات الميزانية في هذه السنوات
الثلاثة هي ٣٣٩٩ مليون جنيه .

(٣) نسبة ٣ : ٤

(٤) البيان المالي للمشروع ميزانية الدولة ٦٦/٦٧ ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

(٥) خطاب عامر في ضبط القوات البحرية (٦٦/٩/٢٦) ، في : الأمراء

٦٦/٩/٢٧ ص ٧ .

وتعنى الأرقام السابقة في الواقع أن معدل الزيادة السنوى في الاتفاق على اليمن لم يكن ثابتا في مرحلة الدراسة الحالية وإنما تضاعف بالمقارنة مع المرحلة السابقة عليها (٢١٨ في مقابل ١١٣ مليون جنيه سنويا أو ٢٩١ في مقابل ١٥ مليون سنويا) وهكذا فإنه بغض النظر عن مدى الدقة في كافة الأرقام الواردة في التحليل السابق فإنه من الواضح أن الأثر الضاغط للاتفاق على اليمن قد ازداد في هذه المرحلة خاصة أنه ليس ثمة شك تقريبا في أن الصعوبات الاقتصادية في هذه المرحلة قد تزايدت أيضا (١) ومع ذلك يلاحظ أن النخبة الحاكمة في ذلك الوقت قد حرصت في اتساق كامل أن تبرز أن التدخل في اليمن ليس سبب هذه الصعوبات (٢) وكذلك سهولة تحمل الاتفاق على اليمن (٣) . ولابد أن ينظر الى هذا الخط العام باعتباره سعيا لتهيئة الرأي العام لقرار البقاء في اليمن الى أجل غير مسمى من ناحية ، وباعتباره من ناحية أخرى انعكاسا لتنفيذ استراتيجية النفس الطويل التي خففت الاتفاق بالفعل كما سنرى فيما بعد وهكذا فإنه لا مفر من التسليم بزيادة الأثر الضاغط للتكاليف الاقتصادية في بداية هذه المرحلة .

(١) راجع في الاعتراف الرسمي بهذه الصعوبات : خطاب زكريا محيى الدين رئيس الوزراء في مؤتمر الانتاج (٦٥/١٠/١٧) ، مرجع سابق . خطاب عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بالعيد القومي للسويس (٦٦/٣/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٢١ - ٥٢٤ . خطاب عبد الناصر في عيد العمال بالبحلة الكبرى ، (٦٦/٥/١) ، في : المرجع السابق ، ص ٥٤٦ - ٥٤٩ . وانظر أيضا : محمد حسنين هيكل ، مناقشة مفتوحة - ٧ - السليمي في التجربة المصرية وتذير القجر الذي لم نسمعه ، في : الأهرام ، ٦٦/٢/١١ . محمد حسنين هيكل ، ماذا حدث بين الصيف الخطر الماضي والصيف المثير القادم ، في : الأهرام ، ٦٦/٤/٢٢ .

(٢) أكد زكريا محيى الدين رئيس الوزراء في بيان له أمام مجلس الأمة في مارس ٦٦ أن الالتزامات المصرية في اليمن لا تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المصري وأن تسوية المسألة اليمنية من ثم لن تخفف كثيرا من أعباء التنمية . انظر : بيان زكريا محيى الدين أمام مجلس الأمة (٦٦/٣/٥) ، في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة الخامسة عشرة ، ص ١٣٠٥ . وأكد عامر نفس المعنى تقريبا في مايو ٦٦ . انظر : خطابه في نادى ضباط القوات المسلحة بالعريش ، مرجع سابق ، وكذلك أكد كمال رفعت في مناقشاته مع المبعوثين في أغسطس ٦٦ ، انظر : الأهرام ، ٦٦/٨/٢ ، ص ٧ .

(٣) تصريحات كمال رفعت في ندوة أقيمت في صنعاء (٦٦/٥/٣٠) ، في : الأهرام ، ٦٦/٥/٣١ ، ص ٦ . خطاب عامر في ضباط القوات البحرية (٦٦/٩/٢٦) ، مرجع سابق .

وقد سبقت الإشارة في المرحلة الأولى الى أن التصعيد العسكري قد مثل في ذلك الوقت المخرج أمام القيادة المصرية من استمرار التكاليف الاقتصادية للتدخل في اليمن ، وفي إطار التجمد العسكري في المرحلة الثانية كان المخرج هو الاتجاه الى الحل السياسي ، والآن وقد أخفق كلا الطرفين فانه لم يعد ثمة مفر من البقاء في اليمن ومن هنا فان أثر التكاليف الاقتصادية قد عمل بوضوح في اتجاه ترشيده الانفاق في اليمن طالما أن استمراره أضحي محتملا ، وانعكس هذا بوضوح في السلوك العسكري المصري فيما أصبح يعرف باستراتيجية النفس الطويل .

(ج) الضغوط المؤسسية : تميزت هذه المرحلة كما سبقت الإشارة بحالة من الاستقطاب الحاد في العلاقة بين النظام وخصومه في الداخل والخارج ، وقد أضعفت هذه الحالة بصفة عامة من الضغوط المؤسسية التي يمكن أن تمارس في موضوع كموضوع اليمن ، ففي المواجهة التي تمت بين النظام وخصومه الداخليين والخارجيين تكاثفت مؤسسات النظام خلف القيادة السياسية ذات الدور السائد أصلا ، فضلا عن أن طبيعة هذه المواجهة وأهمية البعد الخارجي فيها قد جعلت هذه القيادة تغلب الاعتبارات الإقليمية والدولية على الاعتبارات المحلية بما فيها الضغوط المؤسسية .

ونيس هناك في هذه المرحلة في كل المصادر التي استندت اليها الدراسة ما يمس الاتساق الكامل في الحركة بين القيادة السياسية وبين المؤسسة العسكرية ومن ناحية أخرى فان مجلس الأمة الذي سبق أن تابعت الدراسة اهتمامه والاحتمالات المختلفة لتأثيره في المرحلة السابقة أظهر نفس الاتساق مع القيادة السياسية وبصفة خاصة في موضوع اليمن ، وفي مقابل الأبعاد المتنوعة لاهتمامه في المرحلة السابقة فان اهتمامه المباشر باليمن اقتصر في هذه المرحلة على الاعراب عن التأييد الكامل لخط القيادة السياسية في المرتين اللتين عرضت الوزارة فيهما برنامجها على المجلس . وفي المرة الأولى لم يكن اخفاق مؤتمر حرص ومعه اتفاقية جدة قد أصبح أمرا محققا ، ومن ثم فقد شارك المجلس الوزارة تحيتها للقوات المسلحة المصرية في اليمن بعد أن قامت بواجبها هناك ودون أن تحدث أية مناقشة لموضوع اليمن (١) ، وفي المرة الثانية كانت

(١) راجع : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الرابعة (٦٥/١٢/١٣) ، ص ٣٠١ وما بعدها .

ملاحج مرحلة الاستقطاب قد تبلورت تماما ، وانعكس ذلك في تقرير لجنة الرد الذي أشار الى أن اللجنة تؤيد كل التأييد ما رددته القيادة الثورية من أنه في حالة تحرك العدوان مرة أخرى ضد الأراضي اليمنية فإن قواعد العدوان لن تكون بمنأى عن العقاب مهما كانت الظروف ولم تحدث أية مناقشة لموضوع اليمن في هذه المرة أيضا (١) ، وطيلة دورى الانقصاد الثالث والرابع (نوفمبر ٦٥ - نوفمبر ٦٧) لم تحدث أية مناقشة عامة لموضوع اليمن الا من خلال تصدى المجلس في فبراير ٦٧ لموضوع اتهام مصر باستخدام الغارات السامة في اليمن ولم يكن هذا سوى نوع من المظاهرة السياسية لتأييد الموقف الرسمي لقيادة النظام (٢) ، وعندما حل دور الانقصاد الخامس للمجلس في نوفمبر ٦٧ كان انهاء التدخل المصرى في اليمن قد تقرر .

وفي ظل ما سبق فانه يصبح من نافلة القول الحديث عن ضغوط للاتحاد الاشتراكي أو وزارة الخارجية خاصة في ضوء التحليل الذي قدمه الفصلان السابقان ، ولكن ثمة استثناء جيد في هذه المرحلة يتعلق بدور مجلس الوزراء واذا شئنا الدقة فهو ليس يتعلق بدور رئيس المجلس في الفترة من سبتمبر ٦٥ - سبتمبر ٦٦ ، ففي هذه الفترة تولى زكريا محيي الدين رئاسة الوزارة ، وقد أشارت بعض المصادر صراحة أو تلميحاً الى مطالبته بالانسحاب من اليمن استناداً الى مبررات اقتصادية (الانفاق على اليمن وأثره) أو سياسة (معارضة للمغامرات العربية وتبنيه لسياسة

(١) راجع : المرجع السابق ، دور الانقصاد العاشر ، الرابع ، المجلد الأول ، مضابط الجلسات الثالثة الى الخامسة ، (١٠ - ١٢/١٢/٦٦) وبصفة خاصة ص ٣٤٢ .
وان كان الضو محمد حلمي الغندور قد طالب في المناقشات (ص ٣٩١) بقصر الامتيازات على أبناء الشهداء وليس العائدين من اليمن عموماً ، وهو ما يمكن أن يفهم كتبرم غير مباشر بالامتيازات الممنوحة لمقاتلي اليمن .

(٢) المرجع السابق ، المجلد الثاني : مضبطة الجلسة الحادية عشرة (٦/٢/٦٧) ، ص ٩١٨ - ٩٢٨ . كذلك ناقض المجلس في هذه المرحلة بعض الأبعاد المرتبطة بطريق غير مباشر بالتدخل المصرى في اليمن مثل مناقشته في مارس ٦٦ لدعوة فيصل الى مؤتمر قمة اسلامي ومناقشته في مارس ٦٧ لاعدام السعودية لسبعة عشر يميناً اتهمتهم بالقيام بأعمال تخريبية ، وفي الحالتين لم يخرج دور المجلس عن التكييف الوارد في المتن .
انظر : المرجع السابق ، دور الانقصاد العاشر الثالث ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة الخامسة عشرة (٥/٣/٦٦) ص ١٢٩٢ - ١٣٠٢ . المرجع السابق ، دور الانقصاد العاشر الرابع ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة السابعة (١٨/٣/٦٧) ، ص ١٤٠٨ - ١٤١٢ .

مصر أولا (١) ووفقا لذكرى محيى الدين نفسه فانه قد أثار مشكلة وجود القوات المصرية فى اليمن بعد توليه رئاسة الوزارة ، وكان من رأيه أن الاستنزاف المستمر لموارد مصر يعتبر فى النهاية وسيلة لتحقيق أهداف أعداء النظام المصرى فى اضعافه ، ويقول ذكرى محيى الدين ان عينه فى ذلك الوقت كانت على فيتنام حيث تعرضت القوات الأمريكية لظروف تشبه الظروف التى تعرضت لها القوات المصرية ، ولذا طالب بتخفيض القوات المصرية الى أقل عدد ممكن على أن تحتل فقط مثلث تعز - صنعاء - الحديدة لتخفيض الأعباء طالما أنه ليس هناك نهاية محددة للقتال فى اليمن (٢) . وهكذا فان ذكرى محيى الدين لم يطالب بالانسحاب وانما بترشيد الوجود العسكرى المصرى فى اليمن وقد انعكس هذا بوضوح فى استراتيجية النفس الطويل كما سيجى .

وفيما بعد كانت الوزارة التالية لوزارة ذكرى محيى الدين وزارة فنية محضة وكان اهتمامها بالسياسة الخارجية فى حده الأدنى (٣) ، وقد استمرت هذه الوزارة حتى هزيمة يونيو ٦٧ وبعدها رأس عبد الناصر بنفسه الوزارة الجديدة وكانت الظروف قد تغيرت تماما .

ومن الجدير بالذكر أنه بينما سبق أن رأينا أن الأثر الضاغط للرأى العام والتكاليف الاقتصادية قد ازداد دون شك بعد هزيمة يونيو ٦٧ فان الضغوط المؤسسية على العكس قد وصلت الى حد الصفر تقريبا بعد هذه الهزيمة بتفويض مجلس الأمة عبد الناصر تفويضا كاملا فى عملية اعادة البناء السياسى والعسكرى (٤) ورأسته للوزارة وتوليه لمنصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى فضلا عن تخلصه من مركز القوة

Nutting, op. cit., p. 378. Stephens, op. cit., p. 425.

(١)

(٢) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ . ويؤكد هذا التحليل المقدم عن التكاليف الاقتصادية فى النقطة السابقة .

(٣) ربما ليس هناك ما هو أبلغ دلالة على ذلك من الكلمات التى اختار صدقي سليمان رئيس الوزراء أن يقدم بها لتناوله للسياسة الخارجية فى البرنامج الذى قدمه لمجلس الأمة ، فقد قال بهذا الصدد : « اذا كان لابد من كلمة ختام ليبنى هذا فائى جريا وراء العرف المتبع اتخيرها لمساة خفيفة لجوانب سياستنا الخارجية » . انظر : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الرابع ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثانية (٦٦/١٢/٣) ، ص ٧٧ .

(٤) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين (٦٧/٦/١٠)

ص ٢٥١٩ .

المتمثل في قيادة المؤسسة العسكرية بتنحي عامر في يونيو ٦٧ ثم القضاء على محاولته للعودة الى السلطة في أغسطس ثم وفاته في الشهر التالي .

ومع هذا فان هذا كله يعد « مسألة أكاديمية » بالنظر الى أن عبد الناصر قد فعل نفس الشيء الذي كانت أية مؤسسات قوية تشاركه في الحكم ستضغط في اتجاهه بالنظر الى الظروف الواقعية التي أحاطت بالنظام المصري في ذلك الوقت .

٢ - الأوضاع في اليمن :

استمرت الأوضاع في اليمن في مرحلة الدراسة الحالية مشابهة لما كانت عليه في المرحلة السابقة ولكن مع خلاف في التفاصيل نتعرض له في النقاط التالية :

(١) **التجهد العسكري :** استمرت حالة التجهد العسكري قائمة ولكن مع تناقص كبير في معدلات القتال وشدته ، وربما كان هذا في بداية المرحلة استمرارا للالتزام بوقف إطلاق النار طبقا لاتفاقية جدة ولكنه أصبح فيما بعد انعكاسا لعدد من المتغيرات التي طرأت على عوامل قوة الملكيين على النحو التالي :

أولا - فيما يتعلق بعامل القوة الذاتي للملكيين فان قادتهم لم يسلموا أيضا من ظاهرة الانقسام التي تعرض لها الجمهوريون ، وقد كانت لهم جذورهم الخاصة في هذا الصدد كالجمهوريين أيضا . واذا كانت ظروف الكفاح المشترك قد نجحت في توحيدهم حينما فقد بدا الآن ان الاختفاء الفعلي لليدر من موقع القيادة سواء لمرضه أو بضغط سعودي قد فتح الطريق أمام التنافس فيما بين القادة الملكيين ، وساعد على ذلك ان « الذهب السعودي » الذي وجدت نسبة كبيرة منه منذ البداية طريقها الى جيوب أشخاص معينين أصبح موضوعا آخر للتنافس .

وفي محاولة مواجهة هذا الانقسام الذي انعكس على قدرتهم العسكرية وافق الامام على تكوين مجلس للامامة من عشرة أعضاء برئاسة وأعلن موافقته المبدئية على أن تصبح الامامة دستورية (١) . وبعد هذا

(١) الثور ، مرجع سابق ص ١٧٤ Schmidt ١٦٧-١٦٨ pp. O'Ballance op cit., pp. 275-6.

اتخذ الملكيون قرارا باستئناف العمليات العسكرية وصدر أول بيان بهذا الصدد في أكتوبر ٦٦ وأشار البيان في لغة حماسية الى توقع نشوب قتال واسع النطاق وأن بواده قد بدأت بالفعل غير أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث وظل الموقف العسكري هادئا على الأقل من زاوية عدم حدوث هذا القتال الواسع النطاق ، ولكن في ديسمبر وقعت سلسلة من الصدامات في قطاعات كبيرة (١) .

ومع ذلك فقد ظل المعسكر الملكي يعاني من ضعفه الداخلي بل لقد اشارت التقارير الى تضائل الولاء القبلي لقضية الامامة بصورة ملحوظة (٢) ، وعلى الرغم من عدم وجود أسباب أكيدة لهذا التطور الجديد فانه يمكن أن ينسب الى التطورات السابقة في المعسكر الملكي وربما الى الموقف التالى للسعودية ، وكذلك الى السياسة المصرية في هذه المرحلة التى ستنالها الدراسة فى البحث التالى ، وأخيرا فان احتمالات تطور وعى سياسى ولو جنينى لدى بعض القبائل على مدار سنوات أربعة مضت على الثورة لا يجب أن تستبعد .

ثانيا - فى هذه المرحلة تبلورت بعض الملامح الجديدة فى السياسة السعودية التى كانت قد بدأت منذ المرحلة السابقة ، فقد غير فيصل من سياسته تجاه بيت حميد الدين وان لم يغيرها تجاه الوجود المصرى فى اليمن ، بمعنى أنه وان ظل يحتفظ بعداؤه للوجود المصرى فى اليمن ، لم يعد حريصا على أن يتسلم بيت حميد الدين السلطة بعد هزيمة هذا الوجود ، وانعكس هذا فى استمرار اتصالات فيصل بالقوة الثالثة اليمنية وتكثيف هذه الاتصالات ومحاولته خاصة بالاستعانة بالاغراءات المالية أن يوحد روافدها المختلفة ، ويوحد من خلفها القبائل اليمنية المعادية للمصريين وان لم تكن بالضرورة مؤيدة لبيت حميد الدين وقد سبب هذا التطور فى السياسة السعودية انعكاسات سلبية على المعسكر الملكى بالطبع خاصة وقد ظهر سبب آخر للشقاق بين حميد الدين و فيصل ، ففى مواجهة قضية استئناف العمليات العسكرية كان أمراء حميد الدين يؤيدون من هجوم عام بينما كان فيصل معترضا على ذلك وكانت حجتة فى ذلك منطقية فقد كانت القيادة المصرية تسحب قواتها من شمال وشرق اليمن منذ بداية ١٩٦٦ ، وطالما استمر هذا السلوك من جانب

O'Ballance, op. cit., PP. 169-70.

(١)

Ibid., p. 177.

(٢)

المصريين فقد بدا من غير الحكيم بالنسبة له أن يستفز القوات المصرية ، ويقال ان الملك فيصل بعد احدى المرات التي اختلف فيها بهذا الصدد مع أمراء حميد الدين قد سافر في احدى رحلاته الخارجية دون أن يوقع الاذن بصرف المدفوعات الشهرية للملكيين وأنهم وقد أصابهم الانزعاج الشديد من هذا التصرف شرعوا في القيام باتصالات لتجنيدهم دعم خارجي من ايران والأردن (١) ، وهي اتصالات لم ينتج عنها ما يعوض غياب الدعم السعودي ، وفيما بعد وافق الملك على استئناف المساعدات بعد تدخل الملكيين المعتدلين بشرط أن يتعاون الملكيون مع القوة الثالثة ورجال القبائل المعادين للقوات المصرية وأن لم يكن بالضرورة للنظام الجمهوري . ووافق الملكيون صاغرين وتوصلوا الى اتفاق مع القوة الثالثة في النهاية في مارس ١٩٦٧ لا يخرج كثيرا عن ميثاق الطائف غير أنه لم يكن ذا أثر يذكر على مجرى الأحداث فقد كانت القوة الثالثة مهلهلة تنظيميا ودون وزن عسكري يذكر (٢) .

ثالثا - استمرت السياسة البريطانية على ما هي عليه وفقا للتحليل الوارد في الفصل السابق ، وعلى الرغم من استمرار التدخل غير الرسمي وبصفة خاصة عن طريق المرتزقة فان السياسة البريطانية كانت في وضع دفاعي بصفة عامة في هذه المرحلة بسبب تصاعد المقاومة المسلحة في الجنوب اليمني (٣) .

-
- (١) في اطار مرحلة الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية من عام ٦٦ سحبت الأردن في فبراير ٦٧ اعترافها بالجمهورية اليمنية بعد أن كان موقفها بهذا الصدد قد تطور على النحو الذي سبقته الإشارة اليه . انظر : بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
- O'Ballance, op. cit., p. 168. and pp. 178-9.
- (٢) Schmidit, op. cit., pp. 276-80. Kelieman, op. cit., p. 761. Stephens, op. cit., P. 427.

(٣) وقد استمرت في هذه المرحلة الاجتكاكات على الحدود البريطانية - اليمنية وأن كان من الأمور ذات الدلالة أن بريطانيا كانت في هذه المرحلة هي التي قدمت شكوى في ٦٦/٨/٢ ضد مصر مدعية قيامها بهجوم جوي في ٣٠ يوليو على يبحان ، وقد بحث المجلس هذه الشكوى ولم يوافق حتى على قرار بارسال فريق تابع للأمم المتحدة للتحقيق في الحادث ، وكان دور القيتو السوفيتي المحتمل واضحا حيث ان فكرة التحقيق بدت متمتع بتأييد الأغلبية ، وانتهى المجلس الى تصريح يعبر عن تراض بين الأعضاء يطلب من الأطراف أن تسهم في تقليل التوتر ومن الامن العام مواصلة مساعيها الحميدة . قارن = النتيجة التي توصل اليها المجلس في بحث الشكوى اليمنية ضد بريطانيا في ابريل

وإذا كان التحليل السابق يشير إلى التجمد العسكري مع ضعف واضح أصاب معسكر الملكيين بالمقارنة بأوضاعهم في ١٩٦٥ فإن هذه المرحلة التي تميزت بالاستقطاب الحاد قد أوجدت مبررات خارجية لا علاقة لها بالأوضاع في اليمن لبقاء القوات المصرية هناك ، بحيث بدأ أن القيادة المصرية لم تعد مهتمة لا بإحراز النصر العسكري ولا بالتسوية السياسية - بفرض إمكانها - لأن كلا منهما يعني خروج القوات المصرية من اليمن في وقت غير موات استراتيجيا للقيادة المصرية . ومن هنا فإن تصور المؤسسة العسكرية للخروج من حلقة التجمد العسكري في اليمن يبدو غير مؤثر في تشكيل السياسة المصرية في هذه المرحلة باعتبار أن هذه السياسة قد شكلت أساسا وفقا لظروف عامة تحيط بالنظام المصري ككل تدخل حساباتها في صميم اختصاص القيادة السياسية المصرية في ذلك الوقت (١) .

(ب) انقسام الجمهوريين : سبقت الإشارة إلى أن القوة الثالثة قد تلقت تأييدا واضحا من السعودية في هذه المرحلة ، وقد حاول إبراهيم الوزير رئيس اتحاد القوى الشعبية أن يجمع كافة روافد هذه القوة تحت لواء تنظيمه أو على الأقل يقنعها بالتعاون معه ، وعلى الرغم من ذلك ومن الإجراءات المادية التي استخدمها فإنه لم ينجح في ذلك لوجود انقسامات داخل عناصر القوة الثالثة ذاتها فضلا عن أن شخصية إبراهيم الوزير نفسه لم تكن محل ثقة (٢) .

وبالنسبة للمعسكر الجمهوري الحاكم فقد بدأ هذه المرحلة كما نعلم بصيغة الوحدة بين المتشددين والمعتدلين التي تم التوصل إليها في أعقاب

وانظر : United Nations, Official Records, Security Council, XXI-1966-
S/PV. 1271-1304, 1296-1300 Meetings.

(١) ولهذا السبب فإننا لم نتعرض للتقارير التي أفادت بوجود معارضة داخل القوات المسلحة المصرية لاستمرار التدخل في اليمن في هذه المرحلة (انظر وجه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ . هل تعود الأحزاب إلى مصر ومن يعود ؟ الإخوان المسلمون . في : مجلة الصياد الأسبوعية ، بيروت : دار الصياد ، س ٣٢ ، ع ١٦١٤ ، ص ٣٢) وبفرض أن المعارضة المشار إليها في هذين المصدرين وغيرها كانت معارضة منظمة فإن طبيعة المرحلة التي كان النظام يمر بها فضلا عن التحليل الوارد في المتن يعني أن النظام لم يكن أمامه سوى قمع هذه المعارضة أو على أقل الغرض اقناعها أو استمالتها وليس الاستجابة لما تراه .

O'Ballance, op. cit., P. 177.

(٢)

اتفاقية جدة ، وقد سبق أن رأينا أن الحلاف على الوجود المصرى كان أحد أبعاد الحلاف بين المعتدلين والمتشددين ، ومن الواضح أن أهم تطور لاحق فى تماسك المعسكر الجمهورى الحاكم قد ظهر أساسا كنوع من التغذية الاسترجاعية لقرار البقاء المصرى فى اليمن فمن المنطقى أن يزيد قرار كهذا من درجة الحلاف على الوجود المصرى خاصة على ضوء السلوك المصرى السابق فى مرحلة جدة . وهنا أيضا لم تكن القيادة المصرية مستعدة للتساهل بصدد أية معارضة للوجود المصرى فى اليمن ومن ثم فإن مواجهة ظاهرة انقسام الجمهوريين أصبحت تتكيف بمقتضيات الوجود المصرى فى اليمن وليس العكس كما كان الحال فى المرحلة السابقة .

٢ - الدعوة السعودية لقمة اسلامية :

فى ذروة الأزمة التى تعرض لها مؤتمر حرض أعلن عن زيارة يقوم بها فيصل لايران ، وفى ٨ ديسمبر وصل الى هناك بالفعل فى بداية سلسلة من التحركات أضفت على المنطقة العربية بعدا جديدا أعاد لها مناخ الاستقطاب الحاد الذى سادها فى الفترة من ٦١ - ٦٣ ، وإذا كنا قد أرجعنا اخفاق مؤتمر حرض الى عوامل يمنية بالأساس فإن هذه التطورات الجديدة قد أعادت للتعارض المصرى - السعودى وزنه الكبير فى تعقيد تسوية المشكلة اليمنية سياسيا ، بل لقد أعطته - ضمن عوامل أخرى - الوزن الأول فى الفترة التى تلت تحركات فيصل والتى تمثل مرحلة الدراسة الحالية . ولتبين الأبعاد المحيطة بهذا التحرك السعودى من منظور الدراسة سوف نعرض للتطورات المرتبطة به ثم لادراك القيادة المصرية لهذه التطورات حتى يمكن الوصول الى تأثيره على السلوك المصرى فى اليمن .

(أ) أبعاد التحرك السعودى : ابتداء من ديسمبر ٦٥ قام فيصل بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الاسلامية بدأها بإيران وشملت كلا من الأردن وتركيا والسودان وباكستان والمغرب وتونس وغينيا ومالى (١) . وقد كانت الدعوة الى التضامن الاسلامى وبصفة خاصة عقد مؤتمر قمة اسلامى هى الخط الرئيسى فى هذا التحرك من جانب فيصل

(١) راجع جريدة الأهرام فى هذه الفترة وانظر :

Kerr, The Arab Cold War, op. cit., p. 110. Dawisha, op. cit., p. 46.

الذى عرض لأبعاد دعوته هذه فى سلسلة من الخطب والتصريحات التى أدلى بها فى الفترة المشار إليها . ويمكن تلخيص هذه الأبعاد فيما يلى :

أولاً - أن دعوته هذه ليست وليدة الساعة ، فقد بدأت أصلاً بمبادرة من رئيس الجمهورية الصومالية (١) ثم أيدتها المؤتمر الاسلامى الذى عقد بمكة فى موسم الحج المنصرم (أبريل ١٩٦٥) (٢) بل ان هذه الدعوة تضرب بجذورها الى سنوات بعيدة ، وفى هذا الصدد ذكر فيصل المؤتمر الاسلامى الذى عقد بين عبد الناصر وسعود و غلام محمد (٣) .

ثانياً - أن هذه الدعوة ليست حلقاً فالروابط الاسلامية أقوى من ذلك ، وهناك تعاون مسيحي فلم إذا لا يفسر على هذا النحو ؟ كذلك فإن الباب مفتوح أمام كل من يريد أن يشارك فيها « لينظر فيما اذا كانت هذه الدعوة منبعثة من دوافع استعمارية أو خلافاً » أم أنها لا تريد سوى خير المسلمين وعلى هذا فإن وصف الدعوة بأنها حلف لا يراد به سوى تشويهها (٤) .

(١) آدم عبد الله عثمان .

(٢) مؤتمر فيصل الصحفى فى عمان (٦٦/١/٣١) ، فى : البلاد ، ٦٦/٢/١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٧ . حديث صحفى لفصيل حول الدعوة الاسلامية - جدة (٦٦/٢/٢٠) ، فى : البلاد ٦٦/٢/٢١ ، نقلا فى « المرجع السابق » ، ص ٩٤ - ٩٥ . خطاب فيصل فى موسم الحج ١٣٨٦ هـ (٦٧/٣/١٧) فى : خطب الملك فيصل بن عبد العزيز فى وفود الحجاج المسلمين (١٣٨٤ - ١٣٩٠ هـ) ، جمعها وقدم لها د. صلاح الدين المنجد ، بيروت : دار الكتاب الجديد ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٦٥ .

(٣) رئيس وزراء باكستان فى ذلك الوقت - أغسطس ١٩٥٤ . خطاب فيصل فى حفل العشاء الذى قيم على شرفه فى الخرطوم (٦٦/٣/٥) ، فى « أم القرى ٦٦/٣/١١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٤) مؤتمر فيصل الصحفى فى عمان (٦٦/١/٣١) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٣٨ . حديث الملك فيصل لمراسل جريدة الراى العام الكويتية - جدة (٦٦/٢/٢٠) فى : الراى العام الكويتية ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٩٣ . خطاب فيصل فى موسم الحج ١٣٨٥ هـ (٦٦/٣/٢٧) ، نقلا عن : خطب الملك فيصل بن عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ . كلمة الملك فيصل فى نادى الصحافة بواشنطن وأجوبته على أسئلة الصحفيين (٦٦/٦/٢١) ، فى : البلاد ، ٦٦/٦/٢٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ - ٣٨٢ . خطاب فيصل أثر وصول السيد آدم عبد الله عثمان رئيس الجمهورية الصومالية الى جدة (٦٦/٨/٢) ، فى : البلاد ، ٦٦/٨/٣ ، =

ثالثا - أن هذه الدعوة لا تتناقض مع قضايا النضال العربي ، فهي أولا تستند الى قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط (سبتمبر ٦٥) الذي دعا الى الاتصال بالمسلمين لشرح القضية العربية لهم ، وهي ثانيا تسعى الى كسب ستمائة مليون مسلم الى صف العرب وهذا كسب كبير لهم بدليل أن ايران مثلا قد أيدت في البيان المشترك الصادر عن زيارته لها القضايا العربية وبصفة خاصة قضية فلسطين (١) .

رابعا - أن هذه الدعوة ليست موجهة ضد أحد وليست موجهة ضد عبد الناصر بل ان عبد الناصر من كبار زعماء المسلمين ، ومن ثم فلا يمكن للدعوة من أجل التضامن الاسلامي أن تكون موجهة ضده ، وإذا كان يعتبرها كذلك فهو على خطأ ، ومن ثم فليس هناك مبرر لاستياء بعض الدول العربية والاسلامية من هذه الدعوة ، « أما اذا كانت التيارات الاحادية العالمية ومن يتستر وراءها تريد أن تتخذ من هذه الدعوة وسيلة للحسد من نشاطنا في مجال الدعوة الاسلامية العقائدية فقد خاب قائلها لأننا باذن الله قادرون على مجابهة هذه التيارات الهدامة » (٢) .

(ب) ادراك القيادة المصرية : في مقابل الأبعاد السابقة التي أوضحها فيصّل لدعوته فإنه لم يكن هناك أدنى مجال للشك في أن القيادة المصرية قد نظرت اليها نظرة مغايرة تماما يمكن أن نميز فيها الأبعاد التالية :

أولا - أن هذه الدعوة ليست الا حلقة من سلسلة المحاولات الغربية الاستعمارية لانشاء أحلاف تابعة لها في المنطقة ابتداء من محاولات انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم حلف بغداد ثم محاولة ايزنهاور وسعود الرامية لاقامة نفس النموذج الذي يسعى اليه فيصّل في تلك

= نقلا عن : المرجع السابق ص ٤٩٤ . أجوبة الملك فيصل في مؤتمر صحفي عقد بانقرة (٦٦/٩/٣) ، في : البلاد ، ٦٦/٩/٥ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٦٣٦ .

(١) مؤتمر فيصل الصحفي في عمان (٦٦/١/٣١) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
حديث فيصل لمراسل جريدة الراى العام الكويتية (٦٦/٢/٢٠) ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٢) حديث صحفي لفصيل حول الدعوة الاسلامية (٦٦/٢/٢٠) ، مرجع سابق ص ٩٥ . خطاب فيصل في حفل العشاء الذي أقيم على شرفه في الخرطوم (٦٦/٣/٥) ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ . خطاب فيصل في موسم الحج ١٣٨٥ هـ (٦٦/٣/٢٧) ، مرجع سابق ، ص ٥٥ . حديث الملك فيصل الى التلفزيون البريطاني - جدة (٦٦/٦/٩) ، في : الحياة ، ٦٦/٦/١٠ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

اللحظة . وقد خصص عبد الناصر إحدى خطبه كلها تقريبا في ٢٢ فبراير ٦٦ لشيء أشبه بمحاضرة طويلة عن تاريخ المحاولات الغربية لاقامة أحلاف في المنطقة كانت أبلغ من أى دليل آخر على نظرتة هذه الى دعوة فيصل (١) .

ثانيا - أن الجوهر الاسلامي لهذه المحاولة من ثم غير وارد بدليل أن أقوى أنصار الحلف هم أعدى أعداء الاسلام أو على الأقل لم تعرف عنهم غير خاصة على الاسلام ، وقد أوضح عبد الناصر بهذا الصدد أن فكرة المؤتمر الاسلامي التي أشار اليها فيصل قد توقفت منذ اتضح ارتباط بعض الدول الاسلامية بالاستعمار بعد حلف بغداد ، كذلك رد على دفاع فيصل الخاص بتشبيه دعوته بالتعاون المسيحي بأنه يتضمن مغالطة واضحة حيث ان التعاون الأخير تعاون ديني محض وليس سياسيا ، وذكر أن التعاون الديني في هذه الحالة ينشأ عن اجتماع لعلماء المسلمين يناقش الشئون الدينية اما أن يناقش هذه الشئون رؤساء الدول الاسلامية فإن الأمر يتحول على الفور الى مسألة سياسية (٢) .

ثالثا - أن هذه الدعوة بالنظر الى كل ما سبق دعوة استعمارية رجعية قصد بها تطويق الحركة القومية العربية المعادية للاستعمار ومناطق النفوذ والرامية الى تحقيق الوحدة العربية . وقد ركز عبد الناصر بصفة خاصة على أن مثل هذه الدعوة لا يمكن أن تكون مواتية للنضال العربي بينما يشترك فيها بدور رئيسي شاه ايران بكل رصيده علاقاته الايجابية مع اسرائيل (٣) .

-
- (١) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ - ٥١٤ . وانظر ايضا في نفس الرؤية لدى عبد الناصر : حديث عبد الناصر لجريدة اذفستيا السوفيتية (٦٦/٢/٧) ، في : المرجع السابق ، ص ٤٨٨ . حديث عبد الناصر الى كرانجيا رئيس تحرير مجلة بليتز الهندية (٦٦/٥/٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٣ . كلمة عبد الناصر في حفل تكريم كوسجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي (٦٦/٥/١٠) ، في : المرجع السابق ، ص ٥٧٠ . خطاب عبد الناصر في العيد الرابع عشر للثورة (٦٦/٧/٢٢) ، في : الأهرام ، ٦٦/٧/٢٣ ، ص ١٢ .
- (٢) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥١٢ - ٥١٣ . خطاب عبد الناصر في العيد الرابع عشر للثورة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- (٣) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٨ - ٥١١ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد القومي للسويس (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

ومن خلال الأبعاد السابقة لادراك عبد الناصر لدعوة فيصل لم يكن غريبا أن يقوم هو شخصيا في خطبه وتصريحاته العامة بجهد دعائي يذكر بمعركة حلف بغداد في ١٩٥٥ لاحتباط تحرك فيصل (١) ، وأن يعلن ان مصر تعيد تقييم سياستها العربية لكي ينتهي في يوليو ٦٦ الى اعلان نهاية سياسة مؤتمرات القمة باتخاذ قرارا بعدم حضور مؤتمر القمة المزمع عقده في سبتمبر وطلبه تأجيل المؤتمر الى أجل غير مسمى حتى تنتهي أساليب تحالف الرجعية مع الاستعمار (٢) ، وقد حذر عبد الناصر من أنه اذا كان الاستعمار والرجعية قد تشجعا ببعض النكسات التي حدثت لقوى التحرر واعتبراها نكسة له فان توهم امكان حدوث نفس الشيء في مصر هو سير وراء السراب فسوف تكسر مصر أية محاولة من هذا القبيل بل انها تستطيع أيضا أن تكسر هذه المحاولات في الخارج (٣) .

ويلاحظ أن الادراك السابق لم يقتصر على عبد الناصر ، وقد عكست تصريحات الأفراد الرئيسيين في النخبة الحاكمة في مصر تماثلا كاملا في الادراك مع عبد الناصر يذكر بحالة ما بعد الانفصال السوري (٤) .

ويلاحظ كذلك أن دارسين غربيين لا يمكن اتهامهم بالتحيز لعبد الناصر قد وافقوا على الأبعاد الرئيسية في نظراته لدعوة فيصل ، وبصفة خاصة في اعتبارها مبادرة ذات طابع سياسي محافظ يقصد بها

(١) انظر في تحرك عبد الناصر المضاد للحلف بكافة الخطب والأحداث المشار اليها

في هذا الجزء .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد الثورة الرابع عشر (٦٦/٧/٢٢) ، مرجع سابق ،

ص ١٢ .

(٣) إشارة الى أحداث أندونيسيا التي سلبت من سوهارتو السلطة الفعلية ابتداء من أكتوبر ٦٥ والاضاحة بنكروما في غانا في فبراير ٦٦ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد القومي للسويس (٦٦/٣/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ .

(٤) انظر بيان زكريا محيي الدين رئيس الوزراء أمام مجلس الأمة (٦٦/٣/٥) ، مرجع سابق ، ص ١٣٠٥ . كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٢٩ ، صلاح نصر مرجع سابق ، ص ٦١١ - ٦١٥ . محمد حسنين هيكل ، القاهرة : هدف الزحف الاستعماري الرجعي الجديد ، في : الأهرام ، ٦٦/٤/٨ . محمد حسنين هيكل ، المعركة وأطراف المعركة ، في : الأهرام ، ٦٦/٦/٣ . محمد حسنين هيكل ، الفجر يطلع دائما ، في : الأهرام ، ٦٦/٧/٨ .

تطوير النظم الثورية وخاصة النظام المصرى بأئتلاف من المحافظين (١) .
وقد تذكر بصفة خاصة قول فيصل بأن دعوته مفتوحة للجميع فاشار
الى أن النظم الثورية سوف تجد نفسها - بالنظر الى طبيعة الدول التي
اتجهت اليها هذه الدعوة - أقلية عرقية اذا شاركت فى هذه الدعوة ،
أما اذا لم تشارك فسوف تنظم الدولة المحافظة نفسها ضد هذه النظم (٢)
كذلك فان مانسفيلد قد أكد أن أى شخص زار السعودية فى أوائل ٦٦
لم يبق لديه شك فى أن الملك والمحيطين به كانوا يعتقدون بوجود
خلاف قليل بين الاشتراكية المصرية وبين الماركسية وأن كليهما يجب أن
يقاوم بأى ثمن (١) . ومن ناحية ثالثة انحى كل من كروشميدت باللائمة
على فيصل للقيام بمبادرته هذه فى وقت اعتدال للسياسة المصرية (٤) .

وبالإضافة الى ما سبق فقد أكدت مصادر أخرى أن عبد الناصر قد
تزايدت شكوكه من تحركات فيصل بالنظر الى اقترانها بصفقة سلاح
سعودية مع بريطانيا والولايات المتحدة فى نفس الشهر الذى بدأ فيه
فيصل تحركاته فى ديسمبر ١٩٦٥ ، فضلا عن اقتران هذه الصفقة بتقديم
طيارين بريطانيين للسعودية حتى يتم تدريب سعوديين موثوق فيهم على
قيادة الطائرات الجديدة وذلك بعد أحداث هروب الطيارين الى مصر فى
١٩٦٢ (٥) ودافع فيصل عن شرائه للأسلحة فى هذا الوقت بأنه كان
قد طلب الأسلحة من سنتين (٦) ، وقد كانت هذه فى الواقع حجة ضده
فان اعطاء الغرب له الأسلحة التى كان يطالب بها منذ سنتين فى نفس
توقيت تحركه السابق لا يمكن أن يكون بلا دلالة .

(١) انظر :

Kerr p. cit., p. 110. Kerr. Regional Arab Politics and The Conflict with
Israel, op. cit., PP. 51-2. Mansfield, op. cit., P. 51.

Kerr, op. cit., P. 51. (٢)

Mansfield, op. cit., P. 158. (٣)

Kerr, op. cit., P. 51. Schmidt, op. cit., P. 244. (٤)

(٥) وقد كانت هذه أكبر صفقة تصدير أسلحة فى تاريخ بريطانيا وقد قدرت قيمتها
بـ ١٢٥ مليون استرليني بينما قدرت القيمة الكلية لمبيعات الأسلحة الأمريكية البريطانية
للسعودية بـ ٤٠٠ مليون دولار . انظر :

Ibid., p. 277. Halliday, op. cit., p. 60. Stephens, op. cit., p. 420. Dawisha, In-
tervention in The Yemen, op. cit., p. 58.

(٦) حديث فيصل لمراسل جريدة الرأى العام الكويتية (٦٦/٢/٢٠) ، مرجع سابق

ص ٩٣ .

ولقد انتهت دعوة فيصل بالاخفاق التام وليس ثمة شك كبير في تفسير هذا الاخفاق بالحملة الدعائية البالغة القوة التي سبق القول بأن عبد الناصر قد قادها شخصيا وحرص على أن تصل الى كل مكان في العالم العربي ، ولكن اخفاق هذه الدعوة لا يعنى أنها مرت بلا آثار ، فقد سبق أن رأينا أن النظام المصرى قد غير في أعقابها سياسته العربية ، وهكذا شهد عام ١٩٦٦ منذ بدايته عودة كاملة لمرحلة الاستقطاب في العلاقات العربية التي سادت بصفة خاصة في أعقاب الانفصال السورى في سبتمبر ٦١ وحتى نهاية ٦٣ (١) .

وساعدت على هذا تطورات أخرى تتناولها الأجزاء القادمة من هذا المبحث ، وفى ظل هذا المناخ اختفت كل فرص التسوية السياسية في اليمن ، بل لقد توارى هدف الحفاظ على الحكومة الجمهورية في اليمن بالنسبة للقيادة المصرية لكى يجرى تاليا فى المرتبة لهدف الانتصار فى المواجهة الجديدة على المستويين الاقليمى والدولى . ولم يكن هذا يعنى بأى حال سحب قواتها من اليمن بل كان يعنى أن الوجود العسكرى المصرى فى اليمن أصبح من وجهة نظر القيادة المصرية ضروريا لا فقط للحفاظ على النظام الجمهورى ولكن أساسا لمقتضيات المواجهة الجديدة . وذلك كما سيجرى تفصيلا فى الجزء التالى بصفة خاصة .

٤ - القرار البريطانى بالانسحاب من قاعدة عدن :

فى ٢٢ فبراير ١٩٦٦ أعلن البريطانىون فى ورقة الدفاع التى صدرت فى ذلك اليوم أنهم لا ينوون الاحتفاظ بقاعدة عدن فى أعقاب استقلالها المقرر له عام ١٩٦٨ كحد أقصى ، وقد اعتبر هذا القرار الذى مثل تغيرا مفاجئا فى السياسة الدفاعية البريطانية مسئولا عن تغيير عبد الناصر لخطته بحيث تبقى قواته فى اليمن حين اتمام الانسحاب البريطانى بما يمكنه من متابعة خطته فى شبه الجزيرة العربية ، ومن المهم بالنسبة لموضوع الدراسة محاولة التعرف على حقيقة ادراك القيادة المصرية بهذا القرار ومن ثم على أثره فى ادارتها للتدخل فى اليمن .

(أ) أبعاد القرار : فى ٢٢ فبراير ١٩٦٦ صدرت ورقة الدفاع البريطانية التى تضمنت اعلان النية البريطانية فى عدم الاحتفاظ بقاعدة

Kerr, op. cit., pp. 51-2, Kerr, The Arab Cold War..., op. cit.,

PP. 106-7.

Dawisha, Egypt in the Arab World..., op. cit., P. 150.

عدن مستقبلا : « من المقرر أن يستقل الجنوب العربي في موعد غايته ١٩٦٨ ، ولا نعتقد أنه من المناسب أن نبقى على تسهيلات دفاعية هناك بعد أن يحدث هذا ، ومن ثم فأننا ننوئ أن نسحب قواتنا من قاعدة عدن في ذلك الوقت » .

وقد كان القرار السابق مفاجئا على الأقل بالنظر الى تطور وضع عدن في السياسة الدفاعية البريطانية في السنوات السابقة مباشرة على صدوره ، وقد سبق أن رأينا الأهمية القصوى لقاعدة عدن في اطار هذه السياسة في عام ١٩٦٢ . وفي السنوات التالية لم يطرأ أى تغيير على هذا الوضع ، وقد رأينا ان معاهدة انضمام عدن لاتحاد الجنوب العربي التي صدق عليها في يناير ٦٣ لم تمس بأية حال السيادة البريطانية على عدن (١) . وفي يونيو - يوليو ٦٤ عقد مؤتمر في لندن لبحث مستقبل اتحاد الجنوب العربي جدد فيه لأول مرة عام ١٩٦٨ تاريخا للاستقلال ولكن مع استمرار النية في الحفاظ على قاعدة عدن بعد ذلك التاريخ (٢) . وقد عكست ورقة الدفاع البريطانية التي صدرت في يوليو ١٩٦٤ هذه السياسة (٣) ، ولم يحدث فوز العمال في الانتخابات في أكتوبر ١٩٦٤ أى تغيير فقد أعاد وزير خارجيتهم التأكيد في نوفمبر على نيته في الحفاظ على القاعدة (٤) .

وثمة شك قليل في أن القرار البريطاني في فبراير ٦٦ يجد تفسيره في اعتبارين أساسيين الأول هو تصاعد حركة المقاومة المسلحة في الجنوب اليمنى والثاني هو التكاليف الاقتصادية ، أما تصاعد حركة المقاومة المسلحة فقد سبقت الإشارة اليه (٥) . ويبدو بهذا الصدد أن مسئولى السياسة الخارجية البريطانيين كانوا يريدون أن يكون لقرارهم هذا أثر مهدئ على هذه الحركة باقناع أنصارهم وكذلك اقناع عبد الناصر الذى كان ينظر اليه في بريطانيا باعتباره المسئول الأول عن تصاعدها بحسن النوايا البريطانية (٦) .

Jansen, op. cit., P. 337.

(١)

Halliday, op. cit., P. 200.

(٢)

Paget, op cit., p. 113.

(٣)

Little, South Arabia..., op. cit., P. 114.

(٤)

(٥) انظر أيضا :

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 31. Sktoot, p. cit., p. 952.

Trevaskis, op. cit., p. 238. Paget, op. cit., p. 159, Dimtry Volsky, (٦)

East of Suez, in : New Times, No. 18, April 30, 1967, p. 23.

وأما بالنسبة للتكاليف الاقتصادية فقد قيل منذ ١٩٦٤ أن ويلسون رئيس الوزراء منذ أكتوبر ٦٤ كان ينظر بصدد إلى الاتفاق الدفاعي باعتباره موارد يساء استخدامها ، وفي هذه السنة قدر أن $\frac{3}{8}$ العجز في ميزان المدفوعات البريطاني يعود إلى الاتفاق الدفاعي ، وفي بداية ٦٦ بلغ الاتفاق على قاعدة عدن والخليج ٢١ مليون جنيه استرليني وهو ما يمثل حوالى ٩٪ من مجموع الاتفاق البريطاني فيما وراء البحار ، والأهم من ذلك أنه كان من المقرر لهذا الاتفاق أن يتزايد بسرعة وبمعدلات كبيرة ، وفي هذا الإطار يمكن فهم اجماع كافة المصادر التي تناولت قرار فبراير ٦٦ بالتحليل على اعتبار التكاليف الاقتصادية للقاعدة أحد سببين رئيسيين لهذا القرار (١) .

وقد نظرت معظم الدوائر البريطانية إلى هذا القرار باعتباره مسئولا عن قرار عبد الناصر بالبقاء في اليمن على أساس أنه سوف يتمكن بعد الانسحاب البريطاني من أن يكرر نموذج اليمن تماما : العمل على إيجاد حكومة ثورية في عدن تطلب مساعدة القوات المصرية حال تعرضها لأي خطر (٢) . بل لقد ذهبت بعض هذه الدوائر إلى اعتبار أن عبد الناصر كان قد قرر أن يسحب قواته من اليمن ولكنه ازاء القرار البريطاني لم يستطع مقاومة ملء الفراغ الذى سينجم عن التخلي عن قاعدة عدن في ١٩٦٨ ومن ثم فقد أعاد وضع خطته وقرر البقاء (٣) ، بل انه لم يكن غريبا بالنظر إلى الإدراك الغربى بصفة عامة والبريطاني خاصة لنوايا عبد الناصر أن يركز ناقدو الحكومة على أن أبعاد الخطر المصرى لا تقف عند حد عدن بل تتجاوزها إلى ما وراء ذلك بكثير ، فقد اعتبر هؤلاء أن الانسحاب من عدن دون عقد اتفاقيات دفاع كافية سوف يكون مساويا لتسليم شبه الجزيرة العربية بأكملها لمصر ، بل لقد قدروا أن احتلال القوات المصرية لعدن لن تقف انعكاساته الخطيرة عند شبه الجزيرة فحسب وإنما ستمتد عبر الخليج إلى إيران وعبر البحر الأحمر إلى القرن الأفريقى (٤) .

- (١) Anthony Verrier, British Defence Policy Under Labor, in : Foreign Affairs, Vol. 42, No. 2, January 1964, pp. 284-5. Hugh Hanning, Britain East of Suez-Facts and Figures, in : International Affairs, Vol. 42, No. 2, April 1966, pp. 253-5. Philip Darby, Beyond East of Suez, in : Ibid, Vol. 46, No. 4, October 1970, p. 657. Volsky, op. cit., p. 23.
- (٢) Little, Modern Egypt, op. cit., P. 213. Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., P. 32.
- (٣) Paget, op. cit., P. 159. O'Ballance, op. cit., P. 156.
- (٤) Strategic Survey, 1966, London : The Institute of Strategic Studies, 1967, P. 34.

ولم تقتصر هذه النظرة على دوائر بريطانية بل امتدت الى كل صاحب مصلحة في بقاء البريطانيين في عدن ، فشارك فيها حكام اتحاد الجنوب العربي (١) وكذلك الملك فيصل (٢) ، والأمريكيون الذين كانوا قلقين بصفة خاصة من هذا القرار في وقت تغل فيه أيديهم عن التدخل في المنطقة بالتورط المتزايد في جنوب شرقي آسيا (٣) .

والسؤال الآن هو ما اذا كانت النظرة الغربية السابقة للخطر المصري على جنوب اليمن ان لم يكن شبه الجزيرة العربية وايران والقرن الافريقي نظرة صائبة أم لا ، اذ تتوقف الاجابة على هذا السؤال معرفة التأثير المحتمل لقرار فبراير ٦٦ على التدخل المصري في اليمن . ومن هنا تنبثق أهمية محاولة التعرف على أدراك القيادة المصرية بدورها لهذا القرار .

ب - ادراك القيادة المصرية : لعل أول من أعطى مبررا للمخاوف الغربية كان عبد الناصر نفسه ، ففي نفس يوم صدور ورقة الدفاع البريطانية ألقى خطابا عقب فيه على القرار البريطاني بأن القوات المصرية سوف تبقى في اليمن لما بعد ١٩٦٨ (٤) ، ولم يزد على هذا حرفا واحدا ولكن ما قاله كان كافيا دون شك لاثارة كل ما سبق من مخاوف وربما الأدق أن نقول لتأكيد مخاوف سابقة . ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أن عبارة عبد الناصر يجب أن تفهم على أنها تعنى البقاء في اليمن لبعده ٦٨ من أجل احتلال الجنوب اليمني والسيطرة على شبه الجزيرة وتهديد ايران والقرن الافريقي . . . الخ ، بل ان عبد الناصر مثلا قد حرص فيما بعد على أن يؤكد علنا وفي وضوح أكثر من مرة عدم وجود أية نوايا تتعلق بدخول القوات المصرية لجنوب اليمن ، ففي يوليو ٦٦ أدلى بحديث للجارديان البريطانية أجاب فيه على أحد الأسئلة بقوله « هناك حديث في

Little, South Arabia...op. cit., P. 158 and P. 185.

(١)

(٢) روى هارولد ويلسون في مذكراته أن فيصل عندما زار بريطانيا في مايو ٦٧ الح على نحو خطير في محادثاته معه يوم ١٩ مايو « لا قطع على أن نترك وحدات عسكرية في المنطقة بل وان نقبل تعهدا عسكريا ملزما باستخدامها للدفاع عن دولة الجنوب العربي الجديدة ضد الهجوم أو التسلل من القومية العربية التي تعمل بوحى من ج.ع.م . . . فما لم تبق في صلاية سوف يتم تخريب الخليج في شهور » .

Harold Wilson, The Labor Government : 1964-70., London, 1971, p. 396.

Cited in : Halliday, op. cit., p. 216. Little, op. cit., p. 157.

George K. Tanham, A United States' View, in : International (٣)

Affairs, Vol. 42. No. 2, April 66, pp. 198-200. Alastair Buchan, Britain in the Indian Ocean, in : Ibid., p. 185. Badcau, op. cit., pp. 149-50.

(٤) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٢٢/٢/٦٦) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ .

الصحف البريطانية عن غزو تقوم به القوات المصرية في اليمن للحسب العربي ٠٠٠ وهذا كله كلام فارغ ، وليست عندنا أدنى نية لعمل شيء من هذا القبيل اننا نريد أن يتوقف التدخل السعودي في اليمن لتنسحب قواتنا كلها من هناك (١) . وفي مايو ٦٧ أورد تصورا بريطانيا كما جاء في جريدة محافظة بأن الجيش المصري بعد الانسحاب البريطاني سينزل الى عدن والجنوب اليمني ثم يتجه يسارا الى الخليج ويسنولي على البترول ويضعه تحت النفوذ الروسي ، وعلق على هذا التصور بأنه تخريف وأنه سبق أن أكد عدم النية في التدخل عسكريا في الجنوب العربي (٢) ، وأعلن في نفس الخطاب « على الملأ وللعالم كله » أن مصر لن تحرك جيشها للجنوب والملح الى أن الحديث عن نية مصرية لغزو الجنوب ليس سوى حجة لتطويل أمد الاستعمار البريطاني (٣) .

وبالطبع فان التحليل السياسي لا يعرف « كلمة الشرف » ولكن ما يدعو للاعتقاد بصحة تأكيدات عبد الناصر أنه على الأقل من خبرة التدخل العسكري المباشر في اليمن لم يكن على استعداد في ذلك الوقت بأي حال لتكرار نفس النموذج بصورة أو بأخرى ، ومع ذلك فان قضية التدخل المباشر في جنوب اليمن من عدمه ليست وحدها لب الموضوع ذلك أن عبد الناصر كان في الوقت نفسه بالفعل يتدخل تدخلا غير مباشر بمساعدته للمقاومة المسلحة في الجنوب وأعلن عن نيته في الاستمرار في ذلك (٤) ، ولذلك فان السؤال الأهم ربما يكون : بافتراض صحة تأكيدات عبد الناصر بعدم التدخل المباشر فما هي الأهداف التي كان يسعى إليها من استمرار تدخله غير المباشر في الجنوب اليمني - بل وتصعيده كما سنرى - بعد قرار فبراير ٦٦ ؟ وتقودنا الإجابة على هذا السؤال الى محاولة التعرف على ادراك عبد الناصر للقرار حتى يمكن تحديد استجابته له .

منذ البداية ، ومنذ ما قبل صدور القرار البريطاني كانت الدوائر

(١) حديث عبد الناصر الى الجارديان البريطانية (٦٦/٧/١٨) ، نقلا عن : الأهرام ، ٦٦/٧/٢٠ ، ص ٨ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد العمال - شبرا الخيمة (٦٧/٥/٢) ، في : وثائق عبد الناصر - (يناير ٦٧ - ديسمبر ٦٨) ، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وثيقة الصلة بعيد الناصر تنظر الى تحديد ١٩٦٨ كموعده لا يتأخر الجلاء بعده بأنه مناورة بريطانية لكسب الوقت ريثما يتم لها ترتيب الأوضاع الداخلية في الجنوب اليمني بحيث تستطيع ان تسلم الحكم الى طبقة تحمي المصالح البريطانية بدون وجود بريطاني مباشر (١) ، وبعد صدور القرار كان من الواضح ان النظرة السابقة تشكل أحد الأبعاد الأساسية لادراك عبد الناصر للقرار ، فقد صرح في يوليو ٦٦ بأنه يعتقد ان الانسحاب من الجنوب العربي ليس الاشكالا وان الاستقلال عام ٦٨ سيكون صوريا لأن السلطة سوف تنتقل الى الحكام التقليديين لا الوطنيين (٢) ، وفي مايو ٦٧ أكد نفس النظرة الى القرار وأشار الى أنه تحدث بذلك من قبل الى نواب حزب العمال الذين كان قد التقى بهم ومنهم وزير الدفاع البريطاني الحالي (٣) .

بل ان عبد الناصر لم ينظر الى عملية اعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن الحفاظ على المصالح البريطانية بعد الانسحاب من عدن باعتبارها خاصة بجنوب اليمن فحسب بل باعتبارها عملية اقليمية تتضمن خطة امبريالية - رجعية لتطويق القوى الثورية ، وقد سبق أن رأينا شكوك عبد الناصر في وجود خطة بريطانية - أمريكية مشتركة مضادة لمصر في ١٩٦٥ ، كذلك قد نذكر أن القرار البريطاني قد تواءم مع ذروة تحرك فيصل من أجل الدعوة الى مؤتمر القمة الاسلامي ، وقد نذكر ثالثاً أن القرار قد سبقته بشهرين صفقة الأسلحة البريطانية - الأمريكية للسعودية، كذلك تجدر الإشارة الى أن بريطانيا بعد صدور القرار قد سارعت ببناء نظام دفاع جوي بصواريخ ثندر بيرد لفصل فضلاً عن انشاء قاعدة جوية قرب الحدود اليمنية تعمل فيها عشر طائرات هتترنفائة يقودها طيارون « سابقون » من سلاح الجو الملكي (٤) .

ومن ثم فان عبد الناصر لم يكن يعتقد بوجود مؤامرة امبريالية - رجعية لتطويق النظم الثورية فحسب ، بل بوجود دور محدد للسعودية في المخطط بحيث تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة الاعتماد على السعودية في حماية نظام الحكم « العميل » الذي ستجده بريطانيا قبل انسحابها .

(١) انظر : هيكل ، هل يمكن عقد صفقة أو حتى عقد هدنة ، مرجع سابق .
هيكل ، القيمة الحقيقية لما يجري الآن في عدن ، مرجع سابق .

(٢) حديث عبد الناصر الى الجارديان البريطانية (٦٦/٧/١٨) ، مرجع سابق .

(٣) خطاب عبد الناصر في عيد العمال (٦٧/٥/٢) ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(٤) Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., p. 59. Schmidt.
op. cit., P. 277. Little, op. cit., P. 175.

وقد كانت تصريحات عبد الناصر بهذا الصدد أكثر من واضحة ، ففي مايو ٦٦ أجاب عبد الناصر على سؤال عن اليمن بقوله « ان السؤال الآن ليس هو اليمن وإنما مستقبل الجزيرة العربية كلها » . ان السعودية بمعونة الدول الاستعمارية تريد أن تخضع الجزيرة كلها لنظام اقطاعي (١) . وفي يوليو ٦٦ اشار عبد الناصر الى ان امداد فيصل بالاسلحة والطيارين هو جزء من المحاولات التي تبذل لتكوين جبهة ضد القوى الثورية العربية ، وقال ان الاتفاق مع فيصل يستخدم في « التأثير على الجيوب العربي بعد الاستقلال والسعودية هي أداة هذا التأثير (٢) » .

وعند هذا الحد يصبح تأثير قرار فبراير ٦٦ على سلوك القيادة المصرية في اليمن واضحا ، فحتى لو لم تكن هذه القيادة تزمع التدخل المباشر في جنوب اليمن بعد ٦٨ فان الأمر الذي لا شك فيه أن قرار فبراير ٦٦ قد حسم مسألة بقاء القوات المصرية في اليمن لما بعد ١٩٦٨ ، وان كان من غير الصحيح ما ذهب اليه بعض الآراء البريطانية التي سبقت الاشارة اليها من أن عبد الناصر كان ينوى الانسحاب من اليمن ثم أعاد وضع خطته بعد صدور القرار ، فمن الأمور الواضحة تماما ان اخفاق اتفاقية جدة لم يترك شكاً في أن مسألة الانسحاب لم تكن واردة في ظل هذه الظروف ، وقد أوضح عامر في زيارته لليمن في الفترة من ١٦ - ١٩ فبراير بما لا يقبل أي شك أن نية الانسحاب لم تكن واردة في ذلك الوقت (٣) ، والجديد اذن بعد القرار البريطاني هو تحديد حد زمني أدنى لا تنسحب القوات المصرية قبله وعدم ربط القيادة المصرية للانسحاب بمقتضيات الدفاع عن النظام الجمهوري فحسب ، فقد أصبح وجود القوات المصرية في اليمن مطلوباً لما بعد ١٩٦٨ سواء بمنظور الهدف الأصمى

(١) المؤتمر الصحفي للرئيسين تيتو وعبد الناصر - الاسكندرية (٦٦/٥/٧) .

في : الأهرام ، ٦٦/٥/٨ ، ص ٩ .

(٢) حديث عبد الناصر الى الجارديان (٦٦/٧/١٨) ، مرجع سابق . انظر

أيضاً : خطاب عبد الناصر في عيد الثورة (٦٦/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
خطاب عبد الناصر في افتتاح الدورة الرابعة لانتقاد مجلس الأمة (٦٦/١٢/٢٤) ، في :
مضابط مجلس الأمة . الفصل التشريعي الأول . دور الانتقاد المادى الرابع . المجلد
الأول ، مضبطة الجلسة الأولى (٦٦/١١/٢٤) ، ص ٢٥ . وانظر نفس النظرة لدى
المؤسسة العسكرية في : خطاب عامر في نادى مضابط القوات المسلحة في العريش
(٦٦/٥/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ٨ . تصريحات اللواء طلعت حسن للصحفيين -
صنعاء (٦٧/١/١٨) ، في : الأهرام ، ٦٧/١/١٩ ، ص ٥ .
(٣) راجع تصريحات عامر وخطبه أثناء هذه الزيارة في : الأهرام ، ١٧ - ١٩/٢/٦٦

للتدخل في اليمن أو بمنظور الظروف الاقليمية والدولية الجديدة ، أما التدخل في اليمن فان نجاح المخطط الامبريالي الرجعي وفقا لادراك عبد الناصر كان يعنى أن أية جهود لتأمين الثورة اليمنية سوف تصبح بلا معنى لو انسحبت القوات المصرية من اليمن قبل احباط هذا المخطط ، وأما بمنظور الظروف الجديدة الاقليمية والدولية فان سلامة النظام المصري من مخطط التطويق الامبريالي الرجعي كانت تستلزم وجود القوات المصرية في بؤرة هذا المخطط حيث يتجاور النظام السعودي والاستعمار البريطاني على حدود اليمن . وهكذا لم تعد القضية تسوية سلمية يمكن بعدها ان تنسحب القوات المصرية ، أو حتى تقوية للجمهورية اليمنية تصبح معها في غير حاجة لهذه القوات . ببساطة أصبح منطق وجود القوات المصرية لا ينبع من اليمن فحسب ولكن من خارجها أيضا (١) .

٥ - العلاقات المصرية - الأمريكية :

لعل ما سبق قد أوضح بما فيه الكفاية وجود أسباب وجيهة تتنبأ سلفا بما ستكون عليه نتائج الدراسة في هذا الجزء ، ومع ذلك فأن تدهور العلاقات المصرية - الأمريكية في هذه المرحلة لم يكن يرتبط بالمواجهة المصرية - السعودية أو المصرية - البريطانية فحسب وانما كانت له ملامساته الأخرى . وسوف يتناول هذا الجزء مظاهر التدهور في العلاقات التي لم يشر اليها الجزء السابق وصولا الى حتمية الصدام الأمريكي مع النظام المصري في محاولة للتعرف على أثر هذا كله بالنسبة للتدخل في اليمن .

١ - مظاهر التدهور : بدأت العلاقات المصرية في هذه المرحلة بخلفية من التحسن النسبي ازدادت بوضوح في أعقاب توقيع عبد الناصر لاتفاقية جدة ، وقد رحب جونسون ترحيبا كبيرا بالاتفاقية

(١) كان عبد الناصر أكثر من واضح بهذا الصدد ، فعندما سئل في مايو ٦٦ عن احتمالات التسوية في اليمن أجاب بأنه يتمنى ذلك ولكن « السؤال الآن ليس هو اليمن وانما هو مستقبل الجزيرة العربية كلها » . المؤتمر الصحفي للرئيسين تيتو وعبد الناصر (٦٦/٥/٧) ، مرجع سابق ، ص ٩ . وانظر نفس المعاني بالفيديو في خطاب عامر في نادي ضباط القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٨ . وفي حديث اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية في اليمن الى الأهرام ، الأهرام ، (٦٦/٧/٢٣) ، ص ٢٠ .

ودلالاتها بالنسبة للتسوية السلمية للمسألة اليمنية التي وصفها بأنها كانت لفترة طويلة عنصر تمزق في العلاقات « بين صديقينا (١) » .

وفي سبتمبر ٦٥ كلف زكريا محيي الدين بتشكيل الوزارة في مصر ، وقد فسرت مصادر كثيرة هذا التكليف بأنه مبادرة من جانب عبد الناصر لتحسين علاقاته بالولايات المتحدة باعتبار ان زكريا محيي الدين - كما تعتقد هذه المصادر - معروف بأرائه التوفيقية تجاه الغرب (٢) . ويقول زكريا محيي الدين ان عبد الناصر لم يكلفه بأى شيء يتعلق بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولم يشر الى هذا الموضوع من قريب أو بعيد ، وان كان من الواضح أنه - أى زكريا محيي الدين - قد أثر « عدم المجابهة » فيما يتعلق ببعض سخافات السياسة الأمريكية على حد تعبيره (٣) . كذلك تحدث عبد الناصر عن العلاقات المصرية - الأمريكية في نوفمبر في لهجة توفيقية واضحة ، فأشار الى التقدير العالى للشعب الأمريكى والى أن مبعث الخلاف الحقيقي مع الولايات المتحدة هو موقفها من اسرائيل ، ونوه بأن كثيرا من التحسن قد طرأ فى الفترة الأخيرة « على العلاقات بين البلدين » وبأن « الطرفين بذلا جهودا هامة لوقف التدهور وتخفيف حدة التوتر فى العلاقات بينهما » وأكد أن ما يعنيه « وجود أساس من التفاهم المشترك والتقدير المتبادل (٤) » .

وفي نهاية ديسمبر ٦٥ وافق الرئيس الأمريكى بناء على توصية الخارجية الأمريكية فى نوفمبر - على اتفاق جديد لامداد مصر بالقمح بالعملة المصرية يمتد لستة شهور من يناير - يونيو ٦٦ (٥) على أساس بحث كامل من الحكومتين لمصالح كل منهما على الجانب الآخر وأين يمكن لمصالحهما المشتركة أن تقدم أساسا للعمل المشترك بينهما (٦) .

(١) Statement by President Johnson made at a news Conference on Aug. 29, : The Department of State Bulletin, Vol. LIII, No. 1369. September 20, 1965, p. 476.

(٢) انظر : كوبلاند ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .
Dekmejian, op. cit., pp. 234-5.

(٣) نقلا عن : حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٤) خطاب عبد الناصر فى افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٠) .

مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .

(٥) Text of memorandum from President Johnson to Secretary Rusk dated December 29, in : The Department of State Bulletin, Vol. LIV, No. 1387, January 1966, P. 133. Nutting, op. cit., P. 375.

(٦) Secretary Rusk's News Conference of January 21, in : Ibid: Vol. LIV, No. 1389, P. 196.

أن الاستجابة للشروط الأمريكية من أجل امدادات القمح لا تعنى فى النهاية سوى الخضوع الكامل للأمريكيين (١) .

وبالإضافة الى ما سبق فقد كان واضحا أن التعارض بين السياستين الأمريكية والمصرية يتزايد بصدد السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل بعد أن تأكد فى هذه المرحلة دورها الرئيسى فى توريد السلاح لاسرائيل (٢) ، وكذلك بصدد السياسة المصرية تجاه فيتنام ، فبعد أن اكتفى عبد الناصر فى فبراير ٦٦ بالاعراب عن قلقه ازاء تجديد الغارات الأمريكية على فيتنام الديمقراطية والتصريح بما يفيد عدم تقبله للتفسير الأمريكى لهذا القرار (٣) أعلن فى مايو ٦٦ « ان شعب فيتنام الشمالية يتعرض لعدوان مروع يهز الضمائر الحرة لكثيرين من الولايات المتحدة نفسها ارتفعت أصواتهم بشجاعة تشجب العدوان الأمريكى فى فيتنام وتندد بسياسة القوة الغاشمة التى دبرته وتمضى فيه غير ملتفتة الى شيء (٤) » ، ومن بين الأمور ذات الدلالة أن تصريح راسك السابق الاشارة اليه بعد ذلك بعشرة أيام قد وضع فيتنام فى مقدمة المسائل التى تهتم بها الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بعلاقاتها مع مصر (٥) .

(ب) حتمية الصدام : أوضحت النقطة السابقة أن السياستين المصرية والأمريكية قد سارتا فى طريق الصدام فى هذه المرحلة على نحو لا شك فيه لأول مرة منذ بداية التدخل المصرى ، وفى المرحلة الأولى لهذا التدخل ساد العلاقات المصرية الأمريكية طابع ايجابى ولو نسبيا ، وكانت المرحلة الثانية مرحلة انتقالية الى حد كبير ، أما المرحلة الثالثة فقد شهدت بعد البداية الايجابية - استمرارا لتطورات النصف الثانى من عام ١٩٦٥ - مسارا واضحا للتصادم للسياستين .

-
- (١) خطاب عبد الناصر فى الاحتفال بعيد الوحدة (٦٧/٢/٢٢) ، فى : وثائق عبد الناصر (يناير ٦٧ - ديسمبر ٦٨) ، مرجع سابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .
(٢) راجع : محمد حسنين هيكل ، نحن وأمريكا ، فى : الأهرام ، ٦٧/٢/٢٤ .
Kerr, op. cit., P. 80.
(٣) حديث عبد الناصر لجريدة اوفستيا السوفيتية (٦٦/٢/٧) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨ .

- (٤) كلمة عبد الناصر فى حفل تكريم كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى بمناسبة زيارته لمصر (٦٦/٥/١٠) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٠ .
Secretary Rusk's News Conference of May, op. cit., P. 884. (٥)
Kerr, op. cit., P. 80. راجع :

كان الصدام حتميا اذن ولكن ما عجل به فى هذه المرة كان استجابة القيادة المصرية للتطورات السابقة فى العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة على ضوء التطورات الاقليمية التى سبق بيانها ، وادراك هذه القيادة لوجود مخطط امبريالى - رجعى يستند على الولايات المتحدة وبريطانية والسعودية بصفة أساسية ، فلقد نظرت القيادة المصرية الى كل ما سبق باعتباره يطرح معركة فاصلة بين قوى الثورة من جانب وبين قوى الاستعمار والرجعية واسرائيل من جانب آخر (١) .

وقد رأينا أن الاستجابة المباشرة للقيادة المصرية بخصوص التطورات الاقليمية السابقة كانت قرارا بابقاء القوات المصرية فى اليمن - فى قلب المخطط الذى كانت تشعّر بوجوده - لما بعد ١٩٦٨ . غير أن هذه الاستجابة يمكن أن تعد فى التحليل الأخير استجابة دفاعية ، فقد كانت رد فعل لتطورات بادى بها خصوم النظام المصرى اقليميا ودوليا ، ولكن مع بداية ١٩٦٧ بدا أن القيادة المصرية تتخذ أوضاعا هجومية واضحة (٢) . ومن الطبيعى أن يكون مكان تفصيل السياسات الهجومية للقيادة المصرية فى المبحث الثانى ، ولكن المطلوب الآن هو دراسة (التغذية الاسترجاعية) لهذه السياسات ، فان ما حدث أنه نتيجة لهذه السياسات ونجاحها الظاهر بدا أن شبه الجزيرة العربية كلها على وشك أن ترفع « رايات عبد الناصر » : الجمهورية اليمنية بوضع أقوى وأكثر اطمئنانا من أى وقت مضى فضلا عن حماية القوات المصرية لها ، حركة التحرر الوطنى فى الجنوب اليمنى على شفا تحقيق النصر النهائى بدعم مصر الكامل ، وسعود اللاجئ فى كنف عبد الناصر يدق من اليمن التى حارب ثورتها أبواب مملكته فى محاولة للعودة الى عرشه وسط سلسلة من الانفجارات وصلت الى العاصمة السعودية نفسها . وبكل وزن المصالح الأمريكية والغربية الهائل فى المنطقة لم يكن ممكنا لوضع كهذا أن يستمر ، وأصبحت سياسة « تحمل نتائج أعمالك » أو حتى سياسة استنزاف التدخل المصرى فى اليمن ترفا غير وارد ومخاطرة لا يمكن لهذه المصالح أن تتحملها ، ومن ثم أصبح من الضرورى أن ينتهى التدخل المصرى فى اليمن بشكل أو بآخر . وبالنظر الى ما بدا من

(١) خطاب عبد الناصر فى عيد الوحدة (٢٢/٢/٦٧) ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٢) راجع محمد حسنين هيكل ، نظرة طائر على امتداد الأرض العربية ، فى :

الأهرام ٦٧/١/٢٧ .

صعوبة ان لم يكن استحالة هزيمته فى شبه الجزيرة فقد جاءت الضربة على أرض مصر ذاتها ويفضى بنا هذا الى عدوان يونيو ٦٧ الذى نخشتم بدراسته من « منظور التدخل المصرى فى اليمن » هذا المبحث .

٦ - السياسة السوفيتية :

سبق أن رأينا الدور الذى نسبته بعض المصادر للاتحاد السوفيتى فى دفع الموقف المصرى الى التشدد فى أعقاب اتفاقية جـدة ، وعلى الرغم من ان الدراسة قد رفضت هذا الرأى الا أنه يطرح نفسه مرة أخرى فى هذه المرحلة للمواجهة الحادة بين النظام المصرى وخصومه : هل اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا يكمل الاستقطاب الحاد فى علاقات مصر الاقليمية باستقطاب حاد آخر فى علاقتها بالدولتين العظميين أم أن موقفه كان مغايرا بدرجة أو بأخرى . وقد يبدو أن هذا التساؤل يثير قضايا بديهية ومع ذلك فإن البحث يظهر خلاف ذلك . ولكى نجيب على هذا السؤال سوف يكون مناسبا أن نبدأ بمحاولة التعرف على الادراك السوفيتى للموقف ، وعلى ضوء نتائج هذه المحاولة يمكن تقييم الآراء المختلفة المتعلقة بأبعاد السياسة السوفيتية فى هذه المرحلة .

(أ) الادراك السوفيتى للموقف : استنادا الى المصادر السوفيتية التى اعتمدت الدراسة عليها وفى محاولة لتحديد أبعاد الادراك السوفيتى للموقف فى المنطقة العربية وأبعاده الدولية كما ورد فى الجزء السابق ، يمكن الحديث بوضوح عن أربعة أبعاد لهذا الادراك .

أولا : سبق أن رأينا أن نظرة غير واقعية قد سادت الادراك السوفيتى للثورة اليمنية فى بدايتها وأن الأبعاد الأساسية لهذا الادراك قد استمرت فى المرحلة الثانية للتدخل وان بدا واضحا أن السوفيت بدأوا يدركون حقيقة التجمد العسكرى وان يكن دون تركيز واضح والمشاكل التى تواجهها الجمهورية اليمنية وان يكن دون فهم كامل ، أما فى هذه المرحلة فقد أصبح واضحا من التعليقات السوفيتية ان الموقف فى اليمن لم يعد تدخلا خارجيا مضادا ضد ثورة قوية ناجحة تحظى بتأييد كل الشعب وانما حربا أهلية يؤيد أحد أطرافها وهو الطرف الملكى بواسطة القوى الإقطاعية والاستعمارية فى المنطقة ، وقد حددت هذه التعليقات الطرف الملكى بأنه فضلا عن الأسرة

المالكة « القبائل التي ظلت على ولائها للملكية (١) » كما اختفى الاستخفاف بالمقاومة الملكية وأشير في هذا الصدد الى خطورة هجوم الصيف الذي قام به المليون في ١٩٦٥ .

ومن ناحية أخرى فقد ظهر بوضوح أن السوفيت أصبحوا واعين بالمشكلات الداخلية التي يواجهها النظام الجمهوري ، ومن ثم فانه بعد الحديث عن دور المليون ومن يساندونهم في العمل ضد الثورة جاء الحديث عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة من العهد الملكي والتي يتم حلها والصراع بين المجموعات السياسية داخل النظام وأشير صراحة بهذا الصدد الى استفادة الرجعيين من الخلافات الجمهورية والتغيير الحكومي المتكرر في صنعاء الذي كان له أثره السيء في البلاد . وهكذا لم يكن غريبا أن ينتهي الأمر الى الحديث عن أن « الجماهير العريضة » كثيرا من القبائل قد رغبت في حل الصراع سلميا بعد أن كلفت الحرب الأهلية اليمنية اليمن أرواح الآلاف من اليمنيين وأوجدت صعوبات خطيرة (٢) .

ثانيا : من ناحية أخرى بدا واضحا من التعليقات السوفيتية النظرة القلقة الى الاستنزاف المصري في اليمن ، وفي سبتمبر ٦٥ مثلا ذكرت إحدى المقالات أن واشنطن ولندن كانتا باثارتهمما للصراع في اليمن تريدان « أن تخلقا صعوبات بالنسبة لـ ج . ع . م لارهاق اقتصادها ، فقد شكل الحفاظ على قوة قوامها ٥٠٠.٠٠٠ رجل بعيدا عن الوطن عبئا ثقيلا ، وكان الامبرياليون يعرفون بذلك وقد فعلوا كل ما في وسعهم لتصبح ج . ع . م عاجزة عن التقدم في صراع طويل في اليمن ، وهكذا يحولون بينها وبين معالجة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية » (٣) ، وفي أغسطس ٦٦ ذكرت إحدى المقالات أن التدخل ضد الثورة اليمنية قد أجبر مصر على أن تبقى لحوالي أربع سنوات حتى الآن على جيش كبير في اليمن وليس ثمة حاجة الى القول بأن هذا عبء ثقل على الخزنة المصرية يستنزف مبالغ كبيرة كان

(١) وان اخطأت كالعادة في التفسير فأرجعت السبب الى موقف شيوخ القبائل الذين ارتبطوا طويلا باللائمة ورأوا في النظام الجمهوري تقويضا لوضعهم السياسي والاقتصادي .

F. Seiful-Mulyukov, Yemen Between War and Peace, in : New Times, No. 36, September 8, 1965, pp. 10-2. (٢)

وانظر تأييدا للتحليل السابق استنادا الى مصادر سوفيتية في : Laqueur, op. cit., PP. 106-7.

Seiful-Mulyukov, op. cit., P. 11. (٣)

يمكن استخدامها في خطة التنمية (١) وفي أبريل ٦٧ تكرر نفس المعنى بالقول بأن المساعدة المصرية لجمهورية اليمن وإن كانت في منتهى الأهمية لها (أى اليمن) إلا أنها تلقى بعبء ثقيل على القاهرة لاستنزافها لموارد يحتاجها البناء الوطنى ، وإن الأعداء فى الخارج والمعارضة فى الداخل « يسعون الى الاستفادة من هذا » (٢) .

ثالثا : كان هناك تماثلا تاما فى الإدراك السوفيتى للموقف فى المنطقة العربية وبصفة خاصة دعوة فيصل لمؤتمر قمة اسلامى مع ادراك القيادة المصرية ، فقد تحدثت الكتابات السوفيتية عن تحرك امبريالى استعمارى تستخدم السعودية رأس حربة له ويهدف الى تطويق النظم الثورية فى المنطقة العربية واحداث انشقاق فى هذه المنطقة بصفة عامة ويرتب السعودية لدور الوريث لنفوذ بريطانيا بعد انسحابها من المنطقة (٣) .

رابعاً : لم يقتصر الأمر على تماثل الإدراك السوفيتى للموقف العربى مع القيادة المصرية وإنما امتد الى وجود فكرة ملحة فى الكتابات السوفيتية فى هذه الفترة تؤكد على اعتبار أن مصر هى الهدف الرئيسى لكل التحركات السابقة ، ففي مايو ٦٦ تحدثت إحدى المقالات عن المشكلات الداخلية لمصر ولكنها أضافت أن الخطر الخارجى على مصر أكبر « فالامبرياليون لديهم أسباب كثيرة لكراهية عبد الناصر فانهم لا يمكنهم أن يغفروا له تأييده للثورة فى اليمن والحركة المعادية للامبريالية فى الجنوب العربى والمناطق الأخرى » (٤) وفى أكتوبر ٦٦ نظرت مقالة أخرى الى الضغوط التى تمارس على النظام السورى من جانب وتقوية السعودية عسكرياً من جانب آخر على أنها تطويق لمصر من جانبين : السورى واليمنى وتوريطها فى التزامات

(١) P. Demchenko, Arab Differentiation, in : New Times, No. 34, August 24, 1966, P. 6.

(٢) Dmitry Volsky, Arab East : Time of Great Change, in : Ibid, No. 16, April 19, 1967, P. 10.

(٣) O. Tuganova, Political Trends in the Arab East, in : International Affairs, No. 3, March 1966, P. 31. S. Sterkina, Behind the Screen of the Islamic Pact, in : Ibid., No. 4, April 1966, pp. 86-7. Oleg Aksanov, The Arab Summit, in : New Times, No. 14, April 6, 1966, PP. 20-1. 1. Belyaev, Islamic Alliance- Who Wants it and Why ?, in : Ibid., No. 15, April 13, 1966, pp. 12-3. G. Dambayants, The King and the Arabs, in Ibid, No 12, March 22, 1967, PP. 20-2.

(٤) Yuri Bochkaryov, Battle for Progress, in : Ibid., No. 19, May 9, 1966, PP. 3-5.

مفرطة ومصاعب كثيرة (١) ، وفي ديسمبر ٦٦ تناولت إحدى المقالات تصاعد التوتر على الحدود بين إسرائيل والأردن ومع ذلك لم يفتها أن تشير الى أن الهدف النهائي هو « توجيه ضربة قوية » لمصر ، قاعدة القوى الثورية والتقدمية في الشرق العربي » (٢) .

(ب) أبعاد السياسة السوفيتية : يمكن للتحليل السابق للادراك السوفيتي على الرغم من كل التحفظات التي قد ترد عليه أن يساعد في تقييم الآراء المختلفة التي نارت حول السياسة السوفيتية في هذه المرحلة ، وقد سبق أن فندت الدراسة الآن التي نسبت للسوفيت دفعهم لعبد الناصر الى موقف متشدد بعد عقدة جدة ، وفي هذه المرحلة فان ثمة آراء مشابهة تنسب للسوفيت نفس الموقف في أعقاب القرار البريطاني في فبراير ٦٦ بالانسحاب من قاعدة عدن قبل نهاية ٦٨ ، فقد وعد السوفيت عبد الناصر بالمساعدة التي تجعل البقاء في اليمن الى ما بعد ذلك التاريخ يستحق العناء المبذول في سبيله (٣) .

وفي محاولة تقييم الآراء السابقة يمكن الحكم من خلال ما يوحى به الادراك السوفيتي السابق بأن السياسة السوفيتية وان احتفظت بخط التأييد الواضح لعبد الناصر سواء بصفة عامة أو بسبب التحركات المعادية له في المنطقة لم تكن ترى في تصعيد التوتر سبيلا لمواجهة هذه التحركات ، أما التأييد فلا يحتاج اثباتا وان كان من المناسب الاشارة الى أن حاجة السوفيت لفائدة قوى ومستقل في المنطقة كعبد الناصر قد تزايدت في أعقاب التحركات التي تمت في المنطقة العربية اعتبارا من نهاية ٦٥ (٤) ، وأما عدم تصعيد التوتر فان اثباته بغض النظر عن الشواهد التي يمكن أن تستمد من السياسة الخارجية السوفيتية بصفة عامة يمكن أن يستمد من مجموعة من الشواهد المتعلقة بموضوع الدراسة بالتحديد ، وقد تجدر الاشارة هنا الى أن الكتابات السوفيتية التي تناولت التحركات « الامبريالية - الاستعمارية - الاقطاعية » المضادة للقوى الثورية في المنطقة العربية ولمصر بصفة خاصة قد ألحت على فكرة أن العامل الحاسم في مواجهة هذه التحركات

(١) D. Volsky, Who is Making the Trouble in the Arab World, in : Ibid No 42, October 19, 1966, pp. 7-8.

(٢) M. Kemnief, Tension Centre in the Arab East, in : Ibid., No. 51, December 21, 1966, pp. 6-7.

(٣) Little, Modern Egypt, op. cit., P. 207. Stephens, op. cit., PP. 425-6.

(٤) Laqueur, op. cit., p. 75. Stephens, op. cit., p. 426.

هو تعزيز الانجازات التقدمية في داخل الدول الثورية والتعاون فيما بينها (١) .

ومن ناحية أخرى فقد سبق أن أشرنا الى ادراك السوفيت لمناخ النظام الجمهوري في اليمن والاستنزاف المصري هناك ، وقد جعل هذا السوفييت أنصارا متحمسين لأية تسوية سياسية تلوح في الأفق لمشكلة اليمن ، وقد أيدوا اتفاقية جدة وهو ما ينفي ما قيل عن مسئوليتهم عن تشدد عبد الناصر الذي لم يحدث أصلا في تطبيقها ، فرحبوا في البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتي بعد توقيع الاتفاقية مباشرة « بالجهود الرامية الى تأمين السلام في اليمن (٢) » ، بل لقد تحدثت التعليقات السوفيتية عنها بحماس كبير ووصفتها بأنها « تحسن المناخ السياسي في العالم العربي وتمهد الطريق نحو وحدة عربية أوثق » وبأنها تمثل « عقبة في طريق الاستفزات الامبريالية (٣) » ، وبعد الاخفاق الواضح لمحاولات التسوية في عام ٦٦ أرجع أحد التعليقات السوفيتية هذا الاخفاق للامبرياليين وعملائهم الذين يهدفون الى زيادة التوتر بين الدول العربية وعلق على هذا بقوله ان هذا « يفسر السبب في أن العرب يجب أن يرحبوا بتسوية للصراع » (٤) .

وفضلا عن انشواهد السابقة فان باحثا غربيا متخصصا في السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط مثل لاكور قد أيد تماما التحليل السابق للموقف السوفيتي بقوله ان موسكو وقد أدركت أن الجمهوريين لا يمكنهم أن يأملوا في نصر حاسم قد أوصت بسلام تفاوضي ، « وبينما تعهدت موسكو بالدعم الكامل للنظام الجمهوري » فانها لم تمتنع عن انتقاد « المتطرفين في صنعاء الذين يلحقون الضرر بقضيتهم ويتصرفون بطريقة تعود بالفائدة على

(١) Volsky, Moscow and Cairo, op. cit., P. 7. Demchenko, op. cit., P. 6.

Voisky Who is Making the Trouble in the Arab World, op. cit., p. 8. M. Kremnev, Arab East: The Cairo Meeting, in: New Times, No. 8, February 22 1967, p. 24.

(٢) البيان المشترك للمحادثات المصرية السوفيتية (٦٥/٩/١) ، في : الأهرام ،

٦٥/٩/٢ ، ص ٧ .

Seiful-Mulykov, op. cit., P. 12.

(٣)

انظر خطأ مطابقا لموقف راديو موسكو وصحيفة ايزستيا ووكالة أنباء نوفوستي في أعقاب الاتفاقية كما أوردته عدلى حشاد وعطية عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠١

(٤) Yemen : The Tension Makers, in : New Times, No. 35, August 31,

1966, P. 24.

الإمبرياليين وذلك بطلباتهم غير الواقعية وأعمالهم المغامرة (١) ، « كذلك فإن دبلوماسيا أمريكيا كبادو قد قال بكل وضوح « يبدو أن الاتحاد السوفيتي قد حذر الرئيس ناصر بهدوء في ١٩٦٥ - ١٩٦٦ من أنه لن يدعمه في أي تحرك عنيف في اليمن تنتج عنه زيادة هامة في الدعم الأمريكي للسعودية (٢) » .

بل أن التأمل في تصريحات كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي التي أدلى بها أثناء زيارته لمصر في مايو ٦٦ يشير إلى تأكيد نفس التحليل ، فأمام مجلس الأمة تحدث كوسيجين عن التدخل المصري في اليمن قائلا « ومن المعروف أيضا أن بلادكم تبذل جهودا كبيرة لتقديم المساعدة إلى شعب الجمهورية العربية اليمنية الشقيقة وللدفاع عنه ضد تطاول القوى الخارجية عليه . أن الاتحاد السوفيتي يؤيد موقف ج.ع.م من المسألة اليمنية وأنا نرحب بسعي قادة حكومتكم إلى البحث عن طريق تؤدي إلى تسوية الوضع في اليمن وتضمن تطورها تطورا مستقلا وديمقراطيا » (٣) .

ويمكن القول من التحليل السابق بأن السوفيت لم يكونوا مسئولين عن التفكير الهجومي الطابع للسياسة المصرية اعتبارا من بداية ١٩٦٧ ، ومع ذلك فلم يكن بوسعهم لأسباب بدئية أن يقلصوا التزامهم تجاه النظام المصري في ظروف المواجهة التي كان يجتازها مع الغرب والنظم العربية المحافظة في ذلك الوقت . وهكذا يمكن أن ننتهي إلى أن عبد الناصر في قراراته التي اتخذها في هذه المرحلة سواء ببقاء قواته في اليمن أو باتباع سياسة هجومية تجاه خصومه في المنطقة لم يعمل وفقا لتحريض سوفيتي وأن كانت السياسة السوفيتية بأبعادها السابقة لم تشكل قيда عليه .

٦ - حرب يونيو ١٩٦٧ :

يمكن القول بأن كل العوامل السابقة حتى ما قبل يونيو ٦٧ قد أفضت بالقيادة المصرية إلى قرار بالابقاء على قواتها في اليمن على الأقل لما بعد

(١) نقل لاكور هذا بالنص عن البرافدا (٦٧/١/١٩) . انظر :
Iaqueur, op. cit., p. 107.

Badreau, op. cit., p. 148.

(٢)

(٣) خطاب اليكسي كوسيجين في مجلس الأمة (٦٦/٥/١٧) ، في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر الثالث ، المجلد الثاني (اجتماع خاص بمناسبة زيارة السيد اليكسي كوسيجين رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عقد في ٦٦/٥/١٧) ، ص ٢١٠٤ .

١٩٦٨ ، أو على الأقل فإن هذه العوامل لم تشكل قيداً عليها في هذا القرار ، ولكن من ناحية أخرى سبقت الإشارة الى أن هذا القرار نفسه قد أدى الى « مدخلات جديدة » في نظام السياسة الخارجية المصرية على أساس أنه أفضى بدوره ضمن عوامل أخرى الى حرب يونيو ٦٧ التي أدت الهزيمة المصرية العسكرية فيها الى انتهاء التدخل المصرى تماما ، وسوف نتناول هنا هذا المحدد الحاسم للتدخل المصرى من المنظور المرتبط بالدراسة .

(أ) نظرة عامة : سبق أن رأينا أن التعارض بين السياسة المصرية فى شبه الجزيرة بصفة خاصة وبين السياستين الأمريكية والبريطانية بكل وزن المصالح الأمريكية والبريطانية فى هذه المنطقة كان لابد وأن يفضى الى صدام مدمر يكون هدفه من منظور الدراسة الحالية هو انتهاء التدخل المصرى فى اليمن لا فقط قبل نهاية ٦٨ ولكن فى أسرع وقت ممكن قبل أن يعجز هذا التدخل ثماره فى شبه الجزيرة العربية وفقاً لما تصورته الدوائر الغربية المختلفة ، وقد كان الوضع القوى للتدخل المصرى فى ذلك الوقت كما سيجىء فى البحث الثانى يجعل من محاولة هزيمته فى شبه الجزيرة ذاتها عملية صعبة ان لم تكن مستحيلة كذلك كان النظام المصرى يبدو محصناً ضد محاولات للانقلاب ماثلة لتلك التى جرت فى أندونيسيا وغانا (١) وهكذا بدا الحل الأمثل فى توجيه ضربة عسكرية قوية تمثلت فى عدوان اسرائيل فى يونيو ٦٧ على مصر . غير ان التحليل السابق ليس الا مجرد رؤية لعدوان يونيو « من منظور التدخل المصرى فى اليمن » ومن البديهي أن هذه الرؤية لا تجرد هذا العدوان من أسبابه الذاتية ، وقد يقتضى منا ايضاح هذه النقطة أن نشير دون تطرق الى التفاصيل الى بعض التطورات الأساسية بهذا الصدد .

ولعل نقطة البداية لهذه التطورات كانت الانقلاب السورى فى ٢٣ فبراير ١٩٦٦ ، ففي هذا اليوم استولى جناح يسارى فى حزب البعث على الحكم واتبع فيما بعد سياسة راديكالية تجاه حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة التى كانت قد ظهرت رسمياً فى العام السابق ، وقد أفضى هذا الى تزايد التوتر مع اسرائيل طيلة الجزء المتبقى من عام ١٩٦٦ ووصولاً الى ٦٧ . وقد أفضى وقوع الانقلاب السورى فى هذا التوقيت بالاضافة الى

(١) راجع نظرة رجل مخابرات أمريكى الى هذه المسألة فى : كوبلاند ، مرجع سابق ،

ازاحته لأمين حافظ (١) كواحد من أعدى أعداء عبد الناصر الى تقارب مصرى - سورى وثيق فى هذه المرحلة اكتمل به الاستقطاب الحاد فى العالم العربى فى ذلك الوقت ، وقد تأكد هذا التقارب بعقد اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين فى نوفمبر ٦٦ (٢) . ويمكن الافتراض بأن هدف عبد الناصر من هذه الاتفاقية كان مزدوجا : ردع اسرائيل عن القيام بعمل عدوانى ضد سوريا وكبح السوريين المتطرفين فى نفس الوقت حتى لا يستدرجوه الى معركة لا يناسبه توقيتها (٣) ، لكن عبد الناصر لم يكن وحده فى ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى . ففي الجانب المقابل كانت هناك اسرائيل صاحبة المصلحة الدائمة فى تحطيم القوة العسكرية المصرية فضلا عن قلقها من احتمالات نمو المقاومة الفلسطينية المسلحة وسياسات النظام السورى الجديد . وفى ذلك الوقت بدا أنه ليس هناك توقيت أمثل لتوجيه ضربة عسكرية الى مصر من وقت تمتد فيه التزاماتها العسكرية الى اليمن بصورة مؤثرة ، بل ان الشيء الذى لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن ضرب مصر عسكريا لانهاء تدخلها فى اليمن لم يكن مصلحة غربية فحسب بل كان مصلحة اسرائيلية أساسية أيضا ، فان الانتصار المتصور لمصر فى شبه الجزيرة بعد ١٩٦٨ ان لم يكن قبلها كان ليمثل خطرا حقيقيا على أمن اسرائيل : بروز احتمال تجسد الحركة القومية العربية فى دولة عربية كبرى - حل المشكلات الاقتصادية لمصر على أقل الفروض بما سوف « تستولى » عليه من عوائد البترول - فضلا عن تحكمها فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر بما يغلق المنفذ الاسرائيلى الى هذا البحر تماما . وإذا كان التحليل السابق يستند بصورة أو بأخرى الى التصورات الغربية عن الخطر المصرى على شبه الجزيرة العربية فان هذه النتيجة المتصورة الأخيرة لم تكن كذلك ، فقد سبق أن رأينا أنه اعتبارا من ١٩٦٦ بصفة خاصة بدأ الحديث من أفراد النخبة الحاكمة المصرية العسكريين منهم والسياسيين عن سيطرة القوى الثورية العربية على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر والوضع

(١) استقر الحكم فى يده فى أعقاب التدهور الشديد فى العلاقات المصرية - السورية بعد اتفاقية الوحدة الثلاثية فى ابريل ٦٣ وحتى وقوع هذا الانقلاب .

(٢) راجع : محمد حسنين هيكل ، نظرة من بعيد ، فى : الأهرام ، ٢٦/٨/٦٦ .

الأهرام ، ٢٢/١٠/٦٦ . الأهرام ، ١١/١١/٦٦ .

Dawisha, op. cit., p. 48.

Nutting, op. cit., P. 389.

(٣) راجع :

الاستراتيجى القوى الذى يعنيه ذلك ، وذلك فضلا عن قرار اليمن فى ٣٠ أبريل بمد مياها الاقليمية من ثلاثة الى اثنى عشر ميلا ، وقد نظر الى هذا القرار بوضوح فى حينه باعتباره ينبىء بخطة لمنع مرور اسرائيل من باب المندب بالنظر الى الانسحاب البريطانى المتوقع قبل نهاية ٦٨ (١) . وهكذا التقت المصلحة الغربية والمصلحة الاسرائيلية فى توقيت الضربة العسكرية لمصر ، وكان عدوان يونيو ٦٧ .

ومن الواضح أن التحليل السابق يذهب الى وجود تواطؤ ما بين الولايات المتحدة واسرائيل فى هذا العدوان ، ومع ذلك فانه تحليل ذو طابع استنباطى لا يستند الى شواهد تجريبية حتى الان . ومع ذلك فانه اذا كان لهذه الدراسة أن تدعى أنها قد توصلت الى افتراض ما بشأن حرب يونيو ٦٧ ، استنادا الى الملابس التى أحاطت بالتدخل المصرى فى اليمن قبيل هذه الحرب فهو أن هذه الحرب لا يمكن أن تكون سوى عملا أمريكيا - اسرائيليا مشتركا .

(ب) استجابة القيادة المصرية : ليست بنا حاجة الى استعادة

التطورات الاليمة التى انتهت بالهزيمة المصرية فى يونيو ٦٧ وهى لا تهنا فى ذاتها على أية حال وان كانت الاشارة واجبة الى بعض الآراء « المذهلة » التى ربطت بين يونيو واليمن فاعتبرت أن سلوك عبد الناصر خلال الموقف المتأزم فى المواجهة مع اسرائيل اعتبارا من ١٤ مايو ٦٧ كان المقصود منه إيجاد مبرر لاجراج القوات المصرية من اليمن سواء لاجراج هذه القوات « بشكل مشرف لأنها فى الطريق الى قتال اليهود (٣) » أو لأن « نقل هذه القوات من اليمن الى سيناء مباشرة دون السماح لها بدخول مصر بحجة وجود خطر مفاجئ من اسرائيل » هو الوسيلة الوحيدة لتفادى عزم هذه القوات بعد هزيمتها فى حرب اليمن على قلب نظام الحكم فور عودتها الى مصر وذلك وفقا لما جاء فى تقارير سرية عسكرية عديدة (٤) . وربما يصعب على أى باحث أن يعثر على مجموعة من المغالطات فى سطور قليلة تفوق فى عددها تلك المتضمنة فى السطور السابقة ، فمن الواضح أولا أن هذه الآراء

(١) Charles Burton Marshal, Reflections on the Middle East, in : O-bis, (١)

Vol. XI, No. 2, Summer 1967, P. 354. O'Ballance, op. cit., P. 176.

(٢) أنظر : وجيه أبو ذكرى « مرجع سابق » ص ١٦١ .

(٣) أنظر : رائد عطار ، الموقف الراهن - أفتحون هذا الملف ؟ فى ، الأهرام ،

١٧/١٢/٧٧ ، ص ٢٠ .

تفترض أن عبد الناصر كان قد قرر اخراج القوات المصرية من اليمن وبقيت فقط مشكلة « المظهر » أو ضمان سلوكها السياسى لدى عودتها • وهو افتراض غير صحيح وفقا للتحليل الوارد فى هذا الفصل كله تقريبا ، بل ان هذه الآراء تنسب أن عبد الناصر لم يسحب - وهذا بديهي - كل قواته من اليمن أثناء أزمة مايو - يونيو ٦٧ ، وان آفا مؤلفة من هذه القوات قد ظلت الى ما بعد الهزيمة بشهور حتى تم الاتفاق على الانسحاب سياسيا ثم تم تنفيذه عسكريا ، وهذا فقط اذا تجاوزنا عن الأحكام السهلة الواردة جزافا فى هذه الآراء مثل الافتراض الضمنى بأن عبد الناصر هو الذى بادر بإثارة أزمة مايو ٦٧ والحكم الخاص بهزيمة القوات المصرية فى اليمن وعزم هذه القوات على قلب نظام الحكم فور عودتها •

وعلى أى حال فانه ليس ثمة شك فى أن الأبعاد العسكرية والاقتصادية للهزيمة قد حددت على نحو قاطع استجابة القيادة المصرية بشأن التدخل فى اليمن ، ومن المفهوم أنه من الناحية النظرية كان هناك بديلان أمام أية قيادة تريد مواصلة خطها السياسى: أما الاستمرار فى سياسة ثورية هجومية عبر المنطقة العربية بأكملها تكون القوات المصرية فى اليمن رأس حربة لها أو الانكماش الى سياسة « مصر أولا » تعبر عن نفسها فى هدف ازالة آثار العدوان وتكرس من أجله كل الطاقات الاقتصادية والعسكرية بما فى ذلك تلك المتفقة على التدخل المصرى فى اليمن • ولكن الواضح أن الهزيمة كانت من الوطأة بحيث لم تترك أمام القيادة المصرية أى خيار بهذا الصدد ، ومن المشكوك فيه أن أية قيادة أخرى مهما كانت طبيعتها كانت لتتصرف على نحو مغاير فى هذه الظروف ، بل ان الأبعاد الاقتصادية للهزيمة بصفة خاصة قد دفعت القيادة المصرية الى قبول فكرة العمل العربى المشترك مرة أخرى بعد كل الاستقطاب الحاد فى العلاقات العربية قبل حرب يونيو وكان هذا فى حد ذاته يعنى دون شك انتهاء التدخل المصرى فى اليمن •

غير أن هناك احتمالا فى أن يكون عبد الناصر قد مر بفترة بعد الهزيمة مباشرة لم يكن قد حسم فيها أمره بخصوص القوات المصرية فى اليمن ، فقد روى كمال الدين حسين أنه فى لقاء له مع عبد الناصر - حوالى منتصف يونيو قد طالبه ضمن أشياء أخرى اقترحها لمواجهة أوضاع ما بعد الهزيمة بالانسحاب من اليمن لحاجة مصر الى قواتها هناك فأجابته بقوله « لكى يعود

الامام البدر (١) . « ولسنا نعرف ما اذا كانت هذه معارضة من عبد الناصر للفكرة أم أنه كان نوعاً من التفكير المسموع ، وعلى أى حال فقد بدأت تظهر بعض الشواهد على القبول المشروط من جانبه لعودة العمل العربى المشترك مرة أخرى (٢) . بكل النتائج البديهية لهذا القبول على التدخل فى اليمن ، وفى خطابه بتاريخ ٢٣ يوليو ٦٧ جاء الدليل الاكيد على الانعكاسات المتوقعة لهزيمة يونيو على سياسة عبد الناصر العربية : موقف يقبل العمل العربى المشترك من أجل « كل بندقية عربية وكل جنية عربى وكل فرد عربى وكل جهد عربى » ويتجاوز الخلافات بين النظم ويتجاوز اعتبارات الكرامة لأنه ليس هناك وزن لاعتبارات الكرامة بالنسبة لمصلحة الوطن العربى (٣) وكان الباقي مفهوماً بالنسبة للتدخل فى اليمن خاصة على ضوء الدور الذى تستطيع السعودية أن تقوم به فى تقديم الدعم الاقتصادى .

المبحث الثانى أبعاد السلوك المصرى

أوضحت الدراسة فى المبحث السابق بروز عوامل اقليمية ودولية جديدة دفعت القيادة المصرية الى اتخاذ قرار بابقاء قواتها فى اليمن الى ما بعد ١٩٦٨ على الأقل ، وبالنظر الى التكاليف الاقتصادية للتدخل وحالة التجمد العسكرى السائدة فقد كان ضرورياً أن يتم تبنى استراتيجية جديدة توفى بين الاعتبارات السابقة كلها ، وتمثلت هذه الاستراتيجية فيما أصبح يعرف باستراتيجية النفس الطويل . ومن ناحية أخرى فقد كان

(١) حديث اجراء فتحى خليل مع كمال الدين حسين فى : روز اليوسف ، ٤ أغسطس ١٩٧٥ ، ص ٩٧ . وانظر نفس الرواية لكمال الدين حسين فى : سامى جوهر ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٢) راجع : محمد حسنين هيكل ، علامات فى المحيط العربى ، فى : الأهرام ٦٧/٧/٧ . محمد حسنين هيكل ، مؤتمر أولا مؤتمر ، فى : الأهرام ٦٧/٧/١٤ . محمد حسنين هيكل ، أمام مفترق طرق ، فى : الأهرام ، ٦٧/٧/٢١ .

(٣) كان عبد الناصر يعلق بهذا على قراره السابق بطلب تأجيل مؤتمرات القمة العربية لأجل غير مسمى . انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الخامس عشر (٦٧/٧/٢٣) ، فى : وثائق عبد الناصر (يناير ٦٧ - ديسمبر ٦٨) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

القرار المصري بالبقاء في اليمن - بغض النظر عن الاحتياج المباشر لذلك بالنسبة لليمن ذاتها - يتطلب عملية إعادة ترتيب الأوضاع داخل بنية النظام الجمهوري وبصفة خاصة في اتجاه قبول هذا التكيف الجديد للتدخل المصري ، واتخذت هذه العملية شكل الانحياز الدامل لمجموعة من المتشددين الجمهوريين عرفت بتأييدها الكامل للتدخل المصري ، ومن ناحية ثالثة فإن كل ما سبق كان يعنى أن الاتجاه الى التسوية السياسية في هذه المرحلة أصبح منتها من الناحية الموضوعية بغض النظر عن أية محاولات تجرى بهذا الصدد ، غير أن الموقف من التسوية السياسية تغير جذريا بالطبع بعد يونيو ٦٧ ، وتمثل ذلك في عقد اتفاقية الخرطوم التي انسحبت القوات المصرية من اليمن بموجبها . ويتناول هذا المبحث الأبعاد السابقة للسلوك المصري في هذه المرحلة .

١ - استراتيجية النفس الطويل :

كانت استراتيجية النفس الطويل أساسا استراتيجية عسكرية خاصة بالقوات المصرية في اليمن غير انه لا يمكن تجاهل ما يمكن اعتباره بندا تكديليا لها وهو السياسة المصرية تجاه المقاومة المسلحة في الجنوب اليمنى من جانب والنظام السعودي من جانب آخر في هذه المرحلة .

(أ) الأبعاد الأصلية : أوضاع القوات المصرية في اليمن : أعلن عبد الناصر عن استراتيجية النفس الطويل لأول مرة في خطاب له في مارس ٦٦ ، ومع ذلك فانه يمكن أن ترد جذور تلك الاستراتيجية الى الفترة التي ارتبطت بالهجوم الكبير للملكيين في النصف الأول من عام ٦٥ والتي رأينا أنها انتهت بقرار مصري باخلاء المواقع المتطرفة (١) . ويمكن تلخيص أبعاد هذه الاستراتيجية فيما يلي :

أولا - الهدف الأسيل لاستراتيجية النفس الطويل هو الاعداد لاحتمال بقاء القوات المصرية في اليمن في المدى البعيد وذلك بالنظر الى كافة التطورات الاقليمية والدولية التي أقلققت القيادة المصرية على النحو السابق بيانه فضلا عن اعتبارات حماية الثوة اليمنية .

ثانيا - من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من حدوث خفض في تكاليف

(١) كذلك يبدو أن الفريق القاضى قد اقترح تطبيق استراتيجية مشابهة في اواخر ٦٣ غير أن اقتراحه قد رفض وقتها . راجع : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

التدخل المصرى فى اليمن بما يحد من الآثار غير المواتية لعامل التكاليف الاقتصادية ويتأتى هذا بخفض عدد القوات المصرية فى اليمن الى أقل حجم ممكن .

ثالثا - بالنظر الى الضرورة السابقة لخفض القوات فلا بد من تجميعها فى مراكز قوية تمكنها من تفادى الآثار الضارة لحرب العصابات الملكية وتوفر لها فى نفس الوقت القدرة على توجيه ضربات فعالة ومؤثرة ضد الأهداف الملكية (١) .

رابعا - تترك مهمة حماية المواقع التى تخليها القوات المصرية للجيش الجمهورى اليمنى والقبائل اليمنية ، على أن يكون هناك اتصال مباشر بين القيادة المصرية والقيادات اليمنية فى هذه المواقع بحيث يتم امداد قادة المناطق اليمنية بكل احتياجاتهم بما فى ذلك الغطاء الجوى اللازم لمواجهة أى عدوان .

خامسا - ولكن لما كان ممكنا أن يخل تطبيق العنصر السابق بأساس استراتيجية النفس الطويل ذاته فقد كان من الضروري أن تتضمن عنصر ردع للعمليات الملكية للحيلولة دون وقوعها أصلا وكان هذا العنصر الرادع وهو تهديد السعودية بأن أية هجمات من وراء الحدود سوف تقابل بضرب القواعد السعودية التى تنطلق منها هذه الهجمات ذاتها بل واحتلال هذه القواعد ، وفى هذا الصدد أشار عبد الناصر فى مايو ٦٦ الى أن احتلال هذه القواعد فى جيزان ونجران سوف يعزل السعودية عن اليمن كلية واتسق مع هذا تعزيز القوات المصرية فى هاتين المنطقتين (٢) .

وتطبيقا للاستراتيجية السابقة نمت تحركات واسعة للقوات المصرية

-
- (١) عبر هيكىل عن هذا بقوله « واذن فان الأمر يقتضى إعادة التجمع والتخلى عن استراتيجية حماية الأرض لصالح استراتيجية القدرة على الضرب » . انظر : هيكىل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى ، مرجع سابق .
- (٢) اعتمد التحليل الوارد فى المتن لأبعاد استراتيجية النفس الطويل على : خطاب عبد الناصر فى الاحتفال بالعيد القومى للسويس (٦٦/٤/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٢٧ . خطاب عبد الناصر فى عيد العمال بالبحلة الكبرى (٦٦/٥/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٥٤ - ٥٥٥ . خطاب عامر فى نادى ضباط القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٨ . حديث اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية فى اليمن الى الامرام ، مرجع سابق ، ص ٢ . هيكىل ، مرجع سابق . هيكىل ، طلب ضبان أمريكى للسعودية ، مرجع سابق .

O'Ballance, op. cit., PP. 156-7.

فى معظم شهرى مارس وأبريل الى مواقعها الجديدة (١) وعقب ذلك بدأت وحدات من القوات المصرية فى اليمن تعود الى مصر بحيث حدث تخفيض كبير فى القوات المصرية فى اليمن وان كان ثمة اختلاف حول الأرقام هنا ، فبينما تقدر بعض المصادر عموما هذا التخفيض بحوالى ١٥ - ٢٠ ألف بما يصل بعدد القوات المصرية فى اليمن الى حوالى ٤٠ ألف بدلا من ٦٠ ألف تقريبا قبيل اتفاقية جدة (٢) فان مصادر أخرى تصل برقم القوات المصرية فى نهاية شهر مايو بغض النظر عن عدد القوات المنسحبة الى حوالى ٢٠ ألف فقط (٣) . وعلى الرغم من ضخامة الفرق فان الثابت أن انسحابا ضخما يزيد على خمسة عشر ألف جندي قد حدث فى ذلك الوقت .

وقد أعقب تطبيق الاستراتيجية السابقة هدوء تام فى القتال ، وعلى الرغم من أن الملكيين والمصادر المتحيزة لهم قد ادعوا أن الشمال والشرق قد أصبح الآن ملكيا فان أوبالانس قد وصف هذا بأنه « مبالغة حمقاء » وأكد أن الملكيين باستثناءات قليلة للغاية لم يحققوا أى تقدم على الإطلاق، ولقد كان المثال البارز على نجاح استراتيجية النفس الطويل - والذى اعترفت به كافة المصادر فى هذه المرة بما فيها المصادر الملكية - هو احتفاظ القوات الجمهورية بمدينة صنعاء فى الطرف الشمالى لليمن على الرغم من أهميتها الرمزية الفائقة للملكيين (٤) .

ويمكن تفسير النجاح السابق بعدة عوامل لعل أهمها ثلاثة :

(١) راجع تصريحات المتحدث السكري المصرى فى صنعاء فى أول مارس و ١٢ أبريل فى : الأهرام ٦٦/٣/٢ ، ٦٦/٤/١٣ .

(٢) أنظر تصريحات متسوبة للملك فيصل فى نيويورك (٦٦/٦/٢٩) تشير الى انسحاب حوالى ١٦ ألف جندي مصرى فى : الأهرام ، ٦٦/٦/٣٠ . وانظر : Little, South Arabia ., op. cit., P. 174. Mansfield, op. cit., P. 159.

(٣) ثمة تأكيد ضمنى لهذا التقدير فى مقالة لهيكل أشار فيها الى تخفيض عدد القوات المصرية فى اليمن بقوله « وحتى فانه لو بقيت فى اليمن فرقة واحدة من المشاة يساندها لواء واحد من المدرعات تعزما مظلة من الطيران فان هذه القوة بتكاليف معقولة تستطيع أحداث تأثير ضخم » . انظر : هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى ، مرجع سابق . ويلاحظ أن هذه الكلمات قد كتبت فى مايو ٦٦ أى بعد اكتمال معالم الاستراتيجية الجديدة . انظر صدد تحديد عدد القوات بعشرين ألف فى نهاية مايو فى : O'Ballance, op. cit., P. 157.

(٤) راجع : حديث عبد الناصر الى الجارديان البريطانية (٦٦/٧/١٨) ، مرجع سابق ، ص ٨ . هيكل ، طلب ضمان امريكى للسعودية ، مرجع سابق . هيكل ، هل وصلنا الى نقطة اللاعودة مع فيصل ، مرجع سابق . O'Ballance, op. cit., P. 157.

أولا - أن استراتيجية النفس الطويل لم تحرم الجمهوريين اليمنيين من الجهود العسكرية المصرية ولكنها أعادت تنظيمه بطريقة أكثر ملاءمة لمقتضيات المواجهة مع الملكيين من جانب والقدرة الاقتصادية المصرية من جانب آخر ، ومن ثم فإن النجاح السابق للجمهوريين كان يستند بالطبع الى الأثر الرادع للقوات المصرية •

ثانيا - أن القوة الجمهورية كانت قد حققت نموا لا بأس به في هذه الفترة بما مكنتها من القيام بالدور المحدد الذي رسم لها في استراتيجية النفس الطويل (١) •

ثالثا - الدور الذي لعبته السعودية في كبح الملكيين عن القيام بعمليات قد تؤدي الى تنفيذ التهديد المصري ضد السعودية في وقت لم تستكمل فيه بعد الحد المعقول من دفاعاتها المضادة (٢) •

وهكذا تمكنت الاستراتيجية السابقة من تحقيق أهدافها الرئيسية بنجاح واضح : تخفيض كبير للقوات بما يحقق تخفيضا كبيرا في التكاليف دون خسارة عسكرية أو سياسية تذكر (٣) •

غير أن الأمور تغيرت نسبيا في أواخر ٦٦ بحدوث تصاعد محدود في القتال ويبدو أن هذا قد استلزم إعادة وحدات جديدة الى اليمن • ويحيط بهذه المسألة بالذات قدر من الغموض ، فبينما يذكر أوبالانس أنه

= وانظر في وجهة نظر مخالفة مع ملاحظة أن شميدت يعترف باستمرار صعوده في ايدي الجمهوريين :
Little, op. cit., PP. 156-7.
Schmidt, op. cit., PP. 277-8.

(١) راجع شهادة اللواء طلعت حسن بهذا الصدد في : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ •

(٢) انظر : O'Ballance, op. cit., P. 159.

(٣) وقد دفع هذا النجاح البعض لتخطئة « الاندفاع من البداية لكافة أرجاء اليمن » (حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤) وهو رأى له مبرراته دون شك غير أنه لا يجب تبسيط الأمور على هذا النحو ، فقد نذكر أن الاندفاع لكافة أرجاء اليمن قد تم في ربيع ٦٣ لتحقيق نصر عسكري يسبق توقيع اتفاقية فض الاشتباك ولذلك فحتى لو كانت القيادة المصرية في ذلك الوقت قد تخلصت من وهم النصر العسكري الكامل لكانت قد سلكت نفس المسلك عسكريا مجرد هذه الوظيفة التفاوضية • ومن ناحية أخرى فقد راينا دورا محددا للقوة الجمهورية في هذه الاستراتيجية وهي قوة تم بناء العنصر النظامي فيها في وقت لاحق ومن ثم فإن عدم « الاندفاع » الى كافة أرجاء اليمن في المرحلة الأولى كان يعنى من الناحية الفعلية تقسيم اليمن الى قسمين ملكي وجمهوري •

مع نوفمبر ٦٦ عاد عدد القوات المصرية يصل الى ٦٠ ألف ويفسر ذلك بخطط عبد الناصر في الجنوب (١) يؤكد حمروش أن العدد ظل ثابتا عند ٢٠ ألف حتى قيام حرب يونيو (٢) . وقد اعتبر أوبالانس هذا التصاعد العددي اخفاقا لاستراتيجية النفس الطويل ونهاية لها (٣) ، غير أنه يجب أن نذكر أن خفض عدد القوات كان مجرد وسيلة لتحقيق الهدف من هذه الاستراتيجية وهو البقاء الى أجل غير مسمى ، وأن لها عناصر أخرى مثل تجمع القوات في نقاط قوية واعطاء دور محدد للجماهيريين اليمنيين في القتال ، فضلا عن أن خفض التكاليف وان تأثر بوضوح بزيادة عدد القوات إلا أنه يمكن أن يتحقق بوسائل أخرى (٤) ، وعلى أى حال فعلى الرغم من الحلاف السابق حول تعزيز القوات المصرية في أواخر ٦٦ فان أوبالانس نفسه قد اعترف فيما بعد بأن نجاح السياسة المصرية في اليمن في النصف الأول من ٦٧ قد مكن من تخفيض العدد مرة ثانية قبل مايو ٦٧ الى حوالي ٣٠ ألف (٥) .

وبالنسبة للتصاعد المحدود في مستوى القتال كانت بعض التقارير قد ذكرت أن عمليات القصف الجوي المصري لتجمعات المكيين ومواقع امدادهم قد استؤنفت اعتبارا من خريف ١٩٦٦ (٦) .

ومن ناحية أخرى فقد نفى عبد الناصر في ديسمبر ٦٦ وقوع معارك برية في اليمن منذ عقد اتفاقية جدة وحتى نهاية ١٩٦٦ (٧) وفي ٢٦ يناير ١٩٦٧ اعترفت المصادر المصرية بوقوع محاولة تسلل من نجران وأشارت الى تصدى القبائل اليمنية لها بنجاح (٨) . وفي اليوم التالي تم تنفيذ التهديد المصري بغارتين جويتين على نجران ذكرت المصادر السعودية أنهما نفذتا بواسطة عشر طائرات وأفضيتا الى مصرع عشرة أشخاص واصابة

O'Ballance, op. cit., pp. 168-9.

(١)

(٢) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

O'Ballance, op. cit., PP. 181-2.

(٣)

(٤) راجع : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

O'Ballance, op. cit., pp. 18-2.

Ibid.

(٥)

Ibid., P. 168. Schmidt, op. cit., PP. 284-5.

(٦) راجع :

(٧) خطاب عبد الناصر في بور سعيد بمناسبة عيد النصر ، في : الأهرام

٦٦/١٢/٢٤ ، ص ١٠ .

(٨) الأهرام ، ٢٧ - ٢٨/١/٦٧ .

كثيرين فضلا عن اضرار مادية كثيرة (١) . وكانت هذه أول غارة جوية تعترف بها المصادر المصرية منذ ١٩٦٣ (٢) .

واستمر نموذج الأوضاع العسكرية في اليمن طيلة الشهور الخمسة الأولى من ٦٧ مشابها لما سبق : هدوء عام في درجة القتال لا يشير الى قتال خطير بصفة عامة مع وجود حوادث صغيرة كالكائنات وتلغيم الطرق من جانب الملكيين والغارات الصغيرة والأعمال التأديبية من جانب القوات المصرية (٣) وإغارة جوية على قواعد الملكيين في السعودية عند اقتضاء الأمر كما حدث في ١١ ، ١٢ ، ١٤ مايو ٦٧ (٤) .

ومن متابعة النموذج السابق لسير القتال يمكن القول بأن استراتيجية النفس الطويل كانت ناجحة بصفة عامة ، وقد يكون من المناسب في هذا السياق الإشارة الى أن السياسة المصرية تجاه القبائل في هذه المرحلة قد لعبت دورا هاما في النجاح ، ذلك أن هذه السياسة كان لها مردود عسكري بل وسياسي كبير وواضح ، ففي هذه المرحلة تم ترشيده مساعدات أو « رشاي » القبائل التي كانت تدفع لشراء ولائها دون ضابط وأصبحت المساعدات تدفع مقابل مهام محددة كحراسة طريق حيوى مثلا وما الى هذا وفي حالة عدم الوفاء بهذه المهام كانت المساعدات تتوقف مؤقتا ، ويقول

Letter dated 14 February 1967 from the representative of Saudi Arabia to the Secretary-General (S/7749), in : Security Council Official Records, Twenty-Second Year, Supplement for January, February and March 1967, United Nations, New York, 1967, p. 69.

(٢) ظهر أول اعتراف مصرى بهذه الغارات في ١٠ فبراير ٦٧ . انظر : هيكل . هل وصلنا الى نقطة اللاعودة مع فيصل ، مرجع سابق . وفيما بعد اعترف عبد الناصر بذلك بطريق غير مباشر بقوله ان التهديد المصرى بضرب المعتدى على اليمن قد نفذ عندما وقع تسلل . خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٧/٢/٢٢) " مرجع سابق ، ص ٨٠ . Schmidt, op. cit., P. 285.

(٣) O'Ballance, op. cit., PP. 179-80.

(٤) نشر الأهرام أخبار غارات ١١ ، ١٢ مايو بالطريقة التي اعتاد بها نشر أنباء الغارات التي وقعت فعلا دون اعتراف رسمى بها وهي ذكر الأنباء دون تعليق (الأهرام ، ٦٧/٥/١٤) وقد أشار أو بلانسي وحده الى أن رئيس أركان القوات المصرية في اليمن قد ادعى أن هذه السلسلة من الغارات قد شملت قاعدة صواريخ « نندربرو » البريطانية في حرس مشيطن . انظر :

O'Ballance, op. cit., P. 181.

وانظر تفصيلات المصادر السعودية عن الغارات :

Letter dated 16 May 1967 from the representative of Saudi Arabia to the Secretary-General, (S/7889), in : Security Council Official Records, Twenty-Second Year, Supplement for April, May and June 1967, United Nations, New York, 1967, p. 99.

أوبالانس ان هذه السياسة كانت ناجحة تماما وجعلت عددا متزايدا من القبائل يشايح الجمهوريين ضمانا للمكافآت من جانب ولتركها وشأنها من جانب آخر بدلا من التعرض للاغارة المستمرة من الجو ، ويشير الى أن شهري أبريل ومايو قد شهدا تحولا كبيرا في الولاء من القبائل الى الجانب الجمهوري ليس فقط من تلك القبائل الواقعة في المتناول المباشر للقوة المصرية ولكن في مناطق نائية أيضا بحيث تمكنت القوات الجمهورية في ذلك الوقت من إعادة دخول مدن هامة مثل مأرب وحريب ، وفي نفس الوقت تدهور النفوذ الملكي الى حد كبير ويمكن ذلك كله من تخفيض جديد للقوات المصرية ويمكن أيضا من الوصول بعدد القوات المصرية في اليمن عندما تأزم الموقف تماما في الشرق الأوسط مع نهاية شهر مايو ٦٧ الى أقل من ٢٥ ألف (١) .

ولا شك أن التحليل الذي قدمته الدراسة لموقف القبائل اليمنية من الحرب الأهلية يعطى جدارة لرأى أوبالانس ، غير أننا لا يجب أن نتغافل الأثر المتصور لعوامل أخرى غير « ترشيد المساعدات المصرية » ، وحتى اذا أنكرنا أى احتمال لرسوخ القضية الجمهورية عبر الزمن فان الإشارة واجبة الى أن هذه الفترة قد شهدت لأول مرة لجوء السلطات المصرية الى ما أسمته بالمكاتب السياسية وكانت هذه تتشكل من ضابط صاعقة واثنين من ضباط الصف و « تمرجي » يعيشون مع القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدها ويتناقشون معهم في مختلف القضايا السياسية والفكرية (٢) ، كذلك يمكن القول بأن استراتيجية النفس الطويل بما أدت اليه من استخدام محسوب للقوة العسكرية المصرية قد قللت الى الحد الأدنى الآثار السلبية للعمليات العسكرية المصرية بين القبائل التي سبقت الإشارة إليها .

وقد تجدر الإشارة في ختام هذا التناول الى أن مرحلة الدراسة الحالية قد شهدت حملة عنيفة مضادة لمصر شارك فيها الملكيون والسعوديون ودوائر غربية غير رسمية كثيرة اتهمت مصر باستخدام الغازات السامة ضد الملكيين في هجوم وقع يوم ٥ يناير ٦٧ على كتاف بشمال اليمن ، ومرة

O'Ballance, op. cit., pp. 180-2.

(١)

(٢) أشار عبد الناصر لأول مرة الى هذه الممارسة الجديدة للقوات المصرية في مايو ٦٧ . انظر : خطاب عبد الناصر في عيد العمال بشبرا الخيمة (٦٧/٥/٢) . مرجع سابق ص ١٦٠ . وانظر أيضا : خرووش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

أخرى في مايو ٦٧ (١) . وبالنسبة لادعاءات يناير ٦٧ يلاحظ أن النفي المصرى الرسمي كان قاطعا (٢) ، وأنه لم يوجد أى دليل حاسم على ذلك من أى نوع (٣) . أما في مايو فلم تكن السلطات المصرية في موقف يمكنها من أن تتشغل بهذه المسألة ، وقد قيل أن الصليب الأحمر قد أكد في يونيو ٦٧ تعرض قرية يمنية لهجوم بالغاز في ١٠ مايو دون أن يحدد مصدر الهجوم وإن كانت المصادر الغربية قد سارعت بتأكيد أنه لا يمكن أن يكون سوى القوات المصرية (٤) . وفي كل الأحوال كان جهد « العلاقات العامة الأمريكى » الذى استأجرته السعودية قويا وفعالا (٥) .

(ب) الأبعاد المكملّة : السياسة المصرية تجاه الجنوب اليمنى والسعودية :
يمكن القول من المبحث السابق ان استراتيجية النفس الطويل كانت في التحليل الأخير استراتيجية دفاعية ، ولكن السياسة المصرية تجاه المقاومة المسلحة للاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن وكذلك تجاه النظام السعودى قد شكلت بعدا هجوميا واضحا فى الاستراتيجية المصرية خاصة فى النصف الأول من عام ١٩٦٧ .

وبالنسبة للجنوب اليمنى فثمة إجماع بين كافة المصادر التى أشارت الى هذا الموضوع على أن القيادة المصرية قد صعدت دعمها للمقاومة المسلحة للوجود البريطانى سواء ماديا بالأسلحة والتدريب . . الخ أو دعائيا بتكثيف الحملات الدعائية ضد بريطانيا وسلطات اتحاد الجنوب العربى (٦) وهو ما يتسق مع ادراك القيادة المصرية للقرار البريطانى على أى حال ، وقد أدى هذا التصعيد فى الدعم المصرى الى تصاعد واضح فى شدة المقاومة وبصفة خاصة اعتبارا من ١٩٦٧ (٧) .

(١) Schmidt, op. cit., pp. 260-8. Exchange of telegrams between the representative of Saudi Arabia and the United Nations (S/7793), in : Security Council Official Records, Twenty Second Year, Supplement for January, February and March 1967, op. cit., 194-5. Exchange of Communications with representative of Saudi Arabia (S/7842), in : Ibid., Supplement for April, May and June 1967, PP. 8-19.

(٢) الأهرام ، ١٩ ، ٦٧/١/٢١ .

O'Ballance, op. cit., PP. 174-5.

Schmidt, op. cit., PP. 267-8.

Ibid., P. 204.

(٦) انظر مثلا :

Paget, op. cit., P. 160. O' Ballance, op. cit., P. 156. Stephens, op. cit., p. 422.

(٧) انظر الفصل الختامى .

وتتسق هذه التطورات مع ما سبق ذكره من ملامح هجومية للسياسة المصرية فى النصف الاول من ٦٧ ، ومع أبريل ٦٧ كانت هذه الملامح فى غير حاجة الى ايضاح ، وفى ٢٩. أبريل صرح عبد القوى مكاوى الأمين العام لجهة تحرير الجنوب المحتل بأن أعضاء مجلس الثورة قد اجتمعوا مع عامر أثناء زيارته الأخيرة لليمن (من ٢٣ - ٢٥ أبريل) وأن الاجتماع قد تناول المخطط السياسى والعسكرى الذى وضعه مجلس الثورة فى اجتماعاته السابقة على هذه الزيارة وأضاف أن المحادثات سوف تستأنف مع المسئولين المصريين فى شهر مايو (١) ، وفى ٢ مايو أكد عبد الناصر مساعدة القوى الوطنية فى الجنوب اليمنى بكل الامكانيات المصرية وأن كل ما تطلبه جبهة التحرير من مصر لابد أن يلبي (٢) ، وفى ٧ مايو نشر الأهرام أن الاجتماعات التى ستجريها فى القاهرة قيادة جبهة تحرير جنوب اليمن سيكون لها طابع الأهمية الكبيرة وأن هذه الاجتماعات كلها تتعلق بمواجهة المتطلبات المتزايدة للنضال المسلح فى الجنوب المحتل خاصة فى تلك المرحلة الحاسمة (٣) ، وفى ٩ مايو عقد أول اجتماع من هذه الاجتماعات بين عامر وقيادة الجبهة فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بحضور اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية فى اليمن (٤) ، وبعد ذلك بأيام بدأت فى ١٤ مايو سلسلة التطورات التى أفضت فى النهاية الى حرب يونيو .

وبالنسبة للنظام السعودى فإن حدوث تدخل غير مباشر فى هذه المرحلة ليس موضع شك أيضا ، وقد سبقت الإشارة الى تلميح هيكى منذ أغسطس ١٩٦٥ الى تفكير راود القيادة المصرية فى النصف الأول من ١٩٦٥ بشأن اتباع استراتيجية مضادة للسعودية بسبب سياستها تجاه الملكيين « مثيلة أو شبيهة بما حدث مع بريطانيا ترغم محاولات الغزو من السعودية على أن تثبت فى مواقع الدفاع لتشغلها مشاكل أمنها عن العدوان على أمن الآخرين » ، وكان مفهوما أن اتباع هذه الاستراتيجية لم يعد مطروحا فى أعقاب التوصل الى اتفاقية جدة ، ولكن مع الاخفاق الواضح للاتفاقية فى نهاية السنة وعودة الاستقطاب الحاد فى العلاقات المصرية - السعودية

(١) الأهرام ، ٦٧/٤/٣٠ .

(٢) خطاب عبد الناصر فى عيد العمال - شبرا الخيمة (٦٧/٥/٢) ، مرجع سابق .

من ١٦٦ .

(٣) الأهرام ، ٦٧/٥/٧ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/٥/٩ .

أصبح من المنطقي الافتراض بأن الفكرة السابقة قد بدأت تطرح نفسها على القيادة المصرية من جديد ، ومع تحول السياسة المصرية الى أوضاع هجومية في النصف الأول من ١٩٦٧ أصبحت الشواهد تشير بوضوح الى أن القيادة المصرية قد حسمت أمرها منذ نهاية ١٩٦٦ .

ويمكن الافتراض بأن الهدف الأدنى للسياسة المصرية المضادة للنظام السعودي في هذه المرحلة كان الزامه الدفاع عن نفسه لتأمين الثورة اليمنية بينما كان الهدف الأقصى هو احباط « المخطط الامبريالى - الرجعى » فى المنطقة ، ولتحقيق هذا الهدف تبنت القيادة المصرية سياسة تدخل غير مباشر ضد النظام السعودى ليست موضع أى شك فى بعض جوانبها بينما لا توجد شواهد قاطعة على البعض الآخر وان كانت هناك شواهد قوية عليه .

أما الجوانب المؤكدة فى السياسة المصرية تجاه النظام السعودى فهى تلك التى تتعلق بقبول اقامة سعود ملك السعودية السابق فى مصر ثم إعطائه الحق فى العمل دعائيا على الأقل من أجل استعادة عرشه ، ففي ١٣ ديسمبر ٦٦ أذيع فى القاهرة نص رسالتين تم تبادلها بين سعود وعبد الناصر ، وقد أعرب سعود فى رسالته عن نيته فى الإقامة فى « وطنه الثانى » بين أخوته فى الاسلام والعروبة ليؤدى « فريضة الاسلام » معهم ورد عليه عبد الناصر بالموافقة (١) ، وفى ١٨ ديسمبر وصل سعود الى مصر (٢) حيث استقبله عبد الناصر بعد يومين (٣) ، ولكن سعود لم يكتف « بتأدية فريضة الاسلام » فى مصر وانما بدأ بعد أيام يصرح بأن طريق عبد الناصر المؤمن بعروبتيه ودينه هو الطريق السليم الواضح لتحرير فلسطين والأهم من ذلك بأن فى نيته توجيه رسالة للشعب السعودى فى عيد الفطر (٤) ، ولم يعط سعود الفرصة الا فى « عيد الأضحى » ، وفى ٢٠ مارس ٦٧ وجه من صوت العرب كلمة الى الشعب السعودى تحدث فيها عن تدهور الأوضاع فى السعودية « أثر تورط السلطات الحاكمة بالتعاون مع الاستعمار والاستمرار فى حرب اليمن .. التى نستنكر بشدة الاستمرار فيها نظرا لاستقرار الأحوال فى الجمهورية العربية اليمنية ولاعتراف العالم بها » ، وطالب بتوجيه ما خصص للحرب

(١) انظر نص الرسالتين فى : الأهرام ، ٦٦/١٢/١٣ .

(٢) الأهرام ، ٦٦/١٢/١٩ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/١٢/٢١ .

(٤) حديث الملك سعود مع زكريا نيل ، فى : الأهرام ، ٦٦/١٢/٢٦ ، ص ٧ .

لتنمية السعودية ولغرض المواجهة مع اسرائيل ، وأوضح أنه لا يسعه أن يلزم الصمت ازاء هذه الحالة خاصة في ظل وجود قوات أجنبية في السعودية وأن واجبه الوطني يحتم عليه العمل على علاج الأوضاع وإعادة البلاد المركب العربي الصحيح ، واختتم كلمته بقوله « اننا لندعو الله أن ... يجمعنا واياكم في القريب العاجل على أرض وطننا الحبيب » (١) .

وفي أبريل خُطت القيادة المصرية خطوة أبعد فسمحت لسعود بزيارة لليمن بصحبة عامر والسادات بدأها في ٢٣ أبريل ، وفي اليمن أعلن سعود اعترافه « باسم الشعب السعودي بأكمله بالنظام الجمهوري في اليمن (٢) » . وفي ٢٤ أبريل صرح في صنعاء بأنه ترك السعودية تجنباً لسفك الدماء الا أن الوضع الذي تردت اليه من وجود للمرتزقة الأجانب ووقوع للحكم تحت سيطرة الأمريكيين والانجليز يحتم عليه أن يعيد النظر في هذا الأمر وأشار الى ولاء كثير من القبائل له ورفض الشعب السعودي للوضع القائم (٣) ، وفي اليوم التالي أعلن اصراره على استعادة عرشه « مهما كان الثمن » (٤) .

وفي كل المناسبات السابقة لم يدخر سعود وسعاً في الاشادة بعبد الناصر وسياسته ، وكذلك في الدعوة لقضية الجمهورية في اليمن . وفي ٢٥ أبريل عاد سعود الى مصر بعد أن ترك ابنين له في صنعاء ليؤثرا على الملكيين في الشمال وكذلك على الوضع في السعودية (٥) ، وفي ٢٦ أبريل وجه كلمة الى الشعب السعودي من صوت العرب كرر فيها المعاني السابقة وناشد فيها الشعب أن يجمع صفوفه وأن يستعد لكل طارئ كما ناشد الجيش السعودي على حدود اليمن التنبه لما يحاك له من دسائس والكف عن التحرش باخوانهم اليمنيين ، وتحدث كحاكم قادم للسعودية فوعد « باحترام الاتفاقيات الدولية التي هي لمصلحة بلادنا

(١) كلمة سعود الى الشعب السعودي التي وجهها عن طريق صوت العرب بمناسبة عيد الاضحى ، في : الأهرام ، ٦٧/٣/٢١ .

(٢) كلمة سعود الى الشعب اليمني التي القاها من القصر الجمهوري بصنعاء

(٢٣ / ٤ / ٦٧) ، في : الأهرام ، ٦٧/٤/٢٤ .

(٣) الأهرام ، ٦٧/٤/٢٥ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/٤/٢٦ .

(٥) حيروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

وشعبنا (١) » ، وفي ١٣ مايو استقبله عبد الناصر (٢) . وفي اليوم التالي مباشرة بدأت الأزمة التي انتهت الى حرب يونيو .

ولا يهم فيما سبق ما اذا كانت السلطات المصرية هي التي سعت الى سعود وأقنعتة بالقدوم الى مصر (٣) أم أنه قد أتى بنفسه ، فذلك لا يغير من الحقيقة الواقعة من أنه ما كان يمكن أن يقوم بما قام به دون موافقة القيادة المصرية وهو ما يكفي لاعتبار كافة تصرفاته السابقة جزءا من السياسة المصرية تجاه النظام السعودي في ذلك الوقت ، وقد كان عامر واضحا بهذا الصدد عندما صرح في ٢٥ أبريل بأن الرؤية يجب أن تكون واضحة في موضوع الملك سعود لأنه لا يمكن القول بأنه اشتراكي فضلا عن أن ذلك لم يطلب منه بالطبع ولا يجوز توقعه وإنما غاية المطلوب منه أن يسير بعيدا عن الاستعمار وفي خط تحرري ، ثم صرح في كلمات بالغة الدلالة على السياسة المصرية في تلك المرحلة بقوله « لابد أن نعلم أن وضعنا ليس سلبيا للدفاع عن الثورة اليمنية ، تلك مرحلة انتهت ولابد أن يتحول وضعنا الى وضع هجومي ، وهناك تخطيط لهذه العملية من ناحية الوضع العام واتصاله بفيصل . » وأعتقد أن سعود له ناس وكل هذه عوامل مقلقة لفيصل . الى أن تأخذ الأمور مداها ويجب أن ننقل سياستنا الى وضع هجومي في كل شيء وفي كل اتجاه » (٤) .

ولسنا الآن بصدد تقييم السلوك السابق للقيادة المصرية بمعايير أيديولوجية ثورية ، كذلك فلسنا ندرى أى أثر سييء أحدثه هذا السلوك بين عناصر المعارضة للنظام السعودي داخل السعودية ، ولكن المهم أنه قد مثل دون شك هزة عنيفة لحكم فيصل والأهم من ذلك أن الدوائر الغربية التي نظرت لأحلام أمبراطورية عبد الناصر منذ كتب فلسفة الثورة في منتصف الخمسينيات لابد أنها كانت تنظر الى الأمور بفزع حقيقي خاصة

(١) كلمة سعود الى شعب السعودية التي وجهها من اذاعة صوت العرب

(٢) (٦٧/٤/٢٢) ، في : الأهرام ٦٧/٤/٢٧ .

(٣) الأهرام ، ٦٧/٥/١٤ .

(٤) أشار هيكل الى أن أحد الأمراء السعوديين قد فاتحه في هذا أثناء وجوده في جدة مع وفد المباحثات المصري برئاسة عبد الناصر في أغسطس ٦٥ ، وقد رد هيكل بقوله : « هل مثل ذلك يجوز في تصور أي عقل ؟ أي قيمة بقيت لسعود ؟ » . هيكل ، كنت في جدة ، مرجع سابق .

(٤) نص مناقشة عامر مع الضباط والجنود في صنعاء (٦٧/٤/٢٥) ، في :

الأهرام ، ٦٧/٤/٢٨ ، ص ٥ .

وقد بدا واضحا أن سعود يشق طريقه الى السعودية تحت رايات التحالف مع عبد الناصر (١) .

وقد ارتبط وصول سعود الى مصر بسلسلة من حوادث انفجارات شهدتها السعودية أعلن عن أولها في منتصف ديسمبر ٦٦ وبعد ثلاثة أيام من تبادل المراسلات بين سعود وعبد الناصر واستمرت حتى أبريل ٦٧ ، وقد نسبت هذه الانفجارات لاتحاد شعب الجزيرة العربية الذى أعلن أنه يمثل كل طبقات المجتمع السعودى ، وادعى أنه فجر أجزاء التابلاين ومقر القيادة العسكرية الأمريكية فى الرياض ومبنى الأمن العام فى الدمام وأجزاء من قصرين ملكيين وجزءا من القاعدة الجوية السعودية فى خميس مشيط ، وقد اعترفت السلطات السعودية بوقوع انفجارات وان نسبتها الى عناصر يمنية ذريت تدريبا مصريا ، وفى ١٧ مارس أعدمته السلطات السعودية ١٧ يمينيا بتهمة القيام بهذه العمليات (٢) ، وليست هناك شواهد أكيدة على وجهة النظر السعودية بالطبع ، ومع ذلك ودون أن يعنى ذلك تأييدا لوجهة النظر الحاطنة بأنه لا توجد معارضة أصيلة داخل السعودية فانه من الواضح أن ثمة شواهد قوية تشير الى صدق وجهة النظر السعودية ، وقد سبق ان رأينا التلميح الى اتباع استراتيجية مضادة للنظام السعودى تلزمه الدفاع عن نفسه منذ النصف الأول من ٦٥ ، وسبق أيضا الحديث عن الأبعاد الهجومية الواضحة للسياسة المصرية منذ بداية ٦٧ ، كذلك تنبغى الإشارة الى الترابط الزمنى بين بداية هذه الانفجارات وبين وصول سعود الى مصر والترابط المكاني بين معظم هذه الانفجارات وبين أهداف قريبة من الحدود اليمنية وبصفة خاصة فى جيزان ونجران قاعدتى دعم الملكيين الأساسيتين فى السعودية (٣) .

Reflections on the Quarter, The Middle East : Tense and Volatile, (١)
in : O bis, Vol. X, Winter 1967, No. 4, p. 1000.

(٢) راجع الأهرام من ديسمبر ٦٦ - مارس ٦٧ . الأهرام ، ٦٧/٤/٢٣ ،
Halli'ay, op. cit., p. 67.

وانظر وجهة النظر السعودية عن الأحداث كلها فى مراسلات مندوبها الدائم فى
الأمم المتحدة مع الأمين العام :

Letters dated 25 April 1967 (S/7861) and 15 May 1967 (S\7887) from the
representative of Saudi Arabia to the Secretary-General in : Security
Council, Official Records, Twenty—Second Year, Supplement for April,
May and June 1967, op. cit., PP. 42-50 and 94-8.

وتعد هاتان الوثيقتان خير مرجع للسياسة السعودية تجاه الثورة اليمنية والتدخل

المصرى لحمايتها . فهما تلخصان على نحو نموذجي كافة أبعاد هذه السياسة .

(٣) راجع الأهرام فى الشهور المشار اليها فى الهامش السابق .

٢ - تشديد القبضة على السياسة اليمنية :

تطور هدف التدخل العسكرى المصرى فى اليمن فى هذه المرحلة على النحو السابق بيانه ليتجاوز الحفاظ على النظام الجمهورى الى تحقيق أهداف اعليمية للنظام المصرى ترتبط على أقل الفروض بالوضع فى شبه الجزيرة العربية وعلى أقصى الفروض بالمواجهة بين النظام المصرى وخصومه اقليميا ودوليا . وهنا أصبح هذا التدخل يشكل حالة مثالية لانطباق أحد الفروض التى قدمها روزنو عن الجوانب الدولية فى حرب أهلية . ويشير هذا الفرض الى أنه على الرغم من أن أهداف وبنية أحد الطرفين المتحاربين قد تستحث فى الأصل من دولة خارجية فان هذه الدولة قد تصبح لها مصلحة فى نتيجة الحرب لاتتطابق مع النتائج التى يسعى الى تحقيقها الطرف الذى يلقى التأييد (١) ، فقد أصبح الهدف المصرى من الحرب هنا هو اعادة ترتيب الأوضاع فى منطقة شبه الجزيرة العربية بما يحيط المؤامرة الامبريالية - الرجعية على النظام المصرى والحركة التى يقودها عربيا ، ويدخل فى هذا ضمنا الحفاظ على النظام الجمهورى فى اليمن بما يفيد ان تحقق هذا الهدف الأخير لا يحقق فى حد ذاته المصلحة المصرية من الحرب الأهلية فى اليمن . أما الطرف الجمهورى فيمكن القول بأنه يضم على الأقل قسما تتعارض مصالحته بوضوح مع هذه المصلحة المصرية وهو أساسا المعتدلون من الجمهوريين ثم كل من أصبح معاديا لهذا التكييف الجديد للوجود المصرى فيما بعد .

وقد تطلب هذا بدوره تغييرا فى طبيعة التدخل المصرى السياسى فى هذه المرحلة ، وقد سبقت الاشارة الى الوظيفة الديمقراطية النسبية لهذا التدخل فى المراحل السابقة الا فى الحالة الوحيدة التى بدا فيها للقيادة المصرية ان مسار الصراع على السلطة فى اليمن يتضمن أبعادا تتعلق بالعداء للوجود المصرى وهنا تدخلت بوضوح لصالح المتشددين الجمهوريين المعروفين بتأييدهم المطلق لوجود القوات المصرية فى اليمن وقد كان من شأن التكييف السابق للتدخل المصرى فى هذه المرحلة أن يزيد دون شك من نسبة المعادين لهذا التدخل فى أوساط الجمهوريين . وعلى أى حال فان هذا التكييف فى حد ذاته كان يتطلب دون شك وجود حكومة جمهورية قوية القبضة ذات سياسة لايشك على الاطلاق فى ولائها لمصر . وقد مر التدخل السياسى المصرى لتحقيق هذا الهدف بمرحلتين : الأولى اتبعت فيها الأساليب السابق بيانها فى الفصلين السابقين ، أما فى الثانية فقد

كانت الأساليب فيها ذات طابع اكراهى واضح وفى الحالتين فان المؤشر السابق استخدامه فى الفصلين السابقين يصلح هنا أيضا • وسوف نبدأ هذا الجزء بنظرة عامة لسلوك التدخل السياسى المصرى من خلال هذا المؤشر ثم نتناى بصفة خاصة التدخل بأساليب اكراهية كما إتضح منذ أغسطس ٦٦ وذلك لأهميته الفائقة فى الدلالة على طبيعة السلوك المصرى فى هذه المرحلة •

(أ) نظرة عامة : يلخص الجدول التالى الحالتين اللتين يفترض حدوث تدخل سياسى فيهما فى هذه المرحلة وفقا للمؤشر المستخدم فى الفصلين السابقين • ويلاحظ أن المناصب القيادية والبنية المؤسسية فى اليمن كانت مستقرة على الوضع الذى انتهت اليه فى أعقاب توقيع اتفاقية جدة •

جدول رقم (٩)
 العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات اليمنية للقاهرة والتعديل في المناصب القيادية أو الينمية المؤسسية في اليمن

القانونون بالزيارة	مناصبهم	أعلى مستوى لاتصالاتهم السياسية	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
أعضاء المجلس الجمهورى		عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية	١٠ مارس ٦٦ - ١٠ أبريل ٦٦	١٣ أبريل ٦٦ - ١٦ أبريل ٦٦	منصب وزارى ورئاسة أركان القوات المسلحة ضم عضو للمجلس الجمهورى، وتعيين قائد جديد للقوات المسلحة وتعديل في تسمة مناصب وزارية
عبد الله السلال	رئيس الجمهورية	عبد الناصر	٢٢ أكتوبر ٦٥ - ١٢ أغسطس ٦٦ (٢)	١٦ - ١٨ سبتمبر ٦٦	إلغاء المجلس الجمهورى واعفاء وزارة العمري وتشكيل وزارة جديدة برئاسة السلال

(١) المصدر : الأهرام في الفترات المشار إليها في الجدول . اليمن الجديدة ، ع ١٩ . بدون تاريخ إصدار ، ص ٥٥
(٢) كان السلال خليفة هذه الفترة مقيما بالقاهرة منذ أكتوبر ٦٥ .

وفيما يتعلق بدلالة مؤشر الارتباط الزمني بين زيارات القيادات اليمنية للفاخرة والتعديلات في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن وفقا لما هو مبين في الجدول فاننا نكتفي بالتحليل الوارد في أجزاء سابقة من الدراسة ، ويمكن بعد ذلك تقديم الملاحظات التالية :

أولا - التعديلات الواردة بالجدول هي كل التغيرات الأساسية في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن في فترة الدراسة على سبيل الحصر .

ثانيا - بالإضافة لما هو مبين بالجدول عن درجة التعديلات ونوعها في الحالة الأولى فقد كان هناك حديث ابتداء من ٢٧ مارس ٦٦ عن الدعوة الى مؤتمر عام يحضره كل اليمنيين من جميع المناطق ينبثق منه تنظيم شعبي جديد ينبثق منه بدوره مجلس شورى على غرار مجلس الامة في مصر (١) ، وبعد ذلك توالى التصريحات بشأن الاعداد لعقد هذا المؤتمر في بقية مارس وطيلة النصف الأول من أبريل (٢) ، ومع ذلك فان هذا المؤتمر لم ينعقد الا في آخر يوليو ٦٦ بعد زيارة لنفس الوفد اليمني المشار اليه في الجدول استمرت من ١١ مايو ٦٦ - ٢٥ يوليو ٦٦ (٣) . وتعد هذه الفترة الطويلة لزيارة أعضاء المجلس الجمهورى الذى يضم رئيس الوزراء مؤشرا في حد ذاتها على الطريقة التي كانت الأمور تدار بها في اليمن ، وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على تكوين مجلس للشورى تجرى انتخاباته بعد شهر (٤) غير أن تلاحق الأحداث في شهر أغسطس لم يسمح بهذا .

ثالثا - يلاحظ أن التعديلات الواردة في الجدول بالنسبة للحالة الثانية قد تمت بعد أكثر من شهر من عودة السلال الى اليمن ومع ذلك فسوف نرى عند بحث هذه الحالة تفصيلا أن التدخل المصرى في هذه الحالة لم يكن موضع أدنى شك ، كذلك فان التعديلات الواردة بالجدول هي مجرد التعديلات التي تلت عودة السلال مباشرة ولكننا سوف نرى أن هذه التعديلات في الشهور التالية كانت أوسع وأعمق من ذلك بكثير .

رابعا - لم تثر قضية الوحدة مع مصر طيلة الفترة السابقة على عودة السلال الا مرة واحدة وفي اطار الحديث عن تنفيذ اتفاقية التنسيق بين

(١) الأهرام * ٦٦/٣/٢٨ .

(٢) راجع الأهرام * ٢٩ ، ٦٦/٣/٣١ ، ٢٠ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦/٤/١٨ .

(٣) الأهرام * ٦٦/٥/١٢ ، ص ٨ ، ٦٦/٧/٢٦ ، ص ٨ .

(٤) الأهرام * ٦٦/٧/٣١ ، ص ٤ .

البلدين (١) . ويمكن أن يفسر عدم الحاح القيادة اليمنية على الوحدة في هذه المرحلة ببروز التناقض بينها وبين القيادة المصرية على النحو الذي سيأتى بيانه فيما بعد ، أما بعد عودة السلال الى السلطة الفعلية فى أغسطس ٦٦ فقد أثار الجانب اليمنى موضوع اتخاذ خطوات أوسع لتنفيذ اتفاقية التنسيق مع مصر (٢) ولكن دون خطوات عليّة ، ويمكن بهذا الصدد الاحالة الى التحليل السابق للموقفين اليمنى والمصرى من هذه المسألة .

(ب) التدخل الاكراهى : طيلة المرحلتين السابقتين من التدخل المصرى بل وحتى أغسطس ١٩٦٦ لم يكن عنصر الاكراه واضحا فى التدخل المصرى وكان فى الحالات التى وجد فيها اكراها ضمنيا ، بل لعله يمكن الجدل على أى حال بأنه لم يكن ثمة اكراه على الاطلاق ولم يكن الأمر يتعدى دور الوسيط بين أطراف يمنية متصارعة ، ولكن التطورات التى حدثت اعتبارا من أغسطس ١٩٦٦ كانت علامة على توفر عنصر الاكراه بوضوح فى هذا التدخل .

فقد سبقت الاشارة الى بقاء السلال فى القاهرة منذ أكتوبر ٦٥ تسهيلا للتوصل الى اتفاق بين الجمهوريين والملكيين ، وفى ١٢ أغسطس ١٩٦٦ عاد السلال الى اليمن بعد أن كان عبد الناصر وعامر والسادات قد قاموا بزيارة له لمناقشة موضوع عودته والاتفاق على الخطوط الرئيسية للمستقبل (٣) ، وقد حاول العمري منع السلال من دخول اليمن بارسال بعض الدبابات اليمنية الى المطار ولكن قائد القوات المصرية فى اليمن ، اللواء طلعت حسن ، واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود الى موقعها خلال ساعتين فراجع وان حدثت مشادة بينه وبين السلال فى المطار (٤) .

وفى أعقاب وصول السلال الى اليمن نشبت أزمة سياسية حادة بين

(١) انظر : الأهرام ، ٦٦/٥/١٢ ، ص ٨ .

(٢) الأهرام ، ٦٧/١/٢٢ .

(٣) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٤) كانت كل المصادر الغربية قد أشارت الى هذه القصة فى خطوطها العامة ثم أورد حمروش فى كتابه لأول مرة تأكيدا تفصيليا لها على لسان اللواء طلعت حسن نفسه . انظر ، المرجع السابق : نفس الصفحة ، وانظر من المصادر التى أضافت الى ما سبق محاولة العمري لفرض حراسة على الاذاعة والقصر الجمهورى .

O Ballance, op. cit., p. 165. Wenner, op. cit., pp. 159-60. Schmidt, op. cit., p. 60.

السلال ومن ورائه المتشددين اليمينيين وبين العمرى الذى انحاز الى جبهة المعتدلين ، وكان واضحا أن جزيلا من قواى شخصية تساند السلال فى هذه المرحلة ، وقد قام كل من طرفى الأزمة بجهود واضحة لحشد التأييد الداخلى (١) ، وفى ظل الانحياز المصرى لمجموعة السلال كان من السهل التنبؤ بنتيجة الأزمة وقد سلم العمرى ومجموعته بهزيمتهم على أى حال وقد قيل كثيرا انهم فكروا فى السفر الى نيويورك للاحتجاج فى الأمم المتحدة على وجود القوات المصرية والمطالبة بسحبها وأن القيادة العسكرية المصرية فى اليمن قد وضعتهم لذلك فى طائرة مصرية هبطت فى القاهرة (٢) غير أن أفراد هذه المجموعة وان اعترفوا بأن موضوع السفر الى غير القاهرة وبالذات الى أسمره قد طرح الا أنهم قد نفوا أية نية فى الذهاب الى الأمم المتحدة فضلا عن أن قرارهم قد استقر فى النهاية الى الذهاب للقاهرة (٣) . وفى الواقع ان الشواهد تشير الى صحة هذا النفى ، فقد اعترف خصومهم اليمنيون بأن قرار ذهابهم الى القاهرة كان ذاتيا وان صوروه بأنه فرار من عواقب مؤامرة تورطوا فيها كما سيجىء بيانه (٤) . ولا يتناقض هذا مع « وضع القيادة العسكرية المصرية فى اليمن لهم فى طائرة ذهبت بهم الى القاهرة » فقد كانت هذه القيادة كما هو واضح تخشى من سبلوكتهم المحتمل المعادى لمصر فيما لو ذهبوا الى مكان غيرها .

وفى ٩ سبتمبر وصل العمرى والنعمان والايرباني والجائفى وعدد من الوزراء والضباط الى القاهرة وذهبت مجموعة منهم لمقابلة عامر فلم يجدوا سوى شمس بدران الذى « لم يجدوا منه الا عنجبية وغضبا » على حد تعبير أحد المصادر اليمنية (٢) . وفيما بعد تم اعتقال جميع أفراد هذه

(١) راجع الأهرام فى الفترة من ١٣/٨/٦٦ - ٩/٩/٦٦ وانظر : Schmidt, op. cit pp. 282-3. O'Ballacne, op. cit., p. 160.

(٢) حشوش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ . ويلاحظ أن اللواء طلعت حسن هو مصدر المعلومات الواردة فى المتن . وانظر أيضا : Schmidt, op. cit., p. 283.

(٣) اجوبة مكتوبة للنعمان على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٤) تصريحات السلال الى مندوب الأهرام (٦٦/٩/٢٩) « فى : الأهرام ، ٦٦/٩/٣٠ .

عبد الرحيم عبد الله اليمن ثورة وثوار ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) راجع الثورة مرجع سابق ، ص ١٧٦ . وقد كان العمرى بين هؤلاء ولكنه عاد أدراجه عندما لم يجد عامر باعتبار أن شمس بدران « ليس من مستواه » . وفى لقاء الباقيين بشمس بدران سألهم عن المسئول عما نشر فى بعض الصحف البيروتية عن الأحداث الأخيرة فى اليمن فرد أحداهم بأن من فعلوه يسألون عنه فأمره بدران بأن يستمع بحسب فاحتج وخرج الجميع . لقاء شخصى مع النعمان ، مرجع سابق .

المجموعة عدا الايراني والجائفي اللذين حددت اقامتهما وتم ايداع الجميع في السجن الحربى مساء ١٦ سبتمبر (١) .

وكان من تحصيل الحاصل أن يعلن فى نفس اليوم قرار السلال قبول استقالة أعضاء المجلس الجمهورى ووزارة العمرى (٢) ، وفى اليوم التالى أعلن أن السلال سيرأس بنفسه الوزارة ، وفهم من التصريحات الأولى التى أحاطت مشاورات تشكيلها أنها ستكون وزارة «اليد القوية» والتعاون المطلق مع مصر (٣) ، وفى ١٨ سبتمبر أعلن تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السلال بينما تولى جزيلان منصب النائب الوحيد لرئيس الوزراء ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان واضحا أن عناصر الوزارة الجديدة من العناصر المتشددة المعروفة بتأييدها لحط السلال فى التعاون المطلق مع مصر (٤) ، وعقب تشكيل الوزارة أذاع السلال بيانا أشاد فيه بدور مصر وهاجم الحونة والمتحرفين الذين قادوا حملة تشكيك بين مصر واليمن (٥) ، كذلك أعلن فيما بعد أن الأساس الأول لسياسة اليمن الخارجية « أننا نسير جنبا الى جنب مع حامل راية الحرية وقائد القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر » وان من يقول « اننا يمكننا أن نعتمد على أنفسنا فى مثل هذه الظروف » فهو مغالط ومخادع يريد أن يصفى ثورتنا المجيدة (٦) .

(١) تم الاعتقال بالطريقة التقليدية : أخبر أفراد المجموعة بأن عامر يريد لقاءهم ولكن السيارات ذهبت بهم الى السجن الحربى حيث استقبلهم مديره اللواء حمزة البسيونى ، وطلب منه النعمان الصراحة فرد عليه : ستكونون ضيوفنا الليلة (معلومات مستمدة من لقاء شخصى مع النعمان : مرجع سابق) ولكن هذه الليلة طالت قليلا فيما بعد حتى أكتوبر ٦٧ . وقد قيل أن هذا الاحتجاز قد انقذهم من فتك السلال بهم الذى كان ينوى ذلك فعلا منذ مشاهدته مع العمرى فى المطار لولا تدخل السفير المصرى أحمد شكرى حتى لا تقع المسئولية على مصر (حمروش : مرجع سابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣) ومن هذه الزاوية بالذات لم يكن هناك بالطبع ما يحتم أن يكون هذا الإنقاذ بالاعتقال

(٢) الأهرام ، ٦٦/٩/١٧ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/٩/١٨ .

(٤) راجع : الأهرام ، ٦٦/٩/١٩ . اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥ .

O'Ballance, op. cit., pp. 160-1. Schmidt, op. cit., p. 283. Dawisha, op. cit., P. 60.

(٥) الأهرام ، ٦٦/٩/٢٠ . اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥ .

(٦) خطاب السلال فى صنعاء فى العيد الرابع للشورى (٦٦/٩/٢٥) ، فى :

الأهرام ، ٦٦/٩/٢٦ ، ص ٦ .

وفي ٢٩ سبتمبر ألقى السلال خطابا في تعز أعلن فيه « ثورة عارمة على كل من يحاول المساس بالثورة والجمهورية وانه « لا بد من اكتساح كل عميل» (١) وكان هذا مجرد رمز للتطورات اللاحقة التي شهدت اليمن بموجبها واحدة من أوسع عمليات التطهير السياسي وأكثرها عنفا ، وفي إطارها تمت عملية اعفاء واسعة النطاق من المناصب السياسية والادارية شملت وفقا للمصادر اليمنية نفسها اعفاء محسن العيني رئيس وفد اليمن الى الأمم المتحدة وسفيرها في الولايات المتحدة ، واسماعيل الجرافى مندوب اليمن الدائم بالجامعة العربية ، والدكتور سعيد الطار رئيس مجلس ادارة البنك اليمنى للإنشاء والتعمير ، ومصطفى يعقوب السفير اليمنى فى القاهرة ومحمد أحمد نعمان السفير المتجول من مناصبهم ، فضلا عن احالة عشرة ضباط الى التقاعد وفصل ٣٣ آخرين وكذلك فصل ٧٢ من العاملين بالوزارات المختلفة (٢) .

وكان هذا هو العصر السلمى فى عمليات التطهير ، فبالاضافة الى ماسبق، جرت عمليات اعتقال واسعة قدرت المصادر الغربية حصيلتها بألفى معتقل (٣) ، وفى ٢٥ أكتوبر بدأت محاكمة عدد من الأفراد بتهمة الانتماء لشبكة قامت بأعمال تخريب فى اليمن فى الفترة من أواخر سبتمبر الى أوائل أكتوبر ، واذا كان حدوث مثل هذه المحاكمات وفى هذه الظروف أمرا عاديا فقد كان من غير العادى فى هذه المحاكمة أن المتهم برئاسة هذه الشبكة كان العقيد محمد الرعيني أحد أعضاء حركة المعارضة لنظام الامامة ، وأحد القيادات البارزة للنظام الجمهورى والذي قام بأعمال رئيس الجمهورية فى بعض فترات غياب السلال عن اليمن قبل أكتوبر ٦٥ وأخيرا عين وزيرا للدولة لشئون القبائل فى حكومة السلال الجديدة (٤) . وكان

(١) الأهرام ، ٦٦/٩/٣٠ .

(٢) راجع الأهرام ، ٦٦/٩/٢٤ ، ص ٤ . ٦٦/٩/٢٩ ، ص ٦ . ٦٦/٩/٣٠ ، ص ٤ .

(٣) ٦٦/١٢/٣ اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٦ . ومن الأمور ذات الدلالة أن مجلس الوزراء اليمنى قد أصدر فى ١٠ أكتوبر قرارا يرد الجنسية اليمنية الى البيضاى ثم بتعيينه فى اليوم التالى سقيرا لليمن فى بيروت . انظر : الأهرام ، ٦٦/١٠/١١ ، ص ٤ ، ٦٦/١٠/١٢ ، ص ٦ . كذلك عين عبد الرحيم عبد الله سقيرا لليمن فى القاهرة ومندوبا دائما لها فى الجامعة العربية . اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٦ .

O'Ballance, op cit., P. 165. Paget, op. cit., P. 169.

(٣)

(٤) ذكر جزيلان ان اختياره فى الوزارة « كان طعما لاصطياد باقى عصابة التأمير » حديث جزيلان الى رئيس تحرير مجلة اليمن الجديدة ، فى : اليمن الجديدة ، ع ٢٠ ، ديسمبر ٦٦ ، ص ٩ .

المتهم الثانى هو العقيد هادى عيسى الذى شغل مناصب هامة عديدة فى النظام الجمهورى كان آخرها منصب قائد لواء صنعاء وان نسبت له بعض الاعمال الاجرامية (١) ، كذلك فقد تمت المحاكمة ونفذ حكم الاعدام علنا فى سبعة من المتهمين على رأسهم الرعينى وهادى عيسى فى نفس اليوم . ومن الواضح أن كل ما سبق قد تم اما بمباركة مصرية غير مباشرة حيث تم كله فى اطار حكومة السلال الجديدة التى لم تكن لتتكون دون التدخل المصرى السابق ، أو بتدخل مصرى مباشر أحيانا . (٢) .

وقد يكون من المناسب الآن التوقف لمحاولة تفسير السلوك المصرى ازاء هذه التطورات . ويستطيع الباحث أن يقرر باطمئنان أن هذا السلوك قد تم فى اطار تحقيق الحاجة الى وجسود حكومة يمنية ذات علاقات قوية وطيدة مع مصر فى المرحلة الجديدة (٣) . ومن الواضح أن مجموعة المعتدلين ومعهم العمري الذى انضم اليهم فى هذه المرحلة قد اتهمت بالانصال بالسعودية والولايات المتحدة لتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم ، ووفقا لمصادر يمنية رسمية كانت تفاصيل المؤامرة هى القيام بانقلاب لعزل السلال بينما تقوم الرجعية باشتباكات عسكرية على الحدود ، فى حين تقوم بريطانيا بحصارها الاقتصادى على اليمن من جنوبه المحتل فاذا تم عزل السلال سهل الالتقاء مع الملكيين والمطالبة بعد ذلك بسحب القوات العربية (٤) .

وفى الواقع أن كل الشواهد تشير الى أن الموقف المستقل لهذه المجموعة تجاه الوجود المصرى فى اليمن وليست مؤامرة أو أخرى هو السبب الأصيل للسلوك المصرى تجاههم ، فقد كان من شأن هذا الموقف أن يتناقض مع مقتضيات التدخل المصرى فى هذه المرحلة . ويمكن التدليل على هذا التحليل بما يلى :

(١) ذكر اللواء طلعت حسن انه عندما صارح جزيلاان بأنه سيحاكم الهادى عيسى تردد قائلا انه يفضل اغتياله سرا ولكن القائد المصرى أصر وقدمه للمحاكمة . قلا عن : حمروش . مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) كما فى حالة محاكمة هادى عيسى مثلا .

(٣) جاءت هذه الحاجة متفقة مع اتجاهات المتشدين الجمهوريين المعروفين باعتناقهم لخط العلاقات الوثيقة مع مصر اذ يبقى أن الجمهوريين المتشدين الذين أمسكوا بزمام السلطة فى اليمن منذ أغسطس ٦٦ لم يكونوا مجرد دمي كما تصور الكثيرون - وربما على رأسهم السلطات المصرية - ولكن كانت لهم رؤيتهم الخاصة وكان لهم خصومهم فى الصراع اليمنى ولم يضيعوا الفرصة التى سنحت لهم فى أغسطس ٦٦ .

(٤) عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق " ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

أولاً : على الرغم من كثرة ما قيل عن تأمر هذه المجموعة واتصالها بالسعودية والولايات المتحدة . . . الخ فإن بندا واحدا من بنود الاتهامات الموجهة اليها لم يتم اثباته بشكل أو بآخر ، ومع أن المخابرات المصرية فى اليمن ومعها القيادة العسكرية المصرية هناك قد تبنت اتهامات التأمر السابقة (١) فقد كان موقف القيادة المصرية من المجموعة المتهمة بالتأمر جديراً بالتأمل ، إذ على الرغم من اعتقالها لأفرادها وتحديد اقامتهم ، فقد رفضت هذه القيادة « رجاء » من الحكومة اليمنية بتسليم هذه المجموعة على أساس أن وصول أفرادها الى القاهرة يلقى على مصر نوعاً من الالتزام الأدبى تجاههم ، ويلاحظ أن الكلمات التى استخدمت بهذا الصدد لم تتضمن ادانة وإنما اقتصر على القول بأن مصر « على علم بحقيقة التهم التى وجهت اليهم (٢) » .

ثانياً : ضمت المجموعة المتهمة بالتأمر عناصر لا يمكن التشكيك فى ايمانها بالنظام الجمهورى بل ومن الصعب اتهامها بالعداء لمصر ، وإذا كان البعض قد كتب يتهم أفراد هذه المجموعة باتهامات سابقة منها تدبير خيانات لتحطيم النظام الجمهورى فى مؤتمر حرض واحلال حكم فردى محله تحت اسم دولة اليمن (٣) فإننا نحيله الى مناقشات الايريانى القيمة طيلة هذا المؤتمر والى برقيته المريرة الى عبد الناصر وفيصل . لقد تغيرت الظروف وأصبح السلوك المصرى فى جدة هو ذات التهمة التى اتهم بها هؤلاء (٤) .

ثالثاً : يؤكد ما سبق أن الاتجاه السياسى العام لحركة التطهير والتعيينات الجديدة يثبت أن القضية كانت أوسع بكثير من التأمر أو الاتصال بالسعودية أو غيرها ، فقد شمل التطهير مثلاً عدداً من المثقفين لا يمكن اتهامهم بمثل هذه الاتهامات بل لعلمهم من أشد العناصر عداء للنظام السعودى ، كذلك فإن بعض التعيينات الجديدة تشير بكل صراحة الى أسماء عرفت بتمسكها بأوثق علاقات ممكنة مع مصر .

(١) الثور ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

(٢) الأهرام ، ١٢/١١/٦٦ .

(٣) عبد الرحيم عبد الله ، انكشفت الالاعيب الاستعمارية وانكشف الخوف

فى : اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٣ .

(٤) انجدير بالذكر أن المجموعة المحتجزة فى مصر ضمت ابراهيم الحمدي رئيس

اليمن فيما بعد (١٩٧٤ - ١٩٧٧) وصاحب الرؤية الناضجة فى بناء الدولة المركزية

فى اليمن وصاحب نظرة بالغة التقدير للدور المصرى فى اليمن .

وأبما : ثمة علامة استفهام خاصة يجب أن تحيط بموقف العمري الذى ظل حتى منتصف ٦٥ يعد من أشد المتعصبين للتدخل المصرى فى اليمن وحتى نهاية السنة من أشد المتشددين فى قضية النظام الجمهورى بل لقد سبق أن رأينا من ينسب اخفاق مؤتمر حرض الى تشدده ، وقد اتهم العمري بالانتهازية فضلا عن التآمر وليس هناك اعتراض على اتهام أى مخلوق بذلك ، ولكن المشكلة فى البساطة التى تلقى بها هذه التهم ، فقد كان له موقفه المحدد من سلوك التسوية المصرى منذ قررت القيادة المصرية الذهاب الى جدة ، ويدفع المنطق الى الاعتقاد بأنه من الضرورى أن يكون قد تبين هو وأمثاله الفجوة بين الموقف المصرى والموقف اليمنى منذ عقد اتفاقية جدة ، وفى نفس الوقت فإن الطريقة التى كانت تدار بها العلاقات مع القيادات اليمنية قد أدت فيما هو واضح الى تراكم شعور من الوطنية المهانة لدى بعض العناصر على الأقل وقد كان العمري واحدا من هؤلاء (١) . ومع اتضاح أهداف المرحلة الجديدة للتدخل المصرى تفاقم هذا الشعور وانحاز العمري بالتدريج الى مجموعة المعتدلين بعد أن كان أعدى أعدائها .

وعلى الرغم من التحليل السابق فإنه سواء كانت تهم الاتصال بعناصر خارجية صحيحة بالنسبة للبعض أو كان الصحيح هو مجرد بروز خطر الخط المستقل عن السلطات المصرية ، فقد كانت النتيجة بالنسبة للسلطات المصرية واحدة فى الحالتين : ضرورة احباط أى تحرك فعلى أو محتمل لا يتسق والأهداف الجديدة للتدخل المصرى فى هذه المرحلة .

وإذا انتقلنا الآن من التفسير الى التقييم فمن الواضح - بصرف النظر عن كل ما سبق - أن الاجراءات السابقة قد نجحت بصورة ملحوظة فى تحقيق الأهداف المطلوبة منها ، فعلى الرغم من أنها أفضت بطبيعة الحال الى استقطاب حاد فى القوى السياسية داخل اليمن (٢) الا أنها أدت الى

(١) من الحوادث ذات الدلالة البالغة الطريقة التى عومل بها العمري أثناء زيارة كوسيجين للقاهرة فى مايو ٦٦ . فعندما ذهب العمري للقائه وفقا للموعد المحدد أخبره ضابط مصرى بأن الموعد قد تأجل ، فثار العمري واعتبر ذلك اهانة لليمن وطلب من مترجم كوسيجين أن يخبره بأنه لا يريد أن يقابله . ومن الواضح أن هذه المسألة قد سميت ارتباطا لكوسيجين الذى حرص على أن يزور العمري فى منزله بصر الجديدة قبل مغادرته للقاهرة . لقاء شخصى مع الثعمان " مرجع سابق : الأهرام ، ٦٦/٥/١٩ .

Kerr, The Arab Cold War, op. cit., PP. 112-3. O'Ballance, op. cit., P. 158.

استقرار واضح ، وقد أجمعت على هذا كافة المصادر التي تناولت الموضوع على الرغم من تحيز بعضها ضد ثورة اليمن والتدخل المصرى (١) .

٣ - الموقف من التسوية السياسية :

سبق أن رأينا اخفاق آخر محاولة للتسوية السياسية فى المرحلة السابقة بسبب عمق التعارض الجمهورى - الملكى كما اتضح من مؤتمر حرض تم تكفل تحرك فيصل بشأن عقد مؤتمر قمة اسلامى باضافة التعارض المصرى - السعودى من جديد وبصفة خاصة اعتبارا من آخر ديسمبر ٦٥ ، وفيما بعد تكفلت العوامل الأخرى الاقليمية والدولية بتكييف جديد للتدخل المصرى أصبح من قبيل تحصيل الحاصل توقع اخفاق كل محاولة للتسوية السياسية فى اطاره ، ولهذا لم يكن غريبا أن يستمر التوقف التام فى تنفيذ اتفاقية جدة من ناحية والا تحقق وساطة الكويت التى بدأت منذ أبريل ٦٦ واستمرت حتى نهاية السنة تقريبا دون أية نتائج عملية. ولكن أبعاد الموقف فى المنطقة تغيرت بشكىل جذرى بعد حرب يونيو ٦٧ مما أعاد ترتيب أولويات السياسة المصرية بشكل حاد وانعكس هذا على التدخل فى اليمن فى شكل قبول القيادة المصرية الكامل للتسوية السياسية كما انعكست فى اتفاقية الخرطوم فى أغسطس ٦٧ ، وأعقب هذا انتهاء التدخل المصرى بانسحاب آخر جندي مصرى من اليمن فى ديسمبر ٦٧ . وسوف يتناول هذا الجزء الموقف المصرى من التسوية السياسية كما تطور على النحو السابق بيانه .

(١) محاولات استئناف مؤتمر حرض : طيلة شهرى يناير وفبراير ٦٦ ظل هناك حديث حول اتصالات مصرية - سعودية لاستئناف مؤتمر حرض (٢) ولكن العوامل الجديدة التى طرأت على الموقف على النحو السابق بيانه كانت تنبئ توقع أية نتائج فعلية لهذه الاتصالات وهو ما حدث بالفعل ، وفى ١٦ فبراير وصل عامر والسادات الى صنعاء حيث أدلى عامر بتصريحات عكست رسميا لأول مرة الموقف المصرى وقد خرج من مرحلة المهوونة الكاملة بعد بروز التعارض السعودى - المصرى من جديد ، ولكن لاحظ ان تصريحات عامر اقتصر على التشديد فيما يتعلق بموقف مصر فى حالة استئناف القتال دون أن تصل الى الموافقة صراحة على التفسير

(١) انظر مثلا : O'Ballance, op. cit., p. 165. Weaver, op. cit., pp. 159-60.

Schmitt, op. cit., pp. 287-90. Stephens, op. cit., pp. 427-8.

(٢) راجع الأهرام فى هذه الفترة .

الجمهورية لاتفاقية جدة ، فقد وجه عامر تحذيرا لكل من يخالف اتفاق السلام في اليمن وقال ان القوات المصرية ستحافظ على اتفاقية جدة ووقف القتال ولكنها ستضرب بعنف كل من يخالفه من الطرف الاخر (١) ، وفي اليوم التالي كرر المعاني السابقة وأضاف اليها ان مصر تعمل للوصول الى حل سلمي ولكنها لن تقبل حلولاً على حساب عزتها وكرامتها ، وأشار الى ضرورة حفظ حق الشعب اليمني وعدم التفريط فيه (٢) ، ووضح بالطبع أنه على الرغم من الموقف المتشدد فان عامر لم يلزم نفسه بوجهة النظر الجمهورية في تفسير اتفاقية جدة ، وقد تأكد هذا الموقف التوفيقى بتصريحات لعبد الناصر في ٢٠ فبراير أشار فيها الى أنه يرجو الا يخفق مؤتمر حرض وان الجانب المصرى يسعى لحل المشاكل الموجودة سلميا على أن يتولى الشعب اليمني تقرير مصيره بنفسه والى أنه يسعى لحل الخلافات في التفسير التي ثارت بينه (أى الجانب المصرى) وبين الجانب السعودى ، وأشار الى أنه ليس لديه ما يقوله عن خطة مصرية فى حالة اخفاق مؤتمر حرض (٣) ، ولكن الموقف تغير جذريا فى اليوم التالى (٢١ فبراير) ، ففي هذا اليوم نشر حديث كان فيصل قد أدلى به فى ٢٠ فبراير أى فى نفس اليوم الذى أعلن فيه عبد الناصر التصريحات السابقة ، وفى هذا الحديث قال فيصل ان مصر لم ترد بشأن ما طلب منها حول تفسير المادة التي حدث الخلاف حولها بين الجمهوريين والملكيين فى حرض وأنه كان يأمل من القاهرة أن تنفذ الجزء الخاص من الاتفاقية بها طالما أن السعودية قد أوقفت مساعدات الملكييين من جانبها ، وأشار الى أن القاهرة كان يجب عليها أن تبدأ بسحب قواتها منذ بدء مؤتمر حرض فى ٢٣ نوفمبر ٦٥ ، وحين سئل عن تفسيره لهذا السلوك المصرى قال ما نصه « لا أعرف لمثل هذا تفسيراً ولكننا نعرف أن لدى القاهرة مشاغل فى الداخل والخارج ناتجة عن ظروف

(١) تصريحات عامر فى صنعاء (٦٦/٢/١٦) ، فى : الأهرام ، ٦٦/١٢/١٧ .

(٢) خطاب عامر فى ضباط الصف والجنود المصريين فى صعدة (٦٦/١٢/١٧) ،

فى : الأهرام ، ٦٦/٢/١٨ . وانظر أيضا خطابه فى ضباط الصف المصريين فى صنعاء

(٦٦/٢/١٨) ، فى : الأهرام ، ٦٦/٢/١٩ ، ص ٧ .

(٣) المؤتمر الصحفى للرئيس عبد الناصر مع الوفد الصحفى العراقى بالقاهرة

(٦٦/٢/٢٠) ، فى : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر

القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٩٧ . وكان البيان الرسمى الصادر فى ١٩ فبراير

عن اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين مصر والعراق فى دور انعقادها الثانى قد نص

على « الدعم الكامل للجهود المبذولة لاحتلال السلام والاستقرار فى اليمن » وعلى أن هذه

الجهود « خطوة كبرى لتيسير تبعثه القوى العربية لمجابهة الاخطار الصهيونية » . انظر

نص نبيان فى : الأهرام ، ٦٦/٢/٢٠ .

خاصة قد تكون هي التي صرفتها عن المبادرة في سحب قواتها » • وحين سئل عن توقعاته بشأن عودة الحرب أجاب بأن هذا « غير وارد بالنسبة لنا ونعرف أن الرئيس جمال عبد الناصر يدرك قبل غيره نتائج ما قد يحدث كما أنه ليس في حاجة الى مغامرة أخرى بعد الظروف التي مر بها خلال الثلاث سنوات التي حارب فيها هناك ، كما أن سيادة الرئيس لديه مشاغل في الداخل تصرفه عن المضي في هذا الطريق الخطر (١) » •

وكان اليوم التالي لنشر حديث فيصل كما هو معروف الموعد السنوي لخطاب عبد الناصر بمناسبة عيد الوحدة ، وإذا كان ثمة شك منذ بداية ١٩٦٦ وحتى ذلك الوقت في أن طريق التسوية قد أصبح مستودا فان هذا الخطاب قد قطع كل شك ، فقد رد عبد الناصر على كل ما أثاره فيصل فأشار الى أن القاهرة على عكس ما قاله قد وضحت وجهة نظرها بشأن تفسير الاتفاقية الى السعودية وقدم تفسيراً لمسألة انسحاب القوات بأنه لن يتم إلا اذا وجدت الحكومة التي تقوم بتنظيم الاستفتاء ، علماً بأن اتفاقية جدة تنص على أن يبدأ الانسحاب يوم ٢٣ نوفمبر ٦٥ ، ولكن ما كان أهم من هذا الخلاف الجديد حول تفسير اتفاقية جدة هو بروز التعارض المصري السعودي الى العلن من جديد ، فقد كان واضحاً أن عبد الناصر قد استاء استياءً بالغاً من حديث فيصل عن « المشاغل » الداخلية واعتبر هذا تعريضاً بالوضع الداخلي في مصر ، ورد على فيصل بتعريض ضمني بالنظام السعودي عندما أوضح أن هذه المشاغل هي « مشاغل تغيير المجتمع من مجتمع إقطاعي رأسمالي تحظى الأقلية فيه بكل شيء وتأخذ الكثرة الفئات الى مجتمع اشتراكي تسود فيه الكفاية والعدل » ، كذلك أشار في رده الى اتهام فيصل بمساعدة الإخوان المسلمين ضد النظام المصري ، ومن ناحية أخرى كان هذا هو الخطاب الذي خصصه عبد الناصر بالكامل تقريباً لعرض تاريخ محاولات الأحلاف الغربية في المنطقة والهجوم عليها وعلى تحرك فيصل باعتباره آخر محاولة في هذه المحاولات ، وعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يعرض شخصياً بالملك فيصل طيلة الخطاب فقد كانت أبعاد الخلاف الموضوعي بينهما أقوى أثراً دون شك من أي تعريض شخصي ، فضلاً عن أن هذا الخطاب كان كما نذكر هو المناسبة التي أعلن فيها عبد الناصر نية البقاء في اليمن الى ما بعد ١٩٦٨ (٢) •

(١) حديث الملك فيصل لمراسل جريدة الرأي العام الكويتية - جدة (٦٦/٣/٢٠)

مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٣ • (٢) راجع : خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) • مرجع سابق

ولذلك فانه لم يكن هناك فى الواقع معنى حقيقى للاتصالات المصرية السعودية التى تمت بعد ذلك فى شهر مارس أو توقع لأية نتيجة تترتب عليها ، وفى ٧ مارس على سبيل المثال أصدرت لجنة السلام بيانا جاء فيه أن مصر والسعودية أبديتا رغبتهما فى انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر حرض فى أقرب فرصة ممكنة وتركنا للجنة اختيار المكان الملائم وإن اللجنة تقوم بالاتصالات اللازمة بهذا الصدد (١) ، ولكن اللجنة لم تستطع احراز أى تقدم بهذا الشأن وأعلن فى ٢٧ مارس عن وجود خلاف داخلها بين الجانبين المصرى والسعودى بشأن مكان انعقاد المؤتمر ، فقد اقترح الجانب السعودى - فى خروج جديد على نصوص اتفاقية جدة - أن يعقد المؤتمر خارج اليمن (٢) ، بينما تمسكت مصر بعقده فى داخل اليمن (٣) ، ولم يكن هذا سوى مجرد رمز على عدم جدوى أية جهود لاستئناف مؤتمر حرض فى ظل الأبعاد الجديدة للموقف .

ومع ذلك فقد ظلت لجنة السلام المصرية - السعودية قائمة من الناحية الشككية ، وفى أعقاب عودة السلال الى اليمن فى أغسطس ١٩٦٦ وجه الى الجانب السعودى فى هذه اللجنة تهم القيام بأعمال تخريب سياسى داخل اليمن (٤) ، وفيما بعد أعلن فى يناير أن الحكومة اليمنية طلبت من الأعضاء السعوديين فى اللجنة « وقف اتصالاتهم المريبة » وأنها أنذرتهم بعدم مسئوليتها عن حياتهم فيما لو غادروا مقر اللجنة (٥) . وفى ١٧ مايو ٦٧ أعلن رسميا أن الحكومة اليمنية قررت انتهاء وجود لجنة السلام فى اليمن بعد أن ثبت الدور التخريبى للجانب السعودى فى اللجنة بالإضافة الى عدم جدوى وجودها فى ظل الأمن والاستقرار القائمين فى اليمن (٦) .

(ب) وساطة الكويت : منذ البداية اتسمت السياسة الكويتية تجاه الصراع اليمنى بسمات تؤهلها للقيام بدور الطرف الثالث ، فمن جانب اعترفت الكويت بالنظام الجمهورى فى اليمن فى ١٠ مارس ٦٣ (٧) وقدمت له فيما بعد مساعدات لتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، كذلك أظهرت الكويت اهتماما بتسوية الصراع اليمنى منذ مؤتمر القمة

(١) الأهرام ، ٦٦/٣/٨ .

(٢) راجع ٣ من الاتفاقية التى تنص على عقده فى مدينة حرمص .

(٣) الأهرام ، ٦٦/٣/٢٧ .

(٤) تصريحات السلال الى مندوب الأهرام - صنعاء (٦٦/٩/٢٩) ، مرجع سابق .

(٥) الأهرام ، ٦٧/١/٢٤ .

(٦) الأهرام ، ٦٧/٥/١٨ .

(٧) الأهرام ، ٦٣/٣/١١ .

العربي الأول في يناير ٦٤ (١) ، وقد أهلتها علاقاتها الطيبة بكل من النظامين المصري والسعودي فيما بعد للقيام بدور نشط للوساطة بين الطرفين .

وقد بدأ الحديث عن وساطة الكويت في أبريل ١٩٦٦ قبل زيارة قام بها أمير الكويت لمصر في هذا الشهر (٢) ، وبالفعل فقد كانت هذه المسألة على رأس الموضوعات التي تناولتها الاجتماعات بينه وبين عبد الناصر أثناء زيارته لمصر في الفترة من ١٢ - ١٦ ابريل (٣) وقد سبقت هذه الزيادة وتلتها اتصالات مكثفة استمرت حتى أغسطس ٦٦ قام بها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر في كل من السعودية ومصر تخلتها لقاءات للوزير الكويتي مع كل من عبد الناصر وفيصل ومساعديهما (٤) ، وفي ٤ أغسطس أعلن وزير الخارجية الكويتي أن جهود الوساطة تبلورت في مقترحات قدمت الى كل من مصر والسعودية وأن الدولتين وافقتا على اجتماع يعقد بين ممثليهما في الكويت لمناقشة هذه المقترحات (٥) ، وفي ١٧ أغسطس بدأت مباحثات بين حسن صبري الحولي ود . رشاد فرعون بحضور وزير الخارجية الكويتي استمرت ثلاثة أيام أعلنت وزارة الخارجية الكويتية بعدها أن الجانبين توصلا الى مشروع اتفاق مبدئي سيعرض على البلدين (٦) ، وقد فسر هذا في كثير من المصادر باعتباره اتفاقا تم بين مصر والسعودية على حل ما (٧) غير ان هذا في الواقع لم يكن سوى مسودة حل يبلغه كل طرف الى حكومته لابتداء الرأي (٨) ، وكان واضحا أن ردود الحكومتين لم توفر أساسا لاجتماع قادم يعقد بين ممثليهما وأن جهود الكويت للتقريب بين الموقعين بعد ذلك

(١) الأهرام ، ١٦/١/٦٤ .

(٢) الأهرام ، ٦/٤/٦٦ .

(٣) الأهرام ، ١٤/٤/٦٦ .

(٤) تراجع في هذه الاتصالات الأهرام أبريل - أغسطس ١٩٦٦ ، وانظر أيضا :

أجوبة الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت على أسئلة مراسل جريدة الحياة

الكويت (٦٦/٦/٢٠) ، « في : الحياة » ، ٦٦/٦/٢١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦

مرجع سابق . ص ٣٧٦ .

(٥) الأهرام ، ٥/٨/٦٦ .

(٦) الأهرام ، ١٨ - ٦٦/٨/٢٠ .

(٧) انظر سبيل المثال :

Dawish, op. cit., p. 60. O'Ballance, op. cit., p. 162.

(٨) نقلا عن بيان الخارجية الكويتية ، الأهرام ، ٦٦/٨/٢٠ . وانظر أيضا : أجوبة

الملك فيصل في مؤتمر صحفي عقد بأثقة (٦٦/٩/٣) ، مرجع سابق ، ص ٦٣٦ . وربما

يكون السبب فيما حدث من لبس هو استخدام البيان التغيير « مشروع اتفاق مبدئي » .

لم تنجح (١) ، وفي ٢٩ أكتوبر أعلن أمير الكويت في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الأمة الكويتي أن الكويت ما زالت تواصل مساعيها وإن أشار الى وجود عقبات تقف في طريق التوسط بين البلدين (٢) ، ومن الواضح أن وساطة الكويت قد تعثرت منذ تلقى ردود الحكومتين المصرية والسعودية على المقترحات الكويتية التي نوقشت في اجتماعات أغسطس وعموماً فإن كل حديث عن وساطة الكويت قد انتهى في ديسمبر ٦٦ .

ولم يعلن رسمياً مضمون المقترحات الكويتية على الإطلاق وإن كان يمكن التوصل الى صورة عامة عن هذه المقترحات من عدة مصادر تعرضت لها على النحو التالي :

أولاً - تكوين حكومة انتقالية من الجمهوريين والملكيين بأغلبية جمهورية ومع استبعاد أعضاء أسرة حميد الدين تحكم البلاد في فترة انتقالية مدتها تسعة شهور تسمى اليمن خلالها بدولة اليمن .

ثانياً - تنسحب القوات المصرية في خلال الفترة الانتقالية وتحل محلها قوات رمزية من ثلاث دول عربية يتم الاتفاق عليها بين مصر والسعودية لا يقل عددها عن ١٠٠٠ من كل دولة تشرف على اجراء الاستفتاء (٣) .
ويلاحظ أن المقترحات السابقة قد حاولت أن تواجه نقاط الخلاف التي ثارت في تفسير اتفاقية جدة داخل مؤتمر حرض فأعطت لوجهة النظر الجمهورية استبعاد أسرة حميد الدين وأعطت لوجهة النظر الملكية الغاء كلا النظامين القائمين مع ترضية الجمهوريين بأعطائهم الأغلبية داخل الحكومة الانتقالية .

وفي محاولة التعرف على الموقف المصري من وساطة الكويت ليس هناك إلا أحد احتمالين فاما أن الجانب المصري قد شارك في الاتصالات التي تضمنتها جهود الوساطة الكويتية كنوع من التمويه الدبلوماسي على الرغبة المصرية في البقاء في اليمن ، أو أنه شارك فيها بأمل جاد في التوصل الى تسوية ، ووفقاً لهيكل فقد أظهر الجانب المصري مرونة كبيرة أثناء هذه الاتصالات ، وقبل المقترحات الكويتية وكان كل ما أصر عليه الجانب المصري هو أن يكون الاستفتاء عام ومباشر ، وأن تبعد أسرة حميد الدين عن حدود السعودية مع اليمن (وليس عن الحكومة الانتقالية

(١) راجع الأهرام ، ١٠ / ٩ / ٦٦ .

(٢) الأهرام ، ٣٠ / ١٠ / ٦٦ .

(٣) مصدر المعلومات السابقة : د. بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
هـل وصلنا الى نقطة الاعدودة مع فيصل " مرجع سابق .

Hassouna, op. cit., P. 190.
O'Ballance, op. cit., P. 162.

فقط) ، وكانت هذه النقطة الأخيرة هي التي تعثرت عندها المباحثات ، فقد وافقت السعودية على المبدأ ووقع الحلاف على التوقيت ، فقد رأت مصر أن يتم ذلك عندما يكون نصف القوات المصرية قد سحب من اليمن وأصرّت السعودية على ألا يتم ذلك إلا بعد سحب القوات المصرية بأكملها من اليمن وفهم الجانب المصري ذلك على أن كل ما تريده السعودية هو انسحاب الجيش المصري من اليمن لكي تتاح لها بعد ذلك حرية التدخل المطلقة ضد الثورة اليمنية ويكون على مصر أن تقبل الأمر الواقع أو تعيد قصة الذهاب الى اليمن من بدايتها (١) .

والأمر المؤكد - حتى لو كان الجانب المصري قد تصور صادقاً مع نفسه انه يبدي مرونة في مفاوضات الكويت - أن هذه المرونة إذا ما وضعت في السياق العام للسلوك المصري لا يمكن أن تكون سوى التشدد نفسه . الهجوم على تحرك فيصل الاسلامي ، والتعريض الواسع بالنظام السعودي ، وإعلان نهاية سياسة القمة ، وأخيراً إعادة السلال الى اليمن في ١٢ أغسطس وقبل أسبوع واحد من المباحثات التي جرت في الكويت مع ممثلي السعودية ، فكل هذه لم تكن سوى علامات بارزة في السياسة المصرية في مرحلة المواجهة مع خصومها وكانت لتحكم على أية محاولة للوساطة موضوعياً بالاخفاق . وذلك كله فضلاً عن أن نفس التحليل ينسحب - كما هو واضح - على السياسة السعودية . فالنوايا اذن قد لا يستطيع أحد أن يقطع بها ، ولكن المهم أن أبعاد المرحلة اقليمية ودولياً لم تكن لتسمح بأي توفيق حقيقي بين وجهات النظر .

ويبقى بعد ذلك أن وساطة الكويت حتى لو كانت قد نجحت وأفضت الى اتفاق بغض النظر عما سيفعله المصريون والسعوديون بعد ذلك لاصطدم ذلك الاتفاق من جديد بالقيادة الجمهورية على الأقل ، وفي هذه المرة وبفرض أن السلوك المصري في إعادة السلال كان منفصلاً عما يجري في الكويت فإن القيادة المصرية كانت سوف تصطدم بقيادة جمهورية ربما يظنها الكثيرون مجرد دمية ولكنها كانت تستفيد من التدخل المصري لخدمة قضيتها بقدر ما تستفيد القيادة المصرية منها وربما أكثر . ولقد بنت هذه القيادة كل رصيدها منذ قيام الثورة على التشدد ، ولم تكن لتقبل بأي حال ما سوف تنتهي اليه وساطة الكويت على أساس أن نتيجتها كان لابد وأن تتضمن فترة انتقالية يصبح فيها النظام الجمهوري غير قائم وهو موقف رفضه باصرار قائد جمهوري معتدل كالإيراني في مؤتمر حرض فما بالناس بالتشددين .

(١) هيكل ، مرجع سابق .

(ج) اتفاقية الخرطوم : فى الأيام الأولى ليونيو توقفت الغارات الجوية المصرية على الملكيين وسحبت معظم الطائرات المصرية من اليمن ومعها مزيد من القوات حتى وصل عدد القوات الى أقل من ١٥ ألف ، كذلك تم سحب الحاميات المصرية من المواقع البعيدة وحلت محلها قوات جمهورية ، و تم شحن المئات من المدافع والمركبات المدرعة الى مصر (١) غير أن كل ما سبق لم يؤد الى تدهور وضع الحكومة الجمهورية فى اليمن ويبدو أن ذلك كان راجعا بالاضافة الى التحليل السابق لتزايد قوة الجمهورية فى هذه الفترة الى حماس القبائل الجمهورية وبعض القبائل المترددة لخطوات عبد الناصر فى مايو ٦٧ .

ومع ذلك فقد قام الملكيون فيما بعد بهجوم فى الجزء المتبقى من شهر يونيو للاستفادة بالتطورات السابقة فى اعداد وتسليح القوات المصرية فى اليمن وتمكنوا بالفعل من تحقيق بعض النجاح - وان بالغوا فى تصويره - تمثل فى القيام بعدد من الكمائن للطواير المصرية المنسحبة واحتلال حرص وميدى واحراز بعض التقدم منها أسفل السهل الساحلى فى اتجاه الحديدة ، كذلك استولت قبائل موالية للملكيين على كل من حريب ومأرب .

وفى أول يوليو بدأت القوات المصرية هجوما مضادا كان يعكس من جانب الافاقة من صدمة الهزيمة من يونيو ولكن الأهم من ذلك أنه كان يمهّد لتسوية سياسية حتمية سوف تتضمن دون شك انسحاب القوات المصرية بما يجعل تحسين الأوضاع الجمهورية أمرا ضروريا . وقد قامت القوات الجوية المصرية بغارات شديدة على مقر القيادة الملكية فى كتاف (٢) ، وتلت ذلك غارات جوية أخرى ، وفى يوم ٥ يوليو عين اللواء عبد القادر حسن قائدا جديدا للقوات (٣) ويقول أوبالانس انه أرسل فى الحال طواير تأديبية فى جميع الاتجاهات تمكنت فى معظم الأماكن من دفع

(١) يقول أوبالانس أيضا انه تم فى ذلك الوقت الاستفادة من وقوع اليمن خارج مدى الطائرات الاسرائيلية بتخزين المعدات الحربية السوفيتية فيها ويقول انه قد وجد حوالى ١٠٠ طائرة سوفيتية فى صناديقها فى الحديدة وصنعاء فى ذلك الوقت .

(٢) أثرت حملة واسعة مرة أخرى فى ذلك الوقت بصفة خاصة فى بريطانيا حول استخدام الطائرات المصرية للغازات السامة فى هذه الغارات . انظر :

Schmidt, op. cit., PP. 269-71.

(٣) بدلا من اللواء طلعت حسن الذى عاد الى القاهرة مديرا لهيئة العمليات .

انظر : الأهرام ، ٦٧/٧/٦ ، حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

الملكيين الى الحلف على الرغم من وجود أسلحة فى حيازتهم فى ذلك الوقت أفضل بكثير مما كان لديهم فى أى وقت ، ومع يوم ٢٠ يوليو كانت القوات المصرية قد تمكنت من احباط التقدم الذى حققه الملكيون فى يونيو على الساحل الغربى باعادة الاستيلاء على حرض وميدى ولكنها لم تحقق نفس النجاح فى الشرق والجنوب حيث ظلت مأرب وحريب تحت السيطرة الملكية ، وهكذا فان هجوم يوليو قد استعاد جزئيا الأوضاع المواتية للجمهوريين قبيل حرب يونيو .

وبعد هذا الهجوم هدا القتال فى اليمن على الرغم من استمرار القصف الجوى المصرى والمناوشات ، ويعتقد أوبالانس أن هجوما آخر على النحو السابق كان سيؤدى الى مزيد من هزيمة الملكيين ويرجع عدم القيام به الى ان عبد الناصر قد قرر فى ذلك الوقت الانسحاب من اليمن (١) . وان كان الباحث يعتقد انه من المؤكد سواء بالنظر الى ظروف ما بعد الهزيمة أو توقيت الهجوم ان عبد الناصر لايمكن أن يكون قد قرر فى ذلك الوقت القيام بنشاط عسكري فى اليمن فى حد ذاته وانما جاء هذا النشاط فى سياق التمهيد لتسوية فى اليمن كما سبقت الاشارة .

وبتسق مع التحليل السابق انه لم يكد يمضى أسبوع على نهاية هجوم يوليو حتى تقدمت مصر بمبادرة لتسوية المسألة اليمنية فى اجتماع وزراء الخارجية العرب بالخرطوم الذى انعقد ابتداء من أول أغسطس تمهيدا لاجتماع قمة عربى ، وقد تلخصت هذه المبادرة فى مذكرة قدمها وزير الخارجية المصرى (٢) الى المؤتمر أكدت حرص مصر على اتاحة الفرصة أمام العمل العربى الشامل بسبب الظروف القائمة وادراك مصر لكون خلافها مع السعودية يمثل عقبة فى هذا الصدد ، وأشارت المذكرة الى جهود التسوية التى سبق أن بذلتها مصر مفسرة اخفاقها بدور قوى خارجية حددتها بإدارة عدن الاستعمارية بغرض ضرب الثورة اليمنية واجهاض احتمالات استقلال شعب الجنوب اليمنى وابعاد القوات المصرية عن أرض المعركة مع اسرائيل ، ثم تقدمت المذكرة باقتراح يتمثل فى العودة الى اتفاقية جدة على ألا تشرف مصر والسعودية على تطبيقها وانما ثلاث دول عربية تختار مصر أحداها وتختار السعودية الثانية ويجرى اختيار الثالثة بالاقتراع من قبل مؤتمر وزراء الخارجية على أن يكون ممكنا أن

(١) المصدر الوحيد للمعلومات السابقة عن أوضاع القوات المصرية فى اليمن

O'Ballance, op. cit., PP. 182-4.

فى يوليو وكذلك عن هجوم يوليو هو :

(٢) محمود رياض .

تمثل كل من مصر والسعودية داخل لجنة السلام العربية المشتركة هذه (١) .

ورد عمر السقاف على وزير الخارجية المصرى بأن بلاده لم تدخر وسعا فى التوصل الى حل والالتزام باتفاقية جدة وأعلن أن السعودية على استعداد لحل مشكلة اليمن على أساس مبدأين : أولهما عدم التدخل فى شئون اليمن من قبل دولة عربية أو غير عربية وانسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف الدعم المالى من السعودية بعد أن يتم الانسحاب ، وثانيهما أن يقرّر الشعب اليمنى بنفسه الحل الذى يقبله . ولم يمكن إيجاد أساس مشترك للاتفاق فى الاجتماع .

وفى هذه الظروف قام محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان ووزير خارجيته فى ذلك الوقت بمبادرة للتقريب بين الموقفين السعودى والمصرى ، وفى ٢٠ أغسطس وصل الى جدة حيث تمكن من اقناع فيصل بالموافقة على مشروع الاتفاقية الذى أعده ، وفى ٢٣ أغسطس وصل محجوب الى القاهرة واجتمع فور وصوله بعبد الناصر الذى علق على مشروع الاتفاقية بأن قبوله لها سوف يبدو معه « ان كل ما فعلناه كان عبثا ، فسوف تعود أسرة حميد الدين الملكية الى اليمن وتذهب الجمهورية ، وأجاب محجوب بأن الاتفاق ليس فيه ذكر لأى شىء من هذا القبيل فكل هذه أمور سوف تترك لليمنيين كى يقرروها ، وبعد نقاش وافق عبد الناصر على اقتراح من محجوب بأن يعلن أن عبد الناصر قد وافق على الاتفاقية من حيث المبدأ ولكن مع بعض التحفظات التى سوف تناقش فى اجتماعه مع فيصل بالخرطوم أثناء مؤتمر القمة (٢) .

وفى أول أيام مؤتمر القمة بالخرطوم عقد اجتماع ثنائى بين عبد الناصر وفيصل فى منزل محجوب حضره محمود رياض والأمير سلطان انتهى بالموافقة النهائية على الاتفاقية التى أصبحت تعرف باسم اتفاقية الخرطوم (٣) .

(١) أنظر نص المذكرة المصرية فى : الأهرام ، ٦٧/٨/٢ .

(٢) أنظر نص بيان محجوب بهذا المعنى - القاهرة (٦٧/٨/٢٤) ، فى : الأهرام ،

٦٧/٨/٢٥ .

(٣) يروى محجوب أن عبد الناصر أثار فى المباحثات عدة نقاط أهمها فيما يتعلق بموضوع اليمن مسألة عودة أسرة حميد الدين وقد رد عليه فيصل بقوله : « ولكن يا عزيزى جمال لقد كانت أسرة حميد الدين عدوة لى لأربعين سنة وليس لك » وأضاف الأمير سلطان تأكيداً بأن أسرة حميد الدين لم يعد لها مكان فى اليمن أو أية فرصة فى =

وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي :

١ - تكوين لجنة ثلاثية يعهد اليها بمعالجة المشكلة تتكون من ثلاث دول عربية تختار السعودية احداها وتختار مصر الثانية ويتم اختيار الثالثة من قبل وزراء الخارجية العرب أو بالاتفاق المتبادل بين الطرفين .

٢ - تضع اللجنة الحظوظ لضمان انسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدة العسكرية المقدمة الى اليمنيين بواسطة السعودية .

٣ - تقوم اللجنة بكل ما في وسعها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار وذلك تمشيا مع رغبة أهل البلاد الحقيقيين وتثبيتا لحق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين .

٤ - تتشاور اللجنة مع السعودية ومصر في كل المشكلات التي تعوق تقدمها بغية تذليلها والتوصل الى تفاهم تقبله كل الأطراف المعنية وقد اختارت مصر العراق لعضوية اللجنة واختارت السعودية المغرب واتفقت الدولتان على أن تكون السودان هي العضو الثالث (١) .

وقد رفض السلال اتفاقية الخرطوم على الفور ، ويروى محجوب أن عبد الناصر قد أخبره بأن استياء السلال يرجع الى أنه قد تم التوصل الى الاتفاقية دون معرفته وإلى أنه يعتبرها تدخلا في الشؤون الداخلية لليمن ، وعندما التقى المحجوب بالسلال وحاول اقناعه بعكس ذلك رفض السلال قبول حجته (٢) ، ولم يكن هذا الموقف من السلال « مضحكا » كما حاول البعض أن يصوره (٣) ولكنه كان موقفا منطقيا يستند الى أكثر من

= العودة الى السلطة ، كذلك أثار عيد الناصر الصعوبات الفنية التي تعترض سحب القوات لعدم وجود سفن لنقلها وسأل «هل تساعد السعودية ؟ » وأجاب فيصّل بأنه ليس لديه هو الآخر سفن ولكن « فلترتب هذا مع أية شركة ملاحية وسوف ادفع التكاليف » .
(١) المصدر الوحيد لكل المعلومات المتعلقة بمبادرة محجوب التي انتهت بالتوصل الى الاتفاقية السابقة بما في ذلك نص الاتفاقية هو مذكرات محجوب نفسه التي نشرها بالانجليزية . انظر :

Mohamed Ahmed Mahgoub, Democracy on Trial, Reflections on Arab and African Politics, London : Andre Deutsch, 1974, pp. 158-64.

انظر أيضا نص الاتفاق في : السياسة الدولية ، ص ٣ ، ع ١٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ ،

ص ٨٢٢ .
Mahgoub, op cit., p. 165.

(٢)

(٣) انظر : وجهه أبو ذكري * مرجع سابق ، ص ١٨٦ . ويغير هذا في الواقع عن نظرة استخفاف سادت لدى البعض بكل ما يرتبط باليمن . وقد عبر كاريكاتير لصالح =

اعتبار : فمن ناحية كان السلال واعيا بأن التدخل السعودي لن يتوقف بعد الانسحاب المصرى حتى يتم ايجاد حكم فى اليمن يدور فى فلكك السعودية بغض النظر عن شكل نظام الحكم (١) ، ومن ناحية أخرى كانت الاتفاقية بحق استمرارا لتقليد التدخل فى أخص الشئون الداخلية اليمنية الذى أسسته بوضوح اتفاقية جدة .

ووفقا لاحدى الروايات فقد دارت مناقشة بين عبد الناصر والسلال فى أعقاب رفض الأخير للاتفاقية عنفه فيها عبد الناصر تعنيفا شديدا (٢) ، وقد نفى السلال أن تكون هذه الرواية دقيقة أو أمينة (٣) ، ويقول أحد أعضاء الوفد اليمنى فى مؤتمر الخرطوم أن السلال أكد لعبد الناصر أنه لا يعترض على سحب الجيش المصرى من اليمن ولكنه رجاء أن يترك فيها بعض الأسلحة لكفالة الاستمرار فى الدفاع عن الجمهورية وهو ما وعد عبد الناصر بتبليته وإن كان قد حدث بعد ذلك من التعقيدات ما حال دون الوفاء بهذا الوعد (٤) كما سيحىء بياته ، وبعد عودة السلال الى اليمن أصدر بيانا باسم الحكومة اليمنية يعلن فيه أن اليمن لا تقبل بأى حال كل ما من شأنه أن يمس استقلالها وسيادتها ، وأنها غير ملتزمة باتفاقية جدة لأنها ليست طرفا فيها كذلك فإن كل ما يقال عن استفتاء شعبى يعتبر تدخلا

= جاهين خير تعبير عن هذا الاستخفاف ، فقد صور الكاريكاتير الذى نشر بعد اذاعة أنباء الاتفاق المبدئى بين مصر والسعودية منارة نقل مكتوب عليها « العمل العربى الموحد » تصعد تلا بينما تدفع يد من داخلها صندوقا كبيرا مكتوب عليه « مشكلة اليمن » التى انتهت بها الحال بالطبع الى قارعة الطريق أسفل التل . انظر : الأهرام ٢٧/٨/٦٧ ، ص ٥ . ويمتد الباحث أنه اذا كان لمصر أن تنجح فى سياستها العربية فإن مثل هذه النظرة للقضايا العربية يجب أن تتغير جذريا .

(١) انظر : سيد الباز ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) اراجع السابق . ووفقا لهذه الرواية فإن عبد الناصر قد سأل السلال عما اذا كان يتصور أن مصر ستبقى فى اليمن الى آخر الزمن فأجاب بالنفى « ولكن الى أن نكون على مستوى يؤهلنا للوقوف على أقدامنا » ويرد عبد الناصر بما يعبر عن ضيقه البالغ من تجربته مع السياسيين والسياسة فى اليمن ، وعن ايمانه بأن مصر قد قدمت الكثير لليمن طيلة خمس سنوات ، ويؤكد للسلال أنهم يجب أن يدخلوا تجربة الاعتماد على النفس ويبدد أى وهم ربما يكون لديه بأن مصر ستغزو السعودية لليمنيين ، وينهى تعنيفه بقوله « لست على استعداد لأن استمر فى هذه المأساة أكثر من ذلك » .

(٣) نقلا عن الشهارى « مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

سافرا في استقلالها وأعلن عن تمسك اليمن باتفاقيتي الدفاع المشترك والتنسيق مع مصر (١) .

وبدأت اللجنة الثلاثية اجتماعاتها في بيروت في ١٧ سبتمبر ٦٧ حيث اجتمعت بممثلين للملكيين والقوة الثالثة وعدد من السياسيين اعتبروا أنفسهم ممثلين لمؤتمر خمير . ولا تعيننا الآراء التي أبدت أمام اللجنة الآن خاصة وأنها كررت كافة المواقف السابقة المعروفة لهذه القوى السياسية (٢) . ولكن يمكن تقديم ملاحظتين أساسيتين على عمل اللجنة: الأولى أنه كان من الواضح أنها كانت تعمل في إطار تنفيذ اتفاقية جدة ، والثانية مترتبة على الأولى وهو أنه كان من المحتمل أن تقاطعها الحكومة الجمهورية الرسمية منذ البداية وترفض أى اتصال بها .

وبعد ذلك وصلت اللجنة الى القاهرة في ٢٦ سبتمبر ، وكانت قبل وصولها قد توجهت برجاء الى كل من مصر والسعودية بتمكين الشخصيات اليمنية الموجودة في كل من البلدين من ابداء رأيها أمام اللجنة (٣) ، وفي اليوم التالي أعلنت القاهرة أنها لا تمانع في أن يلتقي جميع اليمنيين المقيمين فيها مع اللجنة في أى مكان يشاءون (٤) ، وفي القاهرة أجرت اللجنة مشاورات مع القائم بأعمال وزير الخارجية (٥) الذي أكد للجنة أن مصر تترك لها ان تؤدي مهمتها طبقا لنصوص الاتفاق دون أى تدخل في مهمتها مع استعدادها لتقديم كافة التسهيلات (٦) ، كذلك بحثت اللجنة مع نائب رئيس الجمهورية (٧) موضوع الاستماع الى آراء اليمنيين الموجودين في القاهرة (٨) .

(١) الثور ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٢) راجع تفاصيل نشاط اللجنة في بيروت والآراء التي أبدت أمامها .

الأهرام ، ١٨ - ٦٧/٩/٢٣ .

Schmidt, op. cit., P. 291.

O'Ballance, op. cit., PP. 186-7.

Mahgoub, op. cit., p. 165.

(٣) الأهرام ، ٦٧/٩/١٩ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/٩/٢٠ .

(٥) السفير أحمد حسن الفقي .

(٦) الأهرام ، ٦٧/٩/٢٨ .

(٧) ذكرى محيي الدين .

(٨) الأهرام ، ٦٧/٩/٢٩ .

وفي ٣ أكتوبر وصلت اللجنة الى صنعاء على طائرة مصرية بصحبة الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة المصرية فى ذلك الوقت ، ويقول محجوب ان اللجنة سافرت بدعوة رسمية من السلال وانها اتصلت به فور وصولها ولكنه أمهلها بعض الوقت ثم قال لها ان زعماء القبائل يريدون الاجتماع باللجنة ولكن رجال الجيش والأمن يرفضون ذلك وأنه فى وضع لا يمكنه معه اغضاب الجانبين (١) ، وعلى أى حال فانه بعد أربع ساعات من وصول اللجنة الى مقر القيادة المصرية بصنعاء فى السادسة صباحا توجهت المظاهرات الى هناك ثم اتجهت بعد تفريقها من أمام مبنى القيادة الى شوارع صنعاء حيث كان الجنود المصريون العزل يتنازعون هدايا العودة فقتلت منهم أكثر من ثلاثين قبل أن تتم إعادة الأمن واستتباب الهدوء فى أسوأ أيام التدخل المصرى فى اليمن على الإطلاق (٢) . وأصدرت اللجنة بعد الاحداث نداء الى القيادات الجمهورية ورؤساء القبائل بأن يبلغوها بأرائهم فى ثلاثة موضوعات : عقد مؤتمر للتوفيق الوطنى اجراءات إعادة توطيد الاستقرار والسلام فى اليمن - التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، ومع ذلك فقد رفضت استقبال رؤساء القبائل الذين كانوا على استعداد للقاءها حتى لا يزداد الموقف تعقيدا وان قدم لها الشيخ عبد الله الأحمر بعض المعلومات بالنيابة عن قادة القبائل الجمهورية وأكد للجنة امكانية التوفيق الوطنى (٣) .

وفي ٤ أكتوبر عادت اللجنة الى القاهرة حيث استمعت فى ٦ أكتوبر الى آراء الايرباني والنعمان والعمرى بعد أن وافق عبد الناصر على خروج النعمان والعمرى من المعتقل لذلك الغرض ووافق فيما بعد على اطلاق سراحهما- فى نفس اليوم (٤) ، كما أجرت مشاورات مع الخارجية المصرية

(١) تصريحات محجوب فى القاهرة (٦٧/١٠/٥) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١٠/٦ -

(٢) لم تحدد المسئولية بصورة قاطعة حتى الآن عن هذه الاحداث : من دبروا للمظاهرات ؟ ومن سبب هياج المتظاهرين ؟ وقد قيل ان حرس القيادة المصرية قد أطلقوا عليهم النار ولكن المؤكد ان اطلاق النار الذى تسبب هياج المتظاهرين - بفرض أن ليتهم لم تكن مبيتة - كان عملا يمتيا بغض النظر عن مستوى من قام به . ولقد قدر حمروش شهداء مصر فى هذا اليوم بمائة شهيد . انظر : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ . وجيه أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ . Mahgoub, op. cit., PP. 165-6.

(٣) بيان اللجنة الثلاثية - القاهرة (٦٧/١٠/٤) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١٠/٥ . Mahguob, op. cit., P. 166.

Mahgoub., cp. cit., PP. 166-7.

(٤) الأهرام ، ٦٧/١٠/٧ .

صرحت الدوائر المسئولة بعدها بأن مضر يهملها نجحاح اللجنة في عقد المؤتمر الوطني تنفيذا لاتفاقية الخرطوم وتحقيقا لحماية مصالح شعب اليمن وتحقيق وحدته وفقا لرغباته (١).

وفيما بعد سافرت اللجنة الى السعودية حيث التقت بفصيل الذي اقترح عليها أن تلتقي بالبربر أو نائبه محمد بن حسين في المناطق الملكية على الحدود اليمنية السعودية . ولكن اللجنة رفضت ذلك وكان موقف العضو العراقي في اللجنة (٢) واضحا وقويا لهذا الصدد (٣).

وفي ٢٢ أكتوبر سلم القائم بأعمال الخارجية المصرية العضو العراقي في اللجنة رد القبائل اليمنية بصدد الموضوعات التي كانت اللجنة قد وجهتها اليها (٤) ، وأبلغ فحوى الرد الى سفيري السودان والمغرب ، وكان الشيخ عبد الله الأحمر قد أبلغ القيادة المصرية في اليمن نيابة عن شيوخ القبائل أن هذه القبائل توافق على عقد المؤتمر الوطني وأنها ترى أن المصالحة الوطنية أمر ممكن كما أنها تفوض الايرياني الموجود في القاهرة في ذلك الوقت في تقديم الكشف الخاصة بممثل شيوخ القبائل في المؤتمر المرتقب (٥) . وكان هذا آخر أعمال التدخل السياسي المصري في اليمن .

وفي ١٥ أكتوبر أعلنت مصادر اللجنة تحديد يوم ٦ نوفمبر موعدا لانعقاد المؤتمر المقترح (٦) لكن الأحداث تحولت على نحو جذري بالتطورات السياسية الداخلية في اليمن ، ففي ٥ نوفمبر وقع انقلاب أطاح بحكومة السلال ، وشكل مجلس جمهوري ثلاثي برئاسة الايرياني (٧) ، وكان هذا

(١) الأهرام ، ٦٧/١٠/٨ ، ص ٥ .

(٢) اسماعيل خير الله وزير الخارجية العراقي بالنيابة .

(٣) الأهرام ، ٦٧/١٠/١٢ .

Mahgoub, op. cit., P. 167.

Schmidt, op. cit., P. 292.

(٤) كان محبوب قد عاد الى السودان في اليوم السابق بينما بقي العضو المغربي

في اللجنة السفير أحمد بن سودة في جدة .

(٥) الأهرام ، ٦٧/١٠/١٣ .

(٦) الأهرام ، ٦٧/١٠/١٦ .

(٧) عضوية محمد علي عثمان والنعمان الذي استقال في ٢١ نوفمبر لرفض الحكم

الجديد التعاون مع اللجنة الثلاثية وعين العمري محله . راجع : الأهرام ، ٦ ، ٢٠ .

٦٧/١١/٢٢

Schmidt, op. cit., P. 294.

Stephens, op. cit., p. 429.

التطور طبيعيا لسببين أولهما ان التيار المتشدد الذي كان يمثل السلال كان يستند الى الوجود المصري العسكرى فى اليمن كأحد عوامل قوته الرئيسية وفى ذلك الوقت كانت القوات المصرية قد أخلت صنعاء تماما فضلا عن عدم توفر أية نية بالطبع فى التدخل لمصلحة السلال فى هذه الظروف ، والثانى أن طبيعة المرحلة التى كان يمر بها النظام الجمهورى ابان اتمام القوات المصرية لانسحابها كانت تستلزم حكما جمهوريا تمثل فيه كافة الاتجاهات الجمهورية ، ولم يكن السلال باتجاهه المتشدد يصلح على رأس هذا الحكم فى مثل هذه المرحلة .

وقد حاول السلال فى احدى المراحل بعد التأكد من الابعاد الجديدة للسلوك المصرى منذ أغسطس ٦٧ أن يقوم بعملية توسيع لقاعدة الحكم ولكنه سلم فيما بعد فيما يبدو بعدم جدوى هذه الجهود ، وفى ٢٧ أغسطس أصدر قرارا بتشكيل لجنة جديدة للاتحاد الشعبى الثورى اليمنى - التنظيم السياسى الوحيد - لاعادة تنظيمه بحيث يضم جميع قوى الشعب (١) ، وفى ٤ أكتوبر أعلن فى صنعاء أن السلال قد اتفق مع قادة الجيش اليمنى على برنامج للعمل الوطنى وتوسيع قاعدة الحكم (٢) وقيل ان هذا كان استجابة « لانداز » من ضباط الجيش فى ٣ أكتوبر طالب بتكوين مجلس وزراء جديد ذى تمثيل واسع (٣) ، وفى ١١ أكتوبر شكلت بالفعل وزارة جديدة برئاسة السلال لوحظ خروج أكثر العناصر تشددا منها (٤) وثلت ذلك دعوة السلال لليمنيين المقيمين فى القاهرة منذ ٦٦ بالعودة لأداء دورهم الوطنى داخل البلاد (٥) وفى ١٩ أكتوبر وجه السلال نداء عاما لليمنيين المقيمين فى الخارج بالعودة « وترك الماضى للماضى » (٦) وفى ٢٦ أكتوبر غادر القاهرة الى الجديدة أربعون من الشخصيات اليمنية السياسية والعسكرية (٧) ، وفى الجديدة عقدت مشاورات بينهم وبين السلال ، واتهم قادة الانقلاب السلال فيما بعد بأنه

(١) الأهرام ، ٦٧/٨/٢٨ ، ص ٢

(٢) الأهرام ، ٦٧/١٠/٥

(٣) Schmidt, op. cit., P. 292.

(٤) مثل جزيلان والأهمنى وزير الداخلية ورئيس المحكمة التى تولت محاكمة المتهمين

بالتخريب فى أكتوبر ٦٦

(٥) الأهرام ، ٦٧/١٠/١٦

(٦) الأهرام ، ٦٧/١٠/٣٠

(٧) الأهرام ٦٧/١٠/٢٧

رفض تلبية مطالبهم بتوسيع قاعدة الحكم بتشكيل حكومة جديدة تضم كافة العناصر الوطنية ومجلس جمهوري ومجلس للشورى ووضع برنامج للعمل الوطني ، وأنه ماطل في تنفيذ ما اتفقوا عليه في النهاية من تشكيل مجلس استشاري من ١٠ أو ١٢ عضواً يقوم بمهمة المجلس الجمهوري ومجلس الشورى على أن يختار السلال نصفهم ، وألحوا إلى أنه تخلى طواعية عن الحكم بسفوره إلى القاهرة دون أن يصدر قراراً بتشكيل هذا المجلس ومعه كل وزرائه ماعدا اثنين فقط وبعد أن ترك رسالة للإيراني يطلب منه فيها أن يحل محله هو ومحمد علي عثمان أثناء غيابه (١) .

ومنذ البداية حرصت القيادة اليمنية الجديدة على إثبات حسن نواياها تجاه مصر وتقديرها لدورها في اليمن ، وتمثل ذلك بصفة أساسية في رسالة بعث بها الإيراني في ٦ نوفمبر إلى عبد الناصر بدأها بوصف أحداث ٣ أكتوبر بأنها « كللت وجه اليمن بالحزى والعار » (٢) ، وزيارة لوفد يمني إلى القاهرة برئاسة محسن العيني رئيس الوزراء الجديد شرح لعبد الناصر ظروف التطورات التي أودت بحكم السلال (٣) ، كذلك حرصت القاهرة من جانبها على اظهار تفهمها التام لهذه التطورات الطبيعية التي تتعلق بصميم الشئون الداخلية لليمن ، بما يؤكد حيديتها وحرصها على استمرار النظام الجمهوري بغض النظر عن أشخاص قيادته (٤) . وفي البداية وافقت الحكومة الجديدة في ٨ نوفمبر على أن تعقد اللجنة الثلاثية مؤتمراً للمصالحة الوطنية بشرط أن يعقد في صنعاء وليس في

(١) نشر شملت ما ذكر أنه نص لهذه الرسالة ، ووفقاً لهذا النص فقد غادر السلال اليمن وهو واع باستعدادات الانقلاب على حكمه وأوضح أنه اتخذ قراره هذا لتجنب اليمن ويلات صدام دموي بين أنصاره ومعارضيه وبارك اختيار الإيراني لقيادة الحكم الجديد وأعلن نيته في الذهاب إلى بغداد للاقامة . انظر :

Schmidt, op. cit., PP. 292-3.

وراجع في مصدر المعلومات الواردة في المتن : الأهرام ، ٢٩ - ٣١/١٠/٦٧ . حديث السلال للأهرام (٦٧/١١/١) ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/٢ ، ص ٦ . المؤتمر الصحفي للسلال في القاهرة (٦٧/١١/٢) ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/٣ ، ص ٦ . فهمي هويدي ، محسن العيني يروي قصة انقلاب ٤ نوفمبر في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/١١ ، ص ٣ .

(٢) انظر نص الرسالة في : الأهرام ، ٦٧/١١/٧ .

(٣) الأهرام ، ٦٧/١١/١٢ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/١١/٦ . نص رد عبد الناصر على رسالة الإيراني إليه -

(٦٧/١١/٦) ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/٧ .

الخرطوم (١) ، ولكنها سرعان ما أعلنت رفضها لتدخل اللجنة في شئون اليمن الداخلية وأنها تتصور لها على أحسن الفروض دورا في تحسين علاقة اليمن بالسعودية (٢) وقد فسر الايرياني هذا بصراخه المعهودة بأن القيادات اليمنية في الخارج - وهو منهم - كانت ترى بإمكان قبول مهمة اللجنة الثلاثية ولكنها غيرت رأيها تحت تأثير القوى الجديدة في اليمن من الشباب داخل الجيش وخارجه (٣) ، وهكذا فإن السلال في رفضه للجنة الثلاثية لم يكن يتخذ مواقف « مضحكة » وإنما كان يعبر عن حقيقة لها وزنها داخل النظام الجمهوري في اليمن بغض النظر عن طبيعة دوره الشخصي في هذا النظام .

وفي هذه الأثناء كانت القيادة المصرية تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقية الخرطوم فيما يتعلق بسحب القوات المصرية في اليمن ، وقد رحلت أول دفعة كبيرة من القوات المصرية من الحديدة في ١١ سبتمبر (٤) ، غير أن أحداث ٣ أكتوبر قد زادت من معدل سحب القوات المصرية وبصفة خاصة من صنعاء ، بل إن مصر قد قررت عقب هذه الأحداث سحب كافة الخبراء المدنيين العاملين في اليمن (٥) . وفي ٩ أكتوبر أعلنت مصادر مصرية مسئولة في الحديدة إخلاء اقليم صنعاء ونقل القيادة المصرية خارجه (٦) ، وفي ٢٤ أكتوبر أعلن أن كافة القوات المصرية في اليمن قد تجمعت في الحديدة بعد أن أخلت جميع مواقعها في اليمن دون وقوع أى حادث (٧) ، وفي ٢٦ نوفمبر أعلن أن عدد القوات المصرية في اليمن قد تناقص الى خمسة آلاف (٨) ، وفي ٢٩ نوفمبر أقيم وداع رسمي للقوات المصرية قال فيه الفريق حسن العمري القائد الجديد للقوات المسلحة اليمنية « لقد أدبتم رسالتكم في مساندة الثورة التي حققت للشعب اليمني آمالا وأوجدت نظاما ثوريا جمهوريا ... وضع الشعب اليمني في مكانته اللائقة بين

Mahgoub, op. cit., P. 168.

(١) الأهرام ، ٦٧/١١/١٠ .

(٢) تصريحات العيني في الحديدة (٦٧/١١/١٠) ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/١١ .

(٣) المؤتمر الصحفي للعيني في القاهرة (٦٧/١١/١٢) ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/١٣ .

(٤) نقلا عن : مكرم محمد أحمد ، من يحكم اليمن الآن ؟ ، في : الأهرام ، ٦٧/١١/١٧ .

ص ٨ .

O'Ballance, op. cit., P. 187.

(٤)

(٥) الأهرام ٦٧/١٠/٦ . مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق .

(٦) الأهرام ، ٦٧/١٠/١٠ .

(٧) الأهرام ، ٦٧/١٠/٢٥ ، ص ٤ .

(٨) الأهرام " ٦٧/١١/٢٧ .

الشعوب» وأكد « أن كل يمنى سيظل يحمل هذا الجميل متمنيا أن يرد الجميل بالواجب المقدس في معركة فلسطين» (١) . وفي نفس الوقت كان نظام جمهورى مستقل جديد يظهر فى جنوب اليمن باتمام القوات البريطانية لانسحابها فى ذلك اليوم . وفى ٨ ديسمبر تلقت القيادة العامة للقوات المسلحة من ميناء الحديدة ما يفيد بأنه ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا لم يعد لمصر أى جندى فى اليمن بعد أن تحركت فى ذلك الوقت آخر باخرة تقل آخر مجموعة من القوات المصرية فى اليمن (٢) . تاركة اليمن أقدرها .

• (١) الأهرام ، ٢٠/١١/٦٧ .

• (٢) الأهرام ، ٩/١٢/٦٧ .

خاتمة (تقييم ونتائج)

امتنع الباحث قدر الامكان طيلة الدراسة عن محاولة تقييم التدخل المصري في اليمن من ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، وكان الجهد أساسا ينصب على محاولة تحرى الدفة في صحة الوقائع وكذلك في تفسيرها ، وفي الحالات التي تعرضت الدراسة فيها بالتقييم لجانب أو آخر من جوانب السلوك المصري في اليمن كان هذا أولا أمرا لا غنى عنه لاكتمال البحث وكان ثانيا يتعلق بتقييم جوانب « جزئية » في هذا السلوك .

وفي هذه الخاتمة يحاول الباحث أن يتطرق إلى المهمة الأدق وهي تلك المتعلقة بتقييم التدخل على مستوى كلي ، كذلك فقد أثارت الدراسة مجموعة من الفروض طيلة البحث سوف يحاول الباحث في هذه الخاتمة أيضا أن يلخص النتائج التي تم التوصل إليها بصدد أهم هذه الفروض .

١ - آثار التدخل المصري :

ليست هناك حاجة إلى الإشارة إلى أن التدخل المصري في اليمن ما زال يثير في مصر على الأقل نقاشا واسعا ، وعادة ما ينسب خصوم النظام المصري في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ كافة المصاعب والنكسات التي واجهتها مصر ومازالت إلى قلة من الأسباب يجيء التدخل في اليمن بين أهمها على الإطلاق ، وهو مسئول أيضا لدى البعض عن أهوال شهدتها اليمن الشمالية أثناء الحرب الأهلية واليمن الجنوبية أثناء حرب التحرير الوطني ثم الحرب الأهلية من بعدها .

ومع ذلك فإن مشكلة قياس الآثار ليست بهذه السهولة عندما تتبع فيها نهجا علميا ، وثمة صعوبتان محددتان لابد وأن تعترضا أية محاولة لقياس آثار التدخل المصرى فى اليمن الأولى ذات طبيعة نظرية والثانية ترتبط بهذا التدخل بصفة خاصة . أما الصعوبة النظرية فهى أن قياس آثار أى تدخل يمثل مشكلة منهجية هائلة لأنه لا يتطلب فحسب تتبع التغيرات التى حدثت فى أعقاب تدخل ما ولكنه يتطلب بالإضافة الى ذلك عزل تلك التغيرات التى حدثت بسبب هذا التدخل بالذات . وتدور الصعوبة التطبيقية حوّل وقوع حرب يونيو ١٩٦٧ فى النطاق الزمنى للتدخل المصرى ، وقد كانت لهذه الحرب بداية آثار كاسحة اقتصادية وسياسيا داخليا وخارجيا فضلا عن أنها فى حد ذاتها كانت نتيجة عسكرية تبحث عن مسبباتها الأصلية ، وهنا ازداد تشابك المتغيرات ببروز هذا المتغير الجديد البالغ الأهمية ، وأصبحت بعض الأسئلة التى لم يكن ممكنا أن تثار فى تقييم آثار التدخل المصرى دون وقوع حرب يونيو أسئلة مبررة : هل يمكن أن ترد الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها مصر فى أسبابها السياسية الى حرب يونيو أو الى التدخل المصرى فى اليمن ؟ وإذا كان من السهل أن يحاب بالإيجاب على السوّالين فما هو الوزن النسبى لكل منهما ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يكون لخبرة اليمن دور فى السلوك الانقلابى لقيادة المؤسسة العسكرية الذى ظهر لأول مرة فى أعقاب هزيمة يونيو ؟ . هل كان ممكنا للتدخل المصرى أن يحدث انهيارا كاملا للنظم المحافظة فى شبه الجزيرة العربية لولا وقوع حرب يونيو ؟ . الخ وهكذا فإن حرب يونيو بالانقطاع الذى سببته فى نموذج التدخل فى اليمن قد زادت عملية تقييم الآثار مشقة .

ومع ذلك فإن عملية التقييم تبقى واجبة بحكم ضرورتها على الأقل لأية توصية عملية تتعلق بملاءمة التدخل كأسلوب لتنفيذ السياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة المصرية العربية بصفة خاصة . وسوف تشمل المحاولة التالية لتقييم آثار التدخل المصرى فى اليمن المستويين المحلى والاقليمى بحكم أن ثمة افتراضا بديها بأن التدخل المصرى فى اليمن لا يمكن أن تنسب له آثار تنسحب على البنية القائمة للنظام الدولى .

٤ - الآثار المحلية :

يتضمن هذا الجزء محاولة لتقييم آثار التدخل المصرى على مصر نفسها فى الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية .

أولاً - الآثار الاقتصادية : في الواقع أنه ليس هناك ما هو أصعب من هذا الجانب من جوانب تقييم آثار التدخل المصري في اليمن ، وتختلف الصعوبة هنا اختلافاً بينا عن الصعوبات التي سبق أن صادفت الدراسة عند محاولة قياس الأثر الضاغط للتكاليف الاقتصادية على سلوك القيادة المصرية ، فقد أمكن حينذاك محاولة تفادي هذه الصعوبات ، ببحث معدلات الزيادة في الانفاق بغض النظر عن دقة الأرقام ، أو إدراك القيادة السياسية للأعباء الاقتصادية للتدخل في إطار إدراكها العام للموقف ، أما الآن فلا مفر من مواجهة المشكلة بكافة أبعادها : فالانفاق على التدخل في اليمن ليس البعد الوحيد لآثاره الاقتصادية ، وحتى بفرض أنه البعد الوحيد فإن بيان رقم الانفاق وحده لا يكفي وإنما يجب البحث عن انعكاسات هذا الانفاق غير المنتجة على عملية التنمية الاقتصادية ككل ، وهنا نصل إلى مشكلة لا يدعى الباحث قدرة على تقديم حل اقتصادي لها فضلاً عن عدم توفر أية بيانات أولية تتعلق بها ، ولهذا فليس ثمة مفر من اللجوء إلى أسلوب لسنا في حاجة إلى بيان مدى قصوره : محاولة تحديد رقم للانفاق الكلي وتبين آثار هذا الانفاق الكلي على الاقتصاد المصري من خلال بعض الآراء التي تعرضت للموضوع .

وكما سبقت الإشارة في أجزاء أخرى من هذه الدراسة فإن هناك أرقاماً ليس هناك شك في مبالغتها الشديدة كتلك التي حددت الانفاق المصري في اليمن يومياً بمليونين من الجنيهات بما يصل برقم الانفاق الكلي في النهاية بما يقرب من أربعة آلاف مليون جنيه (١) . ومن السهل في الواقع أن تدحض هذه الأرقام الفلكية بالنسبة لمصر على الأقل ، وتكفي الإشارة إلى أنه يمكن تقدير متوسط الانفاق العسكري لمصر - عموماً وليس على التدخل في اليمن - في فترة التدخل في اليمن بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً (٢) ، ويعنى هذا أنه حتى لو افترضنا أن مصر كانت تنفق كل مليون من ميزانيتها العسكرية على جيشها في اليمن - وهو فرض مستحيل - فإن هذا يصل برقم الانفاق إلى ألف مليون وليس أربعة آلاف .

وعلى الرغم من سهولة دحض الآراء المنطوية على مبالغات واضحة فإن الأمر ليس سهلاً عندما نصل إلى محاولة التوصل إلى تقديرات دقيقة ،

(١) انظر مثلاً : عبد الصمد محمد عبد الصمد ، معلومات خاطئة زجت بالجيش المصري في حرب اليمن ، مرجع سابق .

(٢) راجع : Wood, op. cit., P. 19. Wood, The Armed Forces of African States, op. cit., P. 24.

ولغبية أى أساس آخر لحساب دقيق للاتفاق المصرى فى اليمن طيلة فترة التدخل فانه لا مفر من استخدام الأرقام المصرية الرسمية على النحو الذى تم به تحليلها وتصحيحها فى أجزاء سابقة من الدراسة ، ووفقا لهذه المحاولات السابقة فانه يمكن تقدير الاتفاق المصرى فى اليمن طيلة فترة التدخل بحوالى ١٢٠ مليون جنيه مصرى و ٥٠ مليون جنيه استرلينى كحد أدنى .

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على هذه التقديرات :

أولا - أنها تعبر كما هو مشار بوضوح عن حد أدنى ولكنها مع ذلك الأرقام الوحيدة التى يمكن القول بأنها تستند الى أساس ما بغض النظر عن دقته فضلا عن أنها تتسق مع بعض التقديرات الغربية المعتدلة .

ثانيا - أنه لا يجب النظر الى التقديرات السابقة على أنها قليلة للغاية لأنها تمثل « الزيادة فى الانفاق » الناتجة عن التدخل فى اليمن وليس الاتفاق على هذا التدخل فى حد ذاته ، فهى تمثل الزيادة فى علاوات المقاتلين وليس مرتباتهم والزيادة فى معدلات استهلاك الأسلحة والذخيرة وليس الزيادة المطلقة فى استهلاكها والزيادة فى معدلات انشاء وحدات جديدة فى الجيش المصرى وليس الزيادة المطلقة فى هذه الوحدات ، فمن البديهي أن أوجه الاتفاق الأخرى ثابتة بغض النظر عن التدخل فى اليمن من عدمه .

ثالثا - أنه حتى فى اطار الأرقام السابقة لا يجب الاستخفاف بآثار الاتفاق على التدخل فى اليمن على الاقتصاد المصرى بسبب الظروف الضاغطة التى كان يمر بها فى تلك الفترة .

رابعا - أن هناك وجوها للاتفاق غير المنظور لا يمكن حسابها كالخسائر الناجمة مثلا عن تسخير أسطول النقل البحرى المدنى فى عمليات نقل الجنود طيلة فترة التدخل ، وقد كانت قطاعات أساسية فى الدولة تعمل كلها على أية حال فى خدمة المجهود الحربى فى اليمن وكان هذا كله عوامل غير منتجة لها اعتبارا .

خامسا - أنه من المؤكد أن الوضع القوى لقيادة المؤسسة العسكرية فى النظام المصرى ومناخ الانحراف الذى ساد بعض الدوائر اللصيقة بها قد جعل من عملية الاتفاق السابقة عملية غير رشيدة بالتلبية الكاملة لطلبات

المؤسسة العسكرية والآنفاق المنحرف أو على الأقل غير الرشيد لمخصصات
ادارة التدخل (١) .

واذا انتقلنا الى الآراء التي تعرضت لتقييم أثر الانفاق فى اليمن على
الاقتصاد المصرى لسنا فى حاجة الى الحديث عن الآراء التى تنسب لهذا
الانفاق دورا أساسيا فى تخريب هذا الاقتصاد ، وقد سبقت الاشارة
الى آراء رسمية مصرية لا تجعل من الانفاق على اليمن السبب الأصيل
فى الأزمة الاقتصادية فى مصر ، وفى الحقيقة أنه بالنسبة لاقتصاد كان
يمر بعملية تنمية طموحة مصحوبة بتزايد كبير فى السكان قد يكون
الاعتقاد بصحة هذا التقييم من قبيل البديهيات ، وقد أيد تقرير لمعهد
التخطيط القومى هذا التقييم على نحو أساسى ، وقد اعترف هذا التقرير
بوجود علامات للتعرض الاقتصادى سواء لاعتبارات اقتصادية محضة أو
بسبب التورط المصرى فى اليمن ولكنه أشار الى أن هذه الصعوبات لم تكن
غير قابلة للتدليل ، وانما كان تدليلها يتطلب توفر الوقت والجهد الكافى
خاصة وأن جهود اصلاح الانحرافات والتغلب على هذه الصعوبات لم تكن
غائبة ، ووفقا لهذا التقرير فقد كان لنشوب حرب ٦٧ ونتائجها التى
أكسبت اعتبارات الدفاع الوطنى الأولوية على الكفاءة والنمو الأثر الحاسم
بهذا الصدد (٢) .

ويبقى أن نشير فى النهاية الى ضرورة النهج السياسى لمشكلة تقييم
الآثار الاقتصادية للتدخل المصرى باعتباره نهجا تكميليا لابد منه ، ويمكن
فى هذا الاطار تقديم ملاحظتين :

أولا - أنه لا يمكن أن تعزل الآثار الاقتصادية لحرب اليمن عن الآثار
الاقتصادية للسياسة المصرية الخارجية بصفة عامة ، وقد سبق للدراسة
أن أشارت الى مبالغ المساعدات سواء الأمريكية أو السوفيتية التى قدمت
لمصر فى فترة التدخل فى اليمن والتى توازن بسهولة ان لم تزد على الانفاق
المصرى فى اليمن . وبينما لا يمكن الادعاء بالطبع بأن هذه المساعدات
كانت نتيجة للسياسة المصرية فى اليمن سواء لاقتناع مصر بالتدخل عنها

(١) راجع : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .
(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggression and
Continued Occupation of Egyptian Territories, (A Preliminary Evaluation),
Arab Republic of Egypt, Institute of National Planning, p. 71.
وانظر تحليلا مشابها فى : د. وهبى غبريال ، جذور المشكلة الاقتصادية فى مصر ،
فى : الأهرام ، ١٩٧٧/٤/١١ ، ص ٣ .

(كما فى الحالة الأمريكية) أو لتعويض مصر عن آثارها الضارة (كما فى الحالة السوفيتية) فإنه يمكن القول بأن مصر لم تكن لتحصل على هذا القدر من المساعدات دون اتباعها لسياسة خارجية نشطة - بما فى ذلك سياستها فى اليمن - جعلت لها وزنا دوليا يعتد به فى هذه الفترة .

ثانياً - أنه فى مقابل الآثار السلبية للانفاق فى اليمن على الاقتصاد المصرى فإن هناك آثارا ذات طبيعة استراتيجية لا يمكن حسابها بطريقة الاقتصاديه ، وربما يكون أوضح مثال بهذا الصدد هو الميزة الاستراتيجية التى اكتسبتها مصر من وجود نظام عربى مستقل فى المداخل الجنوبية للبحر الأحمر بما مكّنها من اغلاق مضيق باب المندب فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وسوف نرى هذه النتيجة تفصيلا فيما بعد غير أنها توضح بالإضافة للملاحظة السابقة أنه لا يمكن بأى حال أن تكون الآثار الاقتصادية وحدها - خاصة فى حالة كهذه الحالة - معيارا للحكم على سياسة ما بالنجاح أو الاخفاق .

ب - الآثار العسكرية ؛

ولعل أهم الأبعاد المرتبطة بآثار التدخل المصرى فى اليمن هى الأبعاد العسكرية باعتبار أن التدخل كان بالأساس عملا عسكريا من ناحية وأنه قد قوطع من ناحية أخرى بالهزيمة الثقيلة فى حرب يونيو ٦٧ مما أثار تساؤلات واسعة حول دور حرب اليمن فى هذه الهزيمة . غير أن دراسة الآثار العسكرية للتدخل لا يجب أن تقتصر على علاقتها بهزيمة يونيو ٦٧ وإنما يجب أن تمتد الى دراسة بعض الجوانب الاستراتيجية التى تثير بشكل أو بآخر قضية ارتباط الأمن القومى المصرى بحقائق جيوبوليتيكية تتجاوز الحدود المصرية .

أولا - مسئولية الهزيمة فى ١٩٦٧ : ان أى باحث فى التدخل المصرى فى اليمن سوف يواجه على الفور بتلك الآراء التى تعتبر أن هزيمة يونيو قد بدأت بقرار التدخل المصرى فى اليمن (١) ، بل لقد سبق للدراسة أن فنّدت بعض الآراء التى تكاد أن تجعل من وقوع حرب يونيو أصلا وليس مجرد الهزيمة فيها نتيجة للتدخل المصرى فى اليمن ، وفى مقابل هذه الآراء توجد بالطبع آراء القيادة المصرية السياسية والعسكرية التى حرصت دائما على أن تؤكد قبيل القتال أن الوجود المصرى

(١) راجع : وجيه أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

في اليمن لا يمكن أن يؤثر بحال على الأداء العسكري في المعركة المحتملة مع إسرائيل (١) . وعلى أي حال فإن الهزيمة الثقيلة التي تلت تلك التصريحات بأيام قليلة قد دفعت بالتدخل المصري في اليمن الى قلب النقاش الواسع حول أسباب الهزيمة . ومع ذلك فإن العلاقة بين التدخل في اليمن وبين هزيمة يونيو لم يقدر لها حتى الآن بحث يشمل كافة جوانبها (٢) . ومن خلال الآراء المختلفة التي تعرضت لهذا الموضوع يمكن القيام بمحاولة لتحليل هذه العلاقة في النقاط التالية :

١ - لعل أول ما يتبادر الى الذهن هو أثر التدخل في اليمن على مدى الكفاية العددية للقوات اللازمة لجبهة المواجهة مع إسرائيل ، وبافتراض أنه يمكن بسهولة تعويض الخسارة البشرية في الأفراد (٣) على الرغم من أن ذلك قد لا يتصح دائما فإن الموضوع الرئيسى للنقاش هو مدى

(١) راجع : خطاب عبد الناصر في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية (٦٧/٥/٢٢) في : وثائق عبد الناصر ، مرجع سابق " ص ١٧٢ - ١٧٣ ، تصريح عامر للأهرام (٦٧/٥/١٨) ، في : الأهرام ، ٦٧/٥/١٩ . تصريح فريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة الشرقية (٦٧/٥/١٨) ، في : المرجع السابق ، ص ٤ .

(٢) يعد الفريق صلاح الدين الحيدى في كتابه الذى ترجع الدراسة اليه أكثر من تناول هذه العلاقة بالتحليل بشكل موضوعي . وقد كانت آراؤه بهذا الصدد ذات قيمة كبيرة للباحث في هذا الجزء . غير أنه لم يشمل في تحليله كافة الأبعاد المرتبطة بهذه العلاقة .

(٣) ثمة تقديرات بالغة التفاوت لأرقام هذه الخسارة ، ومن الواضح أن الاعتبارات السياسية قد تدخلت الى حد بعيد في تحديد هذه الأرقام وأعلى التقديرات قاطبة هي تقديرات الخصوم الداخليين للنظام المصري في ذلك الوقت ، وقد فاقت حتى تقديرات الملكيين ، ورقم الخسائر وفقا لهذه التقديرات هو ٤٠ ألف (عبد الصمد محمد عبد الصمد ، مرجع سابق) . ويدعى هذا المصدر الاستناد الى احصائيات للأمم المتحدة (٩) وأدنى التقديرات هو تقدير هيكل للرقم بقرابة خمسة آلاف (محمد حسنين هيكل ، الخطر فوق البحر الأحمر ، في : الأهرام ٧٢/١٠/٢٧ ، ص ٣) . وبين هذين الرقمين يوجد تقدير وجيه أبو ذكرى بعشرين ألف (مرجع سابق ، ص ٥) والشهاري بأربعة عشر ألفا (مرجع سابق ، ص ٢٨) وحمروش بعشرة آلاف (مرجع سابق ، ص ٢٦١) .

ويلاحظ أنه لا توجد أية أرقام رسمية مصرية بهذا الصدد . وإذا علمنا أن مصادر القوة الثالثة في اليمن قد قدرت في ٦٥/٧/٢٦ الرقم الكلى للشهداء المصريين بحوالى ٨ آلاف (المؤتمر الصحفى للوفد اليمنى الجمهورى الثانى - بيروت ٦٥/٧/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ١٢١) وأن القتال قد توقف بعدما قرابة عام وهذا بعد ذلك بصورة كبيرة ، فقد يكون رقم حمروش هو أقرب الأرقام الى الحقيقة .

تأثير وجود قرابة ٢٠ ألف جندي في اليمن أثناء حرب يونيو على هزيمة القوات المسلحة في سيناء . وفي الواقع أن الموقف الرسمي المعلن منذ البداية كان ثابتاً في تأكيد عدم وجود أية آثار مواتية لوجود مثل هذه القوات في اليمن على سلامة الاستعداد لمواجهة اسرائيل بسبب انشاء وحدات عوضت النقص في القوات على الجبهة المصرية الاسرائيلية منذ ١٩٦٣ (١) ، غير أنه يلاحظ أن عامر قد اعترف في ١٩٦٥ بأن ما تم تعويضه هو جزء من القوات في اليمن وليس كلها وان كان جزءاً كبيراً (٢) ، كذلك فقد أعلن عبد الناصر في مايو ٦٥ أنه ليس بمقدوره الهجوم على اسرائيل بينما يوجد في اليمن ٥٠ ألف مقاتل . وعلى الرغم من أن هذا التصريح يمكن أن يفهم جزئياً كجزء من حملة دعائية ضد السعودية باعتبارها تحرف الجهود الحربية المصرية عن غرضه الاصيل فان الفريق أول عبد المحسن مرتجي قد أشار الى أن عبد الناصر قد أكد له في أبريل ٦٤ نفس المعنى السابق (٣) . كذلك فان الفريق صلاح الحديدي قد أكد أنه عندما ذكر أن الخطط الموضوعة للدفاع عن سيناء قد تأثرت في وقت من الأوقات لعدم توفر القوات اللازمة (٤) . ومع ذلك قد يقال أن كافة الأحكام السابقة قد صدرت في وقت كان حجم القوات المصرية في اليمن كبيراً فيه ، أما قبيل حرب يونيو فقد وصل رقم هذه القوات الى حوالي ٢٠ ألف بما يقلل من التأثير الضار لهذه القوات عن مسرح القتال في سيناء الى أدنى حد ممكن . وفي هذا الصدد يبدو مؤكداً أن جبهة القتال كانت تحتاج حتى الى هذا العدد ، ويتضح ذلك من اللجوء الى استدعاء المسرحين من الخدمة العسكرية وضمهم الى القوات العسكرية فيما يعرف بالفتح التعبوي للقوات (٥) بحيث أصبح تركيب القوات المصرية في مسرح

(١) خطاب عامر بمناسبة العيد الحادي عشر للثورة (٦٣/٧/٢٣) ، في : خطب المشير عامر ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٢) كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٣) الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد القوات المصرية في اليمن في ذلك الوقت وقائد القوات البرية فيما بعد . وقد ذكر أن عبد الناصر قد قال له في أبريل ١٩٦٤ أنه لن يدخل الحرب مع اسرائيل الا بعد سحب القوات المصرية من اليمن وإعادة تجهيزها واعدادها للمعركة .

أنظر يوسف الشريف ، الفريق مرتجي يدلي بشهادة للتاريخ ، روز اليوسف ١٩٧٧/١٠/١٠ ، ص ١٩ .

(٤) الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

القتال في سيناء عبارة عن ٤٠٪ احتياط و ٦٠٪ عامل (١) . وثمة اتفاق على أن هذه العملية قد أضرت ضررا بالغاً بالمقدرة القتالية لهذه القوات بالنظر الى عدة أسباب لعل أهمها أن معظم المستدعين لم يكونوا مؤهلين للقتال بأى حال ، ولم يمكن توفير التدريب اللازم لهم بحكم ضيق الوقت (٢) . وهكذا يمكن القول بأن القوات المصرية في اليمن كان لها دور ملموس يمكن أن تؤديه فيما لو افترضنا نظريا أنه كان بمقدورها أن تترك مسرح العمليات في اليمن الى سيناء .

٢ - بالإضافة الى مسألة الكفاية العددية للقوات فان ثمة آراء مبررة حول أثر الحرب في اليمن على الروح القتالية للقوات المصرية بسبب الامتيازات الضخمة التي منحت لأفرادها (٣) بل والانحرافات الهائلة التي سقط فيها البعض ، ومع ذلك فمن المستحيل علميا أن يقاس أثر هذه المسألة على سلوك المقاتلين بصفة عامة وهل يمكن الادعاء بأنهم تحولوا الى ما يشبه المرتزقة من جراء هذه الامتيازات أم لا ، أم أنهم على العكس كانوا ينظرون اليها كشئ طبيعي بالنظر الى الظروف الشاقة المحيطة بعملهم في اليمن ، كذلك فمن المؤكد أن الانحرافات المشار اليها كانت قاصرة على فئة محدودة من القيادات وبصفة خاصة مجموعات « المكاتب » المختلفة للقيادة العليا ، وأخيرا فقد يكون من الانصاف تأكيداً للتحليل السابق القول بأن الكثيرين من القيادات المصرية المتوسطة والكبيرة التي قاتلت في اليمن قد واصلت طريق عملها العسكري فيما بعد وشغلت مناصب عسكرية هامة في الدولة وحقق انتصارات كبيرة ، في القتال فيما بعد في حرب الاستنزاف وفي أكتوبر ١٩٧٣ .

٣ - أشار الفريق الحيدى الى أنه قد تقرر في عام ٦٦/٦٧ الاقتصاد في المصروفات على القوات المسلحة بحيث تصل الى أقل حد ممكن وذلك تعويضا للاتفاق على اليمن ومواجهة للعقبات التي اعترضت تنفيذ خطة التنمية ، والى أن ذلك قد أدى الى آثار غير مواتية بالنسبة لها ، فأجل انشاء تشكيلات جديدة ومطارات هامة كان مقررا انشاؤها ، وخفض من نفقات تدريب القوات الموجودة فعلا ، واستغنى عن تكملة الوحدات بالأفراد والمعدات التي كانت تنقصها ، ولم تستكمل دشمل الطائرات لوقايتها من الهجوم المفاجيء والتي كان مخططا اتمام جزء كبير منها مع

(١) الفريق محمد فوزي - شهادة للتاريخ (وثائق هزيمة يونيو - ٤ تقديم موسى حنبري) في : الأخبار ، ٧٧/٦/١٤ ، ص ٣ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة . الحيدى ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) راجع : وجه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

تحسين أنواعها (١) . ولما كانت هذه التخفيضات قد تمت جزئيا بسبب الانفاق في اليمن ، ولما كانت قد تمت في العام السابق مباشرة على حرب يونيو فانه يمكن القول بوجود أثر غير مباشر لحرب اليمن على هزيمة يونيو من هذه الزاوية .

٤ - هناك جانب آخر لم يتطرق اليه النقاش في علاقة هزيمة يونيو بالتدخل في اليمن وهو ذلك المتعلق باستهلاك هذا التدخل لجزء كبير من الطاقة التنظيمية للقيادة العليا للقوات المسلحة ، وهو جزء كان يمكن أن يوجه بالطبع لخدمة أغراض المواجهة مع إسرائيل . وقد قضى عامر على سبيل المثال ١١٥ يوما كاملة في زيارات له الى اليمن على مدار السنوات الخمس التي استمرها التدخل المصري (٢) هناك ، وهذا فضلا عن زياراته السرية وكذلك انشغاله بهذا الموضوع أثناء وجوده في القاهرة سواء من الناحية العسكرية أو من جوانبه السياسية وبصفة خاصة المشاركة في جهود حل الأزمات السياسية الداخلية التي كان النظام الجمهوري يتعرض لها بين حين وآخر ، ويمكن أن ينسحب نفس التحليل بالطبع على المستويات التالية لعامر وكذلك على أجهزة المخابرات المختلفة ... الخ .

٥ - لعل أهم الأبعاد المرتبطة بأثر التدخل في اليمن على هزيمة ٦٧ هو ذلك المتعلق بخبرة القتال في اليمن وتأثيرها اللاحق على الأداء العسكري للقوات المصرية ، وبالطبع فان أحدا لا يتصدى الآن للحديث عن أية جوانب ايجابية لهذه الخبرة ، غير أن الفترة السابقة على يونيو ٦٧ شهدت مجموعة من الآراء الجديرة بالمناقشة والتي كانت تشير بدرجة أو بأخرى الى الأثر الإيجابي للقتال في اليمن على أداء القوات المسلحة . وتركز هذه الآراء على أن القتال في اليمن قد أكسب القوات المسلحة المصرية خبرة في عمليات تحريك القوات وإمدادها وإحلالها على طول خطوط مواصلات تبلغ ثلاثة آلاف كم (٣) . وخبرة القتال نفسه بما تعنيه من تعود على لقاء العدو ودروس مستفادة من كافة الجوانب المرتبطة بالقتال : كاختيار المواقع وتجربة مرونة التكتيك العسكري والتعديل في استخدام الأسلحة وتطويرها والتعاون بين مختلف الأسلحة والخبرة الفنية في مشاكل

(١) الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

(٢) مصدر الرقم مبنى على توقيت هذه الزيارات وفقا لما جاء بجريدة الأهرام في

حينها .

(٣) كلمة عامر في مجلس الأمة (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

الاعطال والاصلاح واكتشاف القيادات الجديدة (١) . بل لقد كان هناك حديث بصفة خاصة من مناورات للقوات المسنحة طبقت فيها خبرة حرب الجبال المستفادة من القتال في اليمن (٢) وحددت خبرة القتال في اليمن كأول أسباب ثلاثة لتفوق القوات المصرية على قوات إسرائيل (٣) .

ومن الحقيقى أن الآراء السابقة لم تكن آراء مصرية مسئولة أو شبه مسئولة فحسب ولكن مصادر غربية شاركت فيها ، وقد ذكرت إحدى الدراسات على سبيل المثال أن القتال في اليمن « يقدم تدريبا نموذجيا في ظل ظروف قتالية ، وبمخاطرة قليلة نسبيا بالأسلحة الغالية الثمن » (٤) .

وبعد عدة سنوات من هزيمة يونيو بدأت الآراء تتوالى في الاتجاه العكسى بما يفيد بأن خبرة القتال في اليمن كانت ذات آثار مدمرة على أداء القوات المصرية في مواجهة إسرائيل ، وقد قدم الفريق الحديدي تحليللا متكامللا لوجهة النظر هذه (٥) يمكن أن نخلص منه إلى الأهمية الفائقة لخبرة القتال في اليمن في تشكيل تصور القوات المسلحة المصرية عن الحرب ، فإن الظروف المحيطة بالمشاركة المحدودة لهذه القوات في الحرب العالمية الثانية وبمشاركة هذه القوات في حرب فلسطين ثم حرب السويس جعلت من العسير أن يكون لأى من هذه الحروب أثر على تراثها العسكرى أو اكتسابها لممارسة فعلية للحرب الحديثة ، وفى هذا الاطار جاءت الحرب في اليمن بخبرة تختلف تماما عن الخبرة المطلوبة لمواجهة العدو الأصيل على جبهة إسرائيل ، فقد كانت القوات المصرية تواجه في هذه الحرب عدوا يستند إلى أسلوب حرب العصابات ، ولا يملك أية طائرات مما أدى إلى تمتع السلاح الجوى المصرى بسيادة جوية مطلقة وحرم القوات البرية من خبرة اتخاذ أية اجراءات دفاعية ضد الطائرات

-
- (١) المرجع السابق ، نفس الصفحة . كلمة عامر إلى بعض الوحدات في سيناء (٦٣/١١/٢٤) ، فى : الأهرام ، ٦٣/١١/٢٥ ، ص ٧ . مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف في اليمن - ١ - مرجع سابق . مكرم محمد أحمد ، الفريق أنور القاضى يرسم صورة للموقف العسكرى في اليمن وهو يغادرها إلى أجازة قصيرة في القاهرة ، فى : الأهرام ، ٦٣/٥/٢٥ ، ص ٥ . محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق " ص ١٩٨ ، ٣٧٣ .
- (٢) راجع : الأهرام ، ٦٣/١١/٢٤ ، ص ٦ ، ٦٥/٣/٢٥ " ص ٤ .
- (٥) راجع الأهرام ، ٦٣/١١/٢٤ ، ص ٦ ، ٦٥/٣/٢٥ ، ص ٤ .

« وكانت هذه الظروف قاتلة لجيش حديث يعد نفسه أساسا لقتال الجيش الاسرائيلي العصري في تسليحه وفي تفكيره وأسلوب قتاله الذي بنى استراتيجيته العسكرية على أساس الاستفادة الى أبعد مدى من خواص قواته الجوية » ، كذلك تميز مسرح العمليات في اليمن من الناحية الجغرافية بالجبال الشاهقة والهيئات الطبيعية البالغة الارتفاع وهو ما جعل الخبرة المكتسبة من القتال فيه عينا خطيرا بالنظر الى طبيعة سيناء ذات الأراضي الصحرأوية المنبسطة والتي لا يوجد بها الا بعض الهيئات قليلة الارتفاع ، ومن ناحية أخرى فقد كانت العمليات في اليمن مطبوعة بالبطء الشديد حيث لم يكن للسرعة ما يبررها مع انعدام وجود خطوط عسكرية منظمة يعمق للعدو ، بل ربما أفاد البطء في كثير من الحالات باعطائه رجال القبائل فرصة للدخول في مساومات مع القيادة المصرية تنتهي غالبا بالانضمام الى الجمهورية (١) .

بل لقد ذهب الفريق الحديدي الى أن النجاح في المارك التي تمت في اليمن والنتائج العسكرية والسياسية الضخمة التي حققتها قواتنا وهي بعيدة عن قواعدها ما يزيد عن الثلاثة آلاف كيلو متر قد أدت الى زيادة الثقة بالنفس بالنسبة للأفراد على مختلف رتبهم والقيادات على مختلف مستوياتها ، واعتبر أن ذلك قد وصل الى الغرور بسبب عدم الادراك لمصادر هذه الثقة الزائدة ومن ثم فقد انتهى الى أن القيادة العليا للقوات المسلحة ورئاسة أركانها العامة قد تصرفت منذ اعلان حالة الطوارئ يوم ١٤ مايو بغرور كامل لا يقدر ردود الفعل السياسية والعسكرية التي يمكن للعدو الاسرائيلي القيام بها (٢) .

وهن الواضح من خلال التحليل السابق أن التدخل في اليمن يمكن أن تنسب له بوضوح مضامين سلبية فيما يتعلق بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ومع ذلك فيجب أن يكون واضحا بنفس الدرجة أن هذه المضامين لا تعدو أن تكون أحد العوامل الثانوية التي أفضت للهزيمة ، أما العامل الأصيل في هذه الهزيمة دون شك فقد كان عاملا داخليا في بنية المؤسسة العسكرية ذاتها ، أن لم يكن في النظام المصري برمته ، وان الظروف والملايسات التي

(١) انظر في تأييد هذا التحليل للفريق الحديدي بصفة عامة : الفريق مرتجي يدل بشهادة للتاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٩ . رأى لهيكل في : فؤاد سطر ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ . وانظر رأيا مؤيدا بصفة عامة في : Kerr, The United Arab Republic : The Domestic, Political and Economic Background of Foreign Policy, op. cit., P. 205.

أحاطت بالهزيمة تقطع مثلاً بأن القوات المصرية الموجودة في اليمن لو كانت قد ذهبت بأكملها إلى ميدان القتال في سيناء وقبل اندلاع القتال بوقت كاف فإن مصيرها لم يكن ليختلف عن باقي القوات ، وتقطع بأن الانحراف الذي أصاب بعض القيادات كان يضرب بجذوره في بنية المؤسسة العسكرية ذاتها ولم يبدأ أثناء القتال في اليمن ، وتقطع بأن النقص في التدريب والانشاءات لا يبرر - بفرض أنه راجع فقط إلى الانفاق في اليمن - حجم الهزيمة والكيفية التي تمت بها ، وتقطع بأن استهلاك الطاقة التنظيمية لقيادة القوات المسلحة لم يكن قاصراً على اليمن وإنما امتد إلى أعمال سياسية أخرى داخلية وخارجية بل وإلى أعمال غير سياسية أيضاً وتقطع بأنه كان ممكناً لمن يريد أن يستفيد من الجوانب الملائمة في خبرة القتال في اليمن وأن يتفادى الآثار الضارة للجوانب غير الملائمة من هذه الخبرة . وهكذا فإنه مع الاعتراف بالآثار السلبية للتدخل المصري في اليمن من منظور تحليل أسباب هزيمة يونيو ٦٧ ، فإن أية محاولة لرفع هذا التدخل إلى مصاف السبب الأصيل في هذه الهزيمة ليست سوى صرفاً للاهتمام عن الأسباب الأصيلية لهزيمة يونيو .

ثانياً - الآثار الاستراتيجية المؤاتية :

سبقَت الإشارة إلى حديث أفراد النخبة الحاكمة المصرية العسكريين منهم والسياسيين عن سيطرة القوى الثورية العربية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والوضع الاستراتيجي الذي يعنيه ذلك منذ ١٩٦٦ بصفة خاصة ، وكذلك إلى قرار اليمن في ٣٠ أبريل ١٩٦٧ بمد مياها الإقليمية من ثلاثة إلى اثني عشر ميلاً وهو ما نظر إليه في حينه باعتباره ينسب بخطط لمنع مرور إسرائيل من باب المندب بالنظر إلى الانسحاب البريطاني المتوقع من جنوب اليمن قبل نهاية ٦٨ ، وفي الواقع إن قلق إسرائيل من مثل هذا الاجراء لم يبدأ منذ ذلك التاريخ ، فمنذ بداية التدخل المصري في اليمن نظرت إسرائيل بقلق بالغ إلى هذه العملية وكان مفهوماً أن مصدر هذا القلق يرجع على الأقل إلى الانعكاسات المتصورة لهذا التدخل وبخاصة على النظم العربية المحافظة بما يعني مزيداً من عوامل القوة للنظام المصري وقيادته التي تقود الحركة القومية المعادية للاستعمار وإسرائيل في المنطقة (١) ، وربما يفسر هذا التقارير التي تحدثت عن تأييد إسرائيل للملكيين في

(١) انظر : Y'gal Allon, The Arab-Israeli Conflict, Same Suggested Solutions, in : International Affairs, Vol. 40, No. 2, April 1964, p. 215.

اليمن ، وقد قيل ان هذا التأييد وصل الى درجة ارسال يهود يمينين من الذين هاجروا الى فلسطين لكي يحاربوا في صفوف الملكيين وأن هندوبا من الامام زار اسرائيل سرا في ١٩٦٣ لطلب مساعدة واسعة النطاق ، وأن طائرات اسرائيلية بدون علامات قد قامت بحوالى ١٥ طلعة من جيوتى لاسقاط أسلحة على المناطق الملكية في الفترة من ٦٢ - ٦٣ (١) .

وإذا كانت اسرائيل قد سارعت في ٦٧ بتنفيذ خطة أحبطت بهـة ضمن أشياء أخرى التقدم المصرى في شبه الجزيرة ، فقد كان التدخل المصرى شئ ايمن عاملا حاسما كما سنرى في ظهور دولة مستقلة في جنوب اليمن قبل الرحيل النهائي للقوات المصرية عن اليمن الشمالية ، وقد مكن هذا من سيطرة عربية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ذى القيمة الحيوية سواء للأمن المصرى بصفة عامة أو من منظور الصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة ، وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ تمكن الأسطول المصرى البحرى من وضع هذه السيطرة العربية موضع التطبيق الفعلى بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية بالتفاهم مع حكومة اليمن الجنوبية مما حرم اسرائيل من كافة الفوائد المترتبة على استخدام البحر الأحمر كطريق ملاحى بالنسبة لتجارتها فضلا عما كان يعنيه ذلك من اسقاط قيمة السيطرة الاسرائيلية على شرم الشيخ كضمان للملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر (٢) ، وهذا فضلا عن استخدام الحصار المصرى لباب المندب كورقة مساومة ناجحة في معاوضات فض الاشتباك التى جرت في أعقاب الحرب (٣) . وليس ثمة شك بطبيعة الحال في القيمة الاستراتيجية للتطورات السابقة وفي أن هذه القيمة لا يمكن الا أن ترد في أحد أسبابها الأصيلة والحاسمة الى التدخل المصرى في اليمن .

(ج) الآثار السياسية :

منذ أن اتضح وصول القتال في اليمن الى حالة التجمد العسكرى بما يعنى الاخفاق في احراز نصر عسكرى حاسم على الملكيين ظل كثير من المحللين

Haliday, op. cit., p. 140.

(١) انظر :

(٢) راجع : د. عبد الملك عودة ، البحر الأحمر والصراع الدولى في المنطقة .

د. على الدين هلال ، البحر الأحمر ومفهوم الأمن القومى المصرى ، فى : الامرام ،

٢١/٣/٧٥ ، ص ٣ .

(٣) راجع الشهاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٥ .

وخصوصاً النظام المصرى من السياسيين يضعون الضباط المعارضين للتدخل فى اليمن بين الشرائح النشطة لمعارضة النظام المصرى (١) . ويلدخون الى أن نموذج التدخل فى اليمن هو نموذج التدخل فى فلسطين ١٩٤٨ بما يعنى أن القوات التى قاتلت فى اليمن ستعود بنفس شعور السخط والاحباط السياسى الذى عادت به من فلسطين (٢) ، بل ويشيرون صراحة الى « أن السياسة الذين أقدموا على هذه المغامرة قد أصبحوا يحسبون ألف حساب لهذا الجيش عندما يعود الى مصر » (٣) وقد سبق أن رأينا اعتناق البعض لهذه الآراء لدرجة الوصول الى القول بأن عبد الناصر قد افتعل أزمة ١٩٦٧ كى يخرج من هذا المأزق .

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث وبصفه أساسية لأن نموذج اليمن قد قوطع بحرب ٦٧ كما سبقت الإشارة ، بل ان المحاولة الانقلابية التى أجهضت فى أغسطس ٦٧ جاءت كما هو معروف بزعامه عامر نفسه ومجموعته الشخصية من القيادات السابقة للمؤسسة العسكرية التى لا يمكن بالطبع أن يفسر سلوكها بأنه يعكس أى سخط على التدخل فى اليمن أو فى غيرها ، وقد يكرن مناسباً فى هذا السياق أن نناقش رأياً نسب لهيكل فى أعقاب ١٥ مايو ٧١ مؤداه أن أول مركز قوة قد نشأ فى اليمن مدعماً بالمال الذى تجمع فى يد القيادة هناك (٤) ، وفى الواقع أن الدراسة سبق أن تعرضت لوضع قيادة المؤسسة العسكرية كمركز قوة فى النظام المصرى ومن الجلى أن النشأة الحقيقية لهذا الوضع لا يمكن أن ترد الى التدخل فى اليمن .

وسوف يبقى من المستحيل دائماً أن تحسم بطريقة علمية مسألة السلوك المحتمل للقوات المصرية العائدة من اليمن فيما لو أن حرب ١٩٦٧ لم تحدث ، وإن كانت هناك ملاحظتان جديرتان بالتسجيل ، الأولى أن تشبيه التدخل فى اليمن بالتدخل فى فلسطين ، أو النظام السياسى المصرى قبل ١٩٥٢ بالنظام بعدها تشبيه لا يرى الباحث أنه فى حاجة الى تفنيد لوضوح المغالطة الصارخة فيه ، والثانية أن الآراء التى ظلت تتوقع حدوث انقلاب

Sources of Conflict in the Middle East op. cit., p. 37.

(١) انظر :

Kerr, op. cit., P. 205.

(٢) راجع :

(٣) حديث صحفى للسيد أحمد الشامى وزير خارجية المملكة المتوكلية اليمنية -

جدة (١٨/٨/٦٦) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٨ . وقد جاء فى كلمات الشامى فى هذا الحديث « كلنا يعرف ماذا كان مصير حكومة مصر السابقة عندما عاد الجيش من فلسطين ومن ضمنه محمد نجيب وعبد الناصر وبقية الشلة . فماذا كانت النهاية ؟ » .

(٤) نقلا عن : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

على النظام المصرى من القوات الساخطة على القتال فى اليمن طيلة السنوات الخمس التى دامها تتجاهل أن هذه القوات كانت تعود الى الوطن بانتظام فى عمليات احلال جزئية دورية وأن بعض عمليات الانسحاب الضخمة قد تمت فى أوائل ٦٦ بصفة خاصة هذا فضلا عن ان امكانية التمرد واردة على أرض اليمن نفسها ، وليس هناك سبب يفسر لماذا يجب على هذه القوات أن تنتظر حتى ينتهى التدخل الذى يفترض أنها تعارضه وتعود كلها الى مصر ثم تتمرد بعد ذلك وبالطبع فان الرد على هذه الملاحظة بنظام الأمن الصارم فى المؤسسة العسكرية المصرية لا يعنى الا أن الآراء السابقة قد أغفلت متغفرا هاما فى توقعاتها .

(د) الآثار الاجتماعية :

من الممكن بالطبع تصور عدة عوامل للحدوث عن مثل هذه الآثار للتدخل المصرى فى اليمن ، ولكن يبدو مبررا أن التدخل الرئيسى بهذا الصدد هو الأثر المحتمل للامتيازات المادية التى حصل عليها المقاتلون فى اليمن على البيئة الاجتماعية المصرية ، وبالطبع فانه لا يمكن القول بأن حرب قد أحدثت تغييرا أساسيا فى هذه البنية ، فلم تكن من تلك الحروب القديمة التى يعقبها تكون طبقة جديدة أو انتقال المقاتلين فيها الى أعلا من طبقة الى طبقة بما يحصلون عليه من مغنم بصورة أو بأخرى ، هذا فضلا عن أن ظاهرة الانحراف المالى فى اليمن من الواضح أنها لم تؤد الا الى اثرء لقلّة لا يمكن أن تشكل تغيرا فى البنية الاجتماعية وكذلك فان كل الشواهد تشير الى أن هذه القلة كانت على أى حال تجد منافذ مماثلة للانحراف فيما قبل حرب اليمن بحيث ان أى تغير متصور بهذا الصدد لا يمكن أن ينسب الى التدخل فى اليمن كسبب أصيل .

ويبدو فى هذا الإطار أن أثر الامتيازات المادية للمقاتلين العاملين قد اقتصر بصفة عامة على تحسين حالتهم المادية ، وقد كانت حسنة على وجه العموم بالنسبة لغربهم من الشرائح الاجتماعية منذ ما قبل اليمن ، أما المقاتلين المجندين . . . وكان جلهم من غير المتعلمين تعليما عاليا فى تلك الأوقات - فيبدو أن القتال فى اليمن قد ساعدهم على قدر حقيقى من الحراك الاجتماعى ، فقد تمكن بعض السائقين منهم مثلا من التحول الى ملاك لسيارات للأجرة اشتروها بما ادخلوه من علاوات القتال فى فترة أو أخرى ، وتمكن بعض أجراء الأرض من شراء قطعة أرض صغيرة بنفس

الطريقة ، كذلك مكنت التعويضات التي صرفت لأسر الشهداء البعض من سلوك مماثل ، وهكذا (١) .

(ب) الآثار الاقليمية :

نحاول فيما يلي تقييم الآثار التي أحدثها التدخل المصرى اقليميا ، بادئين بدراسة تلك الآثار على مستوى جزئى أولا فيما يتعلق بكل من اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ثم السعودية باعتبار أنها كانت دون شك أكثر الوحدات السياسية فى المنطقة تأثرا بهذا التدخل . وبينما شمل البحث عن الآثار المحلية كافة الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية فسوف نلاحظ أن التركيز فى هذا الجزء سوف يكون على قضايا سياسية الطابع بالأساس ، ويمكن أن يفسر ذلك بأن طبيعة المرحلة التطورية التى كانت تمر بها تلك الوحدات السياسية موضوع الدراسة قد جعلت من بعض القضايا الأساسية فى عملية التنمية السياسية محورا لعملية التغير المنشود ، فبالنسبة لليمن الشمالية مثلا كانت صيغة النظام السياسى قبل أى شئ آخر هى جوهر الصراع بالنسبة لقوى التغير باعتبار أن تحقيق الصيغة المنشودة كفيل بحل باقى أزمات التخلف التى واجهتها اليمن فى ذلك الوقت ، أما بالنسبة للسعودية فقد مثلت الثورة اليمنية والتدخل المصرى المساند لها تحديا سياسيا بالأساس . ومن ثم فإننا سنحاول تقييم الأثر الذى أحدثه هذا التحدى سواء باستجابة النخبة الحاكم أو الطبقات المحكومة له ، وبالنسبة لجنوب اليمن كانت قضية الاستقلال هى القضية المحورية فى ذلك الوقت .

وبعد محاولة تقييم الآثار على المستوى الجزئى سوف نتطرق محاولة التقييم الى المستوى الكلى أى محاولة للتعرف على آثار التدخل المصرى على بنية النظام الاقليمى العربى ككل .

(١) من الواضح بالطبع غياب أية احصائيات يمكن أن يستند إليها فى هذا الصدد . ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرة الى الآثار الاجتماعية لحرب اليمن تتسق بصفة عامة مع ما أورده أحد الباحثين الاجتماعيين المصريين عن هذه الآثار فى الريف بصفة خاصة .
أنظر : حسن أحمد الخولى : الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٦
ص ١٥ - ١٦ .

أولا - اليمن الشمالية :

يمكن القول في إطار التمهيد السابق وعلى ضوء كافة ما جاء بالدراسة فيما يتعنى بنظام الإمامة وحركة المعارضة لهذا النظام ثم التطورات التي أعقبت ثورة ١٩٦٢ بأن القضية الاستراتيجية في التطور السياسى لليمن الشمالية كانت قضية صيغة النظام السياسى وقضية بناء الدولة ، ويمكن القول بأن هاتين القضيتين الاستراتيجيتين قد امتزجتا في السنوات اللاحقة لثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، ويرجع هذا ببساطة الى أن المعارضة للنظام الجمهورى قد آتت في معظمها من تلك القبائل في الشمال والشرق التي عرف عنها أصلا عدم ولائها لفكرة السلطة المركزية ، ومن ثم فقد امتزجت محاولات القضاء على معارضة هذه القبائل بمحاولات اخضاعها لسلطة الدولة المركزية بشكل واضح .

ولكى يمكن التعرف على تأثير التدخل المصرى على هذه القضايا المحورية ينبغي أن نشير فى سرعة الى التطورات الأساسية التي أعقبت رحيل القوات المصرية فى ديسمبر ١٩٦٧ ومنذ قبيل رحيل هذه القوات فى الواقع بدأت اليمن الشمالية تشهد استئنافا للعمليات العسكرية بمبادرة من الملكيين (١) وذلك على الرغم من وصول المعتدلين الى السلطة فى نوفمبر ١٩٦٧ ومحاولاتهم للتسوية مع القبائل الملكية (٢) . ومن المشكوك فيه أن تكون المساعدة السعودية للملكيين قد توقفت فى أى وقت من الأوقات حتى بعد اتفاقية الخرطوم ، فضلا عن استمرار وجود المرتزقة فى صفوفهم (٣) ، وقد اعترف فيصل على أى حال بأنه استأنف مساعداته للملكيين بعد أن حلت قوى أخرى فى دعم الجمهوريين محل المصريين (٤) .

ووصل النشاط الملكى العسكرى ذروته بالنجاح فى القيام بتطويق كامل لصنعاء ابتداء من أول ديسمبر ، وبدا كما لو كانت كافة دعاوى الملكيين والنظام السودانى والدوائر الغربية صحيحة : نظام لا تحميه سوى الحراب المصرية من المحتم أن يسقط بمجرد زوال القاعدة الوحيدة لقوته ، لكن الأمور لم تسر وفقا لهذا التصور ، فقد نجح الجمهوريون فى النهاية فى كسر الحصار بصفة نهائية فى ٨ فبراير ١٩٦٨ بفضل مجموعة من العوامل المحلية والاقليمية والدولية .

(١) راجع : الأهرام ، ١٦ ، ١٧/١١/١٩ .

(٢) راجع : الأهرام ، ١٣ ، ١٧/١١/١٩ .

O'Ballance, op. cit., pp. 190-1.

(٣)

Schmidt, The Civil War in Yemen, op. cit., p. 144.

(٤)

وتشير العوامل المحلية الى القوة الذاتية لقوى الجمهورية ونجاح هذه القوى في تنظيم نفسها على نحو ممكن من الانتصار على هذه الهجمة الملكية الكبيرة ، فبعد أن اتضح مدى خطورة الحصار استقال العبدى فى ١٨ ديسمبر من رئاسة الوزارة لكى يفسح الطريق للفريق العمرى - الذى كان قد تولى منصب القائد العام للقوات المسلحة فى نوفمبر (١) باعتباره « الشخصية القوية القادرة على مواجهة الموقف » (٢) ، واتساقا مع هذا تنسب بعض المصادر الفضل الأساسى فى كسر حصار صنعاء للعمرى بجهوده فى تنظيم دفاعات المدينة وتقوية المعسكر الجمهورى سياسيا والعمل على جلب المساعدة السوفيتية (٣) ، بينما ترجع مصادر أخرى الفضل فى هذا الى صغار الضباط وقوى المقاومة الشعبية وحدهم وتصل فى هذا الى القول بمطالبة العمرى ومجموعة ٥ نوفمبر بالصلح مع الملكيين والسعودية ومعارضتهم لتنظيم مقاومة شعبية وتوزيع السلاح على الجماهير بل ومحاولتهم الهرب الى الحديدة أثناء الحصار (٤) . ولا يملك الباحث بالطبع الملاحظة الميدانية التى تمكن من القطع بصحة أحد الرايين ولكن المؤكد أنه حتى لو كان العمرى هو ذلك القائد القوى المتشدد دون أن تكون هناك قوى اجتماعية - سياسية تدافع عن النظام الجمهورى كهدف استراتيجى لحركتها السياسية لما تمكن العمرى أو غيره من أن يفعل شيئا .

كذلك استفاد الجمهوريون على نحو موات للغاية بتطورات اقليمية بالغة الأهمية ، ففي الوقت الذى كانت الحركة القومية العامة بقيادة مصر تشهد نكسة حادة كان جنوب اليمن قد استقل تماما عن بريطانيا ولم يكن هذا يعنى فحسب تأمين الحدود الجنوبية لليمن الجمهورية وانما أدى الى مساعدة فعلية قدمتها الجبهة القومية الحاكمة فى الجنوب سواء فى صورة مئات من المقاتلين قدر عددهم بنحو ستمائة أو المساهمة فى تنظيم وتدريب قوات المقاومة الشعبية أو قيام وحدات من جيش جنوب اليمن بالتعاون مع وحدات عسكرية تابعة لليمن الشمالية بمهاجمة رجال القبائل والملكية من عدة نقاط على طول الحدود المشتركة (٥) .

(١) الأهرام ٦٧/١١/٢٣ .

(٢) انظر : الأهرام ، ٦٧/٢/١٩ . وانظر نص الاستقالة فى : الثور ، مرجع سابق ،

ص ١٨٥ .

O'Ballance op. cit., PP. 192-3.

(٣)

(٤) انظر تعليق العرب فى : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) راجع : مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، مرجع سابق ،

O'Ballance ; op. cit., pp. 195-6.

ص ١٧٦ - ١٧٧ .

وأخيراً فقد قدم الاتحاد السوفيتى فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٦٧ امدادات ضخمة من الأسلحة والعتاد وعددا من طائرات الميج ١٩ قدر بحوالى ٢٤ طائرة ، كذلك ذكر وجود حوالى ٤٠ من الفنيين والمستشارين السوفيت لتقديم الخدمات المعاونة للجمهوريين (١) كما أشار أوبالانس إلى مساعدة فنية صينية فى اصلاح الطرق واقامة الجسور أثناء تقدم الطابور الرئيسى الذى انهى حصار صنعاء فى ٨ فبراير (٢) .

وفى أعقاب كسر الحصار وطيلة الجزء المتبقى من ٦٨ وحتى أوائل ١٩٧٠ أشارت التطورات داخل اليمن الشمالية الى مزيد من انتصار الجمهوريين وامتداد سيطرتهم الى معظم الاقليم اليمنى فى الوقت الذى شهد فيه معسكر الملكيين مزيدا من الانقسامات الحادة كانت نذيرا بالانهيار النهائى . وقد سبقت الإشارة الى عوامل الضعف والانقسام الكامنة فى المعسكر الملكى منذ البداية غير أنه لا شك أن اتضاح وجود قضية جمهورية لها قواها اليمنية الذاتية قد أزال كل وهم لدى القادة الملكيين ودفعهم واحدا بعد الآخر الى التخلي عن القضية الملكية وكان هذا فى حد ذاته عاملا دفع بمصادر الدعم الخارجى لقضيتهم وبصفة خاصة السعوديين الى مراجعة سياساتهم وهى العملية التى تعود بداياتها الى عام ١٩٦٥ على الأقل (٣) .

وقد سهل من هذه المراجعة تطور هام رئيسى جرى جنبا الى جنب مع تعزيز الجمهوريين لقبضتهم ، فمع مزيد من ثقة المجموعة الحاكمة بالنفس بدأ النظام يتخذ وجهة يمينية واضحة فى الداخل بتصفية العناصر الأكثر تشبدا وعناصر المقاومة الشعبية ذات الوجهة اليسارية والتى كانت كلها تعارض أية تسوية مع الملكيين (٤) وقد أدت التطورات السابقة ، الى توتر العلاقات مع الجبهة القومية الحاكمة فى جنوب اليمن ذات الوجهة اليسارية والعلاقة العضوية مع تنظيمات المقاومة الشعبية ، ومن ناحية أخرى فقد تجنب قادة النظام فى الشمال أية اثاره لعداء السعودية وحاولوا تقليل اعتماده على بلدان الكتلة الشرقية (٥) .

(١) Laqueur, op. cit., pp. 107-8. Strategic Survey : 1967, London, The

Institute of Strategic Studies, 1968, p. 39.

O'Ballance, op. cit., p. 197.

Ibid., pp. 200-1.

(٢) أنظر : (٣) راجع : تعليق د. محمد الرميحي فى : هاليداي ، مرجع سابق ،

ص ١٠٢ - ١٠٤ . راجع :

Halliday op. cit., PP. 119-25.

O'Ballance, op. cit., PP. 198-201.

(٥) راجع :

وسهلت كل هذه التطورات التوصل الى تسوية مع الملكيين ظاهريا ومع السعودية في واقع الأمر ، فلا شك أن الهواجس كانت قد بدأت تقلق حكامها من بروز النظام اليسارى فى جنوب اليمن ودور الاتحاد السوفييتى فى دعم النظام الجمهورى فى شمال اليمن ، وهكذا فقد زال الخطر المصرى ليحل محله خطر أشد ، وأصبحت الجمهورية اليمنية الوديعة فى شمال اليمن والمتلهفة على تسوية مع السعودية حليفا فى مواجهة المستقبل ، ولهذا كان طبيعيا أن يتم اتفاق مع السعودية فى مارس ١٩٧٠ على وقف المساعدات للملكيين مع امكان دخولهم كأفراد الى مؤسسات النظام الجمهورى باستثناء أفراد أسرته حميد الدين وهو ما تم بالفعل فى مايو ١٩٧٠ بدخول أعداد من الملكيين بنسبة الثلث تقريبا فى المجلس الجمهورى ومجلس الوزراء والشورى ، وفى يوليو ١٩٧٠ تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين اليمن والسعودية بعد اعتراف الأخيرة بالنظام الجمهورى فى صنعاء (١) .

وهكذا يمكن القول بوضوح ان النظام الجمهورى الذى تدخلت مصر لمساندته قد استمر بل ووفقا للتصور المصرى للتسوية الذى اتفق مع تصور الجمهوريين المعتدلين لها منذ عام ١٩٦٤ . ولكن ثمة أسئلة مبررة لابد وأن تتور على الفور ويمكن أن تلخص أهمها فى ثلاثة :

١ - طالما أن النظام الجمهورى قد انتصر استنادا الى قواه الذاتية وقد دعمت بمساندة خارجية غير مباشرة فى أهم جوانبها فهل كان التدخل المصرى المباشر أمرا لا غنى عنه منذ البداية للحفاظ على النظام الجمهورى ؟

٢ - اذا جاءت الاجابة بالإيجاب على السؤال السابق فهل ظل هذا التدخل أمرا لا غنى عنه طيلة السنوات الخمس التى استمرها أم أن هناك نقطة زمنية تقريبية كان يمكن بعدها لهذا التدخل أن ينتهى موفرا على مصر بالذات المزيد من النفقات ؟

٣ - بغض النظر عن اجابة السؤالين السابقين أليس واضحا أن النظام الجمهورى فى اليمن قد تحول اعتبارا من ٦٨ وبصفة خاصة فى ١٩٧٠ الى مجرد شكل خال من أى مضمون حقيقى ومن ثم فإن الجهد المصرى كله فى دفع عملية التطور السياسى فى اليمن يبدو وقد أهدر تماما ؟

Joseph J. Malone, The Yemen Arab

(١) راجع التفاصيل فى :

Republic's « game of Nations », in : The World Today.

V l. 27, No. 12, December 1971, pp. 542-6. Halliday, op. cit., p. 126 and p. 131.

ولا يبدو أن هناك أية صعوبة على الإطلاق في اجابة السؤال الأول ،
اذ تظهر الخبرة التاريخية لليمن على الأقل في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٥
استحالة استمرار أية محاولة حتى للانقلاب على النظام الحاكم في اليمن
وليس للثورة عليه بالنظر الى الدعم السعودي الواضح لهذا النظام والضعف
الواضح لقوى المعارضة ، وقد سبق أن رأينا أن قوى الثورة في سبتمبر
كانت واعية منذ التخطيط للثورة باستمرار هذا الضعف ولذلك حرصت
على تجنب التدخل المصري قبل أن تحسم مسألة القيام بالثورة ، ولذا فقد
كان التدخل المصري المباشر خاسما دون شك في حماية الثورة في بدايتها .
ولم يكن ممكنا على سبيل المثال أن يحدث في ١٩٦٢ ما حدث في ١٩٦٧ -
١٩٦٨ ابان حصار صنعاء قبل أن تحدث العملية التطورية التي شاهدها
اليمن اعتبارا من ١٩٦٢ ، وفي الواقع أنه ليس هناك أى خلاف بين المصادر
المختلفة الاتجاهات على هذا التقييم (١) .

وفي اطار التحليل السابق لدور التدخل المصري في الحفاظ على
استمرار ثورة سبتمبر ١٩٦٢ يجب أن تقيم الاتهامات التي وجهت لمصر -
أو لسياسات عبد الناصر بمعنى أدق - بأنها مسئولة عن الحرب الأهلية
اليمنية بكل خسائرها البشرية الباهظة (٢) وكذلك الخسائر غير البشرية
كتعويق التقدم الاقتصادي وما الى هذا ، ففي اطار هذا التحليل يبدو مؤكدا

(١) كانت المصادر الغربية أصلا تعتبر أن بقاء الجمهورية رهن ببقاء القوات المصرية
كذلك فان وجهات نظر الجمهوريين المعروفين باعتقادهم شبه المطلق في ضرورة التدخل
المصري لحماية الجمهورية معروفة ولذلك يكفي هنا أن نشير الى تأييد التحليل الوارد
في المتن من قبل بعض الشخصيات اليمنية التي كانت لها تحفظاتها من منطلق أو آخر
على التدخل المصري والتي سوف نشير إليها فيما بعد . انظر : العطار ، مرجع سابق ،
ص ٣٠٢ ، ٣١٦ - ٣١٧ . أحمد النعمان ، أجوبة مكتوبة على أسئلة الباحث ، مرجع
سابق ، ص ٣ .

(٢) للأسف ليست هناك تقديرات دقيقة عن هذه الخسائر ، وقد قدرها الملكيون
بحوالى ربع مليون يمني ما بين قتل وجريح ، ولا حاجة بنا الى التذكير بالمبالغة الشديدة
في التقديرات الملكية بصفة عامة . انظر : بيان الأمير سيف الاسلام الحسن رئيس وزراء
اليمن الملكي حول استعداد اليمن لخوض المعركة من أجل تحرير فلسطين (١٩٦٧/٥/٣٠) .
في : البلاد ، ١٩٦٧/٥/٣١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٧ مرجع سابق .
ص ٣٦٧ - وقدرها مصدر سعودي رسمي في أبريل ٦٧ بحوالى ١٠٠ ألف قتيل و ٥٠
ألف جريح في اطار حملة دعائية شديدة ضد النظام المصري في الأمم المتحدة .

S/7861, op. cit., P. 43.

S/7887, op. cit., p. 96.

انظر :

انه بدون التدخل المصرى لم تكن الحرب الأهلية فى اليمن لتستمر سوى أيام أو أسابيع يهزم بعدها الجمهوريون ومن ثم تكون خسائر اليمن فى الأرواح والاصابات أقل بكثير. ولكن ليس هناك أدنى شك فى فداحة الخسائر التى كانت تنتظر اليمن فى هذه الحالة فى تطورها السياسى وغير السياسى ، وعلى كل من يشك فى هذا أو يتصور أن اليمن كان يمكن أن يشق طريقه نحو التطور تحت قيادة البدر أن يلقي بنظرة سريعة وليست متأنية على سجل النظام الامارى فى اليمن وكذلك على الأوضاع الاقليمية غير المواثية التى كانت تحيط باليمن فى ذلك الوقت والتى كانت الثورة اليمنية والتدخل المصرى هما العامل الحاسم فى تغييرها فيما بعد . لقد دفعت اليمن ثمنا باهظا من أرواح أبنائها - وكذلك مصر - ولكن البديل كان دون شك هو تكريس أوضاع متخلفة تبرأ منها العصور الوسطى ، وان القول بغير ذلك ليس سوى أغراق فى مثاليات ترفضها أبسط قواعد المنطق السياسى .

ولا يعنى هذا على الاطلاق أنه لم تكن هناك ممارسات خاطئة فى ادارة العمليات العسكرية المصرية أدت الى زيادة الخسائر فى الأرواح ، ولكن الانصاف يقضى بوضع هذه الممارسات أيضا فى سياق « عملية الغدر » التى تعرضت لها هذه القوات والمعاملة الوحشية التى لقيها الأسرى المصريون كما يقضى بنا مرة أخرى الى المنطق الواقعى ، فهذه هى الحرب ، وأية محاولة لتقييمها فى حد ذاتها مجردة عن سياقها السياسى العام لن تكون سوى محاولة قاصرة .

بل ان الانتهاء السريع للحرب الأهلية اليمنية بدون التدخل المصرى وحتى بغض النظر عن التحليل السابق لم يكن ليعنى الاستقرار بحال من الأحوال ، فمن الأمور غير القابلة للشك أن التاريخ السياسى لليمن فى ظل ما يقرب من ألف عام استمرها نظام الامامة الزيدية ليس سوى سلسلة من الفوضى وأعمال العنف المتصلة (١) .

أما السؤال الثانى الذى أثيرناه فى معرض تقييم حقيقة الانجاز الذى مثله الحفاظ على النظام الجمهورى بصفة نهائية اعتبارا من ١٩٧٠ وهو الخاص بمدى ضرورة استمرار التدخل المصرى طيلة هذه السنوات الخمس فمن الواضح أن الاجابة العلمية عليه تكاد أن تكون فى حكم المستحيل :

(١) محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٥٥ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ . الشماحي ، مرجع سابق وبصفة خاصة ص ٣٢٧ .

ما هو الحد الزمني ولو التقريبي الذي كان يمكن بعده للقوات المصرية أن تسحب قبل التاريخ الذي انسحبت فيه دون أن يحدث انهيار في النظام الجمهوري ؟ ومع ذلك فمن الممكن أن نذكر بهذا الصدد عدة ملاحظات :

١ - ظلت القيادة المصرية حريصة على الانسحاب من اليمن إن لم يكن لشيء فلا اعتبارات اقتصادية حتى نهاية ١٩٦٥ ، وحتى ذلك الوقت كانت الضغوط اليمنية الرسمية لبقائها شديدة بما يفيد أن الإدراك الجمهوري الرسمي لقوة الجمهورية الذاتية حتى ذلك الوقت كان يقضى إلى ضرورة استمرار المساندة المصرية . وفيما بعد وابتداء من ١٩٦٦ بدت القيادة المصرية غير حريصة على انتهاء تدخلها للاعتبارات الإقليمية والدولية السابق الإشارة إليها .

٢ - لا شك أن الشخصية الاجتماعية - السياسية لكل من النظامين المصري والجمهوري في اليمن قد استبعدت فكرة المشاركة الشعبية في القتال دفاعا عن الجمهورية على الرغم من تكرار الحديث عنها ، ولم تتم هذه المشاركة إلا فيما بعد وتحت وطأة الحاجة المحضة والتهديد الحقيقي بالانهيار النظام ، ويمكن بالطبع تصور مسار مختلف للأمر فيما لو كانت شخصية النظامين مختلفة وذلك على أن يكون واضحا أن اللجوء منذ البداية إلى فكرة الدفاع الذاتي عن الجمهورية بمساندة غير مباشرة من طرف خارجي كان مستحيلا كما سبقت الإشارة وإن كان تصور اختلاف المسار ممكنا فيما بعد في إمكان التقليل التدريجي للاعتماد على هذا التدخل بزيادة المشاركة الشعبية .

٣ - لا شك أن القيادة المصرية قد قامت بجهود كبيرة لبناء جيش يمني حديث ، وكان هذا مفهوما على الأقل بالنظر إلى الرغبة في تقليل الالتزام المصري بارسال القوات إلى اليمن ، وفي عام ١٩٦٤ أدت هذه الجهود إلى عودة أربعة ألوية يمنية من القاهرة بعد استكمال تدريبها ، بالإضافة إلى وحدات المشاة والصاعقة والمدفعات (١) ، وقد شاركت هذه الوحدات المختلفة في القتال اعتبارا من ١٩٦٤ كما سبقت الإشارة وباعتراف تقازير الأمم المتحدة ذاتها . ومن ثم فإن الآراء الغربية التي اتهمت القيادة المصرية بالتعويق والاحباط المتعمد لبناء الجيش اليمني (٢) أو بعدم إشراكه في

(١) انظر تعليق المغرب د* محمد الرميحي في : هاليداي ، مرجع سابق ص ٩٦ ، حمروش ، مرجع سابق ص ٢٣٣ .

O'Ballance, op. cit., P. 136 and P. 145.

(٢)

المقتال (١) تبدو بلا معنى ، وقد تكون التهمة الأكثر قابلية للتصديق للقيادة المصرية هي تهمة الاستخفاف بكفاءة الجيش اليمني (٢) ، كذلك فقد وضعت القوات اليمنية تحت القيادة المصرية الفعلية ، ويبدو أن هذا كان إطاراً ملائماً لظهور النزعات « الوطنية » لدى بعض أفراد هذه القوات على الأقل (٣) . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن مسئولية أى تعويق محتمل لنمو الجيش اليمني يجب أن تشارك فيها دوائر يمنية معينة كذلك التي كانت ترى منذ البداية أن تصعيد التدخل المصرى هو الحل الأمثل لمواجهة الخطر الخارجى على الثورة ، وكذلك تلك الدوائر التي كانت تخشى من نمو الجيش بحيث يصبح قوة ذات شأن فى اليمن (٤) وفى الواقع أنه بسبب طبيعة التركيب الاجتماعى لليمن فإن هذه الدوائر يمكن أن تكون بصفة عامة هى كل الفئات والطبقات صاحبة المصلحة فى عدم وجود دولة مركزية قوية (كمشايع القبائل) أو فى عدم تمتع العسكريين باعتبارهم ممثلين بصفة عامة للقوى الجديدة فى المجتمع بالوزن الأكبر فى هذه الدولة المركزية (كالطبقة التجارية) .

ونصل الآن إلى السؤال الثالث والأخير ولعله أهم الأسئلة وهو إمكان القول بأن التدخل المصرى لم يفرز فى النهاية سوى شكل جمهورى للحكم خال من أى مضمون حقيقى على ضوء طبيعة التطورات التى شهدتها اليمن فى أعقاب نهاية هذا التدخل التى انتهت بتسوية ١٩٧٠ وفى الواقع أن أقصى قدر من الدقة يجب أن يكرس للإجابة على هذا السؤال الذى يتوقف على إجابته إلى حد كبير تقييم المحصلة النهائية لتأثير التدخل المصرى على اليمن .

ومن الحقيقى فى البداية أن النظام اللاحق لانقلاب نوفمبر ١٩٦٧ قد تميز بنفوذ قبل حقيقى على مؤسسات النظام ، وقد تمثل هذا النفوذ سواء فى طريقة تكوين هذه المؤسسات ذاتها والعلاقة بينها أو فى أشخاص شاغلى المناصب القيادية فى النظام ، فقد تكون مجلس الشورى الذى نص عليه الدستور المعلن فى ديسمبر ١٩٧٠ بطريقة الانتخاب غير المباشر ، وكان هذا يضمن الحد الأقصى لتمثيل مشايخ القبائل فى هذا المجلس ،

Wenner, op. cit., p. 213.

(١)

(٢) راجع رأى للفريق أنور القاضى يتحدث فيه عن عدم تأدية القوات اليمنية التى

دربت فى مصر للدور المطلوب منها فى : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

(٣) راجع تعليق د. الرميحى فى : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٤) انظر : مكرم محمد أحمد ، من يحكم اليمن الآن ، مرجع سابق ، .

وهو ما حدث بالفعل حيث أضحي العديد من أعضاء المجلس أما شيوخ قبائل أو منتمين لأسر هؤلاء الشيوخ ، كذلك شغل عبد الله الأحمر شيوخ مشايخ حاشد منصب رئيس المجلس ، وإذا عرفنا ان هذا المجلس قد أعطى سلطه انتخاب المجلس الجمهورى ذى الخمسة أعضاء وأن هذا المجلس الأخير هو الذى يعين رئيس الوزراء لاتضح مدى سيطرة شيوخ القبائل على النظام الجديد ، ويتسق مع هذا تولى أشخاص منتمين لأسر شيوخ قبائل لعدد من المناصب الوزارية ومناصب المحافظين ، فضلاً عن سيطرتهم أو سيطرة أسرهم على مناصب هامة فى الجيش والادارة المدنية (١) . ويعنى هذا بالاضافة الى التمثيل السابق لبعض المالكين كأفراد فى مؤسسات النظام أن القوى التقليدية كانت هى السائدة فى نظام ما بعد التدخل المصرى وأن كل من تحدث عن شكل جمهورى دون أى مضمون تقدمى حقيقى كان يجد مبررات قوية فى رأيه هذا .

وقد فسر الوضع السابق على نطاق واسع بأنه نتيجة منطقية للطريقة التى تمت بها ادارة التدخل المصرى (٢) . وكان الانتقاد الرئيسى لهذه الطريقة أنها اعتمدت على شراء ولاء القبائل ذات الموقف المتردد أو الحفاظ على ولاء الجمهورية ، منها بالمساعدات المالية والأسلحة مما أفضى فى النهاية الى تعاظم نفوذ المؤسسة القبلية فى اليمن على النحو الذى انعكس فى مؤسسات النظام اليمنى بعد انتهاء التدخل المصرى خاصة وأن القيادة المصرية قد رفضت الاعتماد على الجماهير وتنظيمها طيلة سنوات التدخل مما أوجد نمواً غير متوازن للقوى السياسية اليمنية لصالح القوى التقليدية (٣) .

وفى الواقع أنه لا بد من نظرة مدققة لوضع الانتقادات السابقة فى اطارها الصحيح ، فمن الحقيقى أن القيادة المصرية فى اليمن كانت لها مثل هذه السياسات تجاه القبائل وكذلك تجاه الحركة السياسية فى اليمن ، ويجب ان تفهم هذه السياسات على أى حال فى اطار الشخصية الاجتماعية السياسية للنظام المصرى ، ولم يكن منتظراً مثلاً أن تتم محاولة ناجحة لتنظيم سياسى فى اليمن بمبادرة مصرية فى الوقت الذى تفتقد فيه مصر

(١) راجع : Stookey, op. cit., pp. 253-4. Halliday, op. cit., pp. 131-2.

Ibid., P. 106.

(٢) انظر :

(٣) راجع : الشهاوى " مرجع سابق " ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٥٧ - ١٥٨ ،

١٦٨ - ١٧٣ ، وانظر أكثر الانتقادات حدة بهذا الصدد فى :

Halliday, op. cit., P. 39 and PP. 114-5.

مثل هذا التنظيم . غير أن الأمر الذى لا شك فيه أن نقد السياسة المصرية تجاه القبائل يجب أن يقتصر على السياسات التى أدت الى تعزيز نفوذ المؤسسة القبلية بشكل أو بآخر طيلة الحرب الأهلية فى اليمن ، أما مطالبه البعض للقيادة المصرية باجتثاث المؤسسة القبلية فهو من قبيل المحال ، فان مثل هذه السياسة كانت لتزج بها فى صراع ليس له أى مبرر مع قبائل أعطت ولاءها منذ البداية للجمهورية فى وقت احتدام التدخل المضاد للثورة فضلا عن أن عددا يعتد به من قادة الثورة أنفسهم كانوا ذوى خلفيات قبلية قوية ولم يكن واضحا بأى حال فى أية مرحلة ان فكرة تصفية المؤسسة القبلية كانت واردة لدى أى من هؤلاء القادة (١) .

وأخيرا فان أثر التدخل المصرى فى اليمن وعلى الرغم من التسليم بصحة الانتقادات السابقة فى السياق الذى قدمه الباحث لا يمكن أن يقتصر على هذه الأبعاد السلبية فحسب ففى الواقع أنه ليس من المبالغة القول بأن السنوات الخمسة التى استمرها هذا التدخل كان من أكثر السنوات حسما فى التطور السياسى لليمن ان لم تكن أكثرها بالفعل ، ويمكن فى هذا الصدد أن تحدد الأبعاد التالية لأثر التدخل المصرى على التطور السياسى فى اليمن الشمالية :

١ - ليس من الصحيح القول بأن النظام الجمهورى بعد انتهاء التدخل المصرى قد تحول الى شكل خال من أى مضمون ، فمع الاعتراف بكل النواحي السلبية التى اكتنفت هذا النظام الا أنه يجب أن يكون واضحا أنه مثل ثورة على نظام الامامة ، فقد انتهى التطابق بين القيادة الدينية والقيادة السياسية ، وانتهى الحق الإلهى فى الحكم للسادة وانتهى معه دورهم المتميز كنخبة حاكمة يستند اليها نظام الامامة وحتى أولئك السادة الذين دخلوا الى مؤسسات النظام كأفراد بعد تسوية ١٩٧٠ تدهور نفوذهم بالتدرج فضلا عن أن مشاركتهم الجديدة فى النظام السياسى لم تعد حقا بالميلاد وانما مبنية على الانجاز الشخصى (٢) .

٢ - على الرغم من الانتقاد الشديد الذى وجهه للتدخل المصرى من زاوية السياسات التى أدت الى تعاضم النفوذ القبلى فى مؤسسات النظام فان نظرة متأنية قد تكشف عن أن هذه السياسات بالمعيار اليمنى كانت

(١) راجع : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ ، جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٢) راجع : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

Stooky, op. cit., PP. 249-50.

Brown, op. cit., P. 305.

خطوة تقديمية ، وقد نذكر أن مشكلة ولاء قبائل الشمال والشرق لسلطة الدولة المركزية مشكلة تاريخية وأن أدوات النظام الامامى لمواجهتها لم تخرج عن الاكراه المباشر أو غير المباشر أو الاغراءات المادية أو تأليب القبائل بعضها على البعض الآخر . وابتداء من التدخل المصرى بدأت محاولات تجنيد مشايخ القبائل فى مؤسسات النظام وهو ما نتج عنه نفوذهم السابق الاشارة اليه والذي كان موضعا للانتقاد الشديد ، غير أنه يمكن النظر اليه كمرحلة انتقالية فى بناء الدولة المركزية فى اليمن يعترف فيها شيوخ القبائل بسلطة الدولة المركزية بغض النظر عن سيطرتهم عليها وهى سيطرة لم تكن مطلقة على أى حال . وثمة شواهد على أن عملية تطور بطيئة قد بدأت متواكبة مع ما سبق يتم فى غمارها إعادة تجديد دور شيوخ القبائل بحيث يضعف تماما عبر الزمن ، فقد كانت الوظيفة التقليدية لهؤلاء الشيوخ هى العمل كحاجز بين اتباعهم وبين السلطة المركزية . أما الآن فقد أصبحوا فى حالات كثيرة أعضاء فى مؤسسات هذه السلطة ، وصحيح أن هذا الوضع قد يمكنهم من تعزيز نفوذهم المحلى ولكن من ناحية أخرى ثمة شواهد قوية تشير الى أن رجال القبائل قد نمت بينهم مطالب لتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى بل والى أنهم يربطون بين أشباع هذه المطالب وبين النظام السياسى بحيث انهم مستعدون لقبول التزامات ضريبية والخضوع للسيطرة الادارية من الخارج وما الى هذا ، ومن ثم فانه من المعقول الافتراض بأنهم سوف ينظرون الى شيوخهم بدرجة متزايدة كوكلاء للحكومة المركزية ويحكمون عليهم طبقا لمدى نجاحهم فى الحصول على خدمات من السلطة المركزية لتحقيق مطالبهم ، وبالتدريج ومع تقدم الخدمات التى تقدمها السلطات المركزية لهذه القبائل فان الموظفين المدنيين سوف يصبحون على نحو متزايد بدائل ممكنة لشيوخ القبائل كوسطاء بين رجال القبائل والحكومة المركزية ويزيد ربط رجل القبيلة بين السلطة المركزية وليس شيخ القبيلة وبين اشباع مطالبه ومن ثم تنتقل الهوية من القبيلة الى الأمة اليمنية ، ولا ريب أن هذه العملية عملية تاريخية معقدة سوف تستغرق زمنا طويلا ولكنها دون شك تحمل فى طياتها إمكانية التحلل النهائى للبنية القبلية فى شمال اليمن (١) . وقد يبدو معقولا الافتراض بأن التدخل المصرى كان عاملا حاسما فى نمو المطامح القبلية الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى سواء بما أداه

(١) اعتمد التحليل السابق أساسا على دراسة ستوكى القيمة بجزاياها الأول

والثانى ، ومن المناسب الاشارة الى أنه بنى تحليله هذا على الملاحظة المباشرة .

= Stookey, op. cit., PP. 254-5.

أنظر

الجيش المصرى والخبراء المدنيين المصريين من خدمات للقبائل اليمنية (١) أو بما أدت اليه متطلبات الحرب على الأقل من تحسين الطرق ومن ثم تسهيل الاتصال مما أعطى أفراد القبائل حراكا أكبر لم يكن لهم من قبل قدهوا الى المدن وشاهدوا مظاهر التقدم - النسبى طبعاً - فيها واستقر بعضهم هناك وعاد آخرون بمفاهيم زعزعت القيم القديمة (٢) .

٤ - على الرغم من أن البنية الطبقية فى اليمن لم تشهد تغيراً حاداً فى فترة التدخل المصرى ربما بسبب محدودية التقدم الاقتصادى الذى تحقق فى ظروف الحرب خاصة على ضوء التركة المثقلة لنظام الامامة (٣) فإن قوى جديدة قد نمت دون شك فى ظل التدخل المصرى لعل أهمها صغار الضباط الذين رأينا قيامهم بدور رئيسى فى كسر حصار صنعاء والمثقفين الذين استفادوا دون شك من توسع الخدمات التعليمية بعد الثورة . وثمة شواهد قوية منذ يونيو ١٩٧٤ - تاريخ تسلم المؤسسة العسكرية للسلطة فى اليمن - على أن هذه القوى قد بدأت تلعب دوراً متزايداً فى التطور السياسى لليمن وبصفة خاصة فى اتجاه بناء دولة مركزية حديثة يصفى فيها النفوذ القبلى ويصبح فيها الجيش - وليس شيوخ القبائل - هو أداة الاكراه فى الدولة وهذا فضلاً عن إعادة التوازن فى علاقات اليمن الخارجية وبصفة خاصة على المستوى الاقليمى بين السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية فى الجنوب . وهو تطور يؤكد التحليل السابق للأبعاد الايجابية لتأثير التدخل المصرى على اليمن (٤) .

Robert. W. Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic, part II, in : The Middle East Journal, Vol. 28. Autumn 1974, No. 5 PP. 416-7.

(١) أنظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ . العطار ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ . وانظر شهادة شميدت ذات القيمة الخاصة .

Schmidt, Yemen, : The Unknown War, op. cit., p. 268.

O'Ballance, op. cit., p. 208.

(٢)

(٣) راجع :

Halliday op. cit., pp. 134-7. Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic, Part I, op. cit., pp. 250-1.

(٤) راجع : ماذا بعد استيلاء العسكريين على السلطة ؟ تقرير فى : مجلة الطليعة ،

القاهرة : مؤسسة الأهرام ، س ١٠ ، ع ٨ ، أغسطس ٧٤ ، ص ١١٧ - ١٢٠ . د. محمد على الشهار ، المؤسسة العسكرية فى صنعاء وكيف تتجاوز منطقة الخطر ؟ فى : المرجع

السابق ، س ١٢ ، ع ١١٤ ، نوفمبر ١٩٧٦ ، ص ١١٨ - ١٢٢ .

Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic. Part II, op. cit., pp. 415-416.

ثانيا : جنوب اليمن :

سبق أن رأينا أن عام الثورة اليمنية أتى مواكبا مع أقصى أهمية حققها قاعدة عدن في الاستراتيجية العسكرية البريطانية وأن اليمن الشمالية كانت تمثل بالنظر لوضعها الجغرافي مكانا نموذجيا لقاعدة خارجية للمقاومة ضد الاستعمار البريطاني فضلا عن أن نشوب الثورة اليمنية والوجود العسكرى المصرى لحمايتها قد وفر الشروط الموضوعية المطلوبة لاستخدام هذه القاعدة بالفعل . وقد رأينا أن بريطانيا وعيا منها بهذا كله وبخبرة التأثير المصرى السياسى والدعائى فى جنوب اليمن قد انتهى بها الأمر الى اتخاذ موقف معاد للثورة اليمنية تمثل فى التدخل غير المباشر ضد الثورة . وكان رد فعل السياسة المصرية هو تبنى سياسة دعم كامل للمقاومة المسلحة فى جنوب اليمن اعتبارا من منتصف ١٩٦٣ . وبينما كان التناقض بين النظامين المصرى والسعودى يتوارى فى بعض الأحيان الى مرتبة ثانوية فإن التناقض بين النظام المصرى وبين الاستعمار البريطانى ظل تناقضا أساسيا طيلة التدخل المصرى ، وهكذا فانه بينما تميزت السياسة المصرية تجاه النظام السعودى فى مرحلة كاملة بسمة توفيقية واضحة فإن الملمح الرئيسى لسياسة دعم المقاومة ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب اليمنى ظل هو التصاعد المستمر وصولا الى ذروته فى الأيام القليلة السابقة على حرب يونيو ، وقد رأينا أن المقاومة قد أخذت فى التصاعد اعتبارا من ١٩٦٣ حتى وصلت الى تحقيق الاستقلال الكامل فى الأيام الأخيرة السابقة على رحيل القوات المصرية من اليمن فى ليلة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ .

وليس ثمة خلاف على الاطلاق حول الأهمية الحاسمة للتدخل المصرى فى اليمن كأحد عوامل تحقيق الاستقلال فى جنوب اليمن ويكفى أن طرفى الصراع الرئيسيين فى جنوب اليمن وهما حركة التحرر الوطنى بقيادة الجبهة القومية والدوائر الاستعمارية البريطانية فضلا عن الكتابات الغربية قد اعترفت كلها بهذه الأهمية الحاسمة (١) وعلى الرغم من هذا الاتفاق الكامل فانه لا بد من بعض النقاش التفصيلى لتوضيح أبعاد تأثير التدخل المصرى على استقلال الجنوب اليمنى ووضعها فى إطارها الصحيح . ويمكن فى هذا الصدد الإشارة الى القضايا الثلاثة التالية :

(١) راجع : الشماوى ، عبد الناصر وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٦ .

وراجع :

Humphrey Trevlyan, The Middle East in Revolution, London : Macmillan, 1970, P. 217. Paget, op. cit., P. 117.

١ - لا يجب أن يدفع ما سبق إلى أى تصور بعدم وجود تفسير ذاتي لتطور المقاومة المسلحة في جنوب اليمن كما تحاول دوائر بريطانية أن تلمح أو تصرح في كثير من الأحيان فالواقع أن فهم عملية المقاومة في جنوب اليمن - كما هو الحال في فهم أى تطور مماثل - يجب أن يستند إلى توفر كل من الشرطين الذاتي والخارجي في هذه المقاومة ، وقد سبقت الإشارة إلى الجذور القديمة للحركة المعادية للاستعمار في الجنوب اليمنى وإلى أن هذه الحركة قد اكتسبت قوة دفع كبيرة مع منتصف الخمسينات ولكن الأمر الذى ليس موضع شك من ناحية أخرى أنها كانت تعاني من التفتت والانقسامات الحادة ومن افتقارها إلى عنصر المقاومة المسلحة المنظمة (١) .

وهكذا فإن ما يمكن أن ينسب كأثر للتدخل المصرى على وجه التحديد هو الفضل فى التوقيت الذى بدأت فيه المقاومة المسلحة المنظمة فضلا عن تصاعد المقاومة السياسية ، ومن ثم التعجيل باستقلال جنوب اليمن بصورة واضحة . وربما يمكن لجدول (١٠) أن يكون ذا دلالة فى تأكيد التحليل السابق وهو يبين الترابط الزمنى بين التدخل المصرى وتصاعد المقاومة فى عدن وانعكاسات هذا كله على السياسة البريطانية سواء تجاه الجنوب أو تجاه قاعدة عدن ، ويبدأ الجدول بسنة ١٩٦٤ على أساس أن التدخل المصرى قد بدأ فى أواخر ١٩٦٢ وأن سياسة دعم المقاومة قد بدأت تتبلور منذ منتصف ٦٣ بحيث بدأت حركة المقاومة المسلحة رسميا فى أكتوبر ٦٣ . علما بأنه حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هناك أى تغيير فى السياسة البريطانية بشأن الجنوب اليمنى أو وضع قاعدة عدن فى استراتيجية الدفاع البريطانية .

(١) راجع : الشعبى ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢٥٥ . وأهمية توصيف الشعبى للمشكلات التى عانت منها الحركة الوطنية فى جنوب اليمن فى ذلك الوقت أن كتابه هذا قد سبق قيام الثورة اليمنية بأربعة شهور فقط ، ومن ثم فهو يعطى فكرة دقيقة عما كانت عليه أوضاع هذه الحركة قبيل التدخل المصرى .

جدول رقم (١٠) (١)

الارتباط الزمني بين التدخل المصري وتطور المقاومة المسلحة في عدن
وتطور السياسة البريطانية

السنة	عدد حوادث المقاومة	عدد الاصابات (قتل وجرحى)	السياسة البريطانية
١٩٦٤	٣٦	٣٦	اعلان النية في منح الجنوب العربي الاستقلال في موعد غايته ١٩٦٨ مع الاحتفاظ بقاعدة عدن .
١٩٦٥	٢٨٦	٢٣٩	لا تغيير
١٩٦٦	٤٨٠	٥٧٣	تأكيد النية في منح الاستقلال قبل ١٩٦٨ واعلان نية التخلي عن قاعدة عدن في نفس الوقت
١٩٦٧	٢٩٠٨	١٢٤٨	الجلء الفعلي بما في ذلك قاعدة عدن

٢ - بالإضافة الى التعجيل باستقلال جنوب اليمن فان الاثر الثاني
الذى يمكن أن ينسب للتدخل المصرى في اليمن هو الدور الحاسم في
تحديد نوعية هذا الاستقلال ، فليست بنا حاجة للاشارة الى ظاهرة
الاستعمار الجديد التى عرفتھا كثرة من البلدان لتى نالت استقلالها عن
الاستعمار التقليدى ، وقد كان جنوب اليمن فى الواقع بيئة مثالية لتوطيد
أركان الاستعمار الجديد فى أعقاب خروج القوات البريطانية سواء بالنظر
الى ضعف الحركة الوطنية قبيل التدخل المصرى أو الى الاطار الاقليمى الذى
كان من شأنه أن يضمن وقوع جنوب اليمن فى قبضة الاستعمار الجديد .
ولقد كانت ثورة اليمن والتدخل المصرى المساند لها هى العامل الحاسم فى
احداث تغيير فى هذا المناخ الاقليمى غير المواتى بتوفير قاعدة آمنة لتنظيم
وتدريب وتسليح الثوار متاخمة لهم جغرافيا ، ومن هنا فان السياسة
البريطانية بشأن الجنوب اليمنى وقاعدة عدن لم تتغير فى اتجاه منح

(١) التطور المبين فى الجدول فى السياسة البريطانية بشأن الجنوب العربى وعدن
مصدره الأجزاء السابقة من هذه الدراسة أما الأرقام فصدرھا السجلات البريطانية
الرسمية وفقا لما أورده جوليان باجت مسئول سكرتارية الأمن فى مكتب اللتدوب السامى
البريطانى فى عدن فى ٦٥ - ولزيد من التفصيلات عن هذه الأرقام انظر :
Paget, op. cit., p. 264.

الاستقلال فحسب بل لقد أجبرت في فبراير ٦٦ على إعلان عدم النية في الاحتفاظ بقاعدة عدن بعد الجلاء ، ولم يبق أمام هذه السياسة الا أن ترتب تسليم السلطة لحكومة اتحاد الجنوب العربي بحيث تضمن وجود كيان سياسى يستطيع ان يقاوم « التخريب الخارجى » ومن ثم يحدد من أخطاره على المصالح الغربية فى المنطقة ، غير أن تطور المقاومة المسلحة فى جنوب اليمن على النحو السابق لم يترك الفرصة أمام السياسة البريطانية لتحقيق هذا الهدف .

ومن المثير ان يلاحظ المرء الطريقة التى انهارت بها دولة الاتحاد فى الشهور الأخيرة السابقة على رحيل البريطانيين ، وقد لا يكون هناك وصف لهذه العملية خير من وصف همفرى تريفيليان المندوب السامى البريطانى فى عدن منذ ٢٠ ماير ٦٧ (١) ، وقد اعترف تريفيليان بأن سلطة الاتحاد لم تكن باقية فى مايو ١٩٦٧ الا لوجود القوات البريطانية (٢) . وفى ٢٠ يونيو حدث تغير هام فى السياسة البريطانية اذ أعلن وزير الخارجية البريطانى فى هذا اليوم أن بريطانيا سوف تقدم مساندة بحرية وجوية لاتحاد الجنوب العربى لمدة ستة شهور تالية للاستقلال أو أكثر من ذلك اذا اقتضت الأمور ، كما أعلن تأجيل موعد الاستقلال الى ٩ يناير ٦٨ بعد أن كان محددًا له نوفمبر ١٩٦٧ منذ مارس من هذا العام (١) ، ويبدو ان البريطانيين قد ظنوا أن حركة المقاومة المسلحة سوف تتأثر بالهزيمة المصرية فى هذا الشهر بما يمكنهم من فرض هذه النوايا الجديدة التى تتناقض تماما مع قرار فبراير ١٩٦٦ ، وعلى أى حال فقد تكلفت التطورات التالية بإثبات أن حركة المقاومة فى الجنوب اليمنى أصبحت تملك من قوة الدفع الذاتية مايمكنها من اعادة الأمور الى ماكانت عليه قبل تصريح ٢ يونيو ١٩٦٧ .

ففى نفس هذا اليوم تمرد الجيش والشرطة التابعان للاتحاد فى حى كريتر بعدن وهاجموا القوات البريطانية وتمكنت الجبهة القومية من احتلال المنطقة لمدة ١٣ يوما أطلقت فيها سراح مئات من المسجونين وقامت بدعاية سياسية واسعة بين الجماهير ووزعت مساكن الضباط البريطانية على المواطنين ، وعلى الرغم من أن البريطانيين قد تمكنوا من دخول كريتر فى

(١) يقول تريفيليان ان السياسة البريطانية فى ذلك الوقت لم تكن « فرق تسد »

وانما « وحد واهرب » Unite and quit انظر :

Trevelyan, op. cit., P. 222.

Ibid., P. 216.

(٢)

Ibid. p. 226. Haliday, op. cit., pp. 215-6. Little, op. cit., pp. 168-9.

(٣)

يوليو فقد أجمعت الآراء على أن الحكومة الاتحادية قد فقدت آخر بقية للثقة بها (١) . وفي أغسطس بدأ البريطانيون يكتشفون أن الاتحاد يعمى بمنتهى البساطة بموجة كاسحة من استيلاء الجبهة القومية على السلطة « وهكذا انتهى السلاطين ومعهم خطة بناء اتحاد للجنوب العربي » (٢) . وفي نهاية أغسطس أعلن رئيس الوزراء الاتحادي « انها ثورة الشعب ونحن لا نستطيع مواجهتها » (٣) ، وعلق تريفيليان بقوله : « والان كنا نواجه الموقف الذي حاولنا تجنبه . لم تكن هناك حكومة ، بل يوجد فقط جيش وخدمة مدنية دون سلطة فوقهما ، وكان هناك خطر شديد من حدوث فوضى . ولم تكن الجبهة القومية بعيدة عن عدن وكان ممكنا أن تستولي في أية لحظة على العاصمة الاتحادية » ، وبموافقة وزير الخارجية أدلى تريفيليان في ٥ سبتمبر بتصريح أعلن فيه ان الحكومة الاتحادية « لم تعد تعمل » وأن البريطانيين يعترفون بالمجموعات السياسية القائمة باعتبارها تمثل الشعب ويتونون التفاوض معها (٤) وفي ذلك الوقت استمرت الجبهة القومية تزيد من سيطرتها داخل اقليم الجنوب اليمنى ، وفي ٢ نوفمبر أعلن وزير الخارجية البريطاني أن القوات البريطانية ستسحب قبل نهاية نوفمبر وأنه لم تعد هناك حاجة لتقديم مساندة بحرية وجوية لحماية الجنوب اليمنى بعد الاستقلال « حيث ان مصر كانت تجلو عن اليمن » (٥) وفي ٧ نوفمبر حسم الموقف نهائيا باعلان الجيش الاتحادي تأييده للجبهة القومية (٦) ، وفي ٢٢ نوفمبر بدأت في جنيف المفاوضات بين الجبهة القومية والسلطات البريطانية ، وفي ٢٩ نوفمبر رحلت القوات البريطانية وولدت جمهورية مستقلة استقلالا تاما وحقيقيا . ويقول هاليداي ان هذه هي الحالة الوحيدة في تاريخ الاستعمار البريطاني التي تم فيها الانسحاب في ظروف مثل هذا النضال المسلح الذي لم تسبقه مفاوضات سياسية الا قبل الانسحاب بأيام (٧) .

وهكذا أخفقت كل الخطط البريطانية سواء من أجل الاحتفاظ بقاعدة

Ibid., PP. 169-70. Trevelyan, op. cit., PP. 228-35 Halliday, op. cit., PP. 217-8. (١)

Ibid., p. 218. Trevelyan, op. cit., p. 243. (٢)

Halliday, p. cit., P. 220. (٣)

Trevelyan, op. cit., 246. (٤)

Ibid., P. 255 ; Little, op. cit., P. 173 and PP. 178-9. (٥)

Halliday, op. cit., p. 220. Little, op. cit., p. 179. (٦)

Halliday, op. cit., pp. 220-1. (٧)

Trevelyan, op. cit., p. 261.

عدن أو اقامة نظام يصلح قاعدة سياسية للحفاظ على المصالح البريطانية والغربية في المنطقة .

٣ - لا يعنى ما سبق أن الدعم المصرى لحركة المقاومة المسلحة فى الجنوب كان خاليا من أوجه القصور ، وفى الواقع أن ادارة « التدخل المصرى غير المباشر » فى جنوب اليمن قد عانت من نفس المساوىء السياسية التى عانت منها « ادارة التدخل المصرى المباشر » فى شمال اليمن ، وربما يكون الانتقاد الرئيسى الذى وجه الى السياسة المصرية فى الاطار السابق هو اختيارها بين التنظيميين الأساسيين اللذين عملا فى مجال مقاومة الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن أثناء التدخل المصرى ، وقد بدأت السياسة المصرية بالتأييد الكامل السياسى والعسكرى والمالى للجبهة القومية التى أعلن قيامها فى يونيو ٦٣ ومارست العمل المسلح ضد الوجود البريطانى بعد ذلك وبصفة رسمية اعتبارا من أكتوبر ٦٣ ، وظلت العلاقات بين مصر والجبهة القومية علاقات قوية وطيدة حتى منتصف ١٩٦٥ ، وفى يونيو ١٩٦٥ مثلا عقد المؤتمر الأول للجبهة وسادته عناصر « ناصرية » وانعكست هذه السيطرة سواء فى تشكيل المكتب السياسى للجبهة أو فى ميثاقها ، ولكن بعد شهرين فقط وقع أول خلاف بينها وبين مصر ، وكان السبب الأصيل لهذا الخلاف هو اعتراض الجبهة على اتفاقية جدة (١) التى كان نجاحها يهدد بحرمان النضال المسلح فى الجنوب من قاعدته الخارجية الرئيسية ، كذلك فقد بدأ فى الجبهة القومية تطور ذاتى فى اتجاه اليسار يكشف عن آفاق ماركسية ، ولا تعنينا الآن أسباب هذا التطور بقدر ما يعنينا أمه قد دعم بواذر الخط الاستقلالى الذى بدأت الجبهة تتبعه عن السياسة المصرية ، وقد بذر هذا بذورا من التوتر فى علاقة مصر بالجبهة ووضع أساس انحياز السياسة المصرية فيما بعد لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل التى نشأت فى يناير ٦٦ من اتحاد منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل بالجبهة القومية ، وكانت منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل قد نشأت فى فبراير ٦٥ تعبيرا عن عناصر أكثر اعتدالا سواء من الناحية السياسية أو فى قضايا النضال المسلح ، وقد تم هذا الاتحاد بجهد مصرى أساسا وقيل انه - أى الاتحاد - قد جاء على عكس رغبة القيادات الميدانية للجبهة القومية التى لم تكن ترحب بالاتحاد مع منظمة التحرير لاتجاهاتها المعتدلة (٢) .

Halliday, op. cit., pp. 209-10.

(١)

Ibid., P. 211.

(٢)

وقد ظلت العلاقات داخل جبهة التحرير تمر بحالة من التوتر الدائم انتهت بانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير فى ديسمبر ١٩٦٦ لعدم قدرة الأخيرة على أن تكون « اطارا صحيحا للقوى الوطنية واداة ثورية لمجابهة مخططات العدو » بل لقد أدت وفقا للجبهة القومية الى شل فاعلية الطرف القادر على التحرك والمواجهة (أى الجبهة القومية) بما أوجدته من مشاكل (١) . وكان هذا هو الحد الفاصل فى علاقة مصر بالجبهة القومية ومنذ ذلك التاريخ شجعت مصر تكوين جناح عسكري خاص بجبهة التحرير وأعطته دعمها الكامل وأخذت أجهزة الاعلام المصرية تنسب أعمال المقاومة داخل جنوب اليمن بأكملها الى جبهة التحرير (٢) .

وربما يكون هناك تبرير لهذه السياسة المصرية غير أن الخطأ الأساسى الذى اكتنفها هو أن الأمر قد انتهى بها الى دعم الطرف الأقل ثورية وقدره داخل جنوب اليمن ، ولحسن الحظ فإن القوة الذاتية التى كانت الجبهة القومية قد اكتسبتها فى ذلك الوقت قد تكفلت بتقليل الآثار السلبية لهذه السياسة داخل جنوب اليمن الى حدها الأدنى ، وعلى أى حال فقد انتهى الأمر باستيلاء الجبهة القومية على السلطة بعد مصادمات قصيرة وان تكن دامية مع جبهة التحرير سواء فيما قبل أو فى أعقاب الرحيل البريطانى عن جنوب اليمن .

وعلى الرغم مما سبق فقد كان التناقض بين مصر والجبهة القومية تناقضا مفهوما ، اذ كان لكل طرف رؤيته الخاصة للموقف وطريقة مواجهته أما ما يقال ان المخابرات المصرية قد عوقت عمدا من الحركة التحريرية فى الجنوب اليمنى (٣) فهو تجنى على السياسة المصرية ليس بعده شيء .

ثالثا : السعودية :

هناك من العوامل ما يدفع لتوقع حدوث تغير كبير فى السعودية نتيجة للمثورة اليمنية والتدخل المصرى المساند لها ، ويمكن أن نلخص أهم هذه العوامل من البحث السابق للموقف السعودى على النحو التالى : أن الثورة فى اليمن قد نشبت ضد نظام مشابه للنظام السعودى - أنها نشبت

(١) بيان من الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل حول انسحابها من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل - عدن (١٣/١٢/٦٦) ، (منشور) ، نقلا عن : الوثائق العربية ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٩٤٣ - ٩٤٤ .

(٢) Little, op. cit., P. 151. Halliday, op. cit., P. 214.

(٣) انظر : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

فى دولة متاخمة له جغرافيا وفى وقت اتسم النظام السعودى فيه بالضعف - وأنها استدعت تدخلا من النظام المصرى رمز التغيير فى المنطقة العربية فى ذلك الوقت والذى اتبع فى مرحلة من المراحل سياسة واضحة للتدخل غير المباشر للتأثير على النظام السعودى ان لم يكن اسقاطه .

وفى الأيام الأولى للثورة اليمنية بدا أن النظام السعودى فى طريقه للانهايار السريع وكانت أقوى العلامات بهذا الصدد هى المعارضة الواضحة داخل المؤسسة العسكرية والوزارة السعودية بل ومن بعض أفراد الأسرة المالكة للتدخل السعودى المضاد للثورة ، وفيما بعد استدعى فيصل لتسلم مقاليد السلطة الفعلية فى شهر أكتوبر التالى مباشرة للثورة اليمنية وانتهى به الأمر الى أن أصبح ملكا للبلاد فى ١٩٦٤ ، وقد قيل ان ما بدأ من تحديث للسعودية تحت حكم فيصل يمكن أن يرد الى التدخل المصرى فى اليمن (١) وهو رأى له جدارته الواضحة بالنظر الى الترابط الزمنى الواضح بين قيام الثورة اليمنية وحدث التدخل المصرى المساند وبين مجيء فيصل الى الحكم ثم أداء النظام السعودى بقيادته . ولكن المهم هنا هو أن تتناول جوهر ما يسمى « بتحديث » السعودية ومدى تعبيره عن تغيير ايجابى حقيقى فى النظام السعودى . فاذا كان الأمر هو مجرد بناء الطرق والمنشآت والمدارس وما الى هذا فان التحديث بهذا المعنى يمكن أن يرد فى جذوره الأصيلة الى حكم الملك عبد العزيز (٢) ، أما اذا كان الأمر ينصرف الى ما هو أعمق من ذلك وهو أسس النظام السعودى ذاته فانه يقتضى نظرة أكثر تعمقا .

فالواقع أن كل ما تم من اجراءات فى السعودية فى أعقاب الثورة اليمنية يمكن أن يعد بصورة أو بأخرى استجابة ناجحة من النظام السعودى للتحديث الذى مثلته الثورة اليمنية والتدخل المصرى ، فقد اتخذ فيصل من البداية اجراءات أعاد بها الى النظام السعودى توازنه فأخرج من الوزارة أعضائها المنتمين للطبقة المتوسطة والذين اتخذوا « موقفا متخاذلا » من هذه القضية المصيرية التى يواجهها النظام السعودى ، واتخذ بعد ذلك مجموعة من اجراءات التهدة بما فيها ما سمي بتحديث السعودية لاتمس بأى حال جوهر النظام السعودى بل لعلها أكسبت النظام قوة خاصة فى اطار الاستخدام الأكثر رشدا لدخول البترول والدعم

(١) أنظر : فؤاد مطر ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) راجع فى بداية تحديث السعودية بهذا المعنى منذ الثلاثينيات :

Peretz, op. cit., P. 395. Rentz, op. cit., PP. 80-1.

Shecan, op. cit., P. 305.

الغربي وبصفة خاصة الأمريكي - البريطاني لنظام فيصل . وهكذا يمكن القول بأن الثورة اليمنية والتدخل المصرى قد قاما بدور تحديري للنظام السعودى تمكن به فى الوقت المناسب من اعادة صياغة بعض سياساته - وليس علاقاته أو مؤسساته - بما يمكنه من الصمود فى وجه ضغوط التغيير (١) .

وفىما بعد تمكن النظام السعودى من تثبيت أقدامه بدرجة أكبر بحيث بدا فى المرحلة الثانية للتدخل المصرى (مرحلة التسوية) وكأنه ند للنظام المصرى ، وقد سبق أن رأينا أن بل الشواهد قد اشارت فيما بعد الى أن قادة النظام السعودى قد نظروا الى ذهاب عبد الناصر الى جدة فى أغسطس ٦٥ باعتباره سعيًا وراء استسلام مشرف ، وعلى الرغم من خطأ هذا الادراك كما اتضح فيما بعد فقد كانت السياسة المصرية منذ ١٩٦٤ اعترافا ضمنيًا بجدارة النظام السعودى بالبقاء وبأن التناقض القومى بين العرب واسرائيل لابد وأن يسبق التناقض الاجتماعى والسياسى بين العرب أنفسهم ، واكتسب النظام السعودى مزيدا من الثقة فى هذه المرحلة الى الدرجة التى رأينا أنه قد بادر معها فى نهاية ١٩٦٥ بتحريك لاشك أن فيصل كان أول من يدرك أنه سيقابل بالعداء من جانب عبد الناصر .

وقد دفع هذا التحرك عبد الناصر ضمن عوامل أخرى كما رأينا الى تبني سياسة هجومية واضحة فى المرحلة الأخيرة للتدخل المصرى تشير شواهد قوية الى أن أحد أبعادها كان دعما للتنظيم الذى قام بأعمال التفجير فى السعودية منذ ديسمبر ٦٦ فضلا عن تبني مطلب سعود بالعودة الى العرش ، وقد ساعد هذا العمل الأخير بصفة خاصة دون شك على احداث هزة عنيفة فى النظام السعودى ولكن الباحث حرص منذ البداية على أن يشير الى احتمالات آثاره السيئة بين صفوف قوى المعارضة للنظام السعودى نفسه وليس لملك أو آخر ، وفى الواقع انه بمنظور التطور السياسى فى السعودية وعلى الرغم من الافتقار لآية معلومات موثوق بصحتها فان المرء لا يجد مفرا من افتراض أن مثل هذا العمل كانت له دون شك أصداء سيئة بين هذه القوى خاصة على ضوء التاريخ السياسى للملك سعود داخل السعودية نفسها . ومنذ يونيو ١٩٦٧ أصبح النظام السعودى فى مأمن حتى من عودة سعود اليه ، وقنن مؤتمر الخرطوم سياسة التعايش الجديدة بين النظامين المصرى والسعودى فيما بدا أنه انتصار للأخير .

وأخيرا فان ثمة أثر سلبي آخر يمكن أن يعزى للتدخل المصرى فى اليمن وهو ما لاحظته الباحث من تدهور حاد فى الاتصالات الثقافية بين مصر والسعودية سواء فى تلقى الطلاب السعوديين للعلم فى الجامعات المصرية أو فى ذهاب المدرسين المصريين الى السعودية أو فى تبادل الكتب بين البلدين ، ولا شك أن هذا التدهور قد مثل خطوة هامة فى اعادة التوجيه الفكرى للنخبة المثقفة من السعوديين خاصة اذا علمنا أن البديل الرئيسى لمصر كفاعل ثقافى مؤثر كان الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعنى هذا بمنظور السياسة المصرية حرمان هذه السياسة من واحدة من أهم أدواتها فعالية فى العالم العربى (١) .

ولا شك أن التطورات التى حدثت فى السعودية فى أعقاب التدخل المصرى والتى تمثلت فى بعض التنازلات للطبقة المتوسطة وبناء الجيش السعودى الحديث يمكن أن يكون لها مردود ايجابى بمنظور مستقبل على التطور السياسى فى السعودية ، ولكن بعد أكثر من عشرة أعوام على انتهاء التدخل المصرى فى اليمن ربما يصبح من الصعب بدرجة متزايدة أن تنسب الأبعاد الايجابية لأية تطورات مستقبلية فى السعودية الى التدخل المصرى كأحد عواملها الحاسمة كما هو الحال بالنسبة لليمن الشمالية أو الجنوبية وان كان انصاف التدخل المصرى يقتضى الإشارة الى أن أهم أثر ايجابى قد أحدثه بالنسبة لاحتمالات التغيير المستقبلية فى السعودية هو توفير مناخ اقليمى أكثر ملائمة لهذا التغيير .

رابعا : النظام الاقليمى العربى : حتى الآن تناولنا الآثار الاقليمية للتدخل المصرى على مستوى جزئى أى فى صورة تأثيره على كل دولة من

(١) فى ١٩٦٥ على سبيل المثال حصل ٥٣ طالب سعودى على درجة البكالوريوس من الجامعات المصرية و ٤ على درجة الماجستير وهم آخر دفعة دخلت الجامعات المصرية قبل التدخل المصرى فى اليمن (ويلاحظ أن اعداد الطلبة السعوديين فى الجامعات المصرية كانت فى ذلك الوقت فى تزايد مستمر) بينما كانت أرقام الحاصلين على نفس الدرجتين من الجامعات الأمريكية فى نفس السنة هى ٣٠ ، ٧ على التوالى . وفى عام ١٩٦٧ تناقصت الأرقام بالنسبة للجامعات المصرية الى ١٩ ، ٢ وتزايدت بالنسبة للجامعات الأمريكية الى ١٢٠ ، ١٥ . وفى عام ٧٠ حدث مزيد من التدهور فى أرقام الجامعات المصرية وصل بها الى ١٢ ، ٣ بينما كانت أرقام الجامعات الأمريكية هى ١١٤ ، ٢٦ . أما التبادل فى الكتب بين البلدين فقد وصل الى الصفر تماما فى عام ٦٦ واستمر كذلك حتى نهاية التدخل المصرى علما بأن آخر أرقام متاحة هى أرقام عام ١٩٦١ وتشير الى أن حجم التبادل وصل الى ٧١٤ ألف كجم من صادرات الكتب المصرية الى السعودية و ٩٠٠ كجم من واردات الكتب السعودية الى مصر . راجع :

Rugh, op cit., P. 11. Dawisha, Egypt in the Arab World. op. cit., PP. 173-7.

تلك التى يفترض أنها تأثرت به على حدة وبالطبع فإنه يمكن التوصل الى فكرة أولية عن أثر التدخل المصرى على النظام الاقليمى العربى من محصلة الآثار السابقة . ولكننا سوف نحاول الآن أن نتبع تهجا كليا الى المسألة ، والسؤال الرئيسى بهذا الصدد هو : هل يمكن القول بوجود آثار للتدخل المصرى تتعلق ببنية واستقرار النظام الاقليمى العربى ؟

وقد يكون من المناسب بالنظر الى تسلسل الحوادث أن نبدأ بمناقشة أثر التدخل المصرى على استقرار النظام الاقليمى العربى ، وأول ما يلفت النظر أن هذا الأثر لم يكن ثابتا ، ففي المرحلة الأولى للتدخل كان من الواضح أنه قد أفضى الى التقليل من هذا الاستقرار كما تمثل فى الغارات الجوية المصرية على السعودية بصفة خاصة فى ١٩٦٣ واحتمالات صدام مصرى - سعودى واسع ، أما المرحلة الثانية فقد بدأ فيها أن التدخل المصرى يقوم بوظيفية استقرارية داخل النظام ، فبعد مجموعة من العوامل المحلية والاقليمية والدولية أحاطت بهذا التدخل اتجهت القيادة المصرية بكل وضوح الى توظيف الوسائل السلمية فى محاولة للتوصل الى تسوية مع السعودية ، وبالمقارنة مع مناخ العلاقات السائد فى المنطقة العربية قبل التدخل المصرى فى اليمن فإنه يمكن القول بأن التدخل على هذا النحو كان مسئولا عن انفراج العلاقات العربية طيلة سنتى ٦٤ ، ٦٥ ، وهو انفراج يمكن للمرء أن يلحظ للوهلة الأولى أن العالم العربى لم يشهده على هذه الصورة ربما منذ ١٩٥٥ ، وبالطبع فقد رأينا أن هناك عوامل أخرى حاسمة فى تبني القيادة المصرية لسياسة الانفراج فى علاقاتها العربية لعل أهمها احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل فى ذلك الوقت ولكن التدخل المصرى فى اليمن كان عاملا لازما لحدوث هذا التطور فلو تصورنا أن احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل قد تصاعدت دون وجود التزام عسكري مصرى فى اليمن لما وجدت القيادة المصرية نفسها محتاجة « الى جمع الصفوف العربية » .

ومع ذلك فإنه لم يقدر لهذه الوظيفة الاستقرارية أن تستمر ، وقد جاء التدهور فى استقرار النظام العربى فى هذه المرة بمبادرة سعودية بعد اخفاق مؤتمر حرض فى ديسمبر ٦٥ وما أعقبه من تحرك فيصل للدعوة الى مؤتمر قمة اسلاهى فى هذا الشهر وما بعده مما دفع النظام المصرى خاصة فى ضوء ما بدا من مساندة دولية غربية لتحرك فيصل الى سياسة جديدة اتبعها فى المرحلة الثالثة والاخيرة للتدخل أدت قرب نهايتها خاصة مع بداية عام ١٩٦٧ الى عدم استقرار واضح فى النظام الاقليمى العربى ، وقد جاءت حرب يونيو والهزيمة المصرية فيها فيما بعد لتضع حدا للتدخل

المصرى ، وعندما حدث الانفراج في العلاقات العربية من جديد في مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٦٧ كان السبب يتجاوز فى هذه المرة هذا التدخل بكثير . وبالطبع فأننا لانستطيع الجزم على نحو قاطع بالتطورات المحتملة فى شأن استقرار النظام الاقليمى العربى لو لم تكن حرب يونيو ١٩٦٧ قد قطعت نموذج التدخل المصرى .

وإذا انتقلنا الى مناقشة أثر التدخل المصرى على البنية السائدة للعلاقات داخل النظام فأننا سوف نلاحظ أنه منذ الأيام الاولى لهذا التدخل وفى أعقاب لجوء الطيارين السعوديين والأردنيين الى مصر بما فيهم قائد سلاح الطيران الأردنى اعرابا عن معارضتهم للتدخل المضاد من بلديهم بدا أن التدخل المصرى يمكن أن يعمل كأداة لظهور دولة سائدة فى النظام الاقليمى العربى عن طريق انهيار سريع يمكن أن يحدث فى النظم المحافظة تنشأ بعده نماذج من النظم تشبه نموذج النظام المصرى وتندور فى فلكه . وقد ذكر هذا الوضع بالمناخ السائد فى النصف الأول من عام ١٩٥٨ فى أعقاب الوحدة المصرية - السورية ثم الثورة العراقية ، وعزز هذا الاحتمال فى فبراير ومارس عندما ارتبطت ذروة التصعيد العسكرى المصرى فى فبراير - مارس ١٩٦٣ بسقوط المجموعتين الحاكميتين المعاديتين لمصر فى العراق وسوريا فى هذين الشهرين على التوالي .

ومع ذلك فقد تكفلت التطورات التالية بأن تشير الى أن النظام العربى قد أخذ فى التحول الى نموذج أشبه بنموذج القطبية الثنائية - مع خلاف كبير فى التفاصيل بالطبع - ونقصد بذلك ما بدا من أن الأوضاع داخل النظام العربى تشير الى تأكيد وجود كتلتين احدهما تقدمية بزعامة مصر والأخرى محافظة بزعامة السعودية فضلا عن وجود عدد من الدول غير الملتزمة بوضوح الى جانب أى من الكتلتين ، وعلى أقل الفروض فقد أشارت الأوضاع داخل النظام العربى الى وجود قطبين رئيسيين أحدهما تقدمى ممثل بمصر والثانى محافظ ممثل بالسعودية ، وعلى الرغم مما يمكن اكتشافه بسهولة من أن كفة النظام المصرى عربيا كانت هى الراجحة فقد كان من الواضح فى نفس الوقت أن هذا النظام لم يعد يمثل تلقائيا موجة المستقبل التى يمكن أن تكتسح بسهولة أمامها كافة النظم المحافظة كما أشارت النذر فى أعقاب التدخل المصرى مباشرة وأوائل ١٩٦٣ .

وفى بحث التطورات التى أفضت الى هذا الوضع بصورة أو بآخرى مع النصف الثانى لعام ١٩٦٣ ثم أكدته طيلة عامى ٦٤ ، ٦٥ أثناء مرحلة الانفراج فى العلاقات العربية فانه من الواضح أن التدخل المصرى كان عاملا

حاسما بهذا الصدد وذلك بالنظر الى حالة التجمد العسكري في الحرب الأهلية اليمنية في تلك المرحلة ونجاح النظام السعودي في اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد احتمالات التغيير على النحو السابق بيانه ، ولعل هذا هو ما دفع بعض الدارسين الى القول بأن التدخل المصري في اليمن كان أداة لضعاف الناصرية كتيار سائد في العالم العربي سواء لاستنزافها في اليمن وعدم قدرتها على الانتصار الحاسم على النظم المحافظة أو لأن هذا الوضع قد أفضى بها الى الحلول الوسط مع هذه النظم (١) ، ومع ذلك فاننا هنا أيضا لا نستطيع أن نحسم النقاش حول الأثر النهائي المحتمل للتدخل في اليمن على وضع النظام المصري عربيا - أو على قوة تيار عبد الناصر في المنطقة - ومن ثم على بنية النظام العربي وذلك بسبب التدخل المضاد للنظام المصري من خارج النظام العربي نفسه في يونيو ١٩٦٧ ، فقد رأينا أن النظام المصري كان قد اتبع سياسة هجومية في المرحلة الثالثة للتدخل اتضحت معالمها مع بداية ١٩٦٧ وثمة احتمال بأنه كان من الممكن أن يكتب لهذه السياسة نجاح ولو جزئي بما يجعل التيار الناصري سائدا في شبه الجزيرة العربية فضلا عن الانعكاسات المتصورة لهذا الوضع نفسه في باقي المنطقة العربية . ولكن الهزيمة المصرية في يونيو كانت دون شك العامل الحاسم في اضعاف النظام المصري وليس التدخل في اليمن الذي يمكن اعتباره استثمارا سياسيا كتبت عليه النهاية في نقطة زمنية قريبة من مرحلة اعطاء العائد المربح . وكانت هذه الهزيمة هي التي أكدت بشكل قاطع وضع الكتلة المحافظة في هذه المرحلة من مراحل تطور النظام العربي التي أعقبت يونيو ١٩٦٧ .

ولا يدعى الباحث أن التقييم السابق للأثار الداخلية والخارجية للتدخل المصري في اليمن يقدم اجابات حاسمة أو كافية على القضايا العديدة التي يثيرها مثل هذا التقييم ، ولكن اذا لم يكن للمحاولة السابقة من فائدة سوى ايضاح القصور الشديد لأية محاولة لتبسيط هذا التقييم بلغة الاخفاق المدمر الذي يصل الى حد الكارثة فانها تكون قد حققت شيئا .

٢ - نتائج الدراسة :

اقتصر التقييم السابق على بيان نتائج التدخل المصري في اليمن كأحد حالات التدخل في الحروب الأهلية وفي هذا الجزء سوف نحاول

Halliday, op. cit., P. 28 and P. 145.

(١) راجع :

تلخيص أهم النتائج النظرية التي يمكن الخروج بها من هذه الحالة الدراسية سواء فيما يتعلق بالتدخل في الحروب الأهلية وبصفة خاصة التدخل العسكري المباشر أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية .

(أ) دوافع التدخل : سبق للدراسة أن أشارت الى الفروض المختلفة المتعلقة بدوافع التدخل في الحروب الأهلية وهي لاتخرج اما عن دوافع تتعلق بالأمن الوطنى أو دوافع تنبثق من ضغوط من مجتمع الدولة المتدخلة أو مجتمع الدولة المتدخل لديها أو من النظام الدولى نفسه .

وفىما يتعلق بالقرار المصرى بالتدخل العسكرى المباشر فى اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ فان دراسة دوافع هذا القرار قد أشارت دون شك الى تأكيد النوعين الأخيرين من الدوافع ومن ثم فان الدوافع الأساسية بهذا الصدد كانت دوافع خارجية وليست داخلية ، بل ربما لانغالى اذا أعطينا للنوع الأخير بالذات (بنية النظام العربى فى أعقاب الانفصال) المرتبة الرئيسية بين الدوافع المختلفة بالنظر الى ما رأيناه من أن القيادة المصرية لم تتدخل لمساندة الثورة اليمنية بعد وقوعها وانما منذ مرحلة التخطيط لها ، ومن الأكيد أن هذا المسلك قد تكيف بوضع النظام المصرى عربيا فى ذلك الوقت . وقد تأكدت أولوية هذا النوع من الدوافع فى المرحلة الثالثة للتدخل بالذات عندما رأينا أن كل الضغوط المحلية واليمنية قد تكيفت باستجابة القيادة المصرية للمتغيرات الجديدة فى البيئة الاقليمية والدولية وبصفة خاصة التحركات المضادة للنظام المصرى فى تلك المرحلة . وفى اطار هذه النتيجة العامة يمكن تقديم الملاحظتين التاليتين :

أولا : أن مكانة الأمن الوطنى بين الدوافع لم يمكن التثبت منها بشكل تجريبي قاطع على الرغم من أن التحليل المنطقى يؤكد وجود الأمن الوطنى بين هذه الدوافع ، ومع ذلك فليس من المبالغة على الاطلاق القول بأنه حتى بافتراض الوجود القاطع للأمن الوطنى كدافع للتدخل المصرى فانه كان ذا مرتبة ثانوية . ويلاحظ أن النخبة المصرية الحاكمة فى المرحلة الثالثة للتدخل حرصت على أن تبين أهمية هذا التدخل للأمن الوطنى بمنظور السيطرة على مدخل البحر الأحمر والآثار المتصورة لذلك على الصراع مع اسرائيل ، الا أنه هنا أيضا وعلى الرغم من صحة التصور السابق لايمكن التثبت بطريقة تجريبية من أن هذه التصريحات كانت تعكس تكيفا حقيقيا لدوافع التدخل المصرى فى هذه المرحلة وليس تبريرا لاستمراره . بل ان الأمن الوطنى المصرى بمفهومه المباشر المرتبط بأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى قد عمل فى أحد المراحل على الأقل وهى المرحلة الثانية كقيد على

التدخل المصرى فى اليمن عندما دفعت احتمالات المواجهة العسكرية مع إسرائيل - ضمن عوامل أخرى - القيادة المصرية الى محاولة التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ومن ثم انتهاء التدخل المصرى .

ثانيا : ان القول بغلبة الدوافع الاقليمية وبصفة خاصة تلك المرتبطة ببنية النظام العربى لا يعنى عدم وجود دور للعوامل المحلية فيما يتعلق بالتدخل المصرى ولكنه يعنى بالدقة أن هذه العوامل لم يكن لها فى أى وقت من الأوقات دور فى دفع القيادة المصرية الى التدخل أو تصعيده أو استمراره .

وقد تناولت الدراسة فى كافة أجزائها بالتحليل دور العوامل المحلية وانتهت فى المرحلة الثانية للتدخل بالذات الى ترجيح أنها وبصفة خاصة عامل التكاليف الاقتصادية قد مارست ضغطا على القيادة المصرية فى اتجاه انتهاء التدخل ، الأمر الذى دفع هذه القيادة - ضمن عوامل أخرى - الى محاولات التسوية السياسية . ولكن لا شك أنه من الأمور ذات الدلالة على الوزن النسبى لتأثير العوامل المحلية على التدخل فى اليمن أن الاعتبارات الاقليمية والدولية الغالبة بالنسبة للقيادة المصرية فى المرحلة الأخيرة لهذا التدخل قد دفعتها الى تكييف العوامل المحلية وبصفة خاصة التكاليف الاقتصادية لدواعى استمرار التدخل .

(ب) صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية : سبق أن انتهينا الى أن نموذج صنع القرار فى السياسة المصرية فى فترة الدراسة قد أشار بوضوح الى الدور السائد لصانع قرار رئيسى هو عبد الناصر ، وإلى أن المؤسسة الوحيدة التى يمكن الافتراض بأنها مثلت قيда على دور عبد الناصر بهذا الصدد هى المؤسسة العسكرية وبصفة خاصة قيادتها المتمثلة فى عبد الحكيم عامر ، ولكن الدراسة قد تحفظت على انطباق هذا القيد على قطاع السياسة الخارجية خاصة بالنظر الى الاتساق الفكرى والسياسى بين عبد الناصر وعامر . وفى هذا الإطار كانت الدراسة الحالية تمثل حالة مثالية للتحقق من مدى تأثير المؤسسة العسكرية فى صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية بالنظر الى أن الدور الرئيسى للأداة العسكرية فى تنفيذ التدخل المصرى فى اليمن يعطى للمؤسسة العسكرية أكبر فرصة لممارسة نفوذ عليه .

وقد كانت عملية صنع قرار التدخل مناسبة اتضح منها الاتساق الفكرى والسياسى بين عبد الناصر وعامر خاصة وأن نفوذ عامر المهدد فى

ذلك الوقت في أعقاب الانفصال السوري قد ساعد دون شك على إبعاد أية تحفظات يمكن أن تكون للمؤسسة العسكرية على القرار من وجهه نظر فنية محضة ، ولقد استمر وضوح الاتساق الفكري والسياسي بين عبد الناصر وعامر فيما يتعلق باليمن طيلة الفترة التي استمر فيها عامر نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وقد لوحظ في بعض الأحيان احتمال أن يكون عامر قد بادر باتخاذ مواقف متشددة في إدارة التدخل بما يوحي بأنه قد أسهم في دفع عبد الناصر في نفس الاتجاه ، وبغض النظر عن استحالة التثبت من مبادرة عامر بهذه المواقف ومن أنه لم يكن مثلاً مجرد منفذ لتوجيهات سابقة من عبد الناصر فإنه من المهم التأكيد على أن المواقف التي اتخذها عامر كانت تعبر عن استجابة لعوامل جديدة طرأت على الموقف ، وتؤكد دراسة سلوك عبد الناصر طيلة فترة التدخل أن استجابته لهذه العوامل لم يكن ممكناً أن تختلف على الإطلاق عن الاستجابة التي تضمنتها مواقف عامر .

ومن ناحية أخرى فقد كانت المرحلة الثانية بالذات خير إيضاح للدور السائد لعبد الناصر في عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية ، ففي المرحلة الأولى كان من الصعب الفصل بين تفوذ كل من عبد الناصر وعامر على إدارة التدخل لأن العوامل التي سبق أن أوضحناها للدراسة في هذه المرحلة كانت تدفع إلى التصعيد العسكري ، وليس هناك أي مؤشر على حدوث اختلاف في إدراك القيادتين السياسية والعسكرية واستجابتهما للموقف ، أما في مرحلة التدخل الثانية فقد سبق للدراسة أن أوضحت حدوث هذا الاختلاف بينما كانت المؤسسة العسكرية ترى بل وتلح على استمرار التصعيد لكي يشمل نطاقه عمليات واسعة في السعودية نفسها حرّم عبد الناصر أمره على أن يؤكد وبكل قوة اتجاهه إلى التسوية السياسية ونجح في فرض هذا الاختيار الأساسي بالنسبة لإدارة التدخل في هذه المرحلة .

وهكذا فإنه إذا كان لهذه الدراسة أن تدل بحكم فيما يتعلق بعملية صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية فهو أن حالة التدخل المصري في اليمن على الرغم من أنها أتاحت أكبر فرصة للمؤسسة العسكرية كي تمارس نفوذاً في هذه العملية قد أكدت الفروض الخاصة بالدور السائد لعبد الناصر ، ولعل جدول رقم (١١) يؤكد هذه النتيجة وهو محاولة للقياس الكمي للوزن النسبي لمؤسسات السياسة الخارجية المصرية من

واقع خبرة وإدارة التدخل في اليمن ، والفكرة الأساسية في هذا الجدول هي حساب عدد الاتصالات التي قامت بها كل مؤسسة من هذه المؤسسات طيلة فترة التدخل المصري في اليمن فيما يتعلق بإدارة هذا التدخل .

جدول رقم (١١) (١)

الوزن النسبي لمؤسسات السياسة الخارجية المصرية

(خبرة التدخل في اليمن)

النسبة المئوية	عدد الاتصالات	المؤسسة
٦٣ر٢٨	٢٧٤	القطاع الرئاسي
٢٢ر١٧	٩٦	المؤسسة العسكرية
٦ر٤٧	٢٨	وزارة الخارجية
٣ر٢٢	١٤	مجلس الرئاسة
٢ر٣١	١٠	مجلس الأمة
٢ر٠٨	٩	الوزارة
٠ر٤٦	٢	الاتحاد الاشتراكي

وليست بنا حاجة الى الإشارة الى عدم الدقة في جدول كهذا لا يعتمد الا على الأنباء المعلنة في الصحف ويعطى لكل الاتصالات مهما كانت أهميتها وزناً واحداً ومع ذلك فإنه يقدم مؤشراً ذا دلالة لتأكيد فروض سبق التحقق من صحتها في هذه الدراسة . وفي هذا الاطار يمكن تقديم الملاحظات التالية على الجدول السابق .

أولاً : يعبر هذا الجدول عن إدارة التدخل من الناحية السياسية بالطبع لأن إدارة التدخل من الناحية العسكرية كانت اختصاصاً مطلقاً للقيادة العسكرية في صنعاء يخضع لها بموجبه كافة ممثلي المؤسسات الواردة في الجدول الموجودين في اليمن (٢) ، وهذا بطبيعة الحال في

(١) المصدر : جريدة الاهرام ، سبتمبر ١٩٦٢ - ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) راجع : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

إطار خضوع هذه القيادة العسكرية للسياسة العامة الموضوعة ، ويعني هذا أن الوزن المنسوب للمؤسسة العسكرية في الجدول يشير الى دورها في ادارة التدخل من الناحية السياسية وعلى المستوى المركزى وبلغه أكثر تحديدا فانه يشير الى دور عامر في هذا الصدد .

ثانيا : يؤكد الجدول الدور السائد للقطاع الرئاسى فى ادارة السياسة الخارجية ويلاحظ أن الوزن المنسوب لهذا القطاع يشمل كلا من عبد الناصر ومساعديه (مثليه الشخصيين ، نوابه ٠٠٠٠ الخ) وبالطبع فقد كان عبد الناصر يقوم فقط بالاتصالات المتصلة بالمسار السياسى العام للتدخل وأساسا كافة الاتصالات المرتبطة بمفاوضات التوصل الى اتفاقيات التسوية السياسية للتدخل وكذلك المرتبطة بحل الأزمات السياسية الداخلية فى اليمن .

ثالثا : يوضح الجدول الدور الثانوى لوزارة الخارجية وقد تكونت معظم اتصالات الوزارة من اجتماعات تمهيدية لمحادثات هامة أو الاتصالات مع مسئولى الأمم المتحدة الخاصة ببعثة الرقابة .

رابعا : سبقت مناقشة دور مجلس الرئاسة وتطور هذا الدور سواء بصفة عامة أو بخصوص اليمن ، ومع ذلك فانه يجب أن نذكر أن الوزن المنسوب للمجلس يرتبط بالفترة من بداية التدخل وحتى مارس ١٩٦٤ فقط وهو الشهر الذى انتهى فيه المجلس دستوريا .

خامسا : يلاحظ أن مجلس الأمة على الرغم من دوره الثانوى الواضح قد لعب دورا أهم نسبيا من مجلس الوزراء ، وقد يبدو أن الفارق ضئيل ولكن فى الواقع ان مجلس الوزراء لم يتطرق الى موضوع اليمن سوى مرتين الأولى لبحث المعونة الفنية لليمن فى أكتوبر ١٩٦٢ والثانية لاحاطة المجلس علما باتفاقية جدة فى ١٩٦٥ أما الاتصالات الباقية فقد قام بها رئيس المجلس منفردا .

سادسا : يشير الجدول منفردا بوضوح الى المرتبة الدنيا للاتحاد الاشتراكى بهذا الصدد وبالنسبة للمرتبتين الوحيدتين المعبرتين عن نشاط الاتحاد الاشتراكى بصدد التدخل فى اليمن فان الأولى خاصة بندوة نظمتهما الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى اليمن فى مايو ١٩٦٦ والثانية خاصة ببحث اللجنة التنفيذية العليا فى يونيو ١٩٦٦ للموقف الداخلى والخارجى عموما وان أشير الى أن المناقشة قد تناولت موضوع اليمن .

وقد تدفع هذه النتائج السابقة الى بحث أثر الوضع السائد لعبد الناصر في عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية على مدى الرشاد الذى اتصفت به هذه العملية ، وأول ما تجب الإشارة اليه أنه ليس من الواضح بأية صورة أنه يمكن بسهولة إيجاد علاقة مباشرة بين استئثار فرد واحد بالدور السائد فى نظام السياسة الخارجية وبين صفة الرشاد التى يمكن أن تتسم بها القرارات الصادرة فى هذا الشأن .

فقرارات مثل الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ والتدخل فى اليمن ١٩٦٢ وإغلاق مضائق تيران فى ١٩٦٧ كلها قد أفضت الى انعكاسات سلبية فى وقت أو آخر وبصورة أو بأخرى لكنها لا يمكن أن توصف ببساطة بعدم الرشاد من منظور النظام المصرى ، فثمة دوافع غلبة كانت تجعل من هذه القرارات أمرا حتميا فى إطار هذا النظام حتى ولو تصورنا سياقاً أكثر تعقيدا لعملية صنع القرار .

وربما كان الشيء الجدير بأن نضيفه هنا هو غيبة « السياسة » أو لعله من الأدق القول « عدم الالتزام بالسياسة الموضوعة » ، فقد رأينا أن الميثاق قد تضمن سياسة عربية ثورية فى ١٩٦٢ تم الالتزام بها حتى نهاية ١٩٦٣ ، وبعد ذلك تم التخلي عنها لصالح سياسة انفراج واضحة ، واستمر ذلك الوضع سنتين تمت بعدهما العودة الى السياسة الثورية ، وبالطبع فانه من غير المتصور أن تكون السياسة مضمونا جامدا لا يتأثر بالظروف المتغيرة ، ولكن المشكلة هى ما بدا من أن القيادة المصرية لم تحسم من حيث المبدأ طيلة سنوات التدخل فى اليمن ما اذا كانت سياسة المواجهة أم الانفراج مع النظم العربية المحافظة هى الأكثر جدارة بالاتباع ، ويبدو أن هذا الوضع يمكن أن يرد الى عدة أسباب لعل أهمها الشخصية الاجتماعية للنظام والتكلفة الباهظة للالتزام بسياسة ثورية فى ظل وجود الخطر الاسرائيلى .

(ج) التدخل العسكرى المباشر والتدخل السياسى : سبق للدراسة أن عرضت للفروض التى توجد علاقة بين زيادة الدعم الذى يقدمه طرف خارجي لأحد طرفي حرب أهلية وبين زيادة التدخل السياسى من الطرف الأول فى شئون الطرف الثانى ولا شك أن التدخل العسكرى المباشر وبالثقل الذى تم به التدخل المصرى فى اليمن قد مثل حالة مثالية لانطباق هذه الفروض ، وقد أوضحت الدراسة حدوث هذا التدخل السياسى بوضوح طيلة مراحل التدخل . ويمكن تقديم الملاحظتين التاليتين على هذا التدخل :

أولاً : أن الغاية الأصلية لهذا التدخل السياسى كانت تأمين الوجود العسكرى المصرى ، ولتحقيق هذه الغاية تنوعت أساليب السياسة المصرية من الإكراه الضمنى فى المرحلة الأولى الى القيام بوظيفة ديمقراطية نسبية فى المرحلة الثانية بصفة عامة الى الإكراه المباشر فى المرحلة الثالثة وفى كل الحالات كان شرط استبعاد المعادين للتدخل المصرى أو حتى دوى المواقف المتحفظة تجاهه من المناصب القيادية فى المؤسسات الجمهورية شرطاً أساسياً .

ثانياً : أن التدخل قد امتد مع ذلك ليشمل التدخل فى تسوية الحرب الأهلية اليمينية عندما قررت القيادة المصرية الاتجاه الى التسوية السياسية لانهاء التدخل ، وقد كان هذا التدخل مستترا فى مرحلة أركويت ثم أصبح صريحاً واضحاً كل الوضوح فى مرحلة جده كما اتضح سواء فى نصوص الاتفاقية ذاتها أو فى الاجراءات التى اتخذتها مصر فيما بعد لتسهيل التوصل الى اتفاق ، وهو الأمر الذى أدى الى توتر فى علاقات مصر بمجموعة المتشددىين من الجمهوريين أو بالجمهوريين عموماً عندما كان واضحاً أن مرونة السياسة المصرية قد تجاوزت الحد الأدنى لمطالب الجمهوريين .

(د) جدوى التدخل العسكرى المباشر : تثير قضية مدى نجاح التدخل العسكرى المباشر فى تحقيق أهدافه جدلاً واسعاً ، وقد خلاص البعض الى افتراض عام مؤداه أن الظروف السائدة فى المعتاد لا تساعد على نجاح هذا التدخل ، وخلص فريق آخر الى أن نجاحه يمكن أن يحدث فى الحالات التى يتسق فيها هذا التدخل مع المصلحة الوطنية لأنه فى هذه الحالة يتم بطريقة قاطعة ودون أى تردد مما يوفر شروط النجاح، وعلى الرغم من أن هذا الرأى الأخير يعالج النقص الواضح فى الرأى الأول بالنظر الى وجود حالات ناجحة للتدخل الا أنه يعالجه على نحو غير علمى للغاية ، ففضلاً عما سبقته الاشارة اليه من البيوعه الشديدة فى تحديد ماهية المصلحة الوطنية ومتى تكون مهددة أو غير مهددة فان مثل هذا المعيار يجرّد قضية نجاح التدخل من أية أبعاد تتعلق بالبيئة التى يتم فيها التدخل ويكاد أن يجعل من هذه القضية ، يشاركه فى أنصار الرأى الأول ، قضية فنية محضة .

وقد سبق أن رأينا من خلال تقييم آثار التدخل المصرى أن هذا التدخل قد نجح فى تحقيق هدفه الاصيل وهو الحفاظ على النظام الجمهورى بغض النظر عن التحفظات المحيطة بهذا النجاح ، ومن هنا فان الدراسة الحالية لا تشيـء بنأى حال من الاحوال الى أن التدخل العسكرى المباشر يجلب الاخفاق

فى حد ذاته ، وفى البحث عن تفسير لهذا النجاح لابد دون شك من ادخال المتغيرات المرتبطة بالبيئة التى تم فيها التدخل فى التحليل ، فاذا كان التدخل المصرى قد حمى الجمهورية اليمنية فى سنواتها الاولى فان أصالة القضية الجمهورية هى التى تفسر عدم انتهاء التدخل المصرى بالاخفاق بعد النهاية غير المتوقعة له فى عام ١٩٦٧ ، كما أن جوانب الضعف فى الجمهورية هى التى تفسر جنباً الى جنب مع نواحي القصور فى التدخل المصرى التحفظات التى ترد على نجاح هذا التدخل ، ويمكن لنظرة مقارنة لمصير اتحاد الجنوب العربى أن تؤكد التحليل السابق فقد انهيار الكيان السياسى الذى أقامه الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن على مدار ثمانى سنوات على الأقل فضلاً عن التهديد ما لا يقل عن ثمانى سنوات أخرى واستناده الى خبرة ما يزيد على قرن من الزمان من الاستعمار البريطانى لجنوب اليمن ، وكان هذا الانهيار سابقاً لرحيل القوات البريطانية عن عدن ، بينما صمدت الجمهورية اليمنية لكل محاولات الحصار والغزو بعد رحيل القوات المصرية ، كذلك يمكن لمصير التدخل الأمريكى فى فيتنام أن يؤكد نفس النتيجة ، ولهذا فان كل محاولات تشبيه التدخل المصرى فى اليمن بالوجود الاستعمارى فى عدن أو بالتدخل الأمريكى فى فيتنام ، إنما هى على أحسن الفروض محاولات تقتصر على جوانب فنية بطريقة تتجاهل المضمون الحقيقى للموقف ومن ثم فانها لا تقدم سوى نتائج شكلية (١)

(١) حتى لو كان عبد الناصر نفسه قد اعتبر أن تدخله فى اليمن هو «فيتنام» .

Nutting, op. cit., P. 323.

أنظر :

أنظر أيضاً فى تشبيه التدخل المصرى فى اليمن بالتدخل الأمريكى فى فيتنام « على

Kerr, op. cit., P. 50.

نجر مذهل » :

وفى تشبيهه بالوجود الاستعمارى البريطانى فى الجنوب :

Little., op. cit., P. 138.

فهرس

تقديم

الباب الأول :

- ٩ قرار التدخل العسكرى المباشر
- ١١ الفصل الأول - دوافع القرار
- ١٢ المبحث الأول - الأمن القومى المصرى
- ٣٨ المبحث الثانى - الضغوط الخارجية
- ٩٥ الفصل الثانى - صنع القرار
- ٩٥ المبحث الأول - صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية
- ١٠٦ المبحث الثانى - قرار التدخل العسكرى المباشر فى اليمن

الباب الثانى :

- ١٢٣ تطور التدخل المصرى فى اليمن
- ١٢٥ الفصل الأول - التصعيد العسكرى
- ١٢٥ المبحث الأول - محددات السلوك المصرى
- ١٩٣ المبحث الثانى - ابعاد السلوك المصرى

٢٤٨	• • • • •	الفصل الثاني - التسوية السياسية
٢٤٨	• • • • •	المبحث الأول - محددات السلوك المصرى
٣٣٠	• • • • •	المبحث الثانى - إبعاد السلوك المصرى
٣٩١/٢	• • • • •	الفصل الثالث - انتهاء التدخل
٣٩٢	• • • • •	المبحث الأول - محددات السلوك المصرى
٤٣٥	• • • • •	المبحث الثانى - أبعاد السلوك المصرى
٤٧٩	• • • • •	خاتمة - تقييم ونتائج





پیشگامان فرهنگ و ادب در ایران

کتابخانه و اسناد ملی
جمهوری اسلامی ایران



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨١/٢٧٦٣

ISBN ٩٧٧ ٧٣٤٥ ٣٨ ٠